

ال歇拉胡 الإبراهيمي والسوشيالي في الشروق والغروب

تأليف

د. محمد وحى محمود مصطفى منصور

تصدير الاستاذ الدكتور

محمد طه سعدوى

مكتبة مدربولى

كتاب

**الصراع الأمريكي - السوفيتي
في الشرق الأوسط**

الصراع الأمريكي - السوفييتي

في الشرق الأوسط

تأليف

د. ممدوح محمود منصور

تصدير

أ. د. محمد طه بدوى

مدبولي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لو لا أنت هدانا الله

صدق الله العظيم

(آية ٤٣ - سورة الأعراف)

إهداه

إلى والدى ووالدته ..

عرفانا بفضلهما

المحتويات

١١	تمدير - للأستاذ الدكتور محمد طه بدوى
١٣	تقديم
١٩	مقدمة - في التعريف بالإطار النظري للدراسة
٢٣	الباب الأول - دراسة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط
٢٥	تمهيد
٣٧	الفصل الأول: حول تحديد مدلول عبارة «الشرق الأوسط» من حيث نطاقها الجغرافي
٤٧	الفصل الثاني : فن أهمية منطقة الشرق الأوسط
٤٩	المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية
٥٢	المبحث الثاني : الأهمية الاستراتيجية
٥٤	المبحث الثالث : الأهمية الاقتصادية
٦٠	المبحث الرابع : الأهمية الثقافية
٦٣	الباب الثاني : مصالح وأهداف القوتين القطبيتين في منطقة الشرق الأوسط
٦٥	تمهيد
٦٧	الفصل الأول : المصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط
٦٩	المبحث الأول : خلفية تاريخية
٧٦	المبحث الثاني : المصالح والأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط

الفصل الثاني: المصالح والأهداف السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط.....	٨٧
البحث الأول : خلية تاريخية.....	٨٩
البحث الثاني : المصالح والأهداف السوفيتية في الشرق الأوسط.....	٩٦
 الباب الثالث: في ظاهرة ثنائية التواجد القطبي في منطقة الشرق الأوسط	
١٠٥.....	١٩٤٥ - ١٩٧٢
١٠٧.....	تمهيد
١١٣.....	الفصل الأول: حلف بغداد.....
١٣٣.....	الفصل الثاني: منفعة الأسلحة التشيكية.....
١٤٧.....	الفصل الثالث: أزمة السويس.....
 الفصل الرابع : مبدأ آيزنهاور.....	٢١٢
٢٢٦.....	* الأزمة الأردنية ١٩٥٧
٢٣٢.....	* الأزمة السورية ١٩٥٧
٢٣٨.....	* الوحدة المصرية - السورية ١٩٦١ - ١٩٥٨
٢٥٨.....	* التدخل الأمريكي في لبنان ١٩٥٨
٢٦٩.....	* إنقلاب قاسم في العراق ١٩٥٨
 الفصل الخامس : المغرب الأهلية اليمنية.....	٢٨٩
الفصل السادس : حرب يونيو ١٩٦٧.....	٣٢٤
 الفصل السابع : المعاهدة المصرية السوفيتية وقرار إنهاء مهمة الخبراء السوفيت في مصر.....	٣٨٥
 الخاتمة.....	٤٢٥
 المصادر.....	٤٦٥

تصدير

لأستاذ الدكتور / محمد طه بدوى

يسعدنى أن أقدم، للمهتمين بالشئون الدولية، هذا الكتاب «الشرق الأوسط والصراع الدولى»؛ ففيه يعالج الباحث ظاهرة ثنائية القوى القطبية على مستوى التوزيع العالمى للقوة، والتي مرت مرحلة تاريخية فى العلاقات الدولية بدأت من أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى راحت تتصرّم - فى الحقبة الأخيرة - لحساب وضع دولى جديد، ذلك الوضع الذى جرت أقلام الساسة والمفكرين على وصفه بأنه «النظام الدولى الجديد»؛ وإن كان للباحث وجهة نظر معينة فى شأن هذا الوصف؛ ثم راج الباحث - بدراسة تحليلية مستفيضة - يعالج تنافس هاتين القوتين على أرض الشرق الأوسط، الأمر الذى اقتضى منه معالجة علمية عميقه للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط لكل من هذين القطبين، ثم دراسة ممعنة لمظاهر وأساليب تلك المنافسة من خلال مجموعة من الحالات المعاصرة.

وشفة كلمة حق يتعين أن أقولها بصدق هذا العمل البحثي الجيد، مضمونها أن هذا البحث كان قد قدم أصلاً للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، وكان للقسم شرف إعجاب لجنة الحكم على الرسالة، بما قدمه صاحبها - فى شأن موضوعه - من تحليل على غاية فى الدقة، وبما تضمنه البحث من أصالة فى كثير من جوانب التحليل، الأمر الذى يشهد لصاحبها بالاستعداد الطيب لتابعة العمل البحثي.

ونحن من جانبنا، إذ ننخر - وبحق - بانتفاء صاحب الكتاب إلى قسم العلوم السياسية، نوقن بأن هذا الكتاب لا يمثل أكثر من منطلق إلى بحوث ومصنفات أعمق شأنًا، يقدمها صاحبه للعلم، وهو بذلك جدير.

وفقه الله إلى المزيد المتواصل في خدمة العلم.

أ. د. محمد طه بدوى

أستاذ كرسى العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

تقديم

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة مرموقة بين مناطق العالم المختلفة نظراً لما تتسم به من أهمية جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية لاسيما إلى انكارها. وإنطلاقاً من تلك الأهمية، لم يكن من المستغرب أن تكون هذه المنطقة، على امتداد العصور التاريخية قد يحيطها - محطة أنظار الفاتحين وبناء الامبراطوريات، والقوى العظمى.

وبناءً على ذلك الأهمية، فقد كان لا مناص من أن تقع هذه المنطقة في بؤرة اهتمام العديد من العلماء والدارسين المهتمين بالشئون الدولية، فراحوا يجتذبون في الكشف عن العوامل المشكلة للأهمية هذه المنطقة من العالم، وعن موقعها في صراعات القوة الدولية.

غير أن الوقوف على أبعاد التفاعلات السياسية الدولية في منطقة الشرق الأوسط، بإعتبارها تمثل نسقاً دولياً فرعياً أو إقليمياً Regional Subsystem لا ينافي إلا من خلال وضعها في إطارها الأشمل والأعم، ألا وهو النسق الدولي العالمي، الذي يعد بمثابة «بيئة» لهذا النسق الإقليمي.

ومن هنا يمكننا أن نخلص إلى حقيقة مفادها أن تناول التفاعلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بالتحليل، بمعزل عن الميراث العالمية المحيطة بها، هو خرب من اللغو الذي لا طائل من ورائه، ومن ثم فقد كان من المتعين الربط بين التفاعلات السياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وبين التفاعلات الدولية على مستوى النسق العالمي ككل، والتي لامناصر لتلك التفاعلات الإقليمية من ان تتفاعل معها وان تتغافل عنها.

ويمكن القول إن التحولات التاريخية التي طرأت على الساحة الدولية منذ أواخر عقد الثمانينيات، والتي أسفرت في نهاية الأمر عن تفكك الاتحاد السوفيتي أحد قطبي النسق العالمي - تعتبر أيداناً بمولد صورة تاريخية جديدة للنسق العالمي، لم تتبلور ملامحها بعد بشكل نهائي. وتشير الملاحظة إلى أن زوال الاتحاد السوفيتي ، كقوة قطبية من على الخريطة السياسية للعالم، قد أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لكن تتبعاً بمفردها زعامة النسق

العالى الراهن خلال هذه المرحلة الانتقالية، ولعله من الطبيعي ان تلقى هذه التحولات الجذرية في صورة النسق العالمى بظلالها على منطقة الشرق الأوسط، وعلى التفاعلات السياسية التى تجرى فيها، فقد اتاح ذلك التراجع الفجائى فى الدور السوفيتى عن الساحة العالمية المجال للقول بأن منطقة الشرق الأوسط، شأنها فى ذلك شأن العديد من مناطق العالم الثالث المختلفة، تمر الان بمرحلة انتقالية دقيقة، قوامها التحول عن ظاهرة ثنائية التواجد القطبي، التى ارتبطت بمرحلة احتدام الصراع الامريكي- السوفيتى حول السيطرة على مناطق العالم الثالث المختلفة، والتى استمرت طيلة أربعة عقود، الى مرحلة جديدة تتسم بانفراد الولايات المتحدة - بصورة شبه كاملة - بتقرير شئون منطقة الشرق الأوسط، وباشكيل ملامح الصورة الجديدة للنسقاقليمي فيها، من خلال اعادة توزيع الأنوار واعادة صياغة انمط التفاعلات الاقليمية في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية.

غير أن الاراك الواعى والتقييم الموضوعى لهذه التحولات الجذرية لا يتسعى إلا من خلال البدء بالوقوف على الجنود والخلفيات التاريخية للصراع الامريكي السوفيتى حول منطقة الشرق الأوسط، والذى بدأ ابعاده تتضح بصورة جلية منذ منتصف الخمسينيات من هذا القرن، وذلك تمكيناً لنا من ادراك مدى عمق التحول الذى طرأ على موازين القوة العالمية والاقليمية، والذى انعكس بصورة مباشرة - على سياساتقوى القطبية تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ أو بعبارة أخرى، محاولة الكشف عن الاثار التى خلفها هذا التحول على انمط التفاعلات السياسية، سواء فى اطار النسق الاقليمي ذاته، أو فى تفاعلاتة مع النسق العالمى، وبما يمكننا - في نهاية الأمر - من استشراف آفاق المستقبل بما يحمله لنا من فرص أو محاذير.

وفي هذا الاطار يحيى صدور هذا الكتاب الذى يتضمن الجزء الأول من هذه الدراسة التي تستهدف تفسير التفاعلات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ منتصف القرن العشرين حتى الان، تفسيراً موضوعياً قوامه تناول هذه التفاعلات بصورة علمية منهجية فى إطار ظاهرة سياسية دولية عامة، هي ظاهرة «ثنائية التواجد القطبي على ارض العالم الثالث»، والتى أفرزتها صورة توزيع القوة فى النسق العالمى ثنائى القطبية،

وطبيعة ميزان القوة السائد فيه (ميزان الربح والخسارة)، أو بعبارة أخرى، يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة وضع التفاعلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٥ وحتى الآن، في إطارها العلمي الصحيح والمتمثل في ظاهرة ثنائية التواجد القطبي على أرض العالم الثالث، ولكن تتخذ منها منطلقاً لإدراك مدى عمق التحولات الجذرية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، بل وتمر بها النسق العالمي كله في هذه الأونة، ذلك فضلاً عن أن العديد من المشكلات والقضايا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتي يجري العمل على تسويتها في الوقت الراهن، تضرر بجهودها وترتدي بنشائتها إلى تلك الفترة الزمنية التي شهدت انتقال الحرب الباردة بين المعسكرين إلى منطقة الشرق الأوسط، وأعلل في انقسام دول منطقة الشرق الأوسط - آنذاك - إلى مكان يعرف بالدول «المحافظة» والدول «التقدمية»، أصدق تعبير وأوضح مثال على انتقال ظاهرة ثنائية التواجد القطبي إلى منطقة الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى فثمة تساولات تثار بشأن الدول التي ارتبطت لفترات طويلة بالاتحاد السوفيتي، واعتمدت في سياساتها وموافقها الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي على مساندته السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومن ثم فإن تاريخها حافل بالمواجه المناوبة للمعسكر الغربي، فماذا سيكون مصير هذه الدول خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التي يمر بها النسق العالمي؟

للإجابة عن كل هذه التساؤلات لم يكن ثمة مفر من العودة إلى بدايات الصراع الأمريكي- السوفيتي حول الشرق الأوسط منذ بداياته في منتصف الخمسينيات، وللتتابع تطوراته على مدار العقود التالية وحتى الآن. غير أنه نظراً لامتداد الفترة الزمنية التي تتناولها هذه الدراسة، وتمكنيناً لنا من معالجتها بشيء من التعمق والتأصيل، فقد ارتئينا تقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: وتمثل مرحلة انتقال الحرب الباردة إلى منطقة الشرق الأوسط وتمتد ما بين عامي ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٢، وهي التي تمثل موضوع هذا الجزء الأول من الدراسة.

المرحلة الثانية: وتتناول الفترة ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٩٠، وهي المرحلة التي توأمت بدايتها مع حدوث التقارب الأمريكي- السوفيتي، أو ما عرف آنذاك بالوفاق أو الانفراج

الدولى، وحتى تفكك الامبراطورية السوفيتية مع مطلع التسعينيات، وستكون هذه المرحلة محور دراستنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب والذى سيصدر لاحقاً بإذن الله.

وأود فى هذا المقام ان اعرب عن خالص التقدير والعرفان لأستاذى الجليل الاستاذ الدكتور / محمد طه بدوى ، أستاذ كرسى العلوم السياسية ، بكلية التجارة جامعة الاسكندرية على ما أحاطنى به من كريم رعايته وتوجيهه خلال مرحلة اعداد هذه الدراسة، والاستاذ الدكتور محمد طه بدوى غنى عن التعريف، فهو صاحب مدرسة علمية مرموقة لها أبعاد تمتد الى سائر الانظارات العربية، وهو بما حباه الله به من علم غزير، وخلق رفيع يمثل نموذجاً نادراً للأستاذ الجامعى الحق المؤمن برسالته السامية، والذى يسخر كل طاقاته لخدمة العلم، اثابه الله عن خير الجزاء؛ وأدام عليه الصحة والعافية ليظل عطاوه للبحث العلمي ممتداً وموفرًا بإذن الله، كذلك فلا يسعنى إلا ان اتوجه باسمى آيات الشكر والامتنان الى **الأستاذة الدكتورة / ليلى أمين مرسى** ، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، على كل ما بذلته من جهد صادق فى متابعة عملى البحثى، فلها عظيم الشكر والتقدير، ولايفوتني ان اقدم خالص الشكر لكل من تقضى بتقديم النصائح والمشورة أو تغنى بعلمها أو رأيها، أو أمدنى بالوثائق أو المراجع العلمية القيمة، ولكن من ساهم فى اخراج هذا الكتاب الى النور وأخص بالذكر زملائى الأعزاء بقسم العلوم السياسية بتجارة الاسكندرية، داعياً الله العلي القدير ان يثيبهم عن خير الجزاء.

ولأنى اذ اتقدم بهذا العمل الى السادة القراء ادعوا الله العلي القدير ان يجد فيه المتخصصون أو المهتمون بشئون الشرق الاوسط بصفة عامة، بعض النفع والفائدة، والله اسأل ان يغفر لي عجزى عن تدارك ما يمكن ان يكون قد شاب هذا البحث من نقص أو قصور، فله الكمال وحده، والله على التوفيق والحمد لله رب العالمين.

٦- ممطوح محمود مصطفى منصور

الاسكندرية - ١٩٩٥

مقدمة
في
التعريف بال إطار النظري للدراسة

مقدمة

في التعريف بالإطار النظري للدراسة

«إن السياسة في المجال الدولي ليست إلا الصراع من أجل القوة، وهي في هذا تستوى مع السياسة داخل الدولة، ذلك لأن الصراع من أجل القوة هو حقيقة خالدة على اختلاف الزمان والمكان»^(١). بهذه العبارة الخالدة عبر هائز مورجانثو أصدق تعبير عن واقع العلاقات الدولية، فهي لا تعنى أن تكون مجرد علاقات قوة *rapports de force* بين الدول المختلفة ذات المصالح المتعارضة حيث تسعى كل واحدة من هذه الدول إلى فرض إرادتها على ماعداها من الدول سواء من خلال اللجوء إلى قوة الإقناع (أي من خلال الأداة الدبلوماسية) أو من خلال قوة الإكراه (أي عن طريق الاستراتيجية)، مستهدفة بذلك تحقيق مصالحها القومية وزيادة قوتها على حساب ماعداها من الدول، ذلك فضلاً عن أن طبيعة البيئة الدولية تختلف عن طبيعة البيئة السياسية داخل المجتمع الوطنى من حيث إفتقارها إلى عنصر السلطة العليا القادرة على إخضاع الدول لها، ومن ثم فإنه في ظل غيبة السلطة *absence of power* عن عالم العلاقات الدولية لا يتيح إلا أن تكون علاقات ما بين الدول أشبه ما تكون بعلاقات القوة الخام غير القابلة بطبيعتها لأي نوع من التطوير القانوني أو الأخلاقى، لذا فإنه من غير المتصور أن يتحقق أي نوع من الإتزان أو الاستقرار لهذه العلاقات إلا عن طريق التدافع أو دفع القوة للقوة كما هي الحال بالنسبة لعلاقات الأجسام في الطبيعة، ولعل تصورنا للعلاقات الدولية على هذا النحو هو ما أصلح على تسميتها بمفهوم «النسق الدولي International system».

"International politics like all politics is a struggle for power, the struggle for power is (١) universal in time and space" Hans J. Morgenthau, Politics among Nations (Alfred Knopf, New York, 1962), p. 27.

مفهوم النسق (1) كادة ذهنية لتحليل العلاقات الدولية:

يعد مفهوم «النسق» من أكثر المفاهيم المستخدمة في تحليل العلاقات السياسية الدولية شيئاً.

وقد نقل هذا المفهوم عن العلوم الطبيعية إلى مجال العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم السياسة.

ومنذ الخمسينيات من هذا القرن راح مفهوم النسق يستخدم في الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية، ثم مالت أن شاع استخدامه بشكل متزايد بين علماء العلاقات الدولية.. وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد إجماع حتى الآن على كيفية استخدام هذا المفهوم في مجال البحث، حيث تتراوح استخدامات مفهوم النسق بين مجرد الإقتصار على استخدامه كمفهوم لتصور واقع معين وبين محاولة التوصل إلى بناء نظرية نسقية Systemic theory للعلاقات الدولية.

فماذا نعني إذن بمفهوم النسق؟

على الرغم من تعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم النسق فمن الملاحظ أن هناك الكثير من أوجه الشبه بين تلك التعريفات المتعددة. ومن أمثلة تلك التعريفات ذلك التعريف الذي قدمه J.W Lapierre حيث يرى أن «النسق هو مجموعة من العناصر ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، أي التي ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة بحيث إذا حدث تغير ما في أي من هذه العلاقات فإن بقية العلاقات تتغير تبعاً لذلك ومن ثم يت忤د الكل شكلاً جديداً»⁽²⁾.

(1) يرجع في شأن مفهوم النسق إلى مؤلفات الاستاذ الدكتور محمد طه بدوى التالية:

النظرية السياسية (المكتب المصرى الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٦)

المنهج في علم السياسة (كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، ١٩٧٩)

المدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٧)

J.W. Lapierre, L'analyse des systèmes politiques (P.U.F Paris, P.23, 1973) "Unsystème (2) est un ensemble d'éléments interdépendants c'est-à-dire liés entre eux par des relations telles que si l'une d'elles est modifiée, les autres le sont aussi, et par conséquent tout l'ensemble est transformée."

أما Philippe Braillard فيرى أن «النسق هو مجموعة من العناصر المتفاصلة والتي تشكل «كلأ» يبنى على إنتظام معين»^(١).

ويتضح من دراسة التعريفات المختلفة لمفهوم النسق عدة أمور أهمها:

- ١ - أن النسق مكون من مجموعة «عناصر» تتمثلها - فيما يتعلق بمعجال دراستنا (العلاقات الدولية) - في الوحدات السياسية (الدول)، التي تمثل أطراف العلاقات الدولية (أي التي تمثل أعضاء النسق الدولي).
- ٢ - أن هذه العناصر متفاصلة فيما بينها تفاؤلاً يوحى بفكرة «ال فعل ورد الفعل»، التي تحكم علاقات القوى وال أجسام في الطبيعة، أي أنتا ننظر إلى هذه الدول باعتبارها «قوى» تتبادل التأثير والتاثير فيما بينها ومن ثم لا تقتصر نظرتنا إليها على مجرد كونها «كيوننة اعتبارية» أو شخص اعتباري كما هي الحال بالنسبة للقانون الدولي مثلاً. وعلم هذا التصور هو ما يجعل البعض يقصر استخدام مفهوم «اللاعبين»^(٢) actors في العلاقات الدولية، على الدول القومية فقط دون المنظمات الدولية (على عكس الحال بالنسبة للقانون الدولي الذي يعتبر كلاً من الدول القومية والمنظمات الدولية، من أشخاص القانون الدولي العام لما تتمتع به المنظمات الدولية من شخصية قانونية مستقلة عن شخصيات أعضائها) حيث أن الدول القومية هي وحدها التي تمتلك قوة مادية ذاتية تجعلها قادرة على الإشتراك في علاقات القوة الدولية باعتبارها تمثل مركزاً متميزاً لاتخاذ القرارات أو ما يسمى centre autonome de décision في حين أن ذلك لا ينتمي للمنظمات الدولية بصورةها الراهنة التي تقوم على دول مستقلة تتمسك بسيادتها وحرrietها المطلقة في إتخاذ قرارها الخارجي^(٣).

Philippe Braillard, Théorie des systèmes et Relations Internationales (Ets. Emile Bruylants, Bruxelles, 1977), P. 53 "Un système est un ensemble d'éléments en interaction constituant une totalité et manifestant une certaine organisation".

(٢) يسميه البعض الفاعلين أو الأطراف الفاعلة.

(٣) راجع في هذا الصدد النقد الذي أورده الاستاذ الدكتور / محمد طه بنوى لاراء الاستاذ الأمريكي Morton Kaplan وذلك في: محمد طه بنوى، ادخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٧٧) ٢٧٣ - ٢٧٥

٣ - أن هذه العناصر وهذه العلاقات مجتمعة مع بعضها البعض تشكل «كلأ» Totalité أى إننا لا نستطيع النظر إلى ذلك الواقع الذي نتمثله من خلال مفهوم النسق - في جزء منه يعزل عن بقية الأجزاء الأخرى، أو النظر إلى جانب معين من علاقاته مع إغفال بقية العلاقات الأخرى فيه. ولعل هذه النقطة من أهم النقاط المتعلقة بموضوع دراستنا حيث أن تناولنا لمنطقة الشرق الأوسط في هذا البحث سيكون من خلال النظر إليها كنسق فرعى (تحتى) Subsystem، أى كعنصر من العناصر التي تشكل النسق الدولي ككل. ومن ثم فلا يمكننا بأى حال من الأحوال أن نعزل التفاعلات التي تتم داخل ذلك النسق التحتى (النسق الإقليمي الشرقي أوسطى) عن بقية التفاعلات التي تتم على مستوى النسق الدولي ككل والتي تؤثر - ما فى ذلك شك - على النسق التحتى وعلى التفاعلات التي تجرى في إطاره.

٤ - أن هذه التفاعلات تجرى على إنتظام معين بحيث يمكننا أن نتمثلها في كيان محدد^(١) وأن هذه التفاعلات تؤدى في النهاية إلى تحقق نوع من الإتزان Equilibre عن طريق ما يسمى بالعمليات الديناميكية للأنظام الالى (الذاتى) processus dynamiques والتي تتخذ إحدى صورتين^(٢):

أولاً: أن يتحقق الإتزان عن طريق التفاعل بين القوى المختلفة في النسق عن طريق تبادل التأثير والتاثير في إطار عملية الفعل ورد الفعل مع الأبقاء على صورة معينة لهيكل أو بنية النسق كما هي دون تغيير، وتعرف هذه العملية بـ Morphostase حيث يؤدى فعل معين

(١) في هذا الصدد يتفق Pierre Hassner في مقال له يعنون International et les nou-yeaux Etats La Communauté internationale face aux Jeunes Eats (C.F.N.S.P., no: 126, Paris, 1946), P.11 على أنه:

"L'ensemble des relations qu' entretiennent les unités politiques à une époque donnée dans la mesure où ces relations sont suffisement régulières et intenses pour avoir une structure déterminée."

(٢) راجع في هذا الشأن : P.Braillard, op. cit ., P. 90

من جانب إحدى القوى الأعضاء في النسق إلى توليد ردود فعل معاكسة ومعادلة له مع الإبقاء على صورة توزيع القوة في النسق.

ثانياً: أن يتحقق الإتزان عن طريق التغير في هيكل النسق ذاته أو في صورة توزيع القوة فيه وتعزف هذه العملية بـMorphogenèse حيث يؤدي فعل معين إلى حدوث تعديل في هيكل النسق ذاته ليعود الإتزان مرة أخرى إلى علاقات القوة ولكن على صورة جديدة (هيكل أو بنية جديدة للنسق) كأن يتغير عدد القوى القطبية سواء بالزيادة أو النقصان مثلًا.

ويؤدي ذلك النوع الثاني من عمليات الانتظام الذاتي إلى التحول من صورة إلى أخرى من بين الصور التاريخية للأنساق الدولية وذلك على نحو ماحدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية من تغير في صورة النسق العالمي من النسق المتعدد الأقطاب إلى نسق القطبية الثانية على النحو الذي سنشير إليه بالتفصيل فيما بعد.

ومن العرض السابق يمكننا أن نخلص إلى أن النسق كمفهوم Concept أو كادة ذهنية للتحليل إنما يعني «تصورنا لواقع معين على أنه كل بإجزاء متساندة مترادفة وعلى وضع يتحقق به إنتظام ذلك الكل»^(١).

فيما إذا ما إنقلنا بمفهوم النسق إلى واقع العلاقات الدولية لتحليله وتفسير علاقاته، لوجدنا أن النسق الدولي لا يعني أن يكون «مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة من حيث القوة والتي يقدر إنتظام العلاقات فيما بينها تبعاً لتوازن قواها»^(٢).

هذا وقد عرف تاريخ العلاقات الدولية صورتين رئيسيتين من الصور التاريخية للأنساق الدولية، أولاهما صورة النسق الدولي متعدد الأقطاب أو ما يعرف Multipolar system وهو الذي يقوم على عدد من الحالات أو محاور القوى المتصادمة ذات القوى التي تكاد تكون

(١) محمد ملء بيوي، المنهج في علم السياسة (كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٩)، من ٢٣٤.

(٢) محمد ملء بيوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، (المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٧٧) من ٢٣٣.

متكافئة، بحيث يؤدي ذلك الوضع إلى ردع أي محور قوى ومنعه من إستغلال أي تفوق مؤقت في قواه لتغيير الوضع الراهن، ولعل من أبرز الظواهر التي ارتبطت بصورة النسق الدولي متعدد الأقطاب، ظاهرة آلية أو ميكانية الحالات أي مرونة الدخول في والإنسحاب من الحالات وفقاً لما تقتضيه اعتبارات المصلحة القومية وتوازن القوة بين تلك المحاور المتضادة.

وقد كانت عضوية ذلك النسق قاصرة على الدول الأوروبية التي كانت آنذاك دولاً كاملة السيادة ومشاركة فعالة في العلاقات الدولية، ولذا فقد عرف ذلك النسق الدولي بالنسق الأوروبي^(١).

وقد استمرت تلك الصورة التاريخية للنسق الدولي سائدة في العلاقات الدولية منذ ظهور الدول القومية حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

غير أنه مع قيام الحرب العالمية الثانية إنهار النسق الدولي الأوروبي، وأدت نتائج تلك الحرب إلى تحولات وتغيرات جذرية في صورة توزيع القوة configuration of power على المستوى العالمي، فقد خرجت الدول الأوروبية (أقطاب النسق القديم) من الحرب العالمية الثانية منهكة إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ومن ثم تراجعت مواقعها في سلم تدرج القوة الدولي، بينما ظهر قطبان عالميان جديدان، من خارج القارة الأوروبية، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وقد أصبحا في ظل الوضع الجديد هما وحدهما القادرين على تحرير صورة النسق الدولي كله بما يملكانه من قدرات فائقة، وهكذا تحول النسق الدولي إلى صورته الراهنة والتي راحت تعرف بالنسق الدولي ثانى القطبية .

يقوم النسق الدولي ثانى القطبية Bipolar system على مراكزين متتفقين من مراكز القوة ويحيط بكل مركز منها عدد من الدول التابعة والأقل كثيراً من حيث إمكانات القوة والقدرة، ولذا يكون حق التوجيه ورسم السياسات وإتخاذ القرارات الهامة شبه إحتكار للدولة المسيطرة داخل كل واحد من هذين المحورين الدوليين^(٢).

(١) حيث كانت بقية دول العالم مستعمرات لتلك الدول الأوروبية أو دولاً ناقصة السيادة أو دولاً محاباة حياداً قانونياً أو دولاً تتنهى سياسة العزلة كالولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم لم تكن تتوفر لهذه الدول إما القدرة أو الرغبة في المشاركة الفعالة في علاقات القوة الدولية أو في الإشتراك في تغيير صورة النسق الدولي.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، قضايا دولية معاصرة (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠)، ص ٤٣٥.

أما بقية دول العالم الأعضاء في النسق فهي بحكم تواضع قوامها لا تملك حتى مجرد القدرة على المشاركة في تحرير مسورة النسق وهي لذلك تشكل منطقة فراغ من القوة لا يتصور لها - وهي على ذلك النحو - إلا أن تكون مجرد هدف للمنافسة بين القطبين أو مسرحاً للأعبين الرئيسيين في النسق الدولي^(١).

هذا وقد بدأت مظاهر العداء بين القطبين تلوح مع نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ما إنهارت النظم الشمولية النازية والفاشية في أوروبا والتي كانت تشكل خطراً يتهيد كل من القطبين، ذلك التهديد الذي كان دافعاً وراء تحالف القطبين خلال فترة الحرب، غير أنه مع زوال ذلك التهديد ومع إدراك كل من القيوتين لحقائق الوضع الدولي الجديد في عالم ما بعد الحرب، بدأ التناقض والصراع بينهما يطفو على السطح مرة أخرى، فبدأت الخلافات بينهما حول إقتسام مناطق التنفيذ وإشتدت هذه الخلافات إلى حد الأزمات الدولية التي كادت أن تعصف بالسلم الدولي - مثل الحرب الكورية (١٩٥٠) وأزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦٢) - لولا الإدراك الواعي من جانب كل من القيوتين لمخاطر المواجهة المباشرة بينهما لاسيما في ظل التقدم التكنولوجي الذي إنعكس بصورة مباشرة على مجال التسلح فادي إلى ظهور أنواع جديدة من الأسلحة ذات قدرات تدميرية فائقة، وهي الأسلحة الذرية مما أدى إلى التحول بالنسق الدولي من توازن القوة التقليدي إلى التوازن القائم على الأسلحة الذرية وهو ما أصبح يعرف بميزان الرعب النووي Balance of Nuclear Terror

هذا ويعتمد التوازن النووي على ما يعرف بالردع النووي المتبادل Mutual Nuclear Deterrence أي قدرة كل من القطبين على تدمير القطب الآخر تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية تحت أي ظرف من ظروف المبادلة، وذلك بعد نجاح كل من القطبين في تنمية قدراتها النووية بشكل هائل لدرجة الوصول بها إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية^(٢).

(١) محمد طه بنوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق ذكره من ٢٧٦.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)،

ويقصد بمفهوم الضربة الثانية Second Strike تلك الضربة الإنتقامية المدمرة التي توجهها دولة ما إلى دولة أخرى حال تعرضها لهجوم نووي من جانب هذه الأخيرة، مما أصبح يعني أن دخول القطبين في حرب نووية معناه الإفناه الشامل والتدمير المتبادل لكليهما والعالم أجمع. وهكذا أصبح إمتلاك كل من القطبين للسلاح النووي يشكل عاملاً رادعاً للقطب الآخر يردعه عن القيام بأي هجوم نووي مما أدى إلى نوع من التحديد المتبادل لتلك الأسلحة النووية في الحروب وهذا ما جعل الحروب التقليدية البديل الوحيد المقبول في المصراعات الدولية.^(١)

وقد إقتضت تلك المتغيرات التكنولوجية الجديدة على الساحة الدولية أن يكون التنافس بين القطبين تنافساً حنراً، وهذا ما أدى إلى ظهور بعض المفاهيم الجديدة مثل سياسة الإثناء الذاتي *Politique de dissuasion*^(٢)، وتعني هذه السياسة أن يثنى كل من القطبين نفسه عن الإحتكاك المباشر بالقطب الآخر للحيلولة دون تصعيد حدة الصراع بينهما إلى مستويات المواجهة المباشرة أو الصدام المسلح.

كما ظهر كذلك مفهوم معالجة الأزمات الدولية أو Crisis Management والذي ينصب على الكيفية التي تعالج بها الأزمات الدولية وطبيعة الضوابط التي يجب أن تحكم عملية تصعيدها حتى لا تتداعى آثارها ومضارعاتها بطريقة غير محسوبة ضد إرادة الأطراف المشتركة فيها، وكذلك نوع الأدوات المستخدمة لتطبيق أو إحتواء الأزمة، أو حتى محاولات إستقلالها من جانب أحد الأطراف لتحقيق مكاسب معينة سواء إستراتيجية أو سياسية على حساب الطرف الآخر عن طريق التهديد والمساومة والإيتزاز طالما أن ثمن تلك المحاولات كان دون الدخول في مواجهة مباشرة بين القطبين^(٣).

(١) المرجع السابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن سياسة الإثناء يرجع إلى : محمد طه بدوي، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦١ .
ويمثل ذلك : P 149-153 (Daniel Colard, Les Relations Internationales (Masson, Paris, 1987)

(٣) إسماعيل صبري مقلد، قضايا دولية معاصرة (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠)، ص ٤٢٩، ٤٤٠ .
وذلك : G. Craig & A. George, Force and Statecraft (Oxford University Press, New York, 1983), P.205-219

كذلك فقد صاحب التحول إلى النسق ثالثي القطبية ظهور ظاهرة جديدة في مجال العلاقات الدولية ألا وهي ظاهرة الكتلة Bloc، فقد إنقضى الصراع والتنافس بين القطبين أن يسعى كل منهما إلى زيادة قوته في مواجهة القطب الآخر بمختلف الوسائل ومن بينها اللجوء إلى سياسة التحالف، إلا أن الحالات في ظل النسق ثالثي القطبية لم تعد قائمة على مجرد اعتبارات المصلحة المشتركة في مواجهة خطر مشترك يتهدد الحلفاء فحسب، بل تراكمت على ذلك رابطة إيديولوجية (أي نوع من التجانس العقائدي أو الوحدة المذهبية) جعلت من أخلف ما بعد الحرب العالمية الثانية أحلافاً أكثر تماساً وتواماً من سابقاتها التي كانت لا تعمل إلا في أوقات الحرب دون أوقات السلم^(١).

هذا وقد كان للخلاف المذهبي بين القطبين أثره البالغ في تعزيز هوة الخلاف بينهما وفي ظهور متغير جديد لعب دوراً مرموقاً في الصراع الدولي، ألا وهو العامل الإيديولوجي، فقد أدى ذلك الخلاف المذهبي إلى إنقسام دول العالم المتقدم إلى كتلتين رئيسيتين : الكتلة الغربية (الرأسمالية) وتترعماها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها دول أوروبا الغربية وكذلك واليابان؛ والكتلة الإشتراكية (الشيوعية) التي يتترعماها الإتحاد السوفيتي ومن خلفه دول أوروبا الشرقية. ويمكننا أن نتمثل هاتين الكتلتين في كل من حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو.

هذا وقد أضحت كل من هاتين الكتلتين بمثابة الدائرة الثابتة أو منطقة النفوذ الرئيسية لدولتها القطبية، ومن ثم فقد أصبح من المتعين على كل من الدولتين القطبيتين أن تتتجنب أي مساس بحدود الدائرة الثابتة للكتلة المعادية، حيث أن ذلك يعد تهديداً مباشراً للمصالح الإستراتيجية للدولةقطبية الأخرى، كما يعد إخلالاً بصورة توزيع القوة في النسق الدولي العالمي.

(١) يعرف الدكتور محمد طه بيروى الكتلة بأنها «تجمع عدد من الدول المجاورة إيديولوجياً في حلف عسكري دائم تترعماه دوله قطبية»، محمد طه بيروى، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.
وكذلك يمكن أن نورد التعريف الذي أورده مارسيل ميرل للكتلة حيث يرى:

"Les Blocs, sortes de coalitions du temps de paix, au sein desquels chaque puissance nucléaire exerce, en échange de sa protection, une domination sur des pays qui font figure de "satellites"
Marcel Merle, Sociologie des Relations Internationales (Daloz, Paris, 1982), P. 459.

وفي ظل صراع القوتين القطبيتين من أجل القوة، كان سعي كل منها إلى زيادة قوتها عن طريق التوسيع والامتداد^(١) الجغرافي.

إلا أن تحقيق ذلك الهدف - في ظل إنقسام العالم إلى كليتين متعاديتين وفي ظل حالة الردع النووي المتتبادل بين القطبين - قد أصبح قاصراً على المناطق الجغرافية الواقعة خارج نطاق هاتين الدائرتين، أي على تلك المناطق الواقعة في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية والتي تشكل منطقة فراغ من القوة والمصلحة على تسميتها «العالم الثالث» *Tiers Monde*^(٢)، ومكذا أصبح العالم الثالث، كما سبق أن أشرنا هدفاً للمنافسة بين القطبين حيث يسعى كل منها إلى تحقيق تواجده فيه بمختلف الوسائل дипломاسية والإقتصادية والدعائية والإستراتيجية مما أدى إلى ما يعرف بظاهرة عالية تواجد القطبين "La Coexistence Universelle des deux superpuissances"^(٣).

ويلجأ كل من القطبين في صراعه مع الآخر على أرض العالم الثالث إلى الوسائل غير المباشرة^(٤) تجنباً للاحتكاك المسلح المباشر بينهما. ومن أمثلة تلك الوسائل غير المباشرة : الألوان الدبلوماسية والدعائية والإقتصادية، وإقامة الأحلاف ودعم نظم الحكم الموالية والعمل على إسقاط نظم الحكم المعادية عن طريق إثارة القلاقل والثورات وتبثير الانقلابات والإغتيالات، إلى جانب العروض بالوكالة (عن طريق الأعوان Proxy Wars) أو اللجوء أحياناً إلى أسلوب التدخل المباشر بإستخدام الأسلحة التقليدية إلى غير ذلك من الوسائل والأساليب مع مراعاة الحذر والحيلولة لون تصعيد الصراع إلى مستويات الصدام المباشر بين القطبين.

(١) لمزيد من التفصيل عن «الامتداد» يرجى إلى : محمد طه بدوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢.

ذلك يمكن الرجوع إلى : Marcel Merle, Op. Cit, P. 462.

(٢) Pierre Hassner, "La montée des jeunes Etats et les relations entre les deux blocs" dans : La Communauté Internationale face aux jeunes Etats. (C.F.N.S.P. no : 126, Paris, 1964), P. 315

(٣) راجع بقصد ظاهرة عالية تواجد القطبين : محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١ - ٢٨٢.
وكذلك : Pierre Hassner, "Le système International et les nouveaux Etats" dans: La communauté Internationale face aux jeunes Etats" Op. Cit., P. 15.

Marcel Merle, op. cit, P. 497

(٤)

وهكذا أدت ظاهرة عالمية التوажд - على النحو المتقدم - إلى تدخل القطبين في الصراعات المحلية التي تجري على مستوى الأنساق الإقليمية أو التحتية مما أدى إلى "إمداد التوتر الدائم بين القوتين القطبيتين إلى نطاق العالم الثالث متداخلاً مع علاقات قواه المحلية، الأمر الذي يقطع بأن ميزان القوة في أي نسق من الإنساق التحتية في العالم لا يمكن أن يكون محلياً صرفاً وإنما هو يتحقق - وبالدرجة الأولى - على مقتضيات ظاهرة عالمية تواجد القوتين القطبيتين" (١)

وأعلل من أبرز مناطق العالم الثالث التي احتمد حولها الصراع التنافسي بين القطبين منطقة الشرق الأوسط، لما تتسنم به هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية وإستراتيجية وإقتصادية وثقافية. وقد بدأت تطلعات القطبين إلى السيطرة على المنطقة منذ فترة طويلة سابقة على تبوئهما لوقعيهما في النسق الدولي ثالثي القطبية، إلا أن سيطرة الدول الاستعمارية الأوروبية (أقطاب النسق الدولي القديم) على المنطقة، قد ظلت لفترة طويلة حائلاً بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (ومن قبله روسيا القيصرية) وبين الوصول إلى المنطقة، فنجد على سبيل المثال أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة كانت قاصرةً على العلاقات الدبلوماسية أو التجارية أو الثقافية.

غير أن الحرب العالمية الثانية بما أدت إليه من تراجع قوة الدول الاستعمارية الأوروبية القديمة على سلم تدرج القوة الدولي، وما ترتب على ذلك من عدم قدرتها على الاحتفاظ بمستعمراتها وبمناطق نفوذها في الشرق الأوسط، وما تلا ذلك من حصول العديد من دول الشرق الأوسط على استقلالها السياسي في وقت لم تكن تملك فيه القدرة على حماية ذلك الاستقلال، قد أحیت من جديد أطامع القوتين القطبيتين في السيطرة ويسط النفوذ على المنطقة.

هذا وقد بدأت تطلعات القطبين في الظهور بعد أن كان كل منهما قد ثبت حدود دائرة نفوذه في أوروبا ودعم من قوته الذرية وبدأت أوضاعه الداخلية في الاستقرار بعد فترة الحرب

(١) محمد طه بدوي، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨٢.

العلية الثانية، كما صاحب ذلك تطلع دول المنطقة - حديث العهد بالإستقلال - إلى دعم إستقلالها وحماية أنها القومى وتنمية إقتصادياتها، مما أتاح الفرصة أمام القطبين للثواب إلى المنطقة من خلال إستقطاب دول الشرق الأوسط عن طريق تقديم الدعم العسكري لها في صراعاتها المحلية أو من خلال تقديم المعونة الإقتصادية أو الفتنة الازمة لدفع عجلة التنمية بها، وهكذا بدأ الصراع بين القطبين على المنطقة يتخذ أبعاداً وأشكالاً جديدة، كما أخذت حدته تزداد أو تخف تبعاً للتغيرات في ميزان القوة بين القطبين للتغيرات في طبيعة علاقتهم السياسية المباشرة من مرحلة إلى أخرى (الحرب الباردة - التعايش السلمي - الإنفراج أو الوفاق الدولي).

غير أنه على مر المراحل المختلفة لهذا الصراع يستهدف سياسات كل من القطبين زيادة وتوسيع دائرة نفوذ كل منها على حساب نفوذ القطب الآخر من خلال العمل على إحتوائه وتصفيته.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه منطقة الشرق الأوسط في العلاقات الدولية، وذلك من خلال الكشف عن أهمية تلك المنطقة من كافة الجوانب الجيوسياسية والإستراتيجية والإقتصادية والثقافية تلك الأهمية التي كانت سبباً في جعل منطقة الشرق الأوسط مسرحاً للصراع والتنافس بين القطبين مما أدى إلى إنتقال ظاهرة ثنائية التواجد القطبي إلى هذه المنطقة كغيرها من المناطق المختلفة من العالم الثالث، ولعل مما يدل على أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصراع بين القطبين ما جاء على لسان الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق حين قال : «إن أي صراع في الشرق الأوسط سوف يتخذ صفة المواجهة بين الولايات العظميين»^(١).

وإرتباطاً بهذا الهدف فقد وجدنا أن أصلع المناهج لهذه الدراسة هو ذلك المنهج الإختباري الذي يعرف بمنهج دراسة المناطق أو ما أصطلح على تسميته Area Studies

(١) في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ١٨ يونيو ١٩٧٤.

والذى يعني «دراسة منطقة معينة من مناطق العالم تبدو ممثلة في وحدة سياسية إجتماعية - مثل منطقة الشرق الأوسط - وذلك بهدف توضيح مكانها ودورها في العلاقات الدولية»^(١). ويتمثل هذا الدور في كون تلك المنطقة تمثل هدفاً تسعى كل من القوتين القطبيتين للوصول إليه والسيطرة عليه والحايلولة دون بسط الأخرى لنفوذها عليه، وذلك من خلال ما تنتهجه كل من القوتين القطبيتين من برامج عمل أو سياسات خارجية تجاه المنطقة تعكس مصالح وأهداف كل منها فيها بالإضافة إلى الوسائل والأدوات والأساليب التي تمكن كل منها من تحقيق أهدافها وحماية مصالحها.

ونود أن نشير في هذا المجال إلى أن التزامنا المنهج الإختباري المعروف بمنهج دراسة المناطق لا يحول بيننا وبين الاستفادة من الحقائق العلمية التي أثبت علم العلاقات الدولية بمنهجه العلمي التجاري صحتها حيث أنها ستعتمد بلاشك - وبدرجة كبيرة - على هذه الحقائق العلمية في فهم الواقع الدولي (واقع الصراع بين القطبين) وهو ما سيساعدنا على تفهم الواقع القطبي في صراعهما على المنطقة كصورة من الصور المختلفة لصراعهما من أجل السيطرة على المناطق المختلفة من العالم في إطار الظاهرة العالمية التي أشرنا إليها، وهي ظاهرة عالمية تواجد القطبين، وبحيث يمكننا الكشف عن الخواص الذاتية للعلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط ثم ربطها بحقائق الواقع الدولي ككل.

هذا وتتجدر الإشارة إلى أننا سنتناول السياسات الخارجية للقطبين تجاه المنطقة بالتحليل إرتباطاً بمفهوم النسق الذي أشرنا إليه آنفًا ذلك المفهوم الذي راحت ترتكز إليه الدراسات العلمية للعلاقات الدولية، والذي يعد في تصورنا أصلح المفاهيم لدراسة الصراع الدولي سواء على مستوى النسق العالمي ككل أو على مستوى أي من الأسواق التحتية الإقليمية.

والله المستعان وهو للي التوفيق

(١) راجع بقصد منهج دراسة المناطق: محمد طه بدوي، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٧.

الباب الأول

دراسة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط

نهاية

«إن من الواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية^(١) لا تزال أحداث التاريخ تقطع يوماً بعد يوم بصحة تلك العبارة التي أطلقها فرديريك راتزل في أواخر القرن التاسع عشر، بيد أن من جاؤوا بعد «راتزل» من أتباع مدرسة «الجيوبوليتيك»^(٢) ولاسيما الفرنسيون منهم راحوا يشكرون في العلاقة الحتمية بين الموقع الجغرافي وبين قوة الدولة وسلوكها السياسي مفسحين المجال بذلك للعوامل الاجتماعية التي تلعب دوراً حاسماً في إستغلال عناصر القوة الطبيعية المتاحة لدولة ما، وفي تحويلها إلى قدرة Capability فاعلة، مؤثرة في العلاقات الدولية، وهو ما أصبح متعارفاً على تسميته «النسبة الجغرافية». وهكذا نجد أن الواقع الجغرافية لبعض مناطق العالم قد ساعدت على أن تلعب تلك المناطل دوراً مرموقاً في العلاقات الدولية. وقد يستدعي ذلك ظهور العديد من الدراسات التي تركز بصفة أساسية على تحديد ذلك الدور الذي تلعبه منطقة جغرافية معينة في العلاقات الدولية، وتحديد موقعها من الصراع الدولي، ونقصد بذلك ما يعرف «بالدراسات الإقليمية» والتي سبق أن أشرنا إليها.

أما العوامل الاجتماعية فهي التي يتحدد على أساسها مدى إيجابية أو سلبية أثر الموقع الجغرافي على منطقة معينة، فإذا ما توافرت العوامل الاجتماعية القادرة على تحقيق الإستغلال الأمثل للمزايا الطبيعية التي يتتيحها الموقع الجغرافي (كالتحكم في موقع المرور الدولي مثلاً)، لانعكس أثر الموقع الجغرافي بصورة إيجابية في شكل زيادة قدرة الدولة في المجال الخارجي، أما إذا لم تتوافر تلك العوامل الاجتماعية لأصبحت المزايا التي يتحققها الموقع الجغرافي عديمة الجنوبي، بل وإنعكس أثرها بصورة سلبية تمثل في تحريك أطماع الدول الأكثر قدرة في النسق الدولي نحو السيطرة على تلك المناطق الجغرافية.

(١) محمد طه بدوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.

(٢) تطلق لفظة «الجيوبوليتيك» على العلم الذي يدرس علاقة الموقع الجغرافي للدولة بقوتها وسلوكها السياسي

ولعل ذلك الوصف الأخير ينطبق إلى حد كبير على منطقة الشرق الأوسط، فهي المنطقة التي تقع في موقع متوسط من العالم وتتوفر لها إمكانات هائلة من عوامل القوة المختلفة، ولكنها مع ذلك كانت ولا تزال تمثل هدفاً تسعى الإمبراطوريات والدول العظمى عبر التاريخ للسيطرة عليه.

الفصل الأول

**حول تحديد مدلول عبارة «الشرق الأوسط»
من حيث نطاقها الجغرافي**

الفصل الأول

حول تحديد مدلول عبارة «الشرق الأوسط» من حيث نطاقها الجغرافي

تعد عبارة «الشرق الأوسط» من أكثر العبارات إثارة للجدل والخلاف بين المشتغلين بالعلاقات الدولية بصفة عامة، وبين المعنيين منهم بدراسة تلك المنطقة من العالم بصفة خاصة.

فما هو المقصود إذن حين نتحدث عن «الشرق الأوسط»؟

يعد الفريد ماهاي (١) أول من يستخدم عبارة «الشرق الأوسط» عام ١٩٠٢، وذلك خلال مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الالانى الذى يستهدف إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين برلين وبغداد. وقد يستخدم هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي (فارس) والتي لا تنطبق عليها أي من عبارتي «الشرق الأدنى» أو «الشرق الأقصى»، ولكنه مع ذلك لم يحدد البلاد التي تتخل في نطاق تلك المنطقة.

وفى عام ١٩١١ يستخدم اللورد كيرزون - حاكم الهند وقتئذ - عبارة «الشرق الأوسط» للإشارة إلى مناطق تركيا والخليج العربى وإيران فى آسيا باعتبارها تمثل الطريق إلى الهند (٢).

(١) هو ضابط بحري أمريكي الكابتن الفريد ماهاي صاحب كتاب The Influence of seapower upon his-tory الذي ركز فيه على تحليل الإستراتيجية البحرية مشيراً إلى أن الكلمة لقمة البحرية عبر التاريخ وقد يستخدم تعبير الشرق الأوسط للمرة الأولى في مقال له بعنوان:- "The Persian Gulf and Inter-national Politics "National Review (London, Sept. 1902)
P. Beaumont & G. Blake & J. Wagstaff, The Middle East : A Geographical Study (John Wiley & Sons. London, N.Y, 1976), P.1.

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى عرف الفكر الغربي ثلاثة مصطلحات هي : الشرق الأدنى Near East وتركز حول الدولة العثمانية، والشرق الأوسط Middle East وتركز حول الصين، في حين أطلقت عبارة الشرق الأوسط Far East للدلالة على المنطقة الواقعة بينهما^(١).

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة التعبير في التغير حين إستخدمت عبارة الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى، ففي مارس ١٩٢١ أنشأ ونستون تشرشل - وزير المستعمرات البريطاني آنذاك - ما عرف «بإدارة الشرق الأوسط» لكي تشرف على شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق^(٢).

وفي عام ١٩٣٢ تم إدماج القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية - والتي كان مقرها العراق - مع قيادة القوات البريطانية في مصر وإحتفظت القيادة الجديدة باسم «قيادة الشرق الأوسط». وقد شاع استخدام عبارة «الشرق الأوسط» منذ ذلك الحين، إلى حد أن إستخدمها السوفيت للإشارة إلى المنطقة بل وإستخدمها سكان المنطقة أنفسهم^(٣).

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ذلك المفهوم حين أنشئ «مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط» التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد أو تقل تبعاً لتطورات الحرب، فمثلاً أضيفت إليها إيران عام ١٩٤٢، كما إستبعدت منها أريتريا في سبتمبر ١٩٤٩ ثم أضيفت بعد ذلك بخمسة شهور^(٤).

وعلى الرغم من ذيوع استخدام عبارة «الشرق الأوسط» منذ الحرب العالمية الثانية، فلا تزال هناك خلافات عديدة حول تحديد نطاق المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح.

(١) جميل مطر، على الدين ملال: النظام الإقليمي العربي (دار المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣)، ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) P. Beaumont et al., Op. cit., P. 1,2.

(٤) جميل مطر، على الدين ملال، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦، ٢٧.

- وفيما يلى نسوق بعضًا من تلك التعريفات لتوسيع ما بينها من أوجه الشبه والإختلاف:
- يعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الذي يصدر سنويًا في لندن - المنطقة بأنها تشمل : تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر، فإذا أخذنا في الإعتبار أن كل من تونس والمغرب والجزائر تكون ما يطلق على تسميته بشمال إفريقيا لتبيّن لنا أن مدلول الشرق الأوسط لا يضم تلك الدول الثلاث الأخيرة^(١).
 - أما المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية فيعرف منطقة الشرق الأوسط بأنها تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص^(٢).
 - وقد قدم بعض كتاب العلاقات الدولية المهتمين بالمنطقة تعريفات مختلفة لها، فمثلاً يرى Lenczowski أن الشرق الأوسط يتضمن دول آسيا الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي وغرب باكستان بالإضافة إلى مصر في إفريقيا^(٣).
 - كما يستخدم البعض عبارة «الشرق الأوسط» للدلالة على كل من : مصر، الدول الآسيوية الناطقة بالعربية، إسرائيل، إيران، قبرص، تركيا وأحياناً يضمون إليها كل من ليبيا والسودان^(٤).
- وعلى الرغم من وجود بعض من يستخدمون عبارتي «الشرق الأوسط» و «الشرق الأدنى» كمتادفين، فإن هناك البعض الآخر من يقولون بضرورة التمييز بين التعبيرتين. فهم يرون أن

The Middle East and North Africa (Europa Publications, London, 1974) (١)

(٢) جميل مطر، علي الدين هلال، مرجع سابق ذكره، ص ٢٧.

G. Lenczowski, The Middle East in World Affairs (Ithaca, N.Y., Cornell University Press, 1952), P. XXIII. (٣)

L. Aroian & R. Mitchell, The Modern Middle East and North Africa (Macmillan Publishing Co, New York, 1984) (٤)

الشرق الأوسط يقصد به أساساً العراق وإيران ومنطقة الخليج وإن كان التمييز بينهما على ذلك النحو غير شائع بين المشتغلين بالعلاقات الدولية أو المهتمين منهم بمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وتشمل تعبيرات آخران يرتبطان بعبارة الشرق الأوسط وهما:

- جنوب غرب آسيا Southwest Asia وقد يستخدمه المعلقون الأمريكيون للإشارة إلى المنطقة الواقعة شرق مضيق السويس وشمال البحر المتوسط مستبعدين بذلك شمال إفريقيا^(١).

- شمال إفريقيا North Africa وقد استخدم خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى المنطقة التي تقع في الصحراء الليبية والصحراء المصرية والتي كانت تدور فيها المعارك البرية بين قوات الحلفاء وقوات المحور، غير أن مدلول عبارة «شمال إفريقيا» يتسع بعد ذلك ليشمل كل المنطقة الواقعة جنوب البحر المتوسط بما فيها المنطقة الشمالية الغربية من القارة الإفريقية، والتي تعرف بالمغرب^(٢).

كذلك فيما يتعلق بمنطقة شمال إفريقيا هناك من يرون ضرورة التمييز بين شمال غرب إفريقيا Northwest Africa وهو ما إصطلاح على تسميته بال المغرب العربي ويضم تونس والجزائر والمغرب، وبين شمال شرق إفريقيا Northeast Africa ويضم كل من مصر ولبيبا والسودان^(٣).

ومعذراً نجد أن الحديث عن الشرق الأوسط يطوف بنا حول رقعة منبسطة تقع عند التقائه قارات أوروبا وأسيا وإفريقيا، ويمكنا من خلال إستعراض التعريفات المختلفة التي أشرنا إليها أن نلاحظ عدة أمور:

P. Beaumont et al., op. cit., P. 3.

(١)

Ibid.

(٢)

L.Aroian & R. Mitchell, op. cit. P.1.

(٣)

أولاً : أن مصطلح «الشرق الأوسط» لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها بل إنَّه مصطلح سياسي - إستراتيجي في نشأته وفي استخدامه^(١).

ثانياً : أن هذه التسمية ليست مستمدَّة من طبيعة المنطقة نفسها أو من خصائصها الذاتية، وإنما هي تسمية مستمدَّة من علاقَة المنطقة بالغير، فحين نقول «الشرق الأوسط» يثار السؤال شرق بالنسبة لمن؟ وأوسط أو أدنى أو أقصى بالنسبة لمن؟^(٢).

وبالطبع فإن الإجابة على تلك الأسئلة هي: «أوروبا» التي كانت وراء إطلاق تلك التسميات المختلفة.

ثالثاً: أن اختيار تلك التسمية يقع وراءه مغزى سياسي لدى الدول الأوروبية، فالشرق الأوسط على النحو المشار إليه في الكتابات الغربية هو منطقة يغلب عليها طابع التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التمايز فهي تحوي خليطاً من القوميات والسلالات والأديان واللغات^(٣). كما أن التعريفات المختلفة التي قدمت لتلك التسمية يغلب عليها الطابع التحكمي فلا يوجد من بين تلك التعريفات المديدة تعريف واحد استند إلى معيار موضوعي محدد في إدخال دول معينة أو إستبعاد دول أخرى من نطاق تلك المنطقة الجغرافية.

وتشير الملاحظة إلى أن الأخذ بأي من هذه التعريفات يتربَّط عليه دائمًا إدخال دول غير عربية في نطاق المنطقة وإخراج دول عربية من نطاقها^(٤). ولعل في شيوع ذلك المصطلح ما يمكن من إدخال إسرائيل مثلاً ضمن التسقِّف الشَّرقي أوسطي في حين لا يكون ذلك ممكناً إذا كان مصطلح العالم العربي مثلاً هو السائد. ولعل في ذلك ما يوحى بأنَّ الغرب قد قصد من وراء تلك التسمية بث الفرقة والإنتقام بين دول المنطقة والhilولة دون شيوع تسميات أخرى قد تكون أصدق تعبيراً عن واقع وطبيعة المنطقة - كالعالم العربي

(١) جميل مطر، علي الدين هلال، مرجع سابق ذكره، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) جميل مطر، علي الدين هلال، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩.

مثلاً - خوفاً من أن تساعد تلك التسمية على خلق نوع من الإحساس بالوحدة أو التكامل بين دول المنطقة مما يشكل تهديداً خطراً مباشراً على مصالح الدول الغربية في تلك المنطقة من العالم.

رابعاً: أنه على الرغم من عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لمنطقة الشرق الأوسط فإن هناك إتفاقاً بين تلك التعريفات المختلفة على أن الشرق الأوسط «ال حقيقي » أو ما يسمى «منطقة القلب» أو «دول القلب» Core States هو تلك الدول «من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي»^(١). أما بقية الدول الأخرى والتي إختلفت الآراء حول اعتبارها ضمن، أو إستبعادها من نطاق المنطقة فهي التي تعرف بالدول الأطراف أو «دول الهامش» Periphery States.

وهناك رأي آخر يرى أن التمييز بين «دول القلب» و «دول الهامش» لا ينبغي أن يكون على أساس مجرد التجاور الجغرافي وإنما على أساس كثافة التفاعلات التي تتم بين الدول، فإذا تحدثنا مثلاً عن الشرق الأوسط كنوع تحتي (فرعي أو إقليمي)، يمكن التمييز في إطاره بين:

(أ) دول القلب : وهي التي تمثل محور التفاعلات السياسية في ذلك النسق الإقليمي وتشترك في الجزء الأكثر كثافة من تفاعلاتها.

(ب) دول الأطراف: وهي الدول الأعضاء في النسق الإقليمي ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية الدول الأعضاء فيه سواء لاعتبارات جغرافية أو سياسية.

(ج) دول الهامش: ويقصد بها الدول التي تعيش على هامش النسق فهي قريبة منه من حيث الموقع الجغرافي ولكنها ليست من الدول الأعضاء في النسق سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية^(٢).

(١) John Campbell, Defense of the Middle East (Praeger Paperbacks, New York, 1960), P.1.
(٢) يقصد التمييز بين دول القلب ودول الأطراف ودول الهامش في الأسواق الإقليمية يرجع إلى: جميل مطر، على الدين هلل، النظام الإقليمي العربي (دار المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣)، ص ٢٣، ٢٤.

ومجمل القول إذن هو أننا سنلتزم بصفة أساسية في هذه الدراسة التعريف الأكثر قبولاً لدى المهتمين بشئون المنطقة وهو الذي يشتمل على دول القلب والتي لا خلاف حول اعتبارها من دول الشرق الأوسط ونقصد بذلك:

«الدول من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي».

إلا أن ذلك لن يحول بيننا وبين التعرض أحياناً لبعض الأحداث أو التفاعلات التي شاركت فيها دول أخرى من بين تلك المسماة دول الأطراف أو دول الهامش إذا ما كان من شأن ذلك توسيع رقعة المنطقة محل الدراسة، الأمر الذي يمكننا من إختبار الظاهرات محل البحث على نطاق أوسع أو فهم الأحداث بصورة أكثر عمقاً.

الفصل الثاني

في أهمية منطقة الشرق الأوسط

في أهمية منطقة الشرق الأوسط

The Middle East in World يقول George Lenczowski في مؤلفه الشهير – Affairs-Affairs : «لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم».^(١).

وقد كان الشرق الأوسط عبر العصور ولمازالت محظوظاً أنظار العديد من الفاتحين وبناء الأمبراطوريات والقوى العظمى إلى جانب الكثير من العلماء والدارسين المهتمين بالشئون الدولية، وسنحاول فيما يلى أن نلقي بعض الضوء على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية في الشئون الدولية.

المبحث الأول

الـ"أهمية الجيوسياسية"

ونقصد بها أهمية الموقع الجغرافي لتلك المنطقة بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم، وللدلالة على الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط يمكننا أن نتناول المنطقة بالدراسة من ثنايا أبرز النظريات التي قدمها علماء الجيوسياس.

فقد قدم السيرHalford MackinderSir نظرية تعد من أهم النظريات الجيوسياسية وذلك في كتابه Democratic Ideals and reality المشهور سنة 1919، ويرى ماكيندر من خلال نظريته التي أسماعها "The Geographical Pivot of

"No Intelligent foreign policy today can ignore the Middle East and its impact upon the rest of the world" (١) G. Lenczowski, The Middle East in World Affairs في : Cornell University Press, Ithaca, New York, 1966, P.XXV

"History"^(١)، أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار، وأن اليابسة لا تشغّل سوى ربع مساحتها فقط. كما لاحظ أن في وحدة البحار وإنصالها ببعضها البعض ما يبرر أن نطلق عليها جميعاً إسماً واحداً هو المحيط العالمي World Ocean بدلاً من تعدد أسمائها، كما لاحظ أن قارات أوروبا وأسيا وإفريقيا وهي التي تكون الجزيرة العالمية World Island تشغل ثلثي اليابس كله.

ثم أشار ماكيندر بعد ذلك إلى نقطة الإرتكاز للجزيرة العالمية والتي يطلق عليها (على نقطة الإرتكاز تلك) إسم «قلب الأرض Heartland»، ويقصد به تلك المنطقة التي تمتد من حوض نهر الفولجا في الاتحاد السوفييتي حتى شرق سيبيريا وذلك إلى جانب القسم الأكبر من هضبة إيران - التي تضم إيران وأفغانستان وبلوخستان - بالإضافة إلى جزء من مرتفعات منغوليا.

كذلك فقد تصور ماكيندر أن للأرض منطقة إرتكاز أخرى أسماءها القلب الجنوبي Southern Heartland ويقصد بها إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب، وببلاد العرب - في رأي ماكيندر - هي تلك التي تمتد من النيل غرباً إلى ما وراء الفرات شرقاً، وهي مسافة تبلغ ثمانمائة ميل، ومن سفرح جبال طوروس شماؤلاً حتى خليج عدن أي ما يبلغ الألف وثمانمائة ميل، وهناك عدة طرق مائية تربط أطراف تلك المنطقة ببعضها البعض بالإضافة إلى «أن بلاد العرب نفسها تكون طريقاً برياً بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي، وهكذا نرى أن منطقة الشرق الأوسط - كما تسمى الآن - هي المنطقة التي تربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي وفقاً لنظرية ماكيندر.

كذلك هناك نظرية جيوبيوليتية أخرى قدمها أحد أساندنة العلاقات الدولية الأميركيين وهو Nicolas Spykman، وقد لفت سبيكان الأنظار إلى الأهمية الجيوبيوليتية الكبيرة التي

(١) راجع بصفد تفصيلات هذه النظرية وأهم النظريات الجيوبيوليتية : نيفلد - بيرسون، الجيوبيوليتيكا، ترجمة : يوسف مجلبي، لويس إسكندر (سلسلة الألف كتاب - ٢٦٥ - دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦١).

لأراضي الهاشم والتي أسمتها Rimlands والتي تشمل : سيبيريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وإيران والعراق وشبه الجزيرة العربية وكان يرى أن «من يسيطر على دول المحيط الارضي (أراضي الهاشم) يسيطر على آوراسيا ويملا قلب الأرض، ومن يسيطر على آوراسيا يسيطر على العالم»^(١).

وهكذا فإذا أردنا أن نفسر أهمية منطقة الشرق الأوسط على هدي نظريات الجيوبيوليتيك لوجدنا أن الشرق الأوسط يقع في أقرب مكان إلى قلب الأرض وأنه يشكل جزءاً من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض بل إن إيران نفسها هي جزء من قلب الأرض^(٢).

كذلك فلو استعرضنا الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط لامكنا أن نلمس أهميتها الحيوية، ويمكننا أن نشير إلى بعض من هذه الخصائص فيما يلى:

- ١ - تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبري للعالم القديم (آسيا وأوروبا وأفريقيا).
- ٢ - يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي : بحر قزوين - البحر الأسود - البحر الأبيض المتوسط - البحر الأحمر - بحر العرب - الخليج العربي - المحيط الهندي.
- ٣ - يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الانهار الهامة مثل : نهر النيل، نهر الفرات، نهر دجلة، ونهر الأردن ومن ثم تتوفر به المياه اللازمة للزراعة والري.

(١) وردت نظرية سبيكمان الجيوبيوليتيكية في كتابه : The Geography of Peace (New York, 1944)

(٢) لمزيد من التفصيل عن نظرية سبيكمان يرجع إلى :

- نبيل محمود عبد الغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (المهنية المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٢٢، ٢٤.
- خسان سلامة وأخرون، السياسة الأمريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي)، (٢)، القاهرة، ١٩٨٥ ، ص ٩٩

-
- ٤ - يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المزروع الدولي وهي : قناة السويس وبصانق البوسفور والدردنيل وباب المندب وهرمز.
- ٥ - يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالإتساع والعمق ومن ثم فهو يتتيح توزيع مناطق الإنتاج في وقت السلم كما يتتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحروب (تبلغ مساحة بول الشرق الأوسط حوالي سبعة ملايين كيلومتر مربع).
- ٦ - يتسم مناخ منطقة الشرق الأوسط بالإعتدال على مدار العام حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوباً والمنطقة المعتدلة والباردة شماليًا، مما يعني صلاحية أراضي تلك المنطقة للزراعة على مدار العام.
- ٧ - تمتاز منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة وهو ما يعني وفرة عوامل الإنتاج الأساسية.
- وإما تقدم يمكننا القول بأن منطقة الشرق الأوسط تعد بحق من أهم مناطق العالم من المنظور الجيوسياسي.

المبحث الثاني

الأهمية الإستراتيجية

نود أن نشير في بداية حديثنا عن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلى أنه على الرغم من الدول الموسعة لمصطلح «الإستراتيجية» والذي أصبح يعني الآن «استخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والعسكرية وغيرها، لتحقيق مجمل أهدافها السياسية أو ما يسمى Grand Strategy^(١)» فإننا لا نقصد حين نستخدم هنا لفظة «الإستراتيجية» ذلك المدلول الموسع، وإنما نقصد مجرد

(١) التقرير الإستراتيجي العربي (١٩٨٥) (مركز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٦)، ص. ط.

المدلول الضيق أو التقليدي لها والذي يقتصر مضمونها على مجرد الحرب واستخدام القوة العسكرية في العلاقات بين الدول، أو كما أشار إليها Raymond Aron بإعتبارها فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقاً للمصلحة الوطنية^(١).

وعلى ذلك فالعناصر المشكلة للأهمية الإستراتيجية تعني - في تصورنا الذي سنتزمه في دراستنا هذه - مجموعة العناصر ذات الصلة المباشرة بالعمليات العسكرية سواء ما يتعلق مباشرة بالقوات المسلحة في البر أو البحر أو الجو أو ما يتعلق بالقواعد التي تعمل منها تلك القوات^(٢). ويمكننا أن نوجز أهم العناصر التي تشكل الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط فيما يلي:

(١) الاتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أي خطر العلوان، وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في أنواع مختلفة من ميادين القتال.

(٢) القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.

(٣) صلاحية أجواء ومياه منطقة الشرق الأوسط للطيران والملاحة طوال العام.

(٤) توفر عوامل الإنتاج الضرورية لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة والذخائر ولاسيما إذا أمكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتتطور بما يمكن من تطوير صناعات الإنتاج الحربي الناشئة في بعض دول الشرق الأوسط مثل: مصر وتركيا وإسرائيل.

(١) محمد طه بيوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٧٧)، ص ٢٥.
ولمزيد من التفصيل عن نظرية «وحدة السياسة الخارجية» يرجع إلى:

Raymond Aron, *Paix et Guerre entre les nations* (Calmann- Lévy, Paris, 1962).

(٢) محمد كمال عبدالحميد، *الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي* (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٦.

- (ه) الإكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازم للعمليات الحربية.
- (٦) إمتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة،
لكل تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافة إلى وجود العديد من الطائرات والقواعد الجوية،
وليس بخافٍ ما لهذه القواعد - سواء البحرية أو الجوية - من أهمية في تلك المنطقة
المتهدبة من العالم لاسيما بالنسبة للدولتين العظميين إذا ما استدعت مصالحهما التدخل
ال العسكري في المنطقة.
- (٧) تحكم دول المنطقة في العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة مثال
ذلك: مضيق البوسفور والدردنيل اللذان يعدان المنفذ الوحيد للأسطول السوفيتي الموجود
في البحر الأسود للخروج إلى البحر المتوسط، بالإضافة إلى كل من قناة السويس والبحر
الأحمر ومضيق باب المندب التي تعتبر هرمة الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندي.
- (٨) توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل من إمكانية
نقل وتحريك القوات والمعدات.
- ولعل في تلك العناصر السابقة ما يدل على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية
إستراتيجية فائقة.

المبحث الثالث

الأهمية الاقتصادية

ما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط تعد ذات أهمية حيوية من الناحية الاقتصادية،
وترجع تلك الأهمية إلى العوامل التالية:

(١) البترول:

كانت الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تقاس حتى بداية القرن العشرين بمعنوي
أهمية موقعه المتوسط وتحكمه في طرق المواصلات والتجارة الدولية، غير أنه في عام ١٩٠٨ تم

إكتشاف البترول في إيران، ومع تزايد إعتماد الدول الكبri الصناعية على البترول - الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الاقتصادية والتقدم في تلك البلاد - تزايد اهتمامها بشئون المنطقة، وإزداد إرتباط مصالحها بالمنطقة، وبدأ الصراع بينها حول السيطرة على آبار البترول في الشرق الأوسط.

فلم يكن لبترول الشرق الأوسط في البداية تلك الأهمية الكبri التي له الآن. ويرجع ذلك إلى أن نقل البترول من الأمريكتين إلى أوروبا كان أقل تكلفة وأكثر سرعة وأمناً لاسيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية (فقد بلغ إنتاج الشرق الأوسط من البترول عام ١٩٤٠ حوالي ٦٪ من الإنتاج العالمي أي بمعدل ٢٧٥ ألف برميل/ يوم تقريباً).

غير أنه نتيجة لازدياد الطلب العالمي على البترول بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما نتيجة لمشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي في أوروبا، أخذ إنتاج البترول في الشرق الأوسط في الزيادة حيث وصل عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٥ مليون برميل/ يوم، ثم إلى ١٣ مليون برميل/ يوم في عام ١٩٧٠، ثم إلى ٢٦ مليون برميل/ يوم عام ١٩٧٧.

وبالإضافة إلى أن إنتاج الشرق الأوسط من البترول حالياً يمثل حوالي ٤٠٪ من الإنتاج العالمي للبترول^(١)، فإن الشرق الأوسط يحتوي على ٦٣٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد من البترول^(٢).

وعلى الرغم من إستحداث مصادر بديلة متعددة للطاقة فمن المتوقع أن تظل للبترول أهمية نسبية كبيرة بين مصادر الطاقة المختلفة، فعلى سبيل المثال تشير التوقعات إلى أنه من غير المحتمل أن تقل نسبة إعتماد دول العالم الحر على البترول كمصدر للطاقة عن ٤١٪ من إجمالي احتياجاتها من الطاقة عام ٢٠٠٠^(٣). وتشير الإحصائيات إلى أن منطقة الخليج

(١) نبيل محمود عبدالفتار، مرجع سابق ذكره، ص ٢٧.

(٢) لمزيد من التفصيل حول إقتصاديات البترول يرجع إلى الدراسة التي أعدها الاستاذ الدكتور محمد حربس إسماعيل، الجديد في إقتصاديات البترول والطاقة (الدار الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨٦).

TEXACO, "Free World Energy Survey" cited in Petroleum Economist (March 1984), P. (٣)
102

العربي وحدها تنتج الآن حوالي ٨ مليون برميل/ يوم أي ما يعادل ٢٠٪ من الإنتاج العالمي للنفط، وأن هذه الكمية توزع على النحو التالي : اليابان (٢٥٪)، أوروبا الغربية (٢٠٪)، الولايات المتحدة الأمريكية (٥٪)، بقية الدول المستوردة للبترول (٥٠٪)، بل إن هناك دولاً تعتمد بصفة رئيسية على بترول الشرق الأوسط (كاليابان التي يمثل بترول الشرق الأوسط حوالي ٦٪ من وارداتها السنوية من البترول).

إلى جانب ذلك فهناك بعض الإعتبارات الأخرى التي يتبعن أخذها في الاعتبار عند تقييمنا لأهمية بترول الشرق الأوسط ومن هذه الإعتبارات (١) ما يلي :

- ١ - أن إنتاج البترول من المناطق خارج بول منظمة الأوبك (بحر الشمال، الولايات المتحدة على سبيل المثال) سوف يأخذ في الإنخفاض تدريجياً بعد أن وصل إلى أقصى معدلاته في نهاية الثمانينيات.
- ب - أن صادرات الإتحاد السوفييتي والصين معرضة للإنخفاض نتيجة لتزايد الاستهلاك الداخلي وتتناقص معدلات الإنتاج.
- ج - أن واردات الولايات المتحدة البترولية سوف تتزايد حتى تصبح ضعف ما هي عليه الآن وذلك عام ٢٠٠٠.
- د - أن واردات الدول الصناعية وكذلك واردات الدول النامية من البترول سوف تتزايد هي الأخرى.
- هـ - أن بدائل الطاقة الأخرى لن تساهم إلا بقدر محدود من إحتياجات الطاقة.
- و - أن إحتياطيات البترول في كل من الولايات المتحدة وكثلة الدول الإشتراكية قد سجلت إنخفاضاً عام ١٩٨٤ بنسبة ٣٠٪ ، ٥٪ على الترتيب مما كانت عليه عام ١٩٨٣، بينما تزايدت إحتياطيات البترول في الشرق الأوسط بنسبة ٨٪ خلال نفس الفترة.

(١) وجدت هذه الإعتبارات في : محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق ذكره، من ٥١، ٦٨، ٦٨، ١٦٨، ١٦٩.

-
- ز - قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبي.
- ح - أن الولايات المتحدة الأمريكية تقلل من معدلات إنتاجها من البترول وتحتفظ به مخزوناً في باطن الأرض بسبب توقيعها حدوث ندرة بترولية عالمية، مفضلة بذلك إستيراد البترول من الخارج، وهي بذلك تدخل السوق العالمي كمشتريه فضلاً عن عدم إستطاعتها إمداد دول أوروبا الغربية واليابان بإحتياجاتها المتزايدة من البترول، وهو ما يعني زيادة الطلب العالمي على البترول.
- وإلاضافة إلى الإعتبارات السابقة يمتاز بترول الشرق الأوسط بـ(١) نسبية أخرى منها:
- أ - إنخفاض تكاليف إنتاج البترول في الشرق الأوسط وذلك نظراً لارتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار وإرتفاع نسبة النجاح في إكتشاف البترول وإنخفاض نفقات البحث والإستثمارات المطلوبة.
 - ب - إنخفاض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط بالمقارنة بأسعار بترول الكاريبي وغيره .
 - ج - ميزة النوعية، إذ أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينتجان خامات خفيفة ومتوسطة وثقلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة.
- ومن خلال إستعراضنا للحقائق السابقة يمكننا أن نلاحظ أن بترول الشرق الأوسط له وستظل له أهمية نسبية كبيرة كمصدر للطاقة تعتمد عليه دول العالم المختلفة شرق وغربه.

(٢) الغاز الطبيعي

وهو يعد أيضاً من أهم مصادر الطاقة. وقد بلغ الاحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود في الشرق الأوسط عام ١٩٨٣ حوالي ٢٢ تريليون متر مكعب أي حوالي ٢٤٪ من

(١) مجلة البترول، فبراير ١٩٨٣، ص ٧٨.

الاحتياطي العالمي^(١). ويقدر لهذه الكمية أن تعيش لمدة ٦٧ عاماً، أما إنتاج الشرق الأوسط السنوي من الغاز الطبيعي فقد بلغ عام ١٩٨٣ حوالي ٢٨.٥ مليون طن معادل للبترول أى بنسبة ٢٪ من الإنتاج العالمي.

(٣) الأرصدة النقدية (العائدات البترولية)

مما لا شك فيه أن الحظر البترولي العربي إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تبعه من ارتفاع هائل في أسعار البترول خلال عقد السبعينيات من ثلاثة دولارات تقريباً للبرميل إلى حوالي أربعين دولاراً للبرميل، قد أدى إلى تضخم ثروات الدول البترولية والتي يقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط^(٢).

هذا وقد زادت تلك الأرصدة النقدية الهائلة من العملات الدولية القابلة للتحويل - والتي نجمت عن عوائد الصادرات البترولية - من أهمية دول الشرق الأوسط البترولية لدى الدول الصناعية ودول العالم المتقدم، فسعت تلك الأخيرة إلى وضع إستراتيجية جماعية لمعالجة الآثار الاقتصادية السلبية التي لحقت بها نتيجة الحظر البترولي وإرتفاع أسعار البترول.

وقد تمثلت تلك الإستراتيجية في مقومين رئيسيين:

أولاً : محاولة تقليل الاعتماد على البترول من خلال ترشيد الاستهلاك وإيجاد بدائل أخرى للطاقة بهدف تقليل أعباء وارداتها البترولية، وبهدف تقليل إعتمادها على البترول كمصدر للطاقة.

ثانياً: محاولة إستعادة الأرصدة النقدية الهائلة التي تجمعت لدى الدول البترولية الشرق أوسطية فيما سمي بعملية إعادة تدوير دولارات البترول أو Petrodollars Recycling وذلك من خلال عدة أساليب منها على سبيل المثال:

Oil & Energy Trends, 21 September, 1984.

(١) تزايدت العائدات النقدية السنوية من الصادرات النفطية الشرق أوسطية من ٦٨٤،٥ بليون دولار عام ١٩٧٣، إلى ٢٣،٤٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٧ ثم إلى ٧٠٠،٨٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم إلى ١٠٣،٣٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٧، نبيل عبد الفقار، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨

-
- أ - محاولة جذب الأرصدة النقدية الشرق أوسطية كدائع ودخلات لدى البنوك الغربية.
 - ب - محاولة تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المقدمة.
 - ج - محاولة فتح أسواق جديدة في دول الشرق الأوسط لامتصاص فائض القوة الشرائية بها مع تشجيع سكان تلك الدول على أنماط الاستهلاك الغربي بهدف ترويج السلع الإستهلاكية والكمالية ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية.
 - د - إقناع الدول الشرق أوسطية ذات الغواصات البترولية الهائلة بالتوسيع في مشروعات التنمية بما يزيد كثيراً عن احتياجاتها الفعلية بهدف تشجيع زيادة الطلب على السلع الإنتاجية والإستهلاكية التي تنتجهما الدول المقدمة مما يساعد على إحداث نوع من الراج الاقتصادي للتقليل من آثار الكساد الاقتصادي الذي عانت منه الدول الصناعية المقدمة من جراء إرتفاع أسعار البترول.
 - هـ - محاولة خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وإرتكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجهها الدول المقدمة ومن ثم إستنزاف الأرصدة النقدية البترولية من خلال تشجيع التوسيع في الإنفاق العسكري فقد أستوردت دول الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ ما يعادل ٤٨٪ من إجمالي واردات السلاح العالمية^(١). وليس أمثلة ليبيا وإيران والعراق ودول الخليج بعيدة عن الأذهان

بالإضافة إلى ما سبق فقد شجع تراكم الأرصدة النقدية الهائلة لدى دول الشرق الأوسط البترولية على دخول تلك الدول إلى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال ما تقدمه من معونات للتنمية الاقتصادية وقرصنة دول العالم الثالث بل وأحياناً للدول الصناعية المقدمة، وقد أدي ذلك إلى تزايد أهمية دور الذي تلعبه دول الشرق أوسطية في العلاقات الدولية من

Marcel Merle; Sociologie des Relations Internationales.(Dalloz, Paris, 1982), P. 215. (١)

خلال الأداة الإقتصادية، ولعل في كل ما سبق ما ينکد على الأهمية الإقتصادية الفائقة لمنطقة الشرق الأوسط وذلك إلى جانب ما يتوفّر لتلك المنطقة من إمكانات وثروات طبيعية أخرى: زراعية ومعدنية، لا يقسى المجال لذكرها وإن كانت لا تقل أهمية في تشكيل قدرات دول منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الرابع

الأهمية الثقافية

ولا يفوتنا ونحن نعرض للجوانب المختلفة التي تشكل أهمية منطقة الشرق الأوسط أن نشير إلى الأهمية الثقافية لتلك المنطقة، ولاسيما أن العوامل الثقافية والأيديولوجية تعد من أبرز العوامل المحرّكة للصراع السياسي، كما تزايدت أهميتها في العلاقات الدوليّة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإنقسام العالم بين أيديولوجيتين متعارضتين هما : الرأسمالية والشيوعية^(١).

ويتسم الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والعرقي، فمن الناحية العرقية (السلالية) يسكن هذه المنطقة ثلاثة أجناس^(٢):

(١) الشعوب الهندية - الأوروبيّة Indo - Europeans في إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول وهؤلاء يتكلّمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.

(٢) الشعوب التركية ويتحدثون اللغة التركية.

(٣) الشعوب السامية Semitic Peoples وهم لا يمثلون أمة واحدة فمِنْهُمُ العرب والإسرائيليون الذين يتحدثون العربية.

Ibid, P. 255- 287.

(١) يرجع إلى :

(٢) جميل مطر، على الدين هلل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

ونفس الشيء من الناحية الدينية فعل الرغم من أن أكثر الأديان إنتشاراً في المنطقة هو الإسلام، إلا أن أبناؤه لا يمثلون كتلة متجانسة بل ينقسمون إلى سنة وشيعة، وينقسم الشيعة بدورهم إلى علوية وذريعة وجعفرية إلى جانب البهائيين والدروز. أما المسيحيون فينقسمون بدورهم إلى حوالي أثنتي عشرة كنيسة مثل : الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية والروم والكاثوليك والإنجيلكان والبروتستانت الخ.. وهناك أخيراً الديانة اليهودية بطوائفها المتعددة إلى جانب العديد من الأديان والمذاهب الأخرى^(١).

هذا وقد أدى ذلك التنوع العرقي والديني والتقافي إلى تشوّب العديد من الصراعات المحلية والتي يستغل بعضها من جانب القوى الخارجية الكبرى كذرائع للتدخل في شؤون المنطقة (كالحرب الأهلية اللبنانيّة مثلاً) كذلك تحتوي منطقة الشرق الأوسط على المقدسات الدينية للديانات السماوية الثلاث ومن ثم فهي تتمتع بمنزلة روحية لدى غالبية سكان العالم.

هذا وقد لعب العامل الديني دوراً بارزاً في علاقات دول المنطقة بالعالم الخارجي، فمنذ القرن الوسطى شهد الشرق الأوسط سلسلة من الحملات الصليبية الأوروبيّة التي تستهدف حصر المد الإسلامي الذي كاد أن يحاصر أوروبا، كما لعب الإسلام دوراً رئيسياً في الحيلولة دون تغلغل الأيديولوجية الشيعية في المنطقة، كما راح في بعض الأحيان يهدد مصالح القوى الكبرى في المنطقة على نحو ما حدث في إيران في أعقاب سقوط الشاه (بغض النظر عن تقييمنا لنظام الحكم الثوري في إيران).

كذلك فقد ساعد إنتشار الإسلام في المنطقة على نشر اللغة العربية مما ساعد على ازكاء الهوية العربية الإسلامية التي لعبت ولاتزال تلعب دوراً مرموقاً في العمل على تحقيق الوحدة بين دول المنطقة مما يعني خلق قدرة جماعية هائلة قادرة بما يتوفّر لها من إمكانات مادية ومعنوية على المشاركة بصورة فعالة ومؤثرة فيجرى العلاقات الدوليّة الأمر الذي يهدد المصالح الحيويّة للدول الكبرى في المنطقة. وإنطلاقاً من التصور السابق فقد حاولت القوى الأجنبية سواء منفردة أو متحالفة مع بعضها أن تقف بكل ما أوتيت من قوة في وجه تحقيق

(١) المرجع السابق.

أى شكل من أشكال الوحدة أو التكامل بين شعوب المنطقة، وأن تعمل على بث بذور الفرقة والإنتقام فيما بينها ضماناً للبقاء على دول المنطقة في حالة من الضعف والتخلف بما يحقق تبعية دول المنطقة لتلك القوى الأجنبية سواءً اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً بل وثقافياً، ففي ظل النسق الدولي ثانية القطبية الذي تهيمن عليه الولايات القطبيةتان نجد أنه «ليس من صالح أيٍ من الدولتين بروز قوة عالمية قادرة على أن تعبّر عن إستقلالية معينة تسمح لها بقلب موازين القوى بالإنتقام إلى إحدى الدولتين أو بالتحكم في علاقة التوازن لو وقفت من كلا

(١) العمالقين موقف الحياد»^(١)

(١) حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨١)، ص ٣٧

الباب الثاني

مصالح وأهداف القوتين القطبيتين في
منطقة الشرق الأوسط

تمهيد :

لا تتبع السياسة الخارجية لآلية دولة من فراغ، وإنما هي تستهدف تحقيق مصالح وأهداف الدولة في المجال الخارجي. لذلك يقال أن السياسة الخارجية للدولة هي برنامج عملها في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها - والتي تعكس مصالحها - فضلاً عن الوسائل الالزمة لتحقيق تلك الأهداف.

وهكذا تقتضي عملية صنع السياسة الخارجية لآلية دولة القيام بعمليتين أساسيتين:

أولاً : تحديد الأهداف : وينبغي أن تتم تلك العملية في ضوء القدرات الحقيقية للدولة، ويطلق البعض على تلك العملية «رسم إستراتيجية الدولة الخارجية» في معنى حساب العلاقات بين الأهداف التي نختارها وبين المخاطر التي نقبل مواجهتها في سبيل تحقيق هذه الأهداف

"La Stratégie est le calcul des relations entre les enjeux que l'on choisit et les risques que l'on accepte de courir pour les gagner".^(١)

ثانياً : إختيار الوسائل : وهنا يكمن جوهر فن السياسة الخارجية، في معنى إختيار أنساب الوسائل أو تبني التكتيك الملائم الذي يوصلنا إلى الهدف السابق تحديده.

"La tactique est le calcul des relations entre les buts et les moyens "^(٢)

وهكذا يتضح أنه لا يتسعى فهم السياسة الخارجية لآلية دولة أو تحليلها تحليلًا علنياً مصححاً بهدف الكشف عن مدى فاعليتها أو نجاحها، دون التعرف في بادئ الأمر على المصالح والأهداف التي تسعى الدولة إلى حمايتها أو تحقيقها عن طريق إتباع سياسة خارجية معينة.

(١) لمزيد من التفصيل يرجع إلى : J. B. Duroselle; "La Stratégie des conflits Internationaux" Re- vue Française de Science Politique (Paris, Juin, 1960), P.287- 308

Ibid

(٢)

وانطلاقاً من ذلك نعرض فيما يلى لأهم مصالح وأهداف القوتين القطبيتين في منطقة الشرق الأوسط مع الإشارة بصورة موجزة إلى الخلفية التاريخية لعلاقات القطبين بدول المنطقة.

الفصل الأول

المصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الأول

المصالح والآهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول

خلفية تاريخية

لم تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط في التخطيط الإستراتيجي والسياسي الأمريكي إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين بدأت الولايات المتحدة تتطلع بعمارة مسئلياتها كنولة قطبية ذات مصالح كونية، وحين أخذت الحرب الباردة بين قطبي النسق الدولي تنتقل إلى منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت للولايات المتحدة روابط وعلاقات تجارية وسياسية مع دول الشرق الأوسط منذ ما يزيد على قرنين من الزمان. فقد بدأت العلاقات الأمريكية بدول المنطقة عام ١٧٨٤ حين طلبت المصلحة القومية الأمريكية قيام تجارة دولية واسعة مع مختلف دول العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، غير أن السفن التجارية الأمريكية كانت تتعرض لهجمات القرصنة الجزائرية مما دعا الكونجرس إلى إيفاد لجنة خاصة لتفاوض مع دول شمال أفريقيا بهدف التوصل إلى عقد معاهدة لضمان حقوق الحياد الأمريكي في المنطقة وحماية طرق التجارة الأمريكية^(١).

وخلال المراحل الأولى للعلاقات الأمريكية بدول المنطقة، وانطلاقاً من الالتزام الأمريكي بسياسة الحياد والعزلة - وفقاً لمبدأ مونرو - رفضت الولايات المتحدة التدخل في صراعاتقوى دولية بالمنطقة، وقصرت اهتمامها على الجوانب التجارية والتبريرية دون غيرها، ففي أعقاب تفجر الثورة اليونانية وطالبة اليونانيين بالإنفصال عن الإمبراطورية العثمانية عام

(١) توماس برييسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار ملاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٥)، ص ٢١ - ٢٤.

١٨٢١، سعى اليونانيون الى الحصول على المساعدة الأمريكية لطاليهم، غير أن الحكومة الأمريكية رفضت التدخل حماية مصالحها التجارية مع الإمبراطورية العثمانية (حيث كانت خطوطها التجارية تمر عبر ميناء إزمير التركي)، كما كانت تسعى آنذاك إلى عقد إتفاقية تجارية مع السلطان العثماني^(١).

ومع تزايد حجم المعاملات التجارية الأمريكية مع دول المنطقة أصبح للولايات المتحدة تمثيل دبلوماسي في الاستانة (١٨٣١)، وفي مصر (١٨٣٢)^(٢).

وقد إنصب اهتمام الولايات المتحدة في بادئ الأمر على الأنشطة التبشيرية التي كان يقوم بها الأمريكيون البروتستانت، فقد أرسل مجلس البعثات التبشيرية في أوائل القرن التاسع عشر حوالي ستين بعثة إلى دول الشرق الأوسط، غير أنه سرعان ما لمس البروتستانت الأمريكيون أن الشعوب المسلمة غير مقبلة لدعوة المبشرين، فركزوا إهتمامهم على المسيحيين الشرقيين غير أنهم لم يصادفوا أيضاً أي نجاح يذكر، ومن ثم بدأوا في توجيه نشاطهم تجاه الإهتمام بالتعليم، حيث أنشئوا كلية روبرت في تركيا عام ١٨٦٣ للتعليم الثانوي للبنات، كما أنشئوا الكلية البروتستانتية السورية، ولم يقتصر إهتمام الأمريكيين على التعليم الثانوي فحسب بل إهتموا أيضاً بالتعليم الجامعي فأنشئوا الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٨٦٦، والجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩١٩^(٣).

غير أنه سرعان ما أدرك السلطان العثماني مدى خطورة الدور الذي تقوم به مدارس الإرساليات الأمريكية في تنمية الوعي وإذكاء الروح القومية لدى الشعوب الخاضعة

(١) المرجع السابق، ص ٣٧ - ٣٨. تم التوصل بالفعل الى عقد تلك الإتفاقية عام ١٨٣٠.

(٢) ليثار تشامبرز رايت، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ ترجمة: فاطمة عبد الواحد (المطبعة العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب (الثانية) رقم ٤٢، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٢٢.

Cecil V.Crabb Jr.; American Foreign Policy in the Nuclear Age (Harper and Row Publishers, New York, 1983), P. 399. (٣)

لإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية التركية في نهاية القرن التاسع عشر^(١).

وهكذا يتضح أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن للولايات المتحدة إهتمام حقيقي بمنطقة الشرق الأوسط، ولعل من مظاهر اللامبالاة الأمريكية بالمنطقة في تلك المرحلة : عدم مشاركة الولايات المتحدة في النشاطات الدبلوماسية المتعلقة بحفر قناة السويس، فضلاً عن عدم مشاركتها في إحتفالات إفتتاح القناة حيث أعلنت الحكومة الأمريكية آنذاك أنه ليس لدى الولايات المتحدة إهتمام كبير و مباشر بالقناة^(٢).

كذلك فقد رفضت الولايات المتحدة عام ١٨٣٦ عرضاً من تركيا ببيع بعض الجزر (من بينها جزيرة قبرص وبعض الجزر اليونانية) للولايات المتحدة، كما رفضت كذلك إقتراحًا من تركيا بأن تؤجر الولايات المتحدة باب المندب لاستخدامه كمحطة لإصلاح وتمويل السفن الأمريكية بالفحم، ومن ناحية أخرى فعندما عرض ديلسبس أسهم شركة قناة السويس للبيع، كان الأمريكيون ضمن من رفضوا رسميًا المساعدة في شراء تلك الأسهم^(٣).

وفي عام ١٩٠٨ تم إكتشاف البترول بكثيارات إقتصادية في إيران، وقد واكب ذلك بداية إهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة - في عهد الرئيس ثافت - بالصالح الإقتصادي حيث بعث إلى السفير الأمريكي في تركيا عام ١٩١١ يطالبه بوجوب تركيز إهتمامه على المصالح التجارية الحقيقة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بدلاً من المصالح الأكاديمية^(٤).

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى - وما نتج عنها من إستنزاف قدر كبير من إحتياطيات البترول الأمريكي آنذاك - بدأ إهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط يكتسب أبعاداً

(١) بريسنون، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦

(٢) المرجع السابق، ص ٩٦

(٣) لينوارت رايت، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ - ٢٧.

(٤) بريسنون، مرجع سبق ذكره ص ١٢٤.

جديدة^(١)، فمن بين النقاط الأربع عشرة التي دعا إليها الرئيس الأمريكي ويلسون، دعوه إلى منح الشعوب المستعمرة حقها في تقرير مصيرها. وقد لاقت تلك الدعوة صدى كبيراً لدى شعوب الشرق الأوسط التي كانت تأمل في أن تثال إستقلالها بعد الحرب وأساسياً نتيجة لمساندتها للحلفاء^(٢) وفي إطار تلك الدعوة أوفدت الحكومة الأمريكية لجنتين لتنصي الحقائق إحداهما إلى سوريا وفلسطين (الجنة كنج - كرين)، والثانية إلى أرمينيا (الجنة هاربولد)، غير أن تدخل القوى الأوروبية الكبيرة، والمعارضة التي لقيتها سياسة التدخل الأمريكي في الشئون الدولية داخل الكونجرس أنيا إلى إحباط جهود ويلسون، وقد أسفرا الأمر في النهاية عن توصل الأميركيين والأوروبيين إلى حل وسط قوامه تقسيم الإستعمار التقليدي في صورة نظام ظاهره الرحمة ألا وهو نظام الإنذاب في ظل منظمة عصبة الأمم^(٣). ويرى البعض أن دعوة الرئيس ويلسون - وإن بدت ذات نزعة مثالية - كان الهدف الحقيقي منها هو إزكاء عوامل الصراع والإنسجام في أوصاف الإمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية القديمة والتي كانت تقوم على قوميات متباعدة، بهدف إضعافها تمهيداً لإتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة لكي توسع دائرة نفوذها في بلدان آسيا وأفريقيا فتشارك الدول الأوروبية مغانم إنتصارها^(٤). كذلك فقد استهدفت الولايات المتحدة، من خلال دعوتها إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح - والتي يقصد بها تحقيق نوع من تكافؤ الفرص الاستثمارية أمام الدول الرأسمالية بما فيها الولايات المتحدة عن طريق تقسيم الأسواق لضمان تصدير المنتجات والحاصل على المواد الخام^(٥) - إتاحة نفس القدر من المشاركة أمام المشروعات الأمريكية في عمليات التنقيب عن البترول وإنتاجه وتسيقه^(٦). وبالفعل فقد حصلت شركة ستاندرد أوبل أوف نيو جيرسي عام ١٩٢٢ - بعد إتفاقها مع بريطانيا - على إمتياز للتنقيب عن البترول في العراق تحصل بمقتضاه الشركة على ٢٥٪ من عائد البترول^(٧)، وقد أعقب ذلك حصول إحدى

(١) المرجع السابق، ص ١٤٠

(٢)

C.Crabb; Op. Cit. , P. 400

(٣)

G. Lenczowski; The Middle East in world Affairs (Cornell University Press, Ithaca, New York, 1966), P.669.

(٤)

(٤) أناطولي أجاريشف، التأثير ضد العرب (دار التقى، موسكو، ١٩٨٨) ص ١٦.

(٥) المرجع السابق، ١٥.

(٦)

Crabb, Op. Cit., P. 402

(٧)

G.Lenczowski, Op. Cit., P. 670

الشركات الأمريكية على إمتياز للتنقيب عن البترول في البحرين عام ١٩٣٣. وفي مايو ١٩٣٣ أحرزت شركات البترول الأمريكية فتحاً كبيراً حينما حصلت شركة ستاندرد أو일 أوف كاليفورنيا على إمتياز للتنقيب عن البترول في المملكة العربية السعودية، وقد أعقب ذلك إنضمام مجموعة من شركات البترول الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية في شركة ضخمة مشتركة هي الشركة العربية - الأمريكية للبترول ARAMCO^(١). وقد نمت هذه الشركة بشكل هائل حتى بلغ إجمالي صادراتها البترولية حوالي عشرة ملايين برميل / يوم، مما جعل المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول المصدرة للبترول في العالم. كما حصلت الشركات الأمريكية عام ١٩٣٤ على إمتياز للتنقيب عن البترول في الأرضي الكويتية^(٢) وازاء تشابك المصالح الأمريكية - السعودية إفتتحت الولايات المتحدة سفارة لها في الرياض في عام ١٩٤١ لتكون بذلك أول بعثة دبلوماسية أمريكية في منطقة الخليج العربي^(٣).

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية لعبت القوات الأمريكية الرابطة في كل من مصر وفلسطين وإيران دوراً هاماً في دعم قدرات الحلفاء، كما قامت البحري الأمريكية بدور كبير في نقل الإمدادات إلى مسرح العمليات في الشرق الأوسط^(٤)

كذلك فقد وسعت الولايات المتحدة من نطاق قانون الإعارة والتأجير - عام ١٩٤٦ - ليشمل دول الشرق الأوسط، حيث حصلت إيران بمقتضى ذلك القانون على مساعدات مادية كبيرة من الولايات المتحدة، كما قام الأمريكيون بدور كبير في الضغط على الاتحاد السوفيتي لطبيعته بسحب قواته من الأراضي الإيرانية خلال أزمة أذربيجان عام ١٩٤٦^(٥). وفي هذا

(١) نبيل محمود عبدالغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (المقدمة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢) ص ٤٤

(٢) Crabb, Op. Cit., P. 402.

(٣) محمد رضا فرود «الصراع الدولي في الخليج العربي» ورد في : مجلة المنار (المدد السابع والثلاثين - يناير ١٩٨٨)، ص ٢٩.

(٤) G.Lenczowki, Op. Cit., P. 671.

(٥) روبرت برانجر، ديل تاهتين، خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج (سلسلة دراسات استراتيجية)، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦.

الإطار إستجابت الحكومة الأمريكية لمطالب الحكومة المصرية عام ١٩٤٦ بإزالة القواعد الأمريكية من مصر حتى لا تتبع المبرر أمام السوفيت لإبقاء قواتهم في الأقاليم الشمالية من إيران^(١) وقد واقب ذلك إتفاق كل من مصر والولايات المتحدة على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي - بعد مرور أكثر من سبعين عاماً على بداية ذلك التمثيل - إلى مستوى السفارات^(٢).

وازاء تصاعد التهديدات السوفيتية لدول الشرق الأوسط ولاسيما اليونان وتركيا، أصدرت الإدارة الأمريكية عام ١٩٤٧ ما عرف بمبادرة ترومان والذي يقوم على تقديم مساعدات إقتصادية ومعونة عسكرية أمريكية لدول المنطقة التي تتعرض لتهديد من جانب الشيوعية الدولية، ذلك فضلاً عن تطويق منابع النفط في الشرق الأوسط بخلاف من القوة العسكرية الأمريكية بعد ذلك من خلال فكرة الحزام الشمالي والتي سنعرض لها بتفصيل لاحق.

وبحلول عام ١٩٤٨ بدأت الإدارة الأمريكية تستشعر تراجع قدرات دول العسكر الغربي ذات النفوذ التقليدي في منطقة الشرق الأوسط (بريطانيا، فرنسا)، وقصور إمكاناتها عن التصدي للتهديدات السوفيتية، ومن ثم عملت الولايات المتحدة على دعم وجودها ونفوذها في المنطقة، وقد تمثل ذلك في إنشاء الأسطول السادس الأمريكي عام ١٩٤٨ لتحقيق وجود بحري أمريكي دائم في حوض البحر المتوسط^(٣)، وتوقيع إتفاقية للمساعدة العسكرية الأمريكية لإيران^(٤)، كما قامت الولايات المتحدة بدور حيوي في مساندة الحركة الصهيونية حتى مكنتها من إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، وكانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي إعترفت بإسرائيل كدولة في محاولة لاستقطاب إسرائيل باعتبارها محوراً من محاذير الإرتكاز الرئيسية التي تستند إليها الاستراتيجية الغربية في المنطقة.

(١) أجاريشف، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) Mohrez El Hussini, Soviet- Egyptian Relations 1945-1985 (The Macmillan Press Ltd., 1987), P.17.

(٣) نبيل محمود عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨

(٤) روبرت برانجر، ديل تاهتين، مرجع سبق ذكره، ص ٧

وفي عام ١٩٥٠ تقدمت الولايات المتحدة باقتراح لإنشاء منظمة دفاعية موالية لها في المنطقة من خلال ما عرف بالقيادة المتحالفه للشرق الأوسط AMEC على أن يكون مقرها القاهرة، غير أن المعارضة المصرية لذلك المشروع تسببت في وأد تلك الفكرة^(١). وازاء ذلك سعت الولايات المتحدة الى ضم كل من تركيا واليونان الى عضوية حلف الناتو عام ١٩٥١، كما عقدت إتفاقية الظهران مع المملكة السعودية عام ١٩٥١ والتي تمكنت بمقتضاها من إقامة قاعدة عسكرية ضخمة كانت في حاجة ماسة إليها لتابعة الحرب الكورية، وأضمان حماية منابع النفط في منطقة الخليج، وقد تعهدت الولايات المتحدة في مقابل ذلك بتسلیح وتدریب الجيش السعودي^(٢) كما أكد الرئيس ترومان للملك سعود مصلحة الولايات المتحدة في حماية وحدة وسلامة أراضي المملكة^(٣).

ذلك تشير بعض المصادر إلى تحول عمالء المخابرات الأمريكية عن مساندة النظام الملكي المصري وقيامهم بالإتصال بجماعة الضباط الأحرار في مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو بعدة أشهر^(٤)، مما يحمل على الإعتقداد بأن الأمريكيين قد لعبوا دوراً في التمهيد للثورة المصرية عام ١٩٥٢ ذلك فضلاً عن الجهود التي بذلواها بعد ذلك لإخراج البريطانيين من مصر. كذلك فقد لعبت المخابرات الأمريكية دوراً حاسماً في تحريك الجماهير الإيرانية ضد سياسات الدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء الإيراني الذي حاول تأميم صناعة البترول في إيران مما أدى إلى سقوطه، كما تمكنت كذلك من إعادة الشاه محمد رضا بهلوي - المولى للغرب والذي كان قد فر إلى خارج إيران - إلى عرشه^(٥)

El Hussini, Op. Cit., P. 22.

(١)

(٢) محمد رضا فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩

(٣) بيتر مانفولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة: أديب شيش (دار طлас للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٢٢١

(٤) مايلز كوبيلاند، لعبة الأمم، تعریف: مروان خير (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٧

(٥) روبرت برانجر، دليل تأهيلين، مرجع سبق ذكره، ص ٧

المبحث الثاني

المصالح والآهداف الأمريكية في الشرق الأوسط

يمكن القول انه على الرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه منطقة الشرق الأوسط، فقد كان هناك شبه إجماع أو إتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية التي يتبعن على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وأن تسعى إلى تحقيقها، وفيما يلى نعرض بصورة موجزة لأهم تلك المصالح والأهداف:

أولاً : المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

استهدفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة الإبقاء على الميزان الإستراتيجي بين القطبين في المنطقة في وضع يميل إلى صالحها بقدر الإمكان وتحول دون ميل ذلك التوازن لصالح الاتحاد السوفيتي، وارتباطا بذلك الهدف عملت الولايات المتحدة على تحقيق ما يلى :

- تدعيم الوجود العسكري الأمريكي والغربي بصورة شبه دائمة في المنطقة وذلك من خلال اللجوء إلى عدة أدوات منها:
 - ضمان إستراتيجية إنتفاع الولايات المتحدة بالقواعد والتسهيلات العسكرية التي حصلت عليها في دول المنطقة المختلفة ومن أبرز تلك القواعد : إنجلترا وأنقرة وإزمير والإسكندرية وبيومورتاليك في تركيا، قاعدة ديجوجارسيا في المحيط الهندي، قاعدة الظهران في السعودية، قاعدة السالمان والجفير والهملة في البحرين، قاعدة القاسمين

ورأس الخيمة وجبل على بحيرة الإمارات العربية المتحدة، قاعدة بربرة ومقديشيو وكسماعيو وبيلادوجلي بالصومال^(١).

ب - محاولة إقامة خطوط دفاعية أمريكية متقدمة في المناطق المتاخمة للاتحاد السوفيتي بحيث تشكل نقاط وثوب إستراتيجية للهجوم عليه وبحيث تفرض عليه موقف الدفاع من داخل الأرضي السوفييتية^(٢).

ج - دعم دور الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط باعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر الدفاع عن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلنطي فضلاً عن الدور الذي يلعبه كأداة للضغط дипломاسي على حكومات دول المنطقة. ومن ثاحية أخرى يمكن استخدام وحدات الأسطول السادس كالسفن والغواصات حاملة الصواريخ ذات الرؤوس النووية كعنصر من عناصر الردع الإستراتيجي في مواجهة السوفييت خلال الأزمات الدولية^(٣).

د - دعم التفوق الإستراتيجي لإسرائيل باعتبارها أداة إستراتيجية الأمريكية في المنطقة وباعتبارها عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية.

ه - تدعيم التعاون العسكري مع دول المنطقة من خلال معاهمات الدفاع المشترك والترتيبات الدفاعية الإقليمية ومن خلال التعاون في مجال السلاح والإمداد بالخبراء العسكريين وإجراء المناورات العسكرية المشتركة مع قوات دول المنطقة^(٤).

(١) لمزيد من التفصيل حول القواعد العسكرية للقطبين في المنطقة يرجع إلى: محمد عبد المنعم، «القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط أين هي؟»، جريدة الاهرام، القاهرة، ١٩٨٥/١٢/٧، ص ٢.

(٢) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٤٧٠.

(٣) م. بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد أحمد (دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨١)، ص ١٢١.

(٤) طلعت أحمد مسلم، «السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الاهرام، القاهرة، عدد ٨٢، اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٢١٥.

- و - دعم قدرات القوات الأمريكية على التدخل السريع في المنطقة خلال الأزمات الدولية إذا إقتضى الأمر تدخلاً أمريكياً مباشراً كما في حالة تهديد منابع النفط على سبيل المثال.
- ٢ - محاصرة النفوذ السوفيتي والحايلولة دون إنتشاره والعمل على تقليله وتصفيته، وذلك من خلال الجوه إلى عدة أساليب :
- ١ - تصعيد درجة المخاطرة التي يواجهها السوفييت في حالة قيامهم بأية محاولة ذات أثر جوهري للتغيير في الوضع الراهن في المنطقة.
- ب - إحكام السيطرة على المنافذ التي يمكن من خلالها للقوات السوفيتية أن تنتشر في المنطقة ولاسيما في أوقات الأزمات الدولية وذلك عن طريق التحكم في الممرات الملاحية والمضايق ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة، كالمضايق التركية وقناة السويس وباب المندب وهي كلها تشكل عقبات في وجه الأسطول السوفيتي إذا ما حاول الخروج من البحر الأسود إلى البحر المتوسط إلى البحر الأحمر فالمحيط الهندي^(١).
- ٣ - السيطرة على الصراعات الإقليمية والتحكم في تطوراتها ومحاولات الاستفادة منها في تحقيق عدة أهداف فرعية^(٢)، منها على سبيل المثال :
- أ - تأليب القوى الإقليمية التي تخرج عن قواعد اللعبة وتعرض المصالح الغربية لتهديد حقيقي، كما فعلت مع عبدالناصر عام ١٩٦٧، وكما فعلت مع العراق في أعقاب غزوه للكويت مؤخراً.
- ب - توريط السوفييت وحلفائهم في صراعات محلية لاستنزاف قدراتهم الاقتصادية.
- ج - الاستفادة من تلك الصراعات الإقليمية في زيادة مبيعات السلاح الأمريكي إلى دول المنطقة فضلاً عن اعتبار تلك الصراعات بمثابة حقل تجارب لقياس كفاءة الأنواع الجديدة من الأسلحة ومدى فاعليتها.

(١) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧

(٢) المرجع السابق، ص ١١٦

ثانياً: المصالح والأهداف الاقتصادية الأمريكية في الشرق الأوسط:

تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة في عنصرين رئيسيين:

١ - **البترول** : حيث استهدفت الولايات المتحدة ضمان إستمرار تدفق بترول الشرق الأوسط إليها وإلى حلفائها، والحقيقة دون وقوعه في قبضة السوفيت^(١)، والتصدي لآية عقبات قد تحول دون وصول بترول المنطقة إلى دول العالم الغربي المستوردة له. وعلَّ أكثر هذه العقبات إحتتمالاً : تعطيل حركة الملاحة في أي من المضائق التي تحكم في نقل البترول كمضيق هرمز على سبيل المثال، أو حدوث إضطرابات سياسية أو انقلابات في الدول المصدرة للبترول، أو إتساع نطاق أي من الصراعات المحلية في المنطقة بصورة تهدد عمليات إستخراج أو نقل البترول^(٢) (كإتساع نطاق الصراع بين العراق ويران ليهدد دول الخليج على سبيل المثال، أو كما حدث خلال الغزو العراقي للكويت).

لتوضيح مدى أهمية بترول الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة، يمكننا أن نرجع إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي والذي جاء فيه : «إن حرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه إنخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار ٢٧٢ بليون دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة ٢٪، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم ولعل في ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة من بين دول العالم تعدل المملكة العربية السعودية من حيث أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة»^(٣). أما بالنسبة للإconomicsيات الغربية واليابانية فيعتبر

(١) Prosser Gifford (ed.,); The National Interests of the United states in foreign Policy (Woodrow Wilson International Center for Scholars, University Press of America, 1981), P.124.

(٢) Ibid, P.127

(٣) Seth Tillman, The United States in the Middle East:Interests and Obstacles (Indiana University Press, Bloomington, 1982),P.51

بتربول الشرق الأوسط بمثابة مصلحة حيوية لها حيث يشكل بتربول الشرق الأوسط حوالي ٨٠٪ من واردات اليابان البترولية بينما يمثل حوالي ٦٠٪ من واردات أوروبا الغربية البترولية (وفقاً لتقديرات عام ١٩٨٣).^(١)

٣ - **الأرصدة النقدية** : حصلت الدول العربية البترولية على ما يزيد على ٥٠٠ مليار دولار من العوائد النفطية حتى نهاية الثمانينيات، وقد حاولت الولايات المتحدة إسترداد الجزء الأكبر من هذه الأرصدة في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة البترولية والتي سبق أن أشرنا إليها وذلك من خلال عدة وسائل منها على سبيل المثال:

أ - تشجيع الإستثمارات العربية المباشرة في الولايات المتحدة.

ب - تشجيع الصادرات الأمريكية والغربية إلى دول المنطقة.

وتشير تقديرات وزارة الفزانة الأمريكية إلى أن حوالي ثلثي عائدات دول الأوبلك من بتربول عام ١٩٧٤ قد أنفق على إستيراد السلع والخدمات من الدول الرأسمالية المتقدمة، كما ارتفعت قيمة الصادرات الأمريكية إلى دول الشرق الأوسط من ٣٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٥٤٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، إلى ٧١٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ ، ثم إلى ١٢٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧.^(٢)

ولا تقتصر المصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على هذين الهدفين فحسب بل هناك أهداف أخرى منها على سبيل المثال : ربط إقتصadiات دول الشرق الأوسط بالنظام الرأسمالي العالمي، حيث تستهدف المساعدات الإقتصادية الأمريكية لدول المنطقة التأثير في الهياكل الإنتاجية في تلك الدول بهدف دعم القطاع الخاص المحلي وبناء نظم

(١) محمود خليل، «المتغيرات الجديدة واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط»، مجلة المنار (العدد: ٢٨)، ص ٤٢.

(٢) عبد الحميد شرف، «المصالح الأمريكية في المنطقة العربية»، مجلة الدفاع (القاهرة، العدد:)، ص ١٠٠.

الإقتصادية تقوم على أساس رأسمالية ومن ثم تصبح تبعية تلك الدول للنظام الرأسمالي الدولي أمراً لا مفر منه، ويلاحظ أن المعونات الإقتصادية الأمريكية غالباً ما يتم توجيهها نحو مشروعات البنية الأساسية التي تخدم الاستثمار الخاص في حين لا تأتى بعائد مباشر للحكومات.

بالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن المعونات التي تقدمها المؤسسات الإقتصادية الدولية - والتي تسيطر عليها وعلى سياساتها الدول الرأسمالية - تستخدم كأداة للضغط على حكومات الدول المفترضة (ومن بينها دول الشرق الأوسط غير البترولية) لرغامها على إتخاذ خطوات نحو تقليص دور الدولة والقطاع الحكومي في المجال الإقتصادي، وإتاحة المزيد من الحوافز للإستثمار الخاص وتقديم المزيد من الفضمانات لرجال الأعمال المحليين والمستثمرين الأجانب فضلاً عن تبني سياسات الباب المفتوح وحرية التجارة الدولية. كذلك فغالباً ما تستخدم أداة العون الإقتصادي من جانب الولايات المتحدة لمارسة أنواع من الضغط السياسي حيث تكون تلك المعونات مشروطة بشروط سياسية (كاشتراك الولايات المتحدة أن تخضع مصر مفاعالتها التyorية للتفتيش الدولي في مقابل حصولها على شحنات من القمح الأمريكي في منتصف السنتين)^(١).

ثالثاً : المصالح والأهداف السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط :

يمكن إيجاز المصالح السياسية الأمريكية في المنطقة خلال تلك المرحلة فيما يلى :

- ١ - إستقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة بهدف دعم النفوذ الأمريكي وتقليص النفوذ السوفيتي.
- ٢ - تأمين الحماية والدعم للنظم الإقليمية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن، ومحاولة إستخدامها كأداة للضغط على النظم ذات النزعات الراديكالية.

(١) إبراهيم نوار، «المساعدات الإقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية، (الاهرام، القاهرة، العدد : ٦٦، أكتوبر ١٩٨١)، ص ٧٢ - ٧٣

٣ - ضمان أمن إسرائيل، فقد صرخ الرئيس كارتر عام ١٩٧٧ «إن علاقاتنا بإسرائيل ذات طابع خاص، فلا يمكن لأحد على وجه الأرض أن يشك في أن التزامنا الأول تجاه منطقة الشرق الأوسط هو ضمان أمن إسرائيل وحقها في البقاء الدائم وحقها في العيش في سلام»^(١) وتجرد الإشارة في هذا الصدد إلى أن الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل ليس نابعاً من كون إسرائيل تمثل حامية المصالح الأمريكية في المنطقة فحسب، بل إن السبب الحقيقي وراء هذا الالتزام هو حسن استغلال جماعات الضغط الصهيونى لطبيعة النظام السياسي الأمريكي ذي النزعة الليبرالية في الضغط على صانعى القرار الخارجى الأمريكى لإنتهاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار فى المقام الأول حتى لو إقتضى ذلك أحياناً التناقض عن المصالح الأمريكية الحقيقة^(٢). ذلك فضلاً عن نجاح الجماعات الصهيونية فى إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الأمريكية بكلفة أشكالها وإستخدامها فى إقناع الشعب الأمريكى بأن هناك التزاماً أدبياً يقع على الأمريكيين فى الدفاع عن أمن إسرائيل. ولعل مما يؤكد هذا المعنى ما ذكره Tillman حين قال:

"As a result of the jewish lobby's activities and the high degree of receptiveness to its importunities on the part of the Congress, successive presidents have been compelled to make a difficult choice-between adopting policies weighted on the side of Israeli wishes, at the expense of other national interests- and attempting to frame policies based on the totality of American Interests with resulting controversy and political risks to themselves."^(٣).

وأطلاقاً مما سبق عارضت الولايات المتحدة قيام دولة فلسطينية مستقلة حيث أن اعتبارات التوازن الإقليمي بين إسرائيل وبين الدولة الفلسطينية كانت تقتضى إنحياز الدولة الفلسطينية إلى جانب الاتحاد السوفياتي مما كان يعني إيجاد قاعدة للنفوذ الشيوعى على حدود كل من إسرائيل والأردن وهم حليفان تقليديان للغرب في المنطقة مما يعني تعريض المصالح الأمريكية في المنطقة للخطر، لذلك يهدف الأمريكيون إلى أن تنشأ الدولة الفلسطينية

Tillman, Op. Cit., P. 53.

(١)

Ibid, P. 54

(٢)

Ibid, P. 62

(٣)

متحدة مع الأردن بحيث يتبع ذلك للأردن الإشراف على السياسة الخارجية للدولة الجديدة فيحول ذلك دون إثباتها للقوى الراديكالية من ناحية ودون تعريض أمن إسرائيل للخطر من ناحية أخرى.

٤ - منع آلية خطوات جادة نحو تحقيق الوحدة العربية بمفهومها الشامل والعمل على عرقلة عوامل التقوية الذاتية للمجتمع العربي، لما يمكن أن يشكله ذلك من تهديد للنفوذ والمصالح الغربية في المنطقة غير أن ذلك لا يعني المعارضة الأمريكية للوحدات الجزئية كأداة لدفع الخطر الخارجي أو التهديد المشترك الذي قد تتعرض له جماعة من الدول لما في ذلك من تشجيع لسياسة المحاور من ناحية، وما فيه من تجنب الولايات المتحدة لمخاطر وأعباء تدخلها المباشر لدعم حلفائها في المنطقة بقدر المستطاع (مثال ذلك مجلس التعاون الخليجي)^(١)

٥ - المحافظة على الهدوء والاستقرار السياسي في المنطقة وتجنب النزاعات التي كان من الممكن أن تتبع المجال أمام التدخل السوفيتي في المنطقة فضلاً عما قد تؤدي إليه من مواجهات محتملة بين القطبين.

٦ - تشجيع التسويفات السلمية للصراعات الإقليمية ومحاولة إبراز أهمية الدور الأمريكي في التوصل إليها، ومحاولة إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المشاركة فيها، حتى لا تناح أمامه الفرصة لتحقيق وجود ديموماسي في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك فقد أثبتت الأحداث أن المشاركة السوفيética تعد أمراً ضرورياً لإمكان التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي طالما استطاع السوفييت الحفاظ على نفوذهم لدى بعض دول المواجهة مع إسرائيل (سوريا على سبيل المثال). وفي هذا المعنى صرح سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بقوله : «من المستحيل إستبعاد الاتحاد السوفيتي من أزمة الشرق الأوسط فهو موجود فيها بحكم عوامل كثيرة أولها أنه إحدى القوتين الأعظم في هذا العالم»^(٢).

(١) حامد ربيع، مرجع سابق ذكره، ص ١١٥

(٢) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٦)، ص ٤٢.

رابعاً : المصالح والأهداف الثقافية الأمريكية في المنطقة:

على الرغم من تراجع أهمية الأهداف الثقافية في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من التضاؤل النسبي لتأثير العنصر الإيديولوجي في مجريات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وتبني القطبين لسياسات التعايش السلمي والوفاق الدولي، إلا أن ذلك لا يعني إخفاء أثر العوامل الثقافية والإيديولوجية من الواقع الدولي بصورة كاملة. فقد كان العالم منقسمًا آنذاك من الناحية الإيديولوجية إلى متعسكرين متضادين كما كانت اعتبارات الهيبة والريادة لكل من القطبين داخل معسكره تقتضي أن يقوم كل منهما بحمل لواء الإيديولوجية التي يعتنقها والتي كانت تمثل الرباط المعنوي الذي يربط بينه وبين الدول المتحالفة معه والنفسية إلى كتلته.

وفي خبره ما سبق يمكننا أن نشير إلى الأهداف الثقافية للولايات المتحدة في المنطقة آنذاك والتي كانت تمثل في :

- ١ - الترويج للأيديولوجية الليبرالية على اعتبار أنها تشكل الضمان الوحيد للحرية بهدف فرض التصور الإيديولوجي الغربي على شعوب المنطقة.
 - ٢ - محاربة التأثير في صانعي القرار السياسي وفي قادة الرأى والنخبة المثقفة وأخيراً في رجل الشارع العادي في دول المنطقة بهدف خلق قطاع مؤثر وعربي يؤمن بالقيم الغربية ومن ثم يمكن الاعتماد عليه كمروج لهذه القيم.
 - ٣ - مواجهة الدعاية السوفيتية تحت شعار التصدي للخطر الشيوعي.
 - ٤ - الحد من خصائص الهوية الحضارية والثقافية لشعوب دول المنطقة لما قد تمثله تلك الخصائص من عقبات أو عراقيل أو مخاطر على النفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة.
- وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف لجأت الولايات المتحدة إلى عدة أساليب وأنواع منها:
- ١ - استخدام أجهزة الإعلام المختلفة المسموعة والمقرئية والمسموعة بهدف بث تلك القيم الغربية وربط شعوب المنطقة بنمط الحياة الأمريكي على اعتبار أنه يشكل التموج الأكثر تحضراً

وتقديماً والقادر على تحقيق رفاهية الإنسان، ذلك فضلاً عما تقوم به تلك الأجهزة من تبرير السياسات الأمريكية أمام الرأي العام العالمي بهدف كسب التأييد الدولي لتلك السياسات.

ب - الإهتمام بنشر الثقافة والأفكار الأمريكية والغربية من خلال ترجمتها إلى اللغة العربية ونشرها في دول المنطقة. ونذكر في هذا الصدد دور مؤسسة فرانكلين للنشر التي قامت وحدها خلال عشر سنوات بتوزيع ونشر أكثر من ثلاثين مليون كتاب من الكتب الأمريكية في دول الشرق الأوسط^(١).

ج - دعمدور الذي تقوم به وكالة الاستعلامات الأمريكية من خلال ما توزعه من كتب ونشرات ودوريات.

د - تشجيع التبادل العلمي بين الولايات المتحدة وبين دول المنطقة بهدف خلق كوادر ذات توجهات مواالية للغرب.

وما سبق يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من العوامل التي مثلت محددات أهداف الولايات المتحدة^(٢) في المنطقة على النحو التالي:

١) قيادة الولايات المتحدة للعالم الغربي بإعتبارها دولة قطبية عظمى ذات قدرات نووية هائلة ذات مصالح والتزامات كونية.

٢) أهمية منطقة الشرق الأوسط الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية ومصالح العالم الغربي سواء من الناحيتين الإستراتيجية أو الاقتصادية.

٣) الصراع العالمي مع الاتحاد السوفيتي.

٤) العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة والإلتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل.

(١) نبيل محمود عبدالغفار، مرجع سبق ذكره، ص ٦

(٢) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، س ٤٢ - ٤٣

الفصل الثاني

المصالح والاًهداف السوفيتية

في منطقة الشرق الاًوسط

المصالح والأهداف السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول

خلفية تاريخية

على إمتداد قرابة قرنين من الزمان كانت منطقة الشرق الأوسط محطة أنظار القياصرة الروس ومن بعدهم زعماء البلاشفة في روسيا السوفيتية.

وقد بدأت التطلعات الروسية إلى بسط النفوذ على المناطق الشمالية من الشرق الأوسط منذ بدايات القرن التاسع عشر حيث كانت روسيا القيصرية هي المنافسة الوحيدة تقريباً للنفوذ البريطاني في تلك المنطقة. ويعتبر الغزو الروسي لإقليم أرمينيا عام 1800 بمثابة أولى المحاولات التي قامت بها روسيا القيصرية ل مد نفوذهما في إتجاه الجنوب على حساب المناطق التي كانت تسيطر عليها أسرة القاجار في إيران^(١).

وفي عام 1828 وقع الروس والإيرانيون معاهادة تركمانتشاي والتي إعترف الإيرانيون بمقتضاهما بسيطرة روسيا على أقاليم يريفان وناكيرتشيفان وجورجيا وكاراباغ وشيرван في شمال إيران، ذلك فضلاً عن تحقيق السيطرة الروسية الكاملة على بحر قزوين والذي يعتبر منذ ذلك الحين بمثابة بحيرة روسية، ومن ناحية أخرى فقد أبرم الروس إتفاقاً تجارياً مع إيران حصلوا بمقتضاه على نوع من التفضيل بالنسبة لمعاملاتهم التجارية معها^(٢). وفي عهد القيصر الكسندر الثاني قام الروس بغزو تركستان واستولوا على مشقند وبخاري وخان كيف وأقليم ميرف.

Aroian & Mitchell; The Modern Middle East and North Africa (Macmillan Publishing (١) Co., New York, 1984), P.86-87

Ibid,

(٢)

غير أنه حينما بدأ الروس يتطلعون إلى مد نفوذهم إلى أفغانستان تصدت بريطانيا لمحاولاتهم التوسعية على اعتبار أن أفغانستان كانت تشكل خط الدفاع الأول عن المصالح البريطانية في الهند^(١). وهكذا حال الوجود الإستعماري الغربي في آسيا دون إمتداد النفوذ الروسي فيها، واقتصر تركيز الروس على إحكام سيطرتهم على المناطق المتاخمة لحدودهم مباشرة. كذلك فقد إنشغلت روسيا خلال القرن التاسع عشر بما عرف بالمسألة الشرقية، والتي كان يقصد بها مشكلة الملاحة الدولية في المضائق التركية ومصير دول البلقان التي كانت تحت السيطرة العثمانية^(٢). وفي عام ١٩٠٧ إنفقت الحكومتان البريطانية والروسية على تقسيم إيران إلى ثلاثة مناطق نفوذ إحداها لروسيا في الشمال والأخرى لبريطانيا في الجنوب والثالثة كمنطقة محاذية في الوسط تشمل طهران^(٣). وخلال الحرب العالمية الأولى هاجم الروس شمال إيران كما سيطروا على مدينة طرابزون على البحر الأسود^(٤).

وبينما كانت روح الحرب العالمية الأولى لا تزال تدور قامت الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، وسرعان ما أعلن الزعماء البلشفة الجدد ما سمي بمراسيم السلام والتي تضمنت فضح الاتفاقيات السرية (ومن بينها إتفاقية سايكس- بييكو عام ١٩١٦) التي أبرمتها حكومات الدول الإستعمارية الأوروپية والتي كانت حكومة روسيا القيصرية قد وافقت عليها في مقابل حصولها على المضائق التركية بعد هزيمة الدولة العثمانية (التي كانت تعرف آنذاك بالرجل المريض)، كما أعلنا كذلك تنازلهم عن المعاهدات غير المتكافئة والإمتيازات التي كانت قد فرضتها حكومة روسيا القيصرية على بلدان الشرق الأوسط المتاخمة للاتحاد السوفيتي

(١) جمال كمال، «المتفعون من حرب الخليج والخيارات الصعبة لإنهاء الحرب»، مجلة المثار، (العدد: ٣٣) من ٥٦

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الامريكي - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السادس، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٢٢.

(٣) محمد حسين هيكل، مدافع آية الله : قصبة ايران والثورة (دار الشرق، بيروت، ١٩٨٢)، ص ٤٥
Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 155

(تركيا- ايران). وبالطبع فقد كان المهد من وراء ذلك هو التشهير بالدول الغربية وفضح أهدافها الإستعمارية الإمبريالية أمام الرأي العام العالمي^(١).

وعلى الرغم من ذلك فقد إحتفظ السوفيت بحقهم في إرسال قوات عسكرية الى ايران في حالة تعرض إستقلالها للخطر^(٢).

وما أن إستقر الأمر للبلاشفة حتى شرعوا في إقامة علاقات ودية مع بعض دول الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار عمل السوفيت على التقرب من نظام أتاتورك الجديد في تركيا، وقد تجاهل السوفيت إضطهاد أتاتورك للشيوعيين في تركيا بغية الإبقاء على علاقات حسنة معه. وقد نجحوا بالفعل عام ١٩٢٥ في عقد معاهدة عدم اعتداء مع تركيا تضمنت نصوصها منع السفن السوفيتية حق المرور عبر المضائق التركية^(٣). كما حاول الإتحاد السوفيتي كذلك التقرب الى مصر بعد حصولها على الإستقلال عام ١٩٢٢ إلا أن حكومة مصر المستقلة بادرت بالإعلان عن عدم إعترافها بالتمثيل السياسي والقنصلية الروسي الذي كان قائماً في مصر منذ أن كانت تابعة للدولة العثمانية، ذلك فضلاً عن قيامها بقطع العلاقات التجارية بين البلدين. وبالطبع فقد كان السبب في ذلك هو معارضة بريطانيا لمحاولات التغلغل الشيوعي حيث كانتبعثات الدبلوماسية والمكاتب التجارية السوفيتية تلعب دوراً خطيراً في نشر الأفكار الشيوعية في الدول التي تعمل بها^(٤).

وفي عام ١٩٢٦ سارع السوفيت بإعتراف بالملك عبدالعزيز آل سعود ملكاً على الحجاز قبل أن تعلن بريطانيا إعترافها به^(٥). وقد أقام السوفيت علاقات ودية مع الحجاز منذ ذلك الحين حيث تم إرسال بعثتين تجاريتين الى السعودية، كما تم إنشاء معرض المنتجات

(١) محمد سيد أحمد، «الإتحاد السوفيتي والعرب في ظل التفكير السوفيتي الجديد»، مجلة المنار (المدد: ٢٧، يناير ١٩٨٨)، ص ١٥.

(٢) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 172

(٣) فؤاد المرسي، العلاقات المصرية-السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ - ١٩٥٦ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١ - ٢٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١٧.

السوفيتية في جدة^(١)، وقد استمرت هذه العلاقات قائمة حتى قبيل الحرب العالمية الثانية^(٢). كذلك فقد وقع السوفييت معايدة صداقة وتجارة مع اليمن عام ١٩٢٨ حينما كان اليمن في حالة صراع سياسي وعسكري مع بريطانيا، وقد قام السوفييت بتوصيل الكيرسین والدقين والتبغ للإمارات كما تم تجديد تلك الإتفاقية عام ١٩٣٩ لمدة عشر سنوات جديدة^(٣). كما عقد السوفييت كذلك معايدة عدم اعتداء مع رضا بهلوي شاه إيران عام ١٩٢٨^(٤).

وخلال فترة ما بين الحربين اقتصر نشاط السوفييت على دعم الأحزاب والجماعات الشيوعية في دول الشرق الأوسط كسوريا ولبنان ومصر وبعض دول شمال أفريقيا كتونس والجزائر^(٥)، فقد تم تعديل إسم الحزب الاشتراكي المصري عام ١٩٢٣ ليصبح الحزب الشيوعي المصري وكان من بين أهداف ذلك الحزب جلاء الانجلiz عن مصر. وقد انضم الحزب الشيوعي المصري إلى عضوية الكومintern^(٦). ولعل مما يلفت النظر أن الأحزاب الشيوعية في الدول العربية قد تعرضت للإضطهاد والتصفية لا على أيدي القوى الرجعية أو الإمبريالية فحسب بل على أيدي القوى الوطنية كذلك. فقد أصدر سعد زغلول قراراً بحل الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٤^(٧). وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البعثات الدبلوماسية السوفييتية كانت تقوم بدور الوسيط بهدف التنسيق بين الأحزاب الشيوعية في الدول العربية وبين الحركة الشيوعية العالمية والكومintern^(٨).

Aryeh Yodfat, The Soviet Union and the Arabian Peninsula (st. Martin's Press, New (1) York, 1983), P.1

(١) محمد سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، من ١٦

A. yodfat. Op. Cit., P.1.

(٢) فؤاد المرسي، مرجع سابق ذكره، من ١٧

(٣) محمد سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، من ٦

(٤) فؤاد المرسي، مرجع سابق ذكره، من ٣٣

(٥) محمد سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، نفس المكان

Lenczowski, Op. Cit., P. 661

(٦)

وعلى عكس ما كان يدعية السوفييت من إستنكارهم للاتفاقيات السرية إبان الحرب العالمية الأولى، فقد لجأوا بدورهم إلى نفس الأسلوب إبان الحرب العالمية الثانية حيث عقدوا معاهدة عدم إعتداء مع النظام النازى في المانيا في أغسطس ١٩٣٩، ومع بداية الأربعينيات وأثناء الحرب العالمية الثانية أرسل ستالين وزير خارجيته «مولوتوف» لمقابلة هتلر للاتفاق معه على إنضمام الإتحاد السوفيتي إلى دول المحور في مقابل إطلاق أيدي الإتحاد السوفيتي في إيران وتركيا والعراق وسوريا ولبنان واقتطاع جزء كبير من المملكة السعودية يضمن السوفييت السيطرة على الخليج العربي وخليج عدن، فضلاً عن منحه حق إنشاء قاعدة سوفيتية على ضفاف البوسفور^(١).

غير أن تبدل سير الحرب في أوروبا وقيام المانيا بإعلان الحرب على الإتحاد السوفيتي أدى إلى تحول السوفييت عن التحالف مع دول المحور إلى تحالفهم مع الحلفاء وفي مقابل ذلك طالب السوفييت بتعديل بنود إتفاقية مونترو الخاصة بتنظيم الملاحة في مضائق التركية^(٢). ومن ناحية أخرى ونتيجة لتصاعد التهديد الألماني في إيران إتفق السوفييت والبريطانيين عام ١٩٤١ على مهاجمة إيران من الشمال والجنوب (حيث كانت إيران تمثل آنذاك معبراً لنقل الإمدادات إلى الألمان في حربهم ضد السوفييت) وبالفعل فقد نجح الغزو البريطاني - السوفيتي المشتركة لإيران حيث تم إرغام الشاه رضا بهلوي على التنازل عن العرش لابنه شاهپور محمد كما تم نفي الشاه المخلوع إلى خارج إيران^(٣). كذلك فقد عمل السوفييت على الإستفادة من علاقة التحالف بينهم وبين بريطانيا في إقامة علاقات دبلوماسية مع مصر، وقد بدأت المفاوضات حول ذلك الموضوع عام ١٩٣٩ وتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في يوليو ١٩٤٣^(٤).

(١) يحيى أحمد الكعك، الشرق الأوسط والصراع الدولي (دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦)، ص ١٧٣.

(٢) شارل زيد غيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ترجمة: خضر خضر (سلسلة آفاق دولية ١)، - توزيع جويس برس ، د. ت) ص ١١.

Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 184

(٣)

(٤) فؤاد المرسي، مرجع سابق ذكره، ص ٤٤.

هذا وقد أحيت الإنتصارات السوفيتية في الحرب العالمية الثانية الأطماع التوسعية السوفيتية من جديد، حيث ضم الاتحاد السوفيتي إليه دول بحر البلطيق الثلاث: إستونيا ولاتفيا ولتوانيا، ذلك فضلاً عن ضمه لجزاء من بولندا والمانيا وأوروبا الشرقية إلى نفوذه^(١). كذلك فقد طالب ستالين خلال مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥ بأن يحصل السوفييت على الوصاية الدولية على كل من طرابلس الغرب أو إرتيريا في ظل الأمم المتحدة غير أن مساعيه لم تكل بالنجاح^(٢). كذلك فقد عمد السوفييت إلى تأمين حدودهم الجنوبية، فبحلول عام ١٩٤٦ الإنسحبت قوات الحلفاء من إيران بينما رفض السوفييت سحب قواتهم ومارسوا ضغوطاً على الحكومة الإيرانية بهدف الحصول على إمتيازات للتنقيب عن البترول في شمال إيران، غير أن رئيس الوزراء الإيراني "قام السلطة" نجح في خداع السوفييت من خلال تعهده بمنحهم الإمدادات التي يطالبون بها في حالة إنسحابهم ثم تراجعه عن تعهداته بعد إتمام الإنسحاب السوفيتي من أذربيجان في نهاية عام ١٩٤٦^(٣). وفي العام التالي مباشرة تدخل السوفييت في الحرب الأهلية اليونانية عام ١٩٤٧ بعد أن أحکموا قبضتهم على كل من بلغاريا ورومانيا بهدف الوصول إلى بحر إيجا، غير أن تصدى الولايات المتحدة للضغط السوفيتي على اليونان من خلال مبدأ ترومان قد حال دون تحقيق السوفييت لأطماعهم^(٤)

ومن ناحية أخرى فقد إعتقد السوفييت في إمكانية نجاحهم في إستقطاب الدولة اليهودية - التي كان اليهود يطالبون بقيامها على أرض فلسطين - إلى جانبهم، فأعلنوا موافقتهم على قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، كما سارعوا بالإعتراف بدولة إسرائيل فور قيامتها في العام التالي، وبادروا بدفع موجات متلاحقة من اليهود السوفييت إلى

(١) وحيد رافت، «الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (المجلد العاشر، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٤)، ص ٥١٠.

(٢) Alvin Rubinstein, Soviet Foreign Policy Since World War II: Imperial and Global (Scott Foresman and Co. Illinois, 1989), P. 221

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق ذكره، ص ٧٢

(٤) كريستوف فون إيمهولف، مبارزة في البحر المتوسط (هيئة الاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة، رقم ٧٠٧)، ص ١٧

إسرائيل إسترضاء للحركة الصهيونية. وقد أثار ذلك الموقف السوفيتي ردود فعل غاضبة في العالم العربي، غير أنه عندما أعلنت الدولة الصهيونية الناشئة إنحيازها إلى جانب الولايات المتحدة، فقد السوفييت الأمل في إستقطابها إلى جانبهم فتحولوا كلياً إلى مساندة الموقف العربية أملاً في إيجاد مدخل مناسب لهم يمكنهم من تحقيق وجود سوفيتي يواند الوجود الغربي في المنطقة.

وخلال الفترة من ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٣ وقف الإتحاد السوفيتي موقف الحياد من الصراع العربي - الإسرائيلي^(١)، حيث كان قد فقد الأمل في إستقطاب إسرائيل من ناحية، كما كان من ناحية أخرى يرفض أنذاك التعامل مع الدول العربية ذات الأنظمة الملكية الرجعية أو الأنظمة الوطنية الناشئة ذات الإنتماءات البورجوازية.

وبحلول عام ١٩٥٣ ومجيء خروشوف بدأ الإهتمام السوفيتي بمساندة حركات التحرر القومي ومكافحة الإستعمار في آسيا وأفريقيا بإعتبارها أداة للتقليل نفوذ القوى الامبرialisية الغربية، فعمل السوفييت على التقرب إلى الدول العربية حديثة الإستقلال ولاسيما دول المواجهة العربية مع إسرائيل وأصبح الموقف السوفيتي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي يتسم منذ ذلك الحين بإنحياز إلى جانب الموقف والحقوق العربية. كذلك فقد قام السوفييت بعدة محاولات لتحسين علاقتهم مع الدول المجاورة لهم: إيران وتركيا، من خلال إعلانهم عن تخليهم عن مطالبهم الإقليمية في كل من التولتين ودعوتهم إلى محاولة التوصل إلى تسوية سلمية للخلافات حول المناطق الحدودية المتنازع عليها^(٢).

(١) اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق ذكره، ص ٧٥

(٢) المرجع السابق، ص ٦١ - ٧١

المبحث الثاني

المصالح والأهداف السوفيتية في الشرق الأوسط

يمكن القول أن ثمة مجموعة من العوامل الرئيسية الثابتة والأهداف التقليدية الموروثة هي التي صارت الإستراتيجية السوفيتية منذ القرن التاسع عشر، غير أن هذه العوامل أو الأهداف قد أعيد تطويقها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحيث تتلامس مع الأوضاع الجديدة للاتحاد السوفيتي في ظل النسق الدولي ثالثي القطبية، بحكم كونه يمثل أحد قطبين ذلك النسق بما له من مصالح وأهداف كونية و بما يقع عليه من أعباء لحفظ التوازن على التوازن الإستراتيجي العالمي.

وقد شهدت الإستراتيجية السوفيتية تحولاً كبيراً مماثلاً بعد وفاة ستالين، الذي كان ينظر إلى العالم من منظور حتمية الصراع بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، كما كان يقصر إهتمامات الاتحاد السوفيتي الخارجية على مجرد تدعيم قوة المعسكر الشيوعي والإبقاء على تماسته باعتباره «قوة الشيوعية الضاربة وأداتها التي ينعقد عليها الأمل في تخلص العالم من شرور الرأسمالية»، فقد أدى مجىء خروشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي إلى جعل السياسة الخارجية السوفيتية أكثر إنفتاحاً على العالم الخارجي ولاسيما العالم الثالث غير الرأسمالي، وقد أدى ذلك إلى تزايد التورط السوفيتي الفعلى في الشئون الدولية في العديد من مناطق العالم المختلفة ومن بينها منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت منذ منتصف الخمسينيات من هذا القرن مسرحاً للصراع والتنافس بين القطبين.

وفيهما يلى نعرض لأهم مصالح وأهداف السياسة الخارجية السوفيتية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة:

أولاً المصالح والأهداف الإستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط:

أدى الجوار الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط من الاتحاد السوفيتي إلى جعل هذه المنطقة بالغة الأهمية بالنسبة للإستراتيجية السوفيتية، ويشكل الشرق الأوسط - من الناحية

العسكرية- المنطقة الراخوة في الجسد السوفيتي، فعلى إمتداد تاريخه الطويل نجد أن غالبية محاولات الغزو التي تعرض لها الإتحاد السوفيتي كانت عن طريق هذه المنطقة فضلاً عن مخاطر تسرب الأفكار الإسلامية المناوئة للشيوعية عبر دول الشرق الأوسط إلى الجمهوريات السوفيتية الجنوبية التي تقطنها قوميات مسلمة، ذلك بخلاف أن أهم الصناعات السوفيتية المتقدمة قد تم إنشاؤها في المناطق الجنوبية من الإتحاد السوفيتي- بفضل الفانط الم الطبيعي المستورد من إيران - وهو ما يجعلها عرضة للتهديد عن طريق منطقة الشرق الأوسط^(١). ويمكننا أن نوجز أهم المصالح والأهداف الإستراتيجية السوفيتية في المنطقة فيما يلى:

- ١ - الوصول الى المياه الدافئة وفك الحصار الغربي للمضائق ذات الأهمية الإستراتيجية في المنطقة، فمن المعروف أن الإتحاد السوفيتي رغم إتساع رقعته الجغرافية يفتقر الى المنافذ المطلة على البحار الصالحة للملاحة على مدار العام، ولذا فقد كانت العقبة الإستراتيجية التقليدية التي تواجه المخططين السوفيت هي كيفية الوصول الى البحار المفتوحة^(٢). وفي هذا الإطار عمل السوفييت على تحسين علاقاتهم بالدول المتحكمة في المضائق التركية والعربية ولاسيما كل من تركيا ومصر والمدين الجنوبي.
- ٢ - تأمين وجود عسكري سوفيتي دائم في المنطقة، ففي ظل عدم إمكانية ضمان إجتياز الأسطول السوفيتي لتلك المضائق البحرية وخاصة في أوقات الأزمات الدولية (حيث أن تركيا دولة عضو في حلف شمال الأطلنطي)، فضلاً عما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ كبير في كل من مصر والصومال) فقد كان البديل المنطقي في ظل تلك الظروف هو محاولة السوفييت الإبقاء على وجود عسكري دائم لهم في المناطق المحيطة بالشرق الأوسط.^(٣) وقد تتمثل ذلك في حصول السوفييت على قواعد وتسهيلات عسكرية في العديد

(١) حامد ربيع، مرجع سابق ذكره، ص ١٨٧

(٢) محمد السيد سليم وأخرين، التوازنات الدولية في منطقة البحر المتوسط (سلسلة الدراسات التي يصدرها مركز الدراسات السياسية بمؤسسة الأهرام، العدد ٦٢، القاهرة، ١٩٨٥)، ص

(٣) المرجع السابق

من دول المنطقة ونذكر منها على سبيل المثال: التسهيلات البحرية للأسطول السوفيتي في جزر سيشل والمالديف وموريشيوس في المحيط الهندي^(١)، هذا إلى جانب دخلق موانئ عصب ومصوّع ومطار أسمرا الإثيوبية، جزيرة بريم بمحاذة اليمن، ميناء عدن وبه مركز قيادة الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي والبحر العربي، جزيرة سوكوترا، ذلك فضلاً عن التسهيلات والقواعد التي حصلوا عليها في منطقة حوض البحر المتوسط ومنها موانئ اللاذقية وطرطوس بسوريا، مطار أم عتيبة وموانئ طبرق وبنغازي وطرابلس في ليبيا، ميناء المرسى الكبير في الجزائر، إلى جانب بعض التسهيلات في جزيرة مالطا^(٢). وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الأهمية الإستراتيجية الكبيرة لموقعين من هذه المواقع المشار إليها ألا وهما: ليبيا ذات الموقع الإستراتيجي الهام لتحكمها في الممر المائي الذي يفصل الحوض الشرقي للبحر المتوسط عن حوضه الغربي، وجزيرة سوكوترا في المحيط الهندي التي تمثل رأس حربة ضد أية تحركات مضادة للسوفيت في البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث سعى السوفييت إلى تحقيق وجود بحري لهم في المحيط الهندي لمعادلة الوجود البحري الغربي المتمثل في تمركز الجزء الأكبر من القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية حاملة الرؤوس النووية فيه إلى جانب الوجود الأمريكي في قاعدة دييجو جارسيا في المحيط الهندي^(٣).

٣ - تحطيم الحزام الغربي الذي أقامته الولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة حول حدود الاتحاد السوفيتي. وفي هذا الإطار سعى السوفييت إلى إبعاد مصادر التهديد الغربي عنهم من خلال إقامة مناطق نفوذ سوفيتية على إمتداد حدودهم أو على الأقل ضمان عدم إقامة قاعدة عسكرية معادية بالقرب من الحدود السوفيتية^(٤).

(١) محمد خالد، «الأمن القومي العربي: رؤية عسكرية، مجلة المنار (العدد: ٣٠)، ص ٧٤

(٢) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:

محمد عبد المنعم، مرجع سابق ذكره، ص ٣

(٣) يحيى الكعكى، مرجع سابق ذكره، ص ١٨٤ - ١٨٥

(٤) حامد ربيع، مرجع سابق ذكره، ص ١١٩

٤ - محاولة تطويق حلف شمال الأطلنطي من الناحيتين الشرقية والجنوبية، وذلك من خلال القيام بعمليات إحاطة كاملة لمنطقة الشرق الأوسط ومحاولة تطويقها عن طريق إحكام سيطرتهم على بعض المناطق المجاورة في أفريقيا الشمالية والوسطى^(١). ولعل في السعي المتكرر من جانب الدول الغربية إلى إقامة حلف موال للغرب في منطقة الشرق الأوسط خلال الخمسينيات ما يدلل على مدى خطورة التهديد الذي كان يمكن أن يتحقق بالتحالف الغربي في حالة نجاح السوفيت في فرض هيمنتهم على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارهما يشكلان العناصر الجنوبي لحلف شمال الأطلنطي.

ثانياً : المصالح والأهداف الاقتصادية السوفيتية في الشرق الأوسط

تتلخص الأهداف الاقتصادية السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط خلال تلك الفترة فيما يلى:

١ - ضممان مصادر جديدة للطاقة ممثلة في بترول الشرق الأوسط. فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفيتي كان إلى عهد قريب يتمتع بقدر كبير من الإكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة إلا أنه كان ينظر إلى بترول المنطقة في إطار ما يعرف «بإستراتيجية الحرمان» أي حرمان الدول الرأسمالية من المصدر الرئيسي للطاقة. وقد جاء في أحد تعليقات جريدة البراغدا السوفيتية عام ١٩٧٥ «إن أزمة الطاقة التي تعرض لها العالم الرأسمالي في النصف الأول من السبعينيات قد عمقت بشكل حاد دور المواد الخام في الاقتصاد العالمي، كما صبغت المواد الخام بصبغة سياسية دولية خطيرة»^(٢). ومن ناحية أخرى فقد ظلت الصادرات النفطية السوفيتية إلى دول الكوميكون لفترة زمنية طويلة تعد وسيلة للسيطرة السوفيتية على تلك الدول التي كانت تعتمد على الإتحاد السوفيتي في أكثر من ٨٠٪ من إمداداتها النفطية. وفي حالة عجز السوفيت عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للإستهلاك السوفيتي المحلي من الطاقة فضلاً عن إحتياجات دول أوروبا الشرقية فقد كان من شأن

(١) المرجع السابق.

(٢) جمال كمال، مرجع سابق ذكره، ص ٥٦ - ٥٧

ذلك أن يدفع تلك الدول إلى محاول تدبير احتياجاتها من خارج الدائرة الإشتراكية مما كان سيقلل من سيطرة الاتحاد السوفيتي على دول التكميكان^(١).

ومن ناحية أخرى فقد كانت صادرات الاتحاد السوفيتي البترولية إلى أوروبا الغربية تمثل أكبر مصادر الاتحاد السوفيتي من العملات الصعبة (حيث كانت تمثل وحدها ٣٠٪ من مصادر العملة الصعبة للاتحاد السوفيتي)^(٢).

٢ - تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال فتح أسواق جديدة في دول المنطقة ولاسيما الدول المنتجة للبترول بهدف الحصول على العملات الصعبة الالزمه لدعم الاقتصاد السوفيتي.

٣ - محاولة ربط النظم الاقتصادية في المنطقة بالنظام الاقتصادي الإشتراكي من خلال إبرام الاتفاقيات التجارية والفنية وإقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة في دول المنطقة، ومن خلال إمداد تلك الدول بالتقنيات السوفيتية وبالمساعدات الفنية والخبراء السوفيت ذلك فضلاً عن محاولات تشجيع دول المنطقة على الأخذ بالنموذج الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي باعتباره أصلع النماذج لتحقيق التنمية الاقتصادية^(٣).

ثالثا : المصالح والأهداف السياسية السوفيتية في الشرق الأوسط:

ومن الناحية السياسية يمكن القول أن السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط كانت ترمي إلى تحقيق عدة أهداف من بينها :

١ - تحقيق وجود سياسي على ساحة الشرق الأوسط من خلال تدعيم العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، ومن خلال المشاركة في مجريات الأحداث لعدم تمكين الغرب من الإنفراد

(١) مانفولد، مرجع سابق ذكره، من ٦٩

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمود خليل، مرجع سابق ذكره، من ٤٦ - ٤٧

-
- بالهيمنة على المنطقة^(١)، والتاكيد على دور الإتحاد السوفيتي كدولة عظمى قادرة على معادلة النفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة، دعماً لالمكانة والهيمنة السوفيتية.
- ٢ - إقامة نظم حكم مستقرة وموالية له في المنطقة ولاسيما في الدول المتاخمة للحدود السوفيتية^(٢) بهدف توسيع دائرة النفوذ السوفيتي في المنطقة وذلك من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري والإقتصادي للدول الطيبة في المنطقة.
- ٣ - دعم حركات التحرر الوطني وتأييد الحقوق الشرعية للشعوب التي تكافح في سبيل تحرير مصيرها ضد الدول الإستعمارية - ولهل أبرز الأمثلة على ذلك الدعم السوفيتي لمنظمة التحرير الفلسطينية - على اعتبار أن تلك الحركات تمثل أداة في يد السوفييت لضرب نفوذ الدول «الإمبريالية» والدول المتحالفة معها في المنطقة^(٣).
- ٤ - العمل على خلق محاور سياسية ذات إتجاهات مناوية للولايات المتحدة في المنطقة بهدف تهديد أمن ومصالح دول العالم الغربي فيها^(٤).
- ٥ - منع أية محاولات لقيام أي شكل من أشكال الوحدة الإقليمية أو إقامة دول كبرى قوية على حدود الإتحاد السوفيتي، فقدّيماً عملت روسيا على تقوية الإمبراطورية العثمانية، كما تصدى كذلك لمحاولات محمد علي في مصر للتوسيع في المنطقة وإقامة إمبراطورية شرق أوسطية كانت على وشك الإقتراب من حدودهم الجنوبية^(٥)، كذلك فقد وقف السوفييت موقفاً متحفظاً إزاء تكوين جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ثم أخذوا في التنديد بها واعتبروها أداة في يد بريطانيا ثم في يد الولايات المتحدة وانها تضم العناصر الرجعية العربية وتهدف الى ضرب حركة التحرر الوطني في الشرق الأوسط.

(١) محمد رضا فوجة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣

P. Marantz & B. Steinberg (eds.), *Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of foreign Policy* (West view Press, Boulder & London, 1985), P.5.-6

(٢) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦

(٣) المرجع السابق.

(٤) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١

كذلك فقد عارض السوفييت مشاريع الوحدة العربية التي قدمت في الأربعينيات كمشروع
دولة الهلال الخصيب على سبيل المثال^(١).

رابعاً : المصالح والأهداف الثقافية السوفيتية في المنطقة :

احتل عنصر الأيديولوجية مكاناً مرموقاً بين قائمة أهداف السياسة الخارجية السوفيتية، وقد إنعمت شرعية الزعامة السوفيتية في الكرملين لفترة طويلة من الزمن على مدى نجاحها في نشر الأيديولوجية الشيوعية على المستوى العالمي بما يتناسب مع زعامة الاتحاد السوفياتي للحركة الشيوعية العالمية^(٢).

وقد كان من بين العوامل التي ساعدت السوفييت على نشر العقيدة والمبادئ الشيوعية في دول الشرق الأوسط معاذنة العديد من شعوب المنطقة من الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يشكل بيئة ملائمة للترويج لتلك الأفكار الشيوعية. وفي هذا الإطار إنعمت السوفييت على الأحزاب الشيوعية المحلية في تحقيق هدفهم، إلا أن التناقضات بين الأحزاب الشيوعية وبين الأنظمة الحاكمة في العديد من دول المنطقة قد أدت في كثير من الأحيان إلى توتر العلاقات السوفيتية مع تلك الدول، وهو ما دفع السوفييت إلى مطالبة الأحزاب الشيوعية المحلية في تلك الدول بحل نفسها وانخراط أعضائها بصورة فردية في التنظيمات السياسية التي تقيمها النظم الوطنية في المنطقة للتاثير عليها من الداخل كما حدث في مصر عام ٦٥ حينما تم حل الأحزاب الشيوعية في مصر وإنضم الشيوعيون إلى الاتحاد الإشتراكي^(٣).

ولى جانب الأحزاب الشيوعية المحلية لجا الاتحاد السوفياتي في نشره للأفكار الشيوعية إلى عدة وسائل أخرى كالمكاتب الثقافية وتقديم المنح التعليمية لأبناء دول المنطقة ونشر الكتب

(١) صادق الأسود، «الاتحاد السوفياتي والوحدة العربية» (مجلة المثار، العدد : ١٩)، ص ٨٥

Marantz & Steinberg, Op. Cit., P. 6

(٢) محمد السيد سليم وأخرين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤

والمجلات السوفيتية وترجمتها إلى العربية ذلك فضلاً عن تبادل الخبراء وتنظيم المعسكرات الشبابية والعمالية بهدف خلق كوادر تعنق الفكر الشيوعي وتعمل على ترويجه^(١).

وانطلاقاً مما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن محددات أهداف السياسة الخارجية السوفيتية^(٢) تجاه الشرق الأوسط آنذاك كانت على النحو التالي :

١) كون الاتحاد السوفيتي يشكل دولة عظمى ذات مصالح كونية بإعتباره زعيمًا للعالم الشيوعي يقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في الصراع العالمي حول مناطق النفوذ.

٢) كون الإتحاد السوفيتي دولة قارية تسعى إلى التوسيع تجاه الجنوب بهدف الوصول إلى المياه الدافئة.

٣) تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسوفيت نظراً لوقعها على حدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي.

٤) محاولة السوفيت إبعاد مصادر التهديد الأمريكي والغربي عن حدودهم الجنوبية والغربية وإخراق ستار الأحلاف الذي حاول الغرب إقامته لتطويق الإتحاد السوفيتي واحتواه داخل حدوده الإقليمية.

٥) العمل على نشر الأيديولوجية الشيوعية بإعتبارها أدلة رئيسية من أدوات الاستقطاب الدولي في السياسة الخارجية السوفيتية.

(١) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥

الباب الثالث

**في ظاهرة ثنائية التواجد القطبي
في منطقة الشرق الأوسط
١٩٥٥ - ١٩٧٢**

نهاية :

بحلول منتصف القرن العشرين كانت أنظار العالم متوجهة إلى منطقة جنوب شرق آسيا حيث كانت رحى الحرب دائرة في كوريا بين المعسكرين الغربي والشيوعي، فقد حاولت الولايات المتحدة إعادة توحيد كوريا من خلال تحرير كوريا الشمالية من رقبة السيطرة الشيوعية في إطار استراتيجية الاحتواء التي انتهتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٧، إلا أن تطورات الحرب الكورية كانت أن تؤدي إلى مواجهة أمريكية - صينية مباشرة، مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم مواقفها وقبول الوضع الذي كان قائماً قبل نشوب الحرب.

ومع تولى إيزنهاور رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٥٣، واسناده منصب وزير الخارجية إلى جون فوستر دالاس، شهدت الاستراتيجية الأمريكية تحولاً هاماً وتراجعاً عن استراتيجية الاحتواء Containment التي أثبتت الحرب الكورية عدم جدواها إلى استراتيجية أخرى جديدة أكثر تشديداً وهي استراتيجية الانتقام الشامل Massive Retaliation، والتي ارتبطت بما عرف بسياسة حافة الهاوية Policy of Brinkmanship. وقد قامت تلك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على أساس وضع حد فاصل حول حدود المعسكر الشيوعي، فإذا ما حاول الاتحاد السوفيتي أو الصين الشعبية عبور هذا الخط فإن هذا سيعيد من جانب الولايات المتحدة بمثابة عدوان أو تهديد لأمنها القومي ومن ثم فإنه سيكون من المتعين عليها أن ترد بقعة على هذا العدوان في أي مكان وبأية وسيلة تختار.

هذا وقد واكب التغير في القيادة الأمريكية تغيراً مماثلاً في القيادة السوفيتية بوفاة ستالين في مارس ١٩٥٣ حيث تولى نيكيتا خروتشوف زعامة الحزب الشيوعي السوفيتي، وقد حمل خروتشوف معه إلى الكرملين أنكراً جديداً تستهدف تخفيف حدة التوتر الدولي، فقد بدأ الاتحاد السوفيتي في إظهار مرونة كبيرة في مجال العلاقات الدولية ولاسيما علاقاته مع الغرب حيث تم التوقيع على اتفاقية جلاء القوات السوفيتية عن النمسا عام ١٩٥٥، واعترف الاتحاد السوفيتي بوضعيتها الحيادي، كما أقام الاتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد شكلت تلك المواقف بوادر إيجابية نحو نوابان الجيلين بين موسكو

واشنطن^(١)، حيث تبادلت الوفود الأمريكية والسوفيتية الزيارات الرسمية كما عقدت عدة مؤتمرات دولية بين الزعماء الأمريكيين والsoviet leaders مثل مؤتمر جنيف (١٩٥٥)، ومؤتمراً كامب ديفيد (١٩٦٩)، وقد ساهمت تلك اللقاءات في إحداث نوع من الإنفراج في علاقات القطبين وهو ما أصبح يعرف بعد ذلك بروح جنيف Geneva spirit.

ومن ناحية أخرى أُعلن خروج تشاوف عام ١٩٥٦، أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، عن سياسته الجديدة التي عرفت بالتعايش السلمي Peaceful Coexistence والتي مثّلت تراجعاً عن فكرة حتمية الحرب بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتعارضة - والتي تبنّاها ستالين خلال فترة حكمه، والإستعاضة عنها بأسلوب الحوار والتفاوض لحل المشكلات التي قد تنشأ بين تلك الدول. وفي هذا الإطار بدأ الاتحاد السوفيتي في التقرب إلى دول العالم الثالث، فاعترف بالحياة^(٢) كسياسة مقبولة في العلاقات الدولية مستهدفاً بذلك فتح الطريق أمام إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول حديثة الاستقلال في أمريكا وأسيا. فقد أدركقيادة السوفييت الجديدة أن تصفية الاستعمار الغربي في العالم الثالث يمكن أن تحقق لها مكاسب سياسية واستراتيجية واقتصادية فأعلنت استعدادها لمساندة حركات

(١) السيد أمين شلبي، قراءة جديدة للغرب البارد (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٩٥، ١١٥ - ١١٦.

(٢) كان القطبان قد وقفَا موقعاً معاوِناً من حركة عدم الانحياز وسياسته الحياد الإيجابي عند نشأتها، فقد وصفها القادة السوفييت بأنها «أكليونية كبيرة» على اعتبار أنه ليس هناك طريق ثالث بخلاف الانحياز إلىقوى التقديمية المحية للسلام (الدول الاشتراكية) أو الخضوع لسيطرة القوى الامبرialisية الرأسمالية، أما الطريق الثالث وهو عدم الانحياز وليس إلا خرافه ودهم. وعلى ذلك شكلت سياسة التعايش السلمي تحولاً في السياسة السوفييتية الخارجية كما أدى إلى فتح آفاق جديدة في علاقات السوفييت بدول العالم الثالث غير الشيوعية، كذلك فقد كانت الولايات المتحدة قد اتخذت موقفاً معاوِناً من حركة الحياد الإيجابي في بداية ظهورها حيث أعلن ايزنهاور في يونيو ١٩٥٦ «إن لفظ محايدين لا يعني محايدين بين الصواب والخطأ أو بين ما هو لائق وما هو غير لائق، إنه يعني الحياد فقط بين القوات العسكرية المتحاربة» كما أعلن دالاس «إن كل دولة يمكن أن تضمن سلامتها بأن تكون غير مكتوبة بمصير الآخرين - إلا في حالات استثنائية جداً، هو أمر يتناهى مع الأخلاق ويدل على قصر النظر» فقد كان موقف دالاس من الحياد مرتبطاً ب موقفه المنواري للشيوعية وكان دائماً يردد «إن من ليس معنا فهو ضدنا» ورد في : المرجع السابق.

التحرر القومي ومناصرتها لکفاح شعوب العالم الثالث من أجل تحرير مصیرها، كما بدأ الاتحاد السوفييتي كذلك في الاهتمام بالأداة الاقتصادية لدعم علاقاته مع دول من خارج المعسكر الاشتراکي حيث قدم مساعدات اقتصادية لكل من الهند عام ۱۹۵۳، ثم افغانستان عام ۱۹۵۴، كذلك فقد ساهم الاتحاد السوفييتي في برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الفنية للدول النامية. وهكذا بدأ الاتحاد السوفييتي يلعب دوراً ملحوظاً في الصراعات الإقليمية والمشكلات الدولية من خلال ما يقدمه لعملائه من دعم سياسي أو إقتصادي أو عسكري.

وعلى الرغم من أن التحول في السياسة الخارجية السوفييتية لم يلق آية استجابة مشجعة من جانب الولايات المتحدة في أول الأمر، بسبب ميل وزير خارجيتها دالاس إلى التشدد في التعامل مع السوفييت، إلا أن الحقائق الجديدة والمتغيرات التي طرأت على ميزان القوة بين القطبية قد دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر بجدية في تلك التحولات الجديدة في المواقف السوفييتية، لاسيما بعد أن شعرت الولايات المتحدة بأن تطورات ميزان القوة العالمي في غير صالحها حيث كان السوفييت قد أعلناوا عام ۱۹۴۹ عن تفجير قنبلتهم الذرية الأولى، ثم تبع ذلك الإعلان عام ۱۹۵۲ عن إمتلاکهم قاذفات القنابل بعيدة المدى، ثم الإعلان عام ۱۹۵۷ عن نجاح تجربة إطلاق أول صاروخ سوفييتي عابر للقارات ICBM وهو ما أظهر قدرتهم على توجيه الصواريخ إلى أي مكان في العالم^(۱). وقد قضت كل هذه التطورات على الإحتكار النووي الأمريكي، وبدا واضحاً أن الاتحاد السوفييتي يسير قديماً نحو تحقيق ماعرف بعد ذلك بالتعادل النووي Nuclear Parity.

ومما لا شك فيه أن كل هذه التطورات قد انعکست بصورة ملموسة على علاقات القطبين المباشرة وعلى علاقات كل منهما بدول العالم الثالث وعلى قواعد لعبة الصراع الدولي^(۲) بينهما، فأصبحت مواقفهم تجمع بين التشدد حيناً وبين المرونة حيناً آخر.

(۱) لمزيد من التفاصيل حول تطور ميزان القوة النووية بين القطبين يرجع إلى :

Daniel Colard, *Les Relations Internationales* (Masson, Paris, 1987), p. 148.

(۲) يرى البعض أن القطبين قد حاولا إتباع أسلوب «جس النبض» في مناطق المصالح الحيوية محل النزاع بينهما من خلال استمرارهما في القيام بمحاولات التغافل والتدخل والتواجد لأطول وقت ممكن وبائش

وتجرد الإشارة إلى أن التحول في سياسات واستراتيجيات كل من القطبين آنذاك كان يعد من قبيل الاستجابة الوعية لحقائق العصر النووي المتمثلة في الردع النووي المتبادل^(١)، حيث أصبح من الواضح أن القطبين قد توصلا إلى اتفاق ضمني بأن يظل تزامهما ضمن حدود معينة حتى لا تتضاعف حدة إلى مستوى المواجهة النووية أو الصدام المسلح المباشر بينهما.

ونجد أن نزك مع كل ذلك أن جو الانفراج الذي شهدته تلك المرحلة لم يكن يعني بائمة حال من الأحوال تجاوز الخلافات أو توحد المصالح بين القطبين، وإنما كان التغير الذي شهدته تلك المرحلة تغيراً في الوسائل - كما سنرى - وليس تغيراً في الأهداف التي ظلت ثابتة لا تتغير بحكم السعي الدائم من جانب كل من القطبين نحو تحقيق عالمية التواجد.

وانطلاقاً من التصور السابق «لم تعد المواجهة بين القطبين ترتكز بصورة أساسية على الصراع المسلح بقدر ما أصبحت ترتكز على أدوات التناقض السلمي وبخاصة في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية»^(٢). ولعل في ذلك ما يؤيد تسمية البعض لهذه المرحلة بمرحلة التعايش التناصفي Competitive Coexistence.

ومما سبق يمكننا أن نخلص إلى القول بأن مرحلة التعايش السلمي كانت تستهدف أساساً تخفيف حدة التوتر في علاقات القطبين بحيث لا يصل التناقض والخلاف بينهما إلى نقطة المواجهة المسلحة لما في ذلك من دمار شامل للطرفين^(٣). غير أنه على الرغم من خطورة

= الآس. ي. المكتبة كى يردع كل منها الآخر ويجبره على الانسحاب والتراجع، ولكن مع الحذر الشديد من تصعيد حدة المواجهة بينهما.

راجع : نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٧٣.

(١) إسماعيل صبرى مقلد، «تحركات العمالقين على طريق الوفاق»، فى : قضايا دولية معاصرة (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠)، ص ٢٨٠.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٥.

الحرب في ظل التوانق النووي، فلم يكن ذلك يعني استبعاد الحرب كليًّا كوسيلة لتسوية المشكلات الدولية، فالولايات المتحدة مثلاً تحولت عن استراتيجية الانتقام الشامل إلى استراتيجية الحرب المحدودة Limited war ثم تحولت عن هذه الأخيرة إلى استراتيجية الاستجابة المرنة Flexible Response بعدها ثبت عدم ضمان إحتواء تلك الحروب في نطاقها المحدود وعدم تصاعدتها إلى مستوى الحرب الشاملة، وهذا يعكس أن الحرب كانت لا تزال هي الملاذ الأخير للدول لفرض إرادتها وإن اختلفت درجة الاعتماد عليها كأداة من أدوات السياسة الخارجية في ظل الرعب النووي.

ويتمثل نجد أن السوفيت لم يستبعدوا بدورهم الحرب ولم يخفوا مساندتهم للحروب الثورية التي تصارع الإمبريالية وتهدف إلى التحرر الوطني، وفيما يلى نعرض لبعض نماذج الصراع والتنافس بين القطبين نحو تحقيق عالمية التوأمة وذلك من خلال تحليلنا للسياسات الخارجية للقطبين تجاه دول منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٢.

* * * * *

الفصل الأول

حلف بغداد

الفصل الأول

حلف بغداد

اعتمدت الولايات المتحدة في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات على الأداة الاقتصادية في مكافحة التغلغل الشيوعي في المناطق المختلفة من العالم، انطلاقاً من استراتيجية الاحتواء التي انتهجتها خلال سنوات حكم الرئيس ترومان. وقد كان من أشكال تلك الأداة برنامج النقطة الرابعة Point Four الذي تمثل في عقد اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المعنية واشتمل على المساعدات الانمائية الاقتصادية والفنية بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدول. كما قدمت الولايات المتحدة كذلك مساعدات عسكرية لدول الشرق الأوسط. وقد حصلت كل من اليونان وتركيا (في إطار مبدأ ترومان) على النصيب الأوفر من تلك المساعدات بينما أرسلت معدات عسكرية محدودة إلى إيران والعراق والأردن ولبنان وسوريا وال سعودية وإسرائيل.

غير أن العون الاقتصادي والمساعدة العسكرية والفنية لم يكونا كافيين لمنع التغلغل السوفيتي في الشرق الأوسط مما دعا الولايات المتحدة عام ١٩٥١ للبحث عن وسائل أكثر فاعلية للدفاع عن المنطقة^(١).

وفي تلك الأثناء كان الوجود البريطاني في الشرق الأوسط، وفي قاعدة السويس خاصة، يواجه تحدياً كبيراً حيث تصاعدت الضغوط ضد النفوذ البريطاني في مصر، كما قامت مصر عام ١٩٥١ بإلغاء معاهدة التحالف والصداقة الموقعة مع بريطانيا سنة ١٩٣٦. وإذا تلك التطورات اقتربت الولايات المتحدة إنشاء قيادة شرق أوسطية - على غرار قيادة الشرق الأوسط البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية - على أن تحل تلك القيادة المتحالف محل الوجود البريطاني في قاعدة قنطرة السويس وأن تضم إلى جانب مصر - التي ستكون مقرأً

(١) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار ملاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٤٢٧.

للقيادة - كلًّا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا. وقد حاول الغرب أن يربط بين انضمام مصر إلى ذلك التحالف الشرقي أوسطى وبين الجلاء البريطاني عن قناة السويس إلا أن مصر رفضت الإذعان للضغوط الغربية.

وفي محاولة لاقناع دول المنطقة بأهمية تلك الترتيبات الدفاعية قام دالاس بزيارة الشرق الأوسط عام ١٩٥٣. وقد لاحظ دالاس خلال زيارته أن «كثيراً من بلدان الجامعة العربية - على حد قوله - منشغلة بصراعها مع إسرائيل ومع بريطانيا العظمى أو فرنسا حتى أنها لا تغير اهتماماً كبيراً للشيوعية السوفيتية»^(١).

كما عبر دالاس عن استيائه «لأن الزعماء في الشرق الأوسط لا يرون العالم كما يراه هو»^(٢). كذلك فقد لاحظ دالاس تزايد حدة العداء العربي للغرب ومعارضة غالبية العرب للانضمام إلى ترتيبات دفاعية تتزعمها الدول الغربية، ومن ثم أدرك أن أية محاولة لفرض تلك الترتيبات بالقوة ستكون عقيمة وأن أي نوع من التنظيم العسكري الدفاعي يجب أن ينبع من داخل المنطقة نفسها»^(٣).

وكبديل آخر برزت فكرة الحزام الشمالي Northern Tier حيث كان من الواضح بعد زيارة دالاس للمنطقة أن الدول التي لديها الاستعداد للانضمام إلى تلك الترتيبات الإقليمية هي تركيا وباكستان والعراق وإيران^(٤). وانطلاقاً مما تقدم فقد كان دالاس يرى أن يبدأ الحلف في صورة نظام دفاعي إقليمي بين بعض دول المنطقة على أن يترك الباب مفتوحاً بعد

(١) U.S Department of State Bulletin, Vol. 28, no. 729, p. 831.

(٢) William Polk, The Elusive Peace: The Middle East in the twentieth century (Croom Helm, London, 1979), p. 116.

(٣) توماس بريتون، مرجع سابق ذكره، ص ٤٥١ - ٤٥٢.

(٤) Faiz Abu Jaber, American - Arab Relations from Wilson to Nixon (University Press of America Inc. Washington, 1979), p. 80.

إنقسمت إيران للحلف بعد الإطاحة بحكومة الدكتور مصدق عام ١٩٥٣ بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإعادة الشاه للعرش.

ذلك أمام انضمام الدول الأخرى وبذلك ينشأ الحلف ويتسع نطاقه من خلال الشعور بال懋ير المشترك والخطر الذي تتعرض له دول المنطقة كلها.

وقد أثارت فكرة الترتيبات الدفاعية الشرق أو سطية الإنقسام بين صفوف الدول العربية حيث برع اتجاهان رئيسيان في هذا الصدد :

أولاً : تيار مؤيد لإقامة تلك الترتيبات وكانت تترأسه العراق - ذات النظام الموالي للغرب - فقد كان نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك من الموالين للغرب، ومن ثم فعندما طلبت بريطانيا تجديد الإتفاقيات المعقودة بينها وبين العراق لضمان احتفاظها بقواعد جوية في الأراضي العراقية على أن يكون ذلك تحت مظلة حلف دفاعي وجد نوري السعيد كل مبرر للموافقة^(١). ويرى البعض أن بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك إلى إحياء مشروع الهلال الخصيب بزعامة العراق لخلق كتلة عربية متعاونة مع السياسة الغربية ومن ثم تزداد سيطرة بريطانيا على الشرق الأوسط عموماً، وتتوارد بعض خسائرها الناتجة عن فقدان الهند ومصر والسودان، وبالتالي تتمكن بريطانيا من أحکام قبضتها على منطقة الخليج حيث موارد البترول وعلى منطقة شرق البحر المتوسط ذات الأهمية الاستراتيجية، مع العمل على ضم دول أخرى لذلك التحالف، وبالتالي تزداد قوة العراق حيث ستتصبح زعيمة الكتلة الآسيوية من العالم العربي، مما يدفع الدول الأخرى المترددة في الانضمام إلى الحلف إلى إعلان إنضمامها وبذلك يضعف موقف مصر وقوتها النسبية في العالم العربي ويصبح في الإمكان احتواء أخطار النظام النامي المتزايدة^(٢). وفي هذا الإطار وقع العراق إتفاقية مع الولايات المتحدة يحصل بمقتضاهما على أسلحة أمريكية مقابل تعهده بالانضمام إلى حلف دفاعي غربي في المستقبل القريب^(٣).

(١) أنطونى ناتنج، ناصر (دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٠٨ .

(٢) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd, London, 1979), p. 9.

ثانياً : تيار معارض للأحلاف الموالية للقوى العظمى وكانت تتزعمه مصر فقد كانت مصر ترى أن مثل تلك الأحلاف هي وسيلة استعمارية ترمي إلى تطبيق سياسة فرق تسد بهدف أح啖 انشقاق في الصف العربي بما يمكن من خرب الاتجاه القومي العربي الناشيء ويضمن الإبقاء على تبعية العرب للغرب^(١). وبالفعل فعندما زار دالاس القاهرة عام ١٩٥٣ ، أخبره عبد الناصر بأن التهديد الحقيقي لمصر من جانب الشيوعية لا يمكن في الاتحاد السوفييتي ذاته وإنما في الأحزاب الشيوعية في مصر ودول المنطقة، وأن هذه الأحزاب ستتعدم مواقفها وحججها إذا ما وافقت مصر على الانضمام لأحلاف موالية للغرب، ولذلك فإن مصر تفضل أن تقوم الدول العربية فيما بينها بتدعم نظام الأمن الجماعي العربي في ظل الجامعة العربية، من خلال ميثاق الدفاع العربي المشترك الموقع عام ١٩٥٠ ، بدلاً من انضمام الدول العربية إلى أحلاف ترتبط بالغرب، مما يدخل المنطقة إلى حلبة الصراع بين الكتلتين، وأنه لإنجاح نظام الأمن الجماعي العربي فإن الأمر يتطلب أن يمد الغرب الدول العربية بالسلاح وأن يحول دون أن تحنون دول عربية أخرى نحو العراق في الإعلان عن استعدادها للانضمام إلى مثل تلك الأحلاف^(٢). وقد استمرت مصر تتفاوض مع الغرب للحصول على السلاح خلال عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بعد أن ثقت تاكيدات من العراق تفيد بأن قرار انضمامه إلى الحلف لم يحصل بعد^(٣). ويرى البعض أن الدافع وراء معارضة عبد الناصر لانضمام العراق إلى أحلاف غربية

(١) اسماعيل صبرى مقدى، الإستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٥)، ص ٢٩٠.

K. Dawisha, op. cit., p. 9 - 10.

(٢)

(٣) كان عبد الناصر في بداية سنوات انفراده بالحكم بعد نجاحه في عزل محمد نجيب في حاجة إلى تدعيم مكانته السياسية وتدعيم قواته المسلحة بالأسلحة الحديثة، ومن ثم كان من الطبيعي أن يتطلع للتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة للحصول على هذه الأسلحة، فقد جاء في مذكرات انتونى ناتنجر عن عبد الناصر، أن عبد الناصر أخبره بأن تعاون مصر مع بريطانيا منطق للغاية كما سلمه قائمة بالأسلحة التي تطلبها مصر من بريطانيا.

هو تخوفه من أن حصول العراق على أسلحة من بريطانيا أو الولايات المتحدة في ظل انضمامه إلى مثل ذلك التحالف سيزيد من قوة العراق في المنطقة على حساب قوة مصر ونفوذها النسبي في العالم العربي^(١).

وعلى صعيد آخر كانت المفاوضات دائرة بين مصر وبريطانيا حول جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس. وقد كانت الولايات المتحدة تظن أن الانسحاب البريطاني من مصر سيؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين مصر والدول الغربية مما يسهل انضمام مصر بعد ذلك إلى المنظمة الداعية الشرق أوسطية المقترحة^(٢). وفي إطار ذلك التصور لعب السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري دوراً كبيراً في الوساطة للضغط على بريطانيا والبحث على توقيع معاهدة الجلاء^(٣)، كما أرسل أيندهاود خطاباً للرئيس محمد نجيب في يونيو سنة ١٩٥٤ يفيد بأنه «في نفس الوقت الذي تتوصل فيه مصر إلى اتفاق مع بريطانيا فيما يتعلق بالجلاء، فإن الولايات المتحدة ستوقع اتفاقية مع مصر تقوم بمقتضاهما بمساعدة مصر في بناء قواتها المسلحة»^(٤). كذلك فقد أعلن دالاس عقب التوقيع على اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا «إن هذا الحدث يعد بمثابة حدث هام لأنه أزال العقبة التي تحول دون مزيد من التعاون، وإن هذا الاتفاق سوف يفتح المجال أمام العلاقات الودية بين دول الشرق الأوسط ودول العالم الحر، وإنني أتمنى أن يسفر ذلك التعاون عن تحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف ويدعم استقرار وأمن المنطقة»^(٥).

وحتى ذلك الحين كان العراقيون يحاولون القيام بدور مزدوج من خلال سيرهم في اتجاهين متعارضين معاً في نفس الوقت فهم يحاولون من ناحية الظهور بمظهر المرتبط

(١) ناتج، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

Alexander Deconde, A History of American Foreign Policy, Vol. II. (Charles Scribner's Sons, New York, 1978), p. 287.

F. Abu Jaber, op. cit., p. 79. (٢)

Sydney Fisher, The Middle East (Alfred Knopf, New York, 1960), p. 622. (٤)

Abu Jaber, op. cit., p. 83. (٥)

بتحقيق الوحدة العربية بقدر الامكان، ثم من ناحية أخرى يحاولون العمل على خلق منظمة دفاعية شرق أوسطية، ولعل أصدق تعبير عن الموقف العراقي آنذاك ما جاء على لسان توفيق السويفي وزير خارجية العراق حين قال : «ليس هناك مجال للحديث عن الترتيبات الدفاعية عن الشرق الأوسط مع الدول الغربية، ولكننا نشعر أنه يتوجب على كل دولة عربية أن تحصل على أقصى ما يمكن أن تحصل عليه من معدات عسكرية من تلك الدول التي تهتم بالدفاع عن المنطقة»^(١).

وقد واكب ذلك قيام الولايات المتحدة بعدة محاولات لحت كل من تركيا وباكستان على التوقيع على معاهدة دفاعية بينهما (وهو ما تم في أغسطس ١٩٥٤) ولذلك فعندما أعلن عبد الناصر اعتزامه زيارة باكستان اعتبر ذلك في واشنطن مؤشرًا إيجابياً تجاه المنظمة الدفاعية المقترحة، إلا أن ذلك التفاؤل سرعان ما تبدى حين أعلن عبد الناصر «أنه يتوجب إرجاء النظر في مسألة إقامة أحلاف دفاعية موالية للغرب في المنطقة إلى ما بعد حتى يتسعى للعرب اجتياز مخاوفهم من الإمبريالية الغربية»^(٢).

وفي محاولة أخيرة من جانب العراق لإقناع مصر، قام نورى السعيد، بزيارة القاهرة حيث أوضح عدم امكانية اعتماده على العرب في الدفاع عن العراق، وأن الدولة الوحيدة التي يمكنها مساعدته هي بريطانيا وأنه رغم تفهمه لشكوك مصر تجاه البريطانيين فإنه مضطر للمضي قدماً في قبول مقتراحات التحالف البريطانية^(٣). وفي محاولة للضغط على العراق قامت مصر - من خلال إذاعة صوت العرب - بشن حملة إعلامية مضادة للحلف باعتباره خصوصاً للسيطرة الإمبريالية.

ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة تحاول إقناع مصر بضرورة انضمامها إلى الحلف المقترن، فبعد شهر واحد من توقيع اتفاقية الجلاء (أى في نوفمبر ١٩٥٤) أرسل

Ibid, p. 81.

(١)

New York Times, August 20, 1954.

(٢) ورد هذا التصريح في :

(٣) أتقى ناتق، مرجع سابق ذكره، ص ١١٠.

البنتاجون اثنين من الضباط الأمريكيين في زيارة سرية للقاهرة مما ألبرت جيرهارت وويلبرد إيفلاند، ليتفقا على الأسس الجديدة للعلاقات المصرية - الأمريكية، وأسس تزويد مصر بالسلاح، وقد اجتمع المبعوثان سراً مع كل من عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وفي هذا اللقاء تبادل الطرفان الآراء حول انضمام مصر إلى أحلاف غربية ضد السوفيت، وقد حاول المبعوثان الأمريكيان التركيز على قصور القدرات الدفاعية العربية وعلى أهمية الترتيبات الإقليمية في الدفاع عن المنطقة. ثم ثار جدال بين الطرفين حول العدو الحقيقي الذي ينبغي الاحتراز منه، وبينما كان الأمريكيون يرون أن العدو الحقيقي هو الاتحاد السوفيتي، كان المصريون يرون أن إسرائيل هي مصدر التهديد الحقيقي للأمة العربية، وعلى هذا الأساس فقد أخبر عبد الناصر المبعوثين الأمريكيين بأن : «العرب سيقولون إنكم تحاولون تحديهم ليحاربوا عدوكم، في حين أن مجرد ظهور نيتهم في محاربة إسرائيل - عدوهم هم - فإنكم ستتقون مساعداتكم على الفور، وإن آلية معايدة دفاعية إقليمية لا تأخذ هذه النظرة بعين الاعتبار ستكون محض احتيال وخداع»^(١). وهكذا فشل الوفد الأمريكي في اقناع عبد الناصر بالانضمام إلى الحلف المقترن، وفي أعقاب ذلك اللقاء قال إيفلاند مايلز كوبيلاند - عميل المخابرات الأمريكية في مصر - رداً على سؤاله عن رأيه فيما أبلغه به عبد الناصر : «إنها مقامرة خاسرة، فليس هناك ما يسمى باستقلال كامل لأية دولة في العالم، وخاصة لدولة مثل مصر لا يمكنها أن تعيش أبداً بدون الاعتماد على المساعدات الخارجية، وإذا ما أعطيناها المساعدات التي يريدها فسيشعر أن من واجبه النظر إلى مصالحتنا بعين الاهتمام، فإذا كان لا يريد أن يسير معنا فهناك كثيرون غيره سيفعلون ذلك»^(٢).

وبالفعل فقد حاول الأمريكيون استخدام أسلوب الاغراء بالمساعدات الاقتصادية بعد فشلهم في اقناع عبد الناصر بالطرق الدبلوماسية، فقدموا لمصر أربعين مليون دولار كمساعدة اقتصادية، كما بدأت المحادثات بين مصر والحكومة الأمريكية حول السماح لمصر

(١) مايلز كوبيلاند، لعبة الأمم، تعریف : مروان خير (بيروت ١٩٧٠)، ص ١٦٧ - ١٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٠.

شراء ما قيمته عشرين مليون دولار^(١) من المعدات العسكرية بأسعار معقولة ويشروط دفع مخففة، إلا أن الولايات المتحدة ماطلت في تسليم السلاح إلى مصر بحجة وجود بعض العقبات البيروقراطية كنوع من الضغط على عبد الناصر الذي رفض التراجع عن سياسة المناوئة للأخلاص.

ولما فشل عبد الناصر في إثناء العراق عن الانضمام إلى التحالف المقترن من جهة وتصاعد الضغوط الغربية عليه للموافقة على انضمام مصر للتحالف من جهة أخرى، دعا عبد الناصر إلى عقد قمة عربية في القاهرة (في ٢٢ يناير ١٩٥٥) ساعياً بذلك إلى تكوين جبهة عربية مضادة للحلف بهدف الضغط على العراق من خلال جامعة الدول العربية. وقد حضرت ذلك الاجتماع جميع الدول العربية المستقلة آنذاك (وهي سوريا ولبنان والملكة السعودية والأردن واليمن وليبية ومصر) وإنذر نوري السعيد عن الحضور إلا أنه أرسل بعد بداية المؤتمر بخمسة أيام فاضل الجمالى - أحد رؤساء الوزراء السابقين - نيابة عنه. وخلال المؤتمر تبلورت مواقف الدول العربية تجاه التحالف المقترن على النحو التالي : فبالنسبة لمصر كان من الواضح مما سبق أن ذكرناه أن موقفها هو الرفض. أما السعودية فقد عارضت فى الأخرى قيام الحلف بسبب عدائها التقديم للنظام الحاكم فى العراق^(٢)، وبسبب تخوفها من أن يؤدي دخول العراق فى حلف موالي للغرب إلى زيادة قوته مما يشكل تهديداً مباشراً للسعودية.

ويرى البعض أن معارضته السعودية ومصر لحلف بغداد كانت وراء إjection الولايات المتحدة عن الانضمام رسمياً إلى التحالف^(٣)، حيث لم تكن الولايات المتحدة ترغب آنذاك فى

(١) William Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955 - 1981 (State University of New York Press, Albany, 1985), p. 23.

(٢) حيث كان الملك عبد العزيز بن سعود قد طرد الشريف حسين والملك فيصل ملك العراق من الحجاز عام ١٩٢٤ وأعلن خصم الحجاز إلى المملكة العربية السعودية.

(٣) على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت المحرضة على إنشاء حلف بغداد من خلال قيامها =

إثارة عداء أى من مصر أو السعودية حيث صادف توقيت إنشاء الحلف اقتراب موعد إعادة تجديد اتفاقية الظهران التي تمنع المملكة السعودية بمقتضاها الولايات المتحدة حق استغلال قاعدة الظهران ذات الأهمية الاستراتيجية ولذا فقد كانت الولايات المتحدة تخشى أن ينفعها انضمامها إلى الحلف بصورة معلنة إلى إثارة استياء السعوديين^(١). كذلك يرى البعض أن تراجع الولايات المتحدة عن الانضمام إلى حلف بغداد رغم أنها كانت الداعية إلى فكرة الحزام الشمالي مرده إلى عدم رغبة دالاس فيربط الولايات المتحدة في مشاركة مع بريطانيا - الدولة الاستعمارية السابقة - والتي كان يشعر أنها ستنسى إلى صورة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ولعل البريطانيين أنفسهم قد شعروا بنوايا دالاس تلك، فقد أرسل السفير البريطاني في بغداد إلى الخارجية البريطانية معبراً عن ارتياه في الموقف الأمريكي من الحلف حيث جاء في رسالته : « هناك شيء واحد علينا أن نكون حريصين جداً بشأنه، وهو أن يتصرف الأمريكيون بأمانة معنا وألا يحاولوا أن يتملّقوا العرب على حسابنا من خلال تبني أسلوب « نحن الأفضل من الاستعمار »^(٢). ويمكننا أن نضيف إلى الأسباب التي أدت إلى احجام الولايات المتحدة عن الانضمام الرسمي إلى حلف بغداد، عدم رغبة الادارة الأمريكية آنذاك في إثارة إستياء إسرائيل نظراً لما يشكله حلف بغداد من دعم لقدرات العراق العسكرية وهو ما يشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل.

== باقتناع بريطانيا بفكرة الحزام الشمالي للدفاع عن الشرق الأوسط، فإنها قصرت اشتراكها في الحلف على بعض اللجان المحددة وهي اللجنة العسكرية واللجنة الاقتصادية ولجنة مكافحة التخريب والشاملات الهدامة وعلى الرغم من أنها بذلك كانت تشارك عملاً في نشاط الحلف إلا أنه لم يكن عليها التزام قانوني بتقديم المساعدة العسكرية لبقية دول الحلف.

(١) محمد حمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٢٦٨.

(٢) دلائق وزارة الخارجية البريطانية، تحليل وتعليق : سير انتوني ناتنج، جريدة الاهرام، القاهرة، ١٩٨٦/٢/٨

أما بالنسبة لسوريا فنظراً لإنقسام الرأي العام الداخلي فيها حول ذلك الموضوع فقد حاول الوفد السوري أن يتبنى موقفاً متوازناً ينطوي على نفي وجود أية نية لدى سوريا للانضمام إلى التحالف المقترن ومن ناحية أخرى تجنب الإدانة الصريحة لسياسة نوري السعيد، ومن الجدير بالذكر أنه بعد سقوط أديب الشيشيكي في سوريا، وتولي الحكم ائتلاف حزبي يميل إلى العراق، وقفت سوريا ضد محاولات مصر في الجامعة العربية لإدانة العراق خلال شهر يناير فبراير ١٩٥٥^(١). إلا أنه في فبراير ١٩٥٥ انقسم الحزب الوطني في سوريا تجاه قضية حلف بغداد وقع انقلاب في ١٣ فبراير ١٩٥٥ كما شكلت جبهة من العناصر المعادية للغرب بزعامة صبرى العسلى وأكرم الحوراني وخالد العظم وسرعان ما أعلن النظام الجديد في سوريا تأييده لسياسة مصر المتأونة للانضمام إلى الأحلاف المرتبطة بالقوى العظمى^(٢).

وبالنسبة للأردنيين فقد أعلنوا أنهم رغم كراهيتهم للأحلاف الأجنبية فإنه يتمنى عليهم إدانة التحالف المقترن صراحة، حيث أنهم يعتمدون على مساعدة بريطانيا فيبقاء الفيلق العربي الذي يتولى قيادته قائد بريطاني هو الجنرال جلوب. أما لبنان فقد حذى الأردن حيث رفض الوفد اللبناني استئناف المبادرة العراقية بحجة أن لبنان قد تلقى تهديداً بقطع المعونات الأمريكية عنه إذا ما تبنى موقفاً معارضأً للحلف^(٣).

وهكذا أصبح من الواضح أن غالبية الدول العربية باستثناء مصر والسعوية قد تبنت مواقعاً قوامها المراوغة وعدم الوضوح. وقد أدى ذلك إلى فشل مؤتمر القاهرة في التوصل إلى إدانة عربية جماعية للتحالف المقترن بسبب تعارض مصالح وتوجهات الدول العربية، ومن ثم

(١) جميل مطر، على الدين هللا، مرجع سابق ذكره، ص ٧٦.

وكذلك يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى :

Patrick Seale, The Struggle for Syria : A study of Post-war Arab Politics 1945 - 58 (Oxford University Press, London), p. 199.

Karen Dawisha, op. cit. p. 9.

(٢)

(٣) ناتنج، مرجع سابق ذكره، ص ١١٤.

لم يكن من الممكن تكوين رأى عام مؤثر ومضاد للحلف بصورة تحول دون إنشائه لاسيما وأن الجامعة العربية لم تقدم بديلاً عملياً ترد به على حجج العراق في الدفاع عن موقفه من التحالف والتي تمثلت في :

(أ) أن وضع العراق الجغرافي المجاور للاتحاد السوفيتي يجعله - دون غيره من بقية الدول العربية - أكثر تعرضاً للتهديد السوفيتي.

(ب) أن عدم إمكانية الاعتماد على ترتيبات الأمن الجماعي العربي - في ظل اتفاقية الدفاع العربي المشترك - لا تترك من سبيل أمام العراق سوى الاعتماد على الدعم البريطاني والغربي لمواجهة تلك التهديدات التي يتعرض لها.

وفي فبراير ١٩٥٥ تم الإعلان عن زيارة عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا للعراق، وعن قرب التوقيع على معاهدة دفاعية بين البلدين. وكرد فعل مباشر من جانب الاتحاد السوفيتي - والذي كان قد سبق له الاحتياج على إغلاق البعثة العراقية في موسكو واعتبار ذلك عملاً غير ودي، أعلن السوفييت في سلسلة من التحذيرات «أنهم لن يمكنهم أن يقفوا موقف اللا مبالاة من مكائد الولايات المتحدة وعملائها على حدود الاتحاد السوفيتي»^(١).

ومع ذلك فقد تم الإعلان رسمياً في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ عن توقيع الميثاق التركي - العراقي والذي تركت المادة الخامسة منه، الباب مفتوحاً أمام انضمام الدول الأخرى (فانضمت بريطانيا في أبريل ١٩٥٥، ثم تلتها باكستان في يونيو ١٩٥٥، ثم إيران في نوفمبر ١٩٥٥) وظهر بذلك إلى الوجود حلف بغداد^(٢).

وفور الإعلان عن توقيع الاتفاق العراقي - التركي، أسرع دانييل سولود السفير السوفيتي في القاهرة لمقابلة عبد الناصر في فبراير ١٩٥٥، وعرض عليه أن يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد مصر بما تحتاج إليه من أسلحة، إلا أن عبد الناصر رفض قبول العرض

G. Barracough & R. Wall, Survey of International Affairs 1955 - 56 (Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, London, 1960), p. 25.

(١) اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨٩.

السوفيتى لأنه كان لايزال يأمل فى الإبقاء على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي امكانية الحصول على السلاح منها^(١).

وفي محاولة من جانب الغرب لعزل مصر قامت كل من العراق وتركيا بحشد قوات عسكرية على حدودهما مع سوريا للضغط عليها لاحتها على الانضمام إلى حلف بغداد فتزداد بذلك قوة الجبهة الموالية للحلف مما يشجع على إنضمام بقية الدول الأخرى التي كانت لاتزال متربدة في الإنضمام إليه كالاردن ولبنان، ومن ناحية أخرى قام الرئيس التركى جلال بايار بزيارة الأردن لاحثه على الإنضمام إلى حلف بغداد، وقد انتهز الملك حسين - الذى استشعر مدى تلهف الغرب على إنضمام الأردن للحلف - الفرصة لطلب المزيد من التعزيزات العسكرية لقوات المسلحة، وقد ذكر الجنرال جلوب قائد الفيلق العربى فى الأردن فى تقرير بعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية فى أعقاب زيارة الرئيس التركى للأردن :

«إنه يتتعين على بريطانيا أن تستجيب إلى مطالب الملك حسين حيث أنه إذا انضم الأردن إلى حلف بغداد فإن لبنان ربما يتشرع على مقاومة الهيمنة المصرية ويعلن انضمامه إلى حلف بغداد وإذا تحقق ذلك فإن سوريا ستتجد نفسها في نهاية الأمر معزولة، أما إذا لم ينضم الأردن إلى الحلف أو انحاز إلى الجانب المصرى فأن العراق في هذه الحالة سيميل إلى التخلى عن العرب وسيعمل على توثيق علاقاته بدول حلف بغداد وينزوى بذلك في عزلة عن بقية الدول العربية، ومثل هذا التطور من شأنه أن يدفع بالأردن ولبنان ثانية إلى جانب مصر مما سيؤدى تدريجياً إلى خلق كتلة عربية صلبة تحت الزعامة المصرية»^(٢).

(١) فؤاد المرسى، العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧)، ص ١٧٩.

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تقرير الجنرال جلوب، تحليل وتعليق سير انتونى ناتنج، جريدة الاهرام، القاهرة ١٩٨٦/٢/١٥.

كذلك فقد أشار الجنرال جلوب في تقريره إلى أنه :

«يتعين توجيه نفس الجهود نحو لبنان للعمل على انضمامه إلى حلف بغداد حيث أن الجهود المصرية - السعودية في لبنان في أقصى درجات النشاط. ويتذكر الآباء أن السعوديين ينفقون مبالغ كبيرة من المال في لبنان على شراء الصحف والسياسيين بهدف عزل الرئيس كميل شمعون الذي يعتبر رجل الغرب في لبنان فإذا ما تمت الإطاحة به فإن دمية مصرية - سعودية سوف يعين رئيساً للجمهورية وسينقاد لبنان طواعية وراء القيادة المصرية»^(١).

وكرد فعل من جانب السوفييت على تحركات الغرب وحلفائه في المنطقة أصدرت الخارجية السوفيتية بياناً في ١٦ أبريل ١٩٥٥أوضحت فيه أن الاتحاد السوفيتي «يتهد بالدفاع عن دول الشرق الأوسط التي تتعرض لضغوط من جانب الدول الإمبريالية لإجبارها على الانضمام إلى التحالفات العلوانية الغربية حتى تتمكن تلك الدول من حماية حريتها واستقلالها»^(٢). أما بالنسبة للموقف السوفيتي من حلف بغداد فقد كان من الواضح أن الاتحاد السوفيتي يتنظر إلى ذلك الحلف على أنه يمثل خطوة نحو حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا في الشرق الأوسط. وقد كان السوفييت يرون أن ذلك التحول أكثر خطورة بالنسبة لهم، فالتوازن في المنطقة كان قائماً على تواجد النفوذ الغربي الثلاثي (البريطاني والفرنسي والأمريكي) وهو تواجد ينطوي على انقسامات يمكن للاتحاد السوفيتي أن يستخدمها لصالحه، لأن إذا كان بوسع السوفييت أن ينددوا بالاتفاقيات الثنائية بين الدول الغربية وبين الدول العربية الشرق أوسطية - باعتبارها اتفاقيات غير متكافئة تتضمن سيطرة إستعمارية - مما يمكنهم من استثارة مشاعر الكرامة والعزيمة الوطنية ضد تلك الاتفاقيات، فإنهم سوف يقفون مكتوفي الأيدي أمام نظام دفاعي إقليمي مشترك تنتهي إليه البلدان العربية بمحض

(١) المرجع السابق، نفس المكان.

(٢) راجع نص البيان في الملف الوثائقي المعتمن :

إرادتها، ذلك فضلاً عن أن الهدف الرئيسي لذلك التحالف كان يتمثل في تطريق الاتحاد السوفيتي من ناحية الجنوب.

وهكذا وجد الاتحاد السوفيتي أنه في حاجة إلى إعادة تقييم مواقفه وسياساته تجاه دول المنطقة التي توازت مصالحها مع مصالحه وأهمها مصر، وفي هذا الصدد ترى الباحثة الفرنسية Hélène D'Encausse :

«إن الاتحاد السوفيتي ومصر في تقييمهما للوضع العام في الشرق الأوسط قد سلكا خلال بضع سنوات طرقاً متوازية، إلا أن هذا التصور المتوازن خلال عدة سنوات لم يقد إلى أى تقارب بينهما لأنه ما من بلد منها كان مستعداً لإجراء إعادة تقييم عام لتوجهاته، وقد كان حلف بغداد هو المناسبة لإجراء إعادة التقييم، وعندئذ بدا أن كلاً من موسكو والقاهرة قد غدت مستعدتين لأن تعتبرا أوجه الخلاف بينهما أقل أهمية من مصالحهما المشتركة»^(١).

ويمكنا أن نخلص إلى القول بأن الاتحاد السوفيتي كان ينظر إلى حلف بغداد على أنه أحد المخططات التي تستهدف الإبقاء على سيطرة القوى الغربية على دول المنطقة واستغلال ثرواتها، كما كان يرى فيه تهديداً لأمن الاتحاد السوفيتي وتصعيدها للتوتر بين القطبين، فقد حاولت الولايات المتحدة من خلال إقامة حلف بغداد أن تستكمل بناء الحائط الجنوبي القديم الذي كان يفصل بين روسيا القيصرية والشرق الأوسط في ظل الدولة العثمانية، إلا أنه من الجدير بالذكر أن ذلك الحاجز الجديد لم يكن بنفس فعالية الحاجز القديم وذلك لعدة أسباب منها^(٢) :

أولاً : أن الاتحاد السوفيتي كان قد أصبح قوة نووية قطبية وبالتالي فقد أصبح في متناول الصاروخ السوفيتي أن تفترق ذلك الستار المحيط به بما يتتوفر له من قوة عسكرية هائلة.

(١) صادق الأسود، «الاتحاد السوفيتي والوحدة العربية»، مجلة المغار (العدد : ١٩) من ٨٨.

(٢) كريستوف فون إيمهوف، مبارزة في البحر المتوسط (هيئة الاستعلامات - وزارة الإعلام القاهرة، سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٧)، ص ٢٣، ٢٤.

ثانياً : أن نظم الحكم الشرق أوسطية الجديدة لم تعد تلك النظم القديمة التي ارتبط مصيرها لفترات طويلة بالدول الغربية، وإنما حل محلها حكومات وطنية جديدة ذات اتجاهات معادية يطبعتها للغرب - الذي كان يمثل القوى الاستعمارية القديمة - وبالتالي كانت تلك النظم أكثر ميلاً للتعاون مع الاتحاد السوفييتي الذي تضمن مساندته في القضاء على النظم الرجعية القديمة.

وفى محاولة من جانب السوفيت لمواجهة حلف بغداد والأوضاع المترتبة عليه حاول السوفيت تحسين علاقاتهم مع كل من إيران وتركيا بهدف العمل على افقادهما الحمس نحو مساندة الحلف، وقد تمثل ذلك فى اعتراف الاتحاد السوفييti بالسيادة التركية على مضائق البحر الأسود، وتنازله عن مطالبه الإقليمية فى الأراضى التركية، كذلك فقد دعا السوفيت إيران إلى الدخول فى مقاومة بهدف التوصل إلى حل للمشاكل الحدودية بين الدولتين، ومن ثم لم تلق كل من تركيا وإيران بثقلها لدعم الحلف^(١). كما استطاع السوفيت - من خلال سعيهم للحصول على تسهيلات بحرية فى بول البحر المتوسط بعد ذلك ولا سيما فى مصر - أن يخترقوا ذلك المصار المضيق حولهم وأن ينفذا إلى قلب الشرق الأوسط من خلال صفقة الأسلحة التشيكية كما سترى فيما بعد، كذلك فقد أدى انشغال باكستان فى حربها مع الهند إلى تحولها عن الاهتمام بحلف بغداد بل إنها طلبت العون من الصين الشيوعية، ومن ثم فقد الحلف فعاليته كأداة لاحتواء المد الشيوعى لإنصراف أعضائه عن الاهتمام به^(٢).

وفى معرض حديثه عن شروط فعالية الأحلاف يرى الدكتور هنرى كيسنجر أن التحالف لكن يكون فعالاً فإنه يجب أن تتوافق له أربعة شروط^(٣) :

(١) إسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلسلة، الكويت ١٩٨٦) ص ٦٩، ٧١.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٩٠.

(٣) هنرى كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة : حسين شريف، (سلسلة كتاب الساعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص ٥٧.

أولاً : أن يكون لأعضائه هدف مشترك (عادة هدف دفاعي ضد خطر مشترك).

ثانياً : درجة كافية من التوافق السياسي لتفسير حالة الحرب.

ثالثاً : وسائل فنية للتعاون في مجال عمل مشترك.

رابعاً : توقيع عقوبة في حالة عدم التعاون، بمعنى امكانية رفض تقديم المساعدة لحليف لا يتعاون، وإلا اعتقاد الجميع أن مساعدتهم واجبة من جانب بقية الأعضاء دون التزام مماثل من جانبهم.

واستناداً إلى تلك المعايير قدم كيسنجر تقييمه لحلف بغداد^(١) على النحو التالي : «كان أعضاء الحلف من الدول العربية يتظرون إلى إسرائيل على أنها العدو الحقيقي لهم وليس الاتحاد السوفيتي، كما أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام وال الحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم، كذلك يمكن القول أن معاهدة حلف بغداد ولدت في حالة احتضار كثافة للعمل المشترك، فحين شعر هؤلاء الحلفاء بأن الولايات المتحدة مضطربة إلى مساعدتهم والدفاع عنهم، فقد اقتنعوا أن في إمكانهم رفض التعاون معها».

وتتجدر الاشارة إلى أنه لا ينبغي تقييم مدى أهمية حلف بغداد في ضوء مدى فعاليته في احتواء المد الشيوعي أو الدفاع عن المصالح الغربية فقط وإنما ينبغي أن نقيم أهمية ذلك التحالف في ضوء الأحداث والتنتائج التي ترتبت عليه، فحلف بغداد يعتبر آخر حلقات إنفراد الغرب بالسيطرة على الشرق الأوسط، فهو الذي دفع الاتحاد السوفيتي إلى إعادة تقييم سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط لكي ينتقل بها في المرحلة اللاحقة من دائرة الأقوال إلى دائرة الأفعال، وذلك بسبب شعوره بأهمية الشرق الأوسط وبخطورة التهديد الذي يمكن أن يمثله التطويق الغربي لحدوده الجنوبية من خلال ذلك الحلف، وهو أيضاً ما دفعه بعد ذلك إلى محاولة الفوز فوق ستار الأحلاف إلى قلب الشرق الأوسط عن طريق تقويه إلى دول المنطقة وأغرائها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية، ويرى بعض المحللين أن حلف بغداد

(١) المرجع السابق.

وماترتب عليه من انقسام العالم العربي إلى اتجاهين متعارضين قد أدى إلى اضعاف التيار القومي، وهو ما يمكن النظر إليه على أنه تطبيق لسياسة فرق تسد الاستعمارية. كما أن هذا الانقسام قد فتح الباب أمام دول المنطقة للدخول إلى حلبة الصراع الدولي بين الشرق والغرب وعمليات الاستقطاب الدولي الأمر الذي أدى إلى تهيئة الفرصة أمام الاتحاد السوفيتي لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية هائلة في أجزاء حيوية من الشرق الأوسط. وهكذا يمكن القول بأن السياسة الغربية التي قصد بها إبقاء السوفييت بعيداً عن المنطقة قد أدت بنتائج عكسية حيث أسفرت عن استدعاء الوجود السوفيتي الفعلى إلى الشرق الأوسط لأول مرة في التاريخ^(١).

* * * * *

(١) غسان سلامة وأخرون، السياسة الأمريكية والعرب (سلسلة كتب المستقبل العربي)^(٢)، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٥، ص ٦٠.

الفصل الثاني

صفقة الأسلحة التشيكية

الفصل الثاني

صفقة الأسلحة التشيكية

في الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٥٠ أصدرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا الإعلان الثلاثي Tripartite Declaration الذي تضمن تعهد هذه الدول الثلاث بتأمين الوجود الإسرائيلي، وبتحقيق التوازن في سباق التسلح بين الدول العربية من ناحية، وبين إسرائيل من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تعهد هذه الدول بالتصدي لآية محاولة لتعديل الوضع القائم أو تغيير الحدود التي أرستها اتفاقيات الهدنة بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٩^(١).

وفي يونيو ١٩٥٢ قامت الثورة المصرية بسيطرة القوات المسلحة على مقاليد الأمور في مصر، غير أن عملية انتقال السلطة لم تستتبع تحولاً جذرياً في توجهات السياسة الخارجية المصرية فقد تمسكت القيادة الجديدة في مصر بسياسة حكومات ما قبل الثورة التي جمعت بين مناوئة سياسة الغرب الاستعمارية وبين الإعجاب بالتقدير الحضاري للغرب والرغبة في محاكاته، وقد ظلت قضية الاستقلال الوطني هي القضية الأساسية التي فرضت نفسها على النظام الجديد^(٢).

وفي هذا الإطار سعت حكومة الثورة إلى توطيد علاقاتها بالغرب وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بغية الحصول منها على السلاح، ولعل مما زاد من أهمية عنصر السلاح في علاقات مصر الخارجية آنذاك ما يلى :

١ - أن الجيش قد أصبح يمثل القوة الرئيسية في الحياة السياسية المصرية مما جعل عملية الاهتمام بالتسليح في بؤرة اهتمام القيادة السياسية الجديدة، حيث أن دعم قدرات

(١) اسماعيل صبرى مقال، الصراع الأمريكي - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٣٨.

(٢) جميل مطر، على الدين هلل، النظام الإقليمي العربى (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٦٥.

القوات المسلحة كان يشكل ركيزة أساسية من ركائز استقرار النظام الثوري الجديد في مواجهة أية محاولات كان من الممكن أن تقوم بها القوى الداخلية المعارضة للثورة، ذلك فضلاً عن أن دعم قدرات الجيش المصري كان يمكن أن يشكل عنصراً من عناصر الضغط الفعال على بريطانيا لحملها على الإسراع بالجلاء عن مصر.

٢ - ما أعلنته حكومة الثورة ضمن أهدافها الستة عن اعتزامها بناء جيش وطني قوى لضمان تحقيق الاستقلال الوطني وتحرير فلسطين، وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى الآخر الكبير الذي كان لقضية الأسلحة الفاسدة إبان حرب ١٩٤٨ في التمهيد لقيام الثورة، ومن ثم فقد أدرك قيادة الثورة أن إفتقار الجيش إلى السلاح سيضعف من ثقة الضباط المصريين في القيادة الجديدة فركزت على ضرورة الحصول على السلاح المتظور باعتباره سندًا شرعيتها.

وقد صادفت طلبات السلاح المصرية ترحيباً من جانب حكومة الولايات المتحدة التي كانت تسعى إلى تدعيم علاقتها بالثورة المصرية لتحسين صورتها في العالم العربي وتدعيم وجودها الذي أصبح بأضرار بالغة نتيجة لواقف الولايات المتحدة المساندة لقيام دولة إسرائيل، وقد تمثل ذلك في ما أعلنه الرئيس الأمريكي ترومان من تأييد الولايات المتحدة للحكومة المصرية الجديدة وما ألح به من استعدادها لتقديم العون العسكري للضباط الأحرار^(١). وقد كان تصور دايس حينئذ قائماً على محاولة الانتقال بالمنطقة من حالة التبعية الاستعمارية للغرب، إلى حالة التعاون الإرادى مع الغرب، غير أن إمداد مصر بالسلاح قد واجه معارضة شديدة من جانب اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة، مما اضطر دايس إلى المماطلة في اتخاذ مثل ذلك القرار لاسيما بعد أن أدرك أن إمداد مصر بالسلاح سيدفع إسرائيل للمطالبة بمزيد من السلاح وهو ما يعني تصعيد حدة سباق التسلح في المنطقة بما ينطوي عليه مثل ذلك التصعيد من تزايد احتمالات الصدام بين العرب وإسرائيل، الأمر الذي قد يتبع للسوفيت

William Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955-81 (State University of New York Press, Albany, 1985), p. 12-13.

فرصة للتدخل في المنطقة^(١). ومن ناحية أخرى فقد مارست بريطانيا ضغوطاً على الولايات المتحدة لحملها على التراجع عن إمداد مصر بالسلاح حيث أرسل تشرشل إلى اينهاؤر قائلاً «لا يمكنكم إمداد المصريين بالسلاح لقتال البريطانيين الذين حاربوا معكم جنباً إلى جنب في المعركة»^(٢).

وقد أدركت القيادة المصرية الجديدة أن الولايات المتحدة كانت تتطلع آنذاك إلى ميراث الأمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط فعملت على الإستفادة من ذلك التناقض في العلاقات الأمريكية - البريطانية، بما يتفق مع أهدافها القومية فعلقت تعاؤنها مع الغرب على شرط انسحاب البريطانيين من قاعدة قناة السويس. وبالفعل فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على بريطانيا - كما سبق أن أوضحنا في الفصل السابق - لحملها على توقيع إتفاقية الجلاء في أكتوبر ١٩٥٤، إلا أن الولايات المتحدة مارست بالمقابل ضغوطاً على مصر لحملها على تقديم بعض التنازلات والتي تمثلت في سماح مصر للقوات البريطانية باستخدام قاعدة القناة في حالة حدوث إعتداء سوفيتي على تركيا أو على أية دولة عربية. ومقابل ذلك فقد لوحت الولايات المتحدة بأنها ستقدم مساعدات اقتصادية لمصر قيمتها ٢٠ مليون دولار فضلاً عما يعادل هذه القيمة من المساعدات العسكرية^(٣).

هذا وقد اعترض محمد نجيب حينئذ على البند السابق من معايدة الجلاء في مذكرة بعث بها إلى عبد الناصر على أساس أن هذا البند سيربط مصر عملياً بحلف الأطلنطي الذي كانت تركيا عضواً فيه^(٤).

ويذكر محمد نجيب أن موقفه المتشدد في محاديث الجلاء كان دافعاً وراء التخلص منه بواسطة عبد الناصر وبمساعدة المخابرات المركزية الأمريكية لاسيما بعد أن حاول محمد

Ibid, p. 18.

(١)

Donald Neff, Warriors at Suez (The Linden Press, New York 1981), p. 71.

(٢)

W. Burns, op. cit, p. 14-16.

(٣)

(٤) محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر (المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٢٦٨.

نجيب طلب السلاح من الإتحاد السوفييتي عام ٥٣ وموافقة السوفييت المبدئية على إمداد مصر بالسلاح الذي تحتاجه^(١).

وبعد نجاح عبد الناصر في عزل محمد نجيب وأحكام قبضته على الحكم في مصر في شتاء ١٩٥٤، وبعد اتمام التوقيع على اتفاقية الجلاء، حاولت الولايات المتحدة إستغلال المساعدة الاقتصادية التي سبق أن وعدت مصر بها لحثها على عقد تسوية لصراعها مع إسرائيل حيث كان دالاس يرى أنه من الممكن أن تنتهي الولايات المتحدة سياسة أكثر توانناً بين العرب وإسرائيل حتى لا تدفع بالعرب تجاه السوفييت^(٢). وتتجذر الإشارة إلى أن القيادة المصرية آنذاك كانت مهيئة لعقد مثل تلك التسوية، فقد كان عبد الناصر يعلم أن إسرائيل وجدت لتبقى وأن الجماعة الدولية لن تسحب بالقضاء عليها، فقد كتب عبد الناصر في يناير ١٩٥٥ في مجلة Foreign Affairs «ليس للحرب مكان في السياسة البناءة التي وضعناها لتحسين حال شعبنا، فالحرب تجعلنا نخسر ولا نكسب»، كذلك سمحت مصر لستين سفينة متوجهة إلى إسرائيل بالمرور عبر قناة السويس خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٤^(٣). وعلى الرغم من ذلك فقد كان التصور الأقرب إلى الواقع هو أن التسوية السلمية مع إسرائيل لم تكن تمثل خطأ استراتيجياً ثابتاً في تصور عبد الناصر بقدر ما كانت تمثل نمواً من المهادنة التكتيكية لكسب الوقت حتى يكمل عبد الناصر عملية تدعيم قواته المسلحة ودعم نظام حكمه داخلياً^(٤). ولعل مما يدل على صحة ذلك التصور الأخير ما كتبه عبد الناصر عام ١٩٥٤ «إن المعركة بيننا وبين الصهيونية لم تنته بعد، بل لعلها لم تبدأ بعد فإن لنا ولها غداً قريباً أو غداً بعيداً نفشل فيه عاراً ونحقق فيه أمنية ونسترد حقاً»^(٥).

(١) راجع في هذا الصدد : المرجع السابق، ص ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٣٥، ٢٣٧.

(٢) Donald Neff, op. cit, p. 84.

(٣) أنتوني ناتنج، ناصر (مكتبة مدبوبي، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ١٢٤ - ١٢٦.

(٤) Burns, op. cit., p. 72.

(٥) مجموعة خطب وتصريحات رئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول يونيو ٥٢ - يناير ٥٨، ص ٦٤-٦٥.

وبينما كانت الولايات المتحدة تسعى إلى عقد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل كان هناك تخوف إسرائيلي من أن تفرض الولايات المتحدة حلولاً على إسرائيل لا تتنق مع مصالح تلك الأخيرة، ومن ثم فقد حاول وزير الدفاع الإسرائيلي بنحاس لافون الإيقاع بين مصر وبين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال القيام بعمليات تخريبية ضد المشات الأمريكية والبريطانية في مصر، ولكن عند افتضاح أمر تلك المخططات الإسرائيلية (ما عرف بعد ذلك بفضيحة لافون Lavon Affair) اضطر لافون للإستقالة وحل ديفيد بن جوريون محله كوزير للدفاع الإسرائيلي في منتصف فبراير ١٩٥٥^(١).

وفي تلك الأثناء كان الفدائيون يصعدون هجماتهم على إسرائيل من قطاع غزة، فاتخذت إسرائيل من تلك الهجمات ذريعة لكي تقوم بشن غارات انتقامية على الجيش المصري في غزة (وهو ما حدث في ٢٨ فبراير ١٩٥٥) كرد انتقامي من جهة، وكاستعراض للقوة الإسرائيلية من جهة أخرى، وإحباط أية محاولة تحاول الولايات المتحدة القيام بها لفرض حل سلمي على إسرائيل مما قد يدفعها لتقديم تنازلات لا تقبلها^(٢).

وقد أدت الغارات الإسرائيلية على غزة إلى تزايد مخاوف عبد الناصر من وقوع هجوم إسرائيلي واسع النطاق على مصر، فأعاد طلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية^(٣) عن طريق السفير الأمريكي هنري بايروود - الذي كان مؤيداً لطلاب مصر - إلا أن رد الولايات

Burns, op. cit, p. 25.

(١)

ويقدم محمد حسين هيكل في كتابه : قصة السويس (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٣)، ص ٢٤، رواية أخرى عن فضيحة لافون حيث يرى : «أن بن جوريون كان هو المخطط لتلك العمليات التخريبية من وراء ظهر لافون وزير الدفاع، الذي إضطر للإستقالة إحتجاجاً على الوضع الذي فرض عليه وأساء إلى سمعته دون ذنب له فيه».

Burns, op. cit, p. 26.

(٢)

(٣) يتضح من تكرار محاولات القيادة المصرية للحصول على السلاح من الغرب أنها كانت أكثر ميلًا رغم كل هذه الضغوط إلى الحصول على السلاح من الغرب إذا تسعى تحقيق ذلك بشروط مقبولة نظراً لاعتبار الجيش المصري على استخدام الأسلحة الغربية.

المتحدة جاء مخيّباً لآمال عبد الناصر في الحصول على السلاح عن طريقها، فقد اشترطت أن تدفع مصر ثمن السلاح نقداً^(١)، كما اشترطت أن تتعهد مصر بعدم استخدام هذه الأسلحة إلا لأغراض الدفاع الشرعي أو الأمن الداخلي فقط، وأن توافق مصر على تشكيل مجموعة استشارية للمساعدة العسكرية MAAG لتنولى الرقابة والاشراف على مدى التزام مصر بالشرط السابق^(٢)، بالإضافة إلى ضرورة تعاون مصر مع الجهود الغربية الرامية إلى تكوين قوة أمنية موالية للغرب للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط^(٣). ولم يكن في استطاعة عبد الناصر آنذاك القبول بمثل هذه الشروط التي تمس سيادة مصر، وتقديم المزيد من التنازلات بعدها تصاعدت حدة الانتقادات الداخلية من جانب بعض الجماعات الالبرسية كجامعة الإخوان المسلمين ضد التنازلات التي قدمها عبد الناصر للغرب في معاهدة الجلاء.

وهكذا فقد ربطت القيادة المصرية بين الهجوم الإسرائيلي على غزة وبين حلف بغداد وبين الضغوط الأمريكية على مصر بخصوص إمدادها بالسلاح، وبات هناك اعتقاد أكيد لدى عبد الناصر أن هناك اتفاقاً بين بريطانيا والولايات المتحدة على استخدام نورى السعيد والإسرائيлиين بالتبادل كثواب لعزل مصر عن بقية العرب والعمل على إضعافها عن طريق منع السلاح عنها لإرغامها على الخضوع للغرب^(٤). وإذا ذلك الوضع الحرج كان على عبد الناصر أن يقوم بإجراء ما للحصول على السلاح بأية طريقة لمواجهة التهديدات المحدقة بنظامه، وعلى حد تعبير السفير البريطاني همفري تريفيليان عن ذلك الوضع حيث يقول : «لم تدرك الولايات المتحدة حاجة عبد الناصر الماسة إلى السلاح مما أفقده الصبر وأضطره إلى السير في الاتجاه المضاد تماماً الأمر الذي تسبب في فتح الطريق أمام الاتحاد السوفيتي إلى الشرق الأوسط»^(٥).

(١) توماس بريسنون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار ملادس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) Burns, op. cit, p. 16.

(٣) بريسنون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٤) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٥) Neff, op. cit, p. 73.

وفي تلك الأثناء قام كل من تيتو ونهره بزيارة مصر وأيدا موقف عبد الناصر المناوئة لحلف بغداد والتي تنسجم مع مبادئ الحياد، وسرعان ما أحس عبد الناصر أن حركة عدم الانحياز تمثل تأييدها لمواقفه القومية مما يزيد قدرته على المساعدة في علاقاته مع القوى الكبرى ويعزز مركزه في مصر والعالم العربي، وقد شجع ذلك عبد الناصر على الإنضمام إلى مؤتمر الدول الأفرو-آسيوية الذي عقد في باندونج في أبريل ١٩٥٥.

وخلال جلسات مؤتمر باندونج التقى عبد الناصر بشواين لاي رئيس وزراء الصين الشعبية. وبعدهما أدرك عبد الناصر خلال لقائه بشواين لاي عدم إمكانية حصول مصر على السلاح من الصين لعدم توفر فائض من السلاح الصيني لتصديره إلى الخارج، سأله عن إمكانية حصول مصر على السلاح من الإتحاد السوفياتي، وقد أوضح شواين لاي لعبد الناصر أن ذلك الأمر قد ترتب عليه مشكلات كثيرة لمصر مع العالم الغربي، إلا أن عبد الناصر أوضح له حاجة مصر الشديدة للسلاح بسبب شعورها بالتهديد، واستعدادها لمواجهة أية مشكلات في سبيل الحصول على السلاح^(١).

وحينما تأكد شواين لاي من اقتناع عبد الناصر بسياسة عدم الانحياز وأنها تمثل بالنسبة له خطأً استراتيجياً ثابتاً وليس مجرد مناورة تكتيكية للحصول على السلاح من المعسكر الشرقي، وعده بنقل مطالبه إلى السوفيات، وبالفعل أعد شواين لاي عند عودته إلى بلاده تقريراً عن مطالب مصر من السلاح السوفياتي وقدمه إلى ماوتسى تونج الذي أرسله بيوره إلى السوفيات، ومن بين ما جاء في ذلك التقرير أن شواين لاي قد فهم من حديثه مع عبد الناصر أن هناك مواجهة حتمية الحدوث في الشرق الأوسط بين القرى الجديدة التي تمثل الاتجاه القومي العربي وبين القرى الرجعية والإمبريالية، وقال (أى شواين لاي) «أنه لن يمكن للمعسكر الاشتراكي أن يقف من ذلك الصراع موقف المتراجع^(٢)، فحركة التاريخ تشير إلى أن الحركة القومية، التي يتزعمها عبد الناصر، هي بمثابة القوة المتنامية في الشرق الأوسط وأن سياستها تجاهها ينبغي أن تسعى لكسب صداقتها، فالمزايا التي يمكن للمعسكر الاشتراكي

M. H. Heikal, *Sphinx and Commissar: The rise and fall of Soviet influence in the Arab (١) World* (Collins, London, 1978), p. 57-59.

Neff, op. cit, p. 79.

(٢)

أن يحصل عليها من خلال دعوه للاتجاه القومي العربي لا ينبغي التقليل من أهميتها^(١)، فانتصار التيار القومي بمساعدة المعسكر الشرقي سيحبط محاولات الاحتواء التي يقوم بها الغرب ضد المد الشيعي في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك الطلب فلم تكن استجابة موسكو له سريعة، فقد كان السوفيت يدركون أنهم بذلك يقتلون منطقه نفوذ تقليدية للغرب، إلا أن الإعتبارات الاستراتيجية كانت تفوق محاذير هذه السياسة، فقد كان السوفيت يقدرون منذ أوائل عام ١٩٥٥ أن إقامة علاقات قوية مع مصر سوف تدعم قوة حكمتها وتعزز موقعها المناوىء لحلف بغداد، وبذلك يتحقق لهم تطويق الحلف الغربي وفتح الطريق إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر بما لهما من أهمية استراتيجية فائقة^(٢).

وفي ١٨ مايو - وخلال أحد الاحتفالات في السفارة السودانية في القاهرة - التقى عبد الناصر بالسفير السوفيتي دانييل سولود وأخبره بأنه يريد لقاءه، وقد رد عليه السفير بأنه تلقى أوامر من حكومته بطلب تحديد موعد مقابلة الرئيس عبد الناصر، وقد تمت مقابلة بالفعل بعد ثلاثة أيام، حيث طلب عبد الناصر خلالها من السفير السوفيتي أن ينقل إلى حكومته رغبة مصر في الحصول على السلاح، وقد أعقب ذلك عقد عدة لقاءات بين الجانبين^(٣)، وبعدما تطورت المباحثات بصورة إيجابية تم الاتفاق على أن تتم الصفقة عن طريق وساطة

(١) Heikal, op. cit, p. 59.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٤٥.

(٣) عقدت عدة لقاءات سرية بين الجانبين المصري (وكان يضم على مiberi ومحمد حافظ اسماعيل) والsovietis برئاسة الكوليونيل نيمتشنوك الملحق العسكري بالسفارة السوفيتية والذي أرسله السوفيت خصيصاً للتقارب بشان صفقة السلاح وقد تمت هذه اللقاءات في القاهرة ثم تم الاتفاق على سفر وفد مصرى إلى براج بتشيكوسلوفاكيا لإتمام عقد الصفقة بعد ذلك.

وقد ذكر : Heikal, Loc. cit.

تشيكوسلوفاكيا، وكانت هذه الوساطة تخدم الطرفين : فبالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت تلك الوساطة دليلاً على رغبته في الحفاظ على حالة الإنفراج في علاقات القطبين، ودليلًا على تأثر السياسة الخارجية السوفيتية بحالة العلاقات بين الشرق والغرب، وبالنسبة لمصر فقد كان حصولها على السلاح من تشيكوسلوفاكيا لا يتعارض مع سياسة عدم الانحياز والتي كان عبد الناصر من أبرز دعاتها حيث أن تشيكوسلوفاكيا كانت تمد إسرائيل بالسلاح.

وقد استمرت المفاوضات السرية بين الجانبين خلال شهر يونيو ويوليو، وعلى الرغم من التكتم الشديد الذي التزمه السوفييت ومحاولتهم الإبقاء على هذه المباحثات في إطار من السرية التامة إلا أن عبد الناصر أبلغ السفير الأمريكي بايروود في ٩ يونيو بأن لديه عرضاً من السوفيت بتقديم السلاح وأنه سيقبله إذا لم يحصل على السلاح الأمريكي. وعلى الرغم من أن بايروود نقل تلك الأنباء إلى دالاس إلا أن هذا الأخير نظر إلى الأمر باعتباره مناورة من عبد الناصر يهدف من ورائها إلى ابتزاز الولايات المتحدة والحصول على السلاح، وكان يرى أن عبد الناصر يحاول أن يلعب اللعبة التي تمارسها كل دول العالم الثالث وهي محاولة تهديد كل من القطبين باللجوء إلى القطب الآخر للحصول على تنازلات من الطرفين. وهكذا لم يعر دالاس أدنى اهتمام إلى الأنباء الأولى عن الصفة^(١). ولعل في تسريب عبد الناصر أنباء مباحثاته مع السوفيت إلى السفير الأمريكي ما يوحى بأنه كان حتى تلك اللحظة يأمل في الحصول على السلاح من الغرب إلا أن تجاهل دالاس للأمر جعله يفقد الأمل نهائياً في ذلك.

Neff, op. cit, p. 80

(١)

تجدر الاشارة كذلك بهذا الصدد إلى أن بايروود نقل هذه الأنباء إلى السفير البريطاني في ذلك الوقت رالف ستي芬سون الذي نقلها بدوره إلى حكومته، وقد أخذت الحكومة البريطانية تلك الأنباء مأخذ الجد على عكس دالاس فأصدرت تعليمات إلى سفيرها في القاهرة بتحذير عبد الناصر بأنه في حالة قبولي للأسلحة الروسية لن يحصل بعد ذلك على أسلحة من البريطانيين، كما أنه سيتبيّن بهذا العمل المجال أمام الدعاية الإسرائيلي للمطالبة بالمزيد من السلاح.

H. Trevelyan, The Middle East in Revolution (Gambit, Boston, 1980). p. 28. ورد في :

وفي يونيو ١٩٥٥ زار ديمترى شيبيلوف^(١) القاهرة لمقابلة عبد الناصر. وقد كان هدف السوفيت من وراء إرسال شيبيلوف في تلك المهمة هو محاولتهم التعرف على جوانب شخصية عبد الناصر والتتأكد من نوایاه الحقيقة، وعما إذا كان من الممكن أن يرضي الضغوط التي قد يفرضها عليه الغرب إذا ما علم بالصفقة فيتراجع تاركاً السوفيت في منتصف الطريق^(٢). وفي ٢٠ يونيو وأثناء انعقاد مؤتمر الأربعة الكبير في جنيف سائل دالاس خروتشوف عن حقيقة الصفقة إلا أن خروتشوف أنكرها، وقد واكب تلك الأحداث أن أسفرت نتيجة الانتخابات العامة في إسرائيل عن سقوط حكومة شاريت ومجيء بن جوديون إلى السلطة في إسرائيل وقد أدى ذلك إلى تزايد شعور مصر بالتهديد^(٣).

غير أنه بحلول شهر أغسطس بدأ الأميركيون يدركون مدى خطورة الوضع، فبدأوا في إعادة تقييم سياستهم في الشرق الأوسط حيث أبلغ دالاس أخاه آلن - الذي كان يشغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية آنذاك - بأن الأوضاع تزداد سوءاً فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، وأنه يجبأخذ موضوع الصفقة السوفيتية مع مصر بمزيد من الجدية^(٤). وفي محاولة من جانب الولايات المتحدة لتدارك الأمر أعلن دالاس في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك عن مبادرة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وقد اشتغلت تلك المبادرة على عدة بنود أهمها :

- (أ) إعادة توطين الفلسطينيين.
- (ب) تنمية مشروعات المياه بالمنطقة لمصلحة الطرفين.
- (ج) تحديد حدود دائمة بين العرب وإسرائيل.
- (د) تقديم ضمانات بعدم قيام أي من الطرفين بتعديل هذه الحدود عن طريق القوة.

(١) كان ديميتري شيبيلوف آنذاك يشغل منصب رئيس تحرير جريدة البرافدا السوفيتية.

Heikal, op. cit, p. 60.

(٢)

Neff, op. cit, p. 82.

(٣)

Ibid, p. 83.

وقد كان الدافع وراء تلك المبادرة هو اقتتال دالاس بأنه إذا أمكن حل الخلافات بين العرب والإسرائيليين فإن ذلك سوف يفتح المجال أمام مزيد من التعاون مع مصر حيث أنه سيزيل الشعور المصري بالريبة تجاه الولايات المتحدة، إلا أن تلك المبادرة لم تلق قبولاً لدى أي من الطرفين^(١). فقد وصفها عبد الناصر بأنها تتسم بالغموض بينما كان الرد الإسرائيلي متمثلاً في تصعيد الغارات على غزة مرة أخرى^(٢). ويمكن القول بأن تلك المبادرة قد جاءت متأخرة عن موعدها المناسب حيث كان عبد الناصر قد قطع بالفعل شوطاً بعيداً في علاقاته بالسوفيت، فقد وقعت مصر في ٨ سبتمبر في براج على صفة السلاح الأولى التي تضمنت طائرات القتال MIG-15، والقاذفات الخفيفة 28-II، وطائرات النقل 14-II والدبابة T-34 ومدفع الاقتحام SU-100 بمختلف أنواع المدفعية. وقد بلغت قيمة تلك الصفة ٢٠ مليون جنيه، وقد تم الاتفاق على أن تسدد مصر قيمة الصفة من خلال صادراتها من القطن والارز^(٣).

هذا ويرجع البعض اختيار السوفييت لهذا التوقيت بالذات لإتمام عقد الصفة إلى رغبتهم في استغلال الأيام الأولى للإنفراج في العلاقات مع واشنطن حيث أدركوا أن رد الفعل الأمريكي في تلك الفترة لن يزيد عن مجرد تقديم الاحتجاجات بالطرق الدبلوماسية^(٤).

وخلال المجتمعات العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر ١٩٥٥ إستفسر دالاس من مولوتوف عن حقيقة الأنباء التي تتردد عن صفة السلاح فاعترف مولوتوف بأن هناك مفاوضات تتم بهذا الشأن، إلا أنه أكد أن تلك الصفة تتم على أساس تجارية بحتة، ولن يتربط عليها أية عواقب سياسية ولا تعكس أية أطماع سياسية من جانب السوفييت تجاه المنطقة. وقد رد عليه دالاس بقوله «أنه أيًّا كان أساس الصفة فإن الإخلال بميزان القوة في

Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago, 1985), p. 59.

Neff, op. cit. 86.

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٤٧.

Burns, op. cit, p. 30.

المنطقة بما يسمح لأى من الطرفين بالعدوان على الآخر قد يؤدى إلى نشوب الحرب، وأن الولايات المتحدة لن يمكنها أن تتفق موقف اللامبالاة من تلك الأحداث^(١). وتعقيباً على ذلك أشار هربيرت هوفر مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى أن التقارير الواردة من منطقة الشرق الأوسط تشير إلى أن الصفة قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، واقتراح إرسال كيرمييت روزفلت - خبير شئون الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية - إلى المنطقة نظراً لعلاقته الوثيقة بعبد الناصر في محاولة لإثنائه عن ابرام تلك الصفة^(٢). إلا أنه في اليوم التالي مباشرة - ٢١ سبتمبر - أبلغ عبد الناصر السفير الأمريكي بايرود بأنه قد قرر نهائياً قبول الأسلحة السوفيتية.

وعندما علم دالاس بذلك قرر إرسال كيرمييت روزفلت للقاهرة، وعلى الرغم من اعتقاد الجميع أن روزفلت كان سيحاول إقناع عبد الناصر بالعدول عن الصفة إلا أنه لم يفعل ذلك. فقد كانت تقارير CIA تؤكد أن عبد الناصر قد قبل الصفة فعلاً ومن ثم فلم يكن ثمة مجال لإقناعه بالعدول عنها، لذا فقد حاول روزفلت استثمار تلك الصفة بأسلوب آخر لكسب ولد عبد الناصر وصداقة بدأ من عداته^(٣) فقال له :

«إن كانت الصفة فعلاً بهذه الضخامة التي سمعنا عنها فما عليك إلا القبول بها، لأنها وإن أغضبت البعض فستجعل منه بطلاً عظيماً، وتكسبك تأييداً فريداً، فلماذا ياناصر لا تستغل هذه الموجة المفاجئة من التأييد الشعبي لتخذ بعض القرارات التاريخية حقاً! وما أظن أن ذاك التأييد سينحسن إن أعلنت

(١) Neff, op. cit, p. 87.

(٢) Ibid.

(٣) يذكر هيكل في كتابه المشار إليه آنفاً رواية أخرى حيث يقول أن كيرمييت روزفلت كان يحمل إنذاراً شفهياً من دالاس لعبد الناصر بعدم قبول الصفة وعند وصوله القاهرة ألقنه كل من هيكل وإريك جونستون المبعوث الخاص للرئيس اينهارد في الشرق الأوسط بعدم تقديم الإنذار لعبد الناصر. وأن عدم قيام روزفلت ب مهمته هو الذي دفع دالاس إلى أن يرسل جورج آلن بعد ذلك حاملاً إنذاراً مكتوباً.
وبد في :

Heikal, op. cit, p. 61.

مثلاً أن هذه الأسلحة دفاعية فقط، وأننى على استعداد لأن أقبل مشاركة الاسرائيليين للقيام بمعهود مشترك بغية الوصول إلى سلم دائم في المنطقة»^(١).

وقد لاقت تلك الفكرة قبولاً لدى عبد الناصر واتّقى بالفعل على أن يعلن عن الصفقة وعن مبادرته السلمية التي أشار بها عليه روزفلت خلال حفل تخريج دفعة من الطيارين بعد ذلك بيومين.

غير أنه عند وصول تلك الأنباء إلى دايس قام بمحاولة أخيرة ومتاخرة لحمل عبد الناصر على التراجع عن الصفقة، حيث أعلنت الولايات المتحدة في ٢٦ سبتمبر موافقتها على منع مصر ائتماناً يمكن ل المصر أن تستخدمه في الحصول على السلاح الأمريكي^(٢). هذا وقد اعتبرت تلك الموافقة من جانب الولايات المتحدة على بيع السلاح لمصر بمثابة اعتراف ضمني بالتفوق العسكري الإسرائيلي، وأنه لم يكن هناك توازن عسكري تسعى مصر للإخلال به. كذلك فقد قام كل من إريك جونستون وهنري بايرود بمقابلة عبد الناصر في محاولة نهائية لإثنائه عن قبول الصفقة.

وفي هذه الآونة، كانت الأنباء تتردد عن أن الولايات المتحدة تبحث إمكانية فرض عقوبات اقتصادية على مصر، فقد اقترح دايس منع مياه النيل عن مصر، أو المضى قدماً في دعم حلف بغداد المناوى لعبد الناصر، أو ضرب سوق القطن العالمي للقضاء على قيمة المحصول النقدي لمصر، إلا أن هيربرت هوفر شكك في مدى جدوى تلك العقوبات حيث أنها ستزيد الفرصة أمام السوفييت لإحكام سيطرتهم على عبد الناصر^(٣).

غير أن الاعتراف المصري رسميأً بصفقة السلاح التشيكي في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ جاء قاطعاً الشك باليقين فقد أعلن عبد الناصر :

«إن مصر حاولت على مدى ثلاثة أعوام الحصول على السلاح من الدول الغربية.

(١) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، ترجمة مروان خير (بيروت ١٩٧٠)، ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) Spiegel, op. cit, p. 65.

(٣) Neff, op. cit, pp. 92-93.

وأن كل من الدول الغربية الثلاث كانت تشرط شرطاً لا يمكننا قبولها، ولذا فقد رفضنا السلاح الغربي، في حين أن إسرائيل كانت تحصل على السلاح من بريطانيا وفرنسا وأماكن أخرى، فاما فرنسا فكانت تريد مسامحتنا على السلاح بمصير شمال أفريقيا ولكننا رفضنا، وأما الولايات المتحدة فقد اشترطت علينا الإنضمام إلى تحالف عسكري موال لها، ولكننا رفضنا، وأما بريطانيا فقد أعطتنا الكثير من الوعود ولكنها لم تعطينا السلاح، ومن ناحية أخرى فقد لبت تشيكوسلوفاكيا مطالبنا على أسس تجارية، مقاييس القطن بالسلاح دون أية اشتراطات أخرى، ولذلك فقد قبلنا الصفة مباشرة^(١).

وفي محاولة من جانب عبد الناصر لتهيئة ردود الفعل الفاضبة والمتوقعة من جانب الدول الغربية أعلن عبد الناصر: «إتنا حصلنا على السلاح السوفييتي لتكافح الاستعمار على أراضينا، لا لكي نفتح أراضينا أمام مستعمر جديد»^(٢).

وقد جاء إعلان عبد الناصر عن الصفة مفاجئاً للجميع، فقد فوجيء السوفييت كذلك به رغم كل محاولات التكتم والسرية التي أحاطوا بها الصفة حيث كانت بعض سفنهم حاملة السلاح ومتوجهة إلى الإسكندرية في ذلك الوقت، وكانتوا يخشون من أن يؤدي إعلان عبد الناصر عن الصفة إلى قيام الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط باعتراض سفنهم مما قد يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات بين القطبين^(٣).

وكان من بين الأسباب التي دعت عبد الناصر إلى الإعلان عن الصفة أن السفن التي تنقل السلاح كانت تعتبر مضيق البوسفور ومن ثم لم يكن من الممكن إخراجها محظوظاتها، كذلك فقد كان على مصر حينذاك أن ترسل عدداً كبيراً من الضباط المصريين إلى تشيكوسلوفاكيا للقيام بمهام تدريبية متعددة، بالإضافة إلى أن تدفق السلاح إلى الإسكندرية كان يستلزم

F. Abu Jaber, American - Arab Relations from Wilson to Nixon (University press of America, Inc, Washington, 1979), p. 140.

Ibid.

Heikal, op. cit, p. 63.

(١)

(٢)

اتخاذ اجراءات واسعة النطاق لم يكن من الممكن الاحتفاظ بها سراً. أما الدافع الأساسي وراء إعلان عبد الناصر عن الصفة فكان يتمثل في محاولة وضع المبعوث الأمريكي الذي ترددت الآباء آنذاك عن قرب وصوله لمصر أمام الأمر الواقع^(١). فقد كانت الآباء تشير إلى أن الولايات المتحدة تعتمد إرسال جورج آن - وكيل وزارة الخارجية الأمريكية - حاملاً إنذاراً سورياً لعبد الناصر، وهكذا فعندما علم عبد الناصر بمهمة آن اكتفى فقط بالإعلان عن قبوله صفة السلاح التشيكي دون الاشارة إلىمبادرة السلام مع إسرائيل التي كان كيرميتس يعزفها قد اقترحها عليه من قبل.

ولدى وصول آن إلى القاهرة، هرع كل من روزفلت وجونستون لاستقباله في محاولة لإثنائه عن تقديم الإنذار لعبد الناصر لعدم إثارته بصورة تؤدي إلى فقد الأمل في الإبقاء على علاقات طيبة معه، غير أن آن أصر على تقديم الإنذار وإن كان قد حاول التخفيف من حدة. وخلال استقباله لآن ألقى عبد الناصر باللوم على الغرب رغم حاجة مصر الشديدة إليه. وتعليقًا على فشل السياسة الأمريكية تجاه مصر في تلك الفترة يقول مايلز كوبيلاند في مؤلفه الشهير «لعبة الأمم» : «لقد وضعنا عبد الناصر أمام أمرين لا ثالث لهما، إما أن ندعه لقمة سائفة للسوفيتين أو أن نحاول كسبه إلى جانبنا ثانية، وقد كان الطريق أمامنا واضحًا لا غموض فيه، لقد ارتضينا حياده الإيجابي بل وقد شاركتنا في ولادته»^(٢).

هذا وقد أثار الإعلان عن الصفة سلسلة من ردود الفعل المتباينة فبالنسبة للغرب، استشعرت الدول الغربية أن هذه الصفة تمثل بداية النهاية في انفرادها بالوجود في المنطقة وفي السيطرة على مقدراتها. وعقب الإعلان عن صفة التسلیح قام سفراء كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لدى القاهرة بمحاولات متفردة لحمل مصر على إلغاء الصفة. فقدمت الولايات المتحدة في الصفة بداية للتسلل الشيعي إلى الشرق الأوسط، وإخلالاً للتوازن

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٤٧.

(٢) كوبيلاند، مرجع سابق ذكره، ص ١٩٢.

العربى-الإسرائىلى، وعبرداً لقيام إسرائىل بضررية وقائية ضد مصر^(١)، كما قدم دالاس احتجاجاً ملولوف الذى كان موجوداً فى نيويورك آنذاك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن ملولوف تبرع بأن الصفة تمت مع تشيكوسلوفاكيا وأنه لا علاقه للاتحاد السوفيتى بها، إلا أن دالاس رد عليه معقباً «بأنه لا فرق بين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى»^(٢)، كذلك قام كل من أينتهاور ودالاس بإذار السوفيت بان إتفاقية السلاح يتحمل أن تؤدى إلى إشعال النار فى الشرق الأوسط وتصعيد المناوشات وإعادة الخصومات من جديد، كما أرسل وزير الخارجية الأمريكية رسائل إلى السفراء الأمريكيين لدى دول الشرق الأوسط يحثهم فيها على الإجتماع مع المسؤولين العرب لتحذيرهم من أن السوفيت يحاولون استغلال صفة السلاح التى عقدوها مع مصر كوسيلة لدخول الشرق الأوسط^(٣).

كما أعلنت الخارجية الأمريكية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥ «أن الولايات المتحدة تعتبر تزويد مصر بالأسلحة السوفيتية خرقاً للروح التى سيطرت على مؤتمر جنيف»^(٤)، أما بريطانيا فقد اعتبرت أن الصفة تشكل تهديداً لأمن وسلمة قاعدتها فى منطقة السويس، فقد أعلن هارولد ماكميلان وزير الخارجية البريطانى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة : «إن ثمة مسؤولية عظمى تلقى على عاتق أية دولة تعمل على إدخال عامل جديد من عوامل القلق والإضطراب إلى الشرق الأوسط»^(٥). فقد كان ماكميلان يرى «أن شحنات السلاح ستؤثر على التوازن العسكرى بين طرفى الصراع العربى - الإسرائىلى مما يتبع الفرصة لنشوء صراع فى

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٥٠.

(٢) فؤاد المرسى، العلاقات المصرية - السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ١٨٨.

(٣) بريتون، مرجع سابق ذكره، ص ٤٦٩.

(٤) فؤاد المرسى، مرجع سابق ذكره، ص ١٨٦.

(٥) المرجع السابق، ص ١٨٧.

الشرق الأوسط بما ينطوي عليه مثل ذلك الصراع من إمكانية حدوث مواجهة أمريكية - سوفيتية^(١).

ولمواجهة تلك التحركات السوفيتية عملت بريطانيا على توسيع نطاق حلف بغداد^(٢) بضم الأردن إليه حيث أوفدت في ديسمبر ١٩٥٥ لجنة برئاسة الجنرال تبiller للأردن في محاولة للضغط على الملك حسين للانضمام إلى الحلف حيث كان لا يزال يتبع سياسة مهادنة القاهرة والرياض. وقد قدمت بريطانيا آنذاك عشرة طائرات مقاتلة للأردن إلى جانب بعض المعدات الاقتصادية وبعض الدعم للفيلق العربي^(٣). وقد أدت تلك المحاولات من جانب بريطانيا إلى أزمة داخل الحكومة الأردنية حيث إستقال الوزراء الفلسطينيون، وعمت المظاهرات الشعبية المناهضة لانضمام الأردن إلى حلف بغداد، وقد ساعدت الحملة الإعلامية التي وجهتها مصر على الحيلولة دون إنضمام الأردن للحلف مما دفع بالملك حسين (في مارس ٥٦) إلى عزل الجنرال جون باجوت جلوب القائد البريطاني للفيلق العربي في محاولة من جانبها لامتصاص الغضب الشعبي داخل الأردن والرد على الإنتقادات التي كانت توجهها إليه إذاعة صوت العرب من أن الجنرال جلوب هو الحاكم الفعلي للأردن^(٤). هذا وقد شكل عزل الجنرال جلوب خسارة قوية لهيبة بريطانيا في الشرق الأوسط مما أدى إلى تصاعد حدة الغضب البريطاني على عبد الناصر الذي حمله إيدن مسئولية ذلك التصرف^(٥).

(١) Harold Macmillan, Riding the Storm 1956-1959 (London, Macmillan Co., 1971), p. 90.

(٢) وذلك على الرغم من أن إيدن كان قد اقترح على عبد الناصر في ٩ نوفمبر ١٩٥٥ مبادرة للسلام بين مصر وأسرائيل مشابهة لتلك التي قدمها دالاس. كذلك فقد عقدت عدة لقاءات بين عبد الناصر والسفير البريطاني همفري تريفيليان وعد خلالها السفير بأن تقوم بريطانيا بإمداد مصر بالسلاح، كما تعهد بالاتصال ببريطانيا توسيع نطاق حلف بغداد إذا ما اتخذت مصر من جانبها خطوات من شأنها تخفيف حدة التوتر بين مصر وأسرائيل، وبالطبع فقد كان الهدف من وراء ذلك هو محاولة الإبقاء على علاقات طيبة مع عبد الناصر بعد أن أصبحت الصفة حقيقة واقعة، إلا أن تجاهل عبد الناصر لتلك المقررات واستمراره في الهجوم على حلف بغداد دفع بالغرب إلى الكشف عن عدائِه السافر لعبد الناصر كما بدأت بريطانيا محاولاتها لتوسيع نطاق حلف بغداد لاستخدامه كوسيلة لطبع جماح عبد الناصر.

(٣) Burns, op. cit, p. 63.

(٤) مطر وهلال، مرجع سابق ذكره، ص ٧٦.

Burns, op. cit, p. 65.

(٥)

أما بالنسبة لـ إسرائيل فقد صعدت من حدة غاراتها على غزة وبدأت في سرية تامة – بناء على تعليمات بن جوريون – في الإعداد لغزو سيناء خلال عام^(١). وقد إنسمت ردود الفعل السوفيتية بالهدوء وإن كانت تحمل في طياتها وقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب مصر، فقد أعلنت وكالة تاس السوفيتية : «أن الأنباء قد أشارت في الفترة الأخيرة إلى المحاولات التي يقوم بها الغرب لفرض شروطه على دول الشرق الأوسط (مصر) مقابل إمدادها بالسلاح وأن تلك الضغوط كما أعلنت الحكومة المصرية تعد تدخلاً في الشئون الداخلية لمصر. ويؤكد الاتحاد السوفيتي من جانبه على حق كل دولة في شراء الأسلحة الالزامية للدفاع عن نفسها من دول أخرى على أساس تجارية، وأنه لا يحق لأية قوة أجنبية التدخل في ذلك»^(٢). هذا ويمكننا القول أن صفة الأسلحة التشيكية قد أسفرت عن عدة نتائج أهمها :

أولاً : إتاحة الفرصة أمام الاتحاد السوفيتي لأن يلعب دوراً بارزاً في الصراع الدائر في المنطقة مما أكد على وضعه كدولة عظمى في النسق الدولي، فقد استطاع السوفيت من خلال الصفة تحقيق هدفهم الأول وهو الوقوف أمام التفозд والوجود العسكري الغربي في المنطقة بل وربما كان الأثر الحقيقي للصفة يمكن فيما مثنته من محاولة التغيير في علاقات القطبين على مستوى النسق الدولي ككل. فدخول الاتحاد السوفيتي إلى الشرق الأوسط ونجاحه في اختراق ستار الأحلاف الغربية المضروب حول حدوده، خلق قاعدة للمساومة السوفيتية مع الغرب. ولعمل في إعادة تقييم الولايات المتحدة لسياساتها في الشرق الأوسط والتي كانت قائمة على محاولة إقامة ترتيبات دفاعية موالية للغرب بالتعاون مع دول المنطقة، والتراجع عنها بعد ذلك إلى أسلوب آخر – وهو التهديد بالتدخل من جانب الغرب في حالة التدخل الشيوعي فقط (من خلال ما عرف بعد ذلك بمبدأ أيننهاور) – هو خير دليل على صحة مثل ذلك التصور^(٣).

Neff op. cit, p. 50.

(١)

The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of foreign Policy (٢)
Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), p. 48.

(٣) ويمكننا أن نتبين أهمية أداة العون العسكري في السياسة الخارجية السوفيتية تجاه مصر وتتجاه —

ثانياً : أدى حصول مصر على السلاح الذي تحتاجه إلى تدعيم مركزها على مستوى العالم العربي والأورو - آسيوي، كما تدعمت مكانة عبد الناصر كزعيم وطني يمثل التيار القومي المناهض للإستعمار بعد نجاحه في التصدي للضغوط ولحالات الهيمنة الاستعمارية الغربية.

ثالثاً : كان الصراع العربي الإسرائيلي ذات قيمة عظيمة للاتحاد السوفيتي إذ سمح له بتدخل سياسى إلى العالم العربي، كذلك فقد أدى قرار مصر بشراء السلاح التشيكى إلى كسر الإحتكار الغربى لتوريد السلاح للشرق الأوسط مما شكل لطمة شديدة للنفوذ الغربى في المنطقة وأدى إلى القضاء على أعمال دايس فى السيطرة على سباق التسلح في الشرق الأوسط (حيث تصاعدت حدة سباق التسلح كماً ونوعاً بين الطرفين تحت ستار محاولات تحقيق التوازن Arms Race by proxy) الأمر الذى كان ينذر بتزايد إمكانات قيام إسرائيل بضدية وقائية ضد مصر قبل أن تتمكن قواتها من استيعاب الأسلحة الحديثة التي حصلت عليها. وفي ذلك المعنى يذكر محمد حافظ اسماعيل : «في حقيقة الأمر لقد كنا في ربيع ١٩٥٦ في حاجة إلى سنتين أو ثلاثة حتى يمكننا الإستقرار في منطقة القناة بعد الإنسحاب البريطاني وبناء قواتنا الضاربة الجديدة،

= دول الشرق الأوسط إذا علمنا أن ما حصلت عليه مصر وحدها خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٧٥ يمثل نصف صادرات السلاح السوفيتي للشرق الأوسط وربع صادرات السلاح السوفيتي خارج الكتلة السوفيتية. وتتجدر الاشارة إلى أن انخفاض امدادات السلاح السوفيتي لمصر خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٥٩ كان مرده إلى قيام طرف ثالث بيور الوسيط في صفقات السلاح (عادة إحدى دول حلف وارسو). ومن ناحية أخرى ترجع الزيادة الكبيرة التي طرأت على إمدادات السلاح السوفيتي خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ إلى التزام السوفييت بإعادة تسلح القوات المسلحة المصرية بعد حرب ٦٧. ويمثل عام ٧٥ المتوسط السنوى تقريباً ما كانت تحصل عليه مصر من السلاح السوفيتي ٣٦١ مليون دولار سنرياً (مقوماً بأسعار سنة ١٩٦٨)، في حين انخفضت صادرات السلاح السوفيتي إلى مصر إلى الصفر في عام ١٩٧٦ في أعقاب الغاء المعاهدة المصرية - السوفيتية من جانب مصر.

ولمزيد من التفصيل يرجع إلى : Dominique Chevallier (ed.), *Renouvellements du Monde Arabe 1955 - 1982* (Librairie Armand Colin, Paris, 1987), p. 54.

وتحقيق الفعالية الكاملة للاتفاقيات الدفاعية العربية^(١)، ولكن القوى الغربية وأسرائيل لم تكن لتسمح بذلك الفسحة من الوقت فقد أصبح من الحيوي تدمير القوات المصرية قبل أن يكتمل إعدادها وإسقاط النظام معها^(٢). ولذلك يرى البعض أن «الأسلحة السوفيتية لمصر قد نجحت في إثارة الهجوم الإسرائيلي والغربي على مصر، لا في رد ع مثل ذلك الهجوم»^(٣). وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك في أكتوبر ١٩٥٦.

هذا ويجدر بنا في ختام تناولنا لصفقة الأسلحة التشيكية أن نحاول الاجابة على بعض التساؤلات المثارة والتي ترتبط بموضوع صفقة الأسلحة وكيفية تناول السياسة الخارجية لكل من القطبين لذلك الموضوع. ويتمثل السؤال الأول في : إلى أي مدى كانت صفقة الأسلحة التشيكية تمثل تحولاً في السياسة الخارجية تجاه دول العالم الثالث، وكيف تطورت أدلة المساعدة العسكرية كأدلة من أدوات السياسة الخارجية السوفيتية بعد ذلك؟

على الرغم من أن السنوات الأخيرة في حكم ستالين قد شهدت تحولاً إيجابياً في السياسة الخارجية السوفيتية تجاه حركات التحرر الوطني في دول العالم الثالث، إلا أن الدعم السوفياتي لتلك الحركات كان قاسماً في أغلب الأحيان على مجرد التأييد السياسي لتلك الحركات في المحافل الدولية أو مناهضة الاستعمار في الأمم المتحدة مثلاً دون تقديم أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية لتلك الحركات^(٤). كذلك فلم تكن السياسة السوفيتية تهتم بمناهضة الاستعمار الغربي على المستوى العالمي كل بقدر ما كانت تركز على بعض المناطق المحددة وتدعم العناصر الشيوعية الموالية لها في تلك المناطق وتساعدها على الثورة، مثال ذلك

(١) تجدر الاشارة بهذا الصدد إلى أن مصر كانت قد وقعت اتفاقيات دفاعية مع كل من سوريا والمملكة العربية السعودية في أكتوبر ١٩٥٥ ثم انضمت اليمن إلى تلك الاتفاقيات في أبريل ١٩٥٦ وتلتها الأردن في أكتوبر ١٩٥٦.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٥١.

(٣) بيتر مانجلولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة : أديب شيش (دار طлас للدراسات والتترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٣٠٩.

(٤) Erick Hoffmann (ed.), The Soviet Union in the 1980's (The Proceedings of the Academy of Political Science, Vol. 35, No.: 3, New York, 1984), p. 201.

ما حدث في كل من اليونان ومالزيا والفيتنام وكوريا، وقد كان مرد تلك السياسة إلى نظرية السوفيت إلى قادة حركات التحرر وحكام غالبية دول العالم الثالث باعتبارهم من المنتدين إلى الطبقة البرجوازية. لذلك فقد كان السوفيت يرون - خلال فترة حكم ستالين - أن هؤلاء الحكام البرجوازيون على استعداد للتحالف مع الغرب - عدو الأمس - ومن ثم يعتبرون لذلك أعداء الاتحاد السوفيتي^(١). ولهذا السبب فقد كان السوفيت يرون أن الوسيلة الوحيدة المضمونة للتغلغل السياسي هي عن طريق الثورات التي تنظمها الأحزاب أو العناصر الشيوعية خد الحكام البرجوازية في الدول حديثة الاستقلال^(٢). إلا أنه في المرحلة التي أعقبت نهاية ستالين بدأ الزعماء السوفيت الجدد يهتمون بالقوى الثورية في العالم الثالث، فقد لاحظ خروتشوف خلال مؤتمر باندونج بعض المنشرات الإيجابية على اتجاه العديد من دول أفريقيا وأسيا تجاه الاقتداء بالمودج السوفيتي في نظام الحكم وهو ما اعتبر آنذاك مؤشرًا على اتجاه تلك الدول إلى الشيوعية. كذلك فقد أدى تغير نظرية القادة السوفيت إلى العياد إلى محاولتهم التقرب من دول العالم الثالث التي أعلنت ارتباطها بسياسة عدم الإنحياز في محاولة لاستقطابها على أساس أن ما لا يدرك كله لا يترك جله. وهكذا فلم يصبح الدعم العسكري أداة من أدوات السياسة الخارجية السوفيتية إلا بوصول خروتشوف إلى زعامة الاتحاد السوفيتي في منتصف الخمسينيات حيث كان يمثل جانباً من برنامج شامل للمساعدة الخارجية التي عكست بداية إضطلاع السوفيت بدور عالمي يتناسب مع موقعهم الجديد في النسق الدولي و بواسطتهم الفعالة في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد ستالين^(٣).

(١) مما يدل على صحة ذلك التصور ما أعلنه عبد الناصر بعد انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد من «أنه في حالة الصراع بين الشيوعيين وبين أعداء الشيوعية فإن مصر سوف تحارب إلى جانب الطرف الآخر». ورد في : G. Barracough & R. Wall, Survey of International Affairs 1955 - 1956 (Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, London, 1960), p. 29.

J. B. Duroselle & J. Meyriat (ed.), *Politiques Nationales envers les Jeunes Etats* (C.F.N.S.P. no: 131, Librairie Armand Colin, Paris, 1964), p. 18.

Alexander Bennett, "Arms Transfer as an instrument of Soviet Policy in the Middle East", in: *Middle East Journal* (Autumn 1985, Washington D.C., Vol. 39, no: 4), p. 747.

وقد واكب ذلك التحول في نظرية السوفيت إلى العالم الثالث، وقوع سلسلة من التطورات في الشرق الأوسط والتي وجد السوفيت أنها تمثل فرصة ذهبية لا ينفي التقليل من أهميتها، فقد عارضت مصر حلف بغداد باعتباره رمزاً للهيمنة الاستعمارية الغربية وبدأ عبد الناصر - بعد التأييد الذي حصل عليه خلال مؤتمر باندونج - في تبني فكرة القومية العربية ومساندة حركات التحرير الوطني في العالم العربي بل والأفرو - آسيوي. كذلك فقد أشار عبد الناصر في إحدى خطبه - في أعقاب مؤتمر باندونج - إلى ضرورة بناء نظام إشتراكي في مصر يعمل لصالح الأغلبية. وقد لاقت تلك التصريحات قبولاً لدى القيادة السوفيتية^(١). وهكذا بدأت نظرية السوفيت إلى الثورة المصرية وقيادتها في التغير^(٢)، ورأت فيها عنصراً يمكن الاعتماد عليه لضرب النفوذ الغربي في الشرق الأوسط وإحباط المحاولات الغربية التي تهدف إلى تطبيق الاتحاد السوفيتي وحصر المد الشيعي. لذلك فسر عمان ما أعلنه السوفيت في أعقاب مؤتمر باندونج إدانتهم للضغط الذي يمارسها الغرب على كل من سوريا ومصر لدفعهما للانضمام إلى حلف بغداد، واستعدادهم لدفع عجلة التعاون مع دول الشرق الأوسط ودعم استقلالها القومي. وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام السوفيت لدعم علاقاتهم مع الدول العربية^(٣).

هذا وقد مثلت صفتة الأسلحة التشيكية مع مصر نقطة التحول الرئيسية في وضع السوفيت في الشرق الأوسط حيث كانت بمثابة نقطة الإنطلاق نحو تعزيز علاقات^(٤) الاتحاد السوفيتي بمصر ويدول المنطقة الأخرى على أساس مشابهة. فبعد توقيع مصر لصفة السلاح الأولى مع تشيكوسلوفاكيا، أبرمت مصر اتفاقية مماثلة مع بولندا (في نوفمبر ١٩٥٥) تتعلق

Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., London, 1979), pp. 9 - 10.

(١) كانت نظرية السوفيت إلى الثورة المصرية في سنواتها الأولى تشويهاً للبيئة نظراً لما تردد آنذاك عن الدور الذي لعبته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والسفير الأمريكي لدى القاهرة في مساندة الثورة في مراحلها الأولى وما أعقب ذلك من مطاردة للشيوخين في مصر مما أدى إلى تشكك السوفيت في توجهات النظام الجديد في مصر.

Dawisha; op. cit, p. 11.

باحتياجات الأسطول العربي المصري حيث تم التعاقد على إمداد مصر بالمدمرات والغواصات ونوارق الطوربيد والمعدات التكميلية وقطع الغيار إلى جانب الاتفاق على برامج التدريب. كذلك فقد عقدت اتفاقية تسلیح تكميلية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في ديسمبر ١٩٥٥ بلغت قيمتها أربعين مليون جنيه مصرى^(١).

كذلك فقد توالت صفقات السلاح السوفيتي مع دول العالم الثالث حيث عقدت عدة صفقات مع سوريا واليمن وأفغانستان عام ١٩٥٦ ثم مع العراق وأندونيسيا عام ١٩٥٨، ثم غينيا (١٩٥٩)، ورغم اختلاف التقديرات فإنه يمكن القول بأن قيمة السلاح السوفيتي الذي تلقته أقطار مجموعة عدم الانحياز في الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٦٤ قد تجاوزت ٢,٧ بليون دولار، كما أن حجمه يقارب ٨٠٪ من جملة صادرات السلاح السوفيتي خلال تلك الفترة^(٢).

وهكذا بدا واضحًا أن الإتحاد السوفيتي قد أصبح ملتزماً بتوفير احتياجات حلفائه في العالم الثالث من السلاح، ويمكننا القول بأن انحياز الغرب إلى جانب إسرائيل قد أدى إلى تزايد اعتماد الدول العربية على الإتحاد السوفيتي في الحصول على ما تحتاجه من السلاح خلال الجولات المتعاقبة بعد ذلك للصراع العربي - الإسرائيلي، حيث أصبح من العسير على السوفييت التراجع عن سياسة الإمداد بالسلاح حيث أن مثل ذلك التراجع كان سيقضى على هيبة السوفييت وسمعتهم لدى حلفائهم في الشرق الأوسط ولدول العالم الثالث. إضافة إلى ذلك فقد أدى إستمرار تدفق السلاح السوفيتي إلى تلك الدول إلى تزايد إعتمادها على الإتحاد السوفيتي في توفير قطع الغيار والذخائر إلى جانب المستشارين والخبراء والمدربين والفنين السوفييت، الأمر الذي أتاح للإتحاد السوفيتي زيادة وجوده في المنطقة، كذلك فقد أدى ميل دول العالم الثالث نحو زيادة إنفاقها العسكري إلى تزايد الأهمية النسبية لأداة المساعدة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية السوفييتية تجاه تلك الدول مقارنة بالمساعدات الاقتصادية^(٣).

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٤٨.

(٢) مجلة التضامن، لندن (العدد : ٩١)، ٥/١٥، ٨٥.

(٣)

تطور المساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية لدول العالم الثالث (بالبليون دولار)^(١)

نوع المساعدات السوفيتية للعالم الثالث	الفترة من ١٩٧١ - ١٩٥٤	الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٧٢
مساعدات عسكرية	٨.٦	٧٤.٦
مساعدات إقتصادية	٧.٩	١٨.٨

ويرجع البعض تزايد أهمية أداة المساعدة العسكرية في السياسة الخارجية السوفيتية تجاه دول العالم الثالث إلى أن الصفة السياسية في تلك الدول تتكون أساساً من العسكريين الذين عادة ما تكون لديهم حساسية كبيرة تجاه الإمداد بالسلاح، حيث أن الكثير من نظم الحكم في دول العالم الثالث تفتقر إلى الشرعية، ومن ثم فهي تعتمد على تدعيم قوتها العسكرية لقمع أية تحركات مثالية لها من جانب القوى الاجتماعية الأخرى، ومكناً فان المدخل المناسب للتقارب إلى تلك الصفوات العسكرية الحاكمة في دول العالم الثالث يكون عادة من خلال أداة العون العسكري، وقد ساعد على تدعيم علاقات الاتحاد السوفيتي بتلك النظم العسكرية في العالم الثالث أن القوى المعادية التقليدية للنظم العسكرية الثورية في الدول حديثة الاستقلال غالباً ما كانت موالية للنظم البائدة التي كانت تابعة للإستعمار الغربي، ومن ثم فقد تلاقت مصالح تلك النظم العسكرية الثورية مع مصالح الإتحاد السوفيتي في القضاء على تلك القوى وتصفيتها^(٢). ويرى البعض أن من العوامل التي ساعدت على زيادة فعالية أسلوب الإمداد بالسلاح، السرعة الفائقة التي كانت تتبّى بها طلبات دول العالم الثالث من السلاح، وقد ساعد على ذلك وجده مخزون هائل من السلاح لدى السوفييت ورغبتهم في تصريفه لاستكمال برنامج تحديث القوات المسلحة السوفيتية في أواخر الخمسينيات^(٣).

Ibid, p. 748 - 749.

(١)

Hoffmann, op. cit, p. 200.

(٢)

Ibid, p. 200.

(٣)

أما السؤال الثاني فهو : ما هي الدوافع التي حدت بالاتحاد السوفيتي إلى إتخاذ قراره بإمداد مصر بالسلاح وماذا كانت أهداف السوفييت من وراء تلك الصيغة؟ ليس من شك في أن اهتمام الاتحاد السوفيتي بالشرق الأوسط يعود إلى فترات تاريخية بعيدة كما سبق أن أشرنا، إلا أن هذا الاهتمام الكامن بدأ منذ منتصف الخمسينيات - ونتيجة لتعاظم قدرات الاتحاد السوفيتي في سلم تدرج القوة الأولى - يتخذ شكل الاهتمام المعلن. فقد صرخ خروتشوف لجريدة الأهرام القاهرة في يوليو ١٩٥٥ في معرض حديثه عن الصراع العربي الإسرائيلي بأنه « يتعمد على العرب التخلص بالصبر وضبط النفس والتزام الأساليب السلمية لحل النزاع لأن أي حرب بين العرب وإسرائيل سوف تعنى حرباً عالمية ثالثة »^(١) وعلى الرغم مما ينطوي عليه هذا التصريح من دعوة ظاهرة للعرب إلى تبني أسلوب الحلول السلمية، إلا أنه يحمل في طياته إنذاراً ضمنياً موجهاً للغرب بأن السوفييت سيقفون إلى جانب العرب حال وقوع حرب بينهم وبين إسرائيل، وهو ما يعكس اعتزام السوفييت التخلص عن سياستهم السلبية تجاه المنطقة وتبنيهم لسياسة أكثر إيجابية ونشاطاً^(٢). ويمكننا أن نوجز فيما يلى أهم الأهداف التي سعى السوفييت لتحقيقها من وراء صيغة السلاح التشيكي لمصر:

Barraclough, op. cit, pp. 278 - 279.

(١)

(٢) في هذا الصدد يعرف Duroselle التقليل أو Pénétration « بانه محاولة إحدى القوى الدولية الإستفادة من حصول بعض الدول على استقلالها حديثاً لكي تقيم معها روابط أو علاقات جديدة ». ثم يميز بين ثلاثة مستويات للتقليل :

١ - التقليل الطبيعي Pénétration Normale ويقصد به مجرد إقامة روابط دبلوماسية أو قنصلية بين الدول القديمة والدول حديثة الاستقلال على قدم المساواة ولا يشترط فيه أن تكون هناك مصالح أو اطماع من جانب الدول القديمة.

ب - التقليل النشط Pénétration Active كما هي الحال بالنسبة للدول القديمة التي تريد الاستفادة من حصول بعض الدول على الاستقلال لكي تفتح فيها أسواقاً لمنتجاتها. وتكون المصالح المستهدفة في هذا النوع من جانب الدولة القديمة مصالح اقتصادية بحتة (ألمانيا، إيطاليا، اليابان) أو مصالح ثقافية (فرنسا). =

أولاً : فتح آفاق جديدة للعلاقات والتعاون بين الاتحاد السوفيتي ودول العالم الثالث فقدمت صفقة السلاح إلى توثيق العلاقات المصرية بالإتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية في كافة المجالات، فعلى المستوى الدبلوماسي أعلن عبد الناصر عن قبوله الدعوة الرسمية الموجهة إليه لزيارة كل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، كما إعترفت مصر بعد ذلك بجمهورية الصين الشعبية في ١٦ مايو ١٩٥٦ وقد شكل ذلك الاعتراف ضربة للدبلوماسية الغربية، وفي المجال الاقتصادي وقعت مصر عدة اتفاقيات تجارية مع تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والصين الشعبية، كما أعلن الإتحاد السوفيتي في فبراير ١٩٥٦ موافقته على تقديم المساعدة الفنية لمصر في مجال الطاقة الذرية^(١)، وعلى الصعيد الثقافي افتتح الإتحاد السوفيتي مركزاً ثقافياً له في القاهرة في سبتمبر ١٩٥٥، وقد أعقب عقد تلك الصفقة إبرام عدة صفقات مماثلة مع كل من سوريا واليمن، كما تم إنشاء بعثات دبلوماسية سوفيتية في السودان وليبيريا واثيوبيا^(٢). كذلك فلم يقتصر الأمر على محاولات التقرب إلى الأنظمة

== ج - التغلغل السياسي Pénétration Politique ويتمثل في محاولة بعض القوى العظمى أو الكبرى التأثير بدرجة كبيرة وبصورة دائمة على السياسات الخارجية والداخلية للدول حديثة الاستقلال، وهذا النوع قائم على الدولتين القطبيتين وبعض الدول الكبرى كبريطانيا والصين وفرنسا وإن كانت محاولات التغلغل في حالة الدولتين القطبيتين تتخذ أبعاداً عالمية في حين يكون التغلغل السياسي الذي تمارسه الدول الكبرى الأخرى قاصراً على نطاق محظوظ، فالدول القطبية ترمي من وراء تلك السياسة إلى تدعيم نفوذها وثقل معاشرتها على المستوى الدولي في مواجهة المعسكر المعادي، في حين تستهدف الدول الكبرى من وراء تلك السياسة سواء دعم مركزها داخل المعسكر الذي تتنتمي إليه (كما هي الحال بالنسبة لبريطانيا وفرنسا والصين) أو حتى دعم موقفها المعارض لأى من هذين المسكرين (كما هي الحال بالنسبة ليوغوسلافيا) وفي معرض الحديث عن السلوك التنافسي للدولتين القطبيتين على الساحة الدولية يمكن التركيز بالطبع على المستوي الثالث من مستويات التغلغل وهو التغلغل السياسي.

J. B. Duroselle & J. Meyriat, op. cit., p. 13 - 15.

وذلك في :

(١) فؤاد المرسى، مرجع سابق ذكره، ص ١٩١ - ١٩٢ .

Dawisha, op. cit, p. 12.

الثورية أو التقدمية فقط بل تعود ذلك إلى محاولة الدخول في علاقات مع الدول ذات الأنظمة اليمنية المحافظة حيث وقع السوفييت معايدة مصادقة مع اليمن في أكتوبر ١٩٥٥^(١). كما صرخ الأمير فيصل ولدى عهد المملكة السعودية آنذاك «بأن العالم العربي بأجمعه يؤيد من كل قلبه مصر في صفقة الأسلحة التي عقدتها مع تشيكوسلوفاكيا، وأن حكومة السعودية لا تزال تبحث في العرض الروسي الخاص بتزويدها بأسلحة على أساس تجاري»^(٢). ولعل في تقرب السوفييت إلى الدول ذات الأنظمة المحافظة ما يؤكد على المرونة الكبيرة التي أظهرها الاتحاد السوفيتي آنذاك في التعاون مع دول العالم الثالث ذات الأنظمة المختلفة وهو ما يعكس التحول عن الإعتبارات الأيديولوجية إلى إعتبارات المصلحة والضرورة التكتيكية بهدف فتح محاور جديدة يمكن أن تستعمِّ طاقة الاندفاع السوفيتي الجديد تجاه العالم الثالث. فتنمية العلاقات الدبلوماسية والتجارية والفنية مع كافة دول المنطقة كانت تتبع للسوفييت تحقيق وجود مستمر حتى لا يكون اعتماد الدول العربية على الاتحاد السوفيتي مرتبطاً فقط بمدى استمرار النزاع العربي - الإسرائيلي^(٣).

ثانياً : على الرغم مما أدعته الدول الغربية آنذاك من أن صفقة السلاح التشيكية تعد محاولة سوفيتية لقلب التوازن العسكري في الشرق الأوسط فإن الدراسة الموضوعية للصفقة توضح أن هدف السوفييت لم يتجاوز مجرد محاولة الحفاظ على ذلك التوازن من خلال تمكين النظام المصري من مواجهة الضغوط الغربية ضده بما يمكنه من البقاء خارج دائرة الأحلاف^(٤) ولعل مما يدل على ذلك ما يلى^(٥) :

(١) ربما كان مرجع الاستجابة الزائدة بعض الشيء من جانب السوفييت في إمداد مصر بالسلاح إلى السرية الشديدة التي كانت تحاط بها عمليات نقل السلاح الغربي إلى

(١) مقال، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(٢) جريدة الأهرام، ١٧/١٠/١٩٥٥.

(٣) مقال، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢ - ١١٣.

(٤) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

Jon Glassman, Arms for the Arabs, The Soviet Union & War in the Middle East, (The Johns Hopkins University press, New York, 1977), p. 9-14.

اسرائيل وهكذا فإنّه حتّى بافتراض أنّ السلاح الذي حصلت عليه مصر قد حقّ لها قدرًا من التفوق فهذا مرجعه إلى سوء التقدير بدافع الاحتياط وليس بدافع قلب التوازن القائم.

(ب) لم يقدم السوفييّت لصر بموجب تلك الصفقة أي نوع من أنواع السلاح التي كانت تستخدمها القوات المسلحة السوفييّة آنذاك، ولعل في ذلك ما يجعلنا ندرك مدى تخلف الأسلحة التي حصلت عليها مصر بالنسبة لما كانت تحصل عليه إسرائيل من الغرب، ففي حين حصلت إسرائيل على دبابات AMX المتطورة لم تحصل مصر على دبابات حديثة كذلك فإنّ مصر لم تحصل من السوفييّت على طائرات MIG-17 المتطورة إلا بعد أن حصلت إسرائيل من فرنسا على طائرات الميستير ٤.

(ج) لم يسع السوفييّت لصر خلال حرب السويس باستخدام طائرات IL-28 بعدما فشل الردع المستهدف ونشب الصراع فعلاً.

(د) كان هدف الإبقاء على التوازن هو الأكثر اتفاقاً من الناحية المنطقية مع الوضع الإستراتيجي للسوفييّت في تلك الفترة، ففي ظل التفوق الاستراتيجي الأمريكي لم يكن من الممكن أن يتبنّى السوفييّت هدفاً استفزازياً للغرب في منطقة من مناطق نفوذه التقليدية، حيث أن ذلك كان من الممكن أن يؤدي إلى حدوث مواجهة مباشرة مع الغرب، وهو ما لم يكن السوفييّت على استعداد لمواجهته، ولعل في إصرارهم على إتمام الصفقة عن طريق وساطة تشيكوسلوفاكيا ما يدلّ على صحة ذلك.

(هـ) لم يكن هدف السوفييّت هو قلب التوازن بقدر ما كان هدفهم هو المشاركة في تقرير مجريات الأمور في الشرق الأوسط سواء سلماً أم حرباً بما يتافق مع تطلعات الإتحاد السوفييتي للقيام بدوره كدولة عظمى، ويتبّع ذلك فيما أعلنه خروتشوف أثناء زيارته للندن في ربيع ١٩٥٦ حين أبدى رغبة السوفييّت في مشاركة الدول الغربيّة الثلاث (صاحبـة العملـانـ الـثـالـثـ) في السيطرة على شحنـاتـ السـلاحـ إلىـ منـطـقـةـ الشـرقـ

الأوسط^(١). كذلك فعل الرغم من الفرصة الذهبية التي أتاحتها صنفية السلاح للسوفيت للدخول إلى المنطقة إلا أنهم كانوا لا يرغبون حتى ذلك الحين، في الإنحياز الكامل للجانب العربي حتى لا يؤدي ذلك إلى مواجهة مباشرة مع الغرب، وقد تمثل ذلك في البيان الذي أصدرته الخارجية السوفيتية في ١٧ أبريل ١٩٥٦ وأشارت فيه إلى استعداد الاتحاد السوفيتي لدعم الأمم المتحدة لحل النزاع العربي - الإسرائيلي وذلك حتى يضمن مشاركته في حل النزاع من خلال عضويته الدائمة في مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى قام السوفييت بحث الدول الخارجية على الكف عن التدخل في الصراع العربي - الإسرائيلي ضد رغبة الأطراف المختلفة وهو ما يشير إلى رفض السوفييت للحلول التي قد تسعى الدول الغربية الموالية لإسرائيل إلى فرضها على الجانب العربي^(٢). وهكذا يتضح من كل ما سبق أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يهدف من وراء الصفقة إلى قلب التوازن القائم في المنطقة، بقدر ما كان يسعى إلى المشاركة الإيجابية في رسم صورة التفاعلات في النسق الشرقي أوسطي، بما يتيح له تحقيق الوجود المتوازن مع الوجود الغربي في المنطقة.

ويتمثل السؤال الثالث في : إلى أي مدى استطاع السوفييت الإستفادة من أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لتحقيق مكاسب لهم في المنطقة؟

يتضح من ملاحظة السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية خلال تلك المرحلة مجموعة من الأخطاء وأوجه القصور التي شابت تلك السياسة ولعل أبرز تلك الأخطاء ما يلى :

(١) أخطاء مرتبطة بطبيعة شخصية صانع القرار، فقد كان دالاس يميل إلى أسلوب السيطرة وإملاء الشروط وهو أمر لم يكن مقبولاً من جانب زعماء العالم الثالث الوطنيين مما أثر بصورة سلبية على كفاعة الدبلوماسية الأمريكية^(٣).

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

(٢) مقد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

Burns, op. cit, p. 34.

(٣)

(ب) أخطاء مرتبطة بطبيعة النظام السياسي الأمريكي ذاته، فقد كانت هناك عقبات اجرائية دستورية تمثل قياداً على إمدادات السلاح الأمريكي للدول الأجنبية، إلى جانب تعدد القوى المؤثرة في عملية صنع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بتقديم المساعدات العسكرية لجماعات الضغط المتباينة المصالح مما أدى إلى تباين التيارات والضغوط المؤثرة على متند القرار الخارجي الأمريكي، وذلك على عكس الحال في الاتحاد السوفيتي حيث لا توجد تلك العقبات والضغط مما يتبع لتخاذل القرار الخارجي السوفيتي قدرأً أكبر من المرونة^(١).

(ج) وجود إختلال في عملية إتخاذ القرار الخارجي الأمريكي آنذاك فقد كان الأسلوب السادس في إتخاذ القرار خلال عهد دالاس أنه بمجرد تبني القائمين على صنع القرار وجهة نظر معينة فإنهم يتجاهلون بقية الآراء والإحتمالات المتعارضة مع تصوراتهم وسياساتهم. فقد تجاهلت الخارجية الأمريكية آنذاك كل التحذيرات التي وردت إليها سواء عن طريق الـ CIA أو عن طريق السفراء الأمريكيين بالمنطقة عن إمكانية تحول عبد الناصر إلى السوفيت حيث أن دالاس كان يعتقد أن الأمر كله لا يزيد عن مجرد مناورة سياسية من جانب عبد الناصر يهدف بها إلى ابتزاز الأمريكيين والحصول على السلاح.

(د) عدم الاتساق بين السياسة العالمية للولايات المتحدة وبين سياستها في منطقة الشرق الأوسط فقد كان من الواضح أن الولايات المتحدة في عهد أيزنهاور - دالاس سوف تعتمد على العرب للوقوف في وجه المد الشيعي ومع ذلك فإن سياستها في المنطقة (تشددها تجاه مصر مثلاً في موضوع الإمداد بالسلاح) لم تكن تتفق مع الأهداف التي يسعى الأمريكيون لتحقيقها في المنطقة^(٢).

(هـ) على الرغم من أن دالاس كان مهندس سياسة حافة الهاوية Brinkmanship Policy التي تقوم على فكرة تصعيد حدة الأزمة لإجبار الخصم على التراجع وتقديم التنازلات،

Ibid, p. 34.

(١)

Spiegel, op. cit, p. 66.

(٢)

إلا أن تشديه الزائد في التعامل مع قادة دول العالم الثالث كان غالباً ما يدفعه إلى المضي إلى نهاية الشوط في عملية التصعيد بطريقة لا تتبع للخصم طريقاً مقبولاً للخروج من الأزمة بصورة تتفق إلى حد ما مع مصالحه الحيوية الأساسية ومع هيبيته على الساحة الدولية. وهكذا فلم يكن دالاس بأسلوبه المتشدد ذلك يتبع الظروف لخصمه لإعادة تقييم مواقفه بقدر ما كان يدفعه نحو المزيد من العناد والإصرار، الأمر الذي تسبب في إضاعة الكثير من فرص تحقيق مكاسب سياسية للسياسة الخارجية الأمريكية في مناطق كثيرة من العالم. فالشبة لمصر على سبيل المثال كان من الأصول - في ظل عدم نجاح السياسة الأمريكية في استقطاب عبد الناصر إلى جانب المعسكر الغربي - ألا تعمل على استفزازه أو إستثاره عداه لاسيما وأن عبد الناصر كان يتطلع في بادئ الأمر إلى التعاون مع الدول الغربية بشرط عدم إملاء الشروط، إلا أن ضغوط دالاس على عبد الناصر دفعت هذا الأخير إلى اللجوء إلى السوفيت. وبالفعل فقد استغل السوفيت الفرصة لإمداد مصر بالسلاح الذي تحتاجه. ومكذا لم يعد هناك من سبيل أمام الولايات المتحدة لاستمالة عبد الناصر سوى إظهار استعدادها لإمداد مصر بحاجاتها من السلاح الغربي على نفس مستوى العرض السوفيتي، غير أن ذلك الحل لم يكن من الممكن قبله آنذاك. فبعد الوصول إلى ذلك المستوى من التصعيد للأزمة من جانب الولايات المتحدة لم يكن من الممكن لها أن تقدم تنازلأً أو تراجعاً فجائياً حيث أن ذلك كان سيؤدي إلى اهتزاز هيبيتها على الساحة الدولية، وكان سيفتح الباب أمام دول العالم الثالث لإبتزاز الولايات المتحدة عن طريق التهديد باللجوء إلى السوفيت^(١).

هذا وقد وقعت الولايات المتحدة في نفس الخطأ في جنوب شرق آسيا حين رفضت تقديم السلاح لأندونيسيا في منتصف الخمسينيات لمنع الإضطرابات الداخلية ومحاولة إستعادة سيطرتها على غينيا الغربية من أيدي الهولنديين، فما كان من أندونيسيا إلا أن تحولت بدورها إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على السلاح^(٢).

Burns, op. cit, p. 37.

(١)

Hoffmann, op. cit, p. 201.

(٢)

وهكذا فشل دالاس في تطبيق سياسة حافة المهاوية - التي ابتدعها - بالأسلوب الصحيح
والفعال.

* * * * *

الفصل الثالث

أزمة السويس

الفصل الثالث

أزمة السويس

في أعقاب نجاح الثورة المصرية تبنت حكومة الثورة فكرة إقامة سد لتخزين مياه النيل جنوب سد أسوان. وقد تم اجراء مجموعة من الدراسات الهندسية ودراسات الجدوى الاقتصادية التي أثبتت آنذاك إمكانية إقامة المشروع من الناحيتين الفنية والاقتصادية. غير أن التصدى لبناء مشروع على هذا القدر من الضخامة كان يستلزم توفير مصادر تمويل محلية وأجنبية ضخمة فضلاً عن الخبرة الفنية من الدول المتقدمة.

وفي تلك الفترة كانت العلاقات المصرية السوفيتية أخذة في النمو بصورة مطردة لذلك فسرعان ما أعلن الاتحاد السوفيتي - في أكتوبر ١٩٥٥ - عن استعداده لتقديم المعونة الاقتصادية والفنية أو أي نوع من المعونة لأية دولة مستعدة لقبولها^(١). وقد أثار ذلك العرض من جانب السوفيت مخاوف كبيرة في واشنطن حيث كان السوفيت - كما سبق أن ذكرنا - قد حقوا فتحاً كبيراً بنجاحهم في عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر، بالإضافة إلى ذلك فقد قدر الأميركيون أن الفترة المتوقعة التي سيستغرقها بناء مثل ذلك المشروع قد تتدنى إلى خمسة عشر عاماً وهي فترة طويلة جداً تمكن السوفيت من تثبيت دعائم نفوذهم، وتحقيق وجود فعلى لهم في المنطقة في صورة خبراء وفنيين ومستشارين.. الخ ذلك فضلاً عن أن عدد الخبراء العسكريين السوفيت في مصر كان قد بلغ - في أعقاب صفقة الأسلحة - حوالي ألف فني وخبير، كما تم إيفاد مئات من الضباط المصريين إلى دول الكتلة الاشتراكية في مهام تدريبية، كذلك فقد تزايدت أعداد أعضاء البعثات الدبلوماسية للدول الاشتراكية في القاهرة، وأصبحت أجهزة الاعلام المصرية تستعين معظم أدبيانها من وكالات أنباء الدول الاشتراكية وهي مظاهر تحمل في طياتها مؤشرات على توثيق العلاقات المصرية بالكتلة السوفيتية، الأمر الذي كان يشكل تهديداً بالغاً للمصالح الغربية في المنطقة.

(١) إبراهيم سعد الدين وأخرين، كيف يصنع القرار في الوطن العربي (منتدى العالم الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥)، من ١٠٦.

وقد واقبت تلك الأحداث عملية إعادة تقييم قامت بها الحكومة الأمريكية لسياستها تجاه مصر لتدارك أخطاء السياسات الخارجية الأمريكية السابقة. وقد قدرت الدبلوماسية الأمريكية آنذاك إمكانية إحلال الأداة الاقتصادية لاستقطاب حركة الثورة في مصر، بعد فشلها في استخدام أداة العون العسكري بصورة ناجحة. ولعل مما شجع على القيام بعملية إعادة التقييم تلك، ما أعلنته الحكومة المصرية - في ذلك الوقت - من أنه من الصعب على مصر أن ترفض العرض السوفيتي رغم أنها تفضل العروض الغربية في هذا الشأن^(١). وفي تلك الأثناء كان الأمريكيون يرون إمكانية تزعم عبد الناصر لكتلة عربية، إن لم تكن موالية للغرب تماماً، فإن حيادها سيحول دون التغلغل السوفيتي في المنطقة، ولاسيما أن عبد الناصر كان يظهر ميلاً للتعاون مع الغرب في مختلف المناسبات وهكذا فقد كانوا يرون فيه على حد "A Western type democrat with healthy anti-colonialist ideas which
(٢) should be encouraged"

وقد انعكس ذلك التصور على الموقف الأمريكي خلال الاجتماع السنوي لحلف شمال الأطلسي في ديسمبر ١٩٥٥، حين أقنع دالاس كل من بريطانيا وفرنسا بالمساهمة في تعويم السد العالي، إلى جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد استهدف الغرب من وراء تقديم ذلك العرض إثبات عبد الناصر عن المضى قدماً في علاقاته مع السوفييت قبل أن تتدفق الأسلحة السوفيتية بكميات كبيرة إلى مصر، وذلك تحت شعار أن الولايات المتحدة تساهم في دفع عجلة التنمية في مصر - من خلال توجيه الموارد تجاه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية - بدلاً من استنزافها في الحصول على أسلحة لا تجلب إلا الدمار^(٣). وقد كان دالاس يطمح - من ناحية أخرى - في أن تؤدي المساعدة الغربية في ذلك المشروع إلى تحقيق أهداف سياسية أكثر أهمية، كالحصول على بعض التنازلات السياسية من عبد الناصر والتي

Berkowitz & Bock & Fuccillo, The Politics of American Foreign Policy (prentice Hall (١) Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1977) P. 78.

G. Barracough & R. Wall, Survey of International Affairs 1955 - 56 (Oxford University Press, London, 1960), p. 305.
(٢)

Berkowitz, op. cit., p. 79.
(٣)

قد تؤدى - بالتوازن مع الضغط على إسرائيل - إلى تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي^(١).

وبالفعل فقد أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا - في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ - أنها قدمنا عرضاً إلى مصر لمساعدتها في بناء السد العالى، حيث ستساهم الولايات المتحدة بـ ٦٥ مليون دولار في حين تساهم بريطانيا بـ ١٤ مليون دولار ذلك إلى جانب قرض من البنك الدولى تبلغ قيمته حوالى ٢٠٠ مليون دولار للمرحلة الأولى للمشروع. وقد قدرت التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالى ألف مليون دولار توفر الولايات المتحدة وبريطانيا حوالى نصفها بينما يوفر البنك الدولى النصف الآخر. أما شروط تقديم تلك المساعدة فقد كانت على النحو التالي^(٢) :

أ - أن يكون قرض البنك الدولى متوقفاً على وفاء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بتعهداتها تجاه المشروع.

ب - أن تركز مصر برنامج تنميتها على السد العالى بأن تحول ثلث عائداتها الداخلية لمدة عشر سنوات لميزانية المشروع.

ج - أن تتخذ مصر الإجراءات الكفيلة بوقف التضخم المالى الناجم عن الإنفاق الهائل للأموال العامة على هذا المشروع.

د - أن يتم منح عقود الأعمال الإنسانية على أساس المنافسة ولكن يشترط عدم قبول أية مساعدة من الكتلة السوفيتية.

Chester Cooper, *The Lion's Last Roar : Suez 1956* (Harper and Row, New York, 1978), (١) p. 94 - 95.

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحليل وتعليق : أنتونى ناتنج بجريدة الأهرام (القاهرة ٣/٢٦ ١٩٨٦) ص ٥ وكذلك : J. Public Record Office (P.R.O.), Foreign Office (F.O.), 371. Vol. 118842, 1022/26, 25 May 1956.

هـ - على مصر من أجل التأهيل لتحمل عبء خدمة القرض أن تتعهد بعدم قبول قروض أخرى أو عقد اتفاقيات أخرى دون موافقة البنك الدولي.

وقد أثارت تلك الشروط مخاوف وشكوك عبد الناصر، فقد كانت تعنى ضعف السيطرة الغربية شبه الكاملة على الاقتصاد المصري. كما تعنى عدم إمكانية شراء أسلحة جديدة من الكثلة السوفيتية إلا بعد موافقة الغرب، كذلك فقد أقلق عبد الناصر عدملتزام الولايات المتحدة وبريطانيا بتمويل المشروع بأسره^(١). هذا ولم تتف الشروط الغربية عند هذا الحد بل تجاوزته إلى اشتراط الولايات المتحدة أن تبدأ مصر في اتصالات مع إسرائيل لتحسين العلاقات بينهما، وقد أرسل الرئيس أيزنهاور مبعوثاً خاصاً هو روبرت أندرسون الذي قام بعدة زيارات متعددة بين مصر وإسرائيل، إلا أن جهوده فشلت في التمهيد لعقد لقاء بين عبد الناصر وبين جودريون^(٢).

وعقب الإعلان عن العرض الغربي بيومين، أعلن السفير دانييل سولوه سفير الاتحاد السوفييتي في القاهرة «أننا ننوي المشاركة في بناء المشروع ما لم يوجد نص في الاتفاق يستبعدنا بالتحديد»^(٣). وبالفعل فقد تم الإعلان في يناير ٦٥ عن أن مصر قد تلقت عرضاً سوفيتياً بشروط أفضل من شروط العرض الغربي، حيث كانت قيمة العرض السوفييتي تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار تسدد على خمسين عاماً وبفائدة منخفضة جداً^(٤).

وعلى الجانب المقابل اجتمع كل من دالاس وايدن بيوجين بلاك - مدير البنك الدولي - لحثه على إظهار قدر من المرونة خلال مفاوضاته مع عبد الناصر بشأن عرض البنك لتمويل

(١) ابراهيم سعد الدين وأخرين، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

Bernard A. Weisberger, Cold War - Cold Peace (Houghton Mifflin, Boston, 1984), (٢) P.171.

(٣) ابراهيم سعد الدين وأخرين، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

Berkowitz & Bock & Fuccillo, op. cit, P. 79. (٤)

المشروع، وقد نجح بذلك في الحصول على موافقة عبد الناصر على تلك الشروط السابقة، رغم ما سبق أن أظهره عبد الناصر من استياء، وتم الإعلان يوم ٩ فبراير ١٩٥٤ عن التوصل إلى اتفاق بين مصر والبنك الدولي بشأن تمويل المشروع^(١). هذا وتتجذر الاشارة إلى أنه قد تم الاتفاق على أن يتم به التمويل الأجنبي للمشروع بعد أن تكون مصر قد انتهت من اتمام المرحلة الأولى من بناء السد والتي تمول بالعملة المحلية، وغنى عن البيان أن هذا الشرط كان يستهدف اعطاء البنك قدرة أكبر على الضغط على مصر، وقد صاحب الإعلان عن قبول مصر عرض البنك الدولي، إعلان آخر عن مباحثات مصرية مع الاتحاد السوفيتي لبناء محطة لتوليد الطاقة النارية، وقد كان الهدف من ذلك هو إقناع الرأى العام في مصر بحرية القرار السياسي المصري وعدم خضوع مصر لأية ضغوط خارجية^(٢).

إلا أنه خلال الشهرين اللاحقين للإعلان عن قبول العرض الغربي والدولي حدثت عدة تطورات هامة أثرت بصورة سلبية على العلاقات المصرية مع الغرب، وقد تمثلت أهم تلك التطورات فيما يلى :

أولاً : في أواخر عام ١٩٥٥، وفي أعقاب زيارة لجنة تمبرل إلى الأردن صدرت عدة تصريحات عن الملك حسين ألمحت إلى احتمال انضمام الأردن إلى حلف بغداد، وقد أثارت تلك التصريحات موجة كبيرة من التذمر الشعبي في الأردن (حيث كان الفلسطينيون يمثلون آنذاك حوالي ٦٠٪ تقريباً من سكان الأردن وكانوا من أشد المؤيدين بإتجاهات عبد الناصر القومية). وإزاء تلك الموجة المتصاعدة من التذمر الشعبي أضطر الملك حسين إلى التراجع عن أفكاره وأعلن مسراحة أن الأردن لن ينضم إلى حلف بغداد، وقد دفعت الحملات الدعائية التي وجهتها إذاعة صوت العرب ضد التفوز البريطاني في الأردن الملك حسين إلى عزل الجنرال جلوب القائد البريطاني للفيلق العربي في أول مارس ١٩٥٦ باعتباره مثار الانتقاد الذي يوجه إلى الملك حسين من

(١) ابراهيم سعد الدين وأخرون، مرجع سابق ذكره، من ١٠٩ - ١١٠.

Barraclough & Wall, op. cit., P. 304.

(٢)

أن الجنرال جلوب هو الحاكم الفعلي للأردن^(١). وقد رأت بريطانيا في تلك الأحداث تهديداً خطيراً لهيبتها ومكانتها في العالم العربي، واعتبرت عبد الناصر المسئول الأول عن تلك الضربة الموجة للنفوذ البريطاني^(٢). وهكذا فقد بات ايدن مقتعمًا بأن المعونات الاقتصادية ليست الوسيلة المثلثة للتعامل مع عبد الناصر، وساد اقتناع عام داخل الحكومة البريطانية بأنه يتتعين على بريطانيا أن تنتهج سياسة أكثر حزماً تجاه مصر^(٣). ففي أحد الاجتماعات مجلس الوزراء البريطاني في ٢١ مارس ١٩٥٦ قال سلوين لويد «إن عبد الناصر غير راغب في التعاون مع القرى الغربية لتأمين السالم في الشرق الأوسط، ومن ثم فلا يمكن للحكومة البريطانية أن تقيم علاقات صداقية مع مصر في ظل حكم عبد الناصر، وأنه يتتعين إعادة النظر في السياسة البريطانية تجاه مصر بهدف احتواء النظام الناصري وأثاره»^(٤). وقد كان وقف المساعات الغربية في بناء السد العالي هو أول خطوة على طريق تقويض النظام الناصري وقد وافقت الحكومة البريطانية على مقترنات لويد وأشارت على الولايات المتحدة أن تحنو حنواها.

Willian J. Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955 - 1981 (State^(١)) University of New York Press, Albany, 1985), p. 64 - 65.

P.R.O, F. O. 371. Vol. 118831, JE 1013/1, JE 1013/5, JE 1013/6, JE 1013/9.^(٢)

(٣) يدل مما يعكس العنف الشديد لبريطانيا وإيدن بالذات على عبد الناصر في أعقاب طرد جلوب باشا. ما جاء في رد ايدن تعميقاً على المذكرة التي قدمها له ناتننج وزير الدولة للشئون الخارجية والتي كانت تتعلق بمراجعة شاملة للسياسة البريطانية في العالم العربي بهدف عزل ناصر وتحييده حيث علق ايدن على تلك المذكرة بقوله :

"What all this nonsense about isolating Nasser or neutralising him, as you call it? I want him destroyed, can't you understand? I want him removed".

ورد في :

Anthony Nutting, No end of a lesson, The story of Suez (Constable, London, 1967), p.34.

W. Burns, op. cit, p. 66.^(٤)

ثانياً : في ١٥ مايو ٦٤ أعلن عبد الناصر سحب اعترافه بحكومة الصين الوطنية التي تساندتها الولايات المتحدة، واعترف بحكومة الصين الشيوعية في بكين، وقد جاء هذا الاعتراف من جانب عبد الناصر كرد فعل للتصریحات التي أدلى بها خروشوف في لندن وأعلن فيها عن استعداد الاتحاد السوفيتي للانضمام إلى حظر تصدير السلاح المفروض على دول الشرق الأوسط، مما دفع عبد الناصر إلى محاولة تحسين علاقاته بالصينيين كمصدر محتمل من مصادر الحصول على السلاح. وقد اعتبرت الولايات المتحدة اعتراف عبد الناصر بالصين الشيوعية تحدياً سافراً لسياستها^(١)، فأعلن دالاس «إننا نؤيد كل الخطوات التي تتخذها مصر لدعم استقلالها الوطني، ولكننا نشجب كل الخطوات التي تدعم نفوذ الاتحاد السوفيتي أو الصين الشيوعية في الشرق الأوسط»^(٢). كذلك فقد علق دالاس على تليميقات مصر بوجود عرض سوفيتي لتمويل السد قائلاً : «أنه من غير الممكن أن تساهم الولايات المتحدة في تمويل مشروع السد العالي إذا كان الاتحاد السوفيتي سيساهم هو الآخر في المشروع»^(٣). وينظر سلوين لويد في مذكرات : «أنه بعد اعتراف مصر بحكومة الصين الشعبية اتفق مع دالاس على عدم السير قدماً في تمويل مشروع السد العالي، وترك الموضوع يوم تلقائياً»^(٤).

ثالثاً : تصاعدت حدة المعارضة داخل الولايات المتحدة ضد تمويل مشروع السد، فقد مارست عدة قوى سياسية داخل الولايات المتحدة ضغوطاً لحمل الحكومة الأمريكية على التراجع عن تمويل المشروع^(٥). وقد تمثلت أهم تلك الجماعات في لوبي الصين الوطنية الذي أثاره قرار اعتراف عبد الناصر بحكومة الشيوعية في الصين، ولوبي

F.O. 371, Vol. 118855, JE 1034/5, 26 May 1956.

(١)

F.O. 371, Vol. 118845, JE 10221/17.

(٢)

Barraclough & Wall, op. cit, p. 306.

(٣)

Selwyn Lloyd, Suez 1956 : A personal Account (Jonathan Cape, London, 1978), (٤) p.68-69.

F.O. 371, Vol. 118869, JE 1034/2, 2 June 1956.

(٥)

منتجى القطن الذى كان يرى أن مشروع السد العالى سيمكن مصر من زيادة الرقعة الزراعية من القطن مما يهدى إلى زيادة العرض العالمى منه ويهدد بانخفاض أسعاره فى الأسواق العالمية. هذا بالإضافة إلى اللوبي الصهيونى الذى كان يرى فى المساهمة الغربية فى المشروع دعماً للقدرات الاقتصادية للنظام الناصرى مما يشكل خطراً يتهدد اسرانيل، لاسيما أن الحكومة المصرية كانت قد عقدت - فى أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية - عدة اتفاقيات دفاعية مع كل من السعودية وسوريا واليمن وكان العدو المستهدف فى كل هذه الاتفاقيات هو اسرانيل بالطبع. وهكذا فقد تراكمت كل تلك الضغوط فى مواجهة الحكومة الأمريكية، وأصبح من العسير على الرئيس الأمريكى تجاهلها لاسيما وأن الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة كانت على الأبواب، فى ذات الوقت الذى وجدت فيه الحكومة الأمريكية أن محاولاتها للتقارب من الحكومة المصرية لم تقت شمارها المرجوة منها، وبدأت الشكوك والمخاوف تتزايد حول توجهات عبد الناصر، خاصة بعدما أعلن عن زياراته المقترحة إلى كل من يوغوسلافيا فى يوليو وموسكو فى شهر أغسطس ١٩٥٦.

رابعاً : واكبت تلك التطورات انتهاء السنة المالية فى الولايات المتحدة وحدث خلافات شديدة داخل لجان الكونجرس حول موضوع تمويل السد، فى نفس الوقت الذى دعا فيه جورج همفرى وزير الخزانة الأمريكى إلى بعض إجراءات الترشيد资料 فى الإنفاق الخارجى للحكومة الأمريكية^(١). وقد أدت تلك الخلافات إلى عرقلة إجراءات المساهمة الأمريكية بصورة أوجت بأن الولايات المتحدة قد تراجعت عن تعهداتها بمساهمة فى المشروع.

خامساً : كذلك تجدر الإشارة إلى أن قرار الولايات المتحدة بمساعدة مصر فى تمويل مشروع السد العالى - وهو مشروع ضخم يتطلب مساعدات كبيرة - قد أثار غضب البول الأخرى الطيبة للولايات المتحدة والتي لا تخفي مساندتها وانحيازها الكامل

Weisberger, op. cit., p. 171.

(٢)

لها كالفيليبين وباكستان، فقد بدأت تلك الدول تتساءل عن مدى جدوى انجازها إلى الولايات المتحدة إذا كان عدم الانجاز سيترتب عليه تنافس كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تقديم المساعدات بشتى صورها. وهكذا فقد كان على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً حازماً يبين للعالم أن هناك فرقاً بين الدول التي تنازع مساحة إلى جانب الولايات المتحدة وبين تلك التي تدعى الحيدار أو تعادي الغرب لحساب السوفياتي^(١).

وهكذا فقد تلاقت كل الخطوط السابقة عند قرار التراجع عن تمويل مشروع السد العالى، لاسيما أن مصر استمرت في التلويع بالعرض السوفياتي ومميزاته^(٢). وقد تصور دالاس أن عبد الناصر يحاول ابتزازه - مرة ثانية - ببأثارة احتمال التمويل السوفياتي. وقد كان دالاس يعتقد أن الاتحاد السوفياتي غير قادر على الوفاء بهذا العرض، أو تحمل عبء تمويل مثل ذلك المشروع الضخم بمفرده. لذا فقد قرر دالاس سحب عرض التمويل الأمريكي بهدف إجراجه السوفياتي أمام مصر وأمام الرأى العام العالمى، وبهدف الكشف عن أن الوعود السوفياتية ليست إلا نوعاً من الدعاية وأن الولايات المتحدة هي وحدها الحليف القوى والفنى الذى يمكن الاعتماد عليه^(٣).

وقد تم الاعلان عن قرار سحب عرض التمويل الغربى خلال لقاء دالاس بالسفير المصرى فى واشنطن أحمد حسين^(٤) فى ١٩ يوليو ١٩٥٦. وقد جاءت حيثيات ذلك القرار فى البيان الذى أعلنته الخارجية الأمريكية، والذي أشار إلى «أنه قد ثبتت للحكومة الأمريكية على مر الأشهر السبعة الأخيرة (من ديسمبر ٥٥ إلى يوليو ٥٦) أن الحكومة المصرية لم تستطع أن

Spanier, op. cit., p. 121.

(١)

Erskine Childers, *The Road to Suez* (Macgibbon & Kee, London. 1962), p. 156.

Spanier, op. cit, p. 121.

(٢)

(٤) يذكر الدكتور فوزى أنه خلال لقاء دالاس بالسفير المصرى، أخذ دالاس يستعرض الصعوبات التي تواجه اتمام القرض وهنا قاطعه السفير المصرى بقوله «أرجوك لا تقل أنك ستسحب العرض لأن لدينا هنا فى جيبين عرضاً روسيأً لتمويل السد»، وعند ذلك رد دالاس بجهة «حسناً بما ان لديكم المال فانكم =

توصيل إلى اتفاق مع بقية دول حوض النيل بخصوص الموافقة على المشروع، كما أن الاقتصاد المصري غير قادر على تخصيص الموارد المالية اللازمة لإنجاح المشروع»^(١).

وفي اليوم التالي مباشرةً أعلنت الحكومة البريطانية سحب عرضها بالمساهمة في تمويل بناء السد^(٢). وقد أعقب ذلك في ٢٣ يوليو إعلان البنك الدولي سحب عرضه الذي كان مشرّطاً بوفاء الولايات المتحدة وبريطانيا بتعهداتهما تجاه المشروع وأعلن من أغرب ردود الفعل التي أعقبت قرار سحب عرض التمويل الغربي ما أعلنه الاتحاد السوفييتي في ٢١ يوليو ٦٥ من «أن الاتحاد السوفييتي لا يضع في اعتباره تمويل مشروع السد، وأن هناك مشروعات أخرى أكثر أهمية للاقتصاد المصري»^(٣).

وقد أدت تلك التطورات السريعة والمتلاحقة إلى التعجيل بإصدار قرار تأمين شركة قناة السويس، أو بعبارة أدق فإن قرار سحب عرض التمويل لم يكن إلا مجرد التزام أو المبرر الذي استند إليه عبد الناصر لتأمين شركة قناة السويس فقد كان الرأي المعلن لمصر في تلك المرحلة هو الانتظار حتى انتهاء فترة الإمتياز المنوحة لشركة قناة السويس في نوفمبر عام ١٩٦٨، وبذلك تعود القناة مرة أخرى للإدارة المصرية، إلا أن عبد الناصر كان يخطط سراً لتأمين القناة قبل انتهاء فترة الإمتياز ولكنه كان يرجح اتخاذ ذلك القرار حتى تكمل القوات البريطانية انسحابها من منطقة القناة (وهو ما تم بالفعل في ١٨ يونيو ١٩٥٦)، وحتى يصبح مصر قادراً على مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب الدول المسيطرة على شركة قناة السويس^(٤).

== لا تحتاجون إلى شيء منه هنا، لقد سحبته عرضي». ويرى البعض أن السفير المصري قد أخطأ بذكر العرض السوفيتي خلال لقائه بدلاس الذي لم يكن هناك شيء يثيره مثل الاتحاد السوفيتي.

^{٤٥} ورد في: محمود فوزي، حرب السويس ١٩٥٦ (دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٤٥.

⁽¹⁾ U.S. Department of State Bulletin (July 24, 1956), p. 188.

P.R.O. F.O. 371, Vol 119158, JE 14211, 2204. 19 October 1956. (1)

(٣) ابراهيم سعد الدين وأخرون، مرحوم سنت ذكر، ص ١٣٨.

(٤) الوجه السفلي، ص ٧٨، ج ٤.

٢٠١٣ میں اسے بنی۔

وفي السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦، أعلن عبد الناصر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة مصرية للإستفادة من عائداتها في تمويل بناء السد العالي، وقد أثار قرار تأميم شركة قناة السويس الدول الغربية التي كانت القناة تمثل بالنسبة لها شريان الحياة، أو على حد وصف إيدن لقرار التأميم "The Egyptian has his thumb on our windpipe" (١). فإذا فلم تطمئن تلك الدول إلىبقاء القناة تحت سيطرة زعامة معارضة لصالحها مثل عبد الناصر (٢)، وبهذا فقد أدرك البريطانيون والفرنسيون أنه إذا سمح لعبد الناصر بالقيام بمثل ذلك العمل - الذي يمس مصالحهم بصورة خطيرة - دون عقاب رادع فإن ذلك سيشجع بقية الدول العربية على أن تحذو حذوه فتقسم المصالح الغربية فيها كشركات البترول، كما أنه سيدفع بالدول المناوبة له في العالم العربي إلى محاولة التقرب إليه بعدما تأكّل لها مدى قدراته وعدم استطاعة الدول الكبرى ذاتها الوقوف في وجهه أو التصدي له، وسيؤدي كل هذا إلى إنهاصار النفوذ الغربي في الشرق الأوسط (٣). وقد تبنت فرنسا نفس الرأي حيث أعلن بينوا أن حكومته قد وافقت بالإجماع على ضرورة اتخاذ إجزاء عاجل وحاسم حيث أن ترك عبد الناصر بدون عقاب سوف يؤثر على نفوذ فرنسا في شمال إفريقيا (٤).

ويقدر ما اتسمت ريد الفعل الأوروبية بالانفعال والغضب الشديدين (٥)، جاءت ردود الفعل الأمريكية على قرار التأميم أقل إنفعالاً. فقد وجد الأمريكيون أنفسهم بين شقى الرحى، فهم على الرغم من كونهم السبب المباشر المحرك للأزمة، إلا أنهم لا ي يريدون الإقدام على عمل من شأنه استفزاز عبد الناصر وهم من ناحية أخرى لا يريدون تجاهل إستثناء حلفائهم، وبهذا فقد

P.R.O., F.O. 371, Vol. 118831, JE 1013/23, 31 May 1956. (١)

Anthony Eden, Full Circle (Cassell, London, 1969), p. 426.

وكذلك يرجع إلى :

Cecil Crabb, American Foreign Policy in the Nuclear Age (Harper & Row Publishers, New York, 1983), p. 251. (٢)

Spanier, op. cit., p. 121. (٣)

P.R.O., F.O. 371, Vol. 118902, JE 14211.2220, 26 October 1956. (٤)

Eden, op. cit., p. 435.

وكذلك يرجع إلى :

P.R.O., F.O., 371, Vol. 11871, JE 1034/6, 7 August, 1956. (٥)

اقتصر رد الفعل الأمريكي على تجميد أرصدة مصر لدى الحكومة الأمريكية بينما لم تتوافق الولايات المتحدة على استخدام القوة أو فرض عقوبات اقتصادية صارمة ضد مصر^(١). وقد أبلغ السفير البريطاني في واشنطن إلى حكومته في أواخر شهر يونيو بأن «الخارجية الأمريكية لا تحبذ القيام بإجراءات عاجلة، وأنه من الواقع أن الولايات المتحدة تريد أن تتأثر بنفسها عن النزاع مع مصر»^(٢). وقد كانت الولايات المتحدة تحبذ اللجوء إلى الأسلوب القانوني في معالجة الأزمة من خلال الإحتكام إلى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨^(٣). ومنذ وصول المبعوث الأمريكي روبرت ميدفورد إلى لندن في أعقاب صدور قرار التأمين أبلغ إيدن: «نحن وفرنسا سوف نتكلل بناسير، وفي نفس الوقت نريدكم أن تتتكللوا أنتم بالدب (يقصد الاتحاد السوفيتي)»^(٤). وعندما أبلغ ميرفي تلك الملاحظة إلى الرئيس أيزنهاور، رد أيزنهاور بقوله «يجب أولاً وقبل كل شيء أن نظهر أن جميع الوسائل السلمية للضغط على ناصر قد استفدت» ثم طلب أيزنهاور من دالاس الذهاب إلى لندن، لأن إيدن على حد قول أيزنهاور «قد يقودنا جميعاً إلى مغامرة قد تؤدي إلى مواجهة مع الاتحاد السوفيتي» وهكذا فقد وصل دالاس إلى لندن وكانت خطته هي اقناع المسؤولين البريطانيين بضرورة استئثار جميع الوسائل السلمية للضغط على عبد الناصر قبل استخدام القوة المسلحة^(٥).

وقد أدرك بريطانيا في تلك المرحلة أن المنظور الأمريكي للأزمة يختلف عن المنظور الأوروبي بسبب الاختلاف في المصالح. ومن ثم فقد قررت اللجوء إلى القوة العسكرية بما ينطوي عليه استخدامها من مخاطر، فقد كان تصور إيدن في تلك المرحلة هو أن عليه الاختيار بين أمرين «إما أن يذهب ناصر وإما أن يذهب إيدن». وهكذا فقد وافق مجلس الوزراء

Alexander Deconde, A History of American Foreign Policy, Vol. II (Charles Scribner's Sons New York, 1978), p. 289.

(١) Eden, op. cit., p. 434.

(٢) Childers, op. cit., p. 211. وكذلك Nutting, op. cit., p. 59.

(٣) محمد حسين ميكيل، قصة السويس (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٣)، ص ١٤٢.

(٤) المرجع السابق، نفس المكان.

البريطاني في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس ١٩٥٦ على استمرار الجهد السياسي لإستعادة قناة السويس وذلك لتفطية الفترة الازمة للإستعداد العسكري الذي يضمن استعادتها بالقوة المسلحة^(١).

وفي نفس الوقت كان عداء فرنسا لعبد الناصر أخذًا في التزايد، ولاسيما بعد قرار تأمين شركة قناة السويس وبعد فشل فرنسا في اقتحام عبد الناصر بايقاف مساعداته للثوار الجزائريين. ومن هنا فقد أدرك عبد الناصر - على حد تعبير الجنرال بوفر^(٢) «أن ما تواجهه في الجزائر هو نسب الأفعى، وأما رأس الأفعى فكانت في القاهرة». وهكذا فقد ساد اقتتال عام في فرنسا بشأن طريقها لاحكام قبضتها على الجزائر يمر بالقاهرة^(٣).

وقد وجدت فرنسا في إسرائيل الأداة التي تمكنتها من تحقيق هدفها في إسقاط عبد الناصر والقضاء عليه^(٤). فقد كانت إسرائيل في تلك الآونة ترقب بقلق شديد عمليات إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، كما كانت الهجمات الفدائية ضد إسرائيل قد تصاعدت حلتها مع عام ١٩٥٦ ووصلت إلى تل أبيب عاصمة إسرائيل^(٥). ويقول شيمون بيريز في مذكراته أنه خلال إحدى زياته إلى باريس عام ١٩٥٦ سأله أحد المسؤولين الفرنسيين «ماذا تنتظرون للزحف على مصر وإسقاط عبد الناصر؟» وقد رد عليه بيريز بقوله: «ننتظر حتى تكون لدينا أسلحة توافق ما حصل عليه عبد الناصر من صفقة مع الروس» وقد رد عليه المسؤول الفرنسي بقوله «وما هي طلباتكم؟ نحن على استعداد لتقديمها بغير حدود»^(٦).

(١) المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢) وكان في ذلك الوقت قائداً للقوات الفرنسية البرية في الجزائر.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٧.

Nutting, op. cit, p. 56. Childers, op. cit, p. 235. (٤)

Deconde, op. cit, p. 289. (٥)

(٦) هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

ومكنا فقد تلقت أهداف فرنسا وإسرائيل على اسقاط عبد الناصر، وبالفعل سافر وقد إسرائيلي إلى باريس حيث تم الاتفاق على بروتوكول سيفر السرى الموقع يوم ٢٤ أكتوبر ٦٥ بين إسرائيل وفرنسا وبريطانيا، وقد تم الاتفاق في ذلك البروتوكول على البنود التالية^(١).

١ - أن تشن إسرائيل هجوماً واسع النطاق على مصر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بهدف الوصول إلى منطقة قناة السويس.

٢ - في مواجهة هذه الأحداث تصدر حكمتا بريطانيا وفرنسا إنذاراً مزدوجاً إلى كل من مصر وإسرائيل تطلبان فيه منها :

أ - وقف أي عمل عسكري.

ب - إنسحاب القوات الإسرائيلية والمصرية إلى مسافة عشرة أميال على جانبي قناة السويس الشرقي والغربي على الترتيب.

ج - قبول مصر لاحتلال القوات البريطانية والفرنسية منطقة القناة بصفة مؤقتة لتأمين حرية الملاحة.

د - إذا رفضت الحكومة المصرية الإنذار الأنجلو - فرنسي تقوم القوات البريطانية والفرنسية المشتركة في صباح ٣١ أكتوبر بعمليات عسكرية ضد القوات المصرية.

هـ - بوسع الحكومة الإسرائيلية إرسال قوات لاحتلال الجزء الغربي من خليج العقبة وجند تيران وصنافير لتأمين حرية ملاحة سفنها في الخليج.

و - تتهدى إسرائيل بعدم الهجوم على الأردن.

كذلك فقد تعهدت فرنسا بتأمين حماية المجال الجوى الإسرائيلي وذلك بإرسال سرب من طائرات الميستير ٤ إلى إسرائيل في الفترة ما بين ٢٩ - ٣١ أكتوبر.

(١) حدث صحفي لكريستيان بيتو وزير خارجية فرنسا إبان أزمة السويس، جريدة الاهرام، القاهرة، ١٩٨١/٧/١٢

(P.R.O), F.O. 371, Vol. 119158, JE 1043/13 "Top Secret". JE 1043/6, 11 August 1956.

وهكذا يتضح أنه بينما كانت إنجلترا وفرنسا تنتهجان علناً الطرق السلمية لحل الأزمة^(١) من خلال مشاركتهما في مؤتمر المتفقين في لندن، وموافقتها على قرار مجلس الأمن الصادر في ١٣ أكتوبر ٦٥ والذي يتضمن أساس التفاوض لإيجاد حل سلمي للأزمة مع مصر، كانتا تخططا سراً لإتخاذ تدابير أكثر عنفاً ضد مصر. كذلك فعلى عكس المتبع - في أوقات الأزمات الدولية - أخفت الحكومتان البريطانية والفرنسية منذ منتصف أكتوبر كل خططهما السرية عن الولايات المتحدة الأمريكية خشية معارضتها لتلك الخطط^(٢).

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر ٦٥ شن الاسرائيليون هجوماً خاطفاً على مصر وتمكنوا خلال ساعات من التغلب إلى مسافة خمسين ميلًا داخل شبه جزيرة سيناء^(٣). وتجد الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت تعلم عن طريق قوات الاستطلاع الجوى الأمريكية بوجود تحركات عسكرية إسرائيلية، إلا أن التوقعات كانت تشير إلى أن الهجوم الوشيك موجه ضد سوريا وليس ضد مصر. ولكن عندما وقع الهجوم على مصر ثارت ثائرة الحكومة الأمريكية^(٤)، وأسرع بدعوة مجلس الأمن إلى التحرك لإيقاف إطلاق النار استناداً إلى التصريح الثلاثي الذي يضم عدم التعديل في العود بين إسرائيل وجيرانها العرب.. إلا أنه قبل أن يتحرك مجلس الأمن بلغه الإنذاران اللذان وجهتهما الحكومتان الفرنسية والبريطانية إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية يوم ٣٠ أكتوبر، وقد رفضت مصر الإنذار كما كان متوقعاً، وسرعان ما بدأت القوات الأنجلو - فرنسية في قصف المدن المصرية في اليوم التالي مباشرة. وقد أدى ذلك التدخل إلى تغير الوضع من كونه نزاعاً محلياً أو صراعاً على الحدود، ليصبح هجوماً من الدول الغربية على مصر.

(١) من بين الحلول السلمية التي قدمت لحل الأزمة ما أطلقه دالاس عن توسيع قناته السويسري ووضعها تحت إدارة هيئة دولية إلا أن مصر رفضت ذلك الاقتراح واعتبرته نوعاً من الاستعمار الجماعي وكذلك فقد دعت الدول الغربية إلى عقد مؤتمر في لندن يضم الدول المتفقعة بقناة السويس إلا أن مصر لم تشارك في هذا المؤتمر بسبب عدم التشاور معها قبل الإعلان عنه ويسبب الهجوم العنيف الذي وجهه عبد الناصر من خلال أجهزة الإعلام البريطانية.

(٢) جين كامبل، أمريكا والشرق الأوسط (سلسلة الفكر العالمي)، القاهرة، ١٩٦٠، من ٣٦.

(٣) المرجع السابق، من ٤٠.

(٤) (P.R.O.), F.O 371, Vol. 11873, JE 1074/1. 14 November, 1956.

وفي تلك الاثناء كان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد تقدم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعوه إلى إيقاف القتال وإنسحاب القوات الإسرائيلي^(١). إلا أن بريطانيا وفرنسا استخدما حق الفيتو مما حال دون إصدار أى قرار من مجلس الأمن. ونظراً لخطورة الموقف، فقد أحالت الولايات المتحدة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار مشروع «التحالف من أجل السلام»^(٢).

وبالفعل فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة - في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ - قراراً بوقف إطلاق النار وعودة المتأharيين إلى خطوط الهدنة^(٣). وإمتناع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن إدخال معدات عسكرية إلى منطقة القتال^(٤). إلا أن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ مباشرة فقد استمرت الطائرات البريطانية والفرنسية في قصف المطارات والمدن المصرية على امتداد أربعة أيام، ثم بدأت في عملية إبرار لقواتها عند الطرف الشمالي للقناة في بور سعيد والضفة الغربية لقناة السويس (في ٥ نوفمبر)^(٥).

وحيى بنا أن نتوقف هنا لنجيب على بعض التساؤلات الهامة.

أولاً : ما هي التصريحات التي دفعت بالدولتين الغربيتين إلى اللجوء إلى استخدام القوة رغم علمهما المسبق بمعارضة الولايات المتحدة لذلك الأسلوب؟

ثانياً : ما هو التقييم الأمريكي للأزمة وكيفية معالجتها والاستفادة منها؟

(١) (P.R.O.), F.O. 371, Vol. 118902, JE 1094/12, 1 st November, 1956.

(٢) كان بين اثنين قد اقترح في نوفمبر ١٩٥٠ توسيع سلطات الجمعية العامة للأمم المتحدة في حالة اصابة مجلس الأمن بالشلل نتيجة سوء استخدام الدول الكبرى لحق الفيتو.

United Nations Security Council Official Records, 11th Year, New York, 734 th meeting, 13 October, 1956, p. 18.

Deconde, op. cit., p. 289.

(٣) محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات (مركز الأهرام للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٦٤.

Jean-Pierre Alem. Le Proche - Orient Arabe (Presses Universitaires de France, Coll Que Sais-Je?, Paris, 1982), p. 37.

ثالثاً: هل كانت الولايات المتحدة على علم مسبق بالعدوان أم لا؟
بالنسبة للتصور الغربي لإمكانية استخدام القوة المسلحة في حل الأزمة فمردءه إلى عدة عوامل :

(أ) ادرك كل من بريطانيا وفرنسا للاختلاف في المصالح بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية^(١). فقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة لا تبدى الاهتمام الكافى - من وجهة نظر الأوروبيين - بالقضية، فعلى حين كان إيدن يرى أن تأمين القناة يمثل سد القصبة الهوانية لأوروبا، أعلن دالاس «إن قناة السويس لا تمثل أولوية أولى بالنسبة للمصالح الأمريكية»^(٢). كذلك فقد سئل الرئيس الأمريكي خلال أحد المؤتمرات الصحفية عن مدى مساندة الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا إذا ما اضطررتا إلى اللجوء إلى القوة فأجاب «لست أدرى ماذا تقصد بالضبط بمساندتهما؟ فكما تعلم فإن الولايات المتحدة لن تدخل حرباً - مادمت في منصبي - دون أن تتم دعوة الكونгрس للإنعقاد وإعلان الحرب. والاستثناء الوحيد لذلك هو في حالة وقوع هجوم غير متوقع على هذه الأمة. وفي هذه الحالة فقط فإن اعتبارات الدفاع عن النفس هي التي ستفرض اللجوء إلى رد فعل سريع ريثما يتم دعوة الكونгрس للإنعقاد»^(٣) ومكذا بدا واضحاً من إيجابة آيزنهاور استبعاده لفكرة المساندة العسكرية للحلفاء الغربيين حال استخدامهم للقوة ومن ثم فقد أدرك الوتان الأوروبيتان أن الولايات المتحدة لن تبادر بالقيام بإجراءات فعالة دفاعاً عن المصالح الأوروبية وأن على الأوروبيين أنفسهم أن يتحملوا مسئولية ذلك.

(ب) لم تكن الوتان الأوروبيتان في حاجة إلى مساندة عسكرية أمريكية للهجوم على مصر وإنما كان كل ما تطمحان إليه هو المساندة المعنوية أو على الأقل عدم معارضة الولايات المتحدة للعدوان. وقد أدرك الوتان خلال المباحثات الأمريكية الأوروبية قبل العدوان أن

Childers, op. cit, p. 213.

(١)

Eden, op. cit, p. 469.

(٢)

Ibid, p. 480.

(٣)

الولايات المتحدة وإن عارضت المبادرة باللجوء إلى استخدام القوة منذ البداية، إلا أنها لم تستبعد احتسالات اللجوء إليها كحل نهائى^(١)، ومن ثم فقد تصورت الولايات الأمريكية أن المؤيد له - إن الولايات المتحدة وإن كانت لا ت يريد أن تبدو بمظهر المشارك في العوان أن المؤيد له - حتى لا تنسى «إلى سمعتها أمام الدول العربية ودول العالم الثالث - إلا أن نجاح القوتين الأوروبيتين في القضاء على عبد الناصر كان سيشعر الولايات المتحدة^(٢) بأنها تخليت من عقبة كأداء أمام سياستها في الشرق الأوسط، ونظرًا لتقديرها للظروف التي دفعت بكل من بريطانيا وفرنسا للقيام بهذا الهجوم، فإنها ستقف في نهاية الأمر إلى جانبهما مما سيعزز موقفهما أمام الاتحاد السوفييتي وأمام الرأى العام العالمي^(٣). كذلك فقد تصورت كل من بريطانيا وفرنسا أنه حتى إذا ما كانت الحكومة الأمريكية ستعارض الهجوم الأنجلو - فرنسي على مصر فإن اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية سيحول دون إمكانية قيام الولايات المتحدة بتصريف خطير كالتدخل العسكري مثلًا، أو الالساسة إلى العلاقات الأمريكية - الأوروبية^(٤).

(ج) كانت الولايات الأمريكية على اقتناع تام بأن الاتحاد السوفييتي لن يستطيع أن ينتقد الهجوم البريطاني الفرنسي على مصر، لاسيما وأنه كان قبل أيام قلائل قد استخدم القوة المسلحة في قمع الاضطرابات داخل المجر، وهكذا فإن انشغال الاتحاد السوفييتي بمحاربة التمرد داخل الكثلة الشرقية - التي تمثل حزام الأمن بالنسبة له - سيحول دون إهتمامه ب مجربيات الأمور في الشرق الأوسط مما كان يعني - في تصور كل من بريطانيا وفرنسا - إستبعاد قيام الاتحاد السوفييتي برد فعل خطير في مواجهة الدول المعادية وأنه سيكتفى بمجرد التنديد بالعنوان.

Ibid, p. 436 - 437.

(١)

(P.R.O.), F.O. 371, Vol. 119174, JE 1074/11, 17 November, 1956.

(٢)

(٣) جون كامبل، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

(٤)

Spanier, op. cit, p. 122.

غير أن تطورات الأحداث لم تجئ موافقة للتصورات المسبقة التي ترجمتها الدولتان الأوروبيتان. ولعل ذلك يقودنا إلى الإجابة على السؤال الثاني وهو المتعلق بالتقدير الأمريكي للأزمة وكيفية معالجتها والاستفادة منها. حيث لم تتف الولايات المتحدة موقف المتدرج من الأحداث وإنما بادرت بإدانة العدوان بشدة. فقد أعلن إيزنهاور «أتنا سنطبق عقوبات، وسننقل القضية إلى الأمم المتحدة، وسنفعل كل ما في وسعنا لإيقاف ذلك الهجوم»^(١) وبالفعل فنى أمتاب توجيه الإنذار الانجلو فرنسي إلى مصر، أبلغ الرئيس إيزنهاور إلى إيدن مؤكداً على أن الولايات المتحدة تدين العدوان بشدة، كما أصدر دالاس تعليماته لكتابوت لودج - ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة - لكي يطالب المنظمة بأن تصدر قراراً بوقف إطلاق النار وإنسحاب القوات المعتدية.

وعندما لم تلق دعوة المنظمة استجابة فورية من جانب المعتدبين، صعدت الولايات المتحدة ضغوطها على إنجلترا وفرنسا. وقد تمثلت تلك الضغوط فيما يلى^(٢) :

(١) التهديد بضرر الجنيه الاسترليني في الأسواق النقدية العالمية فقد كان الجنيه الاسترليني في تلك الفترة يتعرض لضغوط هائلة في أسواق النقد العالمية. خلال شهر سبتمبر وأكتوبر إنخفضت الاحتياطيات البريطانية من الدولار بحوالى ١٤١ مليون دولار، ثم انخفضت خلال شهر نوفمبر بمقدار ٢٧٩ مليون دولار. وقد دفع هذا بهارولد ماكميلان الذي كان يشغل منصب وزير المالية في بريطانيا إلى تحذير سلوفين لويد وزير الخارجية بعد خطورة الموقف المالي^(٣). وعندما بدأت الولايات المتحدة في الاعتراض على الهجوم البريطاني على مصر، تزايدت حدة الضغط على الجنيه الاسترليني الذي كان يمثل إحدى العملات الارتكازية الرئيسية العالمية. فقد كان هناك تخوف من أن تقوم بريطانيا بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية المتزايدة ولذلك فقد تزايدت

Weisberger, op. cit, p. 173.

(١)

(P.R.O.), F.O. 371, JE 11015/3, 12 December, 1956.

(٢)

Nutting, op. cit, p. 57.

وكذلك :

Nutting, op. cit., p. 145.

(٣)

الرغبة في تحويل الاسترليني إلى دولار، مما ساعد على مزيد من الانخفاض في الأسعار العالمية لصرف الاسترليني. وكان الحل الوحيد لتلك المشكلة هو أن يتدخل صندوق النقد الدولي أو الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الجنيه الاسترليني^(١)، إلا أن رد وزير الخزانة الأمريكية جورج همفري على المطالب البريطانية كان «لن تحصل بريطانيا على أية مبالغ إضافية من حكومة الولايات المتحدة أو من صندوق النقد الدولي – إذا استطعت أن أمنع ذلك – حتى تخرجوا من السويس»^(٢). وقد اتصل إينهاور بآيدن، وهدده بضرر الجنيه الاسترليني المتزامن في الأسواق العالمية إذا رفض وقف إطلاق النار، وأعطاه مهلة ١٢ ساعة فقط لذلك^(٣). ولإذاء تلك الضغوط المتصاعدة اتصل آيدن بجي موليه رئيس وزراء فرنسا وأبلغه بأنه مضطر لقبول وقف إطلاق النار، مما اضطر فرنسا هي الأخرى إلى قبول وقف إطلاق النار. وبالفعل أعلنت القوات الأنجلو-فرنسية في الساعة الثانية من صباح السابع من نوفمبر وقف إطلاق النار وأوقفت تقدمها بصورة مفاجئة ونهائية^(٤).

(ب) التهديد بقطع الإمدادات البترولية، حيث كان العوان الثلاثي على مصر قد أثار ثائرة الشعب العربية في مناطق مختلفة من العالم العربي، حيث قام السوريون والسعوديون بتغيير وقطع خطوط أنابيب البترول المارة في أراضيهم، والتي تنقل البترول من الإبار العراقية والسعوية إلى أوروبا الغربية^(٥). كذلك فقد أدى الهجوم إلى إغراق إحدى السفن في مجرى القناة مما أدى إلى تعطيل حركة الملاحة بها^(٦). ومكذا فقد ووجهت دول أوروبا الغربية بحظر نفط، ولاسيما بعدما مارس دالاس ضغوطاً على دول أمريكا

Paul Hammond, *The Cold War Years. American Foreign Policy Since 1945* (Harcourt Brace & World Inc., N. Y. 1969), p. 89.

(٢) محمود نوزي، *حرب السويس ١٩٥٦*، ترجمة عن الإنجليزية : مختار الجمال (دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ١١٧.

(٣) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحليل وتعليق : سير أنطونى ناتنج، *جريدة الأهرام*، القاهرة، ١٩٨٦/٢/٢٦.

(٤) ناتنج : ناصر (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٢١٩.

Weisberger, op. cit, p. 175.

Spanier, op. cit, p. 123.

اللاتينية لعدم إمداد كل من بريطانيا وفرنسا بالبترول طالما ظلت قواتهما في مصر^(١). وهكذا لم يعد هناك مفر من قبول الدولتين لوقف اطلاق النار للحصول على امدادات البترول الأمريكي المشروطة بقبولهما لوقف اطلاق النار.

(ج) كذلك فعندما وجه الاتحاد السوفييتي إنذاراته الشهيرة - والتي ستتناولها بالتفصيل لاحقاً - إلى كل من بريطانيا وفرنسا، مهدداً إياهما باستخدام حسواريخه الذرية ضدّهما، لم تُبدِ الولايات المتحدة أى تأييد لحليفتيها الغربيتين في مواجهة ذلك الإنذار مما شكل ضيفطاً هائلاً على الدولتين وحملهما على التراجع والإذعان لقرار وقف اطلاق النار^(٢).

(د) لم تكتف الولايات المتحدة بمجرد قبول الدول المعنية لقرار وقف اطلاق النار بل أصرت على ضرورة انسحابها وجلايتها عن الأرض المصرية^(٣)، وهو ما تم بالفعل في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦^(٤).

وإذا أردنا أن نحدد الدوافع التي حدّت بالحكومة الأمريكية إلى تبني ذلك الموقف لأمكننا أن نوجزها فيما يلى :

١ - اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، والتي كان الرئيس آيزنهاور يرفع خلالها شعار «السلام والإزدهار»، ومن ثم فقد كان من غير الممكن بالنسبة له أن يبدو بمظهر المطلع على المؤامرات التي يشترك فيها حلفاؤه الأوروبيون أو أن يبدو كأنه قد أعطاهم موافقته الضمنية، الأمر الذي قد يستغله منافسوه للتشكيك في صدق نواياه. وبالطبع فلا

Robert Schulzinger, American Diplomacy in the Twentieth Century (Oxford University Press, New York, 1984). p. 252.

Hammond, op. cit, p. 89. (٢)

Nutting, op. cit, p. 145. (٣)

F.O. 371, Vol. 118871, 119174, JE 1074/7, 15 November, 1956. وكذلك :

(٤) تجدر الإشارة إلى أن القوات الإسرائيلية ماطلت في الانسحاب من الواقع التي احتلتها في سيناء إلا أن الرئيس آيزنهاور مدد بفرض حظر على تحويل الأموال التي كان يرسلها اليهود الأمريكيين إلى إسرائيل. مما أضطر إسرائيل في النهاية إلى الانسحاب. وهو ما تم في مارس ١٩٥٧. ولانا عودة إلى ذلك بالتفصيل فيما بعد.

يُخفى أثر عنصر المصلحة الشخصية في عملية صنع القرار وربما يتضح ذلك مما قاله إيزنهاور للسفير الفرنسي لدى واشنطن «اسمع لي أن أقول لك يا سيدي السفير.. أنتي اعتقاد أن الحياة مثل سلم بداعيَّة على الأرض وطرفه العلوي إلى السماء، وأنا قريب من نهاية السلم وأريد أن أقابل خالي بآيديٍ نظيفة لم تلوثها جريمة حرب نووية عالمية»^(١). وإذا سلمنا بأن «الخوف من الله» كان الدافع الرئيسي وراء موقف إيزنهاور من إدانة الغزو، فلا يمكننا مع ذلك أن نستبعد كلية تخوف إيزنهاور من عواقب مساندته للعدوان وانعكاساتها على نتائج الانتخابات، فضلاً عن تخوفه من احتمال حدوث مواجهة بين القطبين.

٢ - كانت الولايات المتحدة قبل أيام قلائل قد أدانت التدخل السوفيتي في مصر، وهكذا فقد وجدت نفسها في ذات الوقت أمام عملين من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى : أحدهما قامت به دولة معادية، والآخر قامت به دولة حليفة. ومن ثم كان من المفترض على الولايات المتحدة أن تبين العدوان أيًّا كان مصدره، وهكذا فقد أعلن إيزنهاور «لأيمكن وجود سلام بدون قانون، ولا يمكن وجود قانون يحكم سلوك أعدائنا، بل قانون آخر يحكم سلوك أصدقائنا»^(٢).

٣ - رأت الإدارة الأمريكية في أزمة السويس الفرصة الذهبية للتقارب إلى العرب. فقد كانت الدليل تشير في تلك الآونة إلى تصاعد حدة الشعور المعادي للنفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق الأوسط. وهكذا فإن عدم إدانة الولايات المتحدة للعدوان كان سيظهرها بمظهر المتعاون^(٣)، في حين أن إدانتها للعدوان ستتمكنها من أن تحل محل بريطانيا في الدفاع عنصالح الغربية في المنطقة، وأن تبين للعرب أن الولايات المتحدة، على الرغم من اعترافها بإسرائيل، إلا أنها يمكنها أن تتخذ مواقف مؤيدة للعرب في مواجهة إسرائيل، وهذا من شأنه أن يعزز مصداقية الولايات المتحدة أمام الدول العربية بل وأمام دول العالم الثالث كلها.

(١) أمين هويدي، حرب عبد الناصر (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٨١.

(٢) Deconde; op, cit, p. 290.

(٣) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكي - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلسلة، الكويت، ١٩٨٦)، ص ١٣١ - ١٣٢.

٤ - كانت الولايات المتحدة على اقتتال بأن استخدام القوة ليس الأسلوب الأمثل للخلاص من عبد الناصر لأنه سيؤدي إلى تعويله إما إلى إسطورة في حالة نجاحه في صد العدوان، وإما إلى شهيد في حالة فشله في التصدي له، وفي كلتا الحالتين، فإن الأمر سيؤدي إلى أضرار بالغة بالصالح الغربي على المدى البعيد^(١).

٥ - كان الاتحاد السوفيتي قد أذاع سلسلة من البيانات التي وجهها بولجانيين إلى حكومة كل من بريطانيا وفرنسا وأسرائيل، يدين فيها حربهم الاستعمارية ضد مصر، ويهدد بإستخدام القوة المسلحة والصواريخ الذرية الموجهة ضد المعتدين. كذلك فقد أرسل بولجانيين قبل ساعات من توجيه تلك الانذارات خطاباً إلى أيننهاور يقترح فيه القيام بعمل مشترك مع الولايات المتحدة، كإرسال قوة أمريكية - سوفيتية مشتركة لإعادة السلام إلى الشرق الأوسط. وقد جاء في نهاية تلك الرسالة «إننا مصممون على سحق المعتدين باستخدام القوة وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط»، كذلك فعلى سعيد الأمم المتحدة طالب مشروع القرار السوفيتي المقدم إلى مجلس الأمن بإرسال قوات بحرية ووحدات عسكرية ومتطوعين إلى مصر إذا لم تتوقف العمليات العسكرية خلال ١٢ ساعة، ويتم انسحاب القوات المعتدية من مصر خلال ثلاثة أيام^(٢). وكما كان متوقعاً فقد رفضت الولايات المتحدة الإقتراح السوفيتي، واعتبرته محاولة من جانب السوفييت لتحويل الانتظار عن تخلهم في المجر، كما حذر من دخول قوات سوفيتية أو غيرها إلى المنطقة، ورفعت درجة الاستعداد في القوات الأمريكية^(٣). وقد أثار إبداء الاتحاد السوفيتي لرغبتها في التدخل واستخدام القوة مخاوف الولايات المتحدة، فقد وجدت نفسها أمام احتمالين:

(أ) احتمال تدخل السوفييت في الشرق الأوسط تدخلاً مسكيرياً مباشراً.

(ب) احتمال حدوث امتداد سوفيتي على دولتين من حلف الأطلسي، الأمر الذي قد يزعزع هيمنة الحلف ومكانة الولايات المتحدة أمام دول العالم.

(١) أمين هويدي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

Nutting, op. cit. 144.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥، وكذلك :

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

وقد استدعت تلك المخاطر أن تعمل الولايات المتحدة على سرعة السيطرة على الأزمة قبل تصعيدها من جانب السوفييت بهدف تحقيق مكاسب سياسية^(١)، فعملت على تصعيد ضغوطها على الدول المعنية لحملها على قبول قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار.

٦ - أن يقف الولايات المتحدة موقف الدمية من العدوان كان معناه انهيار كل الأمال الدولية المقيدة على الأمم المتحدة كمنظمة للأمن الجماعي، وهكذا فقد جاءت الأذانة الأمريكية للعدوان، ودعم الولايات المتحدة لدور المنظمة الدولية في حل النزاع، كمحاولة من جانب الولايات المتحدة لإعادة الثقة في كفالة الأمم المتحدة كمنظمة للأمن والسلام العالمي، قادرة على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، لاسيما بعد الخطاب الذي وجهه وزير الخارجية السوفيتي إلى رئيس مجلس الأمن في ٥ نوفمبر والذي أشار فيه إلى «أن عدم قيام مجلس الأمن بدور فعال لردع الدول المعنية على مصر سيزعزع ثقة دول العالم في مدى جدوى المنظمة العالمية لكل وفي مبادرتها المثالية»^(٢)، ولعل مما يدل على صحة ذلك التصور أنه خلال الاجتماع الذي عقد بين دالاس وإيدن في أول نوفمبر ١٩٦٥ حاول إيدن اقناع دالاس باقتراب تحقيق النصر الكامل والقضاء على عبد الناصر، ومدى المكاسب التي يمكن أن يجنيها الغرب من وراء ذلك (وقد كان إيدن يهدف من وراء ذلك إلى كسب التأييد الأمريكي للعدوان) إلا أن دالاس رد عليه بقوله : «إسمع، إننى ممزق بشكل فظيع، فليس هناك من هو أسعد مني بضرب ناصر، ومنذ الريبع كان لدى سبب وجيه لكراسيته، ولكن هل يمكننا أن نقبل هذه النتيجة الطيبة إذا تحققت بوسائل فيها انتهاك للميثاق؟ أنتا يمكنك أن نحسن موقفنا في العالم إذا استخدمنا القوة، ولكن إذا فعلنا ذلك فإن الأمم المتحدة ستنهار ولها فائدة مجبر على العودة إلى تأييد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة»^(٣). وهكذا يبدو من حديث دالاس تخوفه من

Weisberger, op. cit, p. 175.

(١)

(٢) يرجع في هذا الصدد إلى نص الخطاب المنشور في :

The Policy of the Soviet Union in the Arab World : A Short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), p. 69 - 71.

(٣) محمود فوزى، مرجع سابق ذكره، من ١٠٨ .

أن يهدى وقف الولايات المتحدة إلى جانب العدوان إلى انهيار الثقة في المنظمة الدولية مما سينعكس بصورة سلبية على المصالح الطويلة الأمد للولايات المتحدة وعلى استقرار النظام العالمي ككل، فال الأمم المتحدة كانت بمثابة الستار القانوني الذي يقنع به العاملان سيطرتهما الثانية على دول العالم حيث يحكمان قبضتيهما على تلك الدول من خلال النفوذ الأدبي للمنظمة، ومن ثم كان من المفترض على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مساندة دولتين حليفتين لها – بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر تصدع العلاقات داخل التحالف الغربي – ففي سبيل الإبقاء على النظام القانوني الدولي الذي يخدم مصلحة العاملين، وحتى يثبتا للعالم انهم وحدهما القادران على فرض ارادتيهما على بقية دول العالم دون غيرهما.

٧ - كذلك فقد كان اقدام بريطانيا وفرنسا على الهجوم على مصر دون استشارة الولايات المتحدة يعد تحدياً لزعامتها في حلف الأطلنطي وتتجاهلاً لدورها في الشرق الأوسط^(١). وهكذا يرى البعض أن إjection الولايات المتحدة عن مساندة حليفتها كان بمثابة محاولة من جانبها لفرض هيمنتها داخل التحالف الغربي، فقد كانت الولايات المتحدة لا تتقبل أن يتصرف الآخرون بدون إنذار^(٢)، كما أنها كانت تريد الاحتفاظ بالوسائل في يدها وليس في يد غيرها حتى تجيء النتائج منطقياً لحسابها وليس لمصلحة طرف آخر غيرها^(٣).

ذلك كانت الأسباب المعلنة التي مثلت مبررات موقف الأمريكي خلال أزمة السويس، وعلى الرغم مما يبيّن على تلك المبررات من وجاهة وما تحظى به من ذيوع وانتشار، إلا أن الوثائق المفتوحة عنها حديثاً، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي صدرت في الآونة الأخيرة تشير إلى أبعاد جديدة للموقف الأمريكي خلال الأزمة لا تعنى الولايات المتحدة من شبهة التواطؤ والتحريض عليها، ويمكننا أن نبلغ مضمون تلك التصورات الجديدة – والتي تشكل اجابتنا على التساؤل الثالث – على النحو التالي :

Hammond, op. cit, p. 90.

(١)

(٢) في هذا الصدد يذكر هيكيل أن ايزنهاور قد أبلغ ماكميلان خلال أزمة السويس «قل لأنتون على لسانى أنه مادام قد تصرف بهذه خارج حلف الأطلنطي، وليس من حقه أن يلجأ إلى حماية مملكة هذا الحلف عندما تتعقد الأمور معه»، ويد فـ: محمد حسنين هيكـل، «سنوات الغليان»، جريدة الاهرام، القاهرة، ٨٨/١٠/٢٤.

(٣) هيكـل، سنوات الغليان، جريدة الاهرام، القاهرة، ١٥/١٠/٨٨.

١ - أن الولايات المتحدة كانت تخطط، منذ فترة سابقة على أزمة السويس، لميراث بريطانيا وفرنسا في منطقة الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة هي التي ضغطت على بريطانيا لكي تخرجها من فلسطين، ثم من مصر ثم من السودان^(١). وقد أدركت الدولتان الأوربيتان تلك الحقيقة منذ بدأ دالاس في التمييز بين المصالح الأمريكية والمصالح البريطانية في المنطقة، ومنذ بدأت الولايات المتحدة في محاولة التقرب إلى دول المنطقة على حساب مصالح الدول الأوروبية. وقد تمثل ذلك بصورة واضحة في رفض الولايات المتحدة الإنضمام الرسمي الكامل إلى حلف بغداد، بعدما أعلنت مصر معارضتها للحلف، على الرغم من أن دالاس كان الداعي إلى فكرة الحزام الشمالي التي يندرج حلف بغداد في إطارها. كذلك فقد أحس الفرنسيون أن الولايات المتحدة تسعى للقضاء على نفوذهم في لبنان والجزائر تماماً مثلاً عملاً على تفتيت أمبراطوريتهم في الهند الصينية، ذلك فضلاً عن أن محاولات الولايات المتحدة للتقارب من نظام عبد الناصر كانت تعد نوعاً من الدعم والتأييد الأمريكي لواقفه وسياسات المزاولة للسياسات الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا في المنطقة^(٢).

٢ - أن الولايات المتحدة قد وجدت في إسرائيل البديل الجديد لكل من بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، وقد قدرت أن إسرائيل هي الجواب الرابع الذي ينبغي عليها أن ترافق عليه مستقبلاً، فقد أوجحت الولايات المتحدة لإسرائيل بإمكانية قيامها بحرب وقائية^(٣) ضد مصر، بعد أن حصلت مصر على الأسلحة السوفيتية، ومن الجدير بالذكر أن وزير الدفاع الأمريكي كان قد طلب من اللجنة المشتركة لاستخبارات البنتاجون JIG القيام بتحليل مدى إمكانية شن حرب وقائية ضد مصر للقضاء على نظام عبد الناصر وإيقاف المد القومي في العالم العربي، وقد جاء في تقرير اللجنة المشار إليها «إن هناك إمكانية في

(١) محمد جلال كشك، ثورة بوليو الأمريكية (بيان ناشر، القاهرة، ١٩٨٨)، ص ٥١٣.

(٢) Hammond, op. cit, p. 87 - 88.

(٣) الحرب الوقائية Preventive War هي الحرب التي تستهدف تدمير قوة الخصم والاجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها.

المدى القصير لنجاح حرب خاطفة تقوم بها إسرائيل ضد مصر بهدف إسقاط نظام عبد الناصر، وتدمير القوات المسلحة المصرية، وتحقيق مكاسب إقليمية، ولزحة خطر معسكرات اللاجئين التي كانت تشكل تهديداً مستمراً لإسرائيل». وقد أشار التقرير إلى أنه «يتعين على إسرائيل القيام بمثل ذلك التحرك قبل حلول شهر نوفمبر ١٩٥٦، وذلك قبل أن تتمكن القوات المسلحة المصرية من الاستيعاب الكامل للأسلحة السوفيتية الجديدة فتشكل بذلك تهديداً لإسرائيل»^(١).

ولذا أخذنا ذلك في الاعتبار فإنه من غير المستبعد أن تكون إسرائيل قد قامت - بناءً على تحريض من الولايات المتحدة - بإستدراج فرنسا وإنجلترا لمشاركتها في العدوان على مصر، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه صورتها، والقضاء على ما تبقى لها من نفوذ أو مكانة في المنطقة «هذا ولقد حرصت الولايات المتحدة على عدم الاشتراك في عمليات العدوان الثلاثي، بل وأن تعلن عن إدانتها للعدوان، وحرصها على ضرورة انسحاب القوات المعادية، ولقد جاء هذا بعامل السعي إلى التواجد في المنطقة كقوة قطبية، فلقد قدرت الدبلوماسية الأمريكية حينذاك ملائمة ظروف هذا العدوان لـإزاحة النفوذ الإنجليزي والفرنسي عن المنطقة ومن ثم ضرورة الإمتناع عن أي عمل يثير غضبة العرب عليها ذلك فضلاً عما سيكون لمشاركتها في العدوان من آثار وخيمة على مكانتها في إفريقيا وأسيا»^(٢). وهكذا يمكن للولايات المتحدة أن تستغل الفرصة للتقارب إلى العرب بعدما تكون قد وجهت الضربة القاصمة لنفوذ حليفتها في المنطقة، وبالطبع كان على الولايات المتحدة أن تدفع لإسرائيل مقابل تلك الخدمة إمعاناً في إذلالها وتدمير بقائها نفوذها، الإنسحاب السريع للقوات البريطانية والفرنسية إمعاناً في إذلالها وتدمير بقائها نفوذها، نجدها قد تراجعت في مطالبة إسرائيل بالإنسحاب لمدة خمسة شهور، ففي ٥ نوفمبر

(١) Stephen Green, *Taking Sides* (William Morrow and Co., N.Y. 1984), p. 134.

(٢) محمد طه بدوى، «الوضع الاستراتيجى الراهن للقضية الفلسطينية» ورد فى : حسن الساعاتى وأخرين، المجتمع العربى والقضية الفلسطينية (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧)، ص ٤١٠.

١٩٥٦ وبينما كان كابوت لووج^(١) يطالب الأمم المتحدة بإتخاذ قرار بإنسحاب القوات المعتدية نجد أن الولايات المتحدة قد أرسلت السيناتور جاكوب جافيتيس إلى إسرائيل حاملاً رسالة الرئيس الأمريكي إلى بن جوريون جاء فيها «إن الرئيس أيزنهاور لا يتوجه إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في سيناء وقطع غزه والعودة إلى ما وراء حدودها»^(٢). كذلك فنتظراً لفقد الغرب العديد من قواعده العسكرية في المنطقة كقاعدة السويس، إلى جانب أن الفموض كان يكتفي بمصير عدة قواعد غربية أخرى كقاعدة الزرقاء في الأردن، وقاعدة الحبانية في العراق، حاولت الولايات المتحدة أن تجعل من إسرائيل المستفيد الوحيد من الأزمة حيث أنها ستكون بعد ذلك بمثابة الذراع اليمنى للولايات المتحدة في المنطقة^(٣)، وقد تمثل ذلك خلال انسحاب إسرائيل من سيناء حينما رفضت الإنسحاب من المنطقة الساحلية الموازية لخليج العقبة بعرض ٢٥ كم ابتداء من الحدود التولية إلى غرب شرم الشيخ على مدخل خليج العقبة، وطالبت بضمان حرية الملاحة في خليج العقبة بواسطة قرار من الأمم المتحدة. وفي ١١ فبراير ١٩٥٧ - وبعد أن رفضت الأمم المتحدة مطالب إسرائيل المشار إليها - أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً أعلنت فيه أنها تعتبر مضائق تيران وخليج العقبة مياهاً دولية وأنها تنوي ممارسة حقها في الملاحة الحرة والبرلمانية في هذه المياه، وقد اعتبرت إسرائيل ذلك ضماناً كافياً، وأعلنت في أول مارس ١٩٥٧ قبولها الانسحاب. وفي ٦ أبريل ١٩٥٧ دخلت ناقلة بتروöl الأمريكية خليج العقبة متوجة إلى ميناء إيلات فشكلت السابقة الأولى للملاحة الحرة في الخليج^(٤). وهكذا فعل الرغم مما لحق بإسرائيل من إدانة عالمية من جراء العدوان، فقد حصلت على ميزتين هامتين^(٥) :

(١) مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إبان أزمة السويس.

(٢) محمد حسين هيكل، «سنوات الغليان»، جريدة الأمان، القاهرة، ١٥/١٠، ١٩٨٨.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤) مصطفى خليل، حديث صحفي في جريدة الأهرام عن ذكرياته عن حرب ١٩٥٦، القاهرة، ١١/٧، ١٩٨٦.

(٥) المرجع السابق، نفس المكان. وأيضاً : F.O. 371, Vol. 119158, JE 1073/16, 16 August 1956.

(أ) فتح خليج العقبة للملاحة الدولية (بما فيها السفن الاسرائيلية) دون أية قيود، وقبول مصر بوجود قوات دولية في شرم الشيخ تتولى الإشراف على إلتزام مصر بضمان حرية الملاحة في الخليج.

(ب) موافقة مصر (غير المعلنة) على مرور البصائر الإسرائيلية في سفن لا تحمل العلم الإسرائيلي عبر قناة السويس، ولما كان الكثير من الدول تسجل سفنها تحت أعلام دول أخرى (كبنما وليبيريا) فإن ذلك كان يعني من الناحية العملية إمكانية عبور السفن الإسرائيلية المسجلة لدى دول أخرى عبر قناة السويس.

٢ - أن الولايات المتحدة هي التي مهدت لازمة السويس من خلال سحبها لعرض تعويم مشروع السد العالي، ثم أن الولايات المتحدة أولت من طرف خفي إلى الدول الأوروبية بأن تستخدم القوة ضد مصر، فعلى الرغم مما كانت تعلنه الولايات المتحدة من ضرورة اللجوء إلى الحلول السلمية ومعارضتها العلنية لاستخدام القوة المسلحة نجد أن دالاس قد أخبر المسؤولين البريطانيين خلال لقائه بهم قبل بداية العدوان بأنه يتلقى منهم تماماً في أنه من غير الممكن ترك القناة في يد رجل مثل ناصر وأنه لابد من إجباره - بائنة وسيلة - على أن يفرغ من معداته كل ما حاول ابتلاعه فيها^(١) ولعل مما يدعم هذا الرأي أن أيدين قد أبلغ دالاس قبل العدوان «بأنه يشعر بأن من غير الممكن التوصل إلى حل سلمي لازمة السويس، وأن اللغة الوحيدة التي يفهمها ناصر هي القوة، ولذلك فقد بدأ البريطانيون والفرنسيون بالفعل الاستعداد لاسترجاع ما يمتلكونه». وقد أجاب دالاس «بأنه لم يكن يريد أن يعرف». ولكن أيدين استمر في حديثه قائلاً «هل يوافق فوستر على أن ما كانوا يفعلونه كان صواباً؟» فقال دالاس «إنه يفهم جيداً وجهة النظر الانجليزية - الفرنسية» كذلك فقد قال أيدين «أنه لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة الفرنسية ستطلب آية مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة عندما تتخذ خطوات لاستعادة الموقف في مصر، ولكن هل يمكنها الاعتماد على التأييد المعنوي للأمريكيين؟» وهنا أجاب دالاس «أن

(١) هيكل، قصة السويس، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٦.

Eden, op. cit, p. 437.

وكذلك :

الحكومة البريطانية يمكنها أن تعتمد دائمًا على التأييد المعنى والتعاطف من الولايات المتحدة وأنه لا داعي لأن يشعر إيدن بأى تخوف في هذا الشأن»، فقال إيدن «إنه يعتقد أن الموقف سيتطور في وقت ما في أكتوبر»، عندئذ قاطعه دالاس وأبلغه بحزن «أنه لا يريد أن يعرف أى شيء عن الخطط الانجليزية - الفرنسية، وأن هذه الطريقة هي الأفضل»^(١). ويوضح مما سبق أن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بما يخطط له الأوروبيون إلا أنها كانت لا تريد أن تحاط علمًا بذلكخطط بصورة رسمية حتى تحفظ لنفسها بفرصة للتراجع وإدانة العذوان بدعوى عدم علمها المسبق به، وبهذا يمكنها أن تضمن الإستفادة في كل الأحوال، فإذا ما نجح العذوان في إسقاط عبد الناصر، قبل أن يخفي أحد لنجاته، لتخلصت بذلك من أخطاره دون أن تلوث يديها بالإشتراك في تلك المؤامرة^(٢)، أما إذا لم ينجح العذوان في إسقاط عبد الناصر لجأت إلى الحل البديل وهو محاولة انتهاز الفرصة للتقارب إليه فتنقض بذلك على نفسها بريطانيا وفرنسا لتحمل ملتهم.

٤ - خلال فترة التصعيد للأزمة حاولت الولايات المتحدة التأكيد بصورة علنية على رفضها لـ«استخدام القوة»، وتفضيلها الحلول السلمية للأزمة، وقد كان الهدف الحقيقي لذلك التكتيك هو كسب الوقت، حيث أنه مع مرور الوقت ونجاح مصر في إدارة القناة كممر ملاحي عالمي ومع الضغوط الأمريكية والسوفيتية إلى جانب الضغوط الداخلية داخل كل من بريطانيا وفرنسا، فإن مبررات استخدام القوة التي يمكن أن يستند إليها الأوروبيون ستتناقص، ومن ثم لن يعد أمامهم سوى القبول بالأمر الواقع والإعتراف بزوال

(١) فيما يتعلق بتفاصيل الحوار يرجع إلى: محمود فوزي، مرجع سابق ذكره، ص ٩٤.

(٢) في هذا الصدد يذكر سلوين لويد «أنه خلال أول زيارة له لواشنطن في أعقاب أزمة السويس كان أول سؤال وجهه له دالاس خلال لقائه هو : لماذا توقفتم؟ فقد كان ينفي على بريطانيا وفرنسا رغم الضغوط التي تعرضتا لها من جانب الولايات المتحدة، أن تغيبا في مفاوضتها إلى النهاية بعد أن أقدمتا عليها بدلاً من التوقف قبل نجاحهما في إسقاط عبد الناصر، وقد برد دالاس موقف الولايات المتحدة خلال الأزمة بأنه راجع إلى ابتعاده عن تسيير دفة السياسة الأمريكية بسبب العملية الجراحية التي أجريت له، وأنه لو لا ذلك لتبدل الموقف الأمريكي»، انظر : ناتنچ، ناصر، مرجع سابق ذكره وص ٢٢٠.

أمبراطوريتيهما في المنطقة، وقد ذكر سلugin لويد في مذكراته ما يؤيد ذلك المعنى حين قال: «كان واضحًا أن دالاس يلعب لكسب الوقت»^(١).

هـ - حاولت الولايات المتحدة خلال الفترة السابقة على العدوان أن تقترب إلى عبد الناصر وأن تظهر له - بصورة غير مباشرة تشجيعها لمواقفه في مواجهة بريطانيا وفرنسا، لحثه على مواصلة تحديه لهما، وقد تمثل ذلك فيما صدر عن المسؤولين الأمريكيين من تصريحات وتصرفات في عدة مواقف نذكر منها على سبيل المثال :

(أ) ما أعلنه دالاس خلال الأزمة من أن قناة السويس لا تدخل مرکزاً رئيسياً من اهتمام الولايات المتحدة.

(ب) سماح الحكومة الأمريكية لرعاياها بالعمل كمرشدين لدى شركة قناة السويس المؤسسة بعدما أمرت الادارة الأجنبية للشركة مرشديها بالإنسحاب بأمل تعطيل حركة الملاحة في القناة^(٢).

(ج) على الرغم من مساندة الولايات المتحدة لمؤتمر لندن وقراراته، إلا أن ايزنهاور وdalas أعلنوا بعد ذلك «إن الولايات المتحدة لن تشق طريقها في القناة عنده إذا أصرت مصر على أن يتم دفع رسوم المرور لها»^(٣)، كذلك فقد أعلن ايزنهاور ردًا على سؤال عما ستفعله الولايات المتحدة إذا رفضت مصر مقترنات مؤتمر لندن : «إنني لازلت متفائلاً بأن مقترنات مؤتمر لندن ستلقى قبولاً لدى المصريين، وإن موقف الولايات المتحدة هو ألا ن Nichols مهما واجهنا من عقبات»^(٤) ويتبين من تلك التصريحات أنها تحمل تشجيعاً ضعيفاً لعبد الناصر على تصعيد سياسته المتشددة حيث إطمأن إلى عدم وجود رد فعل مضاد من جانب الولايات المتحدة.

(د) خلال لقاء محمود فوزي بدالاس في منتصف أكتوبر ١٩٦٥، أبلغه دالاس «لابد أن تكونوا على حذر، يبدو أن الفرنسيين على وشك أن يشنوا الحرب الجزائرية في

(١) محمد جلال كشك، مرجع سابق ذكره، ص ٥١٣ - ٥١٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمود فوزي، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٦.

(٤) وأيضاً :

مصر^(١). ومكنا يتضح أن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بنية حليفتها الأوروبيتين. وفي هذا المعنى يذكر بينه أن الولايات المتحدة وإن كانت لم تبلغ عبر القنوات الرسمية بنوايا فرنسا وبريطانيا وأسرائيل بالهجوم على مصر، فإنها كانت تعلم بنوایانا عن طريق بعض الإتصالات. كذلك فقد أفسح الأسطول السادس الأمريكي المجال في البحر المتوسط لقوات الإنزال الأنجلو - فرنسية للوصول إلى مصر^(٢).

ومكذا كان من الواضح أن موقف الولايات المتحدة على الرغم مما كان ظاهراً من معارضتها لاستخدام القوة وادانتها للعدوان، يتسم بالإنتهازية حيث كانت ترغب في إستبعاد فرنسا وبريطانيا من المنطقة حتى يتسع لها أن تخليهما فيها^(٣).

وبعد أن استعرضنا موقف الولايات المتحدة خلال الأزمة، ننتقل إلى تحليل موقف الاتحاد السوفيتي، ويمكننا لمزيد من التحديد أن نقيم الموقف السوفيتي - خلال الأزمة - من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

أولاً : ماذا كان رد الفعل السوفيتي على العدوان على مصر؟

ثانياً : إلى أي مدى كان الاتحاد السوفيتي جاداً في مساندة مصر خلال الأزمة؟

ثالثاً : ما مدى الآثار الذي أحدثته الإنذارات السوفييتية في المعسكر الغربي؟

يمكن القول بأن رد الفعل السوفيتي على العدوان الثلاثي على مصر كان قاصراً على المجال الدبلوماسي، فقد تمثل رد الفعل السوفيتي في مجموعة من الرسائل والإنذارات التي وجهها رئيس الوزراء السوفيتي بولجانين إلى قادة الدول الغربية. ففي الخامس من نوفمبر

(١) محمود لوزي، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٩.

(٢) حديث صحفي لكريستيان بينوز وزير خارجية فرنسا إبان أزمة السويس، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦/٧/١٥.

Executive Sessions of the Foreign Relations Committee, 85 th Congress, 1 st session, (٣)
1957, vol. IX.

١٩٥٦ بعث بولجانيين برسالة إلى الرئيس الأمريكي ألينهاور جاء فيها «أنه يتعمق على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - بما يملكانه من قدرات عسكرية فائقة بما فيها الأسلحة الذرية - أن يقوما معاً باتخاذ التدابير الكفيلة بایقاف الحرب، وإعادة الاستقرار إلى المنطقة» كما أبدى إستعداد الأسطول السوفيتي للمشاركة مع الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط للتدخل خلال ساعات لردع المعتدين ووضع قرارات الأمم المتحدة - القاضية بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية - موضع التنفيذ^(١).

كذلك فقد بعث بولجانيين برسالة إلى رئيس مجلس الأمن جاء فيها : «إن الأزمة تقتضي قيام الأمم المتحدة باتخاذ التدابير السريعة والفعالة لسحق العدوان. وإن فشل مجلس الأمن في أداء المهام الموكولة إليه بمقتضى ميثاق المنظمة الدولية، سيثير الشكوك حول مدى فعالية المنظمة الدولية في حفظ الأمن والسلم الدوليين». كما طلب من مجلس الأمن إرسال معدات عسكرية ومتطوعين لمساعدة مصر في ضد العدوان الواقع عليها^(٢).

ومن ناحية أخرى فقد بعث بولجانيين برسائل تحذيرية أو إنذارات إلى كل من رؤساء وزراء بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لحثهم على قبول وقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية. وقد اتسمت الرسائلتان الموجهتان إلى كل من إيدن ومواليه بشدة لهجة التهديد والإذلال فقد جاء فيما :

«ما هو الموقف الذي ستتجه كل من بريطانيا وفرنسا نفسها فيه إذا هي هوجمت من قبل دول أقوى تمتلك كل أنواع الأسلحة التدميرية الحديثة؟ إن هناك دولاً الآن لا تحتاج إلى إرسال أسطول أو قوة جوية إلى السواحل البريطانية، ولكن يمكنها استخدام وسائل أخرى مثل الصواريخ. ولو كانت الأسلحة الصاروخية قد استخدمت ضد بريطانيا وفرنسا فمن المرجح أنها كانت ستتصدقان هذا بأنه

The Policy of the Soviet Union in the Arab world: A short Collection of Foreign Policy (١)
Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), p. 70-72.

Ibid, p. 69 - 70.

(٢)

عمل وحشى، فبأية طريقة يختلف مثل ذلك الهجوم عن الهجوم غير الإنسانى من قبل القوات البريطانية والفرنسية على مصر الممزوجة السلاح تقريباً. إننا قلقون بشكل بالغ من تطورات الأحداث فى الشرق الأوسط، فالحرب قد تمتد إلى دول أخرى وتصبح حرباً عالمية ثالثة. إننا مصممون تماماً على سحق العدوان وإعادة السلام إلى الشرق ولو تطلب ذلك استخدام القوة. ونأمل فى هذه اللحظة الحرج أن تظهروا التعلل اللازم وأن تستخلصوا ما يستتبع ذلك من نتائج»^(١).

كذلك فقد تضمنت الرسالة التى بعث بها بولجانين إلى بن جوديين رئيس وزراء إسرائيل إهاماً للحكومة الإسرائيلية بأنها تعمل كأدلة للقوى الأمريكية، وتهديداً بأن الإتحاد السوفيتى بقصد إتخاذ الإجراءات الكفيلة برد المعذبين، كما جاء فى تلك الرسالة «إن إسرائيل تتلاعب بمصير شعبها على نحو غير مسئول يتعارض مع ما تدعى من أنها دولة محبة للسلام، الأمر الذى سيترك أثاره على مستقبل إسرائيل ويوضع عالمة تساؤل بالنسبة لوجودها كدولة»^(٢).

هذا وتتجدر الإشارة إلى أن الموقف السوفيتى خلال الأزمة قد يتسم بالحذر الشديد. فخلال الأربعة أيام الأولى من الهجوم لم يز الإتحاد السوفيتى الهدوء سواء فى تصريحاته العلنية أو فى إطار منظمة الأمم المتحدة، بل إن موقف المندوب السوفيتى لدى الأمم المتحدة كان أكثر تحفظاً من موقف كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة الذى أدان العدوان بشدة، ولم يصبح الموقف السوفيتى صريحاً إلا بعد أن تأكدت معارضته الولايات المتحدة للعدوان. فقبل ذلك كان السوفيت يخشون من إتخاذ تدابير عنيفة قد تضطرهم تطورات الأحداث إلى التراجع عنها، لا سيما وأن السوفيت لم يكن لديهم حتى تلك اللحظة وجود عسكري فى المنطقة يكفى، الوجود الأمريكى المتمثل فى الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط، كذلك فلم يكن السوفيت - فى بادئ الأمر - واثقين تمام الثقة من أن الولايات المتحدة سوف تتخذ موقفاً حازماً وصارماً إلى هذا الحد تجاه حلقاتها. وهكذا فقد تصور السوفيت أن الأمر ربما ينطوى على خدعة بالنسبة لهم ومن ثم فقد أثروا التقدم بحذر، ولهذا السبب فقد تركت

(١) محمود فوزى، مرجع سابق ذكره، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢)

جهود الدبلوماسية السوفيتية خلال الأزمة على محاولة استغلال الإنشقاق داخل المعسكر الغربي ومحاولة الظهور بمظهر التشدد والعنف في إستنكار العدوان دون توريط أنفسهم في مواجهة غير محسوبة مع الولايات المتحدة^(١).

ولعل ذلك ينقلنا إلى الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق ب مدى جدية تلك الإنذارات السوفيتية ومدى إستعداد الاتحاد السوفيتي لمساعدة مصر فعلاً خلال أزمة السويس، ففيما يتعلق بالمساندة السوفيتية لمصر خلال العدوان نجد أن الاتحاد السوفيتي لم يتخد التدابير الملائمة حينما وقع الهجوم على مصر، بل إنه قد تم سحب المستشارين السوفيت والتاشيكين قروراً من مصر إلى السودان، وقد أدى هذا القرار إلى طمأنة الدول المعنية التي كانت تخشى أن يتم استخدام هؤلاء الخبراء في قيادة طائرات الميج - ١٥، والقاذفات إيليوشن ٢٨ التي لم يكن قد تربّى على قيادتها بعد العدد الكافى من الطيارين المصريين^(٢). كذلك فقد تلقى عبد الناصر - خلال قمة التصعيد للأزمة - رسالة من خروتشوف جامته عن طريق الرئيس السوداني شكري القوتلى، الذى كان آنذاك فى زيارة للاتحاد السوفيti، ينبه فيها صراحة بأن السوفيت لن يغامروا بالتورط فى حرب عالمية ثالثة من أجل قناة السويس، وأنه إذا كان لا بد من خوض مثل هذه الحرب، فإن السوفيت سيختارون مكاناً أكثراً ملائمة، وقد أشار خروتشوف فى رسالته إلى أنه يتعمّن على مصر أن تسرع بعقد صلح مع بريطانيا وفرنسا لأن قواتهما المتوفّقة لن يجدى معها القيام بمعزّز من المقاومة، وأن الاتحاد السوفيتي سوف يقدم مصر كل التأييد الأدبى اللازم، إلا أنه لا يستطيع تقديم أي نوع آخر من المساعدة فى هذه المرحلة^(٣). كذلك فب بينما كان صدى إنذارات الكرملين يتربّد فى جميع أنحاء العالم كان خروتشوف يبلغ السفير المصرى لدى موسكو محمد عوض القونى بأن «عقبات جغرافية» تحول تماماً دون إرسال أية مساعدة مادية إلى مصر^(٤).

Eden, op. cit, p. 554 - 555.

(١)

وكذلك : مقال، مرجع سبق ذكره من ١٢٣.

(٢) بيتر مانجولد، تدخل القوى العظمى فى الشرق الأوسط، ترجمة : أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، من ٣٠٩ - ٣١٠.

(٣) ناتنج، ناصر، مرجع سبق ذكره، من ٢٠٩.

(٤) المرجع السابق، من ٢٢٠.

ولعل مما يؤكد على عدم جدية السوفيت في إنفاذ تهديدهم عدة أمور :

- (ا) أن الأحداث تؤكد دائمًا على أنه إزاء المخاطر الهائلة لاستخدام الأسلحة الذرية، فإن أيًّا من القوى العظمى التي تملكتها لا تجسر على استعمالها إلا دفاعًا عن نفسها فقط^(١).
- (ب) أن قدرات الاتحاد السوفيتي - أثناء أزمة السويس - لم تكن تمكنه من المجازفة بالهجوم على دولتين من أعضاء حلف الأطلنطي، حيث أن ذلك كان معناه الدخول في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة باعتبار أن مثل ذلك التصرف كان سيشكل تحدياً لهيبة مكانة الولايات المتحدة بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر التدمير الشامل والإنسان المتبادل^(٢).
- (ج) أن التهديد السوفيتي بإحتمال توجيه ضربة إنتقامية نووية ضد بريطانيا وفرنسا قد تزامن مع دعوة الإتحاد السوفيتي للولايات المتحدة للقيام بعمل مشترك لإنهاء القتال، وهكذا يبيّن واضحًا أن قيام الإتحاد السوفيتي بإستطلاع رأي الولايات المتحدة قبل إقدامه على اتخاذ مثل هذه الإجراءات الإنتقامية فعلاً يحمل على الاعتقاد بأن تلك التحضيرات لم تزد عن مجرد كونها باللون إختبار أطلقه السوفييت لجس النبض وقياس مدى صلابة رد الفعل الأمريكي^(٣). ولذا فعندما تأكد السوفييت من رفض أذنها وارد القاطع لإرسال قوات أو معدات عسكرية إلى المنطقة، بدأوا يعرضون القيام بعمل مشترك مع الأمريكيين^(٤).
- (د) لم يكن الإتحاد السوفيتي ليخاطر بإشعال نيران حرب عالمية ثالثة من أجل مصر في الوقت الذي كانت تطورات الأحداث تسير فيه لصالحه، فأزمة السويس قد أثارت الخلافات والإنقسامات داخل المعسكر الغربي، وهو ما كان يتحقق مع مصالح السوفييت، وهكذا فقد كان من غير المجدى بالنسبة للسوفيت التدخل لمساندة مصر، أو القيام

(١) هيكل : «سنوات الفيليان»، جريدة الاهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١٠/١٢.

(٢) مقلد، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٥.

(٣) مانفولد، مرجع سابق ذكره، ص ٣١٠.

(٤) مقلد، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٦.

بهجوم على المعدين، حيث أن تدخل الروس كطرف في النزاع كان سيدفع الغرب إلى تخطي خلافاته في مواجهة الخطر السوفيتي الراهن نحو الشرق الأوسط ومن ثم فقد كان سيؤدي إلى رأس الصدع الذي أصاب التحالف الغربي وهو العنصر الذي حاول السوفيت استغلاله في تحقيق مكاسب سياسية لهم في المنطقة على حساب الغرب^(١).

ومع تسلينا بالإفتراض القائل بعدم جدية الإنذار السوفيتي فإن ذلك لا يعني إنعدام أثر تلك الإنذارات على تطور سير الأزمة. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن التقى المفروضي لفعالية تلك الإنذارات السوفيتية يجب أن يقاس بعدى ما أحدثته تلك الإنذارات من أثر في نفس المعدين (مدى مصداقية الإنذارات)، لا بعدى صدق نوايا من قاموا بتوجيهها^(٢). وفي حالة الأخذ بذلك المعيار فسنجد أن تلك الإنذارات على الرغم من عدم كونها بمفرداتها العنصر الحاسم والفعال في إنهاء الأزمة إلا أنها كانت بصورة غير مباشرة من العوامل المحركة التي دفعت الولايات المتحدة إلى تبني موقفها الصارم تجاه العيون واصرارها على انسحاب المعدين خشية أن يستغل الاتحاد السوفيتي الفرصة للتدخل في المنطقة، وهو في حد ذاته أثر إيجابي لا يمكن إنكاره، «يمكن القول بأن الإنذارات السوفيتية قد أدخلت على الأقل عنصر الشك في الموقف وهو ما كان عنصراً مؤثراً إلى حد ما، فحالة الشك في حد ذاتها تستوجب الحذر والمراجعة لأن المخاطر المتوقعة تفوق كل طاقات الاحتمال»^(٣).

ولعل مما يعكس أثر تلك الإنذارات على صانعى السياسة الأمريكية ما جاء في الرسالة التي بعث بها السفير الأمريكي في موسكو (بوهلين) إلى دالاس في الخامس من نوفمبر والتي تضمنت «إن خطورة الموقف تدعوني إلى الإعتقد بأنه من الخطر أن تتصور أن الاتحاد السوفيتي سوف يكتفى بال موقف الدعائى إزاء تطورات الأحداث فى مصر، وأننا لا أهلن أن السوفيت يمكنهم البقاء بعيداً عن التدخل»^(٤). ولعل مما زاد من الشك أن الاتحاد السوفيتي

(١) ناتج ناصر، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢٠.

(٢) هيكل، قصة السويس، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٣) هيكل «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١٠/١٢.

(٤) المرجع السابق.

لم يتوقف عند حد توجيه الإنذار وإنما أتبع ذلك بخطوات عملية حيث قام في السابع من نوفمبر بتحركات عسكرية دفع فيها بأعداد كبيرة من القوات البرية والجوية تجاه الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن تلك التحركات جاءت بعدما لاحت بوادر الإنفراج في الأزمة، إلا أنها على حد تعبير جريدة التليغراف تايمز «قد أحدثت فزعاً في أوروبا الغربية»^(١).

وينظر أيننهاود في مذكراته «لقد عقدت إجتماعاً لإصدار بيان رداً على رسالة بولجانين وقلت للمجتمعين أن السوفيت وهم يرون فشلهم في دول الكثلة الشرقية قد يقدمون على مجازفة شرسة تماماً كما فعل هتلر في أيامه الأخيرة، فليس هناك أخطر من ديكاتورية تجد نفسها في مثل هذه الظروف» ثم يستطرد قائلاً : «اجتمعت هيئة الأركان المشتركة وقدمنت اقتراحاتها بخصوص حالات الاستعداد التي يجب علينا إتخاذها وقد أمرت باستدعاء الجنود من أجزاءتهم كعلامة للروس على إستعدادنا لمواجهة التهديد، واتصلت بإيدن تليفونياً وقلت له أنه من الحكمة أن يتمشى مع قرارات هيئة الأمم، الآن دون شروط، فإن هذا سيحرم السوفيت من أية فرصة لخلق المتاعب، وقد وافق إيدن»^(٢).

وعلى الجانب الأوروبي نجد أن كريستيان بينو قد أخبر شيمون بيريز - مدير وزارة الدفاع الإسرائيلي إبان أزمة السويس والذي كان يزور فرنسا لاستطلاع موقفها من الإنذار السوفيتي - «إن فرنسا مستعدة أن تقسم مع إسرائيل كل ما تملك، ولكنها لا تستطيع أن تقدم لإسرائيل ما لا تملكه.. وبمتنهى الأمانة فإننا لا نملك الوسائل التي تدافع بها عن أنفسنا ضد الصواريخ، وإذا هاجمكم الإتحاد السوفيتي فأردنا مساعدتكم بكل ما نملك من قوة فلنفتح أمام الصواريخ في وضع الأعزل لأننا لا نملك سلاحاً مضاداً»^(٣).

وهكذا يمكننا أن نخلص إلى أن الصورة النهائية للتفاعلات السياسية بين القطبين خلال أزمة السويس قد جاءت على النحو التالي :

(١) المرجع السابق.

(٢) أمين هويدى، مرجع سابق ذكره، ص ٨٣.

(٣) هيكل، قصة السويس، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥٦.

أولاً : أن إبداء الولايات المتحدة إدانتها للعنوان قد دفع الاتحاد السوفييتي إلى تصعيد حدة تهديدهاته سعياً وراء تحقيق مكاسب سياسية.

ثانياً : أن الانتذارات السوفييتية، وما أبداه السوفييتي آنذاك من رغبتهما في ردع المعتدين وإعادة السلام عن طريق القوة قد أثارت مخاوف الولايات المتحدة، ودفعها إلى اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة ضد حلفائها المعتدين، مما كان يمثل خطورة بالغة وتهديدأً خطيراً للعلاقات الأمريكية - الأوروبية، وهو أمر ربما كان من المحتمل إلا تقدم الولايات المتحدة عليه إذا لم يكن السوفييتي قد أبدوا إهتمامهم ب مجريات الأحداث في المنطقة.

ويمكنا الآن أن نستعرض أهم النتائج التي أسفرت عنها أزمة السويس بالنسبة لكل من القوتين القطبيتين.

فبالنسبة للولايات المتحدة تمثلت أهم تلك النتائج في إدراك الولايات المتحدة أن عليها أن تحل محل بريطانيا وفرنسا ملء الفراغ الاستراتيجي في الشرق الأوسط وإلحتوا المد الشيوعي فيه، تماماً كما حلت قبل ذلك محل فرنسا للدفاع عن الهند الصينية^(١).

ولعل من المناسب أن نورد هنا تقييم الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ل موقف الولايات المتحدة إبان أزمة السويس حيث قال :

«إن معارضة جهود البريطانيين والفرنسيين في الدفاع عن مصالحهم في السويس كانت أكبر خطأ ارتكبه الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وعندما مايدعوا للإعتقد بأن اينهادر قد تبني هذا الرأي هو الآخر بعد تركه لمنصبه، فالخلاصة هي أننا فشلنا في مساندة حلفائنا وجداً، ونتيجة لذلك فقد كف حلفاؤنا عن الاضطلاع بأدورهم

Weisberger; op. cit, p. 176.

(١)

قوى عالمية، وبدأوا يهربون متراجعين عن الواقع التي كانوا يحتفظون بها حول العالم. ومع انسحابهم قمنا إما بالحلول محلهم أو خاطرنا بروية السوفيت يفعلون ذلك. وقد أخذت موسكو فرصة، وبحلول منتصف الخمسينيات كانت منظمة حلف شمال الأطلنطي قد أمنت الجبهة الوسطى في أوروبا، ومن ثم حول الكرملين مجموعه عندئذ إلى الأجنحة فكان طبيعياً أن تظهر النزعة التوسمية، الجديدة في العالم النامي مع محاولة موسكو التحرك إلى فراغ القوة الذي خلفته الإمبراطوريات الأوروبية المتقدمة، وعلى مدى العقود التالية أصبح الاتحاد السوفيتي قوة هائلة لها قدرة على نشر قواتها حول العالم، وتهديد مصالح الغرب، والوصول إلى الطرق البحرية الاستراتيجية واحتياطيات النفط. لقد كان ذلك تحدياً لمنظمة حلف شمال الأطلنطي لم يسبق لها أن واجهت مثله، وهو تحدي مازال متيناً على الحلف أن يضع له استراتيجية سليمة،^(١).

كذلك فقد حققت الولايات المتحدة مكاسب سياسية من وراء موقفها المعلن خلال الأزمة عن طريق تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي ولاسيما في دول المنطقة. فقد اعترف الرئيس جمال عبد الناصر في أعقاب أزمة السويس بأنه : «إذا كانت هناك دولة واحدة قد لعبت دوراً حاسماً في وقف الفزو الأنجلو - فرنسي، فهذه الدولة هي الولايات المتحدة». وقد أبلغ عبد الناصر السفير الأمريكي لدى القاهرة، في اليوم التالي مباشرة لإعلان وقف إطلاق النار، أنه يأمل في تحسن العلاقات مع واشنطن في المرحلة المقبلة، كما اعترف عبد الناصر صراحة بأنه : «بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا في العدوان فإن الولايات المتحدة تبقى الصديق الوحيد لمصر»^(٢). وقد كان من دلالات ذلك أن العلاقات بين مصر والغرب لابد من توجيهها عن طريق الولايات المتحدة وحدها^(٣).

(١) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب ١٩٩٩، عرض الكتاب بجريدة الأهرام، القاهرة، ٤/١٠/١٩٨٨.

(٢) محمد نصر مهنا، السوفيت وقضية فلسطين، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٢٤.

(٣) ناتج، ناصر، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢٠.

ومن ناحية أخرى فيبعد أن تأكيد عبد الناصر من أن السوفيت قد خذلوه، أراد أن يقنع واشنطن بأنه ليس العوبة في يد السوفيت - مثلاً زعم إيدن وموليه - فأمر بنشر مقال كانت مجلة ليف الأمريكية قد نشرته وكشفت فيه عن عمليات القمع الوحشية التي قام بها السوفيت ضد ثورة المجر^(١).

غير أنه على الرغم من المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة خلال أزمة السويس، فقد تركت تلك الأزمة آثاراً سلبية في غاية الأهمية على علاقات الولايات المتحدة بحلفائها الغربيين، فقد كان من جراء الموقف الأمريكي إبان الأزمة حدوث تصدع داخل التحالف الغربي، حيث أدى تجاهل الولايات المتحدة للإنذار السوفيتي ضد كل من فرنسا وبريطانيا إلى التشكيك في مدى مصداقية المساندة الأمريكية لأوروبا خلال أوقات الأزمات، كما شكك في مدى جدية الحديث عن المظلة النووية الأمريكية للقارة الأوروبية. وقد أدى ذلك إلى انماء الشعور القومي المعادى للولايات المتحدة في أوروبا، وقد بدا ذلك واضحاً في فرنسا التي راحت منذ ذلك الحين تعيد النظر في سياستها العسكرية والداعمة، مما نتج عنه فيما بعد انسحابها من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي^(٢).

ومكذا فكما أدت الأزمة المجرية إلى زعزعة تضامن دول حلف وارسو، أدت أزمة السويس إلى زعزعة تعاون دول حلف الأطلسي.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فعلى الرغم من أن مواقفه خلال الأزمة قد غالب عليها الطابع الدعائى، إلا أن الإنذارات السوفيتية - رغم عدم جديتها - قد أحدثت أصداء واسعة في العالم العربي، حيث أشادت الدول العربية بال موقف السوفيتي المساند للحقوق العربية وبدور السوفيت في ردع العذوان. وقد حاول السوفيت إنماء تلك الشعبية المتزايدة فقاموا بشحن كميات كبيرة من الأغذية والأسلحة إلى كل من مصر وسوريا، كما أعلنا موافقتهم على تمويل

(١) المرجع السابق، ص ٢١٠.

Hammond, op. cit, p. 91.

(٢)

المرحلة الأولى من مشروع السد العالى وقدموا لمصر قرضاً ميسراً بلغت قيمته حوالي ١٧٥ مليون دولار^(١).

وتتجدر الاشارة في نهاية عرضنا لأزمة السويس إلى بعض الملاحظات على احداث تلك الأزمة وعلى مواقف الأطراف المشاركة فيها، ومن ابرز هذه الملاحظات ما يلى :

(ا) أن كلاً من القطبين قد أدرك أن هناك حدوداً على استخدامه لقوته، وأن اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية لن يتم إلا في حالات الدفاع عن النفس أو عن المصالح الحيوية فقط. وقد بدا ذلك واضحاً خلال تلك الأزمة حيث لم يكن الاتحاد السوفييتي جاداً في استخدام صواريشه الذرية من أجل الدفاع عن مصالح مصر؛ ولا كان من المعken أن تدخل الولايات المتحدة في مواجهة نووية مع الاتحاد السوفييتي دفاعاً عن المصالح الأوروبيية. وهكذا فقد انتهت أزمة السويس (١٩٥٦) كما انتهت من قبل أزمة برلين (١٩٤٨)، وذلك عندما وجد كل من القطبين أن أمامه خيارات لا ثالث لها: فإما التراجع وإيثار السلام، وإما الدمار الشامل والانتحار المتبادل.

(ب) أوضحت أزمة السويس هيراركية (درج) قوى النسق الدولي، فبينما كانت كل من بريطانيا وفرنسا تخطط لاستخدام اسرائيل في خدمة أهدافها (من خلال تحريضها على مهاجمة مصر ثم اتخاذ هذا الهجوم كمبرر للتدخل بقواتها دفاعاً عن مصالحهما الحيوية في المنطقة). كانت الولايات المتحدة تخطط بيورها لاستغلال كل من بريطانيا وفرنسا لخدمة أهدافها هي تحقيقاً لمقاسب سياسية على حسابهما وتمهيداً لكي تحل محلهما في منطقة الشرق الأوسط.

(ج) أوضحت أزمة السويس بجلاء أن الهيمنة داخل كل من المعسكرين الشرقي أو الغربي على السواء هي للدولة القطبية التي تتزعم ذلك المعسكر، ومن ثم فليس في مقدور أي من الدول التابعة - التي تدور في فلك الدولة القطبية - أن تحدى تلك الهيمنة أو أن تنهج

Hiro, Dilip; Inside the Middle East (Routledge & Kegan Paul, London, 1982), p. 250- (١)
251.

نهجًا استقلالياً لا يتفق مع الأهداف والمصالح الاستراتيجية للدولة القطبية، ثم أنه حتى مع إفتراض قيام أي من الدول التابعة بمثيل تلك المحاولة – كما حدث في أزمة السويس- فإن اعتبارات المصلحة القومية للدولة القطبية تفوق من حيث أولويتها أي اعتبارات أخرى بما فيها اعتبارات التجانس الأيديولوجي أو الحفاظ على تماسك الكتل.

(د) أنه قد بات من الواضح – في ظل النسق الدولي ثانية القطبية وفي ظل ميزان الرعب النووي – أن الصراع على مناطق النفوذ في العالم الثالث أمر مقصود على الدولتين القطبيتين دون غيرهما من بقية دول الدرجة الثانية (وفي ذلك تأكيد على مدى موضوعية فكرة ثنائية التواجد القطبى في العالم الثالث)، وأنه إذا ما حاول طرفثالث منازعة القطبين انفرادهما بالصراع الدائر في مناطق العالم الثالث المختلفة، فإن القطبين سيتحالفان معًا لإبعاد ذلك الطرف الثالث من حلبة الصراع الدائر بينهما، ولعل في ذلك ما يبرر اتفاق مواقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على ضرورة الانسحاب الفوري للقوات المعتمدة من منطقة الشرق الأوسط. وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن أزمة السويس كانت إيدانًا بإسدال الستار نهائياً على النفوذ البريطاني والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط والذي ظل لسنوات طوال يشكل عائقاً في وجه تطلعات القطبين لبسط نفوذهما على المنطقة، وبمعنى آخر فقد كانت أزمة السويس إيدانًا ببداية عهد جديد اقتصر فيه الصراع على المنطقة على القطبين ووحدتهما دون غيرهما بحكم انفرادهما بالهيمنة الثانية على النسق العالمي.

(م) أن منظمة الأمم المتحدة، كمنظمة عالمية للأمن الجماعي مهمتها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لا يمكنها القيام بدورها الموكول إليها – بالكفاءة أو الفعالية المطلوبة – إلا إذا كان ثمة توافق في ارادات القطبين بخصوص القضايا المعروضة عليها، ولعل في ذلك ما يقطع بأن تلك المنظمة ليست في حقيقتها إلا تقنيًا قانونياً لميزان القوة القائم بين القطبين، وأنها وحدتها عاجزة تماماً عن القيام بأى دور فعال في حسم القضايا والنزاعات الدولية.

هذا وتتجدر الاشارة إلى أن الاتتاق العارض في مواقف القطبين إبان أزمة السويس ما
لبث أن انقضى مفسحاً المجال أمام الصراعات لكي تطفو على السطح من جديد، حيث
تصاعدت حدة الخلاف بين انصار الاتجاه القرمي الذي كان السوفيت من مؤيديه، وبين النظم
المحافظة التقليدية الموالية للغرب، الأمر الذي تطلب اضطلاع الولايات المتحدة بمسئولياتها في
حماية الأنظمة الموالية لها في المنطقة، فكان مبدأ أيزنهاور والذي يمثل موضوع الفصل التالي.

الفصل الرابع
مبدأ ايزنهاور

الفصل الرابع

مبدأ ايزنهاور

أدت حرب السويس كما سبق أن ذكرنا إلى تزايد قوة التيار الشورى في العالم العربي بزعامة جمال عبد الناصر، فقد أدت مواقفه المناوبة للقوى الاستعمارية القديمة إلى زيادة مؤيديه وأنصار سياساته في كافة الدول العربية الأخرى، الأمر الذي نتج عنه تصاعد الضغط على الحكومات العربية الموالية للغرب كالعراق ولبنان والأردن، ففيالأردن على سبيل المثال أسفرت الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر ١٩٥٦ عن تشكيل حكومة ذات اتجاه قومي عربي موال للتيار الناصري. وسرعان ما قامت المملكة الأردنية في ٢٣ فبراير ١٩٥٧ بيلقاء معاهدة التحالف البريطاني - الأردنية، وطالبت بسحب القوات البريطانية المرابطة في أراضيها، كما أعلنت اعترافها بالاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وبدأت في انتهاج سياسات متماشية مع السياسات المصرية والسويسرية^(١). كذلك فقد تصاعدت الضغوط ضد سياسة كميل شمعون في لبنان الذي رفض قطع علاقات لبنان الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا في أعقاب قيامهما بالعدوان على مصر^(٢). وقد أدت كل تلك التطورات إلى تزايد المخاوف من التيار القومي الناصري وأثاره السلبية على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط.

ومن ناحية أخرى فقد واكب ذلك تصاعد نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة، فقد بدا واضحاً أن الاتحاد السوفيتي بما يعلنه من مساندة للحركات القومية والتحريرية، وبما يقدمه من مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط إنما يسعى إلى دعم وجوده في المنطقة^(٣). كذلك فقد كان نفوذ الشيوعيين في سوريا آخذًا في التزايد بصورة تتبّع بإقتراب

(١) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار طالس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٥٧٣.

(٢) D. Chevallier (ed.); Renouvellements du Monde Arabe 1952-1982 (Librairie Armand Colin, Paris, 1987), P. 72.

(٣) اسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٤٢٥.

تحولها إلى منطقة نفوذ شيوعية حيث حصلت سوريا على مساعدات اقتصادية وعسكرية من السوفيت، كما كان الحزب الشيوعي السوري في وضع متميز نسبياً عن بقية الأحزاب الشيوعية في الدول العربية الأخرى، ذلك فضلاً عن أن أحد كبار الضباط السوريين المعروفين بتوجهاتهم الشيوعية - وهو عفيف البزري - كان قد استطاع الوصول إلى تولي رئاسة أركان الجيش السوري^(١).

وقد كان من بين العوامل التي ساعدت على انجاح السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط مايلي :

أولاً : عدم وجود روابط تاريخية قديمة تشبّه العلاقات العربية - السوفيتية جعل الدول العربية لا تستشعر خطورة الزحف الشيوعي، وذلك على عكس الحال بالنسبة للعلاقات العربية مع الدول الغربية التي كانت تمثل المستعمر القديم^(٢).

ثانياً : مساندة السوفيت الدبلوماسية للمواقف العربية في المحافل الدولية، إلى جانب ماقدموه من مساعدات اقتصادية وعسكرية للدول العربية ولاسيما في صراعها مع إسرائيل^(٣)، وقد تجلت تلك المساندة الدبلوماسية خلال أزمة السويس.

ثالثاً : تزايد اعجاب الدول العربية بالنمو الاقتصادي السوفيتي، دفعها إلى أن تحذو حذو الاتحاد السوفيتي وأن تأخذ بالحلول الاشتراكية لمشاكلها الاقتصادية ذلك فضلاً عن أن المساعدات التي كان السوفيت يقدمونها للدول العربية في تلك المرحلة لم تكن مشروطة بشروط سياسية^(٤).

Jean-Pierre Alem, *Le Proche-Orient Arabe* (Coll. Que Sais-je?, Presses Universitaires de France, Paris, 1982), P. 39.

Walter Laqueur, *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East 1958-1968*. (Routledge & Kegan Paul, London, 1970), P.12.

Morroe Berger, *The Arab World Today* (Weidenfeld & Nicolson, London, 1962), P.363
(٤) Ibid.

وتتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى مهارة استخدام السوفويت لأداة العنون الاقتصادي حيث كانوا يستخدمونها لربط الدول العربية بهم على المدى الطويل ومن ثم فلم يكونوا متوجهين في الحصول على مقابل سريع و مباشر نظير تلك المساعدات كما كان الحال بالنسبة للسياسة الأمريكية التي كانت سرعان ما تطالب بالمقابل بل ربما كانت تشرط الحصول على المقابل قبل تقديم المعونة فعلاً هو الأمر الذي كان يثير حساسية شديدة لدى الدول العربية التي كانت تعزز في تلك المرحلة باستقلال إراثتها السياسية.

رابعاً : الوضع المتميز نسبياً للسياسة السوفيتية تجاه دول المنطقة في مواجهة السياسات الأمريكية والغربية، فعلى حين كانت الدول الغربية تسعى إلى فرض تحالفات دفاعية موالية لها على دول المنطقة لضمان البقاء على نفوذها، كان حياد المنطقة في حد ذاته يشكل مكسباً للسياسة السوفيتية^(١). ومن ثم كان توحيد أهداف الشيوعيين والقوميين العرب والتقاوئما عند تصفية النفوذ الغربي في المنطقة يساعد على إظهار السوفويت بمعظمه المساند للحق العربي، كذلك فعل حين كانت دول أوروبا الغربية في حاجة ماسة إلى بترول الشرق الأوسط، كان السوفويت يتمتعون بقدر من الاكتفاء الذاتي يغنينهم في تلك المرحلة عن التطلع إلى بترول منطقة الشرق الأوسط^(٢)، ومن ثم كانت الدول الغربية تظهر بمعظمه الدول المستقلة في حين كان الاتحاد السوفياتي يظهر بمعظمه الدولة التي تحارب الاستقلال.

خامساً : كانت القيادات السياسية في الدول العربية ذات النزعة القومية تتكون سواء من التكنوقراط الذين لا يرتبطون بصورة مباشرة بعلاقات مصلحة مع الدول الغربية أو من العسكريين الذين يميلون إلى الأخذ بنظم الحكم الشمولي كنظام الحزب الواحد، إضافة إلى ذلك كانت القيادات السياسية في تلك الدول ترفع شعارات التنمية

Laqueur, Op. Cit., P. 12.

(١)

Ibid.

(٢)

والعدالة الاجتماعية ومن ثم فقد كان من بين أهدافها محاربة الرأسمالية من خلال اللجوء إلى أساليب التأمين ودعم القطاع العام والاهتمام بالتصنيع والتحديث والأخذ بنظم التخطيط المركزي وهي كلها تشكل خطوات هامة نحو تطبيق الأيديولوجية الشيوعية^(١).

سادساً : على الرغم من أن عنصر الدين كان يشكل - من وجهة النظر الغربية - ستاراً وقائياً ضد تفلل السوفيت في المنطقة بسبب ارتباط الشيوعية بالإلحاد، إلا أن السياسة السوفيتية نجحت في تخفي تلك العقبة لعدة أسباب منها^(٢):

(أ) محاولة السوفيت عدم التركيز على الجانب العقائدي في دعایتهم في الدول العربية تجنباً لإثارة الشعور الديني.

(ب) المرونة التي أظهرتها القيادة السوفيتية في الفصل بين علاقاتها مع الدول العربية، وبين مواقف حكومات تلك الدول تجاه الأحزاب الشيوعية المحلية على اعتبار أن تلك المواقف تعد من قبيل الشؤون الداخلية التي لا يصح التدخل فيها.

(ج) محاولة السوفيت إظهار قدر من السماح بحرية العقيدة في المناطق التي يدين أهلها بالإسلام داخل الاتحاد السوفيتي.

(د) تراجع قوة التيار الديني في الدول العربية في تلك الفترة.

ومكذا فعلى الرغم من إدراك القادة السوفيت لتلك العقبة التي تحول دون قبول الأيديولوجية الشيوعية في العالم العربي، إلا أنهم كانوا على قناعة بأن تشابك المصالح العربية-السوفيتية سيؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق نوع من التقارب بين الطرفين^(٣).

Ibid.

(١)

Berger, Op. Cit., P. 353.

(٢)

Laqueur, Op. Cit., P. 63.

(٣)

كذلك فقد بات واضحًا أن المواجهة بين القوىتين العظميين قد انعكست على ساحة العالم العربي في صورة الصراع بين القوى «الشورية» أو «التقدمية» التي يساندتها الاتحاد السوفيتي، وبين القوى «المحافظة» التي لم تكن على استعداد للتفصيبة بعلاقاتها بالغرب والتي كانت تخشى من تعاظم قوة مصر بعد انتصارها السياسي في معركة السويس^(١).

وفي ضوء تلك المتغيرات بدأت الولايات المتحدة منذ ديسمبر ١٩٥٦ في إعادة تقييم سياستها تجاه الشرق الأوسط، فعلى الرغم من تخليها عن مساندة حلفائها إبان أزمة السويس إلا أنها لم تكن لتقبل بأن يقوم الاتحاد السوفيتي بملء الفراغ الذي أحده انحسار نفوذ الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية القديمة عن المنطقة^(٢). ومكناً فقد أدركت الولايات المتحدة أن عليها أن تقوم برد فعل يتناسب مع حجم التهديد الذي تتعرض له المصالح الغربية الحيوية في المنطقة، بهدف احتواء التوسع السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها تشكل مسرحاً للحرب الباردة والصراع بين الدولتين العظميين.

ومن هنا جاء إعلان الرئيس الأمريكي أينتيلر عن سياسته الجديدة تجاه الشرق الأوسط في صورة رسالة وجهها إلى الكونجرس في الخامس من يناير ١٩٥٧^(٣) وقد استهدفت تلك السياسة الجديدة احلال نفوذ الولايات المتحدة محل نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في المنطقة.

(١) محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٧٣.

(٢) شارل زيد غبيّ، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ترجمة : خضر خضر (سلسلة آفاق دولية «١»، توزيع جروس - برس، بيروت، بدون تاريخ)، ص ١٩.

(٣) جاء في رسالة أينتيلر إلى الكونجرس : «أن الولايات المتحدة تعتبر المحافظة على استقلال أمم الشرق الأوسط ووحدتها أمراً حيوياً للمصلحة القومية والسلام العالمي، لهذه الغاية فالولايات المتحدة مصممة على تقديم العون أو استخدام القوة المسلحة لمساعدة أمّة أو مجموعة من الأمم عندما تطلب العون ضد العنوان المسلح من جانب أي قطر خاضع للشيوعية الدولية».

ورد في : بيتر ماينفولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة : أديب شيش (دار طлас للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٨٧.

فقد استعرض الرئيس الأمريكي في خطابه إلى الكongress أهمية المنطقة بحكم كونها تمثل همزة الوصل بين قارات أوروبا وأسيا وإفريقيا فضلاً عما تحويه أراضيها من إحتياطيات هائلة من البترول كسلعة ذات أهمية حيوية بالنسبة للعالم الغربي إلى جانب الأهمية الروحية والدينية للمنطقة^(١).

وقد جاء الإعلان عن مبدأ ايزنهاور في صورة إعلان رسمي من جانب الحكومة الأمريكية لكن تظهر عزماً واصراً على التصدي للسياسة السوفيتية بمختلف الوسائل المتاحة^(٢).

وقد أثار الإعلان عن مبدأ ايزنهاور خلافات واسعة داخل الكongress، فعلى حين أيدَه ممثلو مصالح صناعة البترول المؤيدين للدول العربية المحافظة وكذلك الموالون لإسرائيل، عارضه الأعضاء المؤيدين لمصر على اعتبار أن ذلك التوجه الجديد في السياسة الأمريكية سيتتَّجَ آثاراً سلبية تؤدي إلى خسارة المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة في العالم العربي نتيجة موقفها المساند لمصر خلال أزمة السويس^(٣).

ورغم تلك الخلافات فقد وافق الكongress بمعجسيه في التاسع من مارس ١٩٥٧ على مبدأ ايزنهاور، وبتصديق الكongress أصبح مبدأ ايزنهاور يشكل إنذاراً موجهاً إلى السوفيت بأن عليهم أن يدركون أن هناك حدوداً لا يتعين عليهم تخطيتها في تطلعهم لتوسيع دائرة نفوذهما في الشرق الأوسط^(٤).

وقد قام مبدأ ايزنهاور بـاستناده إلى آراء المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين الذين كانوا يرون أنه في ظل فراغ القوة الجديد في الشرق الأوسط فإن التهديد السوفيتي لتلك المنطقة قد يتغذى إحدى صورتين^(٥):

D. Chevallier, Op. Cit., P. 65, 66.

(١)

(٢) اسماعيل صبرى مقال، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٥.

Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago 1985), P. 85.

(٤) نذر غريب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٥) مقال، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٧.

أولاً : صورة الهجوم العسكري المباشر، وهذه الصورة وإن كانت أقل احتمالاً إلا أن التصدى لها يكون من خلال تصعيد درجة المخاطر التي يمكن أن يلاقيها السوفيت إذا ما أقدموا على مثل ذلك الهجوم، ويتأتى ذلك من خلال الإعلان بصورة رسمية عن تعهد أمريكي بمواجهة أية تهديدات تتعرض لها الدول الموالية للغرب من جانب الاتحاد السوفيتى أو الدول الموالية له.

ثانياً : صورة التدخل غير المباشر من خلال «قوى المحلية أو الاقليمية التي تسيطر عليها الشيوعية الولاية»، وتجدر الاشارة إلى أن تلك العبارة الأخيرة كان يقصد بها في المنظور الأمريكي والغربي ذلك التيار القومي العربي الثوري الذى كان يتزعمه عبد الناصر في مصر^(١). والتصدى لذلك النوع من التخريب السياسي - من وجهة النظر الأمريكية - كان يتمثل في دعم أنظمة الحكم الموالية للغرب من خلال تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية لها لضمان تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الداخلى في مواجهة الفئات المعارضة التي تعمل على إثارة الأضطرابات الداخلية.

إنطلاقاً من التصور الاستراتيجي الأمريكي لمصادر التهديد السوفيتى المحتملة ارتكزت سياسة ملء الفراغ على أداتين رئيسيتين^(٢) :

أولاً : المساعدة العسكرية : لتمكين دول الشرق الأوسط من صد أي عدوان خارجي أو أية محاولات للتغريب أو الثورة الداخلية أو إثارة القلق إلى غير ذلك من أساليب العدوان غير المباشر، فقد فوض الكونجرس الرئيس الأمريكي في استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لمساعدة أية دولة تتعرض لهجوم مسلح من قبل الشيوعية الدولية، إلى جانب تقديم جميع التسهيلات والمساعدات العسكرية إلى قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط للمحافظة على الهدنة في هذه المنطقة^(٣).

L. Aroian & R. Mitchell, The Modern Middle East and North Africa (Collier- (١) Macmillan Publishers, London, 1984), P. 337.

(٢) نجد غريب، مرجع سابق ذكره، ص ١٩ - ٢٠.

(٣) يحيى أحمد الكعكى، الشرق الأوسط والصراع الدولى (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦)، ص ٢٢٢.

ثانياً: المعونة الاقتصادية : لدعم استقرار نظم الحكم الموالية للغرب وأثنائها عن قبول المساعدات السوفيتية، ولعدم اتاحة الفرصة أمام السوفييت لاستغلال ظروف تدهور الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول لنشر الأفكار الشيوعية. وفي هذا الصدد اقترح الرئيس الأمريكي إنشاء جهاز إقتصادي خاص بالشرق الأوسط وتخصيصه اعتمادات مالية سنوية لدول الشرق الأوسط خلال عامي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ تبلغ قيمتها حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، مما يمكن الولايات المتحدة من زيادة استثماراتها الخارجية في تلك المنطقة لدعم وجودها الاقتصادي بها.

وفي أعقاب إقرار الكونجرس للسياسة الجديدة وتصديق الرئيس عليها في ٩ مارس ١٩٥٧ أرسل الرئيس أيزنهاور مبعوثه الخاص جيمس ريتشاردن إلى منطقة الشرق الأوسط في محاولة لإقناع قادة دول المنطقة بتأييد مبدأ أيزنهاور^(١).

ومع الإعلان عن مبدأ أيزنهاور وجد السوفييت أنفسهم في مواجهة التحدى الأمريكي المعارض لطلعاتهم^(٢)، ومن ثم فقد أخذوا ينددون به حيث أعلن الاتحاد السوفيتي في ١٢ يناير ١٩٥٧ «أن الإعلان عن مبدأ أيزنهاور يعد إحياءً للأفكار الإمبريالية القديمة» كما وصفوه بأنه نوعية عوانية. كما انتقد السوفييت الولايات المتحدة على اعتبار أنها تعود مرة أخرى إلى اللجوء إلى سياسة القوة التي أثبتت تجربة السويس عدم جدواها^(٣).

(١) تجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة قد مارست ضغوطاً دبلوماسية على إسرائيل خلال الفترة من يناير إلى مارس ١٩٥٧ لحملها على الانسحاب من المناطق التي كانت لاتزال تحتلها من صحراء سينا، المصرية (تم ذلك بالكامل في أول مارس ١٩٥٧)، في محاولة من جانبها للتقارب من النظام المصري على أمل حثه على تخفيض حدة معارضته للسياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة.

Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press, London, ١٩٧٩), P. 16.

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلسلة، الكويت، ١٩٨٦)، ص ١٤٩.

وفي تحرك مضاد قام السوفييت بحملة معاذية لمبدأ ايزنهاور في محاولة لاقناع دول المنطقة بعدم تأييده، كما تقدم الاتحاد السوفيتي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في فبراير ١٩٥٧ بطلب مناقشة مبدأ ايزنهاور باعتباره يشكل تهديداً للسلام العالمي^(١).

ولم يقتصر رد الفعل السوفيتي على مجرد إدانة مبدأ ايزنهاور بل دعت الحكومة السوفييتية في ١١ فبراير ١٩٥٧ الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) للتتوقيع على إلتزام مشترك - في إطار ما عرف بخطبة شيبيلوف Chepilov - يستهدف الاتفاق على مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وقد كان من بين ما تضمنته خطة شيبيلوف^(٢) :

- (ا) حل المنازعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بالوسائل السلمية.
- (ب) عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة واحترام سيادتها واستقلالها.
- (ج) عدم السعي إلى ربط دول المنطقة بالكتلتين العسكرية التابعة للدول الكبرى.
- (د) تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وانسحاب القوات الأجنبية الموجودة بدول المنطقة.
- (هـ) فرض حظر مشترك على صادرات السلاح إلى دول المنطقة.
- (د) عدم ربط المساعدات التي تقدمها الدول الكبرى إلى دول المنطقة بأية شروط سياسية أو عسكرية.

وقد كان واضحاً من خطبة شيبيلوف أن الاتحاد السوفيتي إنما يريد أن يؤكد على دوره كدولة عظمى تحق لها المشاركة في تحرير الأوضاع في المنطقة، وأعلم مما يؤكد على ذلك تلك العبارة التي وردت بالإعلان السوفيتي والتي جاء فيها تعقيباً على الإعلان عن مبدأ ايزنهاور :

"This aggravation [of the situation in the Middle East] stems above all from the fact that one of the great powers intends to

(١) نجد غريب، مرجع سابق ذكره، ص ٢٠-٢١.

The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A short Collection of foreign Policy (٢)
Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), P. 82.

use armed forces unilaterally in the Middle East, without the agreement of the United Nations, at its own discretion, for intervention in the internal affairs of the region".⁽¹⁾

ويتضمن من صياغة العبارة المذكورة مدى موضوعية فكرة ثنائية التوأجـد القطبي التي سبقت الاشارة إليها، بمعنى أن أي من القوتين القطبيتين تأبـي أن تنفرد القوة القطبية الأخرى بتقرير الأوضاع في منطقة ما من مناطق العالم الثالث المتازع عليها دون مشاركة من جانبها.

هذا وتتجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية قد رفضت تلك المقترنـات السوفيتية واعتبرتها محاولة من جانب السوفيـت لإيجاد مدخل لهم للتدخل في شئون المنطقة، بل أن مصر - الدولة التي كانت على علاقات مليبة بالاتحاد السوفيتـي حينـذا - رفضـت هي الأخرى خطة شـيبـيلـوف واعتبرـتها تدخـلاً في شـئـونـ المـنـطـقةـ لا يـخـتـلـفـ كـثـيرـاًـ عـنـ مـبـداًـ اـيـزـنـهـاـوـرـ⁽²⁾ـ،ـ وـيمـكـنـناـ تـفـسـيرـ الرـفـضـ المـصـرىـ لـخـطـةـ شـيبـيلـوفـ بـسـبـبـ ما تـضـمـنـتـهـ مـاـ دـعـوـةـ إـلـىـ فـرـضـ حـظـرـ مشـتـركـ عـلـىـ صـارـدـاتـ السـلاحـ إـلـىـ دـوـلـ الـمـنـطـقةـ.

أما فيما يتعلق بـريـوـدـ الفـعـلـ التـيـ أـحـدـثـهاـ إـلـانـ الـوـلـاـتـ الـمـتـحـدةـ عـنـ مـبـداًـ اـيـزـنـهـاـوـرـ فـيـ الـشـرقـ الـأـسـطـ فقدـ تـبـاـيـنـتـ بـيـنـ التـائـيـدـ الـكـامـلـ وـالـتـحـفـظـ فـيـ الـقـبـولـ وـالـرـفـضـ الـقـاطـعـ.

فقدـ أـلـعـنـتـ كـلـ مـنـ تـرـكـياـ وـإـيـرانـ وـالـمـرـاقـ وـلـبـنـانـ وـاسـرـائـيلـ تـرـحـيبـهاـ بـمـبـداًـ اـيـزـنـهـاـوـرـ،ـ أماـ الـيـمـنـ وـالـسـوـدـانـ فـلـمـ يـفـصـحـاـ عـنـ مـوـقـعـيـهـماـ مـنـ الـمـبـداـ بـصـورـةـ قـاطـعـةـ،ـ فـيـ حـينـ رـفـضـتـ كـلـ مـنـ مـصـرـ وـسـوـرـيـاـ وـالـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ الـسـعـوـدـيـةـ وـالـأـرـدـنـ⁽³⁾ـ،ـ حـيـثـ اـجـتـمـعـ قـادـةـ تـلـكـ الدـوـلـ فـيـ الـقـاهـرـةـ.

Ibid, P. 82.

(1)

Alem, Op. Cit., P. 40.

(2)

(3) تجدر الإشارة إلى أن كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية قد أعلنت بعد ذلك قبولها لمبدأ اينـهـاـوـرـ إـثـرـ خـلـافـهـماـ مـعـ عـبـدـ النـاصـرـ وـتـخـونـهـماـ مـنـ اـتـسـاعـ نـفوـذـهـ فـيـ الـمـنـطـقةـ وـلـاسـيـماـ فـيـ اـعـقـابـ الـأـزـمـةـ الـأـرـدـنـيـةـ كـمـاـ سـيـرـ ذـكـرـهـاـ.

في ١٩ يناير ١٩٥٧، وأعلنوا رفضهم لنظرية الفراغ الأمريكية، وأشاروا إلى أن المنطقة العربية لن تكون منطقة نفوذ لأية قوة أجنبية، وأن الوحدة القومية العربية هي وحدها القادرة على ملء ذلك الفراغ المزعوم^(١). كما جاء في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر «أن التهديد الحقيقي الذي تتعرض له دول المنطقة هو من جانب إسرائيل وليس من جانب الاتحاد السوفيتي»^(٢). كذلك فقد أدى الإعلان عن مبدأ اينتهاور إلى تكريس عمليات الاستقطاب إلى جانب كل من القطبين وازدياد حدة الحرب الباردة على المستويين العالمي والعربي. فنجد على سبيل المثال أن رفض مصر لمبدأ اينتهاور قد شكل بادرة الخلاف المصري - الأمريكي بعد التحسن النسبي الذي طرأ على علاقتهما في أعقاب أزمة السويس. وقد ردت الولايات المتحدة على معارضة مصر لمبدأ اينتهاور بأن رفضت إمداد مصر بالسلع الغذائية والوقود والأدوية التي كانت مصر قد طلبتها على وجه السرعة^(٣). كما رفضت الغاء قرار تجميد الأرصدة المصرية لدى الولايات المتحدة (٢٧ مليون دولار) والذي كانت قد أصدرته في أعقاب قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس. وقد أدى تدهور العلاقات المصرية الأمريكية إلى دفع العلاقات المصرية السوفيتية قدما نحو مستويات وأفاق جديدة^(٤) تمثلت في تحول العلاقات بين الطرفين من مجرد اقتصرها على الطابع التجاري لتحوله أبعاداً سياسية وعسكرية، كما تحولت السياسة

(١) مقال، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٨.

Chevallier, Op. Cit., P. 67.

وذلك يدجع إلى :

(٢) نشر البيان الختامي الصادر عن المؤتمر في جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠ يناير ١٩٥٧.

(٣) طلبت مصر من الولايات المتحدة إمدادها بالقمح، حيث كان المخزون لديها منه لا يكاد يكفي استهلاكه لمدة شهر فيشترطت الولايات المتحدة أن يتم الدفع بالدولار العر.

ومن رد فعل مباشر أعلن الاتحاد السوفيتي عن موافقته على إمداد مصر بحوالى ٤٠٠ ألفطن من القمح مقابل عملة مصرية، كما حصلت مصر على الأدوية التي كانت تحتاجها من أسواق شرق أوروبا بتخفيض ٥٠٪ عن الثمن الذي كانت تشتري به مصر من الدول الغربية.

ورد في : محمد فتحي الطوخي، أزمة السياسة الأمريكية (سلسلة كتب سياسية، القاهرة ١٩٥٨) ص ٤٢، ٤١.

(٤) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٧١.

الخارجية المصرية ذات الطابع الحيادي إلى سياسة أكثر تمشياً مع السياسة الخارجية السوفيتية^(١)، وفي تلك الأثناء قام المشير عبد الحكيم عامر بزيارة الاتحاد السوفيتي في نوفمبر ١٩٥٧، وقد وافق السوفييت خلال تلك الزيارة على مطالب مصر من الأسلحة والمعدات العسكرية لتعويض خسائرها في حرب ١٩٥٦^(٢).

وهكذا أدى مبدأ ايزنهاور إلى إزكاء حدة الخلافات بين الأنظمة العربية ذات النزعة المحافظة وبين الأنظمة ذات النزعة التقدمية، وقد شهدت المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٧ سلسلة من الأزمات المتلاحقة مما دفع البعض إلى تسمية تلك الفترة من العلاقات العربية - العربية بفترة «الحرب الباردة العربية»^(٣).

وسنعرض فيما يلى لأهم تلك الأزمات بهدف إبراز سلوك كل من القوتين القطبيتين تجاه الأطراف الإقليمية المتصارعة وفقاً لمقتضيات التحالف أو العداء.

الأزمة الأردنية ١٩٥٧ :

تحسن العلاقات المصرية - الأردنية تدريجياً بعد قيام الملك حسين بطرد الجنرال جلوب باشا^(٤)، وبعد قطع الأردن لعلاقاته дипломатية مع بريطانيا في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر، وإلقاءه لمعاهدة التحالف الأنجلو - أردنية الموقعة عام ١٩٤٨، ومطالبته بسحب القوات البريطانية المرابطة في الأردن^(٥). كذلك فقد قام الأردن بالتوقيع على ميثاق القيادة العربية المشتركة مع كل من مصر وسوريا والملكة العربية السعودية حيث تعهدت الدول الثلاث بتعويض الأردن عن الدعم المالي السنوي الذي كان يحصل عليه من بريطانيا بمقتضى معاهدة التحالف المذكورة^(٦).

(١) W. Laqueur, Op. Cit., P. 11.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق ذكره، نفس المكان.

(٣) Malcolm Kerr, The Arab Cold War: Nasir and his Rivals (Oxford University Press, New York, 1973).

(٤) تم تعيين اللواء / على أبو نصار خلفاً لجلوب باشا في قيادة الجيش الأردني.

(٥) أنتونى ناتننج، ناصر (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٢٣٨.

(٦) محمد رفعت، التوجيه السياسي للنكرة العربية الحديثة (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤)، ص ٣٣٣.

غير أن الأمر لم يقدر لها أن تستمر على نفس المنوال فسرعان ما بدأت مخاوف الملك حسين تتزايد نتيجة لتصاعد قوة التيار القومي الثوري الذي حصل على تأييد حكومة الأردن ذات التوجهات القومية بزعامة سليمان النابلسي وعلى تأييد قطاعات واسعة من الشعب الأردني ولا سيما هؤلاء الذين ينحدرون من أصول فلسطينية^(١).

وفي ربيع ١٩٥٧ مارست الولايات المتحدة ضغوطاً متزايدة على الأردن لحمله على قبول مبدأ اينهاور، إلا أن تلك الضغوط تسببت في إثارة الشعور القومي داخل الأردن الأمر الذي حمل النابلسي على التذديد بالضغط الأمريكي حيث أعلن في ٦ أكتوبر ١٩٥٧ : «إنتا كعرب لنا مبادئنا القومية المستمدّة من طبيعتنا وتقاليدنا، ولسنا في حاجة إلى من يقودنا»، ثم علق على مبدأ اينهاور بقوله : «إنهم يتحدون عن الفراغ، ولكن هذا الفراغ لا يوجد إلا في عقول الذين يتحدون عنه، والدفاع عن الأمة العربية لا يمكن أن يقوم به غير أبناء الأمة العربية»^(٢) وإزاء تنامي قوة التيار القومي داخل الأردن، تصاعدت مخاوف الملك حسين - ولا سيما بعد أن وجد نفسه معزولاً عن بريطانيا حامية عرشه التقليدية - فأعلن - في ١١ إبريل ١٩٥٧ - إقالة حكومة النابلسي التي كانت تعمل على دفع الأردن تجاه التقارب مع المعسكر الشرقي، وكلف حسين الخالدي بتشكيل حكومة جديدة من عناصر موالية له وذات توجهات غربية^(٣).

وقد أرجع الملك حسين التحول الذي طرأ على موقفه إلى سببين رئيسين :

أولاً : إعلانه عن كشف مؤامرة للإطاحة بنظام حكمه وأغتياله خلطت لها القوى الموالية للتيار الشيوعي والتيار الناصري، كما أعلن عن فرار قادة التمرد وعلى رأسهم اللواء على أبو نوار إلى سوريا الأمر الذي استند إليه الملك حسين لإتهام كل من مصر وسوريا بالتعاون مع المتمردين لقلب نظام حكمه^(٤). كما قام بحركة تطهير واسعة في

Charles Cremeans, The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy (١) (Frederick Praeger Publishers, N.Y., 1963), P. 158.

(٢) محمد حسين هيكل، «سنوات الفليان»، جريدة الاهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١٠/٢٩.

(٣) محمد رفعت، مرجع سابق ذكره، ص ٣٣٣.

Cremeans, Op. Cit., P. 159.

(٤)

الجيش لعزل الضباط ذوى التوجهات الشيوعية والناصرية^(١)). ويعتقد البعض أن الملك حسين هو الذى دبر فكرة محاولة التأمر ضد نظام حكمه مع بعض ضباطه (على أبو نوار ثم على الحيارى من بعده) ليتخد منها ذريعة لتحويل موقفه السياسى ضد كل من مصر وسوريا، وانحيازه إلى جانب المملكة السعودية التى كانت هي الأخرى قد بدأت تتشكل في توجهات عبد الناصر الاشتراكية ونواياه التي تستهدف فرض هيمنتها على العالم العربى^(٢)، ويستند أصحاب هذا الرأى إلى أن الملك حسين قد عين أبو نوار بعد ذلك بعده سنوات سفيراً للأردن فى باريس^(٣).

ثانياً : أعلن الملك حسين أن الدول العربية التي تعهدت بتقديم معونات اقتصادية إلى الأردن لم تلتزم بتعهداتها (باستثناء المملكة السعودية)، ولذا فإن الأردن يجد نفسه مضطراً لقبول المساعدات والمعونات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة^(٤).

وقد اعتبرت الجماهير الأردنية تلك التطورات المتلاحقة بمثابة تمهيد للإعلان عن قبول مبدأ ايزنهاور فتزايادت حدة التذمر الشعبي، كما هددت سوريا بالتدخل في الأردن، إلا أن الولايات المتحدة سارعت باصدار بيان أعلنت فيه أنها تعتبر أمن واستقرار الأردن يشكل أهمية حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، كما طالبت فيه كل من مصر وسوريا بأن تلتزم الحكومة وضبط النفس وأن تتجنب تصعيد الموقف داخل الأردن، كما صدرت الأوامر للأسطول السادس الأمريكي بالتحرك إلى منطقة شرق البحر المتوسط تائهةً لنجدة الأردن إذا ما ملّب العون^(٥).

(١) John Spanier, American Foreign Policy Since World War II (Pall Mall Press, London, 1962), P. 124.

(٢) جميل مطر، على الدين هلال، النظام الاقليمي العربي (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٧٦.

(٣) اتفنى ناتج، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٤) Bernard Vernier, Armée et Politique au Moyen - Orient (Payot, Paris, 1966), P. 88.
وتتجدر الاشارة في هذا الصدد أن الولايات المتحدة قد قدمت للأردن آنذاك حوالي ٢٠ مليوناً من الدولارات : محمد رفعت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٣.

(٥) بيتر مانغولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

وبالفعل فقد نجح استعراض القوة الأمريكية في دعم نظام الملك حسين الذي استعاد سيطرته على الأمور مرة أخرى بحلول نهاية شهر أبريل ١٩٥٧.

وتتجدر الاشارة إلى أن الأسباب الحقيقة للخلاف بين الملك حسين وبين التيار القومي - المتمثل آنذاك في المحور المصري - السوداني - كانت تكمن في أن المصالح والأهداف غير المعلنة للملك حسين كانت أكثر ميلاً تجاه كل من السياسة السعودية والسياسة العراقية اللتين كانتا تخدمان آنذاك أهداف ومصالح السياسة الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن أن الأمريكيين كانوا يرون في عرش الملك حسين ضماناً لعدم قيام جبهة عربية موحدة ضد إسرائيل، وهكذا فقد كانت كل من مصر وسوريا ترى أن نظام الملك حسين يقف حائلاً دون قيام تلك الجبهة الموحدة ومن ثم فإن اسقاط نظام الملك حسين كان يشكل أولى الخطوات على طريق بلوغ ذلك الهدف^(١).

وتتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية لخلق محور معادى لعبد الناصر بهدف عزله واحتوائه، فقد بدأ التخطيط لذلك منذ أواخر عام ١٩٥٦ حين استشعرت الادارة الأمريكية أن تزايد قوة المراكز الثورية في العالم العربي ولاسيما في مصر، يشكل عائقاً أمام السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ومن ثم بدأت في العمل على تصفيية تلك المراكز أو عزلها. فبدأت بمحاولة إبعاد الملك سعود عن مساندته لمصر حيث كانت ترى أن التعاون بين الثورة السعودية والثورة المصرية يزيد من فعالية وقوة تأثير التيار القومي الناصري في العالم العربي^(٢)، فوجهت الدعوة للملك سعود لزيارة واشنطن في أوائل عام ١٩٥٧. وخلال تلك الزيارة شرح أينهار للملك سعود الأسس التي تقوم عليها سياسته الجديدة في الشرق الأوسط^(٣)، كما أقنעה بخطورة تزايد قوة المحور المصري - السوداني على

(١) كريستوف فون ايمهوف، مبارزة في البحر المتوسط (ميتة الاستعلامات، وزارة الاعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٧)، ص ٣٩.

(٢) محمد حسين هيكل، «سنوات القليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٥/١٠/١٩٨٨.

(٣) توماس برييسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧١.

استقرار النظم المحافظة في المنطقة، وبيان المصالح السعودية أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة منها بمصر أو بالاتحاد السوفيتي، ويبين أن تلك الزيارة لم تتحقق مع ذلك الفرض المرجو منها في أول الأمر، حيث أرسل الملك سعود - قبل مغادرته واشنطن - أخيه فيصل لإطلاع عبد الناصر على ما تم خلال الزيارة. وقد ذكر الرئيس أينهادر في مذكراته فيما بعد «أنه لم يتم إحراز أي تقديم خلال تلك المباحثات مع العاهل السعودي»^(١). ولمل الكسب الوحيد الذي حققه تلك الزيارة للولايات المتحدة هو تجديد عقد استئجار قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات جديدة. فقد وقفت تلك الزيارة مع موعد تجديد اتفاقية الظهران. وفي هذه الأثناء كان الأمير فيصل ولـي العهد السعودي قد أعلن أنه من الأفضل أن تخلي الولايات المتحدة القاعدة حيث أن الدعاية الناصرية تهاجم السعودية باعتبار أنها مازالت محظلة من قبل القوات الأجنبية، كما أن الإيجار الرمزي الذي تحصل عليه المملكة السعودية لا يساوي المفامرة بمواجهة مخططات ناصر لقلب النظام الملكي السعودي، غير أن تعهد الولايات المتحدة ببناء مطار مدنى جديد في الظهران وموافقتها على بيع المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية للسعودية وتعهدها بتدريب الأسطول البحري السعودي قد ساعد على اقناع السعوديين بالموافقة على تجديد الاتفاقية^(٢).

ويبين أن أحداث الأزمة الأردنية الأولى قد أقنعت الملك سعود بخطورة التهديد الذي تتعرض له الملكيات في الشرق الأوسط فبدأ ينحاز إلى الولايات المتحدة حيث أعلن موافقة السعودية على مبدأ أينهادر وعمل على التقارب مع المحور العراقي المعارض لسياسات مصر في المنطقة، ولا سيما بعد المحاولات التي قامت بها الولايات المتحدة لإزالة الخلافات بين الأسرتين المالكتين الهاشمية وال سعودية، من خلال اقناعهما بأن ما يجمع بينهما من مصالح يفرق كثيراً ما يفرق بينهما من خلافات، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار الخطير الذي يشكله التيار القومي الناصري على كل من الأسرتين المالكتين في السعودية والعراق. وقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل في إزالة الخلافات، وإقامة محور سعودي - عراقي - أردني لمواجهة

(١)

Spiegel, Op. Cit., P. 83.

(٢) ولبركرين إيللاند، حبال من رمل، ترجمة : سهيل زكار (دار ملادس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٤٣١ - ٤٣٢.

المحور المصري - السوري، حيث قام الملك سعود بزيارة العراق للمشاركة في مؤتمر بغداد الذي عقد خلال الفترة من ١٢ - ١٤ مايو ١٩٥٧ بحضور ملوك العراق والسويدية والأردن والتي اتفقت فيه الدول الثلاث على تنسيق الجهد بينها لواجهة التيارات الثورية في المنطقة^(١).

كذلك فقد عملت الولايات المتحدة على الفصل بين مصر وسوريا من خلال عدة محاولات قامت بها المخابرات المركزية الأمريكية إلى جانب بعض الجهات الموالية للغرب في تركيا والعراق للقيام بانقلاب عسكري في سوريا يطيح بالحكومة الموالية لمصر، حيث كانت سوريا تمثل معقل التيار القومي العربي في الشرق العربي^(٢). ومن ناحية أخرى تم الاتفاق على أن تقوم المخابرات المركزية الأمريكية بمنع الملك سعود قرضاً ليقوم بمشروع جديد في المنطقة لمواجهة عبد الناصر، ومحو تفوذه في سوريا، كما تم التنسيق سراً في بيروت بين مجموعات من علماء المخابرات في كل من بريطانيا وال العراق والأردن ولبنان لتحقيق نفس الهدف^(٣).

ويمكنا القول بأن الأوضاع الداخلية فيالأردن قد استقرت نسبياً منذ أن استطاع الملك حسين استعادة سيطرته على الأمور في أبريل ١٩٥٧، إلا أن الأزمة ما لبثت أن اشتعلت من جديد في أعقاب ثبات الثورة العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم في يوليو ١٩٥٨ . فقد أطاحت الثورة العراقية بحكم الملك فيصل الثاني وبرئيس وزرائه نوري السعيد المواليين للغرب. وقد رحبت الجمهورية العربية المتحدة بالثورة العراقية وينظم قاسم الثوري الأمر الذي حمل على الاعتقاد بأن هذه الثورة قد دبرها أعيان ناصر - الموالون له ولتيار القومى في العراق - فتصاعدت مخاوف النظم المحافظة الموالية للغرب في المنطقة كالاردن ولبنان والمملكة العربية السعودية، وقد استنجد الملك حسين ببريطانيا لمساندة نظام حكمه ولمساعدته في القيام بثورة مضادة في العراق باعتباره الرئيس الجديد لدولة الاتحاد العربي الهاشمى - بعد مصرع الملك

Eugene Berg, Chronologie Internationale 1945 - 1977 (Coll. Que Sais-je?, Presses Universitaires de France, Paris, 1979), P. 47.

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) ولبركرين إيفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٢.

فيصل الثاني ملك العراق^(١). كما أجرى اينهاور اتصالاً بهارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا ليحثه على تقديم الدعم للنظام الملكي الأردني^(٢). وبالفعل فقد استجابت بريطانيا لطلاب الملك حسين خشية أن يمتد لهيب الثورة فيلتهم البقية الباقي من التفود الغربي في المنطقة فقامت بعملية إبرار جوى للجنود المظليين البريطانيين في عمان خلال يومي ١٧، ١٨ يوليو^(٣). إلا أن الغرب رفض الاستجابة لمطلب الملك حسين بالقيام بثورة مضادة ضد ثورة قاسم في العراق نظراً لحساسية موقع العراق بالنسبة للاتحاد السوفيتي، ونظرأً لأنه لم يثبت أن للاتحاد السوفيتي دوراً رئيسياً في التخطيط لتلك الثورة^(٤). وقد أعقب ذلك عقد اتفاقية أردنية - بريطانية جديدة سمح بمقتضاهما للقوات المسلحة البريطانية باستخدام القواعد العسكرية الأردنية من جديد^(٥). وهكذا استطاع الملك حسين أن يتصدى مرة أخرى لتهديدات التيار الناصري في الأردن بفضل المساعدة الغربية لنظام حكمه ولم تلبث الحال أن هدأت في مدى شهرين وتم جلاء القوات البريطانية عن الأردن.

الأزمة السورية ١٩٥٧

تكتن أهمية دراسة الأزمة السورية في كونها تعد المناسبة الهامة الوحيدة التي استخدمت فيها الولايات المتحدة مبدأ اينهاور ليس بصورة التقليدية كسياسة تهدف للبقاء على الوضع القائم Policy of Status Quo وإنما بصورة تصحيحية Revisionist تهدف إلى التعديل في الوضع القائم الذي لا يتناسب مع مصالحها، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتدخل بصورة مباشرة لتطبيق مبدأ اينهاور وإنما لجأت إلى حلقاتها من القرى الإقليمية لكي تقوم بذلكدور نيابة عنها.

(١) محمد رفعت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٤.

(٢) بريتون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٥.

(٣) بروجوش وأخرين، السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٦٥، تعریب : خیری حماد (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١٣٣.

(٤) كريستوف فهون ايهموف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٥) بروجوش وأخرين، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

وترجع بدايات الأزمة السورية إلى النصف الأول من عام ١٩٥٧، حيث كانت الضغوط الخارجية التي تعرضت لها سوريا قد أدت إلى تكوين مجلس ثوري يضم كل الاتجاهات السياسية في الجيش السوري^(١) حيث كان يضم عناصر بعثية إلى جانب بعض العناصر الشيوعية^(٢). ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها سوريا آنذاك من جانب العراق - الذي كان لا يزال يتطلع إلى ضم سوريا إلى حلف بغداد - تهورت علاقات سوريا بالعسكر الغربي.

وقد أدى ذلك إلى تحسن العلاقات السورية - السوفيتية حيث تم التوقيع في أغسطس ١٩٥٧ على اتفاقية للتعاون العسكري والاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي (وتقعها خالد العظم وزير الدفاع السوري آنذاك وكان ذا توجهات يسارية)^(٣)، فقد رأت سوريا آنذاك أنه يمكنها أن تحقق تفوقاً على مصر في معاوادة إسرائيل وأن تصبح أكثر تقدمية فتزداد تقرباً من الاتحاد السوفيتي ومن ثم يزداد ما تحصل عليه منه من إمدادات الأسلحة والمعونة الفنية^(٤). وقد حصلت سوريا بالفعل بمقتضى تلك الاتفاقية على مساعدات اقتصادية بلغت قيمتها نحو ٥٠٠ مليون دولار^(٥). وفي أعقاب عودة خالد العظم من موسكو تم الإعلان في دمشق عن كشف مؤامرة لقلب نظام الحكم لعبت السفارة الأمريكية في دمشق دوراً في التمهيد لها وتم اخطار ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين بأنهم يعتبرون أشخاصاً غير مرغوب فيهم^(٦). (وكان من بينهم الملحق العسكري الأمريكي في دمشق) بحجة تآمرهم مع الرئيس المخلوع أديب الشيشيكي لقلب نظام الحكم^(٧).

كذلك فقد تم الإعلان عن تعيين عريف البزري - وهو أحد الضباط المعروفي بميولهم اليسارية - في منصب رئيس أركان القوات المسلحة السورية^(٨). وقد أدى تزايد واردات

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

Cremeans, Op. Cit., P. 160.

(٢)

Dawisha, Op. Cit., P. 16-17.

(٣)

(٤) كريستوف فون ايهموف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٥) السيد أمين شلبي، قرامة جديدة للحرب الباردة، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ١٢٨.

(٦)

Cremeans, Op. Cit., P. 160.

Dawisha, Op. Cit., P. 17.

(٧)

Ibid.

(٨)

سوريا من السلاح السوفيتي وتصعيد حدة الحملات الدعائية وتمرشحات الحدود التي شجع السوفيت السوريين على القيام بها ضد جيرانهم إلى تزايد مخاوف الدول الغربية^(١). حيث بات واضحاً للدول الغربية أن سوريا توشك على الوقوع في براثن الشيوعية نتيجة لتزايد النفوذ السوفيتي فيها بما ينطوي عليه ذلك من اخطار تهدد المصالح الغربية في المنطقة، والتي فتتها على سبيل المثال وضع أنابيب البترول التي تنقل البترول العراقي إلى دول المعسكر الغربي - عبر الأراضي السورية - تحت سيطرة السوفيت، فضلاً عن أن سقوط سوريا في أيدي الشيوعيين كان يعني حصار تركيا بالخطر السوفيتي من كل حدودها الشمالية والجنوبية^(٢).

ولم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تقف موقف المتفرج من تزايد النفوذ الشيوعي في سوريا، إلا أنها مع ذلك كانت لا تستطيع الاستناد إلى مبدأ اينهاور - باعتبار أن ما يحدث داخل سوريا هو مسألة داخلية لا توجد مبرراً لكي تتدخل الولايات المتحدة في سوريا^(٣) - لذا فقد أثرت الولايات المتحدة أن تعتمد على حلفائها في التصدي لذلك التهديد، فلقدت في أغسطس ١٩٥٧ لوى اندرسون مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للباحث مع قادة كل من العراق والأردن وتركيا ولبنان حول خطورة الموقف في سوريا. ويرى اينهاور في مذكراته عن تلك الفترة أنه كان هناك شبه اجماع بين قادة هذه الدول على وجوب الاطاحة بالنظام القائم في سوريا آنذاك^(٤). وقد تم الاتفاق خلال تلك الزيارة على أن يبادر العراق بالهجوم بينما تقوم الدول الثلاث الأخرى بحشد قواتها على الحدود مع سوريا. وقد تعهدت الولايات المتحدة بتقديم الإمدادات العسكرية اللازمة لتعويض تلك الدول عن خسائرها، كما تعهدت بحمايتها من أي تدخل عسكري تقوم به أية قوة خارجية، إضافة إلى ذلك فقد اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات العسكرية كعنصر من عناصر الردع للسوفيت حيث وضعت

(١) مقد، مرجع سابق ذكره، ص ١٥٨.

(٢) السيد أمين شلبي، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٣) توماس برييسون، مرجع سابق ذكره، ص ٥١٦.

(٤)

قاذفات القنابل الذرية للقيادة الجوية الاستراتيجية في حالة تأهب بالإضافة إلى نقل طائرات السلاح الجوي الأمريكي من غرب أوروبا إلى جنوب تركيا^(١)، كما صدرت التعليمات للأسطول السادس الأمريكي بالتجهيز إلى شرق البحر المتوسط تجاه السواحل السورية^(٢). كذلك فقد قامت إسرائيل باتفاق بعض الحوادث الحدودية مع سوريا^(٣).

وقد انتهت السوفيتية الفرصة للتاكيد على دورهم كدولة عظمى لها مصالح في الشرق الأوسط فقاموا بحملة دعائية للتنديد بالتحركات التي تقوم بها الدول الموالية للفرب مند سوريا، وهدّلوا بتصعيد حدة المواجهة^(٤)، كما وجهت الحكومة السوفيتية نداءً إلى حكومات الولايات المتحدة والدول الغربية للامتناع عن استخدام القوة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول منطقة الشرق الأوسط^(٥).

إلا أنه بحلول سبتمبر ١٩٥٧ تراجعت الدول العربية المجاورة لسوريا عن مهاجمتها، فقد خشى العراق أن يؤدي اشتراكه في مهاجمة سوريا إلى تفجير خطوط أنابيب بتروله التي تمر عبر الأراضي السورية، كذلك فقد أثر كل من الأردن ولبنان السلامة بعد الحملات الإذاعية التي تعرض لها من جانب إذاعات القاهرة، كما خشياً أن يؤدي اشتراكهما في مهاجمة سوريا إلى إثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية من جانب أنصار التيار القومي والناصري، ومكذا فلم يبق من بين الدول التي كان قد تم الاتفاق معها على مهاجمة سوريا سوى تركيا التي حشدت خمسين ألفاً من جنودها على الحدود مع سوريا^(٦).

وإزاء استمرار تجاهل الولايات المتحدة للمصالح السوفيتية في المنطقة، أعلن خروشوف «أن الاتحاد السوفيتي ليس معنياً فحسب بالشرق الأوسط بل أنه مستعد لاستخدام القوة

(١) مانغولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(٢) بريسنون، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٦.

(٣) بوجوش وأخرين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٤)

(٥) بوجوش وأخرين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

(٦) بريسنون، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٦.

السلحة إذا لزم الأمر للدفاع عن مصالحه في المنطقة»، ثم اتهم دالاس بتحريض تركيا على مهاجمة سوريا بعد ما فشلت الولايات المتحدة في حث الدول العربية على مهاجمتها^(١)، كما هدد باستخدام الصواريخ النووية السوفيتية^(٢) إذا ما تعرضت سوريا لهجوم من جانب تركيا أو أي من دول حلف بغداد^(٣). وعلى صعيد آخر قامت وحدات من الأسطول السوفيتي بزيارة ميناء اللاذقية (كتل زياره لميناء عربى)، وقد استمرت الزيارة من ١٩ سبتمبر حتى ٢ أكتوبر ١٩٥٧، كما جرى الإعلان عن مناورات بحرية سوفيتية ضمت وحدات من أسطول البحر الأسود^(٤). وعلى الرغم من ذلك فقد صعدت الولايات المتحدة من حدة الأزمة فأعلنت أن تركيا هي دولة عضو في حلف شمال الأطلسي، وحذر دالاس من أن أي هجوم سوفيتي على الأراضي التركية سوف يقابل بضررية انتقامية تقوم بها الولايات المتحدة ضد الأراضي السوفيتية^(٥).

كذلك فقد انتقلت المواجهة بين القطبين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت تعقد آنذاك بورتها الثانية عشرة حيث أعلن دالاس في ١٩ سبتمبر ١٩٥٧ «أن تركيا تتعرض الآن لخطر عسكري من جراء تزايد الوجود العسكري السوفيتي في سوريا»^(٦). وفي اليوم التالي مباشرةً أعلن جروميكو «أن الاتحاد السوفيتي لن يقف موقفاً سلبياً بينما تحول المنطقة الملائقة لحدوده الجنوبية إلى بؤرة للصراعات المسلحة»^(٧) وقد استطاعت سوريا بمساندة الاتحاد السوفيتي أن تتقدم بشكواها ضد تركيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أيد

(١) السيد أمين شلبي، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٠.

(٢) تجدر الاشارة إلى أن الاتحاد السوفيتي قد أعلن بعد ذلك بفترة وجيزة في ٤ أكتوبر ٥٧ - عن نجاح أول تجربة لإطلاق القمر الصناعي سبوتنيك إلى الفضاء الخارجي.

Chevallier, Op. Cit., P. 51.

(٣) مانفولد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦٩.

(٤) السيد أمين شلبي، مرجع سابق ذكره، نفس المكان.

(٥) المرجع السابق، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٩.

D. Fleming, The Cold War and its origins 1917-1960 (Garden City, N.Y., 1961), P. 889.

الاتحاد السوفيتي اقتراح سوريا بإرسال لجنة لتحقق على الحدود التركية -
السورية^(١).

ولإذ المخا خ العام المساند لسوريا تراجعت الولايات المتحدة عن حث تركيا على مهاجمة الأراضي السورية وأعلن دالاس أن الولايات المتحدة لا ترى ضرورة لتطبيق مبدأ اينهواور فيما يتعلق بتطورات الأوضاع في سوريا وأنها ستتجأ إلى الوسائل التفاوضية^(٢).

وتتجدر الاشارة إلى أن تركيا لم تكن في حقيقة الأمر قادرة بمفردها على القيام بهجوم عسكري على سوريا - بعد تراجع بقية الدول العربية عن الاشتراك في الهجوم - لأن معنى ذلك أنها كانت ستعرض نفسها لهجوم سوفيتي عبر حدودها المعدة مع الاتحاد السوفيتي^(٣).

ومكذا فقد انتهت الأزمة بنهاية سبتمبر ١٩٥٧، إلا أنه على الرغم من انتهاء الأزمة فقد أعلن عبد الناصر في ١٣ أكتوبر عن إرسال قوات مصرية لساندة سوريا في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها، كما أعلن السوفييت في ٢٤ أكتوبر عن مناورات سوفيتية بحرية - بحرية مشتركة في منطقة القوقاز ومنطقة البحر الأسود^(٤). وقد أدت هذه التحركات - على الرغم من كونها ذات طابع دعائي - إلى تدعيم قوة التيار القومي في سوريا^(٥).

غير أنه على الرغم من زوال خطر التهديد الخارجي، فقد كانت الأوضاع الداخلية في سوريا غير مستقرة حيث تزايدت مخاوف البعثيين من تصاعد نفوذ الشيوعيين في سوريا،

(١) بوجوش وأخرين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) محمد حسين هيكل، «سنوات القليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١١/٥.
(٤) تتجدر الاشارة إلى أن تلك المواقف السوفيética كانت على سبيل الدعاية فقط حيث كان خروتشوف قد رفض تقديم مساندات سوفيتية بمساندة مصر إذا ما اضطررت للتدخل إلى جانب سوريا في حالة قيام تركيا بالهجوم عليها وقال عبد الناصر: «أعتقد أن الأمريكيين قد خرجو عن صوابهم ولكننا بصراحة لستنا مستعدين للمواجهة أو الدخول في حرب عالمية ثالثة»، وقد إنكمى السوفييت فقط تحت ضغط الالحاح الشديد من جانب عبد الناصر بالإعلان عن إجراء المناورات المشار إليها، إلا أن خروتشوف عاد ليؤكد لعبد الناصر مرة أخرى: «أنها مجرد مناورة، أرجوك يا سيادة الرئيس أن تتذكر أن لا شيء يتعدى المناورة». ورد في: السيد أمين شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.

Dawisha, Op. Cit., P. 17 - 18.

(٥)

وفي نفس الوقت لم يكن في استطاعة العناصر البعثية - التي ترى في الشيوعيين منافسين أيديولوجيين لها - أن تلجم إلى الولايات المتحدة حتى لا تدفع السوفيت إلى مساندة الشيوعيين ضدها^(١). وهكذا فلم يكن أمام تلك العناصر البعثية إلا أن تلجم إلى الوحدة مع مصر للحصول على مساندة النظام المصري الذي تلاقت مصالحه آنذاك مع مصالح البعثيين فتلت الوحدة على النحو الذي سنعرض له بالتفصيل اللاحق.

الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١

ذكرنا فيما سبق كيف أن القيادة السورية كانت منقسمة إلى تيارين : أحدهما يضم العناصر الشيوعية التي كانت ترغب في توطيد علاقات سوريا مع الاتحاد السوفيتي، والأخر يضم العناصر البعثية ذات التوجهات القومية والتي كانت متغوفة من التقارب السوري السوفيتي، وكانت ترى في الوحدة مع مصر السبيل الوحيد للإفلات من سيطرة الشيوعيين على سوريا^(٢).

ولإزاء تصاعد النفوذ الشيوعي في سوريا ساد الاعتقاد بين القيادات القومية بأنه لابد من الضغط على مصر لتجسيد فكرة الوحدة القومية في شكل وحدة سياسية بين الدولتين تعتبر كنواة للوحدة القومية العربية الشاملة^(٣). وهكذا فقد جاءت مبادرة الوحدة من جانب سوريا

L. Aroian & R. Mitchell, Op. Cit., P. 337.

(١)

(٢) كانت سوريا تمثل معيق التيار القومي العربي حيث أسس ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار حزب البعث العربي السوري عام ١٩٤٣. وقد تبني حزب البعث فكرة الوحدة العربية الشاملة من خلال إقامة دولة عربية واحدة على أساس القومية العربية. وقد بدأت التوجهات الاشتراكية لحزب البعث في الظهور بعد اتحاده مع الحزب العربي الاشتراكي بنعمة أكرم الحوراني عام ١٩٥٤ حين أصبح يعرف بحزب البعث العربي الاشتراكي وقد تزايدت شعبية حزب البعث في سوريا آنذاك ولا سيما في صفوف القوات المسلحة. يرجع إلى: Chevallier, Op. Cit., P. 69.

(٣) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سابق ذكره، ص ٧٧.

حيث ترأس شكري القوتلي الوفد السوري إلى مصر لإقناع عبد الناصر بقبول الوحدة (ضم الوفد السوري عبد الحميد السراج وعفيف البزري...). وعلى الرغم من أن الفكرة كانت سابقة لأنها إلا أن عبد الناصر قبل بها لمواجهة التحديات التي تعرضت لها سوريا آنذاك سواء من جانب القوى الموالية للغرب^(١) أو القوى الشيوعية^(٢)، فضلاً عن أن العرض السوري بقيام الوحدة مع مصر تحت زعامة عبد الناصر كان يشكل دعماً لتفوزه ومكانته الشخصية على الساحتين العربية والعالمية، كذلك فلم يكن باستطاعة عبد الناصر - رغم عدم ترحيبه في البداية بفكرة الوحدة - أن يقابل الدعوة السورية بالرفض بينما كان يرفع لواء الوحدة القومية العربية^(٣).

ويرجع تردد عبد الناصر في قبول فكرة الوحدة آنذاك إلى أنه لم يكن راغباً في الدخول في وحدة مع سوريا في الوقت الذي كانت تسسيطر عليها فيه قيادة غير متجانسة التوجهات تضم أغلبية ذات توجه شيوعي وأقلية بعثية وكان يفضل التريث حتى يستطيع حزب البعث السوري أن يفرض هيمنته على الأوضاع داخل سوريا ثم يبدأ بعد ذلك التفكير في إقامة بوله الوحدة على أساس صلبة ومستقرة^(٤).

وعلى الجانب المقابل لم تكن دوافع البعث خالية بدورها من الطموح السياسي، فقد كان قادة البعث السوري يدركون أن الوحدة مع مصر - في ذلك الوقت الذي كانت الحكومة المصرية لا تظهر فيه أي تعاطف تجاه الشيوعيين - ستجعل من البعثيين المنظرين

(١) كانت سوريا تتعرض لضغوط من جانب فرع الهاشميين بالعراق لتكوين بوله الهلال الخصيب التي كان يحلم بها وقد حاولت حكومة العراق جذب بعض الأحزاب السورية إليها وتشجيع قيام الانقلابات في سوريا لتنفيذ الوحدة معها، ذلك فضلاً عن بث الإشاعات التي تضخم من انتشار الشيوعية في سوريا لاتاحة الفرصة أمام العراق للتدخل عسكرياً في سوريا ولزيادة من التفصيل يرجع إلى: نبيه بيومي عبد الله، تطور فكرة القومية العربية في مصر، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥)، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٣) مجید خدورى، الاتجاهات السياسية في العالم العربى، (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٧٢.
Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 337.

الابيبياجيين لدولة الوحدة الجديدة وبذلك يتراجع نفوذ الشيوعيين في سوريا لمصلحة حزب البعد^(١).

ولإذاء الانحراف السوري قبل عبد الناصر بالوحدة ولكن بشروط^(٢) تمثلت فيما يلى :

أولاً : امتياز تدخل الجيش السوري في الحياة السياسية.

ثانياً : حل جميع الأحزاب السياسية القائمة في سوريا آنذاك.

ثالثاً : تشكيل مجلس نيابي في سوريا يضم تنظيم سياسي موحد على غرار الاتحاد القومي في مصر.

رابعاً : أن يكون للدولة الجديدة سياسة خارجية موحدة وسياسة اقتصادية موحدة.

وقد كان من الواضح من هذه الشروط أن عبد الناصر يريد أن يحكم قبضته على سوريا من خلال تصفية جميع القوى السياسية التي قد تعارض هيمته، تماماً مثلما كان قد فعل في مصر قبل ذلك بسنوات. وقد استجاب البعثيون لمطالب عبد الناصر حيث أدركوا أن هذا هو الثمن الذي يتعمّن عليهم أن يدفعوه في سبيل الوحدة مع مصر^(٣). وبالفعل ففي أعقاب قيام دولة الوحدة قام عبد الناصر بزيارةإقليم الشمالي (سوريا) حيث استقبل إستقبلاً شعبياً رائعاً. وما كاد عبد الناصر يشعر بإحكام سيطرته على سوريا حتى قام بحملة تطهير واسعة في الجيش السوري فاقتال عفيف البذرى ذا التوجهات اليسارية وذج بالمعانصرين غير المرغوب فيها في السجون وأعتبر الشيوعيين خارجين على القانون كما قام بحل الحزب الشيوعي السوري الذي لم يكن حتى ذلك الحين قد حل نفسه مثلاً فعلت بتقية الأحزاب السورية. وقد أدى ذلك إلى هرب خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري إلى خارج سوريا، والذي صرخ بعد ذلك : «إننا نرحب بالوحدة إذا ضمنت حرية الأحزاب، وتلعنها إذا خنقـت حريتها في سوريا كما خنقـتها في مصر»^(٤). وهكذا بدأ نفوذ الشيوعيين في سوريا في النزول مرة أخرى بقيام الوحدة.

Ibid.

(١)

Dawisha, Op. Cit., P. 18-19.

(٢)

Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 337.

(٣)

(٤) كريستوف فون إيموف، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

وقد سارع اليمن بطلب الانضمام إلى دولة الوحدة نتيجة سعي إمام اليمن إلى دعم نفوذه الداخلي حيث تم الإعلان في ٨ مارس ١٩٥٨ عن نشأة اتحاد الدول العربية في شكل اتحاد كونفدرالي بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة بسبب اختلاف أنظمة الحكم في الدولتين. وقد أثار انضمام اليمن مخاوف حكام دول الجزيرة العربية وأدركوا أن عبد الناصر يريد مد نطاق نفوذه إلى الجزيرة العربية ومن ثم أعلنوا معارضتهم لخططات عبد الناصر التوسعية^(١).

ومن ناحية أخرى كان قيام الجمهورية العربية المتحدة قد تسبب في رد فعل مضاد من جانب المعسكر الفريسي والقوى الطليفية له في المنطقة فقد أعلن في ١٤ فبراير ١٩٥٨ (أى بعد قيام دولة الوحدة المصرية - السورية بأسابيع) عن قيام ما عرف بالاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن. فقد أدى قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى تزايد مخاوف الملك حسين من محاولة القوى الناصرية داخل الأردن وخارجها العمل على ضم الأردن إلى تلك الوحدة^(٢). فسارع إلى قبول الوحدة مع العراق لخلق محور مضاد للمحور المصري - السوداني^(٣). وقد أثارت الوحدة العراقية - الأردنية غضبة عبد الناصر الذي رأى فيها تحدياً لزعامته ولطموحاته في إقامة دولة عربية موحدة من خلال إحياء المنافسة العراقية - المصرية على زعامة العالم العربي^(٤).

وتتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى الدور الذي لعبته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية في خلق المحور العراقي - الأردني، فقد بعث الرئيس أيزنهاور في أول فبراير ١٩٥٨ - وفور الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة - برسالة إلى الملك سعود يحثه فيها على الدخول في سلسلة من المشاورات مع الحكومتين العراقية والأردنية بهدف تنسيق المواقف إزاء دولة الوحدة المصرية - السورية^(٥). وقد قامت المملكة العربية

(١) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢)

(٣)

(٤) بريتون، مرجع سابق ذكره، ص ٥٣٢.

(٥) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١١/٧.

السعوية في أعقاب ذلك بالضبط على الأردن للدخول في اتحاد فيدرالي مع العراق، وتجدر الاشارة إلى أن الملك حسين كان يسعى منذ فترة إلى الدخول في وحدة مع العراق إلا أنه لم يكن موافقاً على الشروط العراقية التي تجعل منه الشريك الأدنى مرتبة في هذا الاتحاد، ولذلك فقد ظل الأمر معلقاً، إلا أنه في أعقاب قيام الجمهورية العربية المتحدة - ولدح الأردن على قبول الوحدة مع العراق - أبلغ الملك سعود الأردن بأن السعوية لن تستمر في البقاء بمعاهدها المالية للأردن، الأمر الذي أشعر الملك حسين بأنه سيصبح بمفرده بعد إلغائه لمعاهدة التحالف مع بريطانيا، كما أن بلاده ستتصبح معرضة للأفلاس بعد قطع المعونة العربية التي تقدمها السعوية عنها، فاضطر لقبول الشروط العراقية، ومن ثم تم الإعلان عن قيام الاتحاد العربي الهاشمي^(١)، كما تم تعيين نوري باشا السعيد رئيساً للوزارة الاتحادية.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى مواقف القطبين من قيام الوحدة المصرية - السورية.

فالولايات المتحدة كانت لا ترحب بالوحدة المصرية - السورية على اعتبار أن تلك الوحدة كانت تعنى تزايد نفوذ عبد الناصر، واستقطاب الجماهير العربية تجاه معاادة السياسة الأمريكية، وتدعيم قدرات النظم المناوئة «للأمبراليية الغربية»^(٢)، وهكذا فقد كانت تلك الوحدة تشكل تهديداً للنفوذ الغربي في المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة لم تتبنى مع ذلك موقفاً علنياً معارضًا للوحدة خشية أن يؤدي ذلك إلى استفزاز عبد الناصر وزيادة تمسكه بالوحدة^(٣)، ولذا فقد أثرت الولايات المتحدة أن تتدخل بصورة غير مباشرة لإفشال تجربة الوحدة، ففي ٨ مارس ١٩٥٨ بعث الملك سعود - بتحريض من الولايات المتحدة - بثلاثة شيكات تصل قيمتها إلى ما يزيد على خمسة ملايين دولار إلى عبد الحميد السراج في سوريا ووعده بأن الولايات المتحدة ستعرف به رئيساً لسوريا إذا ما أعاد سوريا استقلالها عن دولة الوحدة، إلا أن

(١) ناتج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٢) محمود رياض، البحث عن السلام... والصراع في الشرق الأوسط : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ -

١٩٧٨ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٤.

(٣) إيفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٤.

السراج كشف المخطط وقدم الشيكات إلى الصحافة وأعلن تحويل هذه المبالغ إلى خزانة الجمهورية العربية المتحدة^(١). وعلى الرغم من عدم رضاء الولايات المتحدة عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا لما تتطوى عليه من تدعيم للتيار القومي في المنطقة إلا أن دالاس كان يرى أن الجانب الوحيد المشرق في تلك الوحدة يتمثل في أنها كانت تضع حدًا لسلسلة النفوذ الشيعي إلى سوريا^(٢). ويمكننا أن نتمثل حقيقة موقف الولايات المتحدة تجاه الوحدة المصرية - السورية في الرسالة التي بعثت بها وزارة الخارجية الأمريكية - بناء على تعليمات أيزنهاور - إلى رفقاء بعثاتها الدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط في ١٨ أبريل ١٩٥٨ فقد جاء في هذه الرسالة :

«إن سياسة الولايات المتحدة تجاه الجمهورية العربية المتحدة لن تتغير، إلا أن التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة - والتي تمثلت في تزايد النفوذ المصري من خلال إحكام قبضته على سوريا وهو الأمر الذي يعني أن القاهرة أصبحت تسيطر سيطرة فعلية على طرق نقل بترويل الشرق الأوسط سواء عن طريق قناة السويس أو عن طريق خطوط الأنابيب المارة عبر الأراضي السورية - كل هذه التطورات استدعت إدخال بعض التعديلات التكتيكية على سياستنا تجاه الجمهورية العربية المتحدة، حيث أن متابعة أسلوبينا السابق في التعامل معها لن يؤدي إلا إلى مزيد من دفعها تجاه السوفيت.

وبناء عليه فقد قررنا القيام ببعض الاجرامات التي من شأنها تخفيف حدة التوتر في علاقتنا بالجمهورية العربية المتحدة وتمثل هذه الاجرامات فيما يلى :

- أ - الإفراج عن أرصدة مصر من الدولارات المجمدة في الولايات المتحدة.
- ب - تخفيف بعض القيود المفروضة على التجارة مع مصر.

ومن المتوقع أن تؤدي تلك الاجرامات إلى تحسين العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة وبالتالي إلى الحد من إندفاعها تجاه السوفيت، إلا أنه يتبع مع ذلك الاستمرار في مهاجمة فكرة الوحدة ومحاولة الفصل بين البلدين من خلال

(١) المرجع السابق، ص ٤٩٧.

(٢) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٠.

الاعتماد على القوى المحلية أو الخارجية التي تشارك الغرب في معارضته للوحدة ودعم هذه القوى وكذلك محاولة العمل على عزل الجمهورية العربية المتحدة من خلال إثارة الشكوك والمخاوف من أهدافها عن طريق بعثتنا الدبلوماسية لدى دول المنطقة، إلى جانب تدعيم الاتحاد العراقي - الأردني كمحور مضاد للجمهورية العربية المتحدة، وليس من شك في أن نجاحنا في إفشال تجربة الوحدة المصرية - السورية ستكون له آثار كبيرة ليس فقط على مصير حكم عبد الناصر في مصر وإنما بالنسبة لتيار القومى العربى ككل»^(١).

كذلك فقد أدى قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى شعور دول أوروبا الغربية بالخطر الذى يهدى مصالحها ولاسيما إمدادات البترول من الشرق الأوسط التى أصبحت طرق نقلها تحت السيطرة الفعلية للجمهورية العربية المتحدة فبدأت الدول الغربية فى التقرب إلى ج.ع.م، حيث تم الاعلان فى ١٦ أبريل ١٩٥٨ فى لندن عن توقيع اتفاقية تجارية مقايضة سلع بريطانية بقطن مصرى، وقد بلغت قيمة تلك الاتفاقية حوالى ١٢٥ ألف جنيه استرلينى، كما تم الاعلان عن إبرام اتفاقية مشابهة مع فرنسا، كذلك فقد قامت بريطانيا فى مايو ١٩٥٨ بالافراج عن الأرصدة المصرية المجمدة لديها منذ تأميم شركة قناة السويس، كما أعلنت ألمانيا الاتحادية عن منح ج.ع.م إقئاماً تصل قيمتها إلى حوالى أربعين مليون مارك لشراء معدات صناعية^(٢).

أما بالنسبة لموقف الاتحاد السوفيتى من الوحدة المصرية - السورية، فقد كان السوفيت يدركون تماماً أن تلك الوحدة موجهة أساساً ضد إمكانية هيمنتهم على الأمور فى سوريا ومن ثم كانوا بطبيعة الحال يؤيدون موقف الحزب الشيوعى السوري المعارض للوحدة مع مصر حيث أن بقاء سوريا بعيدة عن مصر كان يسهل عليهم فرض سيطرتهم عليها مما لو كانت متحدة مع مصر بزعامة عبد الناصر ذى النزعة الاستقلالية. كذلك فلم يكن السوفيت ليربحوا بقيام الوحدة التى كان من تنتائجها حل الحزب الشيوعى السوري، الذى كان يعد الحزب الشيوعى الوحيد الذى يزاول نشاطاً مشرقاً في العالم العربى^(٣).

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق ذكره، نفس المكان.

(٢) Mohrez El Hussini, Soviet-Egyptian Relations 1945-85 (The Macmillan Press Ltd, London, 1987), P. 89-90.

(٣) محمود رياض، مرجع سابق ذكره، من ٢٤.

ورغم ذلك فقد كان موقف السوفيت تجاه الوحدة يتسم بالتحفظ، حيث لزم السوفيت الصمت لبعض الوقت دون أى تعليق رسمي ثم اعترفوا بعد ذلك بقيام الجمهورية العربية المتحدة على أمل أن تواصل نصالها ضد الامبرالية^(١)، فلم يكن السوفيت يستطيعون إعلان معارضتهم لتلك الوحدة خشية إثارة استياء عبد الناصر الذى كان لا يزال يمثل الداعمة الأساسية لنفوذهم في المنطقة، فقد كانوا يقدرون أن عدم تأييدهم للوحدة سيضعف من وجودهم في كل من مصر وسوريا، كما أنه من ناحية أخرى سيدعم موقف الدول العربية الموالية للغرب كالعراق والأردن ولاسيما بعد اعلانهما عن قيام الاتحاد العربي الماوشى كمحور مضاد لدولة الوحدة المصرية - السورية، وسعى كل من الاتحادين الناشئين إلى استقطاب بقية الدول العربية إلى جانبه^(٢).

بالإضافة إلى ذلك كان السوفيت يعارضون فكرة الوحدة العربية على وجه العموم، فغنى عن البيان أن قيام أى شكل من أشكال الوحدة العربية ولاسيما في منطقة الشرق العربى سيشكل نواة لخلق قوة عربية ذات ثقل كبير بالقرب من حدودهم الجنوبية الأمر الذى قد يحول دون إمكانية تغلبهم في المنطقة، كذلك فقد كان السوفيت يرون أن هناك إمكانية لأن تصير سورياولة أكثر تقدمية من مصر ذات التوجهات القومية فقد كانوا يرون أن التيار القومى يمثل البورجوازية الوطنية التى تهدف إلى التخلص من السيطرة الامبرالية فى حين أن الأحزاب الشيوعية تسعى بالإضافة إلى ما تقدم إلى تحقيق الاشتراكية أى أنها تضيق بعداً إجتماعياً جديداً إلى الحركة القومية العربية، كذلك فقد كان السوفيت يرون أن الدول العربية متباينة فيما بينها من حيث تطورها الحضارى وكذلك من حيث طبيعة نظمها السياسية ولذا فقد كانوا يخشون من أن تؤدى الوحدة بين دول عربية رجعية ودول عربية تقدمية إلى عرقلة نمو الاشتراكية فى الدول الأكثر تقدمية ومن ثم فقد كانوا يفضلون بناء المجتمع الاشتراكي فى أى مجتمع عربى طالما تهيات ظروفه لذلك دونما انتظار لتوفر نفس الظروف فى بقية

(١) صادق الأسود، «الاتحاد السوفيتى والوحدة العربية»، مجلة المثار، (العدد : ١٩، يوليو ١٩٨٦)، ص ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١١.

المجتمعات العربية فإذا ما تمكنت بعض الدول العربية من بناء المجتمع الاشتراكي فإنها تصبح حينئذ مهياً لقيام الوحدة فيما بينها^(١).

وعلى الرغم من أن الوحدة المصرية - السورية كان هدفها الرئيس هو الحيلولة دون سيطرة الشيوعيين على السلطة في سوريا إلا أن الاتحاد السوفيتي أظهر قدرًا كبيراً من المرونة الدبلوماسية والحكمة إبقاء على علاقاته الطيبة بعد الناصر حتى لا يدفع مصر تجاه المعسكر الغربي^(٢)، فقد زار عبد الناصر موسكو في مارس ١٩٥٨ حيث استقبل استقبالاً رسمياً وشعبياً حافلاً، كما قام المشير عبد الحكيم عامر بزيارة موسكو في أكتوبر ١٩٥٨^(٣) حيث تم التوقيع على اتفاقية حصلت مصر بمقتضاها على معونات اقتصادية وعسكرية بلغت قيمتها حوالي ١٧٥ مليون دولار^(٤). كذلك فإزاء إصرار الولايات المتحدة والدول الغربية على رفض المساعدة في بناء مشروع السد العالي أعلن خروتشوف موافقة الاتحاد السوفيتي على المساعدة في بناء المشروع حيث تم التوقيع في ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ على اتفاقية حصلت مصر بمقتضاها على قرض سوفيتي قيمته ٤٠٠ مليون روبل كمساهمة في بناء المرحلة الأولى من المشروع (بدأ العمل في المشروع في يناير ١٩٦٠)، كما أعلن السوفييت عن استعدادهم للمساعدة في بناء المرحلة الثانية^(٥).

وقد أدى ذلك الالتزام طويلاً الأجل من جانب السوفييت إلى تدعيم وجودهم في المنطقة لعدة سنوات^(٦).

(١) المرجع السابق، ص ٩٤، ٩٥.

(٢)

D. Chevallier, Op. Cit., P. 51.

ولعل ذلك يعكس الأهمية الكبيرة التي كان السوفييت يطلقونها على عبد الناصر وعلى سياساته المناوبة للمبرالية الغربية. كذلك فقد كان السوفييت على قناعة بأنه على الرغم من وجود عقبات أمام قبول الآيديولوجية الشيوعية في العالم العربي فإن تشابك المصالح السياسية والاقتصادية سوف يؤدي إلى نوع من التقارب بين الطرفين في نهاية الأمر.

(٣)

El Hussini, Op. Cit., P. 91.

(٤)

Laqueur, Op. Cit., P. 64.

(٥)

J.P. Alem, Op. Cit., P. 40.

(٦)

M. Berger, Op., Cit., P. 356

إلا أن الأمور لم يقدر لها الاستمرار على نفس المنوال فسرعان ما دبت الخلافات بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي وقد تركزت هذه الخلافات حول نقطتين رئيسيتين :

أولاً : في أعقاب قيام ثورة العراق عام ١٩٥٨ تصاعد نفوذ الشيوعيين في العراق وتوطدت العلاقات العراقية - السوفيتية بشكل جعل السوفييت يرون أن العراق في ظل حكم قاسم قد أصبح يشكل بديلاً أكثر تقدمية لمصر ومن ثم بدأوا يحاولون الاعتماد عليه كقطب منافٍ للسياسة المصرية التي بدأت تقلب ضد الاتحاد السوفيتي والنفوذ الشيوعي في المنطقة، ومن ثم بدأوا في الانحياز للعراق على حساب علاقاتهم بالجمهورية العربية المتحدة.

ثانياً : الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي حول مدلول مفهوم «الحياد» فبينما كان السوفييت ينظرون إلى الحياد على أنه وسيلة للصراع ضد الدول الغربية، كان عبد الناصر يرى أن الحياد يعني تحرك الارادة الوطنية وتحقيق السيادة الكاملة إزاء أي تهديد أو تدخل خارجي أياً كان مصدره حتى ولو كان من جانب السوفييت^(١).

وقد أدى تزايد النفوذ الشيوعي في العراق إلى تصاعد مخاوف عبد الناصر من أن يؤدي ذلك إلى تشجيع القوى الشيوعية داخل سوريا على إحياء نشاطها مرة أخرى بما ينطوي عليه ذلك من تحدي لنفوذه في سوريا، فقد كانت هناك بوادر تشير إلى ذلك حيث كان الحزب الشيوعي السوري المنحل قد أصدر بياناً يؤكد فيه على فشل تجربة الوحدة إذا لم تساند الحريات الديمقراطية ولم تؤخذ الظروف التاريخية لكل بلد في الاعتبار عند قيام تلك التجارب الوحشية، كذلك فقد كان عبد الناصر يخشى من أن يؤدي التقارب العراقي - السوفيتي إلى تدعيم قوة العراق مما يجعل منه منافساً قوياً له على زعامة العالم العربي، وهكذا دب الخلاف بين قاسم وعبد الناصر حول مدى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي ومدى الدور الذي يمكن أن

(١) صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢ - ٩٣

يلعبه في أحداث المنطقة، تماماً مثلما كان الخلاف بين عبد الناصر ونورى السعيد يدور حول مدى التور الذى يمكن أن تلعبه الدول الغربية في المنطقة. وفي ديسمبر ١٩٥٨ بدأ عبد الناصر في مهاجمة الشيوعيين السوريين وال العراقيين الذين أسماهم بعملاء القوى الأجنبية واتهمهم بمحاولة خلق كيانات عربية تدور في الفلك السوفيتي.

ومكناً وجد السوفييت أنفسهم في بؤرة الصراعات العربية^(١)، وقد لزم الاتحاد السوفيتي موقف الحياد من تلك الصراعات في أول الأمر إلا أنه في أعقاب الكشف عن المحاولة الانقلابية التي قامت بها عناصر موالية لعبد الناصر في الموصل في مارس ١٩٥٩ أحسن السوفييت أن تجربة سوريا قد تتكرر مرة أخرى في العراق وقد كان هدفهم آنذاك هو البقاء على العراق بعيداً عن هيمنة عبد الناصر الذي كان يطارد الشيوعيين في كل من مصر وسوريا - ومن ثم بدأ الاتحاد السوفيتي يخرج عن صمته إزاء الصراع العراقي مع الجمهورية العربية المتحدة فاعلن خروج تشوف خلال استقباله لأحد القواد العراقيين : «أن النظام العراقي هو النظام الأكثر تقدمية في العالم العربي وأن الاتحاد السوفيتي يبدي تعاطفه مع حكمة العراق بينما يأسف للتصرفات التي أدلّى بها عبد الناصر وما جم فيها السوفييت»^(٢) وعلى الرغم من ذلك فقد أكد خروج تشوف على رغبة الاتحاد السوفيتي في البقاء على علاقات طيبة مع مصر، وعلى الجانب المقابل رد عبد الناصر على تصريحات خروج تشوف بهجوم مضاد حيث صرخ خلال زيارته إلى دمشق بأن : «الاتحاد السوفيتي قد خرج على مبادئه باندونج بعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى كما اتهمه بالسعى إلى إقامة منطقة هلال خصيب حمرا»^(٣). كذلك فقد صرخ عبد الناصر في إحدى خطبه : «لقد حاولنا بشتى الوسائل إلا نجعل من أنشطة الشيوعيين العرب في كل من سوريا والعراق مثلاً للخلاف مع الاتحاد السوفيتي طالما التزم السوفييت بعدم التدخل في شئوننا الداخلية، ولازلتانا حاول اقناع أنفسنا بأن الأحزاب الشيوعية في الدول العربية تعمل باستقلال عن الشيوعية الدولية».

Dawisha, Op. Cit., P. 22.

(١)

Ibid, p. 22-23.

(٢)

Ibid.

(٣)

إلا أن الأحداث قد بينت لنا أنها ليست مستقلة، فهي تعامل على تصفية العناصر القومية في تلك الدول بهدف جعلها مناطق للنفوذ السوفيتي». ثم ذهب عبد الناصر إلى أبعد من ذلك حيث أعلن أن المساندة السوفيتية لمصر خلال أزمة السويس لم تزد عن مجرد كونها مساندة معنية فقط وأشار إلى : «أنتا اعتمدنا خلال تلك الأزمة على الله ثم على أنفسنا فقط، خلال الفترة من ٢٩ أكتوبر حتى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ - وهو آخر أيام القتال - لم تفرق أية إشارة من جانب أية دولة تفيد استعدادها للوقوف إلى جانبنا في القتال باستثناء سوريا»^(١). وقد كانت تصريحات عبد الناصر تلك بمثابة خبرية قاسمة للعلاقة السوفيتية لدى دول العالم العربي والعالم الثالث حيث كان السوفييت لا ينفكون يتفاخرون بمساندتهم للمواقف والحقوق العربية إبان أزمة السويس، كذلك فقد أعلن عبد الناصر أن الثقة والتوايا الطيبة التي عمل الاتحاد السوفيتي على التأكيد عليها في علاقاته مع العرب خلال السنوات الثلاث السابقة قد انهارت خلال الأسابيع الثلاثة التي أعقبت ثورة المولى. وقد ردت جريدة البرافدا بتوجيه التقد : «للمحاولات التي تقوم بها بعض الشخصيات العربية من أجل التوحيد المباشر والألى للدول العربية سواء أبى أم قبلت»^(٢).

وهكذا وصلت العلاقات المصرية السوفيتية خلال الفترة من ديسمبر ١٩٥٨ وحتى أبريل ١٩٥٩ إلى أدنى مستوى لها. وفي مصر قام عبد الناصر بتصعيد حدة مطاردته للشيوعيين^(٣) تعبيراً عن استيائه من المواقف السوفيتية تجاهه والتي وصلت إلى حد التجريح الشخصي.

وإزاء تلك التطورات حاول عبد الناصر في أواخر عام ١٩٥٨ تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة من خلال العمل على تجميد الخلافات والبحث عن نقاط اتفاق مشتركة. وقد لاقى التوجه المصري الجديد استجابة إيجابية من جانب الولايات المتحدة التي بدأت تعيد تقييم سياستها تجاه عبد الناصر من العمل ضده إلى محاولة العمل معه في المنطقة^(٤)، وقد

M. Berger, Op. Cit., P. 355.

(١)

W. Laqueur, Op. Cit., P. 65.

(٢)

Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 340.

(٣)

William Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955-1981 (State University of New York Press, Albany, 1985), P. 113-114.

استغلت الولايات المتحدة فرصة الخلاف المصري - السوفيتي للتقارب إلى مصر، فقد طلبت مصر آنذاك أن تقوم الولايات المتحدة بإمداد مصر بمعونات غذائية ولاسيما القمح في إطار القانون ٤٨٠ لتصدير فائض الخامات الأمريكية^(١). وقد أجريت مفاوضات مصرية - الأمريكية أسفرت عن توقيع اتفاق تحصل مصر بمقتضاه على ما قيمته حوالي ٥٨ مليون دولار من القمح الأمريكي^(٢)، كما حصلت مصر كذلك على معونات غذائية قيمتها تصل إلى حوالي ١٥٣ مليون دولار، إلى جانب ما قيمته حوالي ١٧ مليون دولار في صورة معونات فنية، وفي سبتمبر ١٩٦٠ قام عبد الناصر بزيارة الوحيدة للولايات المتحدة حيث شارك في اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، كما التقى خلال زيارته بالرئيس الأمريكي أيزنهاور^(٣).

ومن ناحية أخرى قام البنك الدولي في ديسمبر ١٩٥٩ بالمساهمة في عمليات تطهير قناة السويس. وقد كان الهدف من وراء كل تلك التصرفات هو التخفيف من الآثار السلبية التي خلفها مبدأ أيزنهاور وتطبيقاته في المنطقة والتقليل من حدة الاندفاع المصري تجاه المعسكر الاشتراكي^(٤). كذلك فقد عينت الولايات المتحدة في عام ١٩٦٠ جون بالو - وهو من المعروفين بمساندتهم للمواقف العربية - سفيراً لها لدى القاهرة، وساد شعور قوى آنذاك بأن الولايات المتحدة في طريقها إلى تبني مواقف أكثر إعتدالاً تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي^(٥).

غير أن السوفييت سرعان ما أدركوا أن خلافهم مع عبد الناصر قد يؤثر على نفوذهم في كل من مصر وسوريا فعملوا على مهادنته حيث أرسلوا له عن طريق كيسليف - السفير السوفيتي لدى القاهرة - رسالة مطولة يعربون فيها عن اعتذارهم عما صدر عنهم من مواقف

Ibid, P. 114.

(١)

(٢) بريستون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٤.

Burns, Op. Cit., P. 118-119.

(٣)

(٤) بريسنون، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

Laqueur, Op. Cit., P. 67.

(٥)

وتصريحات خلال أزمة الموصل^(١)، كذلك فقد أعلن خروتشوف خلال زيارته للهند أنه «ليس هناك خلاف بيننا وبين مصر، وأن الحملات ضد الشيوعيين لن تؤثر على التزامنا بتعهداتنا السابقة تجاه الدول التي تتلقى المساعدات السوفيتية، وأنها لن تحول دون التطلع نحو المزيد من دعم هذه العلاقات»^(٢). وهكذا فقد تمثل رد الفعل السوفيتى تجاه التقارب المصرى - الأمريكى فى تخلى السوفيت عن تأييدهم المعلن للشيوعيين العرب فى مقابل البقاء على علاقتهم مع الدول العربية.

وقد كان للتحول الذى طرأ على موقف السوفيتى أثر كبير فى تخطى الخلافات المصرية - السوفيتية. فقد أعلن عبد الناصر بعد ذلك «أنه على الرغم من الخلاف بيننا وبين السوفيت فإن الاتحاد السوفيتى لم يحاول الضغط علينا ولم يهدد بوقف مساعداته لنا»^(٣).

ويتضح مما سبق أن الطرفين المصرى والsovietic كانوا على قدر كبير من الوئى بتشابك مصالحهما، الأمر الذى حال دون قطع جميع الجسور بينهما. فقد كان عبد الناصر، من ناحية، يدرك أن القطيعة الكاملة مع السوفيت ستدفع مصر تجاه العسكرى الغربى الذى لن يقدم لمصر سواء المعونة العسكرية أو الاقتصادية التى تطمح فى الحصول عليها، كذلك فقد كان الاتحاد السوفيتى - من ناحية أخرى - لا يزال يرى فى مصر بوابة إلى العالم العربى، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك صدق ذلك التصور، فقد بدأ عبد الكريم قاسم - إثر خلافه مع الشيوعيين - فى تعقبهم، كما تم القضاء على النفوذ الشيوعى فى العراق خلال فترات حكم خلفائه، كذلك فقد كانت العناصر الشيوعية داخل مصر مفككة وغير مؤثرة وهكذا فلم يكن أمام السوفيت بدileم قوى يمكن الاعتماد عليه غير عبد الناصر فاضطروا لتجاهل مطاردة النظام الناصري للعناصر الشيوعية واستمروا فى تقديم الدعم إليه^(٤).

(١) وحيد رافت، العالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة، (متشاء المعرف، الاسكندرية، ١٩٧٦)، ص ١٦٣.

Berger, Op. Cit., P. 356.

(٢)

Laqueur, Op. Cit., P. 66.

(٣)

Ibid, P. 66-67.

(٤)

وقد تمثل الدعم السوفيتي لمصر خلال تلك المرحلة في المساهمة السوفيتية في بناء السد العالى، فقد تم الاحتفال فى ٢٩ يناير ١٩٦٠ بوضع حجر الأساس لمشروع السد العالى، وبعد ماضى عشرة أيام على هذا الاحتفال تعهد الاتحاد السوفيتى بتنفيذ جميع مراحل بناء السد العالى وحده، وبينما على ذلك أُعلن عبد الناصر رفض جميع العروض والمعونات الألمانية والبريطانية والأمريكية لبناء المراحل التالية من المشروع^(١). وفي أغسطس ١٩٦٠ تم التوقيع على إتفاقية مساهمة الاتحاد السوفيتى فى تمويل بناء المرحلة الثانية من السد العالى، وتتجدر الاشارة إلى أن الدعم السوفيتى لذلك المشروع كان على قدر كبير من الأهمية حيث كان السد العالى يعتبر بمثابة رمز للإنجازات التى قام بها النظام الناشرى فضلاً عما ارتبط بالسد العالى من أزمات ومواجهات دولية بين مصر وبين الدول الغربية، وقد علق عبد الناصر على الاتفاقية المشار إليها بقوله «أن السوفيت قد أوفوا بتعهداتهم وأن شروط التمويل وأسعار الفائدة كانت ميسرة (٥٪)، وأنه لم تفرض أية ضغوط على مصر». وقد أُعلن السوفيت تعييناً على ذلك فى محاولة من جانبهم لاستثمار الموقف دعائياً فى التأكيد على تجاوز الأزمة التى شهدتها العلاقات المصرية - السوفيتية «أنه على عكس ما قام به الغرب، فإننا لم نحاول استخدام السد العالى كأداة للضغط على مصر» وهكذا بات من المؤكد أن السوفيت قد نجحوا فى تثبيت دعائم وجودهم فى مصر مرة أخرى^(٢).

وقد توالى زيارات المسؤولين المصريين لموسكو (صلاح سالم فى نوفمبر ١٩٥٩ - المشير عامر فى نوفمبر ١٩٦٠)^(٣)، كما قام البطريرك اليكسيس بزيارة مصر، وقد أدت كل تلك التطورات إلى تحولات كبيرة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة حيث بدا واضحاً أن حيادها الإيجابى فى طريقه إلى الميل نحو الانحياز إلى الجانب السوفيتى ومساندة الموقف السوفيتية فى المحافل الدولية. وقد ساعد على ذلك، التوتر الذى شهدته العلاقات المصرية - الأمريكية إبان أزمة الكونغو، كما أدت التطورات الداخلية فى مصر عام ١٩٦١ إلى

(١) كريستوف فون أيمهوف، مرجع سابق ذكره، ص ٤٦ - ٤٧.

Laqueur, Op. Cit., P. 66.

(٢)

(٣) وحيد رأفت، مرجع سابق ذكره، ص ١٦٣.

مزيد من التقارب مع الاتحاد السوفيتي في أعقاب إعلان عبد الناصر عن القوانين الاشتراكية التي استهدفت دعم قوة النظام الناصري في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى المنوطة له والمتمثلة في ملاك الأراضي وبار الرأسماليين^(١).

ولكن ثمة سؤال تجدر الإجابة عليه وهو

ما هي الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة الوحدة المصرية - السورية؟ وكيف حدث الانفصال؟

سبق أن أشرنا إلى أن تزايد نفوذ الشيوعيين في كل من العراق وسوريا، وتدور العلاقات المصرية - العراقية في أعقاب التقارب العراقي - السوفيتي، فضلاً عن المحاولات التي قام بها العراق لفصم عرى الوحدة المصرية - السورية، كل هذه العوامل أدت مجتمعة إلى تصاعد مخاوف عبد الناصر من فقد سيطرته على سوريا، فعمل على إحكام قبضته عليها ودعم الوجود المصري فيها^(٢). فقد تم استبعاد البعثيين من التنظيم السياسي الجديد (الاتحاد القومي) الأمر الذي جعل البعثيين يشعرون بفقد سيطرتهم على بلادهم فبدأ الانشقاق داخل صفوف حزب البعث السوري حيث انفصل أكرم الحوراني عن ميشيل عفلق وصلاح البيطار، كذلك فقد همّن المصريون على الأمور داخل سوريا حيث أرسل عبد الناصر عبد الحكيم عامر إلى سوريا وفوض إليه السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما همّن المصريون على الوظائف العليا في سوريا، وسيطر العسكريون المصريون على المناصب الكبرى والقيادية في الجيش السوري ولم يقابل ذلك تولي الضباط السوريين مناصب في الجيش المصري باستثناء بعض العناصر من الضباط الموالين للبعث الذين عينوا في مصر لإبعادهم عن سوريا تخفيناً لحدة المعارضة البعثية للسياسات المصرية في سوريا ولا سيما داخل القوات المسلحة^(٣). ومن ناحية أخرى فقد أدت الأساليب البوليسية الإرهابية التي لجأ إليها عبد

Laqueur, Op. Cit., P. 67.

(١)

Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 340.

(٢)

Ibid, P. 338 - 339.

(٣)

الجميد السراج وزير داخليه الاقليم الشمالي فى تعقيبه لأعداء الوحدة ومطاردته لأعداء النظام إلى زيادة حدة الكراهية للمصريين من جانب الشعب السوري^(١).

وعلى الصعيد الاقتصادي لم يطبق مبدأ تكافؤ الفرص أو المعاملة بالمثل بين الاقليمين فعلى سبيل المثال كان يسمح بتصدير المنتجات المصرية إلى سوريا مع إعفائها من الجمارك في حين كانت تفرض رسوم جمركية على الصادرات السورية إلى مصر، كذلك فقد كان يسمح للمؤسسات المالية المصرية بالعمل والاستثمار في سوريا بينما كان العكس غير ممكناً.

وقد أثرت الوحدة على العلاقات التجارية السورية مع بقية الدول العربية الأخرى وقد كان الباعث وراء ذلك سياسياً بالدرجة الأولى، حيث تدهورت العلاقات التجارية بين سوريا وبين كل من العراق والأردن والكويت وال سعودية^(٢). كما أدى سوء الأوضاع الاقتصادية إلى هرب رؤوس الأموال من سوريا إلى لبنان^(٣)، بالإضافة إلى ذلك فقد تسببت القوانين الاقتصادية ذات الصبغة الاشتراكية التي حاول عبد الناصر فرضها على سوريا عام ١٩٦١ في إثارة إستياء وتذمر السوريين من تلك القوانين نتيجة لتدحرج الأوضاع الاقتصادية وخشيتم من تأميم ممتلكاتهم، ولا سيما بعد إجراءات تأميم البنوك والمشروعات الكبرى وفرض رقابة على الصرف الأجنبي الأمر الذي أعتبره البعض نوعاً من رأسمالية الدولة أكثر من كونه اشتراكية حقيقة. وقد تسببت التأميمات في سوريا في إثارة غضب السوريين بشكل أكبر بكثير مما أحدثه في مصر حيث كانت التأميمات في مصر موجهة غالباً ضد الأجانب بينما أصابت التأميمات في سوريا الكثير من السوريين فضلاً عما عانته قطاعات الصناعة والأعمال في سوريا من مشكلات، من جراء تعيين مسؤولين من غير نوى الخبرة مجرد كونهم من أهل الثقة^(٤).

Cremeans, Op. Cit., P. 172. (١)

Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 338. (٢)

J.P. Alem, Op. Cit., P. 42. (٣)

Aroian & Mitchell, Loc. Cit. (٤)

وفي محاولة لقمع التذمر صعد النظام من حدة الاجرامات القمعية البوليسية، إلا أنه في سبتمبر ١٩٦١ حدث خلاف بين عبد الحميد السراج وعبد الحكيم عامر استقال على أثره السراج، وباستقالة السراج تزعزع الأمن والاستقرار في سوريا نتيجة لإنفصال جهاز الأمن، ومن ثم اتّاح فراغ القوى لمجموعة من العسكريين في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ القيام بحركة تمرد ضد القيادة المصرية على سوريا، ولم يطالب قادة التمرد في بادئ الأمر بالانفصال وإنما طالبوا ببعض الإمدادات للسوريين وللجيش السوري وقد استجاب عبد الحكيم عامر بالفعل لطلابهم، إلا أن عبد الناصر عاد فارغم عامر على التراجع عن القرارات ذات الصبغة التحريرية التي كان هذا الأخير قد اتخذها لتهيئة الرأي العام في سوريا، ومن ثم تصاعدت حدة التذمر الشعبي مرة أخرى، وقام المتمردون بالسيطرة على الإذاعة والمباني الحكومية وأعلنوا انفصال سوريا عن دولة الوحدة، وقد حاول عبد الناصر إرسال قوة عسكرية لقمع التمرد إلا أنه تراجع بسرعة بعد أن أسر السوريون عدداً من جنود تلك القوة، فأعلن عبد الناصر أن قواته لن تحارب في سوريا وإن تريق دماء عربية وأمر قواته بالعودة إلى مصر^(١).

وهكذا قبلت مصر بالأمر الواقع ووافقت على استعادة سوريا لعضويتها في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة كدولة مستقلة، بينما أبقى ناصر على تسمية الجمهورية العربية المتحدة كتسمية للدولة المصرية في اشارة منه إلى أنه رغم قبوله بالانفصال فإنه سيسعى لإعادة الوحدة مرة أخرى على أساس أكثر استقراراً وثقة^(٢).

وفي أعقاب الانفصال ألقى عبد الناصر باللوم على السعوديين وعلى القوىرجعية والأمبريالية، كما اتهم الطبقات الاجتماعية العليا في المجتمع السوري، ولاسيما كبار الرأسماليين، بالتحريض على الانفصال واعتبرهم المتسببين في إفشال تجربة الوحدة، كذلك فقد شعر عبد الناصر بأن حزب البعث قد خذله ولاسيما عندما وقع قادة البعث السوري ومن بينهم صلاح البيطار على بيان مشترك مع خالد العظم في ٢ أكتوبر ١٩٦١ أعلنا فيه تأييدهم للانفصال السوري عن مصر^(٣).

Cremeans, Op. Cit., P. 172 - 173.

(١)

J.P. Alem, Op. Cit., P. 49.

(٢)

Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 340-341.

(٣)

ولكن ماذا كانت مواقف القطبين تجاه الانفصال وفشل تجربة الوحدة؟

بالنسبة للولايات المتحدة كان فشل تجربة الوحدة معناه عزل مصر الثورية عن التفاعلات العربية، أو عن النسق العربي، مما يسهل التعامل مع كل بلد عربي على حدة. كذلك فقد أتاح الانفصال المجال أمام الدول الموالية للغرب في العالم العربي لخسر التيار الشورى الناصري^(١) من خلال التشهير بالسياسة المصرية في سوريا وسعيها إلى فرض الهيمنة استجابةً لنزعات وطموحات شخصية وليس سعياً وراء تحقيق المصلحة القومية العربية العليا.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد كان فشل تجربة الوحدة معناه تحقق صحة نظريته المتداولة بأن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس نضال اجتماعي ووحدة الطبقات العاملة العربية^(٢). وقد امتنع السوفييت لمدة شهرين تقريباً عن التعليق على الانفصال، إلا أن الاتحاد السوفيتي أقام علاقات دبلوماسية مع النظام الجديد في سوريا.

وفي هذه الأثناء كان السوفييت ينابون بضرورة انتهاج الدول حديثة الاستقلال سياسات راديكالية تعمل على تحقيق الاصلاح الداخلي الجذري في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وقد توافقت تلك التوجهات السوفيتية مع اقتناع عبد الناصر آنذاك بأن القوى البورجوازية في سوريا هي التي كانت وراء إفشال تجربة الوحدة، وهكذا رأى عبد الناصر أنه لا سبيل أمامه إلا السير في طريق الاشتراكية حتى نهايتها. فبدأ في العمل على تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي^(٣)، حيث بدأ في تطبيق بعض القوانين ذات الصبغة الاشتراكية، فأصدر قراراته بتأمين العديد من البنوك والشركات ومرافق الخدمات، كما صودرت بعض الممتلكات الخاصة بكبار الرأسماليين ووضعت حدود على تملك الأراضي الزراعية. وفي المقابل منحت الفئات الكادحة من العمال وال فلاحين مجموعة من المكافآت والامتيازات حيث تم توزيع الأراضي الزراعية على صغار المزارعين، كما منح العمال مجموعة من المكافآت كالمشاركة في الأرباح

(١) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سابق ذكره، ص ٦٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣)

وفي إدارة المشروعات التي يعلمون بها، كذلك فقد أخذت مصر بأسلوب التخطيط المركزي في المجال الاقتصادي.

وعلى الصعيد السياسي صدر الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ متضمناً عبارات تعد من كلاسيكيات الفكر السياسي الاشتراكي ومؤكداً على انتهاج مصر لنهج الاشتراكية العربية، كما تم إنشاء الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي موحد تهيمن الدولة من خلاله على كافة مظاهر المشاركة في الحياة السياسية، كذلك فقد خصصت نسبة ٥٠٪ من مقاعد المجالس الشعبية والمحلية للعمال وال فلاحين^(١).

ومن ناحية أخرى فقد تم القبض على معارضي النظام كما تم طرد العديد من الأجانب إلى خارج مصر، ويعتقد البعض أن الهدف من وراء تلك الاجرامات كان يتمثل في احکام قبضة النظام وسيطرته على عوامل القوة الاقتصادية لتعديم أركانه، وأيا كانت التوافع الحقيقة وراء تلك الاجرامات فقد وجد السوفيت في هذه القرارات كسباً لهم، فهي تعمل من ناحية على تصفية الملكية الخاصة كما تهيئ لمزيد من التقارب تجاه الأخذ بالنموذج الاشتراكي في المجال الاقتصادي، كذلك فقد تزايدت المعاملات التجارية بين مصر والاتحاد السوفيتي لتصل إلى ذروتها في عام ١٩٦٢، كما حصلت مصر على قاذفات TU-16 بعيدة المدى، وطائرات الميج المقائلة، وتم تبادل العديد من الزيارات للفوود الرسمية من البلدين^(٢).

وفي عام ١٩٦٤ زار خروتشوف مصر للمشاركة في الاحتفال بانتهاء أعمال المرحلة الأولى من مشروع السد العالي، كذلك فقد منع كل من عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر لقب «بطل الاتحاد السوفيتي» وهو أعلى تكريم سوفيتي^(٣).

(١) لمزيد من التفاصيل حول مظاهر التحول الاشتراكي في مصر يرجع إلى :

Laqueur, Op. Cit., P. 68 - 69.

Dawisha, Op. Cit., P. 30.

وكذلك إلى :

Laqueur, Op. Cit., P. 69.

(٢)

Chevallier, Op. Cit., P. 51.

(٣)

وتتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أنه بعد أن تأكّد السوفيات من تدعيم وجودهم في المنطقة بدأوا يطربون أهدافهم في المنطقة فلم تعد الأهداف السوفيتية في مرحلة ما بعد عام ١٩٥٨ قاصرة على مجرد العمل على الحيلولة دون قيام محالفات موالية للغرب في الشرق الأوسط أو مجرد العمل على تبني دول المنطقة لعوائق معادية للأمبريالية في سياساتها الخارجية، بل بدأوا يتطلعون إلى أهداف جديدة تمثلت في^(١) :

أولاً : محاولة الحصول على تأييد الدول الحليفة لهم في المحافل الدولية ولا سيما عند التصويت في المنظمات الدولية.

ثانياً : بداية التأكيد على ضرورة أن تتبع الدول التي تحصل على مساعدات سوفيتية، سياسات داخلية تتفق مع النمط الاشتراكي..

ثالثاً : كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ يمتلك أسطولاً بحرياً ضخماً يمكنه من الاضطلاع بعمارة دوره كدولة قطبية في النسق العالمي ولا سيما بعد أن تدعمت القدرات العسكرية للاتحاد السوفيتي نتيجة لامتلاكه الصواريخ عابرة القارات، ومن ثم بدأ السوفيات يعملون على تحسين علاقتهم بدول المنطقة لضمان الحصول على تسهيلات بحرية لأسطولهم ولضمان المرور عبر مضائق المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الفائقة ولا سيما قناة السويس التي كانت تمثل أهمية حيوية بالنسبة للسوفيات فيما يتعلق بضمان وجودهم في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.

التدخل الأصوبيكي في لبنان ١٩٥٨ :

كانت العلاقات المصرية - اللبنانيّة قد تدهورت بشكل ملحوظ في أعقاب أزمة السويس حينما رفض الرئيس كميل شمعون - المعروف بميوله الفرنسية - قطع علاقات لبنان الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا رغم اشتراكهما في العدوان على مصر^(٢).

Dawisha, Op. Cit., P. 152 - 154.

(١)

(٢) بريسون، مرجع سابق ذكره، ص ٥٢١.

كذلك فقد أدت مساندة لبنان لمبدأ ايزنهاور^(١) منذ صدوره إلى تعميق الخلافات بين الحكومة الموالية للغرب وبين القوى اللبنانيّة ذات التوجهات القوميّة العربيّة.

وتتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن التوازن الهش في لبنان بين الطوائف الدينيّة كان ولا يزال من العوامل المهيئه للصراع في لبنان فقد كان عدد المسلمين يكاد يتتساوى مع عدد المسيحيين، الأمر الذي جعل التوازن الطائفي في لبنان أكثر حساسية منه في أي بلد آخر. وقد كان تقسيم المناصب بين الطوائف المختلفة - بمقتضى الميثاق الوطني الموقع عام ١٩٤٣ - من أهم العوامل التي ساعدت على استقرار التوازن الذي شهد أزهى عصوره في عهد بشارة الخوري ورياض الصلح^(٢).

إلا أنه بحلول النصف الثاني من الخمسينيات بدأ التوازن الطائفي في لبنان يتاثر بعامل جديد، ألا وهو الانتقامات لقوى خارجية، فقد كانت غالبية المسلمين والتي تعمل على تأكيد الهوية العربيّة للبنان تمثيل نحو الاتجاه القومي الناصري، في حين كان المسيحيون أكثر ميلاً إلى جانب القوى الغربية^(٣).

وهكذا فقد اعتبر المسلمون السنّيون تلك التحوّلات التي طرأت على السياسة الخارجية اللبنانيّة والمتمثلة في الخروج عن النهج الحيادي بمثابة انتهاء الميثاق الوطني الذي التزم المسيحيون بمقتضاه بالتخلي عن الحماية الغربية لهم في مقابل قبول المسلمين بإنشاء دولة لبنانية مستقلة عن سوريا تلتزم بمبدأ الحياد في سياستها الخارجية^(٤). وقد تصاعدت حدة

(١) تتجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ذاتها قد اعتبرت مبدأ ايزنهاور عملاً متعلقاً بالتشريع الداخلي، إلا أن الحكومة اللبنانيّة قد ذهبت إلى أبعد من ذلك واعتبرته بمثابة تحالف أو محور جديد ومن ثم دعت الحكومة اللبنانيّة اللبنانيّ للتصديق على قرارها بالانضمام إلى مبدأ ايزنهاور، ولمزيد من التفصيل يرجع إلى :

Chevallier, Op. Cit., P. 72 - 73.

J.P. Alem, Op. Cit., P. 43.

Ibid.

(٢)

(٣)

(٤) مانفولد، مرجع سابق ذكره، ص ٤٧٧.

الصراع بين أنصار الرئيس اللبناني شمعون من المسيحيين الموالين للغرب وبين العناصر المسلمة الموالية للتيار القومي الناصري. وقد ساعد على ازكاء حدة تلك الصراعات ما أشيع آنذاك عن اعتزام الرئيس شمعون ادخال تعديل على الدستور اللبناني (دستور يناير ١٩٤٧) لإتاحة الفرصة له لتجديد مدة رئاسته لفترة رئاسية جديدة^(١).

وقد واكب تلك التطورات الاعلان عن اجراء الانتخابات التشريعية في لبنان والتي كان من المقرر أن تجرى في يونيو ١٩٥٧، وقد اكتسبت تلك الانتخابات أهمية بالغة حيث كان البرلمان المنتخب هو الذي سيقترن في العام التالي على انتخاب رئيس الجمهورية الجديد^(٢). وعشية الانتخابات التشريعية تحالف المسلمون السنّيون مع المسيحيين المعارضين لشمعون مكونين ما عرف «بجبهة الاتحاد القومي». وقد سيطرت قضايا السياسة الخارجية (كموقف لبنان من الاحلاف الموالية للغرب في المنطقة، و موقفها من مبدأ اينتماوى وعلاقاتها بكل من مصر وسوريا... الخ) على مناقشات الانتخابات التشريعية^(٣).

وفي هذه الاثناء كانت الولايات المتحدة قلقة من تصاعد النفوذ الشيوعى في سوريا، ومن ثم فقد كانت حريصة على ضمان انتخاب رئيس موالي للغرب في لبنان خشية أن يؤدي حصول أنصار التيار القومي على الأغلبية في البرلمان إلى إتاحة الفرصة أمام السوريين لفرض هيمنتهم على لبنان، ولا سيما بعد ما عرف من أن السفير المصرى في بيروت كان يقدم إعانات مالية لمرشحى المعارضة. وهكذا فقد طلب السفير الأمريكى إلى حكومته أن تقوم بصرف أموال CIA لمواجهة التدخل المصرى والسويدى في الانتخابات النباتية اللبنانية^(٤). إلا أن نتائج الانتخابات التشريعية أسفرت في النهاية عن استبعاد أعضاء جبهة الاتحاد الوطنى من عضوية البرلمان، مما أحيا من جديد فكرة تعديل الدستور لإتاحة الفرصة أمام شمعون للبقاء في الرئاسة.

Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 339.

(١)

(٢) إنجلاند، مرجع سابق ذكره، ص ٤٤٥ .

Chevallier, Op. Cit., P. 73.

(٣)

(٤) إنجلاند، مرجع سابق ذكره، ص ٤٤٣ .

وفي هذه الأثناء كان قد تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذي شكل دعماً سياسياً ومعنىًّا - ثم عسكرياً بعد ذلك - لقوى المعارضة اللبنانية وأدى إلى تزايد الحماس الشعبي لدى التيار المعارض لحكومة شمعون^(١). وقد اجتمع زعماء المعارضة اللبنانية في سوريا في ٥ مايو ١٩٥٨ واتفقوا على معارضة تعديل الدستور خلال مناقشات مجلس النواب اللبناني لذلك الموضوع^(٢).

غير أنه في الثامن من مايو تم اغتيال نسيب المتنى وهو أحد الصحفيين الموالين للتيار الناصري في لبنان، وقد أدى ذلك الحادث إلى إشعال الأضطرابات التي تحولت إلى ما يشبه الحرب الأهلية بين المسيحيين بزعامة كميل شمعون وبين المعارضين له (والذين تزعمهم: صائب سلام في بيروت، كمال جنبلاط في الشوف، رشيد كرامي في طرابلس، سليمان فرنجية في زغرتة، وصبرى حمادى في الهرمل) حيث قام أنصارهم بالاشتباك مع أنصار شمعون وقد ساعد على ازكاء حدة المعارضة حصول المعارضين على امدادات بالسلاح والأموال من الجمهورية العربية المتحدة^(٣).

ويعتقد البعض أن إغتيال نسيب المتنى كان من تبيير السفاراة السوفيتية في بيروت لإزكاء حدة التوتر في لبنان، وإتاحة الفرصة أمام سوريا للتدخل في لبنان بدعوى مساندة العناصر القومية والناصرية^(٤).

وعلى أية حال فقد تصاعدت حدة الحرب الأهلية وقام شمعون في ١٣ مايو ١٩٥٨ بإبلاغ سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بأن المسلمين اللبنانيين يتلقون مساعدات مالية وأسلحة وذخائر عبر الأراضي السورية^(٥). وبالفعل فقد كان عبد الحميد السراج قد أقنع صائب سلام رئيس وزراء لبنان المسلم بقبول مساعدة سوريا في تسليح العناصر المعاشرة

Chevallier, Op. Cit., P. 75.

(١)

Alem, Op. Cit., P. 44.

(٢)

Ibid.

(٣)

(٤) إنجلاند، مرجع سابق ذكره، من ٤٩٧.

(٥)

Cremeans, Op. Cit., P. 163.

لتمكينها من مقاومة مخططات شمعون، وبعد سلسلة من المشاورات بدأت الأسلحة تتدفق إلى لبنان عبر الحدود مع سوريا. ولما كان الدروز اتباع جنبلاط يسيطرون من مخابئهم في الجبال على مناطق الحدود السورية اللبنانية فقد تسنى لهم تأمين عمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى أنصار صائب سلام ورشيد كرامي^(١). وقد انتقد الرئيس شمعون التدخلات الخارجية (المصرية والسويسرية) وتقدم بشكوى ضد تلك التدخلات إلى كل من جامعة الدول العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة التي أرسلت مراقبين لتحقق الحقائق، إلا أنه لم يمكن إثبات أي تدخل من جانب سوريا حيث كانت عمليات نقل الأسلحة تتم ليلاً عن طريق المناطق التي يسيطر عليها الدروز كما سبق أن أشرنا^(٢).

ولذا عدم قيام المنظمات الدولية بأى دور فعال، وإزاء حياد الجيش اللبناني من تلك الصراعات (حيث كان اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش قد اتخذ موقفاً محايضاً من الصراع الدائري ورفض الانحياز إلى أى من الأطراف المتصارعة بحجة عدم الرجوع بالجيش في الحرب الأهلية حفاظاً على وحدته وتماسكه وخشيته أن تمزقه الخلافات الطائفية واكتفى فقط بمحاصرة مراكز المتمردين)^(٣)، لم يجد الرئيس شمعون أمامه سوى أحد بدائلين :

- أ - طلب نجدة الولايات المتحدة في إطار مبدأ اينتراور.
- ب - طلب مساعدة النظام الملكي العراقي الموالى للغرب.

إلا أن أنصار شمعون نصحته باللجوء إلى البديل الأول حيث كانت بوادر الانقسام قد بدأت تتسرّب إلى الجيش العراقي^(٤). وبالفعل فقد طلب شمعون تأكيدات من الولايات المتحدة ودول العالم الغربي بت تقديم المساعدة والدعم لنظامه خلال ٢٤ ساعة في حالة طلبه لتلك المساعدة.

(١) ناتتج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٢)

Cremeans, Op. Cit., P. 164.

(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.

(٤)

Alem, Op. Cit., P. 44.

وكذلك يمكن الرجوع إلى :

Alem, Op. Cit., P. 45.

وازاء تلك التطورات وازاء إمكانية طلب الرئيس اللبناني المساعدة في أى وقت قامت الولايات المتحدة بإجراء مبدئي تمثل فى دفع بعض قطع الاسطول السادس الأمريكي إلى منطقة شرق حوض البحر المتوسط، كما قامت بإمداد لبنان ببعض المعدات العسكرية الخفيفة، وأعلنت عن اعتزامها إرسال قوات أمريكية وقوات تابعة لحلف الأطلنطي إلى منطقة شرق البحر المتوسط للقيام بمناورات بحرية، وبالطبع فقد كان الهدف من وراء تلك التحركات الأمريكية هو ردع القوى الخارجية عن إستغلال الموقف الداخلى في لبنان للتدخل بهدف تحقيق مكاسب سياسية^(١). وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن الموقف الأمريكي تجاه شمعون كان يتسم بعدم الواضح وبينما أعلنت الولايات المتحدة إلتزامها بمساندة الحكومة اللبنانية، كان دالاس يطالب شمعون بمحاولة إيجاد حل من جانبه للأزمة مشيراً إلى ما كان اينهار قد صرخ به من قبل بأن أى إجراء عسكري أمريكي سيعتمد على قرارات الأمم المتحدة وتقارير مراقبتها، كما أشار دالاس في خطابه إلى شمعون إلى أن إنزال القوات الأمريكية في لبنان سيتيح الفرصة لعبد الناصر للهجوم على السياسة الأمريكية بصورة قد تدمر مصالح الغرب في العالم العربي، وفي نهاية الرسالة أوضح دالاس أن التزام الولايات المتحدة بحماية استقلال لبنان لا يعني اللجوء إلى استخدام القوات الأمريكية^(٢). ويبين أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت تعيد تقييم موقفها إزاء مساندة شمعون فشعرت أن إستمرار مساندتها له رغم تصاعد حدة المعارضة الداخلية ضده أصبحت تضر بمصالحها فعملت على إشعاره بأنها قد تتخل عن نه في سبيل تهدئة حدة الأضطرابات الداخلية في لبنان، ويبين أن شمعون قد شعر بذلك فعلاً فأعلن في ٣٠ يونيو ١٩٥٨ عن تخليه عن فكرة تجديد فترة رئاسته في محاولة من جانبه لتهيئة الموقف الداخلي^(٣).

غير أن الموقف سرعان ما اشتعل من جديد، ففي الرابع عشر من شهر يوليو ١٩٥٨ وقع انقلاب في العراق بزعامة عبد الكريم قاسم اطاح بالحكم الملكي الموالي للغرب، وفور وقوع

(١) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

(٢) إيفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٠ - ٥١٢.

(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

الانقلاب أعلن قادته تعاطفهم مع سياسة عبد الناصر، كما قامت الجمهورية العربية المتحدة بتهنئة قادة الانقلاب. وقد كان الاستنتاج المنطقى الوحيد من ملابسات الأحداث هو أن هذا الانقلاب قد تم بتبيير من جانب التيار الناصري، الأمر الذى كان يعني تزايد مخاطر التهديد الثورى للأنظمة العربية الموالية للغرب. وعلى الرغم من أن ج.ع.م. لم يكن لها أى دور فى التخطيط لانقلاب العراق إلا أن الأمر بدا على عكس ذلك^(١). وقد أدى نجاح انقلاب العراق إلى تطلع كل من مصر وسوريا إلى إنشاء الدولة العربية الكبرى بانضمام العراق إليهما بما يتوفّر له من عناصر قوة سياسية واقتصادية وعسكرية^(٢). ويقدر ما أثارت تلك التطورات حماس القوميين والناسريين المعارضين لحكم شمعون في لبنان، أثارت كذلك المخاوف لدى الدول الغربية التي رأت أن قيام وحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين النظام الثورى الجديد في العراق سيؤدي إلى قلب ميزان القوة في غير صالح الدول الغربية والنظم الموالية لها في المنطقة^(٣). كذلك فقد كان من الواضح أن الأردن ولبنان أصبحتا تشكلان العقبة الوحيدة الباقية في طريق إنشاء تلك الدولة العربية الكبرى، الأمر الذي كان يقطع بأن الخطوة التالية لذلك التيار القومي الجارف هي اجتياح كل من الأردن ولبنان الدولتين العربيتين الضعيفتين والمواليتين للغرب^(٤). وهذا فقد استشعر شمعون الخطر المدحّق به، فطلب تدخل الولايات المتحدة عسكرياً لنجدته نظامه.

وفي الولايات المتحدة كان هناك اقتتال سائد آنذاك بأن انقلاب العراق يمثل حلقة من سلسلة متشابكة الحلقات من مؤامرة سوفيتية - ناصرية تهدف إلى القضاء على النفوذ الغربي في المنطقة. واستناداً إلى إقتتال مسانعى السياسة الخارجية الأمريكية بنظرية الديميكو فقد أدركوا أن وقف الولايات المتحدة موقف اللامبالاة من أحداث لبنان سيؤدي إلى إنهيار أنظمة الحكم الموالية للغرب في لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية^(٥)، ذلك فضلاً

Cremeans, Op. Cit., P. 164 - 165.

(١) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

Dawisha, Op. Cit., P. 200

(٢) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٣) ناتج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٦.

عن التشكيك في مصداقية إمكانية اعتماد الدول الموالية للغرب في المنطقة على مساندة الولايات المتحدة والدول الغربية عند الحاجة إليها، فقد كانت بواحد ذلك قد بدأت حيث طلب الملك سعود من السفير الأمريكي في الرياض تدخل الولايات المتحدة لمساندة النظامين الملكيين في العراق والأردن ثم علق بقوله : «ولاء، فما فائدة وجود كل هذه الواثيق والمحالفات؟»^(١)، وقد جاء في مذكرات الرئيس أينتهاود عن تلك الفترة قوله أندذاك : «لابد أن نجد وسيلة لتطبيق سياستنا في مكان ما في العالم العربي، لكن ثبت للجميع أن مبدأ أينتهاود له فاعلية، ولعلنا نجد في لبنان فرصة لإثبات ذلك، فلبنان يملك تجربة ديمقراطية معرضة الآن للخطر بسبب التحديات التي تواجه الرئيس شمعون»^(٢). ويلاحظ أن ذلك التصريح كان يعكس تحولاً جوهرياً في الفكر الاستراتيجي الأمريكي حيث كان يتعارض بشكل كامل مع موقف الولايات المتحدة إبان أزمة السويس الرافض حينذاك لأسلوب استخدام القوة في مواجهة عبد الناصر^(٣).

وبناء على ذلك فقد اتخذ الرئيس أينتهاود قراره بالتدخل العسكري في لبنان فأعلن «أن ما يجري في لبنان من أعمال يتم بإيحاء من الشيوعية الدولية، وتنفيذ الجمهورية العربية المتحدة»^(٤)، كذلك فقد أعلن السفير الأمريكي في بيروت أن حكومته مصرة على مساندة الحكومة اللبنانية للمحافظة على الأمن الداخلي^(٥)، وبالفعل صدرت الأوامر للأسطول السادس الأمريكي ب القيام بعملية إبرار بحرى على السواحل اللبنانية في ١٥ يوليو ١٩٥٨ (بعد يوم واحد من وقوع انقلاب العراق)، وقد استندت الولايات المتحدة إلى طلب الحكومة الشرعية في لبنان بالتدخل، كمبرد قانوني لتبرير تدخلها العسكري أمام الرأي العام العالمي^(٦). كذلك فقد

(١) Spiegel, Op. Cit., P. 88.

(٢) محمد حسين هيكل، «سنوات الفيليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١١/٧/١٩٨٨.

(٣) Spiegel, Loc. Cit.

لعل في ذلك ما يعكس مدى التباين في تقدير أهمية المصالح الأمريكية والمصالح الأوروبية.

(٤) إيفلاند، مرجع سابق ذكره، ص ٥٠٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) بريتون، مرجع سابق ذكره، ص ٥٢٤.

أعلن دالاس أن الولايات المتحدة رغم تدخلها العسكري في لبنان فإنها لا تتوى تجاهل دور الأمم المتحدة، وأن تدخلها في لبنان هو إجراء مؤقت للحفاظ على أمن واستقرار الأوضاع في لبنان.

وفي ١٦ يوليوز طلبت الولايات المتحدة من مجلس الأمن إرسال قوة دولية لكي تحل محل القوات الأمريكية، غير أن الاتحاد السوفيتي استخدم حق الفيتو ضد هذا الاقتراح، كما طالب خروتشوف بعقد لقاء بينه وبين إينهواور لمناقشة المشكلة، إلا أن إينهواور رفض بيته اقتراح خروتشوف واستقر الأمر في النهاية على عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة^(١). وقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نورتها الطارئة التي دعا إلى عقدها الاتحاد السوفيتي (في أغسطس ١٩٥٨) بتشكيل قوة دولية للحفاظ على السلام في لبنان وأعلنت رفضها للتدخل الأمريكي ودعت إلى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان والأردن^(٢).

ولكن ماذا كان موقف الاتحاد السوفيتي من التدخل العسكري الأمريكي في لبنان؟

اقتصر الموقف السوفيتي تجاه التدخل الأمريكي على مجرد التنديد وتصريحات الاستنكار^(٣). فقد أصدرت الحكومة السوفيتية في ١٨ يوليوز بياناً نددت فيه بالتدخل الأمريكي والبريطاني في كل من لبنان والأردن، واعتبرته بمثابة محاولة لإعادة فرض السيطرة الاستعمارية على دول المنطقة والقضاء على الثورة العراقية. كما أعلن السوفييت أن الشعوب العربية لن تقف بمفردها في مواجهة الأعمال الاجرامية للقوى الاستعمارية الأمريكية والبريطانية، كذلك فقد وجه البيان تحذيراً إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية وحملهما مسؤولية العواقب الوخيمة التي قد تترتب على عدوانهما على كل من لبنان والأردن، كما طالباهما بسحب قواتهما من المنطقة، ثم أكد البيان في نهايةه على أن الاتحاد السوفيتي لن

(١) المرجع السابق، ص ٥٢٦ - ٥٢٧.

(٢) بوجوش، وأخرين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

حيث كانت بريطانيا قد قامت بعملية ابرار جوى لقوات المظليين البريطانيين فوق الأردن لدعم نظام الملك حسين في ١٧، ١٨ يوليوز ١٩٥٨ بناء على اقتراح الرئيس إينهواور. وقد تم بالفعل انسحاب القوات الأجنبية من لبنان والأردن خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٨.

Cremeans, Op. Cit., P. 165.

(٣)

يقف موقف اللا مبالاة تجاه تلك الاعتداءات التي لا مبرر لها على منطقة ملائمة لحدوده، وأنه سيتخذ الإجراءات التي تعلقها اعتبارات الأمن القومي للاتحاد السوفيتي ومتطلبات الحفاظ على السلام العالمي^(١). كذلك فقد وجهت رسائل تحمل نفس المضمون في اليوم التالي إلى رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا^(٢).

وعلى الرغم من ذلك فلم تكن تلك التصريحات معبرة عن حقيقة الموقف السوفيتي فقد تجلت حقيقة الموقف السوفيتي من هذه الأحداث خلال الزيارة التي قام بها عبد الناصر لموسكو فور وقوع انقلاب العراق والتدخل الأمريكي في لبنان، فقد كان عبد الناصر آنذاك في زيارة لليونغوسلافيا وفور سماعه بتلك التطورات شعر عبد الناصر أنه على موعد مع مواجهة جديدة مع الغرب، ولذا فقد حاول كسب الثقل السوفيتي إلى جانب فقرير التوجه سراً إلى موسكو لمعرفة الموقف السوفيتي من تلك الأحداث^(٣)، ورداً على سؤال عبد الناصر مما ينوى الاتحاد السوفيتي عمله إزاء الأزمة اللبنانية ولاسيما في حالة محاولة الغرب التدخل ضد النظام الثوري الجديد في العراق قال خروتشوف : «إن معلوماتنا تؤكد أن الولايات المتحدة لا تنوى توسيع نطاق العمليات العسكرية في المنطقة. فإذا زناهار يعلم من الحقائق المحتملة لأية مواجهة نوبية بيننا وبينهم ما ي肯 فيه ليلزم جانب الحذر، ونحن أيضاً نلزم جانب الحذر. وأريد أن يكون ذلك واضحأً أمامكم فليس هناك سياسي يستطيع أن يأخذ على شخصيه مسؤولية تعريض شعبه لأموال حرب نوبية، ولذلك يجب أن تبنوا مواقفكم على أساس أنها مواجهة سياسية وليس عسكرية، بل إنها حرب أعمصاب والذى سينتصر هو الذى يستطيع أن يضع أعمصابه في ثلاثة»^(٤). وهكذا فلم يستطع عبد الناصر النجاح في حث السوفييت على القيام بأى تحرك فعال لمواجهة التدخلات الغربية في الشرق الأوسط، وكل ما إستطاع عبد الناصر

(١) يمكن الرجوع إلى نص البيان المشار إليه :

The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), P. 107-110.

(٢) برجوش، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٣.

Cremeans, Op. Cit., P. 166.

(٣)

(٤) محمد حسنين هيكل، «سنوات الطبلان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٤/١١/١٩٨٨.

الحصول عليه من السوفيت هو إعلانهم عن مناورات سوفيتية - بلغارية مشتركة، إلا أنه فور مغادرة عبد الناصر لموسكو وجه خروتشوف الدعوة لزعماء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند لبحث الأوضاع في الشرق الأوسط، الأمر الذي يقطع بعدم جدية التهديدات السوفيتية وأن التصريحات السابق إعلانها كانت مجرد تهديد شعور حلفاء السوفيت في المنطقة^(١).

وبينما كان السوفيت يقفون موقف المتفرج تجاه تلك الأحداث، قام الأميركيون بدور نشيط في محاولة لإحتواء الأزمة اللبنانية، فقد أعلن أيزنهاور في السابع عشر من يوليو عن اعتزامه إرسال روبرت ميرفي كمبعوث شخصي له للتوسط في ايجاد حل للأزمة^(٢)، وبالفعل فقد قام ميرفي بمحاولات لرأب الصدع بين كميل شمعون وزعماء المعارضة الموالين للتيار الناصري^(٣)، وخلال تلك المفاوضات أدرك المبعوث الأميركي مدى تعقد الأمور في لبنان وأنه لم يعد أمام السياسة الأمريكية سوى البحث عن مخرج للقوات الأمريكية من لبنان دون إراقة ما، الوجه، فقد ثبت أن مبدأ أيزنهاور ليس أكثر من مجرد ورقة تهديد^(٤)، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة في الضغط على شمعون لقبول حل وسط لانهاء الأزمة، وفي أوائل أغسطس ١٩٥٨ برز اسم فؤاد شهاب - قائد الجيش - كمرشح لمنصب الرئاسة في لبنان، وقد تم الاتفاق على أن تجرى الانتخابات الرئاسية في لبنان بشكل يضمن نجاح اللواء فؤاد شهاب^(٥)، وفور انتهاء مباحثات ميرفي مع شمعون في بيروت قام ريموند هير بابلاغ عبد الناصر بضرورة تأييد اللواء شهاب المرشح لمنصب الرئاسة، وقد وافق عبد الناصر على اعتبار أن اللواء شهاب كان ذات نزعة استقلالية ويرفض الانصياع لقوى المسيحية في لبنان، ومنذ ذلك الحين تم اتفاق شحنات الأسلحة عبر الأراضي السورية إلى قوى المعارضة اللبنانية^(٦)، وفي النهاية تم انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للبنان، كما تم الاتفاق على أن يصبح أحد زعماء المعارضة المسلمين رئيساً للوزراء، كما حصل لبنان على منحة أمريكية قيمتها عشرة ملايين دولار لإعادة

(١) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٠.

(٢) إنجلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٣.

(٣) بريستون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٧.

(٤) إنجلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٧.

(٥) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.

(٦) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

بناءً ما تهدىء أثناء القتال^(١). ومن ناحية أخرى فقد اتفق مندوبي الجامعة العربية، لبنان، الأردن والجمهورية العربية المتحدة على أن يطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة تسهيل عملية انسحاب القوات الأجنبية من لبنان^(٢)، الأمر الذي تم بالفعل بحلول شهر نوفمبر ١٩٥٨. ومكذا انتهت الأزمة اللبنانية وعاد الهنود مرة أخرى إلى ريوغ لبنان، الذي أعلن رئيسه عن تبنيه لسياسة متوازنة وتخليه عن مبدأ ايزنهاور وانتهاجه لسياسة حيادية في المجال الخارجي^(٣).

انقلاب قاسم في العراق ١٩٥٨

في أعقاب الإعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة وتصاعد نفوذ الشيوعيين في سوريا، تزايدت مخاوف الحكومة العراقية الموالية للغرب إزاء تلك التطورات، ولاسيما أن حكومة نوري السعيد في العراق كانت تسعى منذ زمن طويل إلى تحقيق هدفها الكبير المتمثل في إنشاء دولة الهلال الخصيب تحت زعامة العراق^(٤)، ومن ثم فقد أخذت الحكومة العراقية تعمل على الضغط على سوريا لعزلها عن مصر واستمالتها إلى جانب العراق.

وقد واكب تلك التطورات قيام بريطانيا بإتصالات مع حكومة العراق لبحث مدى إمكانية استخدام القوات العراقية للضغط على سوريا عبر الحدود الأردنية - السورية لحملها على إيقاف مساندتها لقوى المعارضة اللبنانية على أن يتم ذلك بدعوى مساندة العراق لنظام الملك حسين في إطار الاتحاد العربي الهاشمي الذي كان يربط بين الدولتين^(٥).

وقد جاءت تلك التحركات من جانب بريطانيا لتبرهن على أنها لازالت لديها القدرة على المشاركة في تقرير أوضاع المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن لتقبل بتلك المشاركة البريطانية، فقررت بإيفاد مبعوث إلى الحكومة العراقية لإبلاغها بأن الأسلحة الأمريكية التي

(١) إنجلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٤ - ٥٥٥.

Cremeans, Op. Cit., P. 165.

(٢) إنجلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٥.

(٣) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

(٤) إنجلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٤.

حصل عليها العراق في إطار حلف بغداد، لا يمكنه استخدامها خارج العراق إلا بموافقة الحكومة الأمريكية، وأن الحكومة الأمريكية لا تتوافق على ذلك في الوقت الحاضر^(١).

وبعد وصول المبعوث الأمريكي إلى العراق كانت الأمور قد تلاحقت بصورة سريعة. حيث كانت حكومة نوري السعيد قد أصدرت أوامرها بالفعل إلى وحدات من الجيش العراقي بالتحرك صوب الأردن للضغط على سوريا عبر الحدود الأردنية - السورية لزعزعة أركان النظام السوري^(٢)، إلا أن اثنين من الضباط العراقيين والمكلفين بقيادة تلك القوة رفضا الامتثال لأوامر الحكومة العراقية وقاما بانقلاب عسكري ضد النظام الملكي في العراق في الرابع عشر من شهر يوليو ١٩٥٨، حيث قاموا باقتحام القصر الملكي وقتل الملك فيصل الثاني ملك العراق، كما قتلوا رئيس وزرائه نوري السعيد وأعلنوا قيام الجمهورية^(٣). وقد كان هذا الضابطان هما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.

وقد حاول الملك سعود حث الولايات المتحدة على القيام بانقلاب مضاد في العراق، كما حاول الملك حسين حث بريطانيا على مساندته للقيام بتحرك مماثل حيث كانت قد آلت إليه قيادة دولة الاتحاد العربي الهاشمي بموت الملك فيصل، إلا أن الولايات المتحدة رفضت القيام بأى تدخل عسكري في العراق نظراً لحساسية موقعه بالنسبة للاتحاد السوفيتي ونظراً لأنه لم يثبت أن للاتحاد السوفيتي أى دور في هذا الانقلاب^(٤).

وفي محاولة من جانب الولايات المتحدة للتقارب إلى النظام الثوري الجديد في العراق قام روبرت بيرفي بزيارة العراق - بعد انتهاء الأزمة اللبنانية - حيث أبلغه قاسم بأن الثورة تعد عملاً داخلياً، وإنما ذلك فقد تعهدت الولايات المتحدة بعدم التدخل ضد النظام الثوري في العراق وأعلنت اعترافها بحكومة قاسم الجديدة^(٥). ومن ناحية أخرى فقد اعترف الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية بالنظام الجمهوري الجديد في العراق^(٦).

(١) المرجع السابق، ص ٥١٩ - ٥٢١.

(٢)

Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 340.

(٣)

Alem, Op. Cit., P. 45.

(٤)

(٤) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سابق ذكره، ص ٤٤.

(٥) بريسن، مرجع سابق ذكره، ص ٥٢٩.

(٦) بروش وأخرين، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٥.

وما أن استقرت الأمور للنظام الجديد خلال الأسابيع القليلة التي أعقبت الانقلاب حتى حدثت تبدلات جذرية في توجهات العراق السياسية، فقد بدأ العراق يتطلع نحو تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، كما شجع قاسم نشاط الحزب الشيوعي العراقي^(١)، فضلاً عن تبني الحكومة الجديدة لبعض السياسات ذات الصبغة الاشتراكية مثل تخفيض أسعار بعض السلع الرئيسية وتقيد الملكية الخاصة^(٢).

كذلك فقد انعكست أثار تلك التحولات على التجارة الخارجية للعراق حيث تزايد حجم المبادرات التجارية مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ودول أوروبا الاشتراكية، بعد ما كانت بريطانيا مهيمنة على تجارة العراق الخارجية، كذلك فقد حصل العراق على معونة اقتصادية سوفيتية بلغت قيمتها حوالي خمسمائة مليون دولار موزعة على ستة أعوام بهدف تنمية القطاع الصناعي في العراق، كما ساهم الخبراء السوفيت في بناء خط حديدي يربط بين بغداد والبصرة وقد مول الاتحاد السوفيتي المشروع بما قيمته حوالي ١٨٠ مليون دولار، كما بلغت قيمة المساعدات العسكرية السوفيتية التي حصل عليها العراق منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٦٠ حوالي ١٢٠ مليون دولار^(٣).

ويمكن القول على الرغم من ذلك أن توجه عبد الكريم قاسم لم يكن شيوعيًا في حقيقته، إلا أن ميله تجاه الاتحاد السوفيتي والشيوعيين كانت تمثل رد فعل طبيعي، حيث كان من أهم أهداف قاسم في تلك المرحلة، القضاء على قلول النظام الملكي من الموالين للغرب^(٤). وقد أدى التقارب العراقي - السوفيتي إلى تصاعد نجم الشيوعيين في العراق حيث أُسندت إليهم المناصب القيادية والتي كان من أبرزها خلال تلك المرحلة رئاسة المحكمة الثورية التي أُسندت إلى المقدم المهداوي والتي استخدمت في التخلص من أعداء النظام سواء بمحاكمة أو بدون

(١) رحيد رافت، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤.

(٢)

Chevallier, Op. Cit., P. 75.

(٣)

Laqueur, Op. Cit., P. 96.

(٤)

Dawisha, Op. Cit., P. 21.

محاكمة إلى الحد الذي جعل البعض يطلق على عام ١٩٥٩ «عام الإرهاب الأحمر» في العراق^(١).

أما بالنسبة للعلاقات المصرية - العراقية، فقد أعلن النظام الجديد في أعقاب نجاح الانقلاب عن حرصه على التمسك بعلاقات طيبة مع الجمهورية العربية المتحدة. كما أعلن عن اقتناعه بالوحدة القومية العربية، وقد لاقت تلك التصريحات ترحيباً حاراً من جانب القاهرة^(٢). كذلك فقد أعلن قادة النظام الجديد أن العراق لم يعد كما كان في ظل الحكم الملكي مركزاً للتأمر على الدول العربية، وإنما أصبحت سياسته الخارجية تستهدف تحقيق المصالح القومية للعراق وللامة العربية ككل^(٣)، كما صرخ وزير خارجية العراق الجديد «أن السياسة الخارجية للعراق ستكون هي نفس سياسة الجمهورية العربية المتحدة»^(٤). كذلك فقد تم التوقيع على اتفاقية بين العراق وق.ع.م. تستهدف تقوية الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين^(٥)، كما كان لقاسم اثنان من المعاونين وثيقى الصلة به من الموالين لعبد الناصر وهما: عبد السلام عارف وصديق شنشل وزير الإرشاد^(٦).

إلا أن صفاء العلاقات العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة ما لبث أن كدرته الخلافات، فقد تبيّنت الأراء داخل العراق بشأن أمثل طرق تحقيق الوحدة حيث كان هناك تياران سائدان في العراق آنذاك :

الأول : يرى تكوين اتحاد فيدرالي بين العراق وبين الجمهورية العربية المتحدة بصورة تضمن للعراق قدرأً أكبر من الاستقلالية بعيداً عن الميمنة المصرية. وقد كان من

Laqueur, Op. Cit., P. 94.

(١)

Dawisha, Loc. Cit.

(٢)

Chevallier, Op. Cit., P. 75.

(٣)

Cremeans, Op. Cit., P. 167.

(٤)

(٥) مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي)^(٣)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، من ٣٢٨.

(٦) ناتق، «قاسم العراق»، مجلة التضامن (العدد ١٠٥، ١٣/٤/١٩٨٥)، من ٤٣ - ٤٦.

أنصار هذا الاتجاه : الشيعيون والأكراد وغالبية المسلمين الشيعة، وهي الفئات التي كانت تحترف النفوذ السياسي في العراق حينئذ.

الثاني : يرى إقامة اتحاد فعلى بين العراق والجمهورية العربية المتحدة تحت القيادة المصرية، وقد كان من أنصار هذا الاتجاه المسلمين السنّيون والبعشين والناسريون وكانوا يمثلون آنذاك الفئات الأضعف تأثيراً في العراق.

ولم يقف الخلاف عند المستوى الشعبي فقط بل امتد إلى داخل القيادة الثورية العراقية ذاتها حيث انضم قاسم إلى التيار الأول وأنضم عارف إلى التيار الثاني^(١). وسرعان ما تطورت الأمور فأعلن قاسم عزل عارف من منصبه كقائد عام للجيش، ثم ما لبث أن ألقى القبض عليه وأتهم بمحاولة القيام بانقلاب ضد حكم قاسم وحكم عليه بالاعدام، إلا أن الحكم خف بعد ذلك إلى السجن^(٢). وإثر ذلك الخلاف قام عبد الكريم قاسم بعزل المسؤولين نواب الميل الناصرية، كما تم اضطهاد البعشين المنادين بالوحدة العربية، الأمر الذي أدى إلى تدعيم نفوذ الشيعيين في العراق وإحکام قبضتهم على القوات المسلحة وأجهزة الأمن^(٣).

وفي مارس ١٩٥٩ أعلن العراق تخليه عن تأييد مبدأ ايندهاور وانسحابه من حلف بغداد، كما أعلن إنتهاء العمل باتفاقيات المساعدة العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة^(٤). وقد أدى انسحاب العراق من حلف بغداد إلى اضعاف الترتيبات الدفاعية الإقليمية الغربية في المنطقة، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة إلى إبرام سلسلة من الاتفاقيات الثانية مع كل من إيران وتركيا وباكستان، وقد حصلت الولايات المتحدة بمقتضى تلك الاتفاقيات على حق إقامة قواعد عسكرية في تلك الدول وحق تمركز قواتها فيها عند الضرورة^(٥).

(١) Dawisha, Loc., Cit.

(٢) Cremeans; Loc. Cit.

(٣) ناتنج، مرجع سابق ذكره، ص ٤٣ - ٤٦.

(٤) بريتون، مرجع سابق ذكره، ص ٥٦٣ - ٥٦٤.

تغيير اسم حلف بغداد بعد انسحاب العراق إلى حلف المعايدة المركزية CENTO ونقل مقره إلى أنقرة في تركيا.

(٥) يوجوش وأخرون، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٥ - ١٣٦.

ومن ناحية أخرى طالب العراق بريطانيا بسحب سرب الطائرات التابع للسلاح الجوى الملكى бритانى من قاعدة الحبانية^(۱)، ثم أعلن العراق فى نهاية الأمر قطع علاقاته дипломاسية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بعد اتهامه أيها بالتأمر مع تركيا لزعزعة استقرار النظام العراقى^(۲).

وفي العراق استمر نفوذ الشيوعيين في التزايد حيث اعتبرهم قاسم العنصر الوحيد الذى يضمن ولاده في صراعه ضد الرجعيين والبعشين^(۳)، وقد مثلت تلك التوجهات العراقية الجديدة تعارضًا مع الخط الحياتى الذى كانت تنتهجه مصر آنذاك، كما أن وجود نظام تقدمى قوى في العراق كان يعني منافسة مكانة مصر لدى الاتحاد السوفيتى وتحدياً لدورها القيادى في العالم العربى، ولذا فقد بدأت اذاعة صوت العرب في توجيهه الانتقادات لسياسة العراق وحكامه، كما بدأ عبد الناصر في مهاجمة الشيوعيين علناً خلال الفترة من ديسمبر ۱۹۵۸ وحتى ابريل ۱۹۵۹ حيث وصفهم بأنهم أعداء القومية والوحدة العربية، كما ساوى بين الشيوعية وبين الأمبريالية الغربية وقال : «أن الشيوعيين يريدون فرض سيطرتهم علينا وإقامة دكتاتورية أرهاية دموية»^(۴).

غير أن الاداة الدعائية لم تكن لتجدى في اسقاط نظام دكتاتوري عسكري مثل نظام قاسم، مما حدا بعيد الناصر إلى البحث عن حل آخر، فحاول العمل على قلب نظام حكم قاسم عن طريق إشعال ثورة في أقليم الموصل في ۸ مارس ۱۹۵۹^(۵)، فقد قام عبد الحميد السراج بالإيمان لعبد الوهاب الشواف - وهو أحد كبار الضباط العراقيين الذي كان يشغل آنذاك منصب قائد حامية أقليم الموصل في شمال العراق - بالقيام بحركة تمرد ضد نظام حكم عبد الكريم قاسم، حيث قامت ج.ع.م بإمداد المتمردين بالأسلحة والذخائر وبمحطة إذاعة متنقلة

(۱) ناتج، ناصر، مرجع سابق ذكره، ص ۲۸۴.

(۲) رحيد رافت، مرجع سابق ذكره، ص ۲۴.

(۳)

(۴)

(۵)

Cremeans, Loc. Cit.

Laqueur, Op. Cit., P. 64.

Alem, Op. Cit., P. 47.

عبر الحدود السورية - العراقية، وعلى الرغم من ذلك فقد أدى عدم التخطيط والتنظيم الكافي إلى فشل تلك المحاولة الانقلابية حيث قام الجيش والطيران العراقي بسحق التمرد بصورة وحشية كما تم قتل الشهاف زعيم التمرد واستعاد قاسم سيطرته على الأموال في إقليم الموصل بحلول شهر ابريل ١٩٥٩^(١)). وقد أعقب ذلك تصعيد الحملات الدعائية المتضادة بين البلدين، كما قام الشيوعيين العراقيين بانتهاز الفرصة لتعقب منافسيهم من البعثيين والناصريين بحجة العمل على سحق التمرد.

وقد رد عبد الناصر باتهام قاسم بالشيوعية وبأنه يسعى إلى إنشاء منطقة نفوذ مواالية للسوفيت. وقد اشتراك الاتحاد السوفيتي في تلك العملات المتبادلة حيث أعلن خروتشوف «أن عبد الناصر يسعى إلى ضم العراق إلى منطقة نفوذه»^(٢). وبالطبع فقد كانت مشاركة الاتحاد السوفيتي للشيوعيين العراقيين في مهاجمة عبد الناصر راجعة إلى تخوف كل من الاتحاد السوفيتي والشيوعيين العراقيين من أن يؤدي تزايد نفوذ البعثيين والناصريين في العراق إلى فرض هيمنة عبد الناصر على العراق بما ينطوي عليه ذلك من احتمالات حل الحزب الشيوعي العراقي ومن ثم تراجع نفوذ الشيوعيين في العراق كما حدث في سوريا قبل ذلك.

وقد تدعم موقف عبد الكريم قاسم بعد نجاحه في سحق تمرد الموصل، كما تزايدت مطالبات كل من الشيوعيين والأكراد الذين ساعده في القضاء على اضطرابات الموصل، الأمر الذي أدى إلى خلاف قاسم مع كل من الأكراد^(٣) والشيوعيين. فقد طالب الأكراد بالحصول

(١) ناتنج، «قاسم العراق»، مرجع سابق ذكره، ص ٤٣ - ٤٦.

Laqueur, Op. Cit., P. 65.

(٢)

(٣) المشكلة الكردية في العراق :

كانت مشكلة الأكراد من بين العوامل التي ساعدت على توتر العلاقات العراقية - السوفييتية فلم يكن بإمكانه الاستفادة من موقف المترجع من الصراع الدائر بين الأكراد وبين حكومة قاسم في العراق حيث لم يكن العراق وحده هو الذي توجد به أقلية كردية بل كان الأكراد يمثلون أقليات في كل من إيران وتurkey، وهي كلها مناطق واقعة على الحدود مع الاتحاد السوفيتي، وقد كان هناك حوالي مليون من الأكراد يعيشون أندلاع في العراق (في السليمانية وأربيل والموصل وكركوك) وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا يعانون من أي تمييز أو اضطهاد إلا أنهم كانوا يطمعون في قدر أكبر من الاستقلالية يصل =

على الحكم الذاتي، كما طالب الشيوعيون بالمشاركة في الحكم وقاموا بإثارة الاضطرابات فيإقليم كركوك (عام ١٩٦٠) في محاولة للضغط على قاسم لتنفيذ مطالبهم^(١). وعلى الرغم من أن قاسم كان قد استخدم الشيوعيين في تصفية أعداء نظامه إلا أنه لم يكن ليفرض أن يفرض الشيوعيون إرادتهم عليه ومن ثم بدأ ينقلب عليهم وعمل على تقليل نفوذهم كما أصدر قراراً بحل الحزب الشيوعي العراقي وعدم شرعنته وأوقف الصحف ذات التوجه الشيوعي، وبحلول نهاية عام ١٩٦٠ كان قد تم استبعاد جميع الشيوعيين من المناصب العامة في العراق سواءً من خلال إتهامهم بالانحراف أو بعدم الكفاءة^(٢).

وقد تسبب اضطهاد الشيوعيين في العراق في تدهور العلاقات العراقية - السوفيتية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الاتحاد السوفيتي يؤيد النظام الثوري العراقي حيث زار ميكريان العراق في أبريل ١٩٦٠ وأعلن خلال زيارته «أن الاتحاد السوفيتي قد حقق الآن تفوقاً عسكرياً واقتصادياً على دول الغرب، وأن السوفيت راغبون في اشراك العراق في الاستفادة من ثمار ذلك التفوق»، كما أعلن عبد الكريم قاسم في عدة مناسبات أنه على الرغم من عدم

= إلى حد رغبتهم في الحصول على حكم ذاتي وكان عبد الكريم قاسم - كما سبق أن أشرنا - قد استعان بالأكراد في إخماد ثورة الموصل، وفي مقابل ذلك سمع قاسم بعودة بعض الأكراد من مقاوم في الاتحاد السوفيتي - وكان من بينهم الملا مصطفى بريزاني - كذلك فقد كان قاسم قد قدم بعض العبر للأكراد في مقابل نجاحهم في القضاء على التحركات التي كان البعثيون يقومون بها في العراق، إلا أن قاسم أخلف وعوده، مما دفع الملا مصطفى بريزاني إلى دعوة الأكراد لشن عصا الطاعة في مواجهة نظام قاسم، وهكذا بدا الخلاف في عام ١٩٦١ بين نظام قاسم وبين أنصار الملا بريزاني (دعوة الحكم الذاتي للأكراد)، وقد استطاع أنصار بريزاني أن يشعروا الثورة في بعض الأقاليم في شمال العراق، كما استطاعوا بفضل تحصينهم في المناطق الجبلية أن يسيطروا على بعض الأقاليم الشمالية في العراق، الأمر الذي جعل من الميسير على القوات الحكومية أن تقضي عليهم تماماً ظلت الاشتباكات بين الطرفين تشتعل بين حين وآخر، وكان الشيوعيون في العراق قد انقسموا إلى فريقين بقصد المشكلة الكردية حيث آيد الشيوعيون من الأكراد قيام حكم ذاتي يجمع بين الأكراد في كل من العراق وأيран وتركيا، في حين كان الشيوعيين العراقيين (من غير الأكراد) الموالون لنظام قاسم يميلون إلى إزالة الخلافات بين الأكراد وبين الحكومة العراقية باعتبار أن تلك الخلافات تمثل محاولة لبث الفرقة قام بها علماء الامبرياالية الغربية، ولزيادة من التفصيل يرجع إلى :

Ibid, p. 98-102

Dawisha, Op. Cit., P. 23.

Laqueur, Op. Cit., P. 95.

(١)

(٢)

كونه شيوعياً فإن بود الإبقاء على علاقات طيبة مع دول العالم الشيوعي، ومكذا حتى عام ١٩٦٠. كانت سياسة العراق تتفق إلى حد بعيد مع السياسة السوفيتية، بل إن الهجوم والقدرة الموجه للأمبريالية الغربية في الصحف العراقية فاق في شدته الحملات التي كانت تقوم بها مصر ضد السياسات الغربية في المنطقة.

ومن ناحية أخرى لم يستطع الشيوعيون العراقيون الانشقاق تماماً على قاسم، رغم كل مالاقوه على يديه، فهم قد ساندوه ضد البعثيين والقوميين حتى استقر الأمر بالنسبة له، وهم الآن لا يستطيعون التخلص عنه خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى عودة منافسيهم من البعثيين والناصريين إلى الحكم فيذيقونهم من نفس الكأس التي أذاقوها لهم^(١).

وهكذا فعل الرغم من كراهية الشيوعيين الشديدة لقاسم إلا أنهم كانوا قد ربطوا مصالحهم ببقاء نظام حكمه.

وقد واكب تلك التطورات في العلاقات العراقية - السوفيتية، تحسن ملحوظ في العلاقات السوفيتية مع الجمهورية العربية المتحدة بعد أن كانت العلاقات بينهما قد وصلت إلى أدنى مستوى لها في ربيع ١٩٥٩ إبان أزمة الموصل إلا أن تلك العلاقات عادت لتتدهور مرة أخرى بحلول عام ١٩٦١ بسبب اصرار مصر على تبني سياسة خارجية تقوم على مبادئ «القومية العربية وعدم الانحياز»^(٢).

كذلك فقد شهد عام ١٩٦٠ بوادر التحسن في علاقات العراق بالدول الغربية حيث بدأ الحديث عن حياد العراق، كما وجه النقد أحياناً إلى الاتحاد السوفيتي، إلا أن الأمور ما لبثت أن عادت كما كانت بسبب ما أعلنه قاسم من مطالب إقليمية في الكويت^(٣). ففي أعقاب استقلال الكويت عام ١٩٦١ أدعى قاسم أن الكويت تمثل جزءاً من الأراضي العراقية، في محاولة من جانبه لضم بعض المناطق الغربية بالبترول في الكويت إلى العراق، وبدأ في حشد

Ibid, P. 96 - 98.

(١)

Dawisha, Op. Cit., P. 24.

(٢)

Laqueur, Op. Cit., P.97.

(٣)

القوات لمواجهة الكويت، الأمر الذي حدا بأمير الكويت إلى طلب مساندة بريطانيا التي سرعان ما أرسلت قوات عسكرية لمواجهة التطلعات العراقية. وقد أيدت مصر آنذاك استقلال الكويت وأعلنت استنكارها لإدعاءات نظام قاسم^(١).

كذلك فقد أدت الخلافات العراقية - البريطانية وال المتعلقة بشركة البترول العراقية إلى المزيد من تدهور العلاقات العراقية مع بول العالم الغربي الأمر الذي أدى إلى نوع من التقارب الجديد بين العراق وموسكو حيث اتسعت العلاقات التجارية بين البلدين ووصل نصيب الاتحاد السوفيتي إلى حوالي ٢١٪ من التجارة الخارجية للعراق في عام ١٩٦١، كما تدعمت العلاقات العسكرية والثقافية بين البلدين^(٢).

إلا أنه بحلول عام ١٩٦٣ بدأت الانتقادات السوفيتية لنظام حكم قاسم تتزايد وبدأ السوفيت يدركون أن شخصية قاسم يصعب التنبؤ بها أو الاعتماد عليها ومن ثم يبدأ في التخلّي عنه^(٣). وقد أدت كل تلك التحولات إلى ترك قاسم بدون أصدقاء، فقد أثارت سياساته عداء الشيعيين والبعشين والقوميين والناصريين وأصبح في عزلة عن الشعب.

وقد أثرت كل تلك التطورات على الجيش العراقي وتماسكه، الأمر الذي مكن من نجاح البعشين في القيام بانقلاب عسكري ضد حكم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ حيث قتل قاسم خلال الانقلاب، وتم الإفراج عن عبد السلام عارف. وقد وجد البعشين مساندة من جانب الولايات المتحدة ومن مصر^(٤) (فعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يكن راضياً تماماً عن ارتقاء البعث للسلطة في العراق، حيث أن البعث السوري كان من دعاة الانفصال عن مصر، إلا أن عبد الناصر وجد في النظام البعشي الجديد نظاماً أكثر اعتدالاً من نظام قاسم)^(٥).

(١) ناتنج، ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.

(٢)

(٣)

(٤)

(٥) ناتنج، «قاسم العراق»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ - ٤٦.

وَمَا أَنْ نَجَعَ الْبَعْثِيُّونَ فِي السُّيُطَرَةِ عَلَى مَقَالِيدِ الْأَمْورِ حَتَّى بَدَأُوا فِي مَطَارِدَةِ الشِّيَعِيِّينَ كَمَا صَعَدُوا مِنْ حَدَّةِ مَطَارِدِهِمْ لِلْمُتَمَرِّدِينَ الْأَكْرَادِ، الْأَمْرُ الَّذِي أَدَى إِلَى تَحْوِلِ الْمَوْفَفِ السُّوفَيِّيِّ مِنِ السُّلْبِيَّةِ (إِزَاءِ مُشَكَّلَةِ الْأَكْرَادِ إِبَانِ حُكْمِ قَاسِمِ) إِلَى مُسَانَدَةِ عَلَيْهِ لِلْأَكْرَادِ فِي مَوَاجِهَةِ الْحُكُومَةِ الْعَرَاقِيَّةِ الْبَعْثِيَّةِ الْجَدِيدَةِ، فَقَدْ أَثَارَ الْمُنْتَوِبُ السُّوفَيِّيِّ لِدِيِ الْأَمْمَ الْمُتَحَدَّةِ مُشَكَّلَةَ الْأَكْرَادِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْعَرَاقَ يَقُومُ بِعَمَلِيَّاتِ إِبَادَةِ لِلْأَكْرَادِ وَهَدْمِ مَدْنَاهُمْ وَقَرَاهُمْ، كَمَا أَصْدَرَ السُّوفَيِّيُّونَ بِيَانًاً فِي يُولَيُو ١٩٦٣ انتَقَدُوا فِيهِ الْحَمَلَاتُ الَّتِي تَقُومُ بِهَا الْقُوَّاتُ الْعَرَاقِيَّةُ ضَدَ الْأَكْرَادِ بِاعْتِبَارِهَا تَشَكُّلَ تَهْدِيَّةً لِلْسَّلَامِ فِي الْمَنْطَقَةِ وَلَا سِيمَا نَظَرًاً لِوقْعِ مَنْطَقَةِ كُرْدِسْتَانِ عَلَى الْحُدُودِ مَعِ الْاِتْحَادِ السُّوفَيِّيِّ، وَاعْتَبَرُ الْبَيَانُ أَنَّ تَلْكَ الْحَمَلَاتَ تَعُدُّ مَحَاوِلَاتٍ يَسْعَى إِلَيْهَا الْأَمْبِرِيَالِيُّونَ لِاستِقْلَالِهَا لِشَنِّ هَجُومٍ عَلَىِ الْاِتْحَادِ السُّوفَيِّيِّ^(١)، كَذَلِكَ فَقَدْ أَدَىتْ مَطَارِدَ الْحُكُومَةِ الْبَعْثِيَّةِ الْعَرَاقِيَّةِ لِلشِّيَعِيِّينَ الْعَرَاقِيِّينَ إِلَى قِيَامِ السُّوفَيِّيُّونَ بِتَوجِيهِ النَّقْدِ إِلَىِ الْحُكُومَةِ الْعَرَاقِيَّةِ الْجَدِيدَةِ وَوَصْفِهَا بِالْفَاشِيَّةِ، الْأَمْرُ الَّذِي دَفَعَ الْعَرَاقِيِّينَ إِلَىِ الرَّدِّ بِاتِّهَامِ السُّوفَيِّيُّونَ بِالسعيِّ إِلَيْ إِمْبِرِيَالِيَّةِ مِنْ نُوْعٍ جَدِيدٍ. وَقَدْ اعْتَبَرَ حَزْبُ الْبَعْثِ الْعَرَاقِيُّ أَنَّ تَصْفِيَّةِ الْحَسَابَاتِ مَعِ الشِّيَعِيِّينَ الْعَرَاقِيِّينَ تَعُدُّ أَمْرًاً دَاخِلِيًّا، وَأَنَّهُ إِنَّا إِذَا حَاوَلَ الْاِتْحَادِ السُّوفَيِّيِّ التَّدْخُلَ فِي هَذَا الشَّأنِ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ الْمَسْئُولُ عَنْ تَدْهُورِ الْعَلَاقَاتِ الْعَرَاقِيَّةِ - السُّوفَيِّيَّةِ^(٢).

وَمَكَنًا، فَقَدْ مَثَّلَتِ الْاِطَّاحَةُ بِنَظَامِ قَاسِمِ ضَرِبةً قَاصِمَةً لِلنَّفُوذِ السُّوفَيِّيِّ فِي الْعَرَاقِ، فَعَلَى الرَّغْمِ مِنِ الْأَنْتَقَادَاتِ الَّتِي كَانَ السُّوفَيِّيُّونَ يَوجِهُنَّهَا لِسِيَاسَةِ قَاسِمِ الدَّاخِلِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِسِنُونَ سِيَاسَتَهُ الْخَارِجِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَتَسَمُّ بِمَعَادَةِ الْأَمْبِرِيَالِيَّةِ الْفَرَسِيَّةِ^(٣).

وَفِي ١٨ نُوْفُمْبَرِ ١٩٦٣ وَقَعَ انْقلَابٌ جَدِيدٌ فِي الْعَرَاقِ أَتَى بَعْدَ السَّلَامِ عَارِفَ إِلَىِ رِئَاسَةِ الْجَمِيعِيَّةِ، وَقَدْ كَانَ حُكْمُ عَارِفِ أَقْلَى تَهْتِيدًا بِالْاعْتِبارَاتِ الْمَذْهِيَّةِ أَوِ الْعَقَائِديَّةِ، فَلَوْقَفَ عَمَلِيَّاتِ مَطَارِدَةِ الشِّيَعِيِّينَ، وَبِدَأَ فِي مَحاولةِ تَحْسِينِ الْعَلَاقَاتِ مَعِ السُّوفَيِّيُّونَ، حِيثُ أَبْلَغَ وَزِيرُ الْخَارِجِيَّةِ الْعَرَاقِيِّ السُّفَيْرَ السُّوفَيِّيِّ لِدِيِّ بَغْدَادِ فِي دِيْسِمْبَرِ ١٩٦٣ «أَنَّ تَوْتَرَ الْعَلَاقَاتِ بَيْنِ الْبَلْدَيْنِ قد

Laqueur, Op. Cit., P. 100.

(١)

Ibid, P. 102.

(٢)

Ibid, P. 101 - 102.

(٣)

أصبح في ذمة التاريخ^(١). كما أصدر عارف قرارات بتأمين البنوك والمشروعات الصناعية الكبرى الأمر الذي لقى ترحيباً من جانب السوفيت، وعلى صعيد المشكلة الكردية اتبع عارف سياسة تتسم بالتهاون.

وعلى الرغم من عدم الرضا الكامل من جانب السوفيت عن سياسات العراق (ولاسيما آراء عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني عراقي والتي دعا فيها إلى بعض المظاهر الليبرالية) إلا أنهم كانوا يعتبرون النظام الجديد أفضل بكثير من نظام حكم البعث، وأنظروا رغبتهم في استمرار التعاون مع العراق في مختلف المجالات^(٢).

تقييم عام

يعد مبدأ ايزنهاور من العلامات البارزة في السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، فقد أدى تطبيق ذلك المبدأ إلى سلسلة من رويد الأفعال المتضادة، وقد كان من السمات الرئيسية التي تميزت بها تلك المرحلة من مراحل تطور النسق الإقليمي الشرقي - أوسطي، شدة درجة التفاعل بين النسق العالمي بزعامة القطبين وبين النسق الفرعى الإقليمى، إلى جانب تزايد كثافة التفاعلات بين أطراف النسق الإقليمي ذاته، فقد لجأ بعض اللاعبين من أطراف النسق الإقليمي إلى الاستعانة بالقوى القطبية في النسق العالمي لكسب تأييدها في مواجهتهم مع أطراف أخرى أعضاء في النسق الفرعى، كما لجأ أعضاء آخرون إلى تحدي تلك القوى القطبية وخلافها في النسق الفرعى خلال محاولاتهم إحداث تغييرات جذرية في بنية ذلك النسق الفرعى وفي نمط تفاعلات^(٣).

ومن خلال استعراضنا السابق لتطبيقات مبدأ ايزنهاور وما نتج عنها من آثار يمكننا أن نحدد أولاً السمات المميزة لذلك المبدأ والتي يمكن إجمالها فيما يلى :

(١) Ibid, P. 102.

(٢) Ibid.

(٣) جميل مطر على الدين هلال، مرجع سابق ذكره، ص ٧٤.

أولاً : أن مبدأ ايزنهاور قد أدخل منطقة الشرق الأوسط ككل في دائرة اهتمام السياسة الأمريكية باعتبار أن تلك المنطقة تمثل مصلحة حيوية للأمن القومي الأمريكي ولصالح العالم الغربي ككل، وذلك بعد ما كان الاهتمام منصبًا فيما قبل على بعض أجزاء منطقة الشرق الأوسط كتركيا واليونان ودول الحزام الشمالي في إطار ما عرف بمبدأ ترومان وسياسة الاحتواء^(١).

ثانياً : زاد مبدأ ايزنهاور من الالتزامات والتعهدات الأمريكية تجاه حلفاء الغرب في المنطقة حيث لم يقتصر على مجرد تقديم الدعم الاقتصادي، وإنما تعدى ذلك إلى الإعلان عن استعداد الولايات المتحدة للجوء إلى استخدام القوة المسلحة وأسلوب التدخل العسكري لدعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها في المنطقة، في مواجهة أي عدوان أو تهديد شيعي تتعرض له^(٢).

كذلك يمكننا من خلال استعراض تطبيقات مبدأ ايزنهاور، وأثارها أن نخلص إلى عدة

ملاحظات :

أولاً : يعد مبدأ ايزنهاور بمثابة تحول جوهري في الفكر الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد أزمة السويس. فقد اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب التدخل العسكري لمواجهة التهديدات الشيعية المحتملة لصالحها في الشرق الأوسط بينما كانت قد أدانت بشدة قبل ذلك بعده شهود التدخل العسكري البريطاني - الفرنسي في المنطقة.

وأعلل فيما جاء على لسان ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا لأيزنهاور - حين أبلغه بالتدخل الأمريكي في لبنان - ما يعكس مدى التناقض بين التقييم الأمريكي لصالح

Deibel & Gaddis, *Containment: Concept and Policy* (National Defense University Press, Washington, D.C., 1986), Vol. II, P. 426.

Bruce Kuniholm, "Retrospect and Prospects, Forty years of US Middle, East Policy", (٢) The Middle East Journal (Vol. 41, No: 1, Winter 1987), P. 15.

أوروبا الغربية ولصالح الولايات المتحدة ذاتها. فقد علق ماكميلان على التدخل الأمريكي بقوله : «إنكم تتكلمون عن أفعى عمل، عن سويس معكوسة»^(١).

ثانياً : تجدر الاشارة كذلك إلى أنه على الرغم من الاهتمام الشديد الذي أولته الادارة الأمريكية في عهد أيزنهاور إلى منطقة الشرق الأوسط، فإن النتائج التي تحققت بالفعل كانت ضئيلة جداً فمبدأ أيزنهاور الذي كان هدفه الرئيسى احتواء المسوڤييتى في المنطقة والميلولة دون اختراق السوفيت للحزام الشمالى - الذي حاولت الولايات المتحدة أن تطوق به الاتحاد السوفيتى - أدى إلى دفع الاتحاد السوفيتى إلى بقعة الأحداث في المنطقة^(٢). كذلك فإن مبدأ أيزنهاور الذي قصد به حماية النظم المحافظة الموالية للغرب في المنطقة من تهديد التيار القومى، لم يؤد إلا إلى مزيد من إثارة ذلك التيار القومى ضد السياسة الأمريكية وخلفائها في المنطقة ودفعه نحو مزيد من الانحياز إلى جانب السوفيت^(٣)، كما أدى إلى تعريض تلك النظم الموالية للغرب إلى هزات عنيفة، فقد انهار الحكم الملكى فى العراق كما مرت النظم الحاكمة فى كل من الأردن ولبنان بأزمات كادت تعصف باستقرارها^(٤). وقد أدت كل تلك التطورات إلى تراجع النفوذ الغربى في المنطقة بدرجة كبيرة بينما تدعمت قوة التيار القومى بزعامة عبد الناصر.

ثالثاً : أثبتت أحداث المنطقة خلال تلك الفترة عدم إمكانية اعتماد الغرب على محالفات عسكرية معادية للشيوعية في المنطقة، فقد أدى انسحاب العراق من حلف بغداد - بعد قيام الثورة العراقية - إلى فتح ثغرة في الحزام الشمالى، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على دور الحلف كأداة لإحتواء المد المسوڤييتى في المنطقة، كما أدت المعارضة الشديدة التي لاقاها مبدأ أيزنهاور من جانب القوى القومية إلى تقليل

H. Macmillan, *Riding the Storm 1956 - 59* (Macmillan, London, 1971), P. 280.

(١)

Spiegel, Op. Cit., P. 91.

(٢)

Ibid, P. 92.

(٣)

(٤) محمود رياض، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨٥.

فعالية ذلك المبدأ بدرجة كبيرة^(١). كذلك فقد أثبتت الأحداث عدم موضوعية الافتراض الذي قام عليه مبدأ ايزنهاور والذي يقول بأن المصلحة القومية للولايات المتحدة تبرر التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة حسب التقدير المطلق للولايات المتحدة^(٢). فقد أكدت الأزمة اللبنانية على أن هناك قيوداً على اللجوء إلى أسلوب التدخل العسكري وأن هناك حدوداً يتعمّن أن تلتزم بها القوات القطبيةتان حين تدركان أن الأمر قد اقترب من مستوى الصدام المباشر بينهما. ولعل مما يدلّ على صحة ذلك أن الرئيس ايزنهاور قد أصدر تعليماته إلى قوات التدخل في لبنان بأن يقتصر تدخلها على مجرد الاستيلاء على المطارات والعاصمة بيروت فقط دون بقية الأراضي اللبنانية - وذلك على عكس ما نصحت به هيئة الأركان الأمريكية - في محاولة من جانبه للحد من التورط الأمريكي في لبنان، كذلك فقد أثبتت الأزمة اللبنانية أن السوفيت يدركون أن منطقة الشرق الأوسط تمثل مصلحة حيوية للغرب ومن ثم فإن التدخل في شؤونها ينبغي أن يتم بحذر شديد وأنه مادامت الولايات المتحدة قد أقدمت على التدخل العسكري فإن على الاتحاد السوفيتي أن يلتزم الحذر وضبط النفس^(٣). ولعل ذلك الحذر السوفيتي كان هو السبب الرئيسي في احجام السوفيت عن اتخاذ رد فعل مناسب لدعم حلفائهم في المنطقة خلال الأزمة السورية أو التدخل الأمريكي في لبنان وهو ما أثر سلبياً على مكانتهم لدى الدول العربية الموالية لهم والتي كانت قد تدعمت بشكل كبير بسبب لجوء السوفيت إلى دبلوماسية التهديد إبان أزمة السويس^(٤).

رابعاً : كذلك فقد خلفت تلك الأزمات التي مرت بها المنطقة اقتناعاً عميقاً لدى عبد الناصر بأن عليه أن يضع الأسطول السادس الأمريكي في الحسبان كعامل أساسى فيما

(١) Dawisha, Op. Cit., P. 20.

(٢) غسان سلامة وأخرون، السياسة الأمريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥)، من ٦٠ - ٦١.

(٣) السيد أمين شلبي، مرجع سابق ذكره، ص ١٣١.

(٤) مانفولد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٧٤.

يتصل بقرارات سياسته الخارجية^(١)، ولاسيما بعدما تأكد من أن السوفويت لا يمكنهم التدخل في جميع الحالات بشكل مناوى للغرب في المنطقة. ومن ثم بدأت سياسة عبد الناصر تقترب من الواقعية بعد ما أدرك أن هناك قيوداً على إمكانية تحديه لمصالح القوى القطبية ولحلفائها في المنطقة.

خامساً : بحلول نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بدا واضحاً أن النسق الشرقي أوسطى قد بدأ يتجه تدريجياً نحو استقطاب أيديولوجي، فلم يعد ممكناً الاعتماد على سياسة التحالفات المرنة التي سيطرت على العلاقات العربية خلال الخمسة عشر عاماً السابقة^(٢). فقد بدأ عنصر الأيديولوجية يؤثر في التوجهات السياسية لدول المنطقة، الأمر الذي أدى إلى نوع من الاستقرار النسبي في نمط التحالفات مع القوى القطبية، فقد تدعت توجهات مصر الاشتراكية بعد تعهد السوفويت بتمويل جميع مراحل بناء السد العالي، كما حاول السوفويت فتح آفاق جديدة لعلاقاتهم مع الدول العربية حيث أعلنا عام ١٩٦٠ اعترافهم بالحكومة الجزائرية في المنفى بزعامة أحمد بن بلادى التوجهات الاشتراكية، كما عمل السوفويت على إقامة علاقات مع الجزائر بعد استقلالها عام ١٩٦٢ الأمر الذي أدى إلى تبني الحكومة الجزائرية لسياسات اصلاحية ذات صبغة اشتراكية^(٣).

سادساً : أثبتت الأزمة اللبنانية أن مساندة القوى القطبية للنظم الحاكمة الموالية لها لاتتطابق بالضرورة مع الدفاع عن الفتنة الموجودة في السلطة أو أشخاص الحاكمين. فالهدف من التدخل كان يستهدف البقاء على نظام حكم موالي للغرب بصرف النظر عن شخصية الحاكم في حد ذاتها، لذلك فعندما تدخل المبعوث الأمريكي روبرت ميرفي للوساطة بين الأطراف المتصارعة في لبنان يستشعر أن الحكومة الفعلية أو الشرعية

(١) المرجع السابق.

(٢) جميل مطر وطى الدين هلال، مرجع سابق ذكره، ص ٧٩.

C. Saivetz & S. Woodby, Soviet-Third World Relations (West view Press, Boulder, (٣)
Colorado, 1985), P. 33-34.

بزعامة شمعون (والتي تم الاستناد إلى طلبها كمبرد قانوني للتدخل في لبنان) لاتحظى بتأييد شعبي كما أنها لا تسيطر إلا على بعض المناطق فقط. كذلك فقد استشعر البعض الأمريكي أن الجيش بزعامة اللواء شهاب هو العنصر الوحيد القادر على المحافظة على استقرار الأمور وبقاء النظام في لبنان^(١). ومن ثم لم تجد الولايات المتحدة غضاضة في الإسراع بالتخلي عن شمعون بل وفي ممارسة الضغط عليه لحمله على التخلص من الرئاسة.

وتجدر هنا في النهاية أن نحاول إلقاء الضوء على الأسباب التي أدت إلى فشل مبدأ ايزنهاور في تحقيق الأهداف المرجوة منه ويمكننا أن نجمل هذه الأسباب فيما يلى :

أولاً : أن إعتماد مبدأ ايزنهاور على أسلوب التدخل العسكري لدعم دول المنطقة التي تطلب حكوماتها ذلك الدعم معناه أنه لم يكن من الممكن تطبيق مبدأ ايزنهاور إلا للدفاع عن الدول الموالية للولايات المتحدة بالفعل دون غيرها، وبمعنى آخر كان هدف مبدأ ايزنهاور هو مجرد البقاء على الوضع القائم. وهي سياسة من الخطأ تبنيها في مثل تلك الظروف التي كانت فيها كل من مصر وسوريا (ثم العراق فيما بعد) - وهي قوى رئيسية في المنطقة - خارجة عن نطاق النفوذ الغربي وأقرب ما تكون إلى الجانب السوفيتي^(٢). وبصورة أخرى فإن تعهد الولايات المتحدة أنذاك بالدفاع عن الدول الموالية لها في المنطقة كان معناه استعداء كل من سوريا ومصر بما يشكلانه من تقل سياسي كبير في العالم العربي ومن ثم فقد كان الأجرد بالولايات المتحدة أنذاك أن تسعى إلى استقطاب تلك الدول الكبرى إلى جانبها بمختلف الوسائل بدلاً من العمل على إثارة عدائها.

ثانياً : سوء اختيار توقيت الإعلان عن مبدأ ايزنهاور، فقد تم الإعلان عن ذلك المبدأ بعد فترة قصيرة من وقوع العدوان الثلاثي من جانب الدول الغربية والذي وقف الاتحاد

(١) ندد غبيب، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦.

B. Kuniholm, Op. Cit., P. 15.

(٢)

السوفيتى إزاء موقف التأييد لاستقلال إرادة الشعب العربية وسلامة أراضيها وقد كان ذلك يتناقض مع ما كان يفترضه مبدأ ايزنهاور من أن التهديد يأتي من جانب السوفيت^(١).

ثالثاً : استند مبدأ ايزنهاور فى قيامه إلى النظر إلى المنطقة من ثابيا منظور الصراع العالمى بين القطبين، ومن ثم فقد بالغ المخططون الاستراتيجيون الأمريكيون فى حجم التهديد الشيعى الذى ت تعرض له المنطقة واعتبروا أن كل التوترات ناشئة عن تدخل أو ضغط سوفيتى بينما تجاهلوا إلى حد كبير التيارات الإقليمية المتصارعة والتى أثرت إلى درجة كبيرة فى تفاعلات النسق الإقليمي الشرق أوسطى، ومن ثم فقد جاءت المبالغة الأمريكية فى حجم التهديد الشيعى غير مقنعة للعرب - ولا سيما للتيار القومى - الذين كانوا يرون أن التهديد资料 لهم يتمثل فى اسرائيل حليفة الغرب ولذا فلم يكن من المقنع بالنسبة لهم الحديث عن خطر مزعوم مع ترك التعرض للخطر الدامى المحدق بهم فعلاً^(٢).

رابعاً : اعتمد مبدأ ايزنهاور على أسلوب التدخل العسكري عند الاقتضاء، وما صاحب تطبيقاته من الجروء إلى عمليات استعراض القوة من جانب الولايات المتحدة، ولاسيما من خلال استخدام الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط، أدى إلى إثارة المشاعر الوطنية لدى شعوب الدول العربية حديثة الاستقلال كما أدى إلى تصاعد الصيحات المنددة بدبىلوماسية البارج Gunboat Diplomacy^(٣) التى تمارسها الولايات المتحدة رغم ثبوت فشلها فى تجربة السويس.

خامساً : يلاحظ من استعراضنا لسلسلة المحاولات الغربية لإقامة مشروعات للدفاع عن الشرق الأوسط خلال فترة الخمسينيات - إبتداء من مشروع MEDO، مروراً بحلف

(١) مقد، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٧.

Ibid.

B. Kuniholm, Loc. Cit.

(٢) وكذلك يرجع إلى :

(٣) بريتون، مرجع سابق ذكره، ص ٥٢٥.

بغداد وانتهاء بمبداً ايزنهاور - أن كل تلك المحاولات قد باتت بالفشل بسبب عدم خلق نوع من التفاهم المتبادل والمصالح المشتركة بين القوى الخارجية والقوى الاقتصادية، فمعما لا شك فيه أن متطلبات نجاح أية سياسة عسكرية في منطقة ما من مناطق العالم تختلف عن متطلبات مجرد تقديم العون العسكري المحدود، فاتباع سياسية عسكرية (كالتدخل العسكري مثلًا) يتطلب فضلاً عن توافر قوات التدخل وتوفير التسهيلات لتحركات هذه القوات، تهيئة مدخل مناسب يستخدم كمبرر لعمليات التدخل من جانب القوى الخارجية لإضفاء صبغة الشرعية على هذا التدخل إلى جانب تهيئة المناخ السياسي الملائم داخلياً وخارجياً، وضمان موافقة الأقطار الواقعة في المناطق التي يتم التدخل فيها على قبوله أو تأييده^(١).

سادساً : يمكن القول عموماً أن إدارة ايزنهاور كانت أول إدارة أمريكية تولي منطقة الشرق الأوسط اهتماماً رئيسياً، فقد قامت بوضع برنامج متجانس مع استراتيجيةها العالمية (الانتقام الشامل)، إلا أن ذلك البرنامج كان يفتقر إلى المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية والمحليّة^(٢)، فقد كان موقف الولايات المتحدة خلال أزمة السويس أثر إيجابي كبير على هيبيتها ومكانتها لدى الدول العربية وقد كان من الممكن أن تحسن الولايات المتحدة إستثمار ذلك الأثر لمصلحتها من خلال اعتمادها على القوى القومية في العالم العربي كحاجز في وجه التغلغل السوفيتي في المنطقة^(٣)، إلا أن عدم التفهم الأمريكي لتيار القومية العربية والنظر إلى القادة نوئي الاتجاهات الاستقلالية أو الحيادية في العالم العربي على أنهم موالون للسوفيت - أخذًا برأي دالاس أن من ليس معنا فهو ضدنا - قد أدى إلى فشل الولايات المتحدة في كسب تأييد التيار القومي، الأمر الذي هيأ للسوفيت إمكانية استقطاب ذلك التيار واستغلاله في تثبيت دعائمه وجودهم في المنطقة^(٤).

(١) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

(٢)

Spiegel, Op. Cit., P. 93.

(٣) بريسنون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٩.

(٤)

Spiegel, Op. Cit., P. 91.

الفصل الخامس

الحرب الأهلية اليمنية

الفصل الخامس

الحرب الأهلية اليمنية

عاشت اليمن على إمتداد عدة قرون تحت حكم الإمامية الزيدية الذي جعل من اليمن حصناً منيعاً لا في وجه محاولات السيطرة الأجنبية فحسب، وإنما في وجه موجات التقدم والتطور الاجتماعي والحضاري بشتى جوانبه حتى ليقاد الماء أن يقول أن اليمن قد تحدي بذلك تيار التاريخ وحركته التطورية. وقد كان هدف الآئمة هو الإبقاء على نظام حكم شقيقاطي أو توقياطي يضمن الحفاظ للمجتمع على هويته المتفردة وتماسكه وتراصه التاريخي، ويضمن لهم من جانب آخر الحفاظ على سلطتهم في مواجهة أية أفكار تقدمية قد تتسلل إلى شعب اليمن.

غير أن أهمية الموقع الجغرافي للبيضاء لم تتح لها أن يظل يوماً بمنأى عن أطماع القوى الاستعمارية التي سعت إلى بسط نفوذها على أجزاء منه. فقد فرضت بريطانيا سيطرتها على عدن، وكانت تسعى بين الحين والآخر إلى توسيع رقعة سيطرتها على مناطق أخرى من اليمن.

وقد أدت الخلافات بين الإمام أحمد إمام اليمن وبين بريطانيا حول تحديد الحدود في جنوب الجزيرة العربية، إلى تبني اليمن مواقف مناوئة للسياسات الغربية في المنطقة. وقد دفع ذلك بالبيضاء إلى أن يطلب عام ١٩٥٣ مساندة مصر في تحديد قوات المساحة وتدريب أفراد الجيش اليمني، وقد أستتبع ذلك تأييد اليمن لسياسات عبد الناصر وتبنيه لسياسة خارجية تقوم على مبادئ عدم الانحياز^(١).

وقد واكب تلك التطورات تحسن في العلاقات اليمنية مع الاتحاد السوفيتي الذي كان قد بدأ ينتهج سياسة الإنفتاح على العالم الثالث في عهد خروتشوف ولاسيما بعد المحاولات التي قام بها الأمير محمد البدر لإقناع والده الإمام أحمد بتحسين علاقاته مع السوفييت، في

Faiz Abu Jaber, American - Arab Relations from Wilson to Nixon (University Press of America, Washington, 1979), P 180.

أعقب إبرام مصر صفقة الأسلحة الشيكية^(١). ومن ناحية أخرى كان السوفييت يتطلعون بدورهم إلى تحسين علاقتهم من اليمن نظراً للأهمية الإستراتيجية لموقعه ونظرًا لمعاداة اليمن للإستعمار البريطاني في عدن وقيام الإمام أحمد بمساندة الوطنيين في عدن بالسلاح لمحاربة قوات الاحتلال البريطاني^(٢).

وقد أسفرت تلك الجهد عن إبرام معايدة صداقة بين الدولتين عام ١٩٥٥، كما قام الأمير البدر بزيارة الإتحاد السوفييتي عام ١٩٥٦، حيث تم التوقيع على اتفاقية التجارة بين الدولتين، وتم الاتفاق على أن يساهم السوفييت في بناء ميناء الحديدة، وأن يشارك الخبراء العسكريون والمدربون السوفييت في تطوير القوات المسلحة اليمنية، كما عبر السوفييت عن دعمهم لليمن في صراعه ضد الإستعمار البريطاني في عدن^(٣).

غير أن تعرض الإمام أحمد لعدة محاولات إغتيال فاشلة من جانب الجمهوريين في عام ٥٩ ثم في عام ٦١، أدى إلى توتر العلاقات اليمنية المصرية. ومن ناحية أخرى كان الإمام أحمد - على عكس إبنه الأمير البدر تماماً - لا يكن أي نوع من التعاطف تجاه الأنكار التقديمية الناصرية أو البعثية حيث كان يرى أنها تتعارض مع أسس النظام القائم في اليمن. وقد وصلت العلاقات المصرية اليمنية إلى أدنى مستوى لها حينما كتب الإمام أحمد قصيدة شعرية إنقذ فيها عبد الناصر وأسلوبه في الحكم وإعلامه ودعائه وأشتراكيته التي تتعارض مع الإسلام، الأمر الذي استتبع قيام عبد الناصر بمهاجمة الإمام أحمد في ديسمبر ٦١ حيث وصفه بأنه عميل للرجعية والإمبريالية، ثم مالبث أن قام بحل إتحاد الدول العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين^(٤). وقد أصبحت القاهرة منذ ذلك الحين مقراً لعناصر المعارضة اليمنية كما أستؤنفت الحملات الإعلامية من إذاعة صوت العرب التي تندد بحكم

Dilip, Hiro, Inside the Middle East (Routledge & Kegan Paul, London, 1982), P. 288. (١)

Ibid. (٢)

W.Laqueur, The Struggle For the Middle East (Routledge & Kegan Paul, London, 1970), P. 105. (٣)

(٤) إنجار أوبالانس، اليمن الثورة والعرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة وتعليق: عبد الخالق محمد لاشين (دار الرق، بيروت، ١٩٨٥)، ص ١١١.

الإمام أحمد في اليمن، وتزوج لمبادئ وأهداف حركة «الأحرار اليمنيين» بزعامة محمد الزبيدي وعبد الرحمن البيضاني في القاهرة^(١).

وقد أثار ذلك تناقضاً كبيراً بين الأفكار التحررية والتقدمية - التي كانت قد بدأت تنتشر في اليمن على أيدي اليمنيين الذين تلقوا تعليمهم في مصر وعلى أيدي الضباط والمدرسين والخبراء المصريين العاملين في اليمن - وبين طبيعة نظام الحكم اليمني التي كانت تشبه إلى حد كبير حكومات العصور الوسطى^(٢). وهكذا بدا الطريق ممهداً أمام قوى التغيير لطرق باب اليمن لأول مرة في تاريخها المعاصر.

ففي الثامن عشر من سبتمبر ١٩٦٢ توفي الإمام أحمد وخليفة ابنه محمد البدر^(٣) غير أنه ماكادت تمضي سوی بضعة أيام حتى قامت بعض العناصر من الجيش والمعارضة اليمنية بالثورة ضد نظام حكم الأئمة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ بزعامة المشير عبد الله السلال.

وفي أعقاب نجاح الثورة وجه محسن العيني وزير خارجية اليمن الجديد نداءً من القاهرة في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ يدعو فيه كافة دول العالم للإعتراف بالنظام الجديد في اليمن^(٤).

فماذا كانت مواقف القوى والأطراف المختلفة من النظام الجديد في اليمن؟

وقفت المملكة العربية السعودية موقفاً عدائياً تجاه الثورة اليمنية حيث شنت أجهزة الإعلام السعودية حملة دعائية منددة بالنظام الجديد في اليمن ومحرضة الشعب في نفس الوقت على مقاومة ومساندة نظام الإمامة الشرعي^(٥). وفي الواقع الأمر لم تكن المساندة السعودية لأسرة حميد الدين المالكة في اليمن ترمى إلى الدفاع عن حكم الأئمة - حيث كانت

(١) المرجع السابق.

(٢) كريستوف ثون إيمهوف، مبارزة في البحر المتوسط (هيئة الإستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة ٧٠٧)، ص ٥٦.

(٣) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧) ص ٩٥.

Abu Jaber, op. cit, p. 182.

(٤)

(٥) أمين هويدى، حروب عبد الناصر (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٩٩.

هناك خلافات سابقة بين الأسرتين المالكتين السعودية واليمنية، ولعل أبرز مظاهر تلك الخلافات تمثل في إنضمام اليمن إلى المحور المصري - السورى المنأوى للغرب وتحالفه في المنطقة عام ١٩٥٨ - بقدر ما كانت تستهدف الحيلولة دون إتاحة الفرصة للنظام الناصرى لم تفوه إلى جنوب الجزيرة العربية الأمر الذى كان يشكل خطورة بالغة على إستقرار النظم الحاكمة في المنطقة ككل^(١).

أما بالنسبة لمصر فقد أعلنت تأييدها وإعترافها بالنظام الجديد في اليمن في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢، فقد كانت ثورة اليمن تمثل فرصة ذهبية لعبد الناصر تتبع له أن يؤكد للامة العربية كل، ولخصوصه من الزعماء العرب على وجه الخصوص، على أنه كان لايزال قادرًا على تغيير الثورات التقديمية التي تخدم المد القومى العربى، ولاسيما فى أعقاب الإنفصال السورى عن دولة الوحدة الذى شكل ضربة قاسمة لمكانة عبد الناصر على الساحة العربية وأتاح الفرصة أمام خصوصه لشن حملات إنتقاد واسعة لسياسات مصر العربية^(٢).

وهكذا فقد كان أمام عبد الناصر بديلين لا ثالث لهما، إما أن يترك تجربة الثورة تفشل كما سبق أن حدث قبل ذلك عام ١٩٤٨ (حينما ثارت مجموعة من اليمنيين بزعامة عبد الله الوزير ضد حكم الإمام يحيى)، وإما أن يتدخل لمساندة الثورة اليمنية^(٣) بكل ما ينطوى عليه ذلك التدخل من مكاسب محتملة حيث كان يطمح فى إقامة نظام إشتراكي في اليمن تماماً كما كان قد نجح قبل ذلك بشهور في الجزائر، مما كان سيتيح له أن يعود مرة أخرى إلى اليمن التي انفصلت عنه عام ١٩٦١ في عهد الإمام أحمد بعد معارضته للسياسة الإشتراكية الناصرية. ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر يرى في اليمن نقطة الانطلاق للقضاء على بقية الأنظمة الموالية للغرب في شبه الجزيرة العربية، مما سيتيح له إقامة حكميات موالية له في تلك المنطقة، الأمر الذي يمكنه من الاستفادة من الثروات البترولية الهائلة في دعم قدرات نظامه

(١) صلاح الدين الحيدري، شاهد على حرب اليمن (مكتبة مدبوبي، القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٩٢.

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلسلة، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٢١٠.

Abu Jaber, Loc. cit.

(٣)

الإقتصادية ويسقط نفوذه على بقية مناطق العالم العربي^(١)، كذلك فلم يكن في إمكانية عبد الناصر أن يخذل السلال ورفاقه بما يستتبعه ذلك من تحطيم لسمعته كزعيم للتيار القومي والشوري العربي، وتدعمي مكانة منافسيه من المحافظين كالالأردن والسعوية اللتين أبدتا استعدادهما لمساعدة الملكيين اليمنيين^(٢). وإنطلاقاً مما سبق إنترفت مصر بالنظام الجديد في اليمن وأعلنت مساندتها له، كما حذرت القوى الأجنبية من القيام بأى تدخل مضاد للثورة اليمنية (وقد كان المقصود من «القوى الأجنبية» بطبيعة الحال كل من المملكة العربية السعودية والقوات البريطانية الموجودة في عدن)^(٣).

كانت تلك هي مواقف القوى الإقليمية، أما بالنسبة لموقف القوى القطبية فقد تبينت تبعاً لتباين الآثار التي كان من الممكن أن تحدثها تلك التطورات على مصالحها وأهدافها في المنطقة.

وتأسيساً على ذلك وقفت الولايات المتحدة موقفاً مناوئاً من النظام اليمني الجديد، فقد أثارت الصلة بين النظام الشوري الجديد في اليمن وبين النظام الناصري في مصر مخاوف الولايات المتحدة من أن تتبع تلك الصلة لعبد الناصر أن يزعزع استقرار نظم الحكم الموالية للغرب في جنوب الجزيرة العربية^(٤). وعلى هذا فقد رفضت الولايات المتحدة في بادئ الأمر الاعتراف بالنظام اليمني الجديد.

غير أن آراء المسؤولين داخل الإدارة الأمريكية بضد الموقف الذي يجب أن تتخذه الولايات المتحدة من الثورة، كانت منقسمة إلى فريقين : الفريق الأول يعارض الاعتراف الأمريكي بثورة اليمن على اعتبار أن ذلك الاعتراف يشكل تهديداً للنفوذ الغربي في المنطقة

(١) كريستوف لون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

(٢) W.J. Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955-1981 (State University of New York Press, Albany, 1985), P. 135.

(٣) صلاح الدين الحيدري، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

Abu Jaber, Loc. cit.

(٤)

ونظرًا على مصالحه الحيوية فيها، أما الفريق الثاني فكان يرى ضرورة إعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد في اليمن لأنه من ناحية أفضل بكثير من نظام الأئمة، كما أنه سيظهر الولايات المتحدة لأول مرة بمظهر المساند للحركات التقدمية في العالم العربي.

كذلك فإن الإعتراف الأمريكي باليمن الجمهوري كان سيحمل دون إتاحة الفرصة أمام السوفييت للتدخل في المنطقة فضلًا عن أنه سوف يقلل من عداء عبد الناصر للولايات المتحدة. وقد ساعد على تدعيم هذا الاتجاه ما أكده عبد الناصر آنذاك لجون باينو سفير الولايات المتحدة لدى القاهرة من أن اليمن في ظل الحكم الجديد لن يكون قاعدة للهجوم على السعودية أو عنده. كذلك فقد كانت تقارير وكالة المخابرات الأمريكية تتوقع آنذاك هزيمة قوات الملكيين وعلى هذا الأساس فقد كان إعتراف الولايات المتحدة بالنظام اليمني الجديد عاملاً مساعدًا على إستقطابه تجاه الغرب^(١).

وقد أوقع تعارض الآراء داخل الإدارة الأمريكية، الولايات المتحدة في حرج وتردد شديدين فهي من ناحية لا يمكنها أن تعرض مصالحها البترولية الحيوية في الجزيرة العربية لمخاطر التهديد، وهي من ناحية أخرى لا تريد أن تزيد من إثارة عداء عبد الناصر وحلفائه في المنطقة حتى لا تزيد من إنفاقهم تجاه السوفييت^(٢). وإنطلاقاً من ذلك حاولت الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً متوازناً من أطراف النزاع في بادئ الأمر، فقد أظهرت من ناحية مساندتها السعودية، كما حاولت أن تظهر من ناحية أخرى حسن النية تجاه التيار الثوري القومي العربي - في محاولة لتهيئة حالة معارضة عبد الناصر لسياساتها - ففضلت على كل منmania الإتحادية والأردن للإمتنان بالجمهورية اليمنية الجديدة. وقد أدى ذلك الإعتراف الأردني المفروض بنظام السلال إلى وضع الأردن في حرج شديد حيث كانالأردن قد أرتبط قبل ذلك بمعاهدة دفاع مشترك مع السعودية لم يكن مدارها قد جف بعد، كما فقد الملك حسين بذلك كل أمل في الحصول على المساعدات المالية السعودية التي كان سيحصل عليها

S. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago, 1985) P. 102.

(١) كريستوف ثون إيمهوف، مرجع سابق ذكره، ص ٥٨.

مقابل إرساله لخبراء عسكريين من الأردن لتدريب الجيش السعودي، كما أن إعتراف الملك حسين بن نظام السلال كان يعني في نهاية الأمر تأييده للاشتراكية على النظم المحافظة التي كان الأردن لايزال يمثل أحدهما⁽¹⁾.

وفي السابع من أكتوبر ١٩٦٢ أعلن نائب رئيس الوزراء اليمني الجديد «أن تأخر الولايات المتحدة في الاعتراف بالثورة اليمنية قد يؤدي إلى تهديد المصالح الأمريكية في اليمن»^(٢). ومن ناحية أخرى إنتقد عبد الناصر موقف الأمريكي المساند للملكيين وال سعودية.

ولإذاء ذلك أدركـت الإدارة الأمريكية أنه لن يمكنـها الإبقاء على موقفـها المتوازن حتى النهاية، وأن الوضـاع تـحتمـ عليها أن تـرجعـ كـفةـ أحدـ الفـريقـينـ، ولـما كانتـ التـقارـيرـ تـؤكـدـ بـأنـ الجمهـوريـينـ سـتكـونـ لـهمـ الغـلـبةـ فـيـ نـهاـيـةـ الـأـمـنـ، فـقـدـ كانـ التـصـورـ الـأـمـريـكيـ لأـفـضلـ أـشـكـالـ التعـامـلـ معـ الـأـزـمـةـ يـتـلـخـصـ فـيـ أـنـ تـعـرـفـ الـوـلاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ بـالـجـمـهـورـيـةـ الـعـرـبـيـةـ الـيـمـنـيـةـ مـاـ سـيـشـجـعـ بـقـيةـ الـدـوـلـ الـأـخـرـيـ عـلـىـ الـأـعـتـارـافـ بـهـاـ، وـأـنـ تـعـمـلـ عـلـىـ تـقـلـيلـ الـمـسـاعـدـاتـ الـتـيـ تـقـدـمـهـاـ كلـ مـنـ السـعـودـيـةـ وـالـأـرـدـنـ لـالـمـلـكـيـيـنـ الـيـمـنـيـيـنـ الـأـمـرـيـكـيـيـنـ الـذـيـ يـتـبـعـ الفـرـصـةـ أـمـامـ نـظـامـ السـلـالـلـ إـلـيـ حـكـامـ سـيـطـرـتـهـ عـلـىـ الـأـمـورـ فـيـ الـيـمـنـ، ثـمـ الـعـمـلـ عـلـىـ مـحاـولةـ إـسـتـقـطـابـ النـظـامـ الـجـدـيدـ فـيـ الـيـمـنـ مـنـ خـلـلـ تـقـدـيمـ الـمـسـاعـدـاتـ لـهـ لـحـمـلـهـ عـلـىـ تـرـكـيزـ جـهـودـهـ عـلـىـ الإـصـلاحـ الدـاخـلـيـ، وـعـدـمـ التـنـطـلـعـ لـفـامـرـاتـ خـارـجـيـةـ تـقـدـيـ إلىـ زـعـزـعـةـ الـإـسـتـقـرـارـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـمـجاـوـرـةـ سـوـاءـ فـيـ السـعـودـيـةـ أوـ عـدـنـ^(٢)ـ، وـمـكـذاـ يـمـكـنـ لـالـوـلاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ أـنـ تـقـطـعـ الـطـرـيقـ عـلـىـ التـدـخـلـ السـوـقـيـيـتـيـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ بـدـعـوىـ مـسـيـانـدـةـ الـحـرـكـاتـ الـتـقـدـيمـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـيـنـ الـذـيـ يـشـكـلـ خـطـورـةـ بـالـغـةـ عـلـىـ مـصـالـحـ الـغـربـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ، وـعـلـىـ هـذـاـ الـأسـاسـ إـسـتـقـبـلـ الرـئـيـسـ الـأـمـرـيـكـيـ كـيـنـيـدـيـ فـيـ ١٨ـ دـيـسمـبـرـ ١٩٦٢ـ عـبـدـ الرـحـمـنـ الـبـيـضـانـيـ وـنـيـرـ الـخـارـجـيـ الـيـمـنـيـ الـجـدـيدـ الـذـيـ أـبـلـغـهـ «ـإـنـتـاـ نـرـغـبـ فـيـ الـعـيـشـ فـيـ سـلـامـ

^{٥٨}) المرجع السابق، ص ١)

۱۳

(5)

مع جميع جيراننا^(١). وفي اليوم التالي مباشرة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إعترافها بالجمهورية العربية اليمنية^(٢).

وعلى الرغم من عدم ترحيب بريطانيا بقيام الجمهورية في اليمن وحثها الولايات المتحدة على إتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه عبد الناصر وتتجاه الثورة اليمنية مخافة أن يتمكن السoviيت في نهاية الأمر من استقطاب النظام الجمهوري في اليمن إلى جانبهم مما يتبع لهم تهديد مصالح الغرب في المنطقة؛ إلا أن الثقة التي كانت تتمتع بها الإدارة الأمريكية آنذاك في عقاب نجاحها في معالجة أزمة الصواريخ الكوبية قد ساهمت في تزايد ثقة الأمريكيين في قدرتهم على معالجة الأزمة اليمنية والإستفادة منها لصالحهم فأعلنوا إعترافهم بالجمهورية اليمنية^(٣).

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الإعتراف الأمريكي قد جاء بعدما ظهر اليمن واستعداده للإستجابة لمجموعة من الشروط التي تضمنت إحترام المعاهدات الدولية التي سبق أن أبرمها النظام القديم بما فيها معاهدة صنعاء الموقعة عام ١٩٣٤ مع الحكومة البريطانية والتي تقضي بعدم تدخل أي طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر وإحترام الحدود بين اليمن ومحمية عدن^(٤). وفي اليوم التالي مباشرة للإعتراف الأمريكي قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة قبول أوراق إعتماد الوفد الجمهوري لشغل مقعد اليمن في المنظمة الدولية. كما حدث أكثر من خمسين دولة حنوا الولايات المتحدة في الإعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن^(٥).

(١) عبد الرحمن البيضاني، «هل كانت مستنقع اليمن أم كانت أزمة الأمة العربية؟»، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٤ / ٤ / ١٩٨٣.

(٢) Abu Jaber, op. cit. P. 183, 184.
وتتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أجرت مباحثات تمهيدية مع كل من الأمير فيصل والى العهد السعودي (٥ أكتوبر ٦٢) ومع الأمير الرضا والى العهد الليبي (١٧ أكتوبر ٦٢) لإقتاعهما بأن إعترافها بالنظام الثوري في اليمن لن يؤثر على إلتزامها بحماية النظم المحافظة في المنطقة العربية بل أنه سيتم بهدف حماية تلك النظم من الخطر السوفيتي.

(٣) Burns, Loc. cit.

(٤) Abu Jaber, op. cit, P. 184.

(٥) Burns, op. cit, P. 137.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي، فقد كان أول من إعترف بالنظام اليمني الجديد في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢، حيث بعث خروتشوف برسالة إلى المشير السلال جاء فيها «إن أي عمل من أعمال العدوان ضد اليمن سينظر إليه بأعتباره عملاً عدائياً ضد جمهوريات الإتحاد السوفيتي الاشتراكية»^(١). غير أن السوفييت كانوا قد خرجن آنذاك لتوجههم من أزمة الصواريخ الكوبية بما حملته من مخاطر المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وإضطرارهم إلى التراجع عن إمداد كوبا بالصواريخ، ومن ثم لم يشا السوفييت أن يتدخلوا بصورة مباشرة لساندة الثورة اليمنية تجنبًا للدخول في مواجهة جديدة مع الغرب في تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للعالم الغربي مخافة أن يضطروا للتراجع ثانية بما تتطوى عليه تلك التراجفات المتتالية من إنتقاص لهيبة مكانة الإتحاد السوفيتي كقوة قطبية. ولذا فقد أثر السوفييت أن يكون تدخلهم بصورة غير مباشرة عن طريق مصر وبذلك يمكنهم تدعيم وجودهم في الشرق الأوسط دون التعرض لمخاطر المواجهة المباشرة مع الغرب^(٢).

غير أنه في تلك الأثناء كان الصدام المسلح قد إشتعل بالفعل بين قوات الملكيين وقوات الجمهوريين. ففي أعقاب الثورة في اليمن، أُعلن عن اختفاء الإمام البدر وساد الإعتقاد آنذاك بأن الإمام قد قتل أثناء الثورة، وعلى ذلك الأساس قامت المملكة العربية السعودية بإستدعاء الأمير الحسن (شقيق الإمام أحمد وعم الإمام البدر) من نيويورك^(٣)، حيث كان يعمل متذوباً لليمن لدى الأمم المتحدة، وأعلنت إعترافها به كإمام جديد لليمن، وبالفعل فقد عاد الإمام الحسن ليقود فصائل الملكيين، وأعلن قيام حكومة يمنية في المنفى في ٥ أكتوبر ١٩٦٢.

وقد أمدت السعودية الأمير الحسن بكافة أشكال العون، كما عملت على إثارة القبائل اليمنية الزيدية ضد الثورة وأمدتها بمال الوفير وشحنات الأسلحة عبر الحدود السعودية اليمنية^(٤). غير أنه مالبث أن ظهر الإمام البدر فجأة في السعودية فأعلن عنه الأمير الحسن

(١) إنجار أوبيانس، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٨.

(٢) مقلد، مرجع سابق ذكره، ص ٢١١ - ٢١٢.

(٣) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٩٥.

(٤) أمين هويدى، حروب عبد الناصر (دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ١٠٠.

تنازله عن الإمامة، وقام الإمام البدر بتشكيل حكومة جديدة في المنفى برئاسة عمه، كما أعلنت السعودية تأييدها الكامل لحق الإمام البدر في إسترداد عرشه^(١).

وقد أتخذت قوات الملكيين من منطقتي نجران وجيزان في السعودية قاعمتى إنطلاق عملياتها ضد الثورة اليمنية، حيث قامت بتدريب قواتها تحت إشراف الخبراء الأجانب كما أخذت السعودية تحشد في هاتين القاعدتين مواد الإعاشة والتموين والأسلحة والذخائر لدفع بها بعد ذلك صوب اليمن. ومن ناحية أخرى استأجرت السعودية المرتزقة ليقاتلوا مع القوات الملكية في اليمن^(٢). كذلك فقد أعلن في الثامن من نوفمبر ١٩٦٢ عن إبرام معايدة تحالف بين السعودية والأردن حيث تم تكوين قيادة موحدة لقواتها على الحدود مع اليمن.

ومن ناحية أخرى فقد قامت كل من بريطانيا وباكستان - بإيعاز من الولايات المتحدة - بنقل الأسلحة جواً إلى السعودية^(٣). كما قامت بريطانيا بدور كبير في إدارة شبكات التجسس من عدن ضد اليمن، وساهمت في تجهيز جماعات التخريب التي تدفع بها للقيام بعملياتها في اليمن إلى جانب محارباتها لاستقطاب القبائل الشافعية في الجنوب اليمني لضمه إلى إمارات الجنوب^(٤).

وعلى الصعيد الدبلوماسي بذلك الولايات المتحدة عدة محاولات في مختلف الإتجاهات. فقد أرسل الرئيس الأمريكي كينيدي رسالة إلى الأمير فيصل ولــ العهد السعودي في ٢٥ أكتوبر ٦٢ تتضمن تعهداً من جانب الولايات المتحدة بالدفاع عن وحدة الأراضي السعودية^(٥). وقد عمل البيت الأبيض على تسريب محتوى تلك الرسالة في محاولة لردع مصر عن تصعيد

(١) المربع السابق.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٣) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

(٤) أمين هويدي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٥) بيتر مانفولد، تدخل الدول المعلمن في الشرق الأوسط. ترجمة: أدب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

تدخلها في اليمن، ومن ناحية أخرى فقد أرسل كينيدي إلى عبد الناصر في ١٩ يناير ٦٣ موضحاً : «أن الولايات المتحدة حاولت جادة أن تقنع السعودية بعدم التدخل في الحرب الأهلية اليمنية، وأنه في كل مرة كان يتم إحراز بعض التقدم على هذا الطريق، كانت تقنع بعض الأحداث التي تجهض تلك المحاولات تماماً كما حدث بالنسبة للقصف الجوي المصري للقرى السعودية، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تضفي على الزعماء العرب المتحالفين معها في المنطقة»^(١).

غير أن عبد الناصر لم يقتتن بالمبررات التي قدمتها الولايات المتحدة، حيث كانت شحنات الأسلحة الأمريكية لارتفاع تتدفق عبر السعودية إلى قوات الملكيين كما تم إرسال سرب من الطائرات الأمريكية المقاتلة إلى الرياض^(٢)، فضلاً عن إرسال بواخر حربية أمريكية إلى البحر الأحمر وإعلان الولايات المتحدة عن مناورات جوية في المنطقة^(٣). وقد إنهم عبد الناصر الولايات المتحدة بإنتهاج سياسة مزدوجة حيث أعلن أنه رغم إعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري اليمني إلا أنها كانت تدبر في الخفاء لإنقلاب مضاد في اليمن عن طريق روبرت كومار - أحد ضباط المخابرات المركزية الأمريكية السابقين - ومن خلال الإستعانة ببعض المرتزقة الذين تم إحضارهم من الكونغو^(٤).

أما بالنسبة لوقف الجمهوريين من ذلك الصراع، فقد وجد الجمهوريون أنفسهم منذ استيلائهم على السلطة في إختبار فعلى لقوتهم في مواجهة قوة الملكيين المتفوقة (فقد كان عدد قوات الملكيين حوالي مائة ألف من رجال القبائل الزيدية في حين كان عدد قوات الجمهوريين لا يتعدى عشرين ألفاً... فضلاً عن كونهم منخفضي الكفاءة القتالية)^(٥). وإنما

(١) Burns, op. cit, P. 137.

وكذلك Mohrez El Hussini, Soviet - Egyptian Relations 1945 - 85 (The Macmillan Press Ltd., London, 1987), P. 123.

(٢) Burns, Loc. cit.

(٣) كريستوف ثون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

El Hussini, Loc. cit.

J. P. Alem, Le Proche - Orient Arabe (Coll. Que Sais - je?, 819, Presses Universitaires de France, Paris, 1982), P. 54.

تصاعد هجمات الملكيين أعلن المشير السلال التعبئة العامة في الرابع من أكتوبر (٦٢). وإناء تلك التطورات وجد عبد الناصر أن عليه التدخل لمساندة الجمهوريين، فهو قد أعلن تأييده لهم وهو الآن لا يريد التراجع أمام الضغوط السعودية والبريطانية (٦٣)، ومن ثم فقد وجد نفسه مضطراً لتصعيد إلتزامه تجاه السلال، فأرسلت مصر في البداية مجموعة من المدربين والمستشارين العسكريين المصريين إلى اليمن، حيث أعلن وزير الخارجية اليمني في ٨ أكتوبر ٦٢ «أن مدربين مصريين يساهمون في تدريب قوات الجمهوريين اليمنيين» (٦٤).

ثم تبع ذلك إرسال أعداد متزايدة من القوات المصرية إلى اليمن، وقد ساهمت مصر بدرجة كبيرة في إنشاء قوات مسلحة يمنية حديثة حيث كان يتم تدريب لواءات يمنية كاملة في مصر تحت قيادة مصرية يمنية مشتركة ثم إرسالها مباشرة إلى ساحة القتال في اليمن (٦٥). بالإضافة إلى ذلك فقد عملت مصر على إستعمال القبائل اليمنية إلى جانب الجمهوريين من خلال إمدادها بالمال والسلاح (٦٦). وقد أثارت السرعة الفائقة التي لبى بها عبد الناصر مطالب السلال دهشة النظام اليمني الجديد ذاته فخلال شهرين فقط من قيام الثورة قدر عدد القوات المصرية الموجودة في اليمن بحوالي عشرة آلاف جندي مصري (٦٧)، ثم أرتفع العدد إلى ثلاثة ألفاً في فبراير ٦٣ (٦٨)، ثم إلى ستين ألفاً بعد ذلك (٦٩).

وتجلد الإشارة إلى أن مصر قد فقدت في حرب اليمن ما يتراوح بين خمسة آلاف وثمانين ألفاً شهيداً من الجنود المصريين (٦٩). وقد إستندت مصر في تبرير تدخلها العسكري في اليمن

(١) Abu Jaber, op. cit. P. 182.

(٢) Burns, Loc. cit.

(٣) Abu Jaber, op. cit. P. 183.

(٤) أمين هويدى، مرجع سابق ذكره، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٦)

Burns, op. cit, P. 135.

(٧)

Alem, op. cit, P. 54.

(٨) بيتر مانفولد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢٤.

(٩) أنيجار أو وبالانس، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥١.

إلى إتفاقية جدة الموقعة مع كل من اليمن وال سعودية عام ١٩٥٦، وهي نفس الإتفاقية التي يستندت إليها السعودية في تبرير مساندتها للملكين اليمنيين^(١). كذلك فقد أبرمت كل من مصر واليمن معاهدة تحالف جديدة في ١٠ نوفمبر ٦٢ بعد يومين فقط من الإعلان عن إبرام معاهدة التحالف بين السعودية والأردن.

وبمساعدة القوات المصرية إستطاع الجمهوريون أن يحكموا سيطرتهم على المدن اليمنية الرئيسية، وأن يقوموا بشن هجمات واسعة على قوات الملكيين المتمركزة في شمال وشرق العاصمة اليمنية صنعاء. كذلك فقد قام السلاح الجوي المصري بتصفيف مخازن الإمدادات الخاصة بالملكين في جيزان ونجران داخل الأراضي السعودية في ديسمبر ٦٢ ويناير ٦٣ الأمر الذي أثار مخاوف الملك سعيد^(٢).

غير أن مصر لم يكن في إستطاعتها أن توسيع من إلتزامها تجاه الجمهوريين دون مساندة الاتحاد السوفيتي. فقد طلب المشير عبد الحكيم عامر مقابلة الجنرال باجارسكي - كبير الخبراء العسكريين السوفييت في مصر آنذاك - حيث أوضح له مدى المصاعب التي تواجه القوات المصرية في قتالها مع القبائل اليمنية وقوات الملكيين الذين تتدقق الأسلحة الأمريكية إليهم عبر الأراضي السعودية، كما نقل المشير عامر إلى الجنرال باجارسكي رغبة مصر في الحصول على طائرات النقل السوفييتية من طراز Antinov في أقرب فرصة ممكنة لاستخدامها في نقل الإمدادات والأسلحة لقوات الجمهوريين^(٣). كما طلبت مصر إمدادها بقاذفات القنابل المتوسطة لدى من طراز 16 - Tu^(٤). وبعد أقل من يومين نقل المسئول السوفيتي إلى الحكومة المصرية تأييد الحكومة السوفييتية للموقف المصري المساند للثورة اليمنية، وموافقتها على إمداد اليمن بالمواد الغذائية والذخائر، غير أنه طلب أن تقوم مصر

(١) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٩٥.

Burns, Loc. cit.

(٢)

(٣) صلاح الدين العيدى، مرجع سابق ذكره، ص ٤٥ - ٥٥.

El Hussini, op. cit, P. 121.

(٤)

بإرسال هذه المساعدات من مخازنها نيابة عن الإتحاد السوفييتي إلى أن يقوم السوفييت بتعريفها فضلاً لسرعة وصول المساعدات وتسهيلًا لعملية النقل^(١). وفي يونيو ٦٣ وقعت مصر إتفاقية مع الإتحاد السوفييتي حصلت بمقتضاها على أربع وعشرين طائرة من طراز Antinov، كما تم الإتفاق على أن يقود هذه الطائرات طيارون سوفييت ويرافقهم طيارون مصريين^(٢).

وتتجدر الإشارة إلى أن السوفييت قد رحبوا بالتدخل المصري في اليمن حيث رأوا فيه امتداداً لنفوذهم حتى منطقة جنوب البحر الأحمر^(٣)، الأمر الذي يقربهم من المحيط الهندي، وقد صرخ أحد المعلقين السوفييتي في نوفمبر ٦٢ بقوله: «إن الوجود المصري في اليمن وإمدادات السلاح السوفييتي لعبا دوراً هاماً في تدعيم قوة الجمهوريين في مواجهة القوى الرجعية»^(٤). وقد كان من بين العوامل التي دفعت السوفييت إلى دعم ومساندة التدخل المصري في اليمن عاملان هامان: أولهما تزايد قوة ناصر وتصاعد شعبيته في العالم العربي، حيث كان بعض الطيارين والأمراء السعوديين قد فروا إلى مصر، كما هرب رئيس الأركان الأردني إلى مصر طالباً اللجوء السياسي في أعقاب رفضه الانصياع لأوامر الملك حسين بالتدخل ضد الثورة اليمنية.

كذلك فقد واكب تلك التطورات وقوع انقلابين في كل من العراق وسوريا في فبراير ومارس ٦٣ أطاحا بحكومتين مناوتين لعبد الناصر، الأمر الذي ساعد على قيام محور مصرى - عراقي - سوري مما دعم موقف عبد الناصر على الساحة العربية وأظهره بمظهر المتحدى للقوى الرجعية وأكسبه ثلثاً سياسياً كبيراً دفع السوفييت إلى تأييد سياساته. ومن ناحية أخرى كان السوفييت أنفسهم يتلقون مكافأة كبيرة من جراء التدخل المصري في اليمن فقد كانوا يدركون أن تورط عبد الناصر في تلك الحرب سوف يجعله في حاجة إلى المساندة

(١) صلاح الدين الحيدري، مرجع سابق ذكره، ص ٥٥ - ٥٦.

(٢) مانفولد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢٤، ٢٢٥.

El Hussini, op. cit, P 120.

D. Hiro, op. cit, P 288.

(٣)

(٤)

والدعم السوفيتي وهو ما يضطره لإظهار قدر من المرونة بالنسبة للتسهيلات العسكرية التي كان السoviيت قد بدأوا يتطلعون للحصول عليها في مصر، كما أنه في حالة نجاح ناصر في دعم الثورة اليمنية فإن ذلك سوف يتبع له أن ينطلق من اليمن إلى المناطق المجاورة مهدداً بذلك مصالح الغرب البترولي في الجزيرة العربية^(١).

ولعل في تلك الأسباب ما يبرر سعي الإتحاد السوفيتي إلى تصعيد حدة الصراع وإذكاء نار الخلافات بين الأطراف المتصارعة ضماناً لتهيئة المدخل المناسب له إلى تلك المنطقة ذات الأهمية الحيوية. ولعل أبرز تلك المحاولات هي التي تمت عن طريق على صبرى في مصر - والذي كان معروفاً بميله السوفيتي - فقد يستخدم على صبرى خلال لقائه بالسفير الأمريكي لدى القاهرة (چين باين) الفاظ التحدى شديدة اللهجة مهاجماً المملكة السعودية وائليات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى إعلان السعودية حالة الطوارئ^(٢)، ومن ناحية أخرى فقد يستدعي المشير السلال - بناء على توصية مصرية - في ٧ يناير ٦٣ القائم بالأعمال الأمريكي في اليمن وهدده بالزحف على السعودية وضرب الأردن لاسقاط حكميهما والقضاء على أسرته سعود وحسين^(٣). ويقول عبد الرحمن البيضاوي: «إن العناصر المصرية ذات العلاقات السوفيética (يقصد على صبرى) قد إنفردت بحكم اليمن متسترة في قفاز السلال»^(٤). وتتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى الزيارة الخاطفة التي قام بها على صبرى لموسكو في ١٩ أبريل ١٩٦٣ والتي إجتمع خلالها مع خروتشوف وقد أعقب تلك الزيارة تصعيد مصر للهجوم الإعلامي ضد الولايات المتحدة^(٥).

كذلك تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى الأسباب التي دعت إلى قيام مصر بدور الوسيط في إمداد اليمن بالسلاح السوفيتي.

(١) El Hussini, op. cit, P. 122.

(٢) عبد الرحمن البيضاوي، مرجع سابق ذكره، نفس المكان.

(٣) جريدة الأهرام، القاهرة، ١٣، يناير ١٩٦٣.

(٤) عبد الرحمن البيضاوي، مرجع سابق ذكره، نفس المكان.

El Hussini, op. cit, P. 125.

(٥)

فقد كان ذلك إستجابة لمطلب عبد الناصر نفسه الذي رفض أن يقوم السوفييت بإمداد اليمن بالسلاح مباشرة مخافة أن تؤدي المعاملات المباشرة بين اليمن والإتحاد السوفيتي إلى إضعاف النفوذ المصري في اليمن^(١). ومن ناحية أخرى فقد رحب السوفييت بالواسطة المصرية حيث أنها كانت - كما سبق أن أشرنا - تدفع عنهم شبهة التدخل المباشر في تلك المنطقة الحساسة بالنسبة للعالم الغربي بما قد يثيره مثل ذلك التدخل من إحتمالات المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك فقد كان لدى مصر المبرد الشكلي القانوني الذي يمكن الاستناد إليه في مساندة اليمن (اتفاقية جدة) وهو مالم يكن متاحاً للسوفييت أنفسهم. وهكذا استمر الدعم السوفيتي للتدخل المصري في اليمن على إمتداد السنوات الخمس للصراع بكل مخالفته من خسائر وأعباء على مصر مما أدى تزايد حدة الغضب الشعبي داخل مصر تجاه ذلك التدخل^(٢).

غير أنه في أعقاب إنسحاب القوات المصرية من اليمن بعد هزيمة ٦٧ - كما سيرد بالتفصيل لاحقاً - تمت الإطاحة بحكومة السلال، كما تصاعدت ضغوط الملكيين الذين قاموا بمحاصرة العاصمة صنعاء. وقد يستدعي ذلك تدخلاً مباشراً من الإتحاد السوفيتي لساندة الجمهوريين حيث تم نقل ما يقرب من عشرة آلاف طن من الأسلحة والمعدات السوفيتية عبر جسر جوي مباشر إلى اليمن خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٦٧. كذلك فقد تم وضع سرب من طائرات الميج ١٩ السوفييتية الصنع، والتي يقودها طيارون سoviييت تحت تصرف قوات الجمهوريين^(٣). غير أن إسقاط إحدى الطائرات والتعرف على هوية قائدتها فضح التدخل السوفيتي المباشر في الحرب الأهلية اليمنية، الأمر الذي تسبب في موجة عارمة من ردود الفعل الحادة التي صدرت عن كل من المملكة السعودية والولايات المتحدة، فقد أعلنت المملكة السعودية أنها كانت قد أبرمت إتفاقاً مع مصر لإنهاء التدخل الأجنبي في اليمن وأنها لن ترضى بإحلال السوفييت محل المصريين، وأنه في حالة استمرار التواجد السوفيتي في اليمن

(١) Laqueur, op. cit, P. 107.

(٢) Burns, op. cit, P. 136.

(٣) مانفولد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢٥.

فإنها لن تضع قيوداً على أنشطة الملكيين. ومن ناحية أخرى فقد أوضحت الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي أن تدخله المباشر في اليمن يعد أمراً غير مقبول. وإذا تلك الضغوط إضطر السوفييت للتراجع وتم إخلال طيارين من الجزائر وسوريا محل الطيارين السوفييت^(١).

وعلى إمتداد السنوات الخمس للصراع في اليمن بذلت عدة محاولات من جهات مختلفة بهدف إحتواء ذلك الصراع والحلولة دون تصعيده، غير أن معظم تلك المحاولات قد باء بالفشل. فمنذ البدايات الأولى للحرب الأهلية اليمنية بذلت الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية مكثفة بهدف إيجاد تسوية سلمية لتلك الحرب. فإذاء موقفها الحرج بين النظام اليمني الذي أعلنت إعترافها به من ناحية، وبين المملكة العربية السعودية التي تربطها بها مصالح حيوية من ناحية أخرى، كان السبيل الوحيد أمامها هو العمل على إيقاف الصراع بين الطرفين. فقد حاول چون بادو الشفير الأمريكي لدى القاهرة إقناع عبد الناصر بأن مصالحه على المدى الطويل تقتضي المحافظة على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وأن هذه العلاقات ستتأثر بصورة سلبية نتيجة لتدخله في اليمن. ومن ناحية أخرى حاول السفير باركر هارت إقناع الأمير فيصل ولـي العهد السعودي بأنه رغم إعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد في اليمن فإنها ستظل مساندة دائمة للمصالح السعودية^(٢). ورغم كل تلك الجهود فقد تصاعد القتال وأدركت الإدارة الأمريكية أن تعهدات ناصر تجاه الثورة اليمنية لا تتبع له التراجع عن مساندتها بسرعة. وعلى هذا فقد كان السبيل الوحيد لتخفيف حدة الصراع هو إقناع السعوديين أولًا بوقف مساندتهم للملكين، وللقيام بذلك كان الأمر يتطلب أولاً التأكيد لل سعوديين على المساندة الأمريكية لهم وإمدادهم بالطائرات المقاتلة الأمريكية التي تمكنتهم من صد الهجمات التي كانت تشنها الطائرات المصرية على القرى والمدن السعودية، إلا أنه كانت هناك مشكلة تعرض تنفيذ تلك الفكرة، حيث كان من الممكن أن يؤدي حصول السعوديين على تلك الطائرات إلى دعم موقفهم وبالتالي إلى مزيد من التصعيد من جانبهم، الأمر الذي يعني

Aryeh Yodfat, *The Soviet Union and the Arabian Peninsula* (Croom Helm, London, 1983), P. 3. (١)

S.Spiegel, op. cit., P. 104. (٢)

المزيد من التورط الأمريكي^(١). ولزامه إستمرار تصاعد حدة الأزمة أوفدت الولايات المتحدة أحد كبار موظفي الخارجية الأمريكية هو السفير إيلز وورث بانكر إلى المنطقة في مارس ١٩٦٣ في محاولة للوساطة بين ج.ع.م وبين المملكة السعودية بهدف التوصل إلى إتفاقية لفك الاشتباك في اليمن^(٢). وحتى ذلك الحين كان كل من عبد الناصر والأمير فيصل يرغبان في إنهاء الصراع إلا أن الإنفاق المتبادل للثقة بينهما كان يشكل عقبة في هذا السبيل^(٣). ولدفع المفاوضات قدمًا أرسل الرئيس كينيدي إلى الأمير فيصل يحثه على قبول مقترنات بانكر ومساعدته على التوصل إلى إتفاق مع عبد الناصر لوقف القتال^(٤).

وبالفعل فقد إستطاع بانكر في نوفمبر ٦٣ أن يتوصّل إلى إتفاق بين الطرفين يشتمل على النقاط التالية^(٥):

أولاً: تعهد السعوديين بوقف كافة المساعدات للإمام البدر وأنصاره.

ثانياً: عدم إستخدام الأراضي السعودية كنقطة إنطلاق لهجمات الملكيين على اليمن.

ثالثاً: تعهد مصر بالإنسحاب التدريجي لقواتها (التي كانت قد بلغت حوالي خمسة وعشرين ألفاً من الجنود) من اليمن والتزامها بعدم القيام بأية أعمال إنتقامية ضد الملكيين.

رابعاً: أن تتكلّل كل من السعودية ومصر بتكلفة المراقبين الدوليين التابعين للأمم المتحدة والذين ستوكِل إليهم مهمة مراقبة مدى التزام الطرفين بتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية.

Ibid.

David E. Long, The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies (Westview Press, Boulder, Co and London, 1985). P. 115.

Burns, op. cit, P. 138.

Long, op. cit, P. 115.

Burns, Loc. cit.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

وقد واكبت تلك الجهود الدبلوماسية الأمريكية جهود دولية أخرى حيث كان اليمن قد تقدم بشكوى إلى مجلس الأمن ضد إعتداءات قوات الملكيين عبر الأراضي السعودية. وقد أوفد المجلس رالف بانش مبعوثاً عن أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة في مهمة لتقضي الحقائق عن الموقف في اليمن. وقد أجرى بانش سلسلة من المباحثات مع المسؤولين الأمريكيين وال سعوديين والمصريين واليمنيين، وتم الإتفاق على تجنب تدهور الأوضاع الناتج عن التدخلات الأجنبية في اليمن، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح لمسافة ٢٠ كيلو متراً على جانبي الحدود بين الولايات وتشكيل قوات مراقبة دولية للعمل في تلك المنطقة^(١). غير أنه سرعان ما أعلن الإتحاد السوفيتي رفضه فكرة إرسال قوات مراقبة دولية إلى اليمن احتجاجاً على ما أسماه بالتدخل الإمبريالي في شؤون اليمن، حيث قال المنذوب السوفيتي: «إن السنوات الأخيرة قد أظهرت أن إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى مناطق التوتر في العالم هو أسلوب تستخدمنه الدول الإمبريالية لتحكم سيطرتها وتحقق تواجدها في تلك المناطق تحت راية منظمة الأمم المتحدة»^(٢).

وهكذا حال الرفض السوفيتي في بادي الأمر دون إرسال قوات المراقبة الدولية إلى اليمن، غير أن الإتحاد السوفيتي عاد فوافق بعد ذلك فتم إرسال تلك القوات في يونيو ٦٣ حيث يستمر بقاؤها هناك حتى سبتمبر من العام التالي^(٣).

ومع حلول عام ٦٤ بدأت بعض الاتصالات المصرية - السعودية بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة فقد قام المشير عامر بزيارة السعودية في مارس ٦٤ لإجراء مباحثات مع الأمير فيصل، كذلك فقد زار الملك فيصل (بعد أن أصبح ملكاً على السعودية بعد إجباره أخيه الملك سعود على التنازل عن العرش) الأسكندرية في سبتمبر ٦٤ لحضور مؤتمر القمة العربي الثاني حيث أجرى مباحثات مع عبد الناصر، وقد أعقب ذلك إعلان كل من مصر

Abu Jaber, op. cit, P. 185.

(١)

Ibid, P. 186.

(٢)

Long, op. cit, P. 115.

(٣)

والسعوية في ٥ نوفمبر ٦٤ قبلهما بوقف إطلاق النار^(١) كذلك فقد أعلنت مصر إعترافها بالملكيين كأحد أطراف الصراع في اليمن بهدف إثبات صفة الحرب الأهلية على ما يدور في اليمن، ثم بدأ التفاوض حول إقامة حكومة إنتلافية، غير أن تلك الجهود لم تسفر عن أي نتائج إيجابية كما تم خرق وقف إطلاق النار من الطرفين^(٢).

وبعد فشل الجهود الدبلوماسية الأمريكية في إقناع عبد الناصر بسحب قواته من اليمن حاولت الولايات المتحدة اللجوء إلى أسلوب الضغط والتهديد في علاقتها بعبد الناصر^(٣). وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى تطور العلاقات المصرية الأمريكية وتأثيرها سلبياً بحرب اليمن. ففي عام ١٩٦١ بدأت الحكومة الأمريكية - بعد وصول الرئيس كينيدي إلى البيت الأبيض - في العمل على تصفية أجزاء علاقاتها مع مصر^(٤)، وقد أبرمت إدارة الرئيس كينيدي إتفاقية ضخمة لمدة ثلاثة سنوات مع مصر في إطار القانون ٤٨٠ (التصدير فائض الصادرات الأمريكية) بأمل أن يؤدي ذلك الإرتباط طويلاً للأجل إلى دعم العلاقات بين البلدين^(٥). غير أنه لم تك مصر والولايات المتحدة توقيعاً على الإتفاق في ٨ أكتوبر ٦٢ حتى بدأت الخلافات بينهما حول التدخل المصري في اليمن.

وقد أوضح عبد الناصر لـ كينيدي آنذاك «ان التنمية الاقتصادية ليست الهدف الوحيد أو الأكثر أهمية للنظام المصري، وإن ضمان تدفق المعونات الأمريكية إلى مصر، ليس أكثر أهمية من مصلحة مصر في حماية وتدعم مكانتها على الساحة العربية»^(٦). وإناءً لإنتهاءك مصر المتكرر لإتفاقيات تلك الإشتباك في اليمن، قام الكونجرس الأمريكي - رغم معارضة الرئيس كينيدي - بإدخال تعديل عام ١٩٦٣ على قانون المساعدات الأجنبية يقضى بعدم تقديم تلك

(١) صلاح العيددي، مرجع سابق ذكره، ص ١١٨.

(٢)

Long, op. cit, P. 115.

(٣)

Burns, op. cit, P. 144.

(٤)

Long, op. cit, P. 113.

(٥)

Burns, op. cit, P. 144.

(٦)

Abdullah, ٢٢.

المساعدات للدول التي تقوم بآعمال عدوانية ضد الدول التي تتلقى المساعدة الأمريكية^(١). وبالفعل فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على مصر في مجال الإمداد بالقمح والمعونات الغذائية خلال عام ٦٤ في الوقت الذي كانت مصر تعاني فيه من أزمة إقتصادية متمثلة في نقص المخزون الغذائي، وعجز كبير في ميزان المدفوعات بسبب إنخفاض محصول القطن في عامي ٦٣، ٦٢ والذي كان يعتبر المحصول التقدي الرئيسي لمصر، الأمر الذي سبب إنخفاضاً كبيراً في السيولة من العملات الصعبة، ووضع الحكومة المصرية في موقف حرج، وإذاء تلك الضغوط فقد إضطر عبد الناصر إلى إعادة تقييم سياساته فأمر بوقف الحملات الإعلامية المنددة بالغرب، وقد لاقت تلك التغيرات رد فعل سريع من جانب الولايات المتحدة التي أعلنت في ٢٨ ديسمبر ٦٤ عن إعتزامها إرسال حوالي عشرين ألف طن متري من القمح إلى مصر في إطار برنامج "Food for Peace"^(٢). وفي ظل تحسن العلاقات المصرية - الأمريكية تم إستئناف المفاوضات بين الحكومتين المصرية والسعوية بهدف التوصل إلى إتفاق لإنهاء الحرب الأهلية اليمنية^(٣). وبالفعل فقد تم التوقيع في جدة في الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٦٥ على «إتفاقية جدة» بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة^(٤)، وقد نصت تلك الإتفاقية على إنهاء التدخلات الأجنبية في اليمن، وإجراء استفتاء شعبي لكن يقرر الشعب اليمني شكل نظام الحكم الذي يريد، كما نصت على الدعوة إلى إقامة مؤتمر تحضيره كافة أطراف النزاع في حرض في ٢٣ نوفمبر ٦٥. غير أن مؤتمر حرض لم يسفر بدوره عن نتائج إيجابية سوى خفض أعداد القوات المصرية الموجودة في اليمن.

ويرجع البعض فشل إتفاقية جدة في تحقيق تسوية سلمية للأزمة اليمنية إلى ما أعلنته حكومة العمال البريطانية في أوائل عام ٦٦ عن إعتزام بريطانيا الإنسحاب من منطقة الجنوب

Paul Hammond, *The Cold War Years: American Foreign Policy Since 1945* (Harcourt, Brace & World Inc., N.Y. 1969), P. 175.

El Hussini, op. cit, P. 146 - 147.

Harris, op. cit, P. 184.

١٢٠ - تحدث عن ذلك في المقالة المنشورة في، من حيث سبق ذكره، ص.

العربي خلال عامين^(١). الأمر الذي أحياناً أطمع كل من الفريقين في الانتصار حتى يتمكن من فرض هيمنته على منطقة الجنوب العربي كلها. ففي ربیع عام ١٩٦٦ عاد عبد الناصر مرة أخرى لمهاجمة الولايات المتحدة حيث صعد من إنتقادات لسياسة چونسون في الشرق الأوسط ويمكن إرجاع التحول في موقف عبد الناصر تجاه الولايات المتحدة لعدة أسباب^(٢):

أولاً : شعور عبد الناصر بأن المخابرات المركزية الأمريكية تعمل على إسقاطه، حيث كانت قد تمت في تلك الفترة الإطاحة بالعديد من قادة التحرر القومي وعدم الإنحياز أمثال: بن بيل في الجزائر، ونكرورا في غانا، وسوکارنو في أندونيسيا. ومن هنا ساد الإعتقاد لدى عبد الناصر بأن دوره آت على قائمة المخابرات الأمريكية فبدأ يميل تجاه السوفييت مرة أخرى.

ثانياً : محاولة عبد الناصر الاستفادة من الحملات الدعائية المنددة بالضفوط الاقتصادية الأمريكية على مصر للتغطية على التدهور في الأداء الاقتصادي في تلك الفترة بما صاحبه من أزمات غذائية وإقتصادية داخلية طاحنة. فقد أعلن عبد الناصر في ٢٢ يوليو ٦٦ : «إن الحرية التي بذلنا في سبيل الحصول عليها دمامنا، لن نبيعها في سبيل الحصول على قمح أو أرز أو ذرة أو أي شيء آخر»^(٣).

ثالثاً : طبيعة شخصية عبد الناصر التي تمثل إلى التحدى وعدم الخضوع للضفوط الخارجية، ولاسيما بعد إحساسه بأن الولايات المتحدة تستخدم أداة المعونة الغذائية للضغط عليه، وهو ما كان قد تسبب في تزايد الإنتقادات الموجهة إليه من خصومه بأنه عدل عن سياسته في سبيل هشمان تدفق شحنات القمح الأمريكي. وقد كانت تلك الإتهامات تشكل بالنسبة لعبد الناصر خطورة كبيرة على مكانته في العالم العربي والعالم الثالث ككل.

Abu Jaber, op. cit, P. 187.

(١)

Burns, op. cit, P. 168.

(٢)

Ibid.

(٣)

وقد أنت كل تلك التناقضات في سياسة عبد الناصر إلى نفاذ صبر المسؤولين الأمريكيين آنذاك بسبب إنشغال الإدارة الأمريكية بمعالجة حرب فيتنام. ويتبين ذلك جلياً في قول دين راسك وزير الخارجية الأمريكي للسفير المصري مصطفى كامل خلال مقابلته له في صيف ١٩٦٦ حين قال له: "We've got a war in Asia, we've got no time for this Arab thing" – وهكذا وصلت العلاقات المصرية الأمريكية بنهاية عام ١٩٦٦ إلى أدنى مستوى لها منذ الإعلان عن مبدأ أينما وارد. وقد استمر تدهور العلاقات بين البلدين خلال عامي ٦٧، ٦٦ حتى تنبأ البعض بأن عبد الناصر قد يلغاً إما إلى تصعيد تدخله في اليمن أو إلى شن حرب ضد إسرائيل للحفاظ على زعامته للعالم العربي^(١). وقد ساعدت تصريحات المسؤولين المصريين خلال عامي ٦٦، ٦٧ على تزايد احتمال حدوث ذلك حيث كان عبد الناصر قد أعلن في ٧ مايو ١٩٦٦ بحضور الرئيس اليوغوسлавى تيتوف «إن السؤال الآن ليس هو اليمن، وإنما هو مستقبل الجزيرة العربية ككل»^(٢). كذلك ففي أبريل عام ١٩٦٧ ومع تصاعد التهديد السوفيتي في اليمن أعلن المشير عامر في مؤتمر شعبي في صنعاء باليمن «إنتهاء مرحلة الدفاع عن الجمهورية اليمنية والإنتقال إلى مرحلة الهجوم على السعودية»^(٣). وقد أثارت تصريحات المسؤولين المصريين مخاوف الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، فقد شعرت إسرائيل بخطورة التهديد الذي ستتعرض له إذا استطاع عبد الناصر أن يحكم سيطرته على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ولاسيما بعد الانسحاب البريطاني المتوقع من عدن. كما تزايدت مخاوف الولايات المتحدة من التطلعات الناصرية وخطورتها على المصالح الغربية في الجزيرة العربية. ومن ثم كان الإيمان بإسرائيل وتشجيعها بل وتعاونتها عسكرياً من أجل القيام بحملتها على مصر في يونيو ٦٧^(٤).

Ibid; p. 169, 170.

(١)

(٢) جريدة الاهرام، القاهرة، ٨ مايو ١٩٦٦

(٣) جريدة الاهرام، القاهرة، ٢٨ أبريل ١٩٦٧.

(٤) صلاح الدين الحيدري، مرجع سابق ذكره، ص ١٥٢ - ١٥٣.

وفي أعقاب مذيبة ١٩٦٧ لم يعد عبد الناصر راغباً في إستمرار بقاء قواته في اليمن، بعد الهزيمة العنيفة التي زلزلت دعائم نظامه ولاسيما بعد تصاعدت موجات السخط إزاء التدخل المصري في اليمن، كذلك فقد كانت مصر آنذاك في حاجة إلى تحسين علاقاتها بالدول العربية المحافظة ولاسيما المملكة السعودية للحصول منها على مساعدات مالية لإزالة آثار العنوان^(١)، وتحسين وضعها الاقتصادي المتدهور بعد الخسائر التي منيت بها في الحرب، وقدّها عوائد بترول شبه جزيرة سيناء وعادات قناة السويس.

وقد هيأت كل تلك الظروف السبيل أمام التوصل إلى اتفاق قابل للتنفيذ لوقف القتال، فخلال إجتماعات مؤتمر قمة الخرطوم الذي عقد في أغسطس ٦٧ في أعقاب مذيبة يونيو، إنعقد كل من عبد الناصر والملك فيصل على إنهاء تدخل مصر وال سعودية في اليمن، حيث تعهد الملك فيصل بوقف المساعدات للملكيين في مقابل سحب القوات المصرية من اليمن، وهو ما تم فعلاً بحلول شتاء ١٩٦٧^(٢).

وتتجدر الإشارة في نهاية عرضنا للأزمة اليمنية إلى تطور علاقة اليمن بالقطبين وإنعكاس تلك العلاقة على علاقات اليمن بالدول المجاورة لها.

وفي أعقاب نجاح الثورة اليمنية بقيادة السلاسل تحسنت العلاقات اليمنية السوفيتية بصورة ملحوظة، فخلال العام الأول للثورة ارتفع عدد الخبراء السوفيت في اليمن من ستين فنياً وخبريراً إلى حوالي ألف خبير وفني سوفيتي^(٣). كذلك فقد قام المشير السلاسل بزيارة الاتحاد السوفيتي في أوائل عام ١٩٦٤ حيث وقع خلال زيارته على معاهدة للصداقة والتعاون الاقتصادي والفنى بين البلدين، حصلت بمقتضاهما الحكومة اليمنية على مساعدات إقتصادية تصل قيمتها إلى حوالي ٣٩ مليون دولار أمريكي، كما حاول السلاسل الحصول على إمدادات

Yodfat, op. cit ١٠, ٦.

Mark Katz, "North Yemen between East and West" American - Arab Affairs (No. ٥), ١٩٨٤ Spring 1984, Washington, P. 101.

Middle East, ٢٠٠٣, ٣٣.

العسكرية سويفية مباشرة إلا أن الضغوط المصرية حالت دون ذلك^(١). غير أنه في أعقاب بداية إنسحاب القوات المصرية من اليمن بعد هزيمة ٦٧ بدأت قوة السلاسل في التراجع حيث كان ينظر إليه باعتباره مواليًا لمصر، الأمر الذي مكن من الإطاحة به في الخامس من نوفمبر ٦٧ (أثناء وجود السلاسل في إيران حيث كان في طريقه لزيارة الاتحاد السوفيتي) إثر انقلاب قام به مجموعة من الوطنيين الأكثر اعتدالاً بزعامة عبد الرحمن الإرياني (الذى كان من أنصار التوصل إلى إتفاق مع الملكيين)^(٢). وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه من المرجح أن يكون قد تم الإنفاق بين الملك فيصل وعبد الناصر خلال مؤتمر قمة الخرطوم على أن يتم إحلال حكومة يمنية جديدة أكثر اعتدالاً تحوز قبول كل من مصر والسويدية محل حكومة السلاسل ولعل من الشواهد التي ترجح هذا التصور أن المشير السلاسل نفسه لم يدع إلى مفاوضات عبد الناصر - فيصل حول اليمن، كما أنه أعلن بعد ذلك رفضه للقرارات التي تم الإنفاق عليها بين مصر والسويدية وهو ما يوحى بأن مصر قد اضطرت إلى التخلص عن مساندتها للسلاسل في سبيل التوصل إلى إتفاق مع المملكة العربية السعودية حول اليمن.

غير أنه في أعقاب إنسحاب القوات المصرية من اليمن والتوصيل إلى إتفاق مصرى - سعودى لتسوية الأزمة، لم يعد في إمكان مصر الإستمرار في القيام بدور الوسيط في إمداد اليمن بالسلاح السوفيتي، الأمر الذي أتاح السبيل أمام اليمن للحصول على إمدادات عسكرية سويفية مباشرة من الاتحاد السوفيتي، حيث قامت طائرات التحالف السوفيتي بنقل حوالي عشرة آلاف طن من السلاح إلى اليمن الشمالي خلال شهر واحد^(٣). وقد لعبت تلك المساعدات دوراً رئيسياً في تمكن الجمهوريين من التصدى للحصار الذي ضربه الملكيون حول العاصمة صنعاء في ديسمبر ٦٧ مما أدى إلى إنتهاء الحصار في فبراير ٦٨^(٤).

Ibid, P. 3

(١)

Katz, Lee, 1982.

(٢)

Hixson, 1982, 25.

(٣)

Zimmerman, 1982, 10.

(٤)

وقد أثبت نجاح السوفييت في سرعة إمداد اليمن ومصر بالسلاح عام ٦٧ إلى جانب نجاحهم في نقل القوات إلى تشيوكسلوفاكيا عام ٦٨ مدى التقدم الذي أحرزوه في تطوير قدراتهم على التدخل السريع في مناطق مختلفة من العالم^(١).

غير أنه في أعقاب الإنسحاب البريطاني من الجنوب العربي عام ٦٨ إستطاع السوفييت أن يدعوا نفوذهم في عدن حيث تم الإعلان في يونيو ٦٩ عن قيام حكومة ذات توجه ماركسي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (محمية عن سابقاً) كما قام اليمن الجنوبي - نيابة عن الإتحاد السوفيتي - بمساعدة متمردي إقليم ظفار ضد سلطان عمان الموالي للولايات المتحدة^(٢). كذلك ففي أعقاب الإنسحاب البريطاني من عدن بدأت الخلافات بين شطري اليمن. وقد وقف الإتحاد السوفيتي إلى جانب حكومة عدن اليسارية الأمر الذي أدى إلى تدهور علاقات اليمن الشمالي مع الإتحاد السوفيتي وتحسين علاقاته مع الدول الغربية^(٣). وعندما بدأت توجهات اليمن الشمالي في ظل حكم الإرياني تميل نحو الغرب في أواخر السبعينيات، ومع إضطرار التحسن في علاقات السوفييت مع حكومة عدن بدأ الإتحاد السوفيتي يقلل تدريجياً من مساعداته لحكومة صنعاء^(٤). وعلى الرغم من ذلك فقد كان الطرفان يفضلان الإبقاء على العلاقات فيما بينهما، فاليمن الشمالي من ناحية كان يريد الإستمرار في الحصول على المساعدات السوفييتية حتى ولو كانت قليلة نسبياً، في حين كان السوفييت يرون أن الإبقاء على حد أدنى من الوجود في اليمن الشمالي يحول دون إتاحة الفرصة أمام القوى الأجنبية الأخرى لتدعم وجودها فيه.

وهكذا فقد استمر السوفييت في تقديم المعونة الاقتصادية والمساهمة في مشروعات البنية الأساسية ولاسيما المشروعات ذات الصبغة الإستراتيجية كالموانئ والمطارات ظناً منهم أنهم

(١) Laqueur, op. cit, P. 159.

C. Saivetz & S. Woodby, Soviet - Third World Relations (Westview Press, Boulder, Colorado, 1985), P. 51.

(٢) A. Yodfat, op. cit, P. 4.

(٣) Hiro, op. cit, P. 289.

قد يحتاجونها في وقت من الأوقات، حيث ساهموا في تحديد ميناء الحديدة وإنشاء مطار بالقرب منه^(١)، غير أنه بعد إكتشاف المخططات السرية التي قامت بها حكومة صنعاء للإطاحة بحكومة عدن تم قطع العلاقات السوفيتية مع اليمن الشمالي نهائياً^(٢).

وفي هذه الآثناء كانت العلاقات السعودية اليمنية أخذة في التحسن حيث أعلنت المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٠ إعترافها بالنظام الجمهوري في اليمن الشمالي مما مهد السبيل أمام التوصل إلى إتفاق بين الملكيين والجمهوريين يتضمن موافقة الملكيين على الإبقاء على النظام الجمهوري في اليمن بشرط أن يظل على علاقات ودية مع المملكة السعودية والدول العربية المحافظة، كما تم تشكيل حكومة موحدة تضم عناصر من المعتدلين من الجانبين الجمهوري والملكي^(٣). وبعد ثمان سنوات من الحرب الأهلية كان اليمن الشمالي في حاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة. وقد كانت لدى السعودية الرغبة في مساعدة اليمن على تخطي مشكلاته الاقتصادية نظراً لإدراكها أن ذلك سوف يؤدي إلى تدعيم التوجه المحافظ للبيت، كما يحول دون إنفصال اليمن نحو تحسين علاقات مع الاتحاد السوفيتي أو الصين الشعبية^(٤). وبالفعل فقد بدأت المملكة السعودية في إعادة بناء القوات المسلحة اليمنية من خلال إمداد اليمن بالأسلحة الأمريكية، كما شجعت حكومة صنعاء على إرسال بعثات من العسكريين اليمنيين للتدريب في ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة.

وقد مهد تصاعد النفوذ السعودي في اليمن أمام تزايد النفوذ الغربي فيه^(٥). حيث قام ولIAM روجرز وزير الخارجية الأمريكي بزيارة اليمن الشمالي في يونيو ٧٢ وقد أعقب ذلك إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية اليمنية. وفي تلك الآثناء قام الرئيس السادس بطرد الخبراء السوفيت من مصر، وسرعان ما طالب اليمن بيوره

Yodfat, op. cit, P. 5.

(١)

Hiro, Loc. cit.

(٢)

Yodfat, op. cit, P. 4.

(٣)

Ibid.

(٤)

Hiro, op.cit, P. 353.

(٥)

بسحب بقية الخبراء السوفيت من أراضيه والذين كان عددهم لا يتعدي المائة^(١). وقد أعقب ذلك إشتعال الحرب بين شطري اليمن في سبتمبر ١٩٧٢، حين قام اليمن الجنوبي بمحاجمة اليمن الشمالي، إلا أنه أمكن إحتواء الأزمة عن طريق وساطة الجامعة العربية^(٢).

وفي عام ١٩٧٤ وقع انقلاب عسكري في اليمن بزعامة المقدم ابراهيم الحمدي وسرعان ما أعلن كل من كوسينجين وجروهميكو تهنئة الإتحاد السوفيتي للقيادة اليمنية الجديدة في محاولة جديدة لاستقطابها تجاه الإتحاد السوفيتي، غير أن المقدم الحمدي سرعان ما يادر بالذهاب إلى المطانف لمقابلة الملك فيصل مفصحاً بذلك عن توجهاته السياسية، ومنذ ذلك الحين تزايد إعتماد اليمن الشمالي على المعونة السعودية، كما استقرت الأمور نسبياً في اليمن حيث باتت الولايات المتحدة مطمئنة لإنحياز اليمن الشمالي إلى جانب المملكة السعودية، في حين بدأ السوفييت يركون إهتمامهم على اليمن الجنوبي^(٣). هذا وقد حصل اليمن الشمالي خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ على ماقيمته حوالي بليون دولار أمريكي كقرض ومساعدات للتنمية الاقتصادية قامت بتمويلها الدول الغربية ودول الخليج، كما حصلت على ماقيمته حوالي خمسة ملايين دولار من شحنات الأسلحة الأمريكية المتقدمة والتي إشتملت على طائرات F-5 ، ودببات M-60 ، وناقلات جند.

ومن الجدير بالذكر أن اليمن الشمالي قد قام بعدة محاولات لتحسين علاقاته مع اليمن الجنوبي إستجابة للضغوط الشعبية الداخلية في شطري اليمن والتي تناولت بالوحدة، غير أن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية قد مارستا ضغوطاً على اليمن الشمالي للحيلولة دون ذلك التقارب مخافة أن يسيطر الشيوعيون على دولة الوحدة، وذلك على الرغم من التكيدات التي قدمتها حكومة منعاء للسعودية وللولايات المتحدة بأن هذه الوحدة ستكون في صالح اليمن الشمالي الذي يمثل سكانه ثلاثة أمثال سكان اليمن الجنوبي^(٤).

Yodfat, op. cit, P. 4.

(١)

Saivetz & Woodby, op. cit, P. 100.

(٢)

Yodfat, op. cit, P. 5.

(٣)

Hiro, op. cit, P. 5.

(٤)

هذا وتتجدر الإشارة في النهاية إلى بعض الملاحظات المتعلقة بالحرب الأهلية اليمنية وبأنوار ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية التي شاركت في مجرياتها:

أولاً: يتضح من ملاحظة تطورات الأزمة اليمنية عدم وجود خط واضح أمام صانع السياسة الخارجية المصرية في تلك المرحلة، وعدم دقة حسابات المكسب والخسارة التي ينبغي القيام بها قبل الإقدام على إتخاذ أي قرار خارجي رشيد، فمصر لم تكن لها مصلحة قومية حقيقة في التدخل في تلك الحرب إذا ما استبعدنا طموحات عبد الناصر وأحلامه التوسعية سعيًا وراء بناء مجده الشخصي.

ومن ناحية أخرى لم يكن هناك تصور واضح عن إحتمالات تطور الأوضاع وعن الحدود التي يتعين الوقوف عندها أو عدم تخطيها فيما يتعلق بالتدخل المصري في اليمن، ففي بادئ الأمر كان تقدير القيادة المصرية هو أن مساندة ثورة اليمن سوف تقتصر على تقديم الدعم السياسي فقط^(١). غير أن الالتزام المصري صُعد إلى مستوى التدخل العسكري وكان عبد الناصر مصممًا في بادئ الأمر على إعادة القوات المصرية إلى مصر في موعد أقصاه يناير ٦٣^(٢). غير أنه لم يتم الالتزام بذلك التاريخ بل على العكس فقد تزايدت أعداد القوات المصرية في اليمن بصورة متلاحقة حتى وصلت إلى ستين ألف جندي مصرى^(٣). بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك خطأ في تقدير نوع الإستراتيجية العسكرية المناسبة للتدخل، فبينما كانت القوات المصرية التي أرسلت إلى اليمن تحارب وفق إستراتيجية الحرب النظامية كانت قوات الملكيين التي تتخذ من الجبال ملاجئ لها تشن نوعاً من حرب العصابات غير النظامية ضد القوات الجمهورية، الأمر الذي أدى إلى طول أمد الحرب دون التوصل إلى نتيجة حاسمة مما شكل إستنزافاً لقدرات وموارد مصر الاقتصادية. وقد اعترف عبد الناصر بذلك عام ٦٨ حين قال أن تدخله في اليمن كان ناتجاً عن خطأ في الحسابات حيث بلغت التكافة السنوية للتدخل المصري في اليمن حوالي ٥٠ مليون جنيه سنويًا على إمتداد السنوات الخمس للصراع، كما

(١) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٩٥.

(٢) عبد الرحمن البيضاني، مرجع سابق ذكره، نفس المكان.

(٣) بيتر مانغولد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢٤.

تراكمت على مصر دين للاتحاد السوفيتي بلغت حوالي ١٥٠ مليون جنيه^(١)، ذلك فضلاً عن آلاف الشهداء من أبناء مصر الذين فقدوا حياتهم في تلك المغامرة غير المحسوبة، وحينما أدرك عبد الناصر أنه ليس ثمة حل عسكري عاجل، بدأ يتوجه إلى أسلوب التفاوض بهدف البحث عن مخرج له من اليمن. إلا أن الإعلان البريطاني عن الإنسحاب المبكر من جنوب الجزيرة العربية قد شكل إغراءً لا يقاوم لعبد الناصر حيث تراهى له مرة أخرى أنه قادر على ملء الفراغ الذي سيخلفه الإنسحاب البريطاني من عدن، فأعاد تجهيز قواته في اليمن بهدف تهيئتها للتوجه جنوباً، وقد غاب عن عبد الناصر أن الولايات المتحدة لن تسمح له بأن يصعد من تهديداته لمصالحها الحيوية في المنطقة مما دفعها إلى تحريض إسرائيل على القيام بعمليات ٦٧. وإذاء الهزيمة الساحقة التي مني بها عبد الناصر لم يكن أمامه من خيار سوى التراجع عن تطلعاته فقرر سحب قواته من اليمن^(٢).

ثانياً: أكدت الحرب الأهلية اليمنية على صحة فكرة ثانية التوادج القطبي والتنافس على أرض العالم الثالث، كما شكلت نموذجاً واضحاً لما يعرف بالحروب بالوكالة Proxy Wars. فقد أكد الرئيس الأمريكي كينيدي مع بداية التدخل المصري في اليمن «إن الخلاف المتصاعد بين مصر والمملكة العربية السعودية ليس قاصراً عليهما وحدهما بل أنه قد يصل إلى القوى الكبرى في العالم. وأن مصالح الولايات المتحدة واضحة في باطن الأرض السعودية، وأن الاتحاد السوفيتي قد ركب الموجة المصرية والتي لا يعلم إلا الله متى ستنتكسر» وقد أوضح كينيدي كذلك «إن الولايات المتحدة لن تسمح لأية قوة في العالم حتى ولو كانت قوة الاتحاد السوفيتي أن تتقد إلى مصادر الطاقة النفطية التي تعتمد عليها هي وحلفاؤها إلى أقصى حد»^(٣). ومن ناحية أخرى فقد استغل السوفييت إعلان الولايات المتحدة عن إرسالها لفواصة من طراز Polaris واعتزاها بإرسال إشتبث من نفس النوع إلى شرق حوض البحر المتوسط، لكنه يتيحوا لأنفسهم المبرر للتحقيق بوجود بحر في المنطقة^(٤)، وقد كانت الأوضاع الدولية التي واكتبت دخول السوفييت

Laqueur, op. cit, P. 105.

(١)

(٢) الدجار أوبالانس، مرجع سابق ذكره، ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٣) صلاح الدين الحيدري، مرجع سابق ذكره، ص ٩١.

El Hussini, op. cit, P. 124.

(٤)

بقوتهم البحرية إلى البحر المتوسط مواتية إلى درجة كبيرة؛ فقد كان تورط الولايات المتحدة المتزايد في حرب فيتنام يقلل من إمكانات دخولها في مواجهة مع الإتحاد السوفيتي، كذلك فقد كان الإنسحاب الفرنسي من الجناح العسكري لحلف الأطلنطي ثم الإنسحاب البريطاني من شرق السويس قد أدى إلى إضعاف الوجود البحري الغربي في منطقة حوض البحر المتوسط وخليج عدن. ومن ناحية أخرى فقد أدت المساعدة السوفييتية للموقف التركي إزاء النزاع التركي - اليوناني حول قبرص إلى تحسن العلاقات التركية السوفييتية مما سهل الطريق أمام إنتقال الأسطول السوفيتي من البحر الأسود إلى البحر الأبيض عبر المضائق التركية^(١).

ثالثاً: أثبتت الحرب الأهلية اليمنية للمرة الثالثة فشل الإدارة الأمريكية في تقدير مدى حساسية الأداة الاقتصادية في التعامل مع قادة التحرر الوطني في العالم الثالث. فقد كان عبد الناصر على استعداد تقديم بعض التنازلات السياسية التكتيكية في سبيل ضمان إستمرار تدفق المعونات الغذائية إلى مصر. فهو على سبيل المثال قد أمر بوقف الحملات الإعلامية المعادية للولايات المتحدة بل انه ذهب إلى أبعد من ذلك حينما قام بتعيين زكريا محى الدين كرئيس للوزراء في سبتمبر ٦٥ (وهو من المعروفين بميلهم تجاه تحسين العلاقات مع الغرب). وقد كان من الممكن أن تستغل الولايات المتحدة الأداة الاقتصادية بما يمكن من تضييق شقة الخلافات مع عبد الناصر بصورة تدريجية، غير أن الولايات المتحدة أصرت كما هي العادة على استخدام الأداة الاقتصادية بأسلوب «كل شئ أو لاشئ»، فتصورت أنه بإمكانها من خلال الضغط على عبد الناصر إرغامه على التخلّي فجأة عن التزامه تجاه الثورة اليمنية بكل ما كان سينطوي عليه ذلك من تحطيم مكانته في العالم العربي، تماماً كما تصورت من قبل أن في إمكانها أن تشتري سلاماً بين مصر وإسرائيل من خلال تقديم المساعدات في بناء مشروع السد العالي كما سبق أن اقترح هوفير عام ١٩٥٥ وهكذا لجأت الولايات المتحدة إلى أسلوب التهديد الإستفزازي الذي كان يشير عبد الناصر ويدفعه دائماً إلى الإتجاه المضاد.

(١) ولزيad من التفصيل في هذا الصدد يرجع إلى : إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٢٤٦.

الفصل السادس

حرب يونيو ١٩٦٧

الفصل السادس

حرب يونيو ١٩٦٧

شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تطوراً إيجابياً في عهد الرئيس كينيدي الذي حاول إظهار قدر من الاعتدال في المواقف الأمريكية بغية التوصل إلى تسوية سلمية للصراع القبلي - الإسرائيلي، كما عملت الإدارة الأمريكية آنذاك على تخفيف حدة التوتر في العلاقات مع مصر من خلال إمدادها بالمعونات الغذائية ولاسيما القمح.

غير أنه بحلول النصف الثاني من السبعينيات، وفي عهد الرئيس جونسون، عادت العلاقات المصرية الأمريكية إلى سابق عهدها من توتر وتدور نتيجة للتدخل المصري في حرب اليمن، وتتدفق إمدادات السلاح الأمريكي والغربي المتضور إلى إسرائيل. وقد دفع الانحياز الأمريكي إلى جانب إسرائيل الدول العربية الرadicالية إلى أن تعمل على توطيد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي لمواجهة الضغوط والتهديدات الأمريكية والغربية^(١).

وقد ساعد على تصعيد حدة التوتر في العلاقات الأمريكية المصرية مبلغ عبد الناصر في سبتمبر ١٩٦٦ من معلومات بعثت بها السفارة المصرية في بروكسل والتي جاء فيها أن الأمريكيين قد أوضحوا خلال اجتماع دول حلف شمال الأطلنطي أن التعايش مع النظام المصري لم يعد ممكناً بسبب سياسات عبد الناصر المناهضة للغرب، والتي مهدت السبيل أمام زيادة الوجود السوفيتي في الشرق الأوسط، واستناداً إلى ذلك فقد قررت الولايات المتحدة إنتهاج سياسة جديدة للدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط من خلال الاستعانة بحلفائها في المنطقة ولاسيما إسرائيل^(٢)، كما أشارت بعض التقارير آنذاك إلى أن الرئيس جونسون قد طلب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن تدرس مع بعض المسؤولين الإسرائيليين

(١) رفيف عباس، «الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٣»، *السياسة الدولية* (مؤسسة الأهرام، القاهرة، المد ٦٦، ١٩٨١)، ص ٦٧.

(٢) ناتج، ناصر (مكتبة مدبوبي، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٤٤٠.

إمكانية شن هجوم عسكري على مصر بهدف إسقاط النظام الناصري، في إطار سعي الولايات المتحدة لضرب النظم الراديكالية العربية^(١).

ومن ناحية أخرى فقد عملت الدول الشرق أوسطية ذات التوجه المحافظ على تكتيل قواها من خلال الدعوة التي وجهها الملك فيصل في نهاية عام ٦٥ إلى تلك الدول المحافظة (كائران والأردن...) بغية الحصول على تأييدها لإنشاء تحالف إسلامي يعمل على موازنة التحركات التي تقوم بها القوى الإشتراكية الراديكالية على اعتبار إنها تتنافى مع المبادئ والقيم الإسلامية^(٢). وقد واكت تلك التطورات حصول المملكة العربية السعودية على صفقة أسلحة أمريكية ضخمة بلغت قيمتها حوالي ٣٥٠ مليون دولار^(٣).

ومن ناحية أخرى حصلت إسرائيل عام ٦٦ على صفقة كبيرة من الطائرات قاذفة القنابل «سكاي هوك» (وهي سلاح هجومي). وقد علق أبا إبيان وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك - بعد محادثاته مع روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي - بقوله «إن إتمام هذه الصفقة يدخل في إطار فكرة «القوى الرادعة المحلية». وتتجذر الإشارة إلى أن تلك الصفقة قد أبرمت في إطار الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها الإدارة الأمريكية منذ عام ٦٥ التي عرفت بإستراتيجية «المثلث المضطرب» والتي كانت تقوم على أساس أن تصاعد حالة التوتر والإضطراب في منطقة المثلث الممتد من إيران إلى المغرب غرباً وإلى أريتريا جنوباً يؤثر على المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في تلك المنطقة، وعلى هذا فإن الولايات المتحدة لن تسمح بإستمرار حالة التوتر هذه سواء عن طريق الاستعانت بحلفائها في المنطقة أو من خلال تدخلها العسكري المباشر للدفاع عن مصالحها عند الإقتضاء. وقد عبر ماكنمارا عن ذلك عام ٦٦ بقوله: «إن سياسة الولايات المتحدة هي تشجيع وتهيئة التعاون الفعال مع الشعوب التي تستطيع والتي يجب أن تشارك في مسؤوليات الحفاظ على السلام العالمي»، وقد كان ذلك

(١) روف عباس، مرجع سابق ذكره، ص ٦٨.

(٢) محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي ١٩٤٥ - ١٩٦٧ (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩)، ص ٥٨٤.

K. Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., London, ١٩٧٩), P. 37.

إشارة إلى الدور الجديد الذي أصبح من المتعين على إسرائيل القيام به في المنطقة تمشياً مع تلك الإستراتيجية الأمريكية الجديدة^(١). وقد أدت كل تلك التطورات إلى تزايد إقتناع كل من موسكو والقاهرة بأن الولايات المتحدة قد وطدت عزتها على تصفية النظم التقديمة في العالم العربي^(٢).

وفي ٢٣ فبراير ١٩٦٦ قامت مجموعة من العسكريين والمدنيين السوريين بانقلاب ضد حكم أمين الحافظ، وكان على رأس هذه المجموعة صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زعيم. وقد مثلت تلك المجموعة الجناح اليساري^(٣) المتطرف في حزب البعث السوري^(٤).

وفي أعقاب تولي القيادة السورية الجديدة مقاييس الأمور توترت العلاقات الإسرائيلية السورية، حيث قامت إسرائيل بعدة محاولات لزراعة المنطقة المنزوعة السلاح حول خط الهدنة مع سوريا، كما شنت غارات جوية في يونيو ٦٦ لتدمیر المعدات الخاصة بتنفيذ المشروعات السورية لتحويل مياه نهر الأردن العربية عند روافده التي تمر عبر الأراضي السورية^(٥).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها مصر لتهيئة حالة التوتر في المنطقة تجنبًا لحدوث مواجهة عربية - إسرائيلية متسرعة، فقد كان ثمة فريقان يعملان في الإتجاه المضاد وهم:

أولاً: المنظمات الفلسطينية، التي لم يكن في إستطاعتها التصدي للهجمات الإسرائيلية العنيفة بمفردها، ومن ثم فقد كانت تعمل على إستثارة الدول العربية الأخرى لمساندتها

(١) حسين فهمي، الأمن الأوروبي والشرق الأوسط (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٩٢ - ٩٣.

(٢) Dilip Hiro, Inside the Middle East (Routledge & Kegan Paul, London, 1982), P. 300.

(٣) ضمت الوزارة السورية أثنتين من القيادات الشيوعيين، كما سمع لخالد بكاش بالعودة إلى سوريا وأستوفن إصدار صحيفتي الحزب الشيوعي السوري علينا، ويد فني: محمد نصر مهنا، مرجع سابق ذكره، ص ٥٨٧.

(٤) E. Berg, Chronologie Internationale 1945 - 1977 (Coll. Que Sais-je? (1756), Presses Universitaires de France, Paris, 1979), P. 77.

(٥) محمد نصر مهنا؛ مرجع سابق ذكره، ص ٥٧٦.

ودعمها^(١). وقد تزعمت منظمة «فتح» (الجناح العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية) التي اثار الداعي إلى تصعيد حدة العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وذلك على الرغم من مقررات مؤتمر القمة العربي عام ٦٤ الداعية إلى تجنب مثل تلك العمليات التي تعنى إسرائيل المبرر لشن هجمات إنتحارية ضد الدول العربية^(٢).

ثانياً: النظام السوري اليساري الجديد الذي واصل عمليات تحويل المياه العربية، كما سمح لإدارة المخابرات السورية بالإشراف على نشاط منظمة فتح في سوريا وتقديم كافة أشكال العون والمساعدة للقدائيين الفلسطينيين. وقد صرخ القائد العام للحرس الوطني السوري في أكتوبر ٦٦ «إنني لا أكشف سراً إذا قلت أن رجال فتح قد أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من الحرس القومي السوري الذي يتولى تدريبهم»^(٣). كما واصل المسؤولون السوريون إطلاق التصريحات التي تحمل تهديداً مباشراً لإسرائيل، فقد صرخ الرئيس الأتاسي «إن الحرب الشعبية الشاملة هي الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين»^(٤)، ...، إننا نؤكد على أننا لا يمكننا أن تكون إلا مع الفدائيين العرب، ونحن مستعدون لخوض المعركة مهما كلفنا ذلك من تضحيات»^(٥). كذلك فقد أعلن رئيس وزراء سوريا: «إننا لستنا حراساً على أمن إسرائيل ولستنا ذلك الطوق الذي يقييد ثورة الشعب الفلسطيني المشرد والمضطهد»^(٦). ومكذا فقد أدت تلك التصريحات إلى تصعيد حدة التوتر في المنطقة.

وفي نوفمبر ٦٦ قامت إسرائيل بشن هجوم واسع النطاق على قرية السموع الأردنية - في قطاع الخليل بالضفة الغربية - بدعوى الرد على أنشطة الفدائيين الفلسطينيين التي تتم

(١) المرجع السابق، ص ٥٨٦.

(٢) Lawrence Whetten "The Arab - Israeli Dispute : Great Power Behaviour" Adelphi Papers (No: 128, International Institute for Strategic Studies, London, 1977), P. 2.

(٣) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٨٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٦٧ - ٥٦٨.

(٦) تشارلز يوست، «كيف بدأت الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧»، ورد في: مجدى خدورى، عقدة النزاع العربى - الإسرائيلي (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤)، ص ٧٩.

إنطلاقاً من الأراضي الأردنية، وقد أثار الهجوم خلافاً كبيراً بين الأردن وبين الدول العربية حول قضية العمل العسكري ضد إسرائيل^(١).

حتى ذلك الحين لم تكن مصر قد اتخذت أية تحركات سياسية أو عسكرية جادة بهدف ردع إسرائيل عن مهاجمة الدول العربية^(٢)، غير أنه بحلول خريف عام ٦٦ (٤ نوفمبر ٦٦) وقت كل من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا إتفاقية الدفاع المشترك بينهما كما تم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة^(٣). وتتجذر الإشارة إلى أن مصر لم تكن متحمسة للدخول في تحالف مع النظام السوري الجديد الذي كان يعمل على تصعيد حدة التوتر مع إسرائيل في نفس الوقت الذي كانت تعاني فيه مصر من تردّي قدرتها الاقتصادية والعسكرية نتيجة لورطها في حرب اليمن والضغط الاقتصادي الأمريكية والغربية عليها^(٤)، غير أن الاتحاد السوفيتي لعب دوراً مؤثراً في الضغط على مصر لإبرام تلك الإتفاقية بهدف ضمان الحماية للنظام السوري الذي كان يتعرض للتهديد من جانب إسرائيل^(٥). ويمكن القول بأن تلك الإتفاقية قد جاءت في إطار سعي الاتحاد السوفيتي لتنكيل القوى الراديكالية في المنطقة في جبهة عربية موحدة منافية للأمبريالية وذلك حفاظاً على التوازن الإقليمي في مواجهة مشروع التحالف الإسلامي المقترن الذي كانت الدول العربية الموالية للغرب في المنطقة قد دعت إليه. فقد أعرب كوسينجين رئيس الوزراء السوفيتي خلال زيارته لمصر في مايو ٦٦ عن أمله في أن يرى الدول العربية التقدمية - ولاسيما مصر وسوريا - تتحد معاً في جبهة واحدة^(٦). وعلى الرغم مما بدا آنذاك من أن تلك الإتفاقية المصرية - السورية تشكل حلفاً عسكرياً موجهاً ضد إسرائيل، فإن القيادة المصرية كانت ترى في تلك الإتفاقية وسيلة تتمكن بها مصر - ولو جزئياً على الأقل -

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٦.

(٢) حسين فهمي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

(٣) Berg, op. cit, P. 79.

(٤) جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمي العربي (دار المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٨٠ - ٨١.

D. Hiro, op. cit, P. 254.

L. Whetten, Loc. cit.

(٥)

(٦)

من كبح جماح النظام السوري الجديد، حتى لاتؤدي مغامراته إلى توريط دول المواجهة العربية في حرب جديدة مع إسرائيل دون تخطيط لها أو رغبة فيها^(١).

غير أنه مالبثت الأحداث أن أكدت - خلال الشهور القليلة التي أعقبت التوقيع على تلك الاتفاقية - خطأ التصور المصري، فقد قاتلت سوريا في السابع من أبريل ٦٧ بقصف بعض مناطق المشروعات الزراعية الإسرائيلية داخل المنطقة منزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل^(٢). ورداً على ذلك القصف السوري قاتلت الطائرات الإسرائيلية بمهاجمة سوريا حيث أسقطت سبعة طائرات سورية من طراز ميج - ٢١ سوفييتية الصنع فوق دمشق^(٣). وعلى الرغم مما أدعنته إسرائيل آنذاك من أن هجومها كان ردًّا على القصف السوري، إلا أنها كانت تتحين الفرص لمهاجمة سوريا. فقد كان التصور الإسرائيلي آنذاك يتمثل في أن الهجوم على دمشق وإسقاط حكومتها الراديكالية قد يتبع المجال أمام الجناح البعثي المحافظ - والذي كان يتخذ آنذاك من الأردن مقراً له - للعودة إلى سوريا مرة أخرى مما كان سيشكل ضربة لكل من القاهرة وموسكو^(٤). ومن ناحية أخرى فقد كانت مرتفعات الجولان السورية تمثل هدفاً إستراتيجياً تسعى إسرائيل للسيطرة عليه، لتأمين تدفق المياه العربية إليها وتحقيقاً لسيطرتها على تلك المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية التي كانت تتبع للسوريين التحكم في الأراضي الإسرائيلية المنخفضة مما كان يشكل تهديداً مستمراً لأمن إسرائيل^(٥).

وفي تلك الاثناء مارس كل من الأردنيين وال سعوديين ضغوطاً على مصر بدعوى تراجعها عن الالتزام بمسؤولياتها القومية في مساندة الدول العربية الأخرى، وعدم إبدائها القدر الكافي من الإنكار بالهجمات الإسرائيلية على كل من سوريا والأردن^(٦).

(١) چون بايو، «العرب عام ١٩٦٧»؛ ورد في : مجده خلوي، عقدة النزاع العربي - الإسرائيلي (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٢٤.

(٢) مايلز كريلاند: لعب الأمم؛ ترسيب: مروان خير (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٣١٩.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤) Adelphi Papers, op. cit, P. 4.

(٥) محمد نصر مهنا، مرجع سابق ذكره، ص ٥٧٥.

(٦) مايلز كريلاند، مرجع سابق ذكره، ص ٣١٩.

وفي مايو ٦٧ ترددت تكهنات تفيد بأن إسرائيل تستعد لشن هجوم مسلح على سوريا، ثم مالبث المسؤولون الإسرائيلييون أن قطعوا الشك باليقين حيث تلاحت التصريرات والمؤشرات التي توکد أن مثل ذلك الهجوم قد بات أمراً وشيكاً^(١)، فقد منحت لجنة شئون الأمن بالكنيست، الحكومة الإسرائيلية، السلطات الكاملة للقيام بعمليات عسكرية ضد سوريا^(٢). كذلك فقد صرخ ليش إشكول رئيس وزراء إسرائيل بأن «سوريا تعتبر بؤرة أنشطة الإرهابيين الفلسطينيين»^(٣) كما هدد بأن «إسرائيل ستتجاوز سوريا وتصل إلى دمشق وتغير حكمتها»^(٤)، كذلك فقد أعلن إسحاق رابين في ١١ مايو ٦٧ «أن الوقت قد اقترب لهاجمة دمشق وإسقاط حكمتها»^(٥).

وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مدى النجاح الذي حققه الدعاية الصهيونية في تهيئة المناخ الدولي لتقبل عدوانها المرتقب على سوريا حيث شنت إسرائيل حملة إعلامية عالمية محذرة العالم من إستعداد العرب لإفشاء إسرائيل وإلقاء الإسرائيليّين في البحر^(٦). كما قام أبا إبيان بزيارة عواصم العالم الغربي حيث نقل خلال زيارته إلى المسؤولين في كل من باريس ولندن وواشنطن، أن إسرائيل توشك أن تتعرض لمذبحة على أيدي الملايين من العرب المطالبين بدم إسرائيل^(٧). ولعل في ذلك ما يعكس بوضوح مدى النجاح في تطبيق الإسلوب الإسرائيلي التقليدي القائم على الإتخاذ من سياسة الضعف قوة. كذلك فقد عملت أجهزة الدعاية الإسرائيلية على الإستفادة من صورة التضامن العربي «الظاهري» التي عكستها مؤتمرات

J. Nogee & J. Spanier; *Peace Impossible - War Unlikely* (Scott, Foresman and Co., Illinois, 1988), P. 258. (١)

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، *الإستراتيجية والسياسة الدولية* (مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٦٨٠.

D. Hiro, op. cit; P. 240. (٣)

(٤) حسين فهمي، مرجع سابق ذكره، ص ٩٥.

D. Hiro, Loc. cit. (٥)

(٦) حسين فهمي، مرجع سابق ذكره، ص ٩٦ - ٩٧.

(٧) ناتنچ، مرجع سابق ذكره، ص ٤٥٥.

القمة العربية لإظهار الدول العربية بمظهر المعتدى، تمهدًا لتقبل الرأى العام العالمى لزعامها حول حقها فى الدفاع عن النفس وردع العدوان قبل وقوعه^(١).

ومن ناحية أخرى قدم السوفييت معلومات غير دقيقة إلى مصر تفيد باقتراب وقوع هجوم إسرائيلى على سوريا^(٢)، كذلك فقد أبلغ السوفييت أنور السادات خلال زيارته لموسكو على رأس وفد برلاني مصرى فى أبريل ٦٧، أن إسرائيل قد حشدت لوائين على الحدود السورية^(٣)، غير أن تلك المعلومات التى نقلها السوفييت كانت تقترب إلى الصحة، حيث لم تكن إسرائيل قد حشدت قواتها بالفعل حتى ذلك الحين، فقد أفادت تقارير مراقبى الأمم المتحدة عدم وجود أية حشود إسرائيلية على خطوط الهدنة مع سوريا^(٤)، كذلك فقد ذكر الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان المصرى وقتذاك - والذى كان فى زيارة للجبهة السورية آنذاك - أنه لم تكن هناك أية حشود إسرائيلية^(٥). وقد اختلفت الآراء حول الهدف الحقيقى للسوفييت من وراء قيامهم بإبلاغ كل من مصر وسوريا باقتراب وقوع الهجوم الإسرائيلي. ويرى البعض أن السوفييت قد وقعا ضحية التضليل الإسرائيلي على اعتبار أن الإسرائيليين كانوا يخططون منذ فترة لاستدراج عبد الناصر للخروج من وراء الستار الذى يحتمى به (قوات الطوارئ الدولية فى سيناء)، ومن ثم فقد عمدا إلى تسريب بعض المعلومات الخاطئة إلى الملحق العسكري السوفييتى فى بيروت، والتى تفيد بقرب وقوع الهجوم الإسرائيلي، حيث كان الإسرائيليون على ثقة من أن تلك الأنباء سوف تصل إلى المصريين والسوريين عن طريق السوفييت. وقد حدث ماتوقعه الإسرائيليون بالفعل، ووقع كل من العرب والسوفييت فى الفخ^(٦). ويرى البعض الآخر أن السوفييت كانوا على علم بعدم صحة هذه المعلومات. وهم

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سابق ذكره، ص ٥٧٤.

(٢) E. Hoffmann & F. Fleron, (eds.), *The Conduct of Soviet Foreign Policy* (Aldine Publishing Co., New York, 1980), P. 547.

(٣) Dawisha; op. cit; P. 39.

(٤) Nogee & Spanier; op. cit, P. 258.

(٥) عبد العظيم رمضان، *تحطيم الآلهة - قصة حرب يونيو ١٩٦٧ - الجزء الأول* - (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٤١.

(٦) ناتنج، مرجع سابق ذكره، ص ٤٤٤ - ٤٤٧. وكذلك: عبد العظيم رمضان، مرجع سابق ذكره، ص ٤٢.

يدللون على ذلك بأن السفير السوفييتي في تل أبيب قد تهرب من ثلبة دعوة وزير الدفاع الإسرائيلي لصاحبته في مناطق الحدود السورية الإسرائيلية ليتأكد بنفسه من عدم وجود أية حشود إسرائيلية^(١). ويبدو أن السوفييت قد أفتعلوا تلك الرواية لرغبتهم في الإبقاء على جنوة التوتر بين العرب وإسرائيل حيث أنها تمثل بالنسبة لهم المدخل الرئيسي لتعزيز نفوذهم ووجودهم في المنطقة، كما أن تصعيد حدة التوتر في الشرق الأوسط في تلك الفترة، كان يمثل بالنسبة للسوفييت نوعاً من الضغط على الولايات المتحدة، في وقت كانت حرب فيتنام لاتزال الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية^(٢). ويبدو أن السوفييت كانوا يهددون من وراء ذلك إلى تحقيق عدة أمور:

أولاً : حيث مصر على الدخول كطرف في الأزمة تدعيمًا للموقف السوري، حيث أنه لم يكن في إمكانية سوريا بمفردها التصدي للتحرشات الإسرائيلية.

ثانياً : أن تسرع مصر بسحب قواتها من اليمن لتحركها بإتجاه سوريا^(٣).

ثالثاً : أن تؤدي المساندة المصرية للنظام السوري إلى تدعيم موقفه الداخلي، ولاسيما أن القلاقل السياسية الداخلية كانت قد بدأت تتتصاعد في المدن السورية إبتداءً من أوائل مايو .٦٧

وفي ١٣ مايو ٦٧ أبلغ حافظ الأسد - وزير الدفاع السوري آنذاك - المشير عامر بأن حشوداً إسرائيلية قوامها حوالي ثلاثة عشر لواء تتجه صوب الحدود السورية. ويبدو أن عدم الاستقرار الذي واجه النظام السوري هو مادفعه إلى المبالغة في شأن الحشود الإسرائيلية^(٤).

(١) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) چون بايو، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٣) وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإنسحاب المصري من اليمن بعد ذلك كان له أثره البالغ على توازنات القوى في جنوب الجزيرة العربية لصالح الاتحاد السوفييتي، فقد أتاح إنسحاب القوات المصرية من اليمن الفرصة أمام الجبهة الشعبية التي تزعمها قحطان الشعبي للوصول إلى رئاسة الحكومة في عدن بعد أن تم الإعلان في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ عن قيام جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية. وقد عمل الاتحاد السوفييتي على تدعيم علاقاته مع شطري اليمن بعد إنسحاب القوات المصرية.

(٤) عبد العليم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨ - ٣٩، من ٤١.

وعلى الرغم من إدراك المصريين لعدم دقة المعلومات السورية والسوڤيتية إلا أنهم قاموا بتفسيرها - إستناداً إلى الوعود السوفيتية السابقة بتأييد كل من مصر وسوريا - بإعتبارها إشارة من جانب السوفييت لهم بتصعيد حدة الصراع مع إسرائيل^(١)، ومن ناحية أخرى فلم يكن بإمكانه عبد الناصر - إزاء تصاعد التهديدات الإسرائيلية من جانب، وإزاء تزايد حدة الانتقادات التي وجهها إليه منافسو وحلفاؤه في العالم العربي من جانب آخر، ومطالبتهم بضرورة التزام مصر بتعهداتها القرمية - الوقوف بمعنوي عن مجريات الأحداث إن هو أراد الحفاظ على مكانته كمسئول عن القيادة العربية الموحدة^(٢).

وهكذا نجحت إسرائيل في إستدراج عبد الناصر إلى حلبة الصراع، ففي السادس عشر من مايو ٦٧ أعلنت مصر حالة الطوارئ في قواتها المسلحة نظراً لتواتر الأوضاع على خطوط الهدنة السورية - الإسرائيلية^(٣). غير أن القيادة المصرية لم تكن لديها النية الحقيقة في مهاجمة إسرائيل، بقدر ما كانت ترمي إلى مجرد تحقيق مكاسب سياسية من وراء تلك المغامرة، فخلال إستقباله لأحد النواب البريطانيين في القاهرة في تلك الفترة، أجاب عبد الناصر عن سؤال النائب البريطاني عن موقف مصر إذا لم تبادر إسرائيل بالهجوم بقوله: «ليست لدينا النية في مهاجمة إسرائيل، فإذا لم يبادر الإسرائيليون بالهجوم سنتركتهم وشأنهم»^(٤) ولعل مما يؤكّد على أن هدف مصر من وراء إعلان حالة الطوارئ كان سياسياً فقط، هو رفض عبد الناصر لفكرة شن هجوم عربى شامل ضد إسرائيل في تلك الفترة، إقتناعاً منه بأنه لما كانت الجماعة الدولية قد أوقفت الهجوم الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦، فإنها ستوقف بذلك هجوماً عربياً مماثلاً على إسرائيل^(٥).

(١) بيتر مانفولد، تدخل الدول المظمي في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٢١٣.

ويرى البعض أن السبب الحقيقي وراء تصعيد مصر للازمة لم يكن بسبب المعلومات المشار إليها - والتي تؤكدت مصر من عدم صحتها - وإنما بسبب رغبة القيادة المصرية في إستعادة سيطرتها على مضيق تيران الذي فقدت مصر سيطرتها عليه منذ أزمة السويس عام ٥٦.

(٢) تشارلز يوست، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

Nogee & Spanier, op. cit, P. 258.

(٣)

(٤) تشارلز يوست، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٥) جون بالي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.

وتتجدر الإشارة إلى أن تقييم عبد الناصر لريود الفعل المحتملة على قراره بإعلان حالة الطوارئ جاء في ضوء ماتم من إتصالات بين المسؤولين الأمريكيين والسوڤييتس إبان الأزمة حيث أتفق كل من چونسون وكوسينجن على أن يمارس كل منهما الضغط على حلبيه في المنطقة لمنعه من اللجوء إلى السلاح، وعلى هذا فقد تصور عبد الناصر أن الولايات المتحدة ستتحول دون لجوء إسرائيل إلى القوة فحاول إستغلال الفرصة لتحقيق كسب سياسى دون التعرض لخاطر الحرب^(١).

كما صاحب إعلان مصر حالة الطوارئ في قواتها المسلحة مطالبتها بسحب قوات الطوارئ الدولية المرابطة في سيناء - على إمتداد خط الهدنة وعند منطقة المضائق - منذ عدوان ١٩٥٦^(٢)، وبالفعل فقد غادرت قوات الطوارئ الدولية سيناء في ١٩ مايو ٦٧، وحلت محلها القوات المصرية على إمتداد خط الهدنة مع إسرائيل^(٣). وللمرة الثانية لم يكن تقدير عبد الناصر في محله، فقد كان هدفه هو نقل مركز التقل في التوتر العسكري إلى الحدود الجنوبية لإسرائيل مع مصر تخفيفاً لحدة التوتر على الجبهة السورية^(٤). غير أن عبد الناصر لم يكن متوقعاً أن تلقى مطالبته بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء تلك الإستجابة الفورية من جانب أوثانت السكريتير العام لمنظمة الأمم المتحدة آنذاك. فقد كان تصور عبد الناصر أن مطالبته بسحب تلك القوات سوف تنقل الأزمة إلى أروقة الأمم المتحدة، حيث تجري مناورات دبلوماسية، يمكن للاتحاد السوفييتي أن يقوم من خلالها بمارسة نوع من الضغط لمصلحة العرب، مما قد يمكن من التوصل إلى حل وسط. وهكذا فقد أفسح الإنسحاب السريع لقوات الطوارئ الدولية من سيناء المجال أمام مواجهة جديدة بين مصر وإسرائيل^(٥).

(١) من مقال بعنوان: «السوڤييتس الالعوب» منسوب إلى مسؤول سوفييتي كبير، ورد في مجلية خدوري، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣ - ١٠٤.

Nogee & Spanier, Loc. cit.

(٢)

Adelphi Papers, op. cit, P. 4.

(٣)

Ibid, P. 3.

(٤)

(٥) چون باوى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢ - ١٢٣.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الزيارة السرية التي قام بها أندريه جروميكو - وزير الخارجية السوفيتي - إلى مصر في مارس ١٩٦٧ - وقد أحاطت تلك الزيارة بدرجة عالية من التكتم - فقد ذكرت بعض المصادر أن جروميكو قد ناقش مع المسؤولين المصريين موضوع قوات الطوارئ الدولية المرابطة في شبه جزيرة سيناء، وما إذا كان المبرر لتوجادها ما يزال قائماً. ويدرك البعض أن جروميكو قد طالب عبد الناصر بسحب قراره بالموافقة علىبقاء تلك القوات في سيناء^(١)، وهو ماتم بالفعل بعد شهرين من تلك الزيارة.

وإذاء تصاعد حدة التصريحات العدائية المتبادلة بين سوريا وإسرائيل، وازاء بداية إشتشار الولايات المتحدة أن إسرائيل تخطط بالفعل لهاجمة سوريا، بعث الرئيس الأمريكي جونسون برسالة إلى إشكول يحثه على خبيط النفس جاء فيها: «إننى على يقين من أنك سوف تتفهم أننى لا أستطيع تحمل أية مسؤوليات بالنيابة عن الولايات المتحدة للتدخل بالنسبة للعواقب التي قد تنشأ نتيجة لإجراءات لم تستشر بشأنها»^(٢) ويتبغض من تلك الرسالة مدى القلق الأمريكي إزاء إحتمالات تصاعد الصراع، الأمر الذي قد يسيطر الولايات المتحدة للتدخل لمساعدة إسرائيل بما قد يستتبعه ذلك من إتاحة الفرصة للسوفيت للتدخل في المنطقة، في نفس الوقت الذى كانت الولايات المتحدة متورطة فيه في حرب فيتنام ومن ثم تكون راغبة في التورط في حرب أخرى في الشرق الأوسط^(٣).

وفي الثاني والعشرين من مايو ٦٧ أقدمت القيادة المصرية على عمل من شأنه أن يتصعد من حدة الأزمة بصورة خطيرة، ففي أعقاب الإنسحاب السريع لقوات الطوارئ الدولية من سيناء تصاعدت الإغارات أمام عبد الناصر، فقد أصبح المجال أمامه مفتوحاً ليوسّع من مكاسبه السياسية ويعيد إلى مصر سيادتها الكاملة على أراضيها كما كانت قبل حرب السويس ١٩٥٦، حيث وجد الفرصة أمامه مواتية لأن يقضى على المكسب الوحيد الذي حققه

(١) مقلد، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦٨.

(٢) ويليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل: عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧ - ١٩٧٦، ترجمة: عبد العظيم حماد (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٦٠.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

إسرائيل من وراء عوانتها على مصر عام ١٩٥٦، ألا وهو ضمان حرية الملاحة لسفتها عبر مضيق تيران^(١)، (ولاسيما أن الإنذارات الأردنية بعد الناصر كانت ترتكز على أنه يسمح للسفن التي تنقل الإمدادات لإسرائيل بعبور مضيق تيران)^(٢)، ومن ثم أصدر عبد الناصر قراره بإغلاق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية، وأمام السفن من الجنسيات الأخرى التي تقوم بنقل مواد إستراتيجية إلى ميناء إيلات بخليج العقبة^(٣).

وقد أثار قرار إغلاق مضيق تيران ردود فعل واسعة من جانب القطبين، فقد بعث جونسون برسالة إلى كوسينجن في ٢٢ مايو جاء فيها «إن إزعاج إسرائيل المتزايد من جانب العناصر التي تتتخذ من سوريا قاعدة لها، بما صاحب ذلك من ردود فعل داخل إسرائيل وداخل العالم العربي، قد جعل المنطقة قريبة من حالة العنف الشامل، وإن علاقاتنا وعلاقتكم بدول المنطقة يمكن أن تسبب لنا مشكلات أعتقد واتقاً أنه لانحن ولا نتم نسعى إليها، وبينما أن الوقت قد حان لكل منا لكي يستخدم أقصى نفوذه في طريق الاعتدال بما في ذلك العمل عن طريق الأمم المتحدة»^(٤). كذلك فقد أبلغ الأميركيون السوفييت بأن المعلومات التي نقلها الإسرائيليون إليهم تفيد بأن مصر تخطط لمهاجمة إسرائيل في ٢٧ مايو ١٩٦٧. وقد أتصل السفير السوفييتي بعبد الناصر (في الساعة الثالثة صباحاً) للتأكد من صحة هذا الخبر، إلا أن عبد الناصر نفى ذلك نفياً قاطعاً^(٥). كذلك فقد استدعي يوجين روستو، وكيل وزارة الخارجية الأميركي، السفير المصري في واشنطن، وطلب إليه محضراً لا تبادر مصر بمهاجمة إسرائيل^(٦). وفي محاولة من جانب الولايات المتحدة لتهيئة إسرائيل أصدرت الإدارة الأمريكية بياناً رسمياً عن الموقف الأميركي من إغلاق مضيق تيران جاء فيه: «إن الولايات المتحدة تعتبر

(١) جون باين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٢) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

J. P. Alem; Le Proche - Orient Arabe (Coll Que Sais-je? 819) Presses Universitaires de France, Paris, 1982), P. 64.

(٤) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

D. Hiro, op. cit; P. 255.

(٥)

(٦) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره ص ٧٢.

إغلاق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية عملاً غير قانوني باعتباره ممراً ملاحيًا دولياً، كما أنها ترى أن هذا الأمر ينطوى على خطورة بالغة ويشكل تهديداً خطيراً للسلام في المنطقة^(١)، وقد بعث دين راسك وزير الخارجية الأمريكي، برسالة إلى جروميكو يطالبه فيها ببذل جهد أمريكي - سوأيتها مشترك لإيجاد حل عاجل لمسألة مضيق تيران كما طالبه بالعمل على تأجيل قرار إغلاق المضيق لمدة أسبوعين^(٢).

وعلى الجانب المقابل صدرت عن الاتحاد السوفيتي سلسلة من ردود الفعل على قرار مصر بإغلاق مضيق تيران، فقد بعث كوسيجين (في ٢٦ مايو) إلى الرئيس جونسون طالباً القيام بمساعٍ مشتركة لتخفيض حدة الأزمة، وقد تم الاتفاق على أن يرسل كل منهما بمذكرة تحذيرية إلى إسرائيل ومصر لطالبيهما بضبط النفس^(٣)، وبالفعل فقد بعث كوسيجين برسالة إلى ليش إشكول (في ٢٦ مايو) جاء فيها: «إننا نود أن تلجم إسرائيل بكلفة الوسائل إلى تجنب إشعال الصراع المسلح في المنطقة»^(٤)، كذلك فقد أصدرت الحكومة السوفييتية بياناً جاء فيه: «إن مساندتنا للدول العربية لا تعنى أن تلك المساندة غير محدودة أو أنها مطلقة» غير أن البيان وأشار رغم ذلك إلى أنه: «لا يجب أن يفهم من ذلك أن الاتحاد السوفيتي سوف يتخلّى عن مساندة الدول العربية إذا ما تعرضت للعنوان، فالمتعدّى لن يواجه فقط بقوى الدول العربية مجتمعة بل سيواجه أيضاً بقعة الاتحاد السوفيتي وكافة الدول المحبة للسلام»^(٥). ولم يكتف السوفييت بتحذير إسرائيل فقط من مغبة بدء العدوان، بل وجهوا تحذيرات مماثلة إلى مصر وسورية موضحين أنهم لن يقدموا أية مساعدات للعرب في حالة مبادئهم بالهجوم على إسرائيل، وقد أخبر كوسيجين المشير عامر - الذي كان في زيارة للاتحاد السوفيتي في أعقاب إعلان عبد الناصر عن قراره بإغلاق مضيق تيران - «إن مصر قد حققت بذلك نصراً سياسياً يمكنها أن تتخذ منه نقطة انطلاق لعملية التفاوض بهدف التوصل إلى حل المشكلة

Adelphi Papers; op. cit; P. 7.

(١)

(٢) ويليام كوانت، مرجع سابق ذكره، ص ٨٢.

(٣)

Adelphi Papers, op. cit, P. 6.

(٤)

D. Hiro, op. cit; P. 240.

(٥)

K. Dawisha, op. cit; P. 41.

حلًّا سياسياً^(١). كذلك فقد أوضحت المسئولون السوفييت لشمس الدين بدران - الذي كان في زيارة موسكو في ٢٥ مايو ٦٧ لطلب بعض النخائر وقطع الغيار على وجه السرعة - «أن الاتحاد السوفيتي لن يتدخل في الحرب إلا إذا تدخلت الولايات المتحدة أولًا»^(٢). كما أعاد كوسينجين التأكيد على موقفه السابق حيث قال لشمس بدران: «إننا سنساعدكم، ولكنكم حققتم ما كنتم تهدفون إليه. فقد حققتم نصراً سياسياً، والآن حان وقت المساومة والعمل السياسي»^(٣).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عبد الناصر قد أقدم على إغلاق مضيق تيران دون إشتارة السوفييت. وقد ذكر أحد المسئولين السوفييت «لقد حشد عبد الناصر قواته على الحدود بموافقتنا كنوع من الردع لإسرائيل لحملها على التراجع عن مهاجمة سوريا، غير أنه اتخاذ قراره بإغلاق مضيق تيران قبل أن يبلغنا به رسمياً»^(٤). ويقول السوفييت أنهم لو كانوا قد علموا بقرار إغلاق مضيق تيران مسبقاً لكانوا قد عارضوه^(٥). ويرجع البعض اعتراض السوفييت على قرار إغلاق مضيق تiran إلى تخوفهم من أن يشكل ذلك القرار سابقة يمكن للغرب أن يستند إليها بعد ذلك في إغلاق مضيق البوسفور والدردنيل أمام الأسطول السوفيتي فيحول دون وصوله إلى البحر المتوسط، لذا فقد أكتفى السوفييت بتوضيح أن عبد الناصر لم يستشرهم في شأن هذا القرار قبل إعلانه تعبيراً عن عدم رضائهم عنه، رغم إضطرارهم إلى تأييد موقف حليفهم مصر^(٦).

ومن ناحية أخرى فقد بذلت عدة جهود لإقناع عبد الناصر بالعدول عن قراره أو تأجيله، فقد طالب أولئك - السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك - بأن يعدل عبد الناصر عن قراره، غير أن محمود رياض أبلغه «إنه حين يتخذ الرئيس عبد الناصر قراراً فإنه يتخذه بعد قدر كبير من التمعن، وأنه لا يستطيع التراجع عن موقفه خاصة في وضع يمس مكانة مصر

D. Hiro, op. cit; P. 255.

(١)

Adelphi Papers, op. cit, P. 5.

(٢)

Dawisha, Loc. cit.

(٣)

(٤) مجدية خلوري، مرجع سابق ذكره، ص ١٠٣.

Nogee & Spanier; op. cit; P. 259.

(٥)

K. Dawisha, op. cit; P. 40.

(٦)

والعرب»^(١) وبغض النظر عن الشق الأول من مقوله محمود رياض، فإن عبد الناصر لم يكن في حقيقة الأمر في وضع يسمع له بالتراجع، فقد كان معنى تراجعه في تلك المرحلة، القضاء على مكانته وسمعته كزعيم قومي للعالم العربي، ورائد من رواد التحرر في العالم الثالث. وبالفعل فقد رفض عبد الناصر التراجع عن قراره بل أقدم على مزيد من التصعيد لحدة الأزمة حيث أعلن أمام مجلس الأمة في ٢٩ مايو ٦٧ «لقد باتت إستعداداتنا كاملة، ونحن الآن مهيأون لمواجهة إسرائيل... لقد أصبحنا قادرين على معالجة قضية فلسطين بأكملها... وسوف نقرر تحن وليس هم زمان المعركة ومكانها»^(٢).

ومن ناحية أخرى لم يكن الملك حسين يستطيع - بعد أن استجاب عبد الناصر للضغوط التي مارستها عليه الدول العربية كالالأردن وسوريا والجزائر - أن يظل بعيداً عن المشاركة في القتال، فلم يكن الوضع كما كان عام ٥٦ حين طلب مصر من الأردن عدم التدخل، ومن ثم فقد أدرك الملك حسين تماماً أن إحجامه عن مساندة مصر في حربها ضد إسرائيل سوف يؤدي إلى تصعيد حدة الضغوط الداخلية ضده بما يشكله ذلك من مخاطر على إستقرار العرش الأردني^(٣)، وهكذا فقد اضطر الملك حسين للتغاضي عن خلافاته مع عبد الناصر - إزاء تصاعد التهديدات الإسرائيلية للأردن - وقام بزيارة عاجلة للقاهرة في ٣٠ مايو حيث تم التقيع على ميثاق الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن، كما تم تعيين خبطة مصرى على رأس القيادة العسكرية المشتركة للبلدين^(٤). وقد صعدت تلك الإنقاذه من التهديد الذى تتعرض له إسرائيل، فقد علق البعض عليها بانها «تطوق الإسرائيلىين وتجعل ظهرهم إلى البحر مباشرة»^(٥)، وكذلك فقد أثر قرار الملك حسين بالانضمام إلى المحور المصرى - السورى سلباً على النفوذ الأمريكى فى المنطقة لصالحة السوفيت^(٦).

(١) السيد أمين شلبي، «رواية يوثانت حول مقدمات حرب ١٩٦٧»، مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٦٢ - أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٩٢.

(٢) مايلز كوبلاند، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢١.

(٣) ناتنج، مرجع سابق ذكره، ص ٤٦٥.

(٤) ويليام كوانت، مرجع سابق ذكره، ص ٨٣.

(٥) عبد العظيم رمضان، مرجع سابق ذكره، ص ٦٩.

وهكذا فقد بات واضحاً أن عجلة الصراع قد دارت وأنه قد أصبح من المتعدد التحكم في تطورات أو تداعيات الأزمة، فلم تكن إسرائيل في حاجة لأكثر من كل ذلك لكي تبرد مجموعها على الدول العربية، وبالفعل فقد أعتبرت إسرائيل قرار إغلاق مضيق تيران بمثابة إعلان للحرب عليها ومن ثم بدأت تخطط لكيفية الرد على هذا التحرك المصري^(١).

وبالفعل فقد كانت إسرائيل - على الجانب المقابل - تمهد الطريق للقيام بدعوانها على الدول العربية، كما كانت تحاول إستطلاع موقف الدول الغربية من الأزمة لكي تتصرف على هدى منها، وفي هذا الإطار بعثت إسرائيل أبا إبيان وزير خارجيتها إلى الولايات المتحدة في محاولة للتعرف على حقيقة الموقف الأمريكي تجنباً لتكرار ماحدث إبان أزمة السويس ١٩٥٦. وقد أوضح المسؤولون الأمريكيون لوزير خارجية إسرائيل أن المصادر الأمريكية لا تستطيع تأكيد وجود خطة مصرية للهجوم، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تحذر مصر من استخدام القوة كما أنها ستطلب من الاتحاد السوفيتي نفس الشيء^(٢).

وقد حاولت الولايات المتحدة في بادئ الأمر إتباع سياسة التهدئة تجنباً لإتاحة الفرصة أمام السوفييت للتدخل في المنطقة، وفي هذا الإطار بعث الرئيس الأمريكي چونسون برسالة إلى ليش إشكول في ٢٧ مايو جاء فيها: «لقد قرر السوفييت أنه إذا بدأ إسرائيل الإجراء العسكري، فإن الاتحاد السوفيتي سوف يمد الدولة التي تتعرض للهجوم بالمساعدة، وبينما يصفى صديقكم فإنتي أكرد بقوة ماقلته بالأمس لإبيان من أن إسرائيل ينبغي لا تقدم على إجراء وقائي ومن ثم يجعل نفسها مسؤولة عن بدء أعمال الحرب» كما طالب چونسون إسرائيل بمهلة أسبوعين أو ثلاثة قبل أن تلجأ إلى استخدام القوة لفتح المضيق^(٣). غير أنه لكي تستمر الولايات المتحدة في منع إسرائيل من اللجوء إلى القوة لفتح المضيق، كان من المتعين عليها أن تقدم لإسرائيل البديل المقبول، غير أن هذا البديل لم يكن بالأمر السهل في ظل معارضة

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سابق ذكره، ص ٣١٤.

(٢) ويليام كوانت، مرجع سابق ذكره، ص ٧٢.

(٣) المراجع السابق، ص ٨١.

الكونجرس والرأى العام الأمريكى لسياسة التدخل العسكري، ومن هنا ظهرت فكرة تشكيل أسطول بحري دولى لإجتياز المضيق، ففى محاولة من جانبها لتجنب التدخل المنفرد حاولت الولايات المتحدة بمساعدة بريطانيا العمل على إستصدار بيان دولى حول الملاحة فى مضيق تيران يوقع عليه أكبر عدد ممكن من الدول، على أن تسامم تلك الدول فى تشكيل قوة بحرية جماعية تقوى بعبور المضيق بحجة المشاركة فيما سمي «سباق نقاط البحر الأحمر Red Sea Regatta» لتؤكد بذلك على حرية الملاحة فى المضيق، وبالطبع فقد كان من المتوقع أن تشارك سفن إسرائيل فى تلك القوة البحرية وهكذا فلن يقدر عبد الناصر على محاربة كل تلك القوة فيتراجع عن قراره^(١). ورغم ما يبذلو على تلك الفكرة من وجاهة فقد كانت غير عملية حيث لم يكن من المعروف هل سيشارك السoviets فى تشكيل تلك القوة؟، وإذا لم يكن الأمر كذلك فماذا سيكون رد فعلهم المحتمل على إستبعادهم من المشاركة فى تشكيلها؟^(٢). وهكذا فلم تجد فكرة الأسطول الدولى قبولًا لدى إبيان لاسيما بعدما أبلغه المسؤولون فى وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية «أن إسرائيل سوف تكسب بسهولة إذا بدأت الحرب، وأن الحرب لن تستمر أسبوعاً»^(٣) وقد واكب تلك التطورات زيارة مائير عاميت رئيس المخابرات الإسرائيلية لواشنطن فى ٢٠ مايو، وخلال إجتماعاته مع المسؤولين فى الانتاجون وفي وكالة المخابرات المركزية - والذين كانوا لا يملكون منذ البداية إلى فكرة الأسطول الدولى لاقتاعهم بعدم جدواها - يستشعر عاميت أن الإصرار الأمريكى على فكرة تشكيل الأسطول الدولى قد بدأ يخف، والأهم من ذلك أنه ليس من أحاديث المسؤولين الأمريكيين أنه إذا أقدمت إسرائيل على التصرف بمفردها وأحرزت إنتصاراً حاسماً فإن أحداً لن ينزعج فى واشنطن^(٤). ويبذلوا أن الإدارة الأمريكية كانت قد بدأت بالفعل تتراجع عن موقفها فى تقييد إسرائيل إزاء التصعيد المستمر للأزمة من جانب العرب وإزاء ما حققته من مكاسب سياسية متلاحقة على حساب إسرائيل مما كان يعني تحدياً لهيبة الولايات المتحدة ذاتها، وبالمثل فلم تكن إسرائيل لتقبل

(١) المرجع السابق، ص ٦٧، ٦٩.

Adelphi Papers, op. cit, P. 8.

(٢)

(٣) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٤ - ٨٥.

بتلك الهزيمة السياسية بما فيها من إنتقاص لهيئتها وأمنها ومصالحها. ومن ثم فقد كان من المؤكد أنها ستفضل اللجوء إلى الحرب على القبول بهزيمة سياسية على هذا القدر من الضخامة، ولاسيما أنها كانت واثقة تمام الثقة من أن الميزان العسكري في صالحها^(١)، وكانت لديها المبررات الكافية لمحاجمة العرب والتي قدمها العرب بأنفسهم.

وفي أول يونيو تم تعيين موشى ديان - الذي كان مسؤولاً عن التخطيط والإعداد لعدوان ٦٥ - وزيراً للدفاع، وفي هذه الأثناء كان هناك إقتتاع عام داخل إسرائيل بأنه حيث لا توجد إمكانية لتدخل أمريكي منفرد أو لتحرك جماعي دولي مؤثر فإن على إسرائيل أن تعتمد على نفسها. وبالفعل فقد قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي في الرابع من يونيو شن حرب خاطفة ضد الدول العربية، ولم يتم إحاطة الولايات المتحدة بهذا القرار^(٢). وإناء تلك التطورات الجدية على الجانب الإسرائيلي، بدأت القيادة السياسية المصرية تستشعر مدى خطورة الموقف، فقامت بمحاولة يائسة لتهيئة حالة الأزمة من خلال إظهار رغبتها في التوصل إلى تسوية سلمية قضية مضيق تيران عن طريق عرضها على محكمة العدل الدولية^(٣)، كما تم الإعلان في القاهرة في ٣ يونيو عن زيارة مرتبطة لذكريا محي الدين رئيس الوزراء المصري لواشنطن في السابع من يونيو للتباحث مع المسؤولين الأمريكيين حول تطورات الأوضاع في المنطقة^(٤)، غير أن الوقت كان متاخراً جداً لتلك المحاولة، فقد تجاهلت إسرائيل تلك الإشارة حيث لم تكن تريد أن تسمح لأية تسوية سلمية أن تحررها من فرصة الإطاحة بالنظام الناصري^(٥).

وفي الرابع من يونيو أعلن العراق انضمامه إلى إتفاقية الدفاع المشترك المصرية - السورية -الأردنية^(٦).

(١) تشارلز يوست، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

(٢) ويليام كواント، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥، ٨٨.

(٤) ويليام كواント، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٢ - ٤٦٣.

(٥) ناتنج، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٦)

وعلى الرغم من أن الهجوم الإسرائيلي كان قد بات أمراً مؤكدأ، إلا أن عبد الناصر أصر على عدم المبادأة بالهجوم ومحاولة إمتصاص أو إستيعاب الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى، وقد كان من بين العوامل التي دفعت عبد الناصر لذلك مايلي:

أولاً: معارضه الجماعة الدولية لقرار البدء بالعدوان. ولعل أوضح مثال على ذلك موقف الرئيس الفرنسي ديغول، فقد بعث برسالة إلى المسؤولين الإسرائيليين جاء فيها: «إن إسرائيل سوف تفقد صداقتك فرنسا إذا ما أقدمت على عمل عدواني ضد العرب»^(١).

ثانياً: مراسلات الرئيس جونسون لعبد الناصر التي طالبه فيها بضبط النفس ومحاولة البحث عن توسيعية سلمية للأزمة، إلى جانب تحذيره من أن تكون مصر البادئة بالعدوان حتى لا تتعرض للنتائج خطيرة.^(٢) وقد إطمأن عبد الناصر إلى تأكيدات واشنطن المتكررة بأن إسرائيل لن تكون البادئة بالهجوم^(٣). كذلك فقد كان تصور عبد الناصر أن الإسرائيليين لن يتمكنوا وحدهم من هاجمة العرب دون مساندة من جانب الغرب، وعلى هذا الأساس فقد أستبعد عبد الناصر أن يقوم الإسرائيليون بمثل ذلك الهجوم، على اعتبار أنه في حالة ما إذا تدخل الغرب لمساندة إسرائيل فإن الاتحاد السوفيتي لن يختلف عن التدخل لمساندة العرب.^(٤).

ثالثاً: تأكيدات الاتحاد السوفيتي المتكررة للقيادة المصرية بضرورة ضبط النفس وعدم البدء بالهجوم. وإنطلاقاً مما سبق فقد أتخذت القيادة السياسية المصرية قرارها بعدم بدء الهجوم والاستعداد لاستيعاب الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى ومحاولة تقليل الخسائر الناتجة عنها ثم الرد بعد ذلك^(٥).

Ibid; P. 7.

(١)

(٢) عبد العظيم رمضان، مرجع سابق ذكره، ص ٧١.

(٣) ناتنج، مرجع سابق ذكره، ص ٤٥٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(٥) عبد العظيم رمضان، مرجع سابق ذكره، ص ٧١.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية المصرية آنذاك قد عارض تلك الفكرة على اعتبار أنها ستؤدى - على حد قوله - إلى «تكسس» القوات الجوية، غير أن المشير عامر رد عليه قائلاً: «تحب تضرب الضربة الأولى وتواجه أمريكا، ولا تحب تضرب الضربة الأولى وتواجه إسرائيل بس؟»^(١).

وفي الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح الخامس من يونيو ٦٧ قام السلاح الجوى الإسرائيلي بشن هجوم خاطف ومركز على القواعد والمطارات العسكرية المصرية، مما أسفر عن تدمير السلاح الجوى المصرى بالكامل خلال ساعات من بدء المعركة. وهكذا أصبحت القوات المسلحة المصرية فى سيناء بغير غطاء جوى يحميها، مما كان يعني قلب ميزان القوة لصالح إسرائيل - قبل بدء القتال - بصورة كاملة ونهائية. وفي اعتقاد إنهيار قدرة مصر الدفاعية على هذا النحو الكامل والملتاجئ أصبح لدى إسرائيل الفرصة السانحة لهاجمة كل من سوريا والأردن وتحقيق إنتصار عسكري ساحق على الجبهات الثلاث^(٢).

فماذا كانت ردود فعل القطبين تجاه العونان الإسرائيلي على الدول العربية؟

أولاً: رد الفعل السوفيتى:

أصبح السوفيت بإحباط شديد عندما فوجئوا بإسرائيل بشن هجومها الخاطف على الدول العربية في الخامس من يونيو ٦٧. فقد شعر السوفيت بأن جانباً لا يستهان به من المسؤولية عن تلك الهزيمة المريرة التي حاقت بخلفائهم في المنطقة يقع عليهم، فهم الذين قاموا بتشجيع عبد الناصر على المطالبة بانسحاب قوات الطوارئ الدولية، وهم الذين قاما بتقديم المعلومات غير الدقيقة له عن الحشود الإسرائيلية على الحدود مع سوريا، مما ساهم بقدر كبير في إندفاع عبد الناصر تجاه تصعيد حدة الأزمة. ومن ناحية أخرى شعر السوفيت بأنهم قد قصرروا في مطالبة الولايات المتحدة بتقديم الضمانات الكافية

(١) المرجع السابق، ص ٧٥ - ٧٦.

(٢) إسماعيل صبرى مقدى، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق ذكره، ص ٦٨١ - ٦٨٢.

بعدم قيام إسرائيل بعمل عسكري ضد الدول العربية^(١)، في حين أنهم كانوا يمارسون نوعاً من الضغط على الدول العربية حتى لا تقدم على البدء بالعدوان. كذلك فقد أخطأوا السوفييت في تدبيرهم للقمة العربية، فهم قد تصوروا أن الدول العربية وإن كانت عاجزة آنذاك عن إلهاق الهزيمة بإسرائيل، إلا أنها قادرة - على الأقل - على الصمود أمام أي هجوم إسرائيلي، ولو لفترة زمنية قصيرة تتيح نقل الصراع من ميدان المعركة إلى منبر الأمم المتحدة^(٢).

- أ - إظهار المساندة والدعم للدول العربية ومحاولة ردع إسرائيل.**
 - ب - محاولة العمل على وقف إطلاق النار بصورة فورية وبشروط مقبولة من جانب الدول العربية.**

وإنطلاقاً مما تقدم، أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً أعلنت فيه تأييدها للدول التي وقعت ضحية العدوان الإسرائيلي، كما أعلنت إدانتها للتحرك العسكري الإسرائيلي ودعت كافة القوى الكبرى فضلاً عن هيئة الأمم المتحدة إلى الإضطلاع بمسؤولياتها للعمل على وقف العدوان وإزالة آثاره^(٣). كذلك فقد بعثت الحكومة السوفيتية في ٧ يونيو برسالة تحذيرية شديدة اللهجة إلى الحكومة الإسرائيلية تدين فيها تجاهلها لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار مما يعكس الطبيعة العدوانية للسياسة الإسرائيلية كما حذرت الرسالة زعماء إسرائيل من أن تجاهلهم لصوت الحكمة سيدفع الاتحاد السوفيتي إلى إعادة النظر في علاقاته дипломатическая مع إسرائيل فضلاً عن إتخاذها لما يراه ضرورياً من إجراءات كفيلة بردع العدوان الإسرائيلي^(٤).

(١) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (المقىسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١)، من ٧٤.

(٢) جون پالو، مرجع سبق ذکر، ص ١٢٨.

⁽¹⁾The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), P. 130 - 131.

Ibid, P. 132 - 133.

(8)

وفي مجلس الأمن تقدم المندوب السوفيتي فيدورينكو بمشروع قرار ينادي بالوقف الفوري لإطلاق النار وإنسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو^(١)، غير أن الولايات المتحدة اعترضت على مشروع القرار السوفيتي، وإناء مالمسه السوفييت من أن سير المعركة ليس في صالح العرب، فقد أضطروا في النهاية إلى التراجع عن إصرارهم على إشراط ضرورة الإنسحاب الإسرائيلي لخطوط ما قبل ٥ يونيو^(٢)، وافقوا على وقف فوري غير مشروط للقتال Cease fire in situ كخطوة أولية نحو السلام، حيث أعلن كوسييجين: «أن مجرد وقف إطلاق النار يشكل نجاحاً مؤكداً للقوى المحبة للسلام وفخراً كبيراً لمجلس الأمن الدولي، حتى وإن أخفق في التزاماته كاملة بموجب الميثاق، فإن النظر إلى قضية الشرق الأوسط ينبغي أن يكون ضمن إطار الوضع العالمي وليس كصراع محلي فقط»^(٣)، ومكذا صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٤ في ٧ يونيو ٦٧.^(٤)

وقد وافق الأردن على قرار وقف إطلاق النار فور صدوره، وبالفعل فقد أنتهى القتال على الجبهةالأردنية، في حين عارضت مصر - في أول الأمر - قرار وقف إطلاق النار غير المشروط، غير أنه إناء الضغط السوفيتي على مصر وإزاء إندحار جيشها، فقد أضطررت لقبوئي وقف إطلاق النار في ٨ يونيو ٦٧، ثم أعلنت سوريا قبولاً لها لوقف إطلاق النار في اليوم التالي مباشرة^(٤).

غير أن إسرائيل لم تكن لتقبل بوقف القتال دون تلقين سوريا - المسئول الأول عن إثارة الأزمة - الترس الكافى حتى لا تعود إلى إثارة التوتر مرة أخرى، ولاسيما أن الخسائر التي كان الإسرائيليون قد ألحقوها بالسوريين حتى ذلك الحين لم تكن قد وصلت إلى مستوى

Adelphi Papers, op. cit, P. 10.

(١)

(٢) محمد نصر مهنا، مرجع سابق ذكره، ص ٦٠.

(٣) توماس برييسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٩٧٥ - ١٧٨٤ (دار ملاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٥٩٤.

(٤) Janice Gross Stein; "Proxy - Wars: How superpowers end them?" The International Journal (Canadian Institute of International Affairs, Vol. XXXV, No: 3, Summer 1980), P. 491.

الخسائر التي لحقت بالأردن - الموالى للولايات المتحدة - وقد ذكر إباه إيبان في مذكراته بعد ذلك أن أحد مستشاري البيت الأبيض قد أشار عليه بنفس المعنى السابق حيث جاء في مذكراته^(١):

"One White House adviser.... went on to reflect that it seemed strange that Syria, the originator of the war, might be the only one which seemed to be getting off without injury.

Might it not turn out paradoxically that less guilty Arab States such as Jordan would have suffered heavy loss, while Syria would be free to start the whole deadly sequence again? I deduced from this remark that official Washington would not be too grieved if Syria suffered some penalties from the war which it had started, so that Jordan's moderate posture up to June 1967 should not seem to be penalized"

كذلك فلم يكن الإسرائيليون ليضيّعوا على أنفسهم فرصة إحكام سيطرتهم على مضبة الجولان التي كانت تشكل تهديداً للمستوطنات الإسرائيلية على الحدود مع سوريا، وإلهاق هزيمة ساحقة بالنظام السوري بهدف إسقاطه، ذلك فضلاً عن القضاء على قواعد حركة فتح التي كانت تمثل منطلق العمليات الفدائية ضد إسرائيل^(٢). ومكنا فقد تجاهلت إسرائيل قرارى وقف إطلاق النار رقم ٢٢٤ (٦/٧)، رقم ٢٣٥ (٩/٦) الصادرين عن مجلس الأمن وأستمرت في مهاجمة سوريا.

وفي العاشر من يونيو أعلنت سوريا سقوط مدينة القنيطرة في أيدي الإسرائيليين (تجدر الإشارة إلى أن مدينة القنيطرة لم تكن قد سقطت بالفعل في أيدي الإسرائيليين حتى ذلك التاريخ، غير أن السوريين إدعوا ذلك لإشعار السوفييت بمدى خطورة الموقف على الجبهة

Abba Eban, Abba Eban: An Autobiography (New York, 1977), P. 421. (١)

Adelphi Papers, op. cit, P. 10. (٢)

السودية - حيث أن سقوط القنيطرة كان يعني أن الطريق إلى دمشق قد أصبح مفتوحاً أمام الإسرائيليين - ومن ثم لحثهم على التدخل لساندتهم).^(١)، وإناء تصاعد التهديدات التي يتعرض لها النظام السوري، بدأ السوفييت يستشعرون ضرورة القيام بتحرك فعال قبل أن تسقط عاصمة من أكبر العواصم العربية في يد إسرائيل فتحيق بالعرب هزيمة نكراء، الأمر الذي كان يعني القضاء نهائياً على مكانة السوفييت لدى الدول العربية، بل ولدى حلفائهم في العالم الثالث كله.

وهنا بدأت مخاطر المواجهة بين القطبين تلوح في الأفق، فقد بعث كوسينجين برسالة عاجلة إلى الرئيس الأمريكي جونسون عبر الخط الساخن جاء فيها: «إن الساعة الحاسمة قد حانت، وأنه إذا لم توقف إسرائيل كل العمليات الحربية وتلتزم فوراً بقرار وقف إطلاق النار، فإن الاتحاد السوفيتي سوف يكون لزاماً عليه أن يقوم بتحرك منفرد، وإتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية الأراضي السورية بما في ذلك الإجراءات العسكرية»^(٢). ومن ناحية أخرى فقد دفع الاتحاد السوفيتي ببعض وحدات من أسطوله تجاه البحر المتوسط^(٣)، كما أصدر زعماء الدول الإشتراكية المجتمعون في موسكو بياناً في ٩ يونيو أدانوا فيه العدوان الإسرائيلي وهددوا بفرض عقوبات والقيام بتحرك حاسم ضد إسرائيل إذا لم تلتزم بقرار وقف إطلاق النار، كما طالبوا بتقديم مساعدات عسكرية فورية للدول العربية. وفي اليوم التالي مباشرةً أخذ الاتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الإشتراكية قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل^(٤).

وقد أخذ الأميركيون التهديد السوفيتي مأخذ الجد، وقاموا بنقله إلى الإسرائيليين مع تحذيرهم بضرورة الالتزام الفوري بقرار وقف إطلاق النار (رقم ٢٣٦ الذي صدر صباح يوم ١١ / ٦) حيث أن الاتحاد السوفيتي قد يقدم على تحرك فعلى إذا تصاعدت التهديدات

Janice gross Stein, op. cit, P. 493.

(١)

Adelphi Papers, op. cit, P. 11.

(٢)

Nogee & Spanier, op. cit, P. 260.

(٣)

Adelphi Papers, op. cit, P. 10.

(٤)

الإسرائيلية لسوريا، وبالفعل فقد أعلنت إسرائيل قبولاً لها لوقف إطلاق النار إبتداءً من الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٦/١١^(١).

على الرغم من الموقف الحاسم الذي اتخذه السوفييت إزاء تصاعد التهديد الذي تعرض له حلفاؤهم في المنطقة فلابد أن يفهم من ذلك أن السوفييت كانوا جادين بالفعل في المضي إلى آخر المدى على طريق المواجهة مع الولايات المتحدة، وهذا أمر جد مستبعد، ولعل مما يؤكد على ذلك أن رئيس وزراء الجزائر آنذاك - هواري بومدين - كان قد قام بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي في ١٢ يونيو لبحث الأتحاد السوفيتي على إظهار قدر أكبر من الدعم والتأييد للموقف العربي، وخلال لقائه ببريجنيف توجه إليه بومدين مستفسراً عن الحد الذي يقف عنده التعايش السلمي وبينماً بعده إهتمام أحد القطبين بمصالح حلفائه، فرد عليه بريجنيف متسائلاً: «وَمَا هُوَ رأِيكُ فِي حُرْبٍ نَوَّافِيَّةٍ؟»، ولعل في تلك الإجابة ما يعكس مدى الحذر السوفيتي من الإقدام على الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة فضلاً عما يعكسه من اختلاف وجهات النظر بين الدول القطبية من ناحية وبين حلفائها من ناحية أخرى^(٢).

ثانياً: رد الفعل الأميركي

يمكن إيجاز موقف الولايات المتحدة من العوان الإسرائيلي على الدول العربية في يونيو ٦٧، في مجموعة من الأهداف التي حرصت الإدارة الأمريكية من خلال معالجتها للأزمة على أن تتحققها، وأهم هذه الأهداف:

١ - ضمان عدم تدخل السوفييت في مجريات الصراع، ومحاولة الإبقاء على الصراع في مستوى الإقليمي دون إتساع رقعته، ففي ظل إطمئنان الولايات المتحدة على موقف حليفها الإقليمي (إسرائيل)، كان التركيز الأمريكي كله منصبًا على محاولة إبعاد السوفييت عن التأثير في مجريات الصراع تجنبًا لقلب ميزان القوة في غير صالح

Ibid, P. 11.

(١)

Nogee & Spanier, Loc. cit.

(٢)

إسرائيل^(١). وإنطلاقاً من ذلك فقد عملت الولايات المتحدة على التأكيد للاتحاد السوفيتي على أنها لم ولن تتدخل في الصراع بصورة مباشرة. ويبرز ذلك جلياً في حرص الولايات المتحدة على تكذيب إدعاءات عبد الناصر بأن طائرات أمريكية شاركت في الهجوم على مصر^(٢). كذلك فقد حرمت الولايات المتحدة على إبقاء قنوات الإتصال مفتوحة مع الاتحاد السوفيتي إبان الأزمة بهدف توضيع أو إستيضاح الموقف تجنباً لسوء الفهم.

فقد يستخدم الرئيس جونسون الخط الساخن^(٣) لتوضيع الهدف من تحركات الأسطول السادس الأمريكي بالقرب من الشواطئ المصرية إبان حرب يونيو ٦٧ حيث كانت قد صدرت إليه الأوامر بالبحث عن المفقودين من طاقم سفينة التجسس الأمريكية "Liberty" التي أغرقتها الطائرات الإسرائيلية حتى لايفسر السوفييت ذلك على أنه تدخل عسكري أمريكي مباشر في الحرب ضد مصر^(٤).

ب - ضمان تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال التأكيد على عدم التدخل الأمريكي المباشر - كما سبق أن أوضحنا - ، إلى جانب محاولة الإبقاء على حجم التهديد الإسرائيلي للدول العربية داخل الإطار المقبول من جانب الاتحاد السوفيتي والحرص على عدم تخطىء الإسرائيليين لذلك المدى الذي يضطرر الاتحاد السوفيتي عنده إلى التدخل المباشر لدعم حلفائه الإقليميين. وقد أتضح ذلك على سبيل المثال من المذكرة التي بعثت بها الولايات المتحدة إلى إسرائيل في السابع من يونيو والتي تفيد بأن الولايات المتحدة تعارض أي تقدم إسرائيلي يتخطى نهر الأردن^(٥).

(١) Janice Gross Stein, op. cit, P. 491.

(٢) مقد، «الصراع الأمريكي - السوفيتي»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٣) يعد الخط الساخن "Hot Line" من أبرز علامات مرحلة ما بعد أزمة الصواريخ الكوبية - وهي الفترة التي حدث فيها حرب ٦٧ وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً كبيراً في أساليب معالجة الأزمات وإتساع استخدام وسائل الإتصال المباشر بين الطرفين وبين البيت الأبيض في أوقات الأزمات الدولية.

(٤) Joseph Nye Jr. (ed.), *The Making of America's Soviet Policy* (Yale University Press, New Haven & London 1984) P. 137.

(٥) يستنتج الإسرائيليون من تلك المذكرة أن الولايات المتحدة لن تعارض إستمرار تقدم إسرائيل حتى نهر الأردن، حيث لم يكن الإسرائيليون قد وصلوا بعد إلى نهر الأردن.

Janice Gross Stein, op. cit, P. 491.

وذه فني :

كذلك يتضح نفس الشئ من التحذير الأمريكي لإسرائيل بعدم التقدم صوب العاصمه السورية دمشق، حين أحسوا أن هذا هو آخر ما يقبل به السوئيه، وأنه إذا استمر التصعيد الإسرائيلي للهجوم لأبعد من ذلك فقد يعني ذلك الإقتراب من مخاطر المواجهة المباشرة بين القطبيين.

ج - إستخدام عنصر الردع كنوع من التغطية على عمليات التراجع، وذلك حتى يتم التراجع من منطلق القوة. فعلى حين كانت الولايات المتحدة تحذر إسرائيل من مخاطر التصعيد وتطالعها بضرورة الالتزام بقرار وقف إطلاق النار، قامت الولايات المتحدة بتحريك بعض قطع الأسطول السادس الأمريكي في إتجاه السواحل السورية ردًا على تهديدات السوئيه بالتدخل لمساندة سوريا^(١)، وكرد على تحريك بعض قطع الأسطول السوئيبي تجاه حوض البحر المتوسط، وذلك حتى لا يستخف السوئيبي بتصميم الولايات المتحدة على مواجهة أي تحرك عسكري سوئيبي بتحرك عسكري أمريكي معاً.

د - محاولة تأمين أكبر قدر من المكاسب التي حققتها إسرائيل خلال العمليات الحربية عن طريق التلذذ الأمريكي في العمل على إستهداف قرار وقف إطلاق النار. فقد اتصل كوسينجين بالرئيس جونسون في ٦ يونيو طالبه بأن تنسف الولايات المتحدة على إسرائيل لكي تقبل بوقف إطلاق النار، غير أن جونسون رد عليه بقوله: «إن الولايات المتحدة لا تستطيع القيام بعمل منفرد» ثم وعده بأن تعمل الولايات المتحدة من خلال منظمة الأمم المتحدة على تحقيق ذلك باعتبار أن المنظمة الدولية هي المسئولة عن إنهاء أعمال القتال^(٢). كذلك فقد أصرت الولايات المتحدة على أن يتم وقف إطلاق النار في المكان الذي تقف فيه القوات (وقف بسيط) ولم تصر على إنسحاب القوات الإسرائيلية التي كانت آنذاك على مسافة ٥٠ ميلًا داخل سيناء^(٣).

و مع إنتهاء الصراع العسكري بدأت مرحلة جديدة، فقد بدأت كافة الأطراف الإقليمية والدولية في إعادة تقييم مواقفها على ضوء الأوضاع والمستجدات التي أسفرت عنها حرب الأيام الستة، وفيما يلى نعرض لمواصفات القطبين في مرحلة ما بعد الحرب.

Ibid, P. 493.

(١)

Ibid, P. 490.

(٢)

(٣) ويليام كوانت، مرجع سابق ذكره، ص ٩٢.

أولاً: بالنسبة للاتحاد السوفييتي

ما لا شك فيه أن حرب يونيو ٦٧ قد سككت تجربة مزيرة للسوفيتين فقد لعب السوفييت دوراً مباشراً في تصعيد حدة الأزمة، ثم فشلوا في تقديم دعم مادي ملموس للعرب خلال الحرب، حيث إتسعت إستجابتهم لمطالب مصر العاجلة بالبطء والتردد، وأكثروا - كما عاشرهم - بإصدار سلسلة من التحذيرات الشفهية، كذلك فقد فشل السوفييت في أعقاب الحرب في تقديم الدعم الدبلوماسي الفعال للمعاقف العربية، حيث إستمرت إسرائيل - ومن خلفها الولايات المتحدة - في فرض الأمر الواقع الذي حققه بانتصارها الساحق على العرب، وقد أدى كل ذلك إلى رزغة الثقة في المساندة السوفييتية في العالم العربي^(١)، فقد وجهت عدة دول عربية كالجزائر والعراق وليبيا نقداً علنياً للاتحاد السوفييتي لتقاعسه عن تقديم التأييد الكافي للعرب مثلاً تقدم الولايات المتحدة بتأييد إسرائيل^(٢).

وفي محاولة من جانب السوفييت لدفع هذا الإتهام عنهم وتحسين صورتهم أمام حلفائهم، شرعوا - فور بدء سوريا وقف إطلاق النار - في تعويض المصريين والسودانيين عن خسائرهم في الحرب، فقد أقام السوفييت جسراً جوياً ضخماً لنقل المعدات العسكرية والأسلحة إلى كل من مصر وسوريا، حتى أنه بحلول نهاية شهر يونيو ٦٧، كان السوفييت قد أتموا تعويض مصر بما يعادل ٨٠٪ من خسائرها في الحرب^(٣). وقد أستمرت عملية إعادة التسليح بخطى سريعة حتى أنه بحلول شهر نوفمبر من نفس العام كان الجيش المصري - على حد قول رئيس الأركان السوفييتي ساخاروف لعبد الناصر - «قد أصبح مستعداً لمواجهة أي عدوan إسرائيلي وردعه»^(٤).

هذا وتتجدر الإشارة إلى أن الهزيمة العربية عام ٦٧ قد أثارت خلافات واسعة في الرأي داخل القيادة السوفييتية حول مدى جدوى المساعدات السوفييتية للعرب، غير أنه حيث لم يكن

Hoffmann & Fleron, op. cit, P. 548.

(١)

Nogee & Spanier, op. cit, P. 260.

(٢)

Ibid, P. 261.

(٣)

Hiro, op. cit, P. 255.

(٤)

ثمة بديل آخر يمكن للسوڤييت الاعتماد عليه كمدخل لتدخلهم في شؤون المنطقة سوى الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد إضطر السوفييت بناءً على ذلك إلى تصعيد درجة التزامهم تجاه العرب فقاموا بتعويضهم عما فقدهم في حربهم ضد إسرائيل^(١). غير أن الدعم السوفيتي إقتصر على مجرد إمداد الدول العربية بالسلاح الدفاعي فقط دون السلاح الهجومي. ويرجع ذلك إلى تخوف السوفييت من أن يؤدي حصول مصر على أسلحة موجهة إلى تشجيعها على القيام بمحاجمة إسرائيل قبل إستكمال إستعدادها العسكري مما قد يعرضها لهزيمة عسكرية ثانية أمام إسرائيل، الأمر الذي سيؤدي إلى سمعة الاتحاد السوفيتي والسلاح السوفيتي كذلك^(٢). ومن ناحية أخرى، فقد قام الرئيس السوفيتي نيکولاي بودجورنی بزيارة مصر بعد الهزيمة بأسبومن تعبيراً عن التضامن السوفيتي مع مصر. كذلك فقد قام كسيجین - خلال لقاءه بالرئيس الأمريكي چونسون في قمة جلاسبرو - بالدفاع عن الموقف والحقوق العربية^(٣).

غير أنه إذا كانت هزيمة یونیو قد ألحقت الضرب بسمعة السوفييت من ناحية، فإنها قد أتاحت لهم، من ناحية أخرى تدعيم نفوذهم في مصر وزيادة وجودهم في منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم. فقد تصاعد النفوذ السوفيتي في مصر في أعقاب هزيمة ٦٧ بصورة ملحوظة. فقد بات عبد الناصر مقتناً - في أعقاب هزيمة یونیو - بأن سياسة عدم الانحياز لن تمكنه من إزالة آثار العدوان، وأنه لم يعد هناك مفر من الإنحياز الكامل للاتحاد السوفيتي لتوريطه توريطاً تاماً في الصراع العربي الإسرائيلي^(٤). ذلك فضلاً عن أن الاتحاد السوفيتي كان يشكل المصدر الوحيد المتاح أمام مصر للحصول على السلاح حيث أنه لم يكن يشترط الحصول على ثمن السلاح نقداً بالعملة الصعبة^(٥). وبالفعل فقد عرض عبد الناصر

Hoffmann & Fleron, Loc. cit.

(١)

(٢) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - الجزء الثاني - (مكتبة مدبلول، القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٢٥١.

Nogee & Spanier, op. cit, P. 261.

(٣)

(٤) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - الجزء الأول - مرجع سابق ذكره، ص ٣٧٢.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٠٢.

على بيدجورني - خلال زيارته لمصر - أن تنحاز مصر بصورة كاملة للسوفيتين^(١). وعلى الرغم من هذا العرض المصري السخى فقد رفضت القيادة السوفيتية إنحياز مصر الكامل لما قد يستتبعه ذلك من إمكانية تورط الاتحاد السوفيتى فى مواجهة عالمية إذا ما اعتدت إسرائيل على مصر مرة أخرى، وأرادت مصر أن تحرر أرضها. وقد استقر الأمر في النهاية على معاملة مصر من حيث الدعم العسكري والمساعدات الاقتصادية كما لو كانت منحازة للاتحاد السوفيتى، مع بقائها في ذات الوقت ضمن دائرة الدول غير المنحازة^(٢). ولعل في ذلك ما يدلل على أن فكرة عدم الإنحياز - رغم سمو أهدافها ونبل مقاصدها - فكرة تعوزها الواقعية وتنقصها الموضوعية في ظل بيئه سياسية دولية، تتصارع فيها الإرادات وتتلاطم فيها المصالح، ومن ثم فلا مجال فيها للبقاء إلا من خلال الاستناد إلى قوة ذاتية أو من خلال الارتباط بتحالفات دفاعية مع أطراف قادرة على توفير القدر الكافى من الحماية والمساعدة.

كذلك فقد استغل السوفيت وجود فجوة بين القيادة السياسية المصرية وبين جماهير الشعب - في أعقاب الهزيمة - فتصحوا عبد الناصر بأن الحل يتمثل في تطهير الجيش والاتحاد الإشتراكي من العناصر اليمينية «الفاشدة»، والعمل على إعادة تشكيل الحياة السياسية بما يسمح بزيادة مشاركة قوى الشعب العاملة في عملية حكم الدولة. وقد قام عبد الناصر بالفعل بعزل حوالي خمسين من قيادات الجيش وحوالي ستمائة من الضباط من مختلف أفرع القوات المسلحة، كما ضم حوالي ألف وخمسمائة من الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيتين إلى القوات المسلحة^(٣). ومكذا فلم يقتصر الأمر على مجرد تصاعد التفود السياسي السوفيتى، بل زاد السوفيت من وجودهم العسكري الفعلى في مصر فقد تزايدت أعداد الخبراء السوفيت حتى بلغت حوالي ٢٠ ألفاً من الخبراء من بينهم إثنا عشر

(١) فقد ذكر عبد الناصر لبيوجورنى: «من غير المنطقى أن تكون محاباً بين الذى يبضرينا واللى يبسعدنا والواضح أن عدونا الأساس هو الولايات المتحدة، وأن السبيل الوحيد لإمكانية إستمرار نضالنا هو أن نتحالف مع الاتحاد السوفيتى».

ووه فى: عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - الجزء الثاني - مرجع سابق ذكره، ص ٢٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

Hiro, op. cit, P. 256.

(٣)

الآن من العاملين في قوات الدفاع الجوى، وحوالى ٢٠٠ من الطيارين، وقد كانت مصر أول دولة من خارج المعسكر الإشتراكي يتم إمدادها بخبراء وفنانين سوفيتين^(١).

ذلك فقد حصل السوفيت - في مقابل تعهدهم ببناء أنظمة للدفاع الجوى على إمتداد الجبهة المصرية - على تسهيلات بحرية في الإسكندرية وبور سعيد، كما تم تحويل قاعدة مرسى طرطوس البحرية لخدمة الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط، ذلك فضلاً عن التسهيلات التي قدمت للسلاح الجوى السوفيتي في المطارات والقواعد الجوية العسكرية المصرية، وقد مثلت تلك التسهيلات أكبر درجات الوجود العسكري السوفيتي خارج دول الكتلة السوفيتية^(٢). كذلك فقد عمل الاتحاد السوفيتي على تصعيد مستوى وجوده البحري في منطقة حوض البحر المتوسط بدعوى إظهار المساندة للدول العربية فقد زارت حوالى (١٢) سفينة حربية سوفيتية كل من الإسكندرية وبور سعيد بعد شهر واحد فقط من إنتهاء الحرب، وقد استمربقاء تلك السفن حتى شهر أكتوبر، ثم عادت بعض القطع البحرية السوفيتية إلى مصر مرة أخرى بعد الهجوم الذى شنته إسرائيل على السواحل المصرية إنقاذاً لإغراق المصريين للدمار إيلات، وقد إحتفظ السوفيت منذ ذلك الحين بوجود بحري دائم ودائم في مصر^(٣).

ثانياً: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تركز موقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد هزيمة يونيو ٦٧ في محاولة الإبقاء على وضع التفوق العسكري الإسرائيلي ومحاولات تعظيم المكاسب السياسية التي يمكن أن تتحققها إسرائيل من وراء إنتصارها العسكري على العرب.

Jon D. Glassman, Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East (١)
(The Johns Hopkins University Press, 1977), P. 187.

Alvin Rubinstein, Soviet Foreign Policy Since World War II: Imperial and Global (٢)
(Scott, Foresman and Co. Illinois, 1989), P. 234.

(٣) بيتر مانغولد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠.

وفي إطار ذلك قامت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب بمناورة ذكية حيث أعلنت فرض حظر على صادرات السلاح الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أن مثل ذلك التصرف سيفي السوفيت إلى القيام بنفس الشئ من جانبهم وبذلك يظل الميزان العسكري في المنطقة في صالح إسرائيل بعد أن دمرت جيوش دول المواجهة العربية بالكامل، فيصبح المجال مفتوحاً أمام إسرائيل للتحرك في المنطقة فيما تشاء دون أي رد عربى، غير أن السوفيت - كما سبق أن ذكرنا - لم يكونوا راغبين في الإبقاء على هذا الوضع العسكري العربى المتدهور، فأرسلوا شحنات ضخمة من الأسلحة والمعدات إلى الدول العربية. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى التخلص من تلك المعاودة بعد ثبوت فشلها فسارعت بإمداد إسرائيل بالسلاح^(١)، فقد حصلت إسرائيل على ١٤٨ طائرة سكاى هوك عام ٦٧، كما حصلت على ٥٠ طائرة من طراز فانتوم خلال عام ٦٩، ٧٠^(٢). وقد صعدت الولايات المتحدة من إلتزامها تجاه إسرائيل وأصبحت إسرائيل تعتمد في تسليحها على الولايات المتحدة ولاسيما بعد أن فقدت صداقة فرنسا، وقد ترتبت على هذا الإنحياز الأمريكي الواضح إلى جانب إسرائيل أن فقدت الولايات المتحدة نفوذها الدبلوماسي في العالم العربي الذي زاد منذ ذلك الحين من إعتماده على السوفيت^(٣). فقد قطعت غالبية الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، كما حلت المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول الاشتراكية محل المعونات الأمريكية إلى الدول العربية كالسودان واليمن^(٤).

ومن ناحية أخرى فقد صعدت الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطي من وجودها ونشاطها البحري في منطقة البحر المتوسط، رداً على تصاعد الوجود السوفياتي في المنطقة، حيث تم إنشاء قيادة خاصة للحلف مقرها ميناء نابولي الإيطالي لمتابعة تحركات الأسطول

Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago, 1985), P. 158-159.

(١) ويليام كواント، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) توماس بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠١.

(٣) رئف عباس، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

السوسيتي، كما تمت زيادة المناورات البحرية التي تقوم بها الدول الغربية في البحر المتوسط بهدف إثبات الوجود الغربي وقدرته على التدخل والتحرك الفعال عند الاقتضاء^(١).

كذلك فقد ساندت الولايات المتحدة - سياسياً - موقف إسرائيل فيما يتعلق بعملية التسوية السياسية للصراع في محاولة لاستثمار النتائج التي أفرزتها الحرب في تحقيق مكسب سياسي لإسرائيل، حيث أصرت كل منهما على أن تتم مقايضة الأراضي المحتلة بسلام شامل بين العرب وإسرائيل وقد كان التصور الأمريكي آنذاك هو وضع إطار عمل دبلوماسي للتسوية السلمية، ثم ترك الوقت يمر حتى يضطر العرب للرضوخ إلى الشروط الإسرائيلية^(٢) من أجل استعادة أراضيهم. وقد أتضاع ذلك الموقف الأمريكي خلال قمة جلاسبرو حين حمل جونسون مصر مسؤولية إشعال الحرب وأوضح لكوسيجين «أن الولايات المتحدة لن تضفط على إسرائيل من أجل الإنسحاب في غيبة السلام»^(٣).

وب قبل أن نختتم تحليلنا لأزمة يونيو ٦٧ تجدر الإشارة إلى جهود التسوية السياسية التي بذلت في أعقاب تلك الأزمة، في محاولة للتوصل إلى حل سلمي للصراع العربي - الإسرائيلي.

ففي شهر أكتوبر ٦٧ أغرت القوات البحرية المصرية المدمرة الإسرائيلية «إيلات» وقد ردت إسرائيل على ذلك بقصف ميناء السويس، وقد أدت هاتان الحادثتان إلى إعادة عرض موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي مرة أخرى على مجلس الأمن. وقد تقدم كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ومجموعة دول عدم الإنحياز بمشروعات قرارات إلى مجلس الأمن بخصوص مبادئ تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلا أن تلك المشروعات قد

(١) وحيد رافت، العالم العربي والإستراتيجية السوفييتية المعاصرة (منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٧٦)، ص ٧٩.

(٢) أصدرت إسرائيل بياناً في ١٩ يونيو ٦٧ يعبر عن موقفها من التسوية السياسية جاء فيه: «إن من وجهة نظر حكومة إسرائيل فإن علاقة متكاملة وغير منفصلة يجب أن تقوم بين الإنسحاب الإسرائيلي وبين إقامة علاقات جوار طبيعية وسلمية وحسنطة في المنطقة»، ورد في: السيد أمين شلبي، مرجع سابق ذكره، ص ١٩٥.

(٣) ويليام كوات، مرجع سابق ذكره، ص ٩٤.

فشل في الحصول على الموافقة الإجماعية للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وفي ١٦ نوفمبر ٦٧ تقدم اللورد كارابون المندوب البريطاني بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، وبعد مناقشات ممتدّة وافقت الدول الخمس الكبرى على مشروع القرار البريطاني الذي صدر بعد ذلك في ٢٢ نوفمبر ٦٧ تحت إسم القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن. وعلى الرغم من موافقة الدول الكبرى على هذا القرار، إلا أن الخلافات ما زالت أن ثارت بينها حول تفسيرات بنود القرار وبعما إذا كان القرار ينص على الانسحاب الكامل أم الجزئي من الأراضي التي إحتلتها إسرائيل في النزاع^(١).

وتتجذر الإشارة إلى أن القرار رقم ٢٤٢ يعد بداية لمرحلة جديدة في الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث أضطرّ العرب في نهاية الأمر إلى القبول بمبادئ جديدة تقوم على الربط بين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وبين إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، وهو موقف يختلف تماماً عن الموقف العربي الذي كان سائداً من قبل والذي كان قائماً على رفض الاعتراف بإسرائيل ورفض التفاوض معها والتشكيك بنظام الهدنة^(٢).

وقد أعلنت سوريا رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ للاعتبارات التالية:^(٣)

- أ - إن القرار قد عالج قضية حقوق الشعب الفلسطيني كقضية لاجئين.
- ب - إن إعتراف المجتمع الدولي بعدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة يقتضي ضرورة البدء بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة قبل البدء في تنفيذ القرار.
- ج - إن القرار لا يضع مسألة القدس والإجراءات التي إتخذتها إسرائيل من جانب واحد في عين الاعتبار.

Hiro, op. cit, P. 241.

(١)

(٢) وحيد عبد المجيد «الاتحاد السوفيتي ومشروعات تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي»، مجلة السياسة الدولية (الأهرام، القاهرة، عدد ٨١ - يوليو ١٩٨٥)، ص ١١٧.

(٣) منير الهور، طارق المؤسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٥ (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦)، ص ٨٦.

وفي أعقاب صدور القرار ٢٤٢، بدأ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة - الدكتور جونار بارنج - سلسلة من المساعي من خلال جولات المكوكية التي استمرت منذ نوفمبر ٦٧ وحتى تعليق مهمته في أبريل ٦٩. ولم تسفر تلك المساعي عن إحراز أي تقدم ملموس بسبب تعنت إسرائيل، وفرضها لمجموعة من الشروط التي لم يقبلها العرب آنذاك، ومن بينها الدخول في مقاومات مباشرة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وبالطبع فلم يكن الأمر أكثر من مناورة من جانب إسرائيل لاقتراض الإعتراف بشرعيتها من جانب الدول العربية، على أن تمارس بعد ذلك وسائلها المعهودة من المراوغة والمساومة.

ومن ناحية أخرى فقد عقدت في نيويورك في أبريل ٦٩ جولة من المباحثات بين الدول الأربع الكبرى (الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) غير أن تلك المباحثات لم تسفر عن إحراز أية نتيجة ملموسة بسبب رفض إسرائيل لأية توصيات تتعارض مع ماقطّلّاب به^(١).

وفي أعقاب فشل الجهد الدولي في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بدأت مصر عام ١٩٦٩ في شن سلسلة من الهجمات على إسرائيل فيما عرف بحرب الإستنزاف. كما أغرت عدة سفن في القناة لتعطيل حركة الملاحة الدولية بها لحث الدول الكبرى على الإسراع بإيجاد تسوية للنزاع^(٢). ومن ناحية أخرى فقد واكب ذلك قيام عبد الناصر بزيارة سورية إلى موسكو حيث تم الاتفاق على تزويد مصر بشبكة من الصواريخ سام - ٣ السوفياتية المضادة للطائرات بهدف التصدى للغارات الجوية التي كانت تشنها إسرائيل ضد العمق المصري مما ساعد على تنامي قدرات مصر الدفاعية بشكل ملحوظ.

ومن ناحية أخرى فقد أدى توسيع العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين مصر والاتحاد السوفياتي إلى شعور الولايات المتحدة بتزايد التهديد السوفياتي في مصر، وبضرورة القيام

(١) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) L. Aroian & R. Mitchell, The Modern Middle East and North Africa (Macmillan Publishing Co, New York, 1984) P. 351.

بتحرك سياسي جاد في الشرق الأوسط فأعلنت عن مبادرتها الأولى التي تقدم بها - وليام روجرز - وزير الخارجية الأمريكي - في ٩ ديسمبر ١٩٦٩، غير أن تلك المبادرة لم تلق قبولًا لدى أي من أطراف النزاع، مما دفع الولايات المتحدة إلى التقدم بمبادرة جديدة في ١٩ يونيو ١٩٧٠. وإناء مظاهر الرؤونة التي أبدتها الولايات المتحدة، وما بدا آنذاك من إستعداد إسرائيلي لتقديم تنازلات بهدف التوصل إلى حل سلمي، فقد أعلنت مصر قبلها بمبادرة روجرز في يوليول ١٩٧٠، غير أن إسرائيل سارعت برفض المبادرة ثم عادت بعد ذلك فأعلنت قبلها لها بعد حصولها على ضمانات متعددة تعهد أمريكي بحماية أمن إسرائيل وعدم الالتزام بشروط مسبقة للتفاوض، إلى جانب تكيدتها على أن الانسحاب سوف يكون من «بعض الأراضي» فقط. وقد كان من الواضح أن إسرائيل تحاول أن تمل شرطًا تتق تمامًا في أن العرب لن يتقبلوها ومن ثم يعلنوا لهم رفضهم للمبادرة. غير أن الأمريكيين تجاهلوا التحفظات الإسرائيلية، وقاموا بإبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة بقبول كافة الأطراف بمبادرة روجرز وما كاد أولئك يستدعى السفير يارنج لبدء مهمته حتى تعللت إسرائيل بخرق المصريين لقرار وقف إطلاق النار وأشترطت عدم الإشتراك في المحادثات إلا إذا قام المصريون بسحب بطارات الصواريخ السوفييتية من الجبهة. ومكذا فقد بات واضحًا أن إسرائيل قد عادت إلى إتباع أساليب المراوغة بهدف الإستمرار في فرض الأمر الواقع على العرب إقتناعًا منها بأن مرور الوقت في صالحها وأنه لا حاجة تدفعها إلى التراجع عن موقفها أو التخل عن أطماعها^(١). وهكذا فشلت مبادرة روجرز الثانية.

ويرى البعض أن الإدارة الأمريكية هي المسئولة عن إحباط جهود التسوية السياسية في تلك المرحلة، فقد كانت الإدارة الأمريكية منقسمة إلى فريقين:

الفريق الأول: وكان يضم بعض المعتدلين من أنصار تحقيق موقف أمريكي متوازن بين العرب وإسرائيل ضماناً لإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية. وقد كان هذا الفريق يضم وزير الخارجية وليام روجرز وجوزيف سيسكون.

(١) لمزيد من التفاصيل عن مبادرة روجرز ودوره الفعال المختلفة عليها وعن مساعي المبعوث يارنج يرجع إلى منير الهدو، طارق الموسى، مرجع سابق ذكره، ص ٨٨ - ١١٣ - ١٢١ - ١٢٧.

الفريق الثاني: وكان يمثل الفريق الأكثر تأثيراً على السياسة الخارجية الأمريكية وكان يضم الرئيس الأمريكي المنتخب ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر مستشاره لشئون الأمن القومي. وقد كان هذا الفريق يتبنى موقفاً منحازاً لإسرائيل يقوم على عدة أسس^(١) أهمها:

- أ - رفض ممارسة أي نوع من الضغط المؤثر على إسرائيل لإرغامها على تقديم تنازلات جمهورية.
- ب - إقتناعهم بأن التفوق العسكري الإسرائيلي يشكل ضرورة حيوية لتجنب أية حرب أخرى في المنطقة، ولضمان أمن إسرائيل، وإرغام العرب على قبول الشروط الإسرائيلية للتسوية.
- ج - رفضهم مشاركة الاتحاد السوفييتي في عملية صنع السلام في المنطقة للحيلولة دون إتاحة الفرصة أمام السوفييت لزيادة نفوذهم أو تحقيق وجود دبلوماسي لهم.
- د - إقتناعهم بإمكانية التوصل إلى سلام منفرد بين إسرائيل وبين كل من الدول العربية على حدة من خلال الوساطة الأمريكية.

ويجدر بنا ونحن بقصد الحديث عن جهود التسوية السياسية أن نشير إلى أن التوصل إلى أي نوع من التسوية السياسية للمنازعات يقوم على إحدى ركيزتين: أولاهما العدل، وثانيتهما: القوة. ومن الملاحظ أنه كلما زاد الاعتماد في التوصل إلى التسوية على أي من هاتين الركيزتين كلما قل الاعتماد على الركيزة الثانية. وعلى هذا فليس أمام إسرائيل إلا أن تختار بين أحد هذين البديلين: إما «التوصل» إلى تسوية، وإما «فرض» تسوية على العرب، غير أنه يتعمد على إسرائيل أن تأخذ في الإعتبار أن إعتمادها على «فرض» السلام بالقوة وحدها لا يتاسب مع وضع إسرائيل لسببين هما:

George W. Breslauer; "Soviet Policy in the Middle East 67 - 72"; in : Alexander George, Managing US. - Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention (Westview Press, Boulder, Colorado, 1983), P. 98.

أ - أن هذا الأسلوب يقتضي توفر الرغبة والقدرة على اللجوء إلى أساليب القهر والإجبار - سواء في مواجهة من يقيمون داخل الأرض المحتلة أو ضد دول المواجهة العربية - وهو ما لا تتوفر إمكانات تحقيقه لإسرائيل أو للدول الصغيرة عادة، ولا سيما على المدى الطويل.

ب - أن هذا الأسلوب سوف يقتضي كما سبق أن ذكرنا اللجوء إلى أساليب القهر ضد قوى المعارضة العربية داخل إسرائيل وهو ما يتناهى مع ماتدعوه إسرائيل من أن نظامها السياسي يتسم بالديمقراطية ويسمح بالمعارضة ويتبع حرية التعبير عن الرأى^(١). واستناداً إلى ما سبق فليس أمام إسرائيل في حقيقة الأمر من خيار سوى القبول بتسوية عادلة مع جيرانها العرب تستند إلى العدل وليس إلى القوة خصماناً لتحقيق السلام الدائم. ولعل بن جوديون قد أدرك تلك الحقيقة في نهاية الأمر حين صرخ عام ١٩٧١ «إن الإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود ١٩٦٧ يشكل ضرورة أساسية لتحقيق السلام والأمن الإسرائيلي، فالحدود الآمنة وحدها، على الرغم من كونها أمراً مستحيباً، لا توفر بمفردها ضمانة أكيدة لأمن إسرائيل في المستقبل، إن السلام مع جيراننا العرب والثقة المتبادلة والصداقة تشكل السبيل الوحيد للأمن الحقيقي».^(٢).

غير أنه لاينبغي لنا أن نتصور أن الإسرائيليين سوف يتطلعون من جانبهم إلى البحث عن السلام العادل - في ظل الأوضاع الراهنة للقوى العربية التي يغلب عليها طابع الإنقسام والتناحر سعياً وراء المصالح الشخصية للقادة العرب أو سعياً وراء المصالح القطرية لكل دولة بمفهومها الضيق. فطالما إستطاعت إسرائيل أن تنعم بالسلام الذي تريده وفق شروطها الخاصة واستناداً إلى قوتها الذاتية أو قوة الولايات المتحدة من ورائها فإنها لن تسعى إلى تقديم تنازلات لداعي لها من جانب واحد.

Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Indiana University Press, Bloomington, 1982), P. 278.

Ibid.

(١)

تبقى بعد ذلك بعض الملاحظات الختامية المتعلقة بأزمة يونيو ٦٧ وموافق الأطراف الإقليمية والدولية إبان تلك الأزمة.

أولاً: بالنسبة لـ إسرائيل

١ - كان من أبرز نتائج حرب ٦٧ بالنسبة لـ إسرائيل، أن تمكنت إسرائيل من تحقيق عمق إستراتيجى كبير لها، فقد استطاعت قواتها المسلحة خلال بضعة أيام السيطرة على مساحات من الأراضي العربية المحتلة يبلغ مجموعها ثلاثة أمثل مساحة الأراضي المحتلة قبل حرب ٦٧، ذلك فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية الفاتحة لهضبة الجولان السورية بالنسبة لـ إسرائيل. كذلك فقد خضعت إسرائيل من خلال سيطرتها على شبه جزيرة سيناء المصرية بإعاد التهديد المصرى عن العمق الإسرائيلي، وضمان حركة الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة إلى ميناء إيلات دون أي تهديد من جانب مصر^(١).

ب - لم تكن إسرائيل تخشى تهديد العرب بالقائهم في البحر - على حد زعمها - بل أنها كانت تتحين الفرص للدخول في مواجهة عسكرية مع العرب، نظراً لتأكدها من تفوقها العسكري في تلك الفترة، وتحقيقاً لمجموعة من الأهداف والتي تذكر منها على سبيل المثال: إحباط مشروعات تحويل المياه العربية التي كانت تقوم بها سوريا، والسيطرة على هضبة الجولان، ومطاردة معسكرات الفدائيين الفلسطينيين التي كانت تشكل نقاط إنطلاق الهجمات الفدائية الفلسطينية ضد إسرائيل عبر خط الهدنة مع سوريا^(٢)، ولعل مما يدلل على صحة ذلك أن إسرائيل قد رفضت - في أعقاب مطالبة مصر بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء - أن ترابط تلك القوات في أراضيها على الجانب الآخر من خط الهدنة مع مصر، فقد جاء في التقرير الذي قدمه أوثانت إلى مجلس الأمن في ٢٦ مايو ٦٧ عقب زيارته للقاهرة: «هناك حقيقة تنسى دائمًا، وهي أن قوة الطوارئ الدولية لم

(١) إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق ذكره، ص ٦٨٢.

(٢) المرجع السابق، ٦٨٠.

يسعى لها أبداً بالرجم على الجانب الإسرائيلي، وأنه إذا ماسع بتوزيعها على كلاً الجانبيين، كما كان متصوراً وفقاً لقرار الجمعية العامة، فإن طبيعتها العازلة لم تكن لتنتهي أبداً بدون موافقة الطرفين^(١). كذلك يرى أوثانت أن أباً إبيان قد أنتقده بسبب إستجابته السريعة لطلب مصر بسحب قوات الطوارئ من سيناء قائلاً: «وما جدوى فريق إطفاء الحريق، إذا ماتلابش مع ظهور أولى شعلات اللهب». وقد رد عليه أوثانت بقوله: «قبل أن أتلقي طلب الجمهورية العربية المتحدة بسحب القوة، وقبل أن أقدم ردّي عليه، أثرت مع المندوب الدائم الإسرائيلي، إمكانية مراقبة عناصر من قوات الطوارئ على الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة، فأبلغني أن هذا غير مقبول كلياً من إسرائيل، وزيادة على هذا، وعلى مدى عشر سنوات، كانت القوات الإسرائيلية تقوم بدوريات منتقطة حول خط الهدنة، وتخلق من حين لآخر توترات بانتهاكها الهدنة»^(٢).

ثانياً: بالنسبة لمصر

من متابعة سلوك القيادة المصرية خلال أزمة يونيو ٦٧، نلاحظ أن قدرأ لا يستهان به من المسئولية عن تلك الهزيمة يقع عليها. ويمكننا أن نلمس ذلك مما يلى:

١ - أخطاء القيادة المصرية أتذاك في تقييم الظروف الدولية الفعلية المحيطة بمصر، أو بعبارة أخرى، فإن البيئة النفسية لدى صانع القرار المصري قد تبانت - بصورة كبيرة - عن البيئة الواقعية التي كان على القرار المصري أن يعمل في إطارها. فقد اتخذ عبد الناصر قراره بسحب القوات الدولية وإغلاق مضيق تيران دون أن يأخذ في اعتباره كافة ريد الأفعال المحتملة على قراريه^(٣). فقد تصرفت القيادة المصرية إستناداً إلى خبرتها السابقة من أزمة السويس ٥٦، حيث افترضت أنه يمكن منع القتال بعمل بولي من جانب

(١) السيد أمين شلبي، مرجع سابق ذكره، ص ١٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٣) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - الجزء الأول، مرجع سابق ذكره، ص ٨٣.

القوى الكبرى^(١)). غير أن الأوضاع الراهنة كانت قد تغيرت فالإدارة الأمريكية كانت تتمنى الفرصة المواتية لفرض الهزيمة على النظام النامي^(٢). كذلك فلم تكن كل من بريطانيا وفرنسا طرفاً في تلك الأزمة – كما كان الحال بالنسبة لازمة السويس – واللتين جاء التدخل الأمريكي المعارض للعدوان آنذاك للحيلولة دون إتاحة الفرصة لهما لاستعادة نفوذهما في المنطقة، بل إن المتذر كان في هذه المرة هو إسرائيل، أداة الولايات المتحدة الإستراتيجية لتنفيذ أهدافها في المنطقة.

٢ - كان هناك تباين واضح بين قدرات وإمكانيات مصر العسكرية الفعلية وبين طموح قيادتها السياسية، الذي جعلها تضع مصر على حافة حرب محققة بينما هي لا تملك الإمكانيات التي تمكنها من خوض غمارها أو الانتصار فيها^(٣). في بينما كانت القيادة السياسية تقدم على إتخاذ قرارات مصيرية كان القادة العسكريون أكثر إنشغالاً بامتيازاتهم الخاصة من الدفاع عن الوطن. ولعل من أبرز مظاهر^(٤) التخبط والتسيب في القوات المسلحة آنذاك والتي كانت من العوامل التي ساعدت على زيادة حجم الخسائر في المعركة ماليلا:

أ - أن حوالي نصف أفراد القوات المسلحة خلال حرب ٦٧ كانوا من القوات الاحتياطية التي لم تلقي أي حظ من التدريب منذ سنين طويلة، كما أن بعض هؤلاء الأفراد لم تتع لهم الفرصة لإرتداء ملابسهم العسكرية فوصلوا إلى ميدان القتال بملابسهم المدنية.

ب - تسببت حالة التخبط وعدم الوضوح التي سيطرت على قيادة القوات المسلحة آنذاك في تعريض القوات البرية لتنقلات متعددة لأمبرئ لها مما أدى إلى تبديد حيويتها وإنقاذه من كفالتها قبل بداية القتال الفعلي.

(١) جون باول، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٢) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سابق ذكره، ص ٨٠ - ٨١.

(٣) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - الجزء الأول، مرجع سابق ذكره، ص ٥٨.

(٤) يرجع بقصد أوضاع القوات المسلحة إبان حرب ٦٧ ويقصد هذه المظاهر إلى شهادة الفريق مرتضى والتي وردت في المرجع السابق، ص ٧٩ - ٨٧.

- ج - كان القسم الأكبر والأكثر فعالية من وحدات القوات البحرية المصرية قد تم إرساله إلى البحر الأحمر لمواجهة أية تحركات قد تقوم بها إسرائيل لفتح مضيق العقبة، مما أتاح الفرصة أمام إسرائيل لهاجمة مصر جواً عبر الساحل الشمالي.
- د - كان عدد الطيارين الموهلين للقتال في القوات الجوية أقل من عدد الطائرات، كما كان هناك نقص في معدات الدفاع الجوي من المدفعية المضادة للطائرات.
- ه - من الناحية التنظيمية كان قادة القوات المسلحة على مختلف المستويات يختارون على أساس الولاء وليس الكفاءة، بالإضافة إلى ذلك فعندما أصبحت الحرب وشيكة الواقع تم إجراء تعديلات واسعة في قيادات الجيش دون أن تناه للقادة الجدد الفرصة الكافية للدراسة وإتخاذ القرارات السليمة.
- و - كان تركيز جهاز المخابرات الحربية منصباً بالدرجة الأولى على داخل البلاد أكثر من الخارج، حيث كان هدفه هو تأمين سلامة النظام وضمان عدم الخروج عليه.
- ز - لم تكن خطوط الإتصال داخل القوات المسلحة على مستوى القيادة المطلوب في نقل المعلومات والأوامر بين المستويات القيادية المختلفة داخل القوات المسلحة. فقد أعلن عبد الناصر خلال إجتماعه مع قيادات الجيش في ٢ يونيو أن إسرائيل سوف تضرب الضربة الأولى خلال يومين أو ثلاثة، وأن الأمر يقتضي ضرورة الإستعداد لإمتصاص الضربة الأولى واستيعابها بأقل قدر ممكن من الخسائر. غير أن تلك المعلومات والأوامر لم يتم إبلاغها إلى القيادات الميدانية ولذلك لم يكن لها أى صدى في وسط القوات ولم تتخذ لها أية إستعدادات خاصة.¹¹
- ٣ - عندما أصبح الهجوم الإسرائيلي في حكم المؤكد [حيث أبلغ ناتنج عبد الناصر - قبل الهجوم الإسرائيلي بثلاثة أيام - بأن إسرائيل سوف تقوم بشن هجوم خلال ثلاثة أيام^(١).] لم يتم إتخاذ القرار السليم في خصوص تلك المعلومات. وبعد عملية التصعيد

(١) ناتنج، مرجع سابق ذكره، من ٤٥٩.

المتالى لحدة الأزمة من جانب القيادة المصرية، كان من الأجرد بها أن تستجيب لمنطق الأحداث وتمضي إلى نهاية الشوط، غير أنها أثرت الترتيب والترقب - في غير موضعهما - فحرمت القوات المسلحة من عنصر المبادرة الهام والذي كان من الممكن أن يساهم في تقليل حجم الخسائر بصورة كبيرة^(١).

٤ - أنه بعد وقوع الهجوم الجوى الإسرائيلي على مصر وتحطيم السلاح الجوى المصرى بالكامل، رفضت القيادة السياسية مع ذلك القبول بوقف إطلاق النار فى بادئ الأمر - ولو حتى بصورة تكتيكية - وأصرت على شن هجوم برى - رغم معارضة السوفيتين لذلك، حيث أشاروا بخطأ ذلك التصور حيث أن الدبابات والجنود المصريين سوف يتعرضون لهزيمة محققة فى ظل عدم وجود غطاء جوى لحمايتهم - وقد رفض عبد الناصر نصيحة السوفيت وأمر بشن هجوم برى مما زاد من حجم الخسائر البشرية والمادية بصورة كبيرة^(٢).

٥ - يوضح الجدول^(٣) التالي خسائر الأطراف المختلفة فى حرب ١٩٦٧:

الدولة	أعداد الطائرات	أعداد الدبابات
مصر	٣٤٠	٦٠٠
الأردن	٢٠	١٥٠
سوريا	٥٠	٥٠
العراق	٢٠	—
مجموع خسائر الدول العربية	٤٣٠	٨٠٠
إسرائيل	٤٠	١٠٥

(١) عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢) مجديه خلوى، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

(٣) وفق تقديرات المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية بلندن، وردت تلك البيانات فى: محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٣.

ثالثاً: بالنسبة للأنداد السوفيتي

١ - يرى البعض أن القيادة السوفيتية كانت تفتقر إلى إستراتيجية واضحة ومحددة للتعامل مع الأزمة، ومن ثم فقد كانت مواقفها تتسم بالتردد والتناقض فخلال الزيارة التي قام بها شمس بدران للاتحاد السوفيتي في مايو ٦٧ نصحه كوسينgin بضبط النفس وعدم إعطاء إسرائيل أو القوى الإمبريالية أية ذريعة لإشعال نيران صراع مسلح، في حين أن الماريشال جريتشكوف كان يحث شمس بدران على ضرورة أن تتخذ مصر موقفاً حازماً تجاه إسرائيل حيث أبلغه: «أنه مهما واجهتم فسوف تجدوننا إلى جانبكم، ولا تعرضوا أنفسكم لإبتزاز الأميركيين أو أى شئ آخر»، إلا أنه عند بدء الهجوم الإسرائيلي إنضم رد الفعل السوفيتي بالبطء والتردد.^(١).

٢ - فيما يتعلق بالأهداف السوفيتية من وراء إمداد الدول العربية بالسلاح قبل حرب ٦٧ وبعدها، تجدر الإشارة إلى أن الأهداف^(٢) السوفيتية من وراء تلك الإمدادات قبل حرب ٦٧ كانت على النحو التالي:

أ) تمكين الدول العربية التقدمية من إحداث التغيير السياسي والإجتماعي في الدول العربية الأخرى ذات الأنظمة المحافظة (الرجعية)، كما حدث بالنسبة للتدخل المصري في اليمن.

ب) تدعيم موقف الدول التقدمية، والعمل على تكوين جبهة موحدة موالية للسوفيت في مواجهة إسرائيل.

جـ) دعم الوجود والدور السوفيتي في المنطقة، من خلال التأثير على سياسات الدول العربية التقدمية كمدخل للمشاركة في صنع أحداث المنطقة.

وعلى ذلك، يمكن القول أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يهدف أبداً من وراء إمداداته للدول العربية إلى إشعال صراع مسلح بين العرب وإسرائيل، ولعل مما يدلل على ذلك أن السوفييت

(١) غسان سلامه وأخرون، السياسة الأمريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢) بيروت، ١٩٨٥)، ص ٦٢.

Glassman, op. cit, P. 35.

(٢)

قد فرضوا حظراً على إمدادات الأسلحة الهجومية للعرب، ومن ثم فقد كان هدف السوفييت - من محاولات تصعيد حدة الأزمة - قاصراً على خلق الظروف المناسبة لبدء المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية سياسية، يشارك السوفييت في التوصل إليها، وفي ضمان الالتزام بها، غير أنه إزاء التصعيد المقابل لحدة الأزمة من جانب إسرائيل بدأ السوفييت في إعادة تقييم الموقف فبدأوا في مطالبة كل من مصر وإسرائيل بضبط النفس^(١).

كذلك ففي أعقاب حرب ٦٧، وخلال حرب الإستنزاف، وإزاء تزايد حدة الهجمات الإسرائيلية على العمق المصري، أضطر السوفييت إلى إمداد مصر ببعض الأسلحة المتطرفة كصواريخ سام - ٢ المضادة للطائرات^(٢). إلا أن الهدف السوفيتي قد ظل مع ذلك هو دعم القدرات الدفاعية العربية فقط دون الهجومية. فقد منع السوفييت الدول العربية من استخدام الأسلحة السوفييتية المتطرفة التي حصلت عليها في شن حرب هجومية ضد إسرائيل، وذلك من خلال إبقاء كافة الأسلحة المتطرفة تحت قيادة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفييتين، كذلك فقد عمد السوفييت إلى تقليل كميات الذخائر وقطع الفيأر التي تحصل عليها كل من مصر وسوريا، حتى لا تتيح لها القدرة على شن حرب هجومية ضد إسرائيل^(٣).

٢ - لعل من المفيد ونحن نتناول الصراع العربي الإسرائيلي أن نجيب على السؤال التالي: هل كان الاتحاد السوفيتي يريد - حقاً - التوصل إلى تسوية لهذا الصراع؟

هناك رأيان متعارضان يشكلان إجابتين محتملتين لهذا السؤال:

الرأي الأول: يرى أن الاتحاد السوفيتي كان يسعى إلى الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم، حيث أنها من ناحية تؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة مما يضمن ولاء الدول العربية التقديمة للاتحاد السوفيتي، كما أنها من ناحية أخرى تؤدي إلى تجنب إشتعال الصراعسلح الذي يكلف السوفييت الكثير من السلاح والأموال فضلاً عما قد يؤدي إليه من أخطار المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة.

(١) Adelphi Papers, op. cit, P. 5.

(٢) Glassman, op. cit, P. 186.

(٣) P. Marantz & B. Steinberg (eds.), *Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy* (Westview Press, Boulder, Co. & London, 1985), P. 135.

الرأي الثاني: يرى أن الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم أمر غير مقبول من جانب الدول العربية - حلقة الاتحاد السوفيتي - على المدى الطويل ومن ثم فلابد إذن من التوصل إلى تسوية سياسية لذلك الصراع. فإذا إستطاع السوفييت التوصل إلى تسوية سياسية في مصلحة العرب فمما لاشك فيه أن ذلك سوف يكون في صالحهم أيضاً، غير أن الحلول العملية القابلة للتنفيذ تستدعي أن يقدم الجانبان (العربي والإسرائيلي) تنازلات للتوصيل إلى حل وسط. وعلى ذلك يرى أصحاب الرأي الثاني أن الاتحاد السوفيتي قد حاول التوصل إلى علاقة تعاون بين القطبين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. ومن ملاحظة السلوك السوفيتي خلال الفترة من ٦٧ - ١٩٧٢^(١) يمكننا أن نخلص إلى أن الرأي الثاني هو الأقرب إلى الواقع، على اعتبار أن التوصل إلى مثل تلك التسوية كان يحقق للسوفييت عدة مكاسب منها:

- ١ - تقليل مخاطر المواجهة السوفيética مع الغرب.
- ٢ - أن تلك التسوية كانت ستدفع بعملية الوفاق قدمًا.
- ٣ - أن تلك التسوية كانت ستتيح للسوفييت قدرًا من النفوذ والتأثير في شئون المنطقة نتيجة لازدياد مكانتهم لدى الدول العربية.

غير أن العقبة الأساسية التي كانت تعترض التوصل إلى مثل تلك التسوية كانت تمثل في أن السوفييت كانوا يرون أن عملية صنع السلام في الشرق الأوسط لاينبع أن تعرض النفوذ السوفيتي في المنطقة للخطر. وهذا يتطلب ألا يكون مطلوبًا من السوفييت ممارسة نوع من الضغط على الدول العربية المتحالف معهم، بقدر أكبر من الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة على إسرائيل. لذا فقد كانوا يرون أن الضغط يجب أن يمارس من القطبين معاً، وعلى طرفي الصراع في نفس الوقت، حتى لا يؤدي الضغط السوفيتي من جانب واحد إلى دفع العرب تجاه الغرب.

بالإضافة إلى ذلك كان يتمنى على كل من القطبين أن يوازن بين عدة أهداف متعارضة في نفس الوقت، فالسوفييت عليهم أن يظهروا قدرًا من التعاون مع الولايات المتحدة، في نفس

(١) لمزيد من التفاصيل عن تحليل السلوك السوفيتي خلال الفترة المشار إليها يرجع إلى: George Breslauer, op. cit, P. 65, 96 - 97.

الوقت الذى يتنافسون فيه معها على مناطق النفوذ، فهم من ناحية يسعون إلى المضى قدماً على طريق الوفاق، وهم من ناحية أخرى لا يرغبون في إتخاذ مواقف توحى لحلفائهم بأن السوفيت قد تخلى عنهم في سبيل الوفاق مع الغرب. كذلك فقد كان على السوفيت الإستمرار في تقديم الدعم العسكري والإقتصادي لحلفائهم لتحقيق قدر من الوجود السوفييti في المنطقة، وتحسين موقفهم التناافسي في مواجهة الولايات المتحدة، في نفس الوقت الذى كان عليهم أن يتجنّبوا فيه التأثير بشكل حاسم على ميزان القوة لصالح العرب في المنطقة، حتى لا يدفع ذلك إسرائيل للقيام بضربيه إحباط ضد العرب من ناحية، مما قد يؤدي إلى هزيمة العرب ومن ثم إلهاق الضرر بسمعة السوفيت ومكانتهم العالمية، وحتى لا يدفع التفوق العسكري العربي إلى مهاجمة إسرائيل مما قد يستتبع توسيع السوفيت في مواجهة مع إسرائيل أو مع الولايات المتحدة.

وعلى ذلك يمكن القول بأنه كان على كل من القطبين أن يقوم بحسابات دقيقة أثناء ممارسته لمباراة الإقتراب - الإجتناب Game of approach - avoidance أو بمعنى آخر كان على كل منهما أن يتخذ موقفاً وسطاً بين الضغط الفعال Effective pressure وبين الضغط الزائد Excessive pressure لمارسته على حلفائه في المنطقة⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى فقد كان من غير المتوقع أن يسمع السوفيت بإنجاح أية جهود للتسوية السياسية إذا لم يشاركوا هم في التوصل إليها، فالتوصل إلى تسوية سلمية بين أطراف الصراع مع تجاهل السوفيت كان سيشكل لطمة كبيرة للمكانة والهيمنة السوفييتية أمام الرأى العام العالمي. ولعل ذلك يفسر لنا الحساسية الشديدة التي قابل بها السوفيت إعلان عبد الناصر عن قبوله مبادرة روجرز، فعندما شعر عبد الناصر بأن إستمرار حالة الالحرب واللاسلم في أعقاب أزمة يونيو لا يخدم إلا إسرائيل، وأن الاتحاد السوفييتي ليست لديه الرغبة الجادة في تحريك الصراع المسلح (من خلال قيوده السابق الإشارة إليها)، تراجع له أن الحاجة قد أصبحت ملحة إلى تحديد الولايات المتحدة عن طريق الدخول في مفاوضات مباشرة

George Breslauer, op. cit, P. 97.

(1)

معها من خلال قبوله لمبادرة روجرز الأمريكية، غير أن عبد الناصر قبل أن يعلن قبوله لتلك المبادرة قام بزيارة موسكو في ٢٩ يونيو ٦٧ لاستطلاع رأى القيادة السوفيتية في هذا الشأن، وعلى الرغم مما بذله عبد الناصر من محاولات لإقناع السوفيت بأن قبوله للمبادرة الأمريكية سوف يؤكد على أن كل من مصر والاتحاد السوفيتي يسعian جدياً للتوصل إلى السلام فلم يظهر السوفيت أى ترحيب بفكرة عبد الناصر، على اعتبار أن قبول عبد الناصر للمبادرة الأمريكية سوف يفتح الباب من ناحية للاتصال المباشر بين مصر والولايات المتحدة مرة أخرى، بعدهما كانت الإتصالات بينهما تتم عن طريق وساطة السوفيت^(١)، الأمر الذي كان يتبع للسوفيت التحكم بصورة كاملة في مستوى العلاقات الأمريكية - المصرية. ومن ناحية أخرى فإن نجاح مبادرة روجرز كان سيجعل الفضل في إيجاد تسوية سلمية للنزاع للولايات المتحدة بكل ما يترتب على ذلك من دعم لمركزها ووضعها العالمي والشرق أوسطي على حساب الدور الذي يمكن أن يقوم به السوفيت. لذلك فقد كان من الطبيعي أن تثير فكرة قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز إستياء القادة السوفيت، فقد علق بريجينيف على ذلك بقوله لعبد الناصر: «أتمنى أنك تريد أن تقول أنك ستقبل إقتراحاً يحمل العلم الأمريكي؟»^(٢)

ولإزاء مابدا على عبد الناصر من إصرار على قبول المبادرة الأمريكية قام بريجينيف بجهود ضخمة لإثناء عبد الناصر عن قبول تلك المبادرة حيث قال له:

«نحن أصدقاؤكم، بل وأخوة لكم، وقد إشتراكنا سوياً في أعمال خدمة في المجالات العسكرية والإقتصادية والسياسية، والآن تحاول الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة وتدعى أنها تتقدم بمشروع كامل للتسوية وكانتهم أصحاب فضل في حل المشكلة.... إننا نقدم لكم أسلحة للدفاع عن أنفسكم، بينما تقوم الولايات المتحدة بت تقديم كل الأسلحة اللازمة

(١) كان عبد الناصر قد طلب من الاتحاد السوفيتي في أعقاب هزيمة ٦٧ أن يتفاوض السوفيت باسم مصر مع الولايات المتحدة على اعتبار أنه عندما يجلس السوفيت والأمريكين على مائدة واحدة، فستكون هناك لغة مختلفة للحديث بينهم.

لمزيد من التفصيل عن رد فعل القيادة السوفيتية على مقترنات عبد الناصر يرجع إلى:

عبد العظيم رمضان؛ تحطيم الآلة، الجزء الثاني، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥٤ - ٢٥٩.

(٢) المرجع السابق.

لإعتماده عليكم إلى إسرائيل، وهم يريدون بمبادرةتهم الأخيرة أخذ ثمار كل الجهد الذي بذلناه من أجل تحقيق السلام العادل. لذلك يمكننا أن نفك سوياً في الطريقة التي لاتعطي للعدو ثمار ماقمنا به... لقد إهتمينا بتقنية وسائل الدفاع المصرية، وفي نفس الوقت واصلنا البحث عن الوسائل السلمية لحل الأزمة... نحن نعرف أن الوانز الأمريكية قلقة للغاية بسبب الوجود السوفيتي في مصر، ولكن هدفنا كان ردع المحتل الإسرائيلي ولذلك فسوف نرسل إليكم خمسين الصنفة الجديدة نوعاً جديداً من صواريخ (سام - ۲) مع استمراربقاء الجنود السوفيت في أطقم الصواريخ التي تدافع عن العمق المصري».^(۱)

ولعل في حديث بريجينيف مايدلل على مدى القلق السوفيتي من فكرة قبول مصر لمبادرة روجرز، كما نلاحظ مدى جنوى أسلوب المساومة والتهديد باللجوء إلى القطب الآخر في ظل النسق العالمي ثالثي القطبية فقد سبق أن تردد السوفييت كثيراً في تقديم الصواريخ سام - ۲ إلى مصر بدعوى عدم رغبتهم في العمل على زيادة حدة التوتر العسكري في المنطقة، وهاهم يعرضون تقديمها بسخاء عند أول إشارة من جانب عبد الناصر باللجوء إلى الولايات المتحدة.

٤ - لاينبغى لنا - رغم كل ماسبق - أن نغفل فعالية الإمدادات السوفيتية في مساندة الموقف العربي في أعقاب هزيمة يونيو ٦٧. فعل الرغم من أن المساندة السوفيتية للعرب لم تكن على المستوى المطلوب خلال أعمال القتال الفعلية. إلا أن السوفييت قد صعدوا من دعمهم العسكري للعرب بصورة ملحوظة في أعقاب الهزيمة، مما أتاح الفرصة أمام العرب لتجنب الرضوخ أو الإستسلام لتسوية مهينة تفرضها عليهم إسرائيل على أساس الوضع الذي خلفته الحرب^(۲). وقد إنعكس ذلك بوضوح فيما اتخذه العرب خلال مؤتمر قمة الخرطوم في سبتمبر ٦٧ من قرارات تضمنت رفضهم تقديم أية تنازلات كالدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل أو الإعتراف بها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ذهبت مصر إلى أبعد من ذلك حيث شنت إبتداء من مارس ٦٩ حرب الإستنزاف ضد إسرائيل، مخافة أن

(۱) المرجع السابق، ص ٢٥٩.

Tillman, op. cit, P. 248.

(۲)

يتحول الوضع العسكري الراهن إلى واقع سياسي ثابت^(١). ومكدا يمكن القول بأنه على الرغم من الانتصار العسكري الإسرائيلي الساحق على العرب فقد حرمت المساعدة السوفيتية للعرب - في أعقاب هزيمة يونيو - إسرائيل من الملاس السوفيتي التي كان من الممكن أن تجنيها من وراء إنتصارها العسكري^(٢). كذلك يمكن القول بأن التهديدات السوفيتية بالتدخل أثناء الحرب قد نجحت في حث الولايات المتحدة على سرعة الضغط على إسرائيل للقبول بوقف إطلاق النار، وهو مالم يكن من المعتدل حدوثه - في ظل التفوق الإسرائيلي وإندحار الجيوش العربية - بدون التهديد السوفيتي بالتدخل^(٣).

٥ - تجدر الإشارة كذلك إلى أن العقوبة الوحيدة التي كان في إستطاعة السوفيت أن ينزلوها بإسرائيل - في أعقاب عدوان ٦٧ - تمثلت في قطع العلاقات الدبلوماسية معها. وقد أفسر ذلك القرار بالإتحاد السوفيتي ذاته ربما أكثر مما أفسر بإسرائيل، فعدم حرمة الاتحاد السوفيتي من الإتصال المباشر أو من أي تأثير مباشر على إسرائيل، مما أعاشه عن القيام بدور نشيط في الجهود الدبلوماسية التي أعقبت حرب ٦٧، حيث إضطر السوفييت إلى الاعتماد على الولايات المتحدة لنقل وجهات نظرهم إلى إسرائيل، غير أن مثل ذلك القرار كان أقل ما يمكن أن تقوم به موسكو لإظهار تأييدها للدول العربية^(٤).

٦ - تجدر الإشارة إلى أن السوفيت كانت تراوهم - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - فكرة إنشاء أسطول بحري قوي يجوب البحار والمحيطات لتحقيق وجود بحري لهم في مناطق العالم المختلفة، يتاسب مع موقعهم الجديد كقوة قطبية في النسق العالمي ذات مصالح كونية. وقد ساعد على تزايد اقتناع السوفيت بالفكرة مالسوه من أهمية الأسطول السادس الأمريكي إبان الأزمات المتلاحقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ النصف الثاني من الخمسينيات (أزمة السويس، الأزمة السورية، الأزمة الأردنية، التدخل

(١) بيتر مانفولد، مرجع سابق لكنه، ص ٣١٨، ٣٢٠.

(٢)

Adelphi Papers, op. cit, P. 10.

(٣)

J. Nye Jr., op. cit, P. 135.

(٤)

Adelphi Papers, op. cit, P. 11 - 12.

الأمريكى فى لبنان، حرب ٦٧)، ذلك فضلاً عن إضطرار السوفيت للتراجع إزاء الحصار البحري الذى فرضته الولايات المتحدة على كوبا إبان أزمة الصواريخ الكوبية. وقد ساهمت حرب يونيو ٦٧ فى ترسير إقتناع السوفيت بالفكرة حيث لم يتمكنوا من تقديم العون الفعال للعرب بسبب وجود الأسطول السادس الأمريكى والأسطول البريطانى فى شرق البحر المتوسط^(١). وهكذا فقد أدت حرب يونيو إلى إيجاد المدخل المناسب للسوفيت لتحقيق وجود بحري لهم فى منطقة البحر المتوسط. وقد ساعد على ذلك رغبة الدول العربية ذاتها فى تحديد الضغوط الأمريكية المتمثلة فى قوة الأسطول السادس الأمريكى، فعمدوا إلى تقديم تسهيلات بحرية هائلة للأسطول السوفيتى فى الموانئ العربية^(٢). وقد أستغل السوفيت تلك الفرصة بان أسرعوا بزيادة كثافة وجودهم البحري فى البحر المتوسط حيث أصبح لهم، بحلول شهر ديسمبر ٦٧، حوالي ٤٦ سفينة حربية، فى مقابل ٥ سفينة للأسطول السادس الأمريكى، وهو ما كان يعنى أن ميزان القوة البحري فى البحر المتوسط قد أخذ يميل لصالح السوفيت. وقد شكلت تلك التطورات تحولاً ايجابياً كبيراً فى قدرات الاتحاد السوفيتى على التحرك خارج حدوده وإنزال قوات محمولة بحراً فى أيّة منطقة من العالم^(٣). وقد صرخ адмирال السوفيتى سمنوف عن ذلك بقوله: «إن متطلبات الأمن السوفيتى هي التي استدعت تعزيز القدرة الدفاعية السوفيتية في البحرين الأسود والمتوسط لأن ذلك يشكل أحد عوامل الردع الفعال الذي يحول دون إنجمار الحرب النوروية كأحد المضاعفات لإنفراد الغرب بالسيطرة على هذه المنطقة، أو كنتيجة لإتجاهه نحو إسامة استخدام قوته فيها في غياب قوة الردع الفوري المضاد»^(٤)، ولعل في ذلك ما يؤكد من جديد على مدى واقعية فكرة ثانية التوأمة القطبى فى المناطق المختلفة من العالم الثالث خلال تلك الفترة.

(١) وحيد رافت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧ - ٧٨.

(٢) حصل السوفيت فى تلك الفترة على تسهيلات بحرية فى موانئ: الإسكندرية بورسعيد ومرسى مطروح فى مصر، اللاذقية فى سوريا، وهران المرسى الكبير وعنابة بالجزائر.

(٣) وحيد رافت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ - ٨١.

(٤) إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية الدولية فى عالم متغير: قضايا ومشكلات (شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣)، ص ٧٨.

رابعاً: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

١ - إنربطت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ الخمسينيات بالنظر إلى تلك المنطقة من ثنايا الصراع بين الشرق والغرب. وقد إنعكس ذلك في تبني الولايات المتحدة لما عرف بسياسة ملء الفراغ. وقد حاولت الولايات المتحدة - في بادئ الأمر - القيام بملء ذلك الفراغ بصورة مباشرة من خلال محاولاتها المتلاحقة لإقامة سلسلة من الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمان الإقليمي الموالية لها.

غير أنه إزاء الفشل المتكرر لتلك المحاولات، بدأت الولايات المتحدة تتجه إلى إسلوب غير مباشر ملء الفراغ، من خلال الاعتماد على قوة إسرائيل - حليفتها التقليدية في المنطقة - عن طريق إمدادها بكافة أشكال العون والدعم العسكري والإقتصادي والسياسي، باعتبارها دعامة أساسية من دعامتات الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة. وقد تمثل الدور الإسرائيلي في تلك الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية في إعتماد الولايات المتحدة على قوة إسرائيل للدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة إذا ما تعرضت لهجوم من جانب إحدى القوى الإقليمية في الشرق الأوسط تجنبًا للتدخل الأمريكي المباشر في المنطقة، ذلك فضلاً عما تقوم به إسرائيل من إستنزاف قدرات النظم التي إنربطت بالاتحاد السوفيتي بهدف إضعافها وتحجيم أنوارها في المنطقة، أو بهدف القضاء عليها نهائياً إذا ما سمحت الظروف بذلك. وتعتبر حرب ٦٧ من الأمثلة البارزة على مدى فعالية الدور الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. فحينما تزايدت قدرات عبد الناصر وإتسعت طموحاته وتحركاته على الساحة العربية بشكل يعرض المصالح الأمريكية للخطر قامت إسرائيل بالتعامل مع مصدر التهديد الإقليمي بهدف القضاء عليه^(١).

وقد تزايدت أهمية إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية بعد نجاحها في أداء الدور الموكل إليها - في أول اختبار حقيقي لها - وذلك بعد فوزها الساحق على العرب مما زاد من إمكانية إعتماد الولايات المتحدة عليها في تحقيق أهدافها في المنطقة، فنقطدت العلاقات الأمريكية -

(١) المرجع السابق، ص ١٧ - ٢٣.

الإسرائيلية، وتزايدت المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تحصل عليها إسرائيل فقد وافق مجلس النواب الأمريكي في ١٩٧٠/٩/٣٠ على تفويض الرئيس الأمريكي نيكسون سلطات واسعة يمكنه بمقتضاه تزويد إسرائيل بما تحتاجه من أسلحة. كذلك فقد أعلن رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب عن قلقه إزاء تزايد التدخل السوفييتي في العالم العربي مما يشكل خطراً على السلام العالمي كما أعلن: «إن إسرائيل تقف بمفردها في مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط، ولها فانها لو وقعت في أيدي العرب فسيتحكم السوفييت في البترول المصدر إلى العالم الغربي، أما لو أعطينا إسرائيل الأدوات فإنها ستقوم هي بالعمل على حماية مصالح العالم الغربي في الشرق الأوسط»^(١)، وبالفعل فقد حصلت إسرائيل خلال الفترة من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٩ على ماتزيد قيمته على ٢٠ بليون دولار أمريكي من المساعدات الأمريكية.^(٢)

ولعل ذلك يقودنا إلى التساؤل عما إذا كانت هناك شبهة توافق أمريكي - إسرائيلي وراء العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧

يتضح من ملاحظة السلوك الأمريكي - قبل وأثناء وفي أعقاب عدوان ٦٧ - أنه كان ثمة توافق أمريكي - إسرائيلي وراء ذلك العدوان. وهناك كثير من الشواهد التي تؤكد صحة ذلك الرأى.

فعن أثناء المراحل الأولى لتصعيد الصراع طلب البيت الأبيض من البنتاغون تقريراً عن مدى إمكانية إحران إسرائيل لنصر مؤكداً وسريع إذا ما شنت هجوماً على الدول العربية^(٣). وبالفعل فقد قدم الجنرال إيرل هويلر رئيس هيئة الأركان الأمريكية، تقريراً إلى الرئيس جونسون قبل إشتعال الحرب بعشرة أيام جاء فيه: «إن الإسرائيليين سيكسبون الحرب خلال

(١) مصطفى علوى، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (بحث غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥)، ص ١٤ - ١٥.

(٢) Aroian & Mitchell; op. cit; P. 349.
Georgiana Stevens, "1967 - 1977 America's moment in the Middle East" The Middle East Journal (Vol. 31, no: 1, winter 1977), P. 2.

ثلاثة أو أربعة أيام إذا قاموا بالضربة الجوية الأولى بنجاح^(١). وقد قام القادة العسكريون في ال Bentagoun بابلاغ أبا إيفان بتلك المعلومات خلال الزيارة التي قام بها لواشنطن قبل بدء الحرب^(٢). كذلك فقد أكد وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيفان «إن الولايات المتحدة أكدت لى تأييدها للإجراءات التي تتخذها إسرائيل لفتح خليج العقبة»^(٣). ومكذا يتضح أنه بينما كان الرئيس جونسون على علم تام باقتراب وقوع الهجوم الإسرائيلي فقد كان يؤكد للدول العربية على تصميم الولايات المتحدة على منع العدوان أياً كان مصدره^(٤).

كذلك فقد أبلغ الرئيس جونسون الوزير المفوض الإسرائيلي في واشنطن خلال إستقباله له مساء يوم ٢٦ مايو «إن إسرائيل لديها الحق في العمل بمفردها بوصفها دولة ذات سيادة، ولكن الولايات المتحدة في هذه الحالة لن تشعر بالتزام تجاه أية آثار قد تنشأ عن ذلك العمل»^(٥). وهكذا لم يوضح جونسون صراحة لإسرائيل أن الولايات المتحدة سوف تعارض أي تحرك إسرائيلي^(٦).

وفي ٣٠ مايو خلال الزيارة السرية التي قام بها مدير المخابرات الإسرائيلية لواشنطن أوضح له المسؤولون في ال Bentagoun والـ C.I.A أنه «إذا تصرفت إسرائيل بمفردها وحققت إنتصاراً حاسماً على العرب، فإن أحداً لن يزعج في واشنطن»^(٧). كذلك فقد صرّح دين راسك وزير الخارجية الأميركي في ٣١ مايو ٦٧ بقوله: «- re- I don't think it's our business to strain anybody»^(٨) وهو ما فسر في إسرائيل على أنه بمثابة الضوء الأخضر من الولايات المتحدة إلى إسرائيل بالتحرك ضد العرب، بالإضافة إلى ذلك فقد تحركت حاملتا الطائرات

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦٢.

(٢) غسان سلامة وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

(٣) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٦٢.

(٥) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨ - ٧٩.

Adelphi Papers, op. cit, P. 8.

(٦) غسان سلامة وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

D. Hiro, op. cit, P. 301.

(٧)

(٨)

«أمريكا» و«ساراتوجا»، وبعضاً وحدات الأسطول السادس الأمريكي إلى منطقة شرق البحر المتوسط كما أقتربت فجأة وعلى غير العادة من مسرح الحرب، كما قامت طائرات النقل الأمريكية بنقل كميات ضخمة من المهمات العسكرية من قاعدة هوليس الأمريكية في ليبها إلى إسرائيل واستمرت تلك القاعدة تؤدي دوراً نشيطاً حتى بعد بداية القتال فعلاً، ذلك فضلاً عما قامت به طائرات التجسس الأمريكية من عمليات تصوير واسعة النطاق للمراكم الدفاعية في مصر^(١).

كذلك ففي أعقاب إنتهاء المصراع المسلح لم تمارس الولايات المتحدة أية ضغوط لحمل إسرائيل على الانسحاب من المناطق التي إحتلتها - كما سبق أن فعلت في عهد أيزنهاور إبان أزمة السويس^(٢)، وإنكفت فقط بالإعراب عن خيبة أملها لأن الإسرائيليين لم يأخذوا بنصيحتها، بل وأكثر من ذلك فقد رفضت وصف التحرك الإسرائيلي بأنه عدوان^(٣).

وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق ومؤكدة بالهجوم الإسرائيلي، غير أنها قامت - على سبيل التمويه - ببعض المحاولات المعلنة بزعم حدث إسرائيل على خبط النفس، في حين كان الهدف من وراء تلك المحاولات هو إقناع العرب بأن إسرائيل لن تهاجمهم أولاً، ومن ثم إعطاء زمام المبادرة لإسرائيل كى تقدر الأمر وفق رغبتها، فإن هى أرادت العرب أمكنها ذلك من أن تستفيد من مزايا القيام بالضربة الأولى، كذلك فقد استهدفت الولايات المتحدة من وراء تلك المحاولات العلنية إقناع السوفييت بأنها لا تزيد أو لاتساند الهجوم الإسرائيلي حتى لا يستتبع ذلك تدخل سوفييتي إلى جانب العرب بحجة أن الولايات المتحدة تدخلت إلى جانب إسرائيل، كذلك فقد كان واضحًا منذ اللحظات الأولى للمعركة أن إسرائيل سوف تحرز نصراً ساحقاً، ومن ثم لم تكن هناك حاجة لمثل ذلك التدخل الأمريكي أصلًا، كذلك فقد أثبتت الولايات المتحدة تجنب الظهور بمظهر المشارك في العلوان أو المؤيد له حتى لانتقاد مصداقيتها بالكامل في العالم العربي وهو الأمر الذي لم تكن تريده.

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سابق ذكره، ص ٦٦.

(٢) غسان سلامه وأخرون، مرجع سابق ذكره، ص ٦٤.

(٣) ويليام كوانت، مرجع سابق ذكره، ص ٨٩.

وخلصة القول، فإذا إفترضنا - جدلاً - أن الولايات المتحدة كانت لا تتفق على الهجوم الإسرائيلي، فما الذي منع الإدارة الأمريكية من أن تبلغ إسرائيل بصورة قاطعة ومحاسمة لباس فيها ولا غموض بمعارضتها لمثل ذلك الهجوم؟ كذلك، ألم يكن الدافع دراء إرسال قطع الأسطول السادس الأمريكي إلى منطقة الصراع هو إظهار المساندة لإسرائيل والحيلولة دون إتاحة الفرصة للسوقية للتدخل لمساندة العرب؟ كذلك، ألم يكن بإمكان الولايات المتحدة أن ترغم إسرائيل على الوقف الفوري لإطلاق النار وأن تجبرها على الإنسحاب من الأراضي التي إحتلتها أثناء المعركة كما فعلت في أعقاب أزمة السويس؟¹⁹

٢ - يرجع البعض فشل السياسة الأمريكية في معالجة الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى الإنحياز الأمريكي الشديد إلى جانب إسرائيل، الأمر الذي أفقد الولايات المتحدة مصداقيتها في العالم العربي. وقد جاء هذا المعنى على لسان بعض الباحثين الأمريكيين الذين اتسمت كتاباتهم بالموضوعية والحياد العلمي ونذكر منهم Seth Tillman الذي قال:

".... Owing to the unmatched influence of the Israeli lobby in American politics, Israeli Security (or, more exactly, the conceptions of Israeli Security held by incumbent Israeli governments) has been permitted to preempt other vital interests in American policy. This, rather than the undoubtedly complexity of the issues, or the strategic, economic, or moral stakes of one case as opposed to another, has been the root cause of a chronically unbalanced policy that, despite certain tactical successes, remains a strategic failure"⁽¹⁾.

ولعل مما يدلل على صحة آراء Tillman أنه بينما كان الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هو إحتواء المد السوقية في المنطقة، فقد أدت الهزيمة العربية في عام ٦٧ - والتي تتحمل الولايات المتحدة جانباً من المسئولية عنها - إلى إرغام دول

Seth Tillman, op. cit, P. 276.

(١)

المواجهة العربية على الإعتماد المنفرد والماجي على الاتحاد السوفيتي، مما مهد السبيل أمام السوفيت للحصول على كافة التسهيلات التي يطلوبونها، فإسْتَطَاعُوا بذلك أن يدعموا وجودهم الإستراتيجي ونفوذهم السياسي في المنطقة. كذلك فقد كان من أهم تداعّج حرب يونيو ٦٧ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وبين العديد من الدول العربية مما قلل من الوجود الدبلوماسي الأمريكي في المنطقة^(١).

خامساً: بالنسبة لنمط التفاعلات بين القطبين في أوقات الأزمات الدولية

ما لا شك فيه أن تصارع الإرادات الدولية وتباطؤ المصالح والأهداف هو الذي يمهد الطريق لنشأة الأزمات الدولية، والتي قد تتتصاعد حدتها حتى تصل إلى مستوى الصراع المسلح، غير أنه حينما تكون الدول القطبية نفسها أطرافاً في تلك الأزمات الدولية - ولو بصورة غير مباشرة - فإن ذلك يتطلب أن يمارس القطبان قدرًا من الحذر وضبط النفس، وأن يظهرها قدرًا من المرونة والإستعداد لتقديم بعض التنازلات ضماناً لتحقيق النجاح في معالجة الأزمات الدولية التي تنشأ بينهما أو بين حلفائهما، وتجنبًا للمخاطر الرهيبة التي يمكن أن تنشأ نتيجة المواجهة أو الصدام المباشر بينهما، وفيما يتعلق بحرب ٦٧ فقد واجه كل من القطبين مشكلة تحديد مدى المساندة والدعم الذي يتعمّن أن يقدمه كل منهما لحلفائه أو وكلائه المحليين (الإقليميين)، وكذلك المدى الذي يتعمّن عليهم عدم تحظيه بتجنيباً للدخول في مواجهة مباشرة بينهما^(٢).

ومن الملاحظ أنه على الرغم من عدم قدرة القطبين على تحقيق السيطرة الكاملة على سلوك حلفائهم الإقليميين، إلا أنّهما يلتزمان بالدفاع عنهم ولاسيما إذا ما تعرّضت السلامة الإقليمية لأحد هؤلاء الحلفاء لتهديد جوهري، فغالباً ما يؤدي ذلك إلى تصعيد مخاطر المواجهة بين القطبين وعندما يهدى أحد القطبين بالتدخل إلى جانب حليفه فإنه في هذه الحالة فقط يرغم

(١) غسان سالمه وأخرين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤ - ٦٥.

(٢) Joseph Nye, op. cit, P.123 - 135.

القطب الآخر على التراجع، كما أنه غالباً ما يعمد القطبان إلى إظهار نوع من الروع والردع المضاد رداً على التهديد الذي وجده كل منهما لآخر كنوع من الإبقاء على الهيبة. ويمكن القول عموماً بأنه إذا ما أريد للديبلوماسية القطبين أن تكون فعالة في وقت الأزمات التي تنشأ عن الصراعات بينهما أو بين وكلائهما الإقليميين فإن الأمر غالباً ما يتطلب أن تمارس هذه الديبلوماسية عند مستويات عالية من المخاطرة^(١).

وهكذا يمكننا أن نخلص إلى أن التفاعل الأمريكي - السوفيتي في أوقات الأزمات يشكل نوعاً من التعاون القسري (الإجباري) بينهما Corced Cooperation^(٢) حيث يدفعهما تخوفهما من مخاطر المواجهة بينهما إلى محاولة إظهار قدر من المرونة والإستعداد للتعاون بهدف البحث عن حلول وسط تأخذ مصالح ومكانة كل من القطبين وحلفائهما بعين الاعتبار من ناحية، وتحول من ناحية أخرى دون إنزلاق البشرية إلى كارثة محققة.

Janice Gross Stein, op. cit, P. 516 - 518.

Joseph Nye, Loc. cit.

(١)

(٢)

الفصل السابع

المحايدة المصرية السوفيتية
وقرار إنتهاء مهمة الخبراء السوفيت
في مصر

الفصل السابع

المعاهدة المصرية السوفيتية وقرار إنهاء مهمة الخبراء السوفيت في مصر

انطلاقاً من شعور السوفيت بتحملهم لجانب من المسئولية عن الهزيمة التي لحقت بالدول العربية الموالية لهم في حرب يونيو ١٩٦٧، ورغبة منهم في إعادة بناء الثقة في علاقتهم مع تلك الدول، وفي حرمان إسرائيل من إستغلال إنتصارها العسكري في إملاء شروطها على الدول العربية التقدمية، أدرك السوفيت أن التزاماً يقع عليهم في إمداد دول المواجهة العربية بما تحتاجه من سلاح لإعادة بناء قواتها المسلحة وإزالة آثار العدوان.

وعلى امتداد سنوات حرب الاستنزاف War of Attrition قام السوفيت بإمداد مصر وسوريا بالمستشارين والخبراء والفنين اللازمين لتدريب قواتهما المسلحة، والإشراف على تشفير الأسلحة الدفاعية المتقدمة التي قدمها الإتحاد السوفيتي إلى كل من مصر وسوريا.^(١)

وقد كان هدف عبد الناصر - منذ هزيمة ٦٧ - هو تنويع الصراع العربي - الإسرائيلي، من خلال تدوير السوفيت إلى جانب العرب في صراعهم ضد إسرائيل، وقد كان تصوّر عبد الناصر مبنياً على أساس أن تصعيد مستوى الصراع من المستوى الإقليمي إلى مستوى المواجهة المباشرة بين القطبين، بما تتطوّر عليه من مخاطر، قد يدفع القطبين إلى العمل بصورة أكثر جدية للتوصّل إلى تسوية لذلك الصراع، غير أن تصوّر عبد الناصر لم يكن في محله، ومهد ذلك إلى اختلاف وجهة النظر السوفيتية للصراع عن وجهة النظر المصرية أو العربية، فبينما كانت مصر تنظر إلى الإتحاد السوفيتي باعتباره المورد الرئيسي - إن لم يكن

Adam B. Ulam, Dangerous Relations : The Soviet Union in World Politics 1970 - 82 (1)
(Oxford University Press, New York, 1983), P. 53

الأوحد - للسلاح الذي تحتاجه في حربها ضد إسرائيل، كان السوفييت يرون في إمدادات السلاح السوفيتي الأداة التي تمكنهم من الضغط على مصر والتاثير في سياساتها الخارجية والداخلية بهدف ربطها بالسياسات السوفيتية^(١)، فضلاً عن كونها الوسيلة التي تمكنهم من تحقيق وجود فعلى في المنطقة يهبيء لهم تحقيق أهدافهم الإستراتيجية فيها.

وإرتباطاً بتلك الأهداف لم يكن لدى السوفييت الحافز القوى الذي يدفعهم إلى مساعدة الرغبة العربية في تصعيد الصراع مع إسرائيل إلى مستوى المواجهة المسلحة، فقد كان معنى ذلك - بالنسبة للسوفيت - زيادة تكلفة مساندتهم للدول العربية من خلال إضطرارهم إلى إمدادها بقدر أكبر، وبنوعية أكثر تطوراً، من السلاح السوفيتي. كما أن قيام مواجهة عربية - إسرائيلية أخرى كان يعني وضع القدرة السوفيتية أمام اختبار فعلى في مواجهة القدرة الأمريكية، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على مكانة السوفييت وهيبتهم أمام حلفائهم وأمام الرأى العام العالمي، ذلك فضلاً عن الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها تلك المواجهة على مسيرة الوفاق بين القطبين، ناهيك عن إمكانية إنزالهما إلى مخاطر المواجهة المباشرة بينهما، ومكذا فقد عمل السوفييت دائمًا على تشجيع خيار التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي رغبة منهم في إثناء الدول العربية عن اللجوء إلى خيار الحل العسكري^(٢)

غير أنه في أعقاب وفاة عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ٧٠، وتولي السادات رئاسة مصر خلفاً له، تصاعدت مخاوف القيادة السوفيتية من الآثار المحتملة لعملية إنتقال السلطة في مصر على العلاقات المصرية - السوفيتية. وقد كان مبعث القلق السوفيتي يكمن في أن خليفة عبد الناصر - والذي لن يعد مسؤولاً عن هزيمة ٦٧ - قد يظهر قدرأً أكبر من الإستقلالية في تعامله معهم، لاسيما أن شعور عبد الناصر بتحمل المسئولية عن تلك الهزيمة ورغبتة القوية في

Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., ١). London, 1979), P. 56.

Robert Freedman, Soviet Policy toward the Middle East since 1970 (Praeger Publishers, ٢). New York, 1978

الإسراع بازالة آثار العذوان، مما اللذان دفعاه إلى تقديم المزيد من التنازلات والإمتيازات للسوفيت أملاً في الحصول على مساندتهم^(١). ذلك فضلاً عما كان معروفاً من قبل عن توجهات السادات اليمينية وميله ذات الصبغة الإسلامية المعارضه للشيعية، ولعل مما يدلل على ذلك ما جاء في رسالته التي بعث بها إلى خروتشوف عام ١٩٦١، والتي جاء فيها :

"We do not believe that the historical development of man runs along the blind alley of which capitalism is the beginning and Communism is the imperative end.. we refuse capitalism... but this refusal does not mean that communism will succeed in our country."^(٢)

إضافة إلى ذلك فقد كان من بين العوامل التي ساعدت على زيادة مخاوفsoviet، قيام الولايات المتحدة بايقاد منتجب أمريكي رفيع المستوى هو إلبرت ريتشارد سون لتقديم العزاء في وفاة عبدالناصر، وهو ما كان يعكس اهتمام الإدارة الأمريكية بتحسين العلاقات مع القيادة المصرية الجديدة^(٣). ذلك فضلاً عما أعلنه السادات في أعقاب توليه الرئاسة في مصر عن قبوله لمبادرة روجز^(٤)، فقد كان السادات رافضاً لسياسة الإنحياز الكامل وغير المتوازن إلى جانبsoviet، هذا الي جانب أنه قد بات واضحاً، منذ قبول عبد الناصر - قبل وفاته - لمبادرة روجز، أنه على الرغم من قدرة الإتحادsoviet على تقديم الدعم لمصر، وإعدادها للدخول في مواجهة مع إسرائيل، فإن الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على ممارسة الضغط المؤثر على إسرائيل لحملها على التوصل إلى تسوية سلمية للصراع^(٥).

وفي ذلك الإطار - ومنذ النصف الثاني من ديسمبر ١٩٧٠ - بدأت الإتصالات المصرية - الأمريكية، حين بعث السادات برسالة إلى نيكسون بهدف إحياء مبادرة روجز، ومواصلة الجهد للتوصيل إلى تسوية سلمية للصراع^(٦).

Ibid, P. 47

(١)

Dawisha, P. 27

(٢)

Freedman, loc. cit.

(٣)

Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, (٤) Chicago, 1985), P. 204

Dawisha, op. cit, P. 55-56

(٥)

Ibid, p. 57.

(٦)

وازاء تلك التطورات التي طرأت على الموقف المصري وازاء ما سبقها من تطورات على الساحة السورية (حيث كان قد وقع انقلاب عسكري في سوريا في نوفمبر ٧٠ تزعمه وزير الدفاع السوري حافظ الأسد، الذي أطاح بجموعة صلاح جديد الموالية للسوفيت في سوريا)^(١) شعر السوفييت بخطورة موقفهم في الشرق الأوسط نتيجة لتطورات الأوضاع في كل من مصر وسوريا اللتين كانتا تشكلان ركيزتي النفوذ السوفييتي في المنطقة، مما دفعهم إلى محاولة إستطلاع مواقف القيادة المصرية الجديدة عن قرب. وقد واتت السوفييت الفرصة لتحقيق ذلك خلال الزيارة التي قام بها نيكولاى بودجورنى رئيس هيئة الرئاسة السوفيتية لمصر في يناير ٧١، للمشاركة في احتفالات إفتتاح مشروع السد العالي الذى ساهم السوفييت فى تمويله وتوفير الخبرة الفنية اللازمة لبناء^(٢)

وخلال لقاءاته بالمسئولين المصريين يستشعر بودجورنى أن هناك انقساماً داخل القيادة المصرية بين أنواد السادات وبين جماعة على صبرى الموالية للسوفيت. وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الخلاف بين هذين الفريقين لم يكن خلافاً ناشئاً عن اختلاف التوجهات السياسية بقدر ما كان معبراً عن صراع على السلطة بين السادات - الذي أراد الإنفراط بالقيادة السياسية باعتباره خليفة عبدالناصر - وبين جماعة على صبرى المسسيطرة على الإتحاد الاشتراكى العربى من خلال لجنته المركزية، والتي كان أعضاؤها يرون فى أنفسهم أنهم بمثابة شركاء للسادات فى ميراث عبدالناصر.

وبعد مرور شهر تقريباً على زيارة بودجورنى، وفي الرابع من فبراير ٧١ أعلن السادات مبادرته السلمية الأولى^(٣)، والتي تضمنت إستعداده لم العمل بقرار وقف إطلاق النار لمدة شهر آخر، والبدء في تطهير قناة السويس بهدف إعادة فتحها أمام الملاحة الدولية، في مقابل الإنسحاب الإسرائيلي الجزئي من الضفة الشرقية لقناة السويس - كمرحلة أولى - مع تعهدها بإعادة كافة الأرضيات العربية المحتلة عام ٦٧ وفق جدول زمني يتم الإتفاق عليه لاحقاً

Freedman, op. cit, p. 48

(١)

Dawisha, op. cit, p. 59.

(٢)

(٣) فيليب روتنى، الشرق الأوسط فى سعيه الى السلام، ترجمة : كمال الغولى (المنشورات العربية، بيروت ، د. ت)، ص ٢٣.

لوضع بقية بنود القرار رقم ٢٤٢ موضع التنفيذ، كذلك فقد أعلن السادات في ١٥ فبراير ٧١ عن إستعداد مصر للتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل^(١).

وتتضح أهداف السادات من مبادرته تلك فيما ذكره بعد ذلك حين قال: «كانت مبادرتي التي أعلنتها في ٤ فبراير ٧١ نقطة بدء لحركة سياسية، لأنّه لم يكن في مقدوري - في ذلك الوقت - أن أفتح معركة عسكرية، و كنتيجة لمبادرتي اتصلت بنا أمريكا، واقتصرت أن ينعدنا روجرز فرحيت»^(٢). وتكتسب تلك المبادرة أهميتها نظراً لكنها أول مرة يعلن فيها الجانب العربي قوله للحلول الجزئية خطوة أولى نحو الحل الشامل، ذلك فضلاً عن أنها مهدت السبيل أمام إنتقال عملية الوساطة بين العرب وإسرائيل من منظمة الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة^(٣)، وعلى الرغم من ذلك فقد أعلنت إسرائيل رفضها لمبادرة السادات لسبعين رئيسين:

أولاً : أن تلك المبادرة كانت تربط بين الانسحابالجزئي وبين الإنفصال الإسرائيلي الكامل إلى ما وراء حدود ٥ يونيو ٦٧.

ثانياً : أن تلك المبادرة قد إشترطت أن تعبّر القوات المصرية إلى الضفة الشرقية للقناة بعد إنسحاب إسرائيل منها^(٤).

وهكذا فشلت مبادرة السادات لعام ٧١ كما فشلت من قبلها مبادرة روجرز بسبب الرفض الإسرائيلي.

ولإذاء فشل مبادرة فبراير، وإعلان إسرائيل عن عدم اعتزامها الإنفصال إلى حدود ٦٧، بدأ السادات في التقرب إلى السوقية من جديد، حيث قام بزيارة موسكو في مارس ٧١. وخلال زيارته طالب السادات السوقية بإمداد مصر بالسلاح الهجومي الذي يمكنه من الوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه أمام الشعب المصري وأمام الرأي العام العالمي، بأن يكون عام

(١) المرجع السابق

(٢) أنور السادات، البحث عن الذات (المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨)، ص ٢٣٥

Spiegel, op. cit, p. 205 (٤)

Ibid, p. 204 (٥)

١٩٧١ هو عام الحسم Year of decision للصراع العربي - الإسرائيلي سواء على طريق التسوية السلمية أو طريق الصراع المسلح. وبالفعل فقد إستجاب السوفييت لطلاب السادات فرحبين «بعودة الحليف الضال» حيث وافقوا على إمداد مصر بطائرات ميج - ٢٥ ، ميج - ٢٣ ، المتطرفة لتمكن مصر من التصدى لطائرات الفانتوم الأمريكية التي حصلت عليها إسرائيل، بشرط ألا تعمل تلك الطائرات إلا بموافقة موسكو، وعلى أن يقودها طيارون سوفييت، كذلك فقد وافق السوفييت على إمداد مصر بكميات إضافية من صواريخ سام مع الإبقاء على أطلق خبراء الدفاع الجوى السوفييت فى مصر حتى يتمكن المصريون من إنهاء تدريبهم على تشغيل تلك الأسلحة المتطرفة.^(١)

ومن ناحية أخرى حاول السادات إقناع القادة السوفييت بضرورة التحرك العسكري - أملأ فى الحصول على تأييدهم لذلك التحرك - إلا أن موقف السوفييت ظل كما هو من حيث معارضته الحل العسكري وتشجيع التسوية السلمية. ومن ناحية أخرى حاول السوفييت إقناع السادات بأن هدف إسرائيل هو إستدراج مصر إلى مواجهة عسكرية متسرعة - كما حدث عام ٦٧ - بهدف إسقاط النظم التقديمة في المنطقة والقضاء عليها، وبهدف الإيقاع بين الإتحاد السوفيتي وبين الدول العربية التقديمة، لحرمان تلك الدول من المساندة السوفيتية التي تشكل عنصراً من عناصر التهديد لإسرائيل.^(٢).

ويمكن تلخيص موقف الإتحاد السوفيتي آنذاك من الحل العسكري في عدة نقاط أهمها^(٣):

١ - عدم الموافقة على قيام حرب عربية - إسرائيلية جديدة، إلا في حالة الضرورة القصوى لما قد تؤدى إليه من مواجهة مباشرة بين القطبين.

Jon D.Glassman, Arms for the Arabs : The Soviet Union and war in the Middle East (١)
(The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1977), p. 87.

Ibid, p. 88

Ibid

-
- ب - أن قدرات الجيوش العربية مجتمعة لا تمكنها من إلحاق الهزيمة بإسرائيل، وأن السوفيت لا يمكنهم الدخول في حرب نيابة عن العرب.
 - ج - أن معارضته قيام صراع مسلح بين العرب وإسرائيل لا تعنى تخلى السوفيت عن تقديم الدعم العسكري للدول العربية بل إنهم سيواصلون إمداد العرب بالسلاح الذى يحتاجونه لدعم قدراتهم العسكرية.
 - د - أن المعارضة السوفيتية للحل العسكري ليست نابعة من رفضهم للحل العسكري من حيث المبدأ وإنما مردها إلى واقعية التقييم السوفيتى للمواقف والقدرات العربية.
 - ه - تأييد السوفيت للتسوية السياسية بشرط مراعاتها للحقوق العربية.

وعلى الرغم من ذلك فقد واصل السادات تصريحاته عن عام الحسم، وعن إمكانية التحرك العسكري، الأمر الذى زاد من مخاوف السوفيت ولاسيما فى ظل ما تم الإعلان عنه فى ١٧ ابريل ٧١ من إعتزام كل من مصر وسوريا وليبية تكون ما عرف بإتحاد الجمهوريات العربية (والذى ظهر الى حين وجود إعتباراً من أول سبتمبر ٧١ بعد أن جاءت نتائج الإستفتاءات الشعبية التى أجريت فى كل من الدول الثلاث مؤيدة لنشأة ذلك الإتحاد) (١).

وفي تلك الأثناء كانت الخلافات داخل القيادة المصرية قد وصلت الى حد ينبع بالخطر فقد إحتاج أعضاء اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكي - الموالون لعلى صبرى - على قيام السادات بالإتفاق مع كل من سوريا وليبية على إنشاء دولة الوحدة الجديدة دون استشارتهم، وسرعان ما تلاحت الأحداث فقام السادات فى ٢ مايو بعزل على صبرى من منصب نائب رئيس الجمهورية، ثم ألقى القبض عليه وعلى مجموعة من المسؤولين الموالين له من الوزراء ومن أعضاء اللجنة المركزية فى الخامس عشر من مايو ١٩٧١ فيما سمعى بثورة التصحيح التى استهدفت القضاء على مراكز القوى، ويقدر ما لاقت حركة السادات التصحيحية من إرتياح وتأييد لدى جماهير الشعب المصرى فضلاً عما أدت اليه من تحسين لصورة السادات فى أعين

Eugéne Berg, Chronologie Internationale 1945 - 1977 (Presses Universitaires de France, Coll. Que sais - je? (1756), Paris, 1979), P. 94- 95 (١)

الغرب، فقد أدت إلى تزايد مخاوف السوفيت من الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها تلك
الحركة على العلاقات المصرية - السوفيتية^(١)

هذا وقد واكبت تلك التطورات الداخلية في مصر زيارة وليم روجرز للقاهرة في الثالث من
مايو ١٩٧١ (في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية أمريكي لمصر منذ الزيارة التي قام بها
دالاس لول المنطقة عام ١٩٥٣)^(٢). وقد جاءت هذه الزيارة في إطار إهتمام الرئيس الأمريكي
بمنطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة حيث جاء في تقريره إلى الكونجرس في ١٩٧١/٢/٩ :
«إن المصالح الأمريكية والسوفيتية في الشرق الأوسط متعارضة تماماً، وذلك باستثناء الرغبة
في تحاشي المواجهة.. وإن إدخال التنافس الإستراتيجي العالمي إلى تلك المنطقة لا يتفق مع
سلام الشرق الأوسط، ولا مع الواقع في العلاقات الأمريكية - السوفيتية»^(٣) وبينوا واضحاً
من مقولته نيكسون مدى قلق الإدارة الأمريكية من الوجود السوفيتي في مصر. وقد بدأ إقالة
على صبرى من منصبه - قبل بدء زيارة روجرز بيوم واحد - بمثابة إشارة من جانب السادات
للولايات المتحدة بإمكانية حدوث تبدلات في توجهات السياسة الخارجية المصرية وإمكانية قيام
السداد - الذي أظهر قدرته على التخلص من أعون السوفيت - بتصفية الوجود السوفيتي
في مصر، إذا ما أبدت الولايات المتحدة تفهماً للمواقف العربية، واستعداداً لمارسة قدر من
الضغط على إسرائيل لحملها على التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة من الجانبين.^(٤) وبالفعل
فقد ألمح روجرز للسادات خلال زيارته بأنه «ربما كان نيسكون مستعداً لاستجابة أكثر ترحيباً
(المبادرة ٤ فبراير) إذا ما عمل السادات على تقليل الوجود السوفيتي في مصر». وفي أعقاب
زيارة روجرز تزايدت الاتصالات المصرية - الأمريكية المباشرة بعد أن كانت تتم عن طريق
وساطة موسكو^(٥).

Mohrez El Hussini, Soviet- Egyptian Relations 1945 - 85 (The Macmillan Press Ltd., ١)
London, 1987), P. 196

(٢) Spiegel, op. Cit, P. 205

(٣) وليام كوان، أمريكا والعرب وإسرائيل : عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧ - ١٩٧١ ترجمة : عبد العظيم حماد
(دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٤) Spiegel, ١٠ c. cit.

(٥) إ. بريماكوف، تشريح المسراع في الشرق الأوسط، ترجمة : سعيد أحمد (دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨١)، ص ٢١٩.

ولِزَاءِ تِلْكَ التَّطْلُورَاتِ وَنَتْيَاجَةِ لِتَشْكِيكِ السُّوفِيَّيْتِ فِي نَوَايَا السَّادَاتِ، فَقَدْ قَرَرُوا أَنْ يَسْبِبُو
غُورَهُ لِلتَّحْقِيقِ مِنْ مَدْىٍ وَلَأَنَّهُ لَهُمْ، فَقَرَرُوا أَنْ يَعْرُضُوْا عَلَيْهِ إِبْرَامَ مُعاَهَدَةَ الصَّدَاقَةِ وَالْتَّعَاوِنِ بَيْنَ
مَصْرَ وَالْإِتَّحَادِ السُّوفِيَّيْتِ، بِالْفَعْلِ فَقَدْ وَصَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ فِي ٢٥ِ مَaiوٍ ٧١ - فِي مَهْمَةٍ عَاجِلَةٍ -
وَفَدْ سُوفِيَّيْتِيَّ عَلَى مَسْتَوِيِّ عَالِيٍّ يَرَأْسُهُ نِيكُلَّا يُودْ جُورْجُنِيَّ وَيَرْافِقُهُ يُورِيُّسْ بُونُو مَارِيَّيفُ عَضْوُ
الْجَنَّةِ الْمَرْكُزِيَّةِ لِلْحَزْبِ الشِّيَوُونِيِّ السُّوفِيَّيْتِ، وَأَنْدَرِيَّهُ جُورِمِيَّكُو وَذِيْرُ الْخَارِجِيَّةِ وَإِيفَانُ
بَافْلُوْفْسْكِيَّ النَّائِبُ الْأَوَّلُ لِوَزِيرِ الدِّفَاعِ.. وَقَدْ عَرَضَ الْوَفَدُ عَلَى السَّادَاتِ إِبْرَامَ مُعاَهَدَةَ الصَّدَاقَةِ
بَيْنَ الْوَلَتَيْنِ^(١).

وَيَرِى الْبَعْضُ أَنَّ الْمُبَادِرَةَ فِي طَلَبِ إِبْرَامِ الْمُعاَهَدَةِ قدْ جَاءَتْ أَوْلَأَ مِنْ جَانِبِ مَصْرَ فِي
مَارِسِ ٧١ مِنْ خَلَالِ الرِّسَالَةِ الَّتِي بَعَثَ بَهَا السَّادَاتُ إِلَى بَرِيجِنِيفُ، طَالِبًا إِبْرَامَ تِلْكَ الْمُعاَهَدَةِ،
رَغْبَةُ مِنْهُ فِي طَمَانَةِ السُّوفِيَّيْتِ عَلَى مُسْتَقْبِلِ الْعَلَاقَاتِ مَعَ مَصْرَ وَلَحْثُمُ عَلَى إِظْهَارِ الْمَزِيدِ مِنْ
الْدُّعُومِ لَهَا^(٢) وَقَدْ تَرَدَ السُّوفِيَّيْتِ فِي أَوْلَ الْأَمْرِ فِي الْمَوْاقِفَةِ، ثُمَّ مَا لَبَثُوا أَنْ وَافَقُوا عَلَيْهَا بَعْدَ
سُقُوطِ جَمَاعَةِ عَلِيِّ صَبَرِيِّ الْمَوَالِيَّةِ لَهُمْ وَتَخْوِيفِهِمْ مِنْ فَقْدِ نَفْوِهِمْ^(٣). هَذَا وَتَجَدُّرُ الإِشَارَةِ فِي
هَذَا الصَّدَدِ إِلَى أَنَّ السُّوفِيَّيْتِ سَبَقُوا أَنْ رَفَضُوا عَرْضًا مَعَاثِلًا تَقْدِيمَهُ بَعْدَ النَّاصِرِ بَعْدَ هَزِيْمةِ
٦٧، خَشْيَةً تَوْرُطِهِمْ فِي الْصَّرَاعِ الْعَرَبِيِّ - الإِسْرَائِيلِيِّ بِصُورَةِ كَامِلَةٍ، كَمَا سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا فِي
الْفَصْلِ السَّابِقِ.^(٤)

غَيْرُ أَنَّ الرَّأْيَ الْأَرْجُحَ هُوَ أَنَّ السُّوفِيَّيْتِ هُمُ الَّذِينَ طَالَبُوا بَعْدَ تِلْكَ الْمُعاَهَدَةِ، وَأَنَّ
السَّادَاتِ قدْ إِسْتَجَابُوا لِطَلَبِهِمْ رَغْبَةً مِنْهُ فِي طَمَانَتِهِمْ، وَلَعِلَّ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ:

١ - أَنْ زِيَارَةَ يُودْ جُورْجُنِيَّ لِلْقَاهِرَةِ جَاءَتْ نَتْيَاجَ إِقتَرَاحِ السُّوفِيَّيْتِ أَنْفُسِهِمْ.

(١) اسْمَاعِيلُ صَبَرِيُّ مَقْلُدُ، الْصَّرَاعُ الْأَمْرِيْكِيُّ - السُّوفِيَّيْتِ حَولَ الشَّرِقِ الْأَنْسَطِ (مَنْشُورَاتِ ذاتِ السَّلَاسِلِ،
الْكُوِيْتُ، ١٩٨٦)، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) مُحَمَّدُ حَافِظُ اسْمَاعِيلُ، أَمْنُ مَصْرَ الْقَوْمِ فِي عَصْرِ التَّحْديَاتِ (مَرْكَزُ الْأَهْرَامِ لِلتَّرْجِيمَةِ وَالنَّشْرِ، الْقَاهِرَةُ،
١٩٨٧)، ص ١٨٠.

Dawisha, op. cit. P. 61.

Ibid.

(٣)

(٤)

ب - أن السوفيت قد طالبوا في بادئ الأمر بأن تكون مدة سريان المعاهدة لعشرين عاماً
غير أن مصر طلبت تخفيضها إلى خمسة عشر عاماً^(١)

وفي محاولة من جانب السوفيت لحمل السادات على الموافقة على إبرام تلك المعاهدة،
فقد وعده بإرسال طائرات الميج - ٢٣ ، والميج - ٢٥ - والتي سبق أن وعده بها خلال
زيارته السابقة للاتحاد السوفيتي - خلال أربعة أيام فقط من عودتهم إلى موسكو بعد التقيع
على المعاهدة.^(٢).

وبالفعل فقد تم التوقيع على المعاهدة في ٢٧ مايو ١٩٧١^(٣) وأعلن بعده الإهتمام السوفيتي
بعقد تلك المعاهدة في ذلك الوقت بالذات كان يتمثل في عدة أمور:

أ - تخوف السوفيت من أن يتخد السادات من خلافه مع جماعة على صبرى المعروفة بمعيولها
اليسارية، ذريعة لقطع العلاقات الدبلوماسية معهم^(٤)

ب - إثبات أن النفوذ السوفيتي في مصر لايزال راسخاً كما كان، وأن القضاء على مراكز
القوى يعد مسألة داخلية، لا تعكس تحولاً في توجهات السياسة الخارجية المصرية في
ظل القيادة الجديدة في مصر. فقد جاءت تلك المعاهدة في نهاية شهر مايو الذي شهد
المراحل النهائية والحساسة في الصراع على السلطة بين السادات وجماعة على صبرى،
إضافة إلى ذلك فقد التزمت مصر بمقتضى المادة الثانية من المعاهدة بالسير على طريق
التحول الإشتراكي للمجتمع^(٥).

ج - التأكيد للرأي العام العالمي على فشل السياسة الخارجية الأمريكية في إحداث إنشقاق
في العلاقات المصرية السوفيتية، ولعل مما يدل على ذلك ما ذكره بوجورنی في أعقاب

El Hussini, op. cit, P. 197.

(١)

(٢) مقلد، مرجع سابق ذكره، ص ٣٣٢.

(٣)

Berg, Op. Cit, P. 94.

(٤)

Glassman, Op. cit, p. 89.

(٥)

(٥) وحيد رافت، العالم العربي والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة (منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٦)، ص ٢٢٣.

التقييع على المعاهدة حين قال :

".. The treaty between the soviet Union and the United Arab Republic signifies a new blow to the plans of international imperialism which is trying every possible way to drive a wedge into the relations between our countries, to undermine our friendship, and to divide the progressive forces^(١)

د - الحيلولة دون حدوث اتفاق مصرى - امريكى لتسوية أزمة الشرق الأوسط بصورة تستبعد الإتحاد السوفيتى من المشاركة فى تلك التسوية. فقد جاء فى المادة فى المادة التاسعة من المعاهدة «يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أية محالفات أو المشاركة فى أية تجمعات أو إتخاذ أية إجراءات ضد الطرف الآخر، أو إبرام أية اتفاقيات دولية تتناقض أحكامها مع أحكام تلك المعاهدة»^(٢)

هـ - ضمان الإتحاد السوفيتى عدم تحرك مصر عسكرياً، حيث كانت تصريحات السادات عن عام الجسم وعن اللجوء الى الحل العسكري قد أثارت مخاوف السوفيت من إحتمالات توريطهم فى صراع عربى- اسرائيلى جديد، وقد إستطاع السوفيت أن يحصلوا بمقتضى تلك المعاهدة على تعهد من جانب مصر بعدم البدء بأى تحرك عسكري قبل التشاور مع السوفيت، فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أنه «في حالة ظهور بوادر تهدد السلام - من وجهة نظر الطرفين - يبدأ الطرفان مفاوضات مباشرة بهدف تنسيق مواقفهم لإزالة مصدر التهديد وإعادة السلام»^(٣)

أما بالنسبة لمصر فقد كانت أهمية المعاهدة تكمن فى عنصرين :

Freedman, op. cit, p. 56

(١)

Dawisha, Loc, Cit

(٢)

Glassman, op. cit, p. 90

(٣)

أ - كانت المعاهدة تمثل عنصراً من عناصر الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل^(١) لحملها على التحرك الجدي على طريق التسوية السياسية، تقليلًا لحدة إنفصال مصر تجاه السوفيت مما يتيح لهم دعم وجودهم الإستراتيجي في المنطقة.

ب - تضمنت المعاهدة إلتزام الاتحاد السوفيتي بإمداد مصر بحاجاتها من السلاح بهدف دعم قدراتها العسكرية الالزمة للقيام بتحرك عسكري لإزالة آثار العدوان في حالة فشل جهود التسوية السياسية^(٢)، وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين.

ويمكن القول على أية حال أن معاهدة الصداقة والتعاون كانت بمثابة تقدิน للعلاقات المصرية - السوفيتية القائمة آنذاك^(٣)، في محاولة من جانب الطرفين لدفع تلك العلاقات نحو آفاق أرحب و مجالات أوسع، ذلك فضلاً عن كونها قد شكلت وثيقة رسمية تشهد على خروج مصر من دائرة عدم الإنحياز لكن تدور في الفلك السوفيتي حيث كانت تلك المعاهدة من أول معاهدة من نوعها يبرمها الاتحاد السوفيتي مع دولة من خارج المعسكر الإشتراكي.^(٤)

ومن منظور الصراع الإستراتيجي العالمي بين القطبين يمكن النظر إلى تلك المعاهدة على أنها تمثل نقطة تحول في الإستراتيجية السوفيتية من الأسلوب الدفاعي السلبي - defensive إلى مرحلة الأسلوب الهجومي - النشط Offensive-active باعتبارها دليلاً على أن الاتحاد السوفيتي يهدف إلى البحث عن أساليب جديدة لنشر وجوده الإستراتيجي خارج نطاق دائرة نفوذه التقليدية، متخاطياً بذلك المرحلة التي إقتصر فيها تعامله مع العالم الثالث على الأهداف السياسية فقط، وهو ما بدا واضحًا في إبرام الاتحاد السوفيتي لسلسلة من المعاهدات - خلال عقد السبعينيات - مع سوريا والعراق والصومال وأثيوبيا بهدف ضمان التحالف السياسي وضمان توفير التسهيلات العسكرية الجوية والبحرية الالزمة لقواته في المنطقة^(٥).

El Hussini, Loc. cit .

(١)

Glassman, op. cit, p. 89.

(٢)

Freedman, Loc. cit.

(٣)

Dominique Chevallier (ed.), *Renouvellements du Monde Arabe 1952 - 1982.* (Librairie Armand Colin, Paris 1987), p. 59

(٤)

Kurt London, *The Soviet Union in World Politics* (westview Press, Boulder, Colorado, 1980)

على الرغم من ذلك فيبدو أن السادات كان ينظر إلى تلك المعاهدة باعتبارها ضرورة ملحة تعليها عليه الإعتبارات التكتيكية ولا تعنى إرتباط مصر على وجه النهائية بالفل克 السوفيتي. وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما ذكره السادات للملك فيصل خلال زيارته لمصر في أعقاب التوقيع على المعاهدة مع الاتحاد السوفيتي من أن تلك المعاهدة «لا تزيد عن مجرد كونها حبراً على ورق»^(١). كذلك فقد بادر السادات فور الإعلان عن إبرام المعاهدة، بإبلاغ الولايات المتحدة بأن تلك المعاهدة لن تغير شيئاً في توجه مصر نحو السلام، وأنه لا يزال يسعى إلى التوصل إلى إتفاقية مؤقتة.^(٢) وقد يستدعي السادات في ٣٠ مايو ٧١ تونالد بيرجس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية في مصر آنذاك لمناقشة شروط تلك التسوية معه^(٣) ومكنا يتضمن أن السادات رغم توقيعه المعاهدة مع السوفييت كان لا يزال يحاول الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك فلم تلق محاولات السادات للتقارب من الولايات المتحدة إستجابة أمريكية مشجعة ولعل مرد ذلك كان إلى الخلاف والإنقسام الحاد الذي شهدته الإدارة الأمريكية آنذاك بين وليم روجز وزير الخارجية وبين هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، فقد كان روجز ينظر إلى الصراع العربي- الإسرائيلي من منظور إقليمي، وكان يركز على تسوية الخلافات بين العرب وأسرائيل، كما كان على استعداد لمارسة نوع من الضغط على إسرائيل لإقناعه بأنها المسؤولة عن وضع العراقيين أمام محاولات التسوية المختلفة، كما أنه لم يكن يكتفي بذلك إلى حد كبير بمخاطر التهديد الشيعي في المنطقة، بل إننا نجده يذهب إلى أبعد من هذا فيقترح أن يكون من بين الضمانات الدولية- للتسوية السلمية للصراع في المنطقة - تشكيل قوات دولية تتضمن قوات من الاتحاد السوفيتي إلى جانب قوات من الولايات المتحدة. أما كيسنجر فقد كان على عكس ذلك تماماً حيث كان يتضمن الصراع العربي - الإسرائيلي من منظور الصراع العالمي بين القطبين، ومن ثم فلم

(١) جمال على زهران، *السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ - ١٩٨١* (مكتبة مدبوبي، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٢٨٣.

(٢) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(٣) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٦.

يُكَرَّز بحل الصراع العربي - الإسرائيلي - في حد ذاته - أو عدم حله، بقدر ما كان يُركَز على آثار التسوية المحتملة لذلك الصراع، على موقع كل من القطبين في المنطقة، والمكاسب التي يمكن أن يجنيها كل منهما من جراء التوصل إلى تسوية معينة لذلك الصراع^(١). ولعل مما ساعد على تصعيد حدة الخلافات بين الطرفين أن الرئيس نيكسون قد ظل لفترة طويلة لا يرجع موقف أحدهما على الآخر، فهو من ناحية يؤيد وجهة نظر كيسنجر باعتبار أن التهديد الشيوعي لمنطقة الشرق الأوسط يشكل خطراً بالغاً على المصالح الأمريكية في تلك المنطقة، وهو من ناحية أخرى يشارك روجرز رغبته في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في إطار رغبته في تحسين العلاقات بالدول العربية^(٢).

وقد ألقى الخلاف بين كل من روجرز وكيسنجر بظلاله على موقف كل منهما من المعاهدة المصرية - السوفيتية، فعلى حين كان روجرز يرى أنها ستدفع السادات إلى إتخاذ مواقف أكثر مرونة لشعوره بأنه يتفاوض من موقف القوة، كان كيسنجر يرى أن التوصل إلى تسوية الصراع في ذلك الوقت بالذات سوف يجعل الأمر يبدو كما لو أن المعاهدة المصرية - السوفيتية قد أثبتت ثمارها في حد الولايات المتحدة وإسرائيل على التوصل إلى تسوية سلمية، مما كان سيزيد من إقتتال دول العالم الثالث بجدي الإعتماد على الإتحاد السوفيتي في مواجهة الولايات المتحدة، وهو ما كان سيشكل نصراً سياسياً كبيراً للإتحاد السوفيتي^(٣) ويبعد أن نيكسون قد إنتصر في نهاية الأمر لرأي كيسنجر المعارض للتوصيل إلى تسوية سلمية في تلك المرحلة لاسيما أن مصر كانت تشكل في ذلك الوقت قاعدة للتنفيذ الشيوعي في الشرق الأوسط.

وعلى ذلك يمكن بلورة الموقف الرسمي للولايات المتحدة في تلك الفترة (والذي كان يعكس تصور كيسنجر) في أنه كان يستهدف العمل أولاً على إخراج السوفيت من مصر قبل إجراء آلية تسوية حتى تحرم مصر من مزايا الاستفادة من الوجود السوفيتي كورقة ضغط خلال

Spiegel, op. cit, p. 216

(١)

Ibid, p,217

(٢)

Ibid, p,206

(٣)

المفاوضات، فاذا ما تم الانسحاب السوفييتي من مصر، تعمل الولايات المتحدة على الحصول بالنيل العربية إلى مستوى الإحباط الكامل، وبذلك تتم التسوية تحت الضغط العسكري الإسرائيلي وحسب الشروط الإسرائيلية^(١) ولعل ذلك يتضح بصورة جلية فيما ذكره كيسنجر بعد ذلك في مذكراته حين قال :

"As long as Egypt was in effect a soviet military base, we could have no incentive to turn on an ally on behalf of a soviet client. This is why I was always opposed to comprehensive solutions that would be rejected by both parties and that could only serve soviet ends by either demonstrating our impotence or being turned into a showcase of what could be exacted by Moscow's pressure. My aim was to produce a stalemate until Moscow urged compromise or until, even better, some moderate Arab regime decided that the route to progress was through Washington"^(٢)

غير أنه ما كاد السوفييت يهدأون بالاً - بعد توقيع المعاهدة مع مصر - حتى بدأت خلافاتهم مع مصر من جديد، وقد كان العامل المحرك لتلك الخلافات هو المحاولة التي قامت بها بعض العناصر الشيوعية في السودان للإطاحة بنظام حكم الرئيس جعفر نميري، وقد لعبت المساندة المصرية دوراً حاسماً في إفشال تلك المحاولة. وقد أثارت تلك المساندة المصرية إستياء السوفييت مما دفعهم إلى التعبير عن ذلك الإستياء عن طريق إعطاء معدلات تسليم صنفقات السلاح إلى مصر^(٣). كذلك فقد أعقى ذلك المحاولة الإنقلابية الفاشلة في السودان قيام الرئيس نميري بمطاردة الشيوعيين السودانيين وتقديمهم للمحاكمة، حيث حكم على بعضهم بالإعدام والسجن لفترات طويلة.^(٤) وقد كان من بين العوامل التي ساعدت على زيادة

(١) محمود رياض، البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١)، ص ١٣٤

Henry Kissinger, The White House Years (Little, Brown and Company, Boston, 1919), P. 1279 (٢)

Dawisha, op.cit, p. 62 (٣)

Glassman, op. cit, p. 90 (٤)

التوتر في العلاقات المصرية - السوفيتية آنذاك، رفض السادات التوسط لدى الرئيس نميري لتفعيل الأحكام الصادرة ضد الشيوعيين السودانيين المتورطين في محاولة الإنقلاب، بل إنه أعلن تأييده للإجراءات التي كان يقوم بها نميري ضد الشيوعيين^(١). وقد عبر السوفييت عن إستيائهم الشديد من المواقف المصرية والسودانية في بيان رسمي جاء فيه:

«إن لصبر الإتحاد السوفيتي حدوأً قصوى لا يستطيع بعدها أن يتتجاهل الإجراءات المعادية للشيوعية التي تقوم بها الحكومات العربية والتي تمس الإتحاد السوفيتي كما تمّ أصدقاؤه.. وإن المساندة السوفيتية للعرب في صراعهم ضد إسرائيل ينبغي أن تقابلها مراعاة العرب للمصالح السوفيتية وأخذها في الاعتبار. وإن التمادي في تلك الحملة المعادية للسوفيت في المنطقة قد يجبر الإتحاد السوفيتي على إعادة النظر فيما يقدمه للعرب من دعم، على ضيئه ما تفرضه إعتبارات المصلحة السوفيتية العليا نفسها»^(٢).

وهكذا توترت العلاقات المصرية - السوفيتية بصورة ملحوظة بعد مرور شهرين فقط على توقيع المعاهدة المصرية - السوفيتية، وقد ساعد على زيادة توتر العلاقات بين الطرفين الزيارة التي قام بها السير إليك نوجلاس هوم وزير خارجية بريطانيا لمصر في سبتمبر ٧١ (في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية بريطاني للقاهرة منذ أزمة السويس)، وقد أعقب تلك الزيارة ظهور بعض المؤشرات الدالة على تحسن العلاقات المصرية - البريطانية، حيث وافقت القاهرة على تعويض الرعايا البريطانيين الذين صودرت ممتلكاتهم خلال أزمة السويس، كما وافقت بريطانيا على المساهمة في تمويل مشروع خط سوميد لأنابيب البترول الذي يربط بين السويس والاسكندرية^(٣).

(١) Freedman,, op. cit, p. 90

(٢) في هذا المعنى يرجع الى : مقد، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ وكذلك Glassman, op. cit, p. 91

Freedman, op. cit, P. 69- 70.

M. Nasr Mahanna, The Dilemma of Peace : A Study of Foreign Policy (Dar El

Maaref, Cairo, 1985), P. 162.

وازاء تلك التطورات بدأ السوفييت يتشكّلون في مدى صلابة موقفهم في الشرق الأوسط. فخلال أشهر قليلة تمت الإطاحة بعدد كبير من العناصر الموالية لهم في المنطقة (نظام صلاح جديد في سوريا - جماعة على صبرى في مصر - الشيوعيون السودانيون)^(١) ومن ثم بدأوا في إعادة تقييم سياستهم في المنطقة بهدف توسيع قاعدة حلفائهم الإقليميين. وبدلًا من تركيز اهتمامهم على مصر وسوريا والعراق فقط، أخذوا في التقرب إلى اليمن الجنوبي والجزائر والمغرب، ذلك فضلًا عن محاولتهم التقرب إلى بعض المنظمات كمنظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المتأوّلة لسلطان عمان. إضافة إلى ذلك فقد عمل السوفييت على التقرب إلى بعض الأنظمة العربية المحافظة حيث أبرموا عدة إتفاقيات مع الأردن ولبنان والجمهورية العربية اليمنية كما رحّبوا بتحسين علاقاتهم مع بعض دول الخليج العربي كالبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية^(٢)

وخلال تلك المرحلة كانت جهود الوساطة التي يقوم بها يارنج قد وصلت إلى طريق مسدود، وازاء التعتن الإسرائيلي واللامبالاة الأمريكية بدأ السادات يعيد حساباته مرة أخرى، واتضح له عدم إمكانية إهراز أي تقدم ملموس على طريق التسوية السلمية وأن الأمر يتّضمن القيام بتحرك عسكري لتحرير القضية، ولاسيما في ظل ما كان قد تعهد به أمام الرأى العام المصري والعالمي بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الجسم. غير أن مثل ذلك التحرك العسكري في ظل تدهور العلاقات المصرية- السوفيتية كان أشبه ما يكون بمقامرة غير محسوبة كذلك التي حدثت عام ١٩٦٧ ولاسيما في ظل تباطؤ السوفييت وتلاؤهم في إمداد مصر بالسلاح، وعلى هذا فقد قرر السادات زيارة موسكو - في أكتوبر ٧١ - لتخفييف حدة التوتر في العلاقات بين البلدين، ولعث القادة السوفييت على الإسراع بتسلیم مصر ما تحتاجه من السلاح المجنّى المتتطور قبل نهاية عام الجسم.^(٣) وبالفعل فقد تم خلال الزيارة تجاوز الخلافات بين الدولتين والتي أثارتها أزمة انقلاب السودان، كما وافق السوفييت على إمداد مصر بعدد إضافي من

Ibid, P.61.

(١)

Ibid, p. 67 - 68

(٢)

(٣) مقال، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٧

طائرات الميج - ٢٣ والميج ٢٥ وصواريخ سام المتطرفة. غير أنه على الرغم من ذلك الاتفاق الموقع في شهر أكتوبر فقد ماحل السوفيات في إمداد مصر بذلك الصفة لعدة أسباب :

أ - تصاعد حدة التوتر على الحدود الهندية - الباكستانية في نوفمبر ٧١، والذي إنتمى بإشتغال الصراع المسلح بين الدولتين في ديسمبر من العام نفسه. وقد أدى ذلك إلى تورط الإتحاد السوفيتي في ذلك الصراع. فقد وجد السوفيات لزاماً عليهم - إزاء المساندة الأمريكية لباكستان، وفي ظل المعاهدة السوفيتية - الهندية التي كانت قد أبرمت بين التواليتين قبل ذلك بفترة وجيزة - أن يقدموا الدعم السياسي والمساندة العسكرية للهند، فقاموا بإرسال بعض وحداتهم البحرية إلى منطقة المحيط الهندي، كما سارعوا بسحب بعض المعدات العسكرية من مصر ونقلها إلى الهند. وهكذا لم يرحب السوفيات في تصعيد حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط في ظل توتر العلاقات بين القطبين في منطقة المحيط الهندي، وفي ظل رد الفعل الحاسم من جانب الولايات المتحدة والمساند لباكستان^(١).

ب - عدم رغبة السوفيات في تصعيد حدة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في ظل التأكيدات الأمريكية القوية التي حصلت عليها إسرائيل - خلال لقاء جولدامائير بنيكسون في ٢ ديسمبر ٧١ - والتي تعهدت الولايات المتحدة بمقتضاها بمضاعفة الدعم العسكري الذي تحصل عليه إسرائيل في حالة تعرضها لهجوم عسكري من جانب مصر^(٢).

ولإزاء ذلك التباطق السوفيتي وإزاء إقتراب نهاية عام الحسم دون حسم بذاته يشعر بالقلق على مكانته كزعيم لمصر^(٣). فطلب أن يقوم بزيارة موسكو خلال شهر ديسمبر ٧١، إلا أن القيادة السوفيتية رأت بعدم إمكانية إتمام تلك الزيارة قبل حلول شهر فبراير ٧٢.

Kissinger, op. cit, P. 1297

(١)

(٢) مقال، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٠.

C. Saivetz & S. Woodby, Soviet - Third World Relations (Westview Press, Boulder, Colorado, 1985), p. 125. (٣)

وقد أثار ذلك استياء السادات نظراً للموقف المخرج الذي وضعه فيه السوفيت والذى يهدى إلى زعزعة الثقة في قراراته^(١) وبالفعل فقد تمت هذه الزيارة في فبراير ٧٢، وقد طالب السادات خلال لقائه بالقادة السوفيت بعدة أمور^(٢):

أولاً: عدم موافقة السوفيت خلال مباحثات القمة مع الأميركيين في مايو ٧٢ على فرض حظر على واردات السلاح إلى دول المنطقة.

ثانياً: عدم القبول بإستمرار حالة اللاحرب واللاسلم نظراً لأنها لا تفيد إلا إسرائيل.

ثالثاً: عدم دخولهم في مفاوضات مع الأميركيين بشأن تعين الحدود بين الدول العربية وإسرائيل.

رابعاً: تدعيم العلاقات بين البلدين ولاسيما في مجال الدعم العسكري والإتفاق على قيام مصر بتحرك عسكري قبل نهاية عام ٧٢ في حالة عدم توصل القطبين إلى إتفاق بشأن التسوية السلمية خلال قمة موسكو.

وفي محاولة من جانبه لحث السوفيت على الموافقة على إمداد مصر بما تحتاجه من مطارات متطرورة، أبلغ السادات القادة السوفيت بأنه قد تلقى - قبيل مغادرته القاهرة إلى موسكو في ٢ فبراير - رسالة من الملك فيصل يعرض فيها إهداه مصر عشرين قاذفة مقاتلة^(٣)، كذلك فقد تعهد السادات للقادة السوفيت بـ لا تقبل مصر حلاً أمريكياً وقد علق بريجينيف على ذلك بقوله : «إن الولايات المتحدة تعمل على تضليل الدول العربية من خلال ما تقتره من مبادرات للتسوية المرحلية»، كما أكد أن لقاء القمة المرتقب في مايو ٧٢ سوف يكون مناسبة جيدة للتوصيل إلى حل مشكلة الشرق الأوسط، كذلك فقد أشار بريجينيف إلى أن السوفيت لا يعارضون فكرة لجوء مصر إلى الحل العسكري غير أن هذا يتطلب ضرورة الإعداد والتجهيز الجيد للعمل العسكري ضماناً لفعاليته في تحقيق أهدافه^(٤). وبالفعل فقد

(١) رحيد رافت، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

Dawisha, Loc. cit.

(٢)

(٣) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠٤

تعهد السادات بعدم القيام بأى تحرك عسكري لانتظاراً لما سوف تسفر عنه قمة موسكو الأمريكية - السوفيتية من نتائج، وقد تعهد السوفيت بال مقابل بدعم القدرات الدفاعية الجوية المصرية من خلال إمداد مصر بأنواع إضافية من صواريخ أرض - جو متطرفة^(١).

وفي ٨ مارس ٧٢ قام السادات بزيارة المملكة العربية السعودية، وبيدو أن الملك فيصل قد أبدى استعداده خلال لقائه بالسدادات لأن تتحمل السعودية أعباء تمويل التسلح المصري حتى لو إقتضى ذلك شراء الاحتياجات المصرية من السلاح من أسواق السلاح العالمية^(٢). وطلي صعيد آخر عرض السادات في أبريل ٧٢ على الأمريكان فتح حوار أمريكي - مصرى، غير أن الأمريكان لم يقدموا ردًا قاطعاً على ذلك الإقتراح المصري ترقباً لنتائج قمة موسكو^(٣).

مع إقتراب حلول موعد إنعقاد قمة موسكو بدأ السوفيت في التمهيد لدعم موقفهم التفاوضي خلال تلك القمة، حيث وجهوا الدعوة إلى السادات لزيارة موسكو خلال شهر ابريل ٧٢ (بعد شهرين فقط من زيارته السابقة لها في فبراير ٧٢) بهدف إثبات الولاء المصري للاتحاد السوفيتى، والتاكيد للأمريكان على أن أقدام السوفيت لاتزال راسخة في مصر وفي الشرق الأوسط^(٤).

وبالفعل فقد إستجاب السادات لدعوة السوفيت أملأً في أن يبذى دعمه لمؤتمهم التفاوضي مع الولايات المتحدة الى إيجاد حل مشكلة الشرق الأوسط. وقد أعاد السادات خلال هذه الزيارة التاكيد مرة أخرى على اعتقاده بأن نجاح الحلول السلمية يقتضى في البداية القيام بتحرك عسكري لتحرير الموقف وبده التفاوض، وأشار في هذا الصدد الى أن الهجوم الذى شنته فيتنام الشمالي في أول يناير ٧٢ هو الذى حث الأمريكان على إبداء قدر من الاهتمام بتسوية المشكلة الفيتنامية، مما أسفى في نهاية الأمر عن عقد مؤتمر باريس الخاص بتسوية تلك المشكلة، ومن ناحية أخرى فقد طالب السادات بأن يبدأ السوفيت فور إنتهاء

(١) Glassman, op. cit, P. 93

(٢) حمدى فؤاد، الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل (دار القضايا، بيروت، ١٩٧٦)، ص ٢٠٩.

(٣) Kissinger, op. cit, p. 1294.

(٤) محمد أنور السادات، مرجع سابق ذكره، ص ٢٤١ - ٢٤٢.

مجتمعات قمة موسكو في دعم قدرات مصر العسكرية حتى يمكن الإستناد إليها كورقة ضغط لتحريك المفاوضات السلمية أو كأداة للتحرك العسكري^(١). وفي نهاية الزيارة تم الإعلان عن البيان الختامي المشترك والذي جاء فيه: «إن الدول العربية لديها كل المبررات للجوء إلى كافة الوسائل (غير السلمية) لاستعادة الأراضي المحتلة»^(٢)، وقد كان ذلك يعد بمثابة إشارة ضمنية للولايات المتحدة قبل لقاء القمة بأن الاتحاد السوفيتي مستعد للذهاب إلى آخر الشوط في مساندة حلفائه في المنطقة حتى ولو إقتضى الأمر اللجوء إلى التحرك العسكري.

وفي منتصف مايو ٧٢ وعشية قمة موسكو، قام السوفييت باستعراض آخر لتفوذهم في مصر حيث وصل إلى القاهرة المارشال جريتشكوف وزير الدفاع السوفيتي والذي كانت قد سبقت إليها أربع طائرات سوفيتية من طراز سوخوي - ١٧ سبق أن وافق السوفييت على إمداد مصر بها خلال زيارة السادات لموسكو في فبراير ٧٢. وقد شاركت تلك الطائرات في عرض جوى أعقبه إصدار بيان رسمي أشار إلى «أن مصر قد حصلت على قاذفات سوفيتية بعيدة المدى، وأن القوات الجوية المصرية قد تخطت مرحلة القدرات الدفاعية إلى مرحلة تنمية القدرات الهجومية»^(٣) كذلك فقد تباحث جريتشكوف - خلال تلك الزيارة - مع المسؤولين المصريين حول أوضاع التسهيلات البحرية للأسطول السوفيتي في الموانئ المصرية^(٤) وبالطبع فقد كان هدف السوفييت من وراء تلك المناورات هو إقناع الولايات المتحدة بأن العلاقات المصرية - السوفيتية تسير نحو التحسن، كذلك فقد قام السادات بتسليم جريتشكوف قائمة باحتياجات مصر من السلاح وأبلغه «إنتي أريد إستجابة لجميع مطالبي، وأنتا على إستعداد لأن ادفع ثمنها بالعملة الصعبة»، كما أكد السادات لجريتشكوف على أن مصر لا تريد أن تتسبب في حدوث مواجهة بين القطبين، وأنه لن يسمع بوجود قوات سوفيتية في مصر خصوصاً عند بدء المعركة^(٥).

(١) Glassman, op. cit, p. 93- 94.

(٢) Ibid, p. 98.

(٣) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢

Glassman, op. cit, p. 94

(٤)

(٥) حمدى فؤاد، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

وخلال الفترة من ٢٢ - ٣٠ مايو عقد في موسكو لقاء القمة الأميركي - السوفيتي، والذي اعتبر إيذاناً بيده مرحلة جديدة في العلاقات بين الشرق والغرب راحت تعرف بالوفاق أو الإنفراج *Détente* وخلال قمة موسكو عمل كيسنجر - أثناء مباحثاته مع جروميكو - على ألا يتضمن البيان الختامي للقمة أي جديد بالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي حتى يتضمن على آية أفكار لدى السادات تحمله على الإعتقاد بجدوى الإعتماد على السوفيت في التوصل إلى تسوية مقبولة من جانب العرب^(١) وبالفعل فقد نجح كيسنجر في تحقيق مأربه، حيث جاء البيان الختامي للقمة خلواً من آية إشارة إلى مشكلة الشرق الأوسط، والأهم من ذلك أن «إعلان المبادئ» الأساسية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، والذي صدر في نهاية القمة قد تضمن في مادته الثالثة «إن الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي عليهما مسؤولية خاصّة لعمل كل ما في وسعهما كي لا تنشأ صراعات أو مواقف تعمل على زيادة التوترات الدوليّة»^(٢)، وقد فسر ذلك في القاهرة على أنه إتفاق بين الولتين القطبيتين على تجميد الوضع أو فرض حالة من الاسترخاء العسكري على المنطقة، وقد شعر السادات - في أعقاب صدور ذلك الإعلان - بأن موسكو تسعى إلى تحسين علاقتها مع واشنطن على حساب التزاماتها تجاه مصر والعرب.

وهكذا استطاع كيسنجر أن يصل إلى ما أراد حيث بدأ الشعور بالإحباط يسيطر على السادات. وقد روى كيسنجر بعد ذلك في مذكراته عن تلك الفترة «مما لا شك فيه أن السوفيت قد تعلموا شيئاً فادحاً لتجاهلهم مشكلة الشرق الأوسط خلال قمة موسكو، وتغاضيهم عن إظهار إهتمامهم الكافي بها، غير أن سعيهم للبقاء على الوفاق مع الولايات المتحدة، وحاجاتهم إلى القمع الأميركي، دفعهم إلى عدم محاولة إثارة الغرب في منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية بالنسبة له»^(٣).

Kissinger, Loc. cit.

(١)

(٢) ويليام كوات، مرجع سابق ذكره، ص ٢١٧.

(٣)

Kissinger, op. cit, p. 1297.

وفي أعقاب إنتهاء إجتماعات قمة موسكو قام الفريق صادق وزير الحرب المصري آنذاك بزيارة الاتحاد السوفيتي في يونيو ٧٢ لمناقشة وصول إمدادات السلاح السوفيتي، غير أنه عاد بعد ستة أيام ليبلغ السادات بأن السوفييت ليس لديهم الإستعداد للانتظام في توريد السلاح لمصر وفقاً للمواعيد التي سبق الإتفاق عليها^(١) وهكذا بات السادات مقتناً بأنه لا جدوى من إستمرار مصر في الإرتباط بالسوفيت. فالسوفيت لم يمارسوا القدر الكافي من الضغط السياسي على الولايات المتحدة لحملها على التوصل إلى حل مشكلة الشرق الأوسط، كما أنهم يماطلون في إمداد مصر بالسلاح حفاظاً على الوفاق مع الولايات المتحدة وأن هدفهم فقط هو الإبقاء على المنطقة في حالة من التوتر الدائم والمحكم لضمان إستمرار احتياج العرب لمساندهم.^(٢) ومن ثم أصبح البديل الوحيد أمام السادات آنذاك هو أن يتحول تجاه الولايات المتحدة إدراكاً منه أن الطريق الوحيد للتسوية السلمية يمر عبر واشنطن.

وفي تطور هام - في هذا الصدد - تم الإعلان في ٢ يوليو ٧٢ عن إستئناف العلاقات дипломاسية بين مصر والولايات المتحدة. وقد شكلت تلك الخطوة دليلاً قاطعاً على بداية حدوث تحول جذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية^(٣).

وبطبيعة الحال فقد كانت أولى الخطوات على طريق التقارب مع الولايات المتحدة هي تخلص مصر من التفود السوفيتي. وقد كان من بين العوامل التي شجعت السادات على إتخاذ قراره بتخصيفية الوجود السوفيتي في مصر تلك الرسالة التي بعث بها إليه نيكسون، والتي حملها إليه الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي في ٦ يوليو ٧٢. فخلال إستقبال السادات له نقل إليه الأمير سلطان رسالة شفوية من الرئيس نيكسون يخبره فيها بنتائج قمة موسكو، وقد كان من أهم ما تضمنته تلك الرسالة^(٤).

أ - إن الولايات المتحدة لازالت تعتقد - بعد لقاء القمة في موسكو - أن مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط في يدها هي وفي يدها وحدها.

(١) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٢)

Adam Ulam, Loc. cit

(٣)

Freedman, op. cit, p. 85

(٤) حمدي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

ب - ترى الولايات المتحدة أن الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط لا تتيح أكثر من مجرد مواصلة السعي في محاولة التوصل إلى تسوية تضمن انسحاب إسرائيلالجزئي على أساس مقترنات روجرز وسيسكي.

ج - ان امام مصر أن تعود الى قبول مبدأ إعادة فتح قناة السويس أملأ في خلق ظروف أكثر ملائمة لمناقشة القضية بكل أبعادها وتفاصيلها.

د - أن الرئيس نيكسون يقترح وقف العملات المعادية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تمهيداً للأجواء المناسبة لبدء المفاوضات.

ومن ناحية أخرى فقد نقل الأمير سلطان إلى السادات رسالة من الأمريكيين تفيد تصورهم أن : «مفتاح الوضع موجود في أيدي المصريين»^(١)، وأن الولايات المتحدة لن تضطر على إسرائيل لتقديم تنازلات قبل أن تتم تصفية الوجود السوفيتي في مصر^(٢).

وفي الثامن من يوليو ٧٢ إستقبل السادات السفير السوفيتي لدى القاهرة فلاديمير فينيجرافوف الذي نقل إليه تقريراً عن نتائج القمة الأمريكية - السوفيتية. وقد يتضح من التقرير السوفيتي أنه لم يحدث أى تقدم بالنسبة لقضية الشرق الأوسط نظراً لأن عام ٧٢ كان عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، كذلك فلم يشر التقرير إلى موقف السوفيت من التحرك العسكري أو إلى مطالب مصر من السلاح والتي سبق أن تقدمت بها للإتحاد السوفيتي^(٣) خلال زيارة السادات لموسكو في أبريل وخلال زيارة جريتشكوف للقاهرة في مايو ٧٢. وما أن إنتهت السفيرة من قراءة التقرير حتى بادره السادات قائلاً «بيتو أن الإتحاد السوفيتي لا يثق في القيادة المصرية ولا يستطيع أن يقدر أحطارات الموقف. وفي حين أن مصر حريصة على الاحتفاظ بصداقته الإتحاد السوفيتي فإنها لا تستطيع أن تخضع لوصاية أحد عليها بما في ذلك الإتحاد السوفيتي»^(٤) ثم إستطرد السادات محدداً قراراته فيما يلي^(٥)

(١) بريماكوف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) وليام كوانت، مرجع سبق ذكره

(٣) محمد أنور السادات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢.

(٤) محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٥)، ص ١٥٦

(٥) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧ - ٢١٨.

-
- ١ - رفض رسالة القادة السوفيت شكلاً أو موضوعاً، ورفضه لهذا الأسلوب السوفيتي في التعامل مع مصر.
 - ٢ - توجيه الشكر للإتحاد السوفيتي على المساعدة التي قدمها العسكريون السوفييت، وأنه يريد إنتهاء خدماتهم اعتباراً من ١٧ يوليو ٧٢.
 - ٣ - الأسلحة السوفيتية في مصر، إما أن تباع لمصر ويدرب عليها المصريين أو يتم سحبها.
 - ٤ - القوات السوفيتية التي تبقى في مصر، تتوضع تحت القيادة المصرية إلى أن يتم الانتهاء من تدريب المصريين أو يتم سحبها.
 - ٥ - إجراء مباحثات علي مستوى عال بين البلدين طبقاً للمعاهدة.
 - ٦ - أن يتم سحب المستشارين والأسلحة خلال أسبوع.^(١)

وبالفعل فقد إستجاب السوفييت بصورة فورية لقرار السادات بطلب سحب الخبراء ولعل مرجع ذلك يعود إلى:

أ - أن السوفييت أنفسهم لم تكن لديهم الرغبة في الإبقاء على وجودهم العسكري في مصر بل إنهم طالبوا قبل ذلك عدة مرات بسحب خبرائهم من مصر، إلا أنهم إضطروا للبقاء عليهم تحت إلحاح القيادة المصرية، غير أنهم عندما لمسوا إصراراً من جانب مصر على التحرك العسكري شعروا بالراحة لتخليصهم من الإلتزامات العسكرية التي كان يفرضها عليهم وجودهم العسكري في مصر وخاصة طيارיהם.^(٢)

ب - خشية السوفييت أن تقدى معارضتهم لقرار طلب سحب خبرائهم من مصر إلى إثارة الشكوك لدى بقية دول العالم الثالث التي يوجد فيها مستشارين أو خبراء فنيين

(١) محمد أنور السادات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٢) محمود رياض، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٧.
وكذلك يرجى إلى : جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.

سوفييت^(١). وبالفعل فقد إنخفض عدد الخبراء السوفييت العاملين في مصر من ١٥ . . . إلى حوالي مائتي خبير فقط بحلول ١٧ يوليو ١٩٧٢^(٢).

وفور سماع القادة السوفييت بقرار السادات طالبوا بأن ترسل مصر وفداً على مستوى عال لتفسير أسباب القرار المصري. وبالفعل فقد غادر القاهرة وفد مصرى برئاسة رئيس الوزراء المصرى عزيز صدقى فى محاولة للتخفيف من وقع القرار على السوفييت، وفي محاولة للاتفاق على حصول مصر على طائرات للاستطلاع ووحدات صواريخ للدفاع عن السد العالى. وقد اقترح عزيز صدقى خلال زيارته أن يتم إصدار بيان مشترك حول سحب الخبراء السوفييت إلا أن بريجنيف رفض الفكرة، ورد عليه بقوله «إنكم أنتم الذين طلبتم الخبراء، فإذا كنتم تريدونهم أن يرحلوا فذلك قراركم، ونحن نستجيب له، ولكننا لن نتحمل المسئولية أمام التاريخ بأن نقول بأن سحب الخبراء تم بناءً على طلبنا»، كذلك فقد رفض السوفييت الإستجابة لطلب مصر شراء المعدات السوفيتية المتطورة وأصرروا على سحبها.^(٣)

وفي ١٦ يوليو ١٩٧٢ وصل إلى القاهرة الرئيس السوري حافظ الأسد - قادماً من موسكو حيث كان في زيارة للاتحاد السوفييتي - وقد جات زيارة حافظ الأسد لمصر بإيعاز من القيادة السوفيتية التي طلبت إليه التدخل لمحاولة إقناع السادات بالعدول عن قراره (حيث كانت سوريا قد أبرمت قبل ذلك بقليل صفقة ضخمة للحصول على السلاح السوفييti وصلت قيمتها إلى حوالي ٧٠٠ مليون دولار)^(٤)

وفور عودة عزيز صدقى إلى القاهرة بعد فشل زيارته لموسكو أعلن السادات في ١٨ يوليو ١٩٧٢ عن قراره بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت والذى سبق أن أخبر به السفير السوفييتي^(٥).

(١) المرجع السابق

(٢) glassman, op. cit, p.96

(٣) محمد حسين هيكل، مرجع سبق ذكره، ١٥٧

(٤) glassman, op. cit, p.95

(٥) Freedman, op. cit, p. 85

ويمكنا أن نجمل فيما يلى أهم الواقع الذى حدث بالسادات لإتخاذ قراره الخطير:

أولاً الواقع تتعلق بشخصية السادات (متخذ القرار). فقد كان السادات يكن كرامية للسوفيتى نظراً لتشكّهم فى نواياه واختلاف معاملتهم له عن معاملتهم لعبدالناصر، الأمر الذى أدى إلى فقد الثقة بين الطرفين ذلك فضلاً عن أن إنتماطات السادات الأيديولوجية كانت أكثر ميلاً تجاه الفكر الليبرالى منها إلى الفكر الإشتراكي، وهو ما كان معروفاً عنه حتى قبل تواليه الرئاسة. ويدرك البعض تاكيداً على ذلك أن عبد الناصر كان يهدى السوفيت - قبل وفاته - بتخليه عن الحكم وتركه للسادات الذى كان - على حد قوله - « يستطيع ان يتافق مع الأمريكان»^(١).

ثانياً : القيود التى فرضها السوفيت على إمداد مصر بتوابعيات معينة من الأسلحة المتطرفة والهجومية، ومعاطلتهم في توريد صنفقات السلاح التي كانوا قد وعديا بها خلال لقاءات المسؤولين في البلدين^(٢).

ثالثاً : موافقة الاتحاد السوفيتى على استمرار حالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة، وتركيز إهتمامه في تلك الفترة على تحسين العلاقات مع واشنطن، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة الغضب الشعبي داخل مصر نتيجة لتجدد الأوضاع في المنطقة ومرور عام ٧١ ونصف عام ٧٢ دون ظهور أية بوادر لجسم قضية الشرق الأوسط، مما تتطلب أن تقوم القيادة السياسية في مصر بتحرك ما لإمتصاص حدة الغضب الشعبي وكسب التأييد الجماهيري^(٣).

رابعاً : تزايد الاحتكاكات بين العسكريين المصريين وبين المستشارين والخبراء السوفيت الذين كانوا يرفضون الإمتثال للقرارات الصادرة عن القيادات العسكرية العليا في مصر إلا بعد موافقة موسكو عليها، ذلك فضلاً عن قيامهم بمنع كبار الضباط المصريين من إرتياح بعض الواقع العسكرية داخل مصر والتي كان السوفيت يشرفون على تشغيلها^(٤).

(١) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٠، ٢٧٣.

Glassman, Loc. cit

(٢) رحيد رافت، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩ وكذلك :

(٣) جمال زهران مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٠.

(٤) رحيد رافت، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨ - ١٧٩

هادساً : الضغوط الخارجية من جانب الولايات المتحدة والتي تمثلت في إصرارها على تصفيية الوجود العسكري السوفيتي في مصر كشرط أساسى للتحرك نحو التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلي، ذلك فضلاً عن الضغوط التى مارستها بعض الدول العربية المحافظة كالمملكة العربية السعودية والتي كانت متخوفة من أن يؤدي الوجود السوفيتي فى مصر إلى انتشار الشيوعية في المنطقة^(١)

سادساً : حيث السوفيت على تقديم مزيد من الدعم لمصر وامدادها بالأسلحة الهجومية التي تمكنها من القيام بالتحرك العسكري وإظهار قدر من حرية التحرك والقدرة على المناورة السياسية في محاولة لاقناع الأمريكيين بأن الوجود السوفيتي في مصر ليس أمراً محظوظاً أو نهائياً، لحثهم على التقارب مع مصر^(٢).

وعلى الرغم من إقدام السادات على طرد الخبراء السوفيت من مصر إلا أنه آثر الإبقاء على بعض الروابط والعلاقات معهم خصماناً لعدم قطع الطريق نهائياً بينه وبين الإتحاد السوفيتي، وبينما أن السادات قد أدرك مدى خطورة القرار الذي أقدم عليه فأعاد تقييم موقفه ووجد أنه تسرع في فقد صداقته السوفيت قبل أن يتتأكد من حقيقة الموقف الأمريكي مما دفعه إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من جسور الصلة مع السوفيت، وقد وجد السادات الفرصة مواتية لتحقيق ذلك من خلال موافقته على تجديد اتفاقية عام ٦٨ التي كان يتم بمقتضاها منع الأسطول البحري السوفيتي تسهيلات بحرية في الموانئ المصرية - والتي تصادف حلول موعد تجديدها في تلك الفترة - فأعاد السادات تجديد العمل بتلك الإتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى تنتهي في عام ١٩٧٨^(٣).

كذلك فقد تم الإعلان عن أن قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفيت لا ينطبق على السوفيت الذين يعملون في الأكademias العسكرية المصرية، وفي مهام التدريب العسكري وفي القواعد

(١) جمال زهران، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨١

Kissinger,op. cit, p. 1296.

(٢)

(٣) جمال زهران، مرجع سابق ذكره، ص ٢٩١

البحرية المصرية^(١). وقد إعتبرت موسكو هاتين الخطوتين بمثابة بادرة تصحيحية من جانب السادات إبقاءً على علاقاته مع السوفيت.

ويجدر بنا أن نشير في هذا المضمار إلى رد فعل القطبين تجاه قرار طرد الخبراء السوفيت من مصر.

أولاً : رد الفعل السوفيتي

يُسمى رد الفعل السوفيتي بالهدوء وضبط النفس حيث أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً أشارت فيه إلى أن المستشارين والخبراء الفنانيين العاملين في مصر الذين كانوا قد أرسلوا في مهام محددة المدة، قد أنهوا مهمتهم التي أوفدوا من أجلها، ولم يعد هناك مبرر لبقاءهم، وأنه قد تم الاتفاق على سحبهم^(٢) وفي محاولة من جانب السوفيت لاستثمار ذلك القرار لصالحهم ولصالح حلفائهم في المنطقة، بعث بريجينيف برسالة إلى نيكسون في ٢٠ يوليو ١٩٧٢ يوضح له فيها أن سحب الخبراء السوفيت من مصر يدخل في نطاق المقتراحات السوفيتية التي سبق أن تقدم بها جروميكو إلى نيكسون في سبتمبر ١٩٧١، على اعتبار أن ذلك يشكل تنازلً سوفيتياً يستلزم قيام الولايات المتحدة بتقديم تنازل مقابل له (يتمثل في قيام الولايات المتحدة بممارسة قدر أكبر من الضغط على إسرائيل لحملها على الانسحاب)، وبالتالي فقد كان هدف السوفيت هو التغطية على المدخل الحقيقي لقرار السادات، ومحاولة استثماره أو تحويله إلى ورقة مسامحة في علاقتهم مع الولايات المتحدة، غير أن الولايات المتحدة لم تظهر أية استجابة إيجابية لتلك المحاولة السوفيتية^(٣).

ثانياً : رد الفعل الأميركي

جاء قرار السادات بتصنيف وجود السوفيت في مصر في توقيت غير ملائم بالمرة، وقد تسبب ذلك في حرمان مصر من الشمار التي كان من الممكن أن تجنيها - عن طريق المساعدة

Glassman, Loc. cit.

(١)

(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤.

(٣)

Kissinger, op. cit, p. 1297-1298

السياسية - من وراء ذلك القرار، فقد جاء قرار السادات في عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة^(١) ومن ثم فقد كانت الإدارة الأمريكية منشغلة بالإعداد ل تلك الانتخابات ولم يكن في مقدورها القيام بأى نوع من التقارب مع الجانب العربي إسترضاء للبيهود الأمريكيين الذين تمثل أصواتهم ثقلاً كبيراً في الانتخابات الأمريكية. كذلك فقد صادف ذلك القرار مناخاً دولياً معبأ بالغضب والعداء للعرب، حيث كانت جماعة من الفدائيين الفلسطينيين قد اعتدت على الفريق الإسرائيلي المشارك في دورة الألعاب الأوليمبية في ميونيخ، مما تسبب في إثارة الرأي العام العالمي ضد الموقف العربي^(٢). ومن ناحية أخرى فقد كان إهتمام الإدارة الأمريكية منصبأً آنذاك على معالجة مشكلة فيتنام وعلى مستقبل الوفاق مع موسكو. وهكذا فقد أدت كل تلك العوامل مجتمعة إلى أن يتسم رد الفعل الأمريكي باللامبالاة رغم الأهمية الكبرى لذلك القرار بالنسبة للولايات المتحدة.

ويمكن القول أيضاً أن أسلوب إتخاذ السادات لقرار طرد الخبراء السوفيت ذاته لم يكن سليماً، فهو قد أقدم على منح الأمريكيين كل ما يطمحون إليه قبل أن يسامحهم للحصول على المقابل، وهكذا لم يجد الأمريكيون دافعاً يجعلهم علي القيام بأى تحرك ماداموا قد حصلوا على ما يريدون. ولعل في وصف كيسنجر لقرار طرد الخبراء بأنه «مجازفة كبيرة من السادات بدون مقابل مضمون» أوضح دليلاً على ذلك. وتتجدر الإشارة إلى أن كيسنجر قد علق بعد ذلك بسنوات على السبب في الموقف الأمريكي السلبي من قرار السادات بقوله «إن هذا الموقف هو الموقف الطبيعي تماماً في هذه الظروف، فالسياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطلع بدفع ثمن لشيء تم تقديمها إليها مجاناً ولم يشترط عليها أحد أن تدفعه»^(٣)، وهكذا فقد إنحصر الموقف الأمريكي على مجرد تقديم الوعود للسادات بأن الولايات المتحدة سوف تقوم بمبادرة جديدة لتسوية الأزمة في أعقاب انتهاء إنتخابات الرئاسة الأمريكية^(٤).

(١) وليام كوانت، مرجع سابق ذكره، ص ٢١٨.

Dawisha, op. cit, P. 64.

(٢) محمود رياض، مرجع سابق ذكره، ص ٤٠٦.

(٤) وليام كوانت، مرجع سابق ذكره، ص ٢١٨.

وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مصر قد عاودت - في تلك الأثناء - مطالبة الولايات المتحدة بإجراء إتصالات سرية بين الطرفين، كما أظهرت إستعدادها للقبول بتسوية مرحليّة. وقد رد الأميركيون على ذلك بضرورة البدء أولًا بالاتفاق على مجموعة من المبادئ التي تحكم عملية التفاوض^(١).

هذا وقد أدى قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفيت في مصر إلى تدهور العلاقات المصرية-السوفيتية بشكل ملحوظ، حيث وجه السادات نقداً شديداً للإتحاد السوفيتي (في خطابه في ٢٤ يوليو) أشار فيه إلى أن «التأييد السوفيتي لمصر لم يرق بائياً حال من الأحوال إلى مستوى الدعم الأميركي لإسرائيل» و«إن على السوفيت أن يدركوا أن مشكلة الشرق الأوسط تأتي في أولى أولويات القيادة المصرية بصرف النظر عن مدى إهتمام السوفيت بها»^(٢). كذلك فقد قامت كل من الدولتين - في أغسطس ٧٢ - باستدعاء سفيرها لدى الأخرى حيث وصلت العلاقات بينهما إلى أدنى مستوى^(٣).

وفي أعقاب خروجهم من مصر بدأ السوفيت يبحثون عن صداقات عربية أخرى لتعويض خسائرهم بفقد نفوذهم في مصر. وفي هذا الإطار أظهر السوفيت دعماً كبيراً لسوريا حيث أقاموا جسراً جوياً لنقل السلاح إليها في أعقاب الغارات الإسرائيلية على قواعد الفلسطينيين في كل من سوريا ولبنان (ربما على حادث أليمبياد ميونيخ)^(٤)، كما وافق السوفيت كذلك على إمداد سوريا بمعدات الدفاع الجوي المتقدمة بما فيها صواريخ سام-٢، كما تم نقل طائرات الاستطلاع السوفيتية TU-16 التي كانت تقوم بمراقبة تحركات الأسطول السادس الأميركي من مصر إلى سوريا^(٥)، وقد صاحب ذلك تزايد أعداد الخبراء والفنانين السوفيت في سوريا حيث وصل عددهم إلى حوالي ثمانية آلاف خبير^(٦)، ومن ناحية أخرى فقد عمل السوفيت على تدعيم علاقاتهم مع العراق - المنافس التقليدي لمصر في العالم العربي - فقد صاحب التدهور

(١) Kissinger, op. cit, p. 1298

(٢) Ibid, p. 1296- 1297

(٣) Dawisha, Loc. cit

(٤) Glassman, op. cit, p. 97

(٥) Ibid.

(٦) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٦.

في العلاقات المصرية - السوفيتية تحسن ملحوظ في العلاقات العراقية - السوفيتية - تماماً كما حدث عامي ٥٨ - ٥٩ حيث قامت بعض الوحدات البحرية السوفيتية بزيارة ميناء أم قصر العراقي على الخليج العربي. وقد شجعت الخلافات بين كل من إيران والعراق على إنحياز العراق تجاه السوفيت، ولاسيما في أعقاب توقيع معاهدة الصداقة العراقية - السوفيتية في ٩ أبريل ١٩٧٢، وبالطبع فقد كانت أهمية تلك الإتفاقية تكمن في أنها ستمنح السوفيت موطنًا لأقدامهم على ساحل الخليج العربي^(١).

ومن ناحية أخرى بدأ السادات يشير في أحاديثه إلى إمكانية فتح آفاق جديدة للتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية^(٢)، كما وجه عدة رسائل إلى كل من فرنسا وبريطانيا يقترح فيها إمداد مصر بالسلاح^(٣) مع استعداده لدفع ثمنه نقداً. وفي إطار سعيه لشراء السلاح نقداً من الأسواق الغربية عمل السادات على التقرب إلى نظام القذافي في ليبيا - والذي كان يعارض الإتحاد السوفيت بشدة آنذاك - ضماناً لإمكانية الاعتماد على عوائد البترول الليبي من العملات الصعبة في إعادة بناء القوات المسلحة المصرية عن طريق شراء السلاح من الأسواق الغربية. وقد تم الإعلان في ٢ أغسطس عن التوصل إلى إتفاقية الوحدة بين البلدين، وقد تصور السادات آنذاك أن بإمكانه - من خلال الوحدة مع ليبيا - أن يمارس نوعاً من الضغط على الولايات المتحدة والتي كانت لها استثمارات هائلة في مجال البترول في ليبيا^(٤). وعلى الرغم من ذلك فقد باشرت مساعي السادات للحصول على السلاح من الغرب بالفشل.

وفي سبتمبر ١٩٧٢ عاود السادات مرة أخرى الإتصال سراً بالولايات المتحدة حيث كرر دعوته لعقد لقاء على مستوى عال بين البلدين وقد إستجاب كيسنجر لدعوة السادات هذه المرة حيث أبلغه بموافقته - من حيث المبدأ - على عقد لقاء سري مع حافظ اسماعيل مستشار السادات لشئون الأمن القومي في فبراير ١٩٧٣^(٥).

Freedman, op. cit, p. 75 - 76

(١)

(٢) مقلد، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤٥.

(٣)

Glassman, op. cit, p. 96

(٤)

Freedman, op. cit, p. 87

(٥)

Kissinger, op. cit, p. 1298.

ولازم فشل مساعي السادات على الحصول من الدول الغربية أخذ يعيد تقييم حساباته من جديد، فعمل على تصفية أجواء العلاقات مع السوفيت حيث أوفد عزيز صدقى إلى موسكو (١٦ - ١٨ أكتوبر ٧٢) في محاولة لتجاوز الخلافات بين البلدين، وقد نقل صدقى - خلال تلك الزيارة - إلى القادة السوفيت تعهد السادات بعدم تصعيد حدة التوتر في المنطقة^(١)، كما تم الإتفاق على إعادة السفارة مرة أخرى، وقد وافق السوفيت خلال تلك الزيارة على إمداد مصر بحاجاتها من قطع الغيار اللازمة للقوات الجوية المصرية، وإعادة بعض وحدات صواريخ سام - ٦ التي كانت قد سحبت في يونيو^(٢). كما تمت إعادة بعض الخبراء السوفيت إلى مصر مرة أخرى^(٣).

ومع بداية عام ١٩٧٣ وفي أعقاب إعادة إنتخاب نيكسون رئيساً للولايات المتحدة لفترة ثانية، بدأت الإدارة الأمريكية تبدي اهتماماً ملحوظاً بقضية الشرق الأوسط، ولاسيما بعد أن فرقت من معالجة المشكلة الفيتنامية. وقد صرخ نيكسون آنذاك بقوله «إن الشرق الأوسط سوف تكون له الأولوية الأولى بين المشاكل الدولية التي تواجهنا.. لأنه بينما كان الشرق الأوسط طوال العامين الماضيين في فترة من الهدنة القلقـة أو الهدنة المسلحة فإنه يمكن أن ينفجر في أية لحظة^(٤)».

وبالفعل فقد عقد لقاءان بين كيسنجر وحافظ إسماعيل خلال النصف الأول من عام ٧٣، وخلال لقائهما الأول - الذي عقد في واشنطن في فبراير ٧٣ - لم يتم إحراز أي تقدم في المباحثات نظراً لاقتراب موعد الانتخابات العامة في إسرائيل في أكتوبر ٧٣، وقد تم الإتفاق على عقد لقاء ثان بين الطرفين بعد إنتهاء الانتخابات الإسرائيلية^(٥)، غير أنه بحلول مايو ٧٣ إلتقي كل من كيسنجر وحافظ إسماعيل سراً في باريس، وخلال هذا اللقاء وصلت الاتصالات

(١) Glassman, op. cit, p. 96- 97.

(٢) Ibid.

Dawisha, op. cit, p. 65.

(٤) ويليام كوانت، مرجع سابق ذكره، ص ٢١١

(٥) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

المصرية - الأمريكية الى طريق مسدود، فقد أبلغ كيسنجر حافظ اسماعيل ردًا على مطالبته الولايات المتحدة بممارسة قدر أكبر من الضغط على إسرائيل : «لا تطلبوا المستحيل، نحن نتعامل مع الواقع، أنتم مهزمون وإسرائيل متفوقة، وليس في إستطاعتكم أن تطلبوا الكثير قبل أن تستطعوا تغيير الواقع»^(١).

و عند هذه النقطة توقفت الإتصالات المصرية - الأمريكية ويات السادات مقتنعاً بضرورة التحرك العسكري، وإزاء إصرار السادات على ضرورة التحرك العسكري إضطر السوفييت لمسايرته وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم الكاملين لمصر ول القضية العربية، وقد بدأت مصر منذ ذلك الحين في الإعداد بصورة جادة للقيام بتحرك عسكري ضد إسرائيل.

غير أنه في أعقب حرب أكتوبر ٧٣ مباشرة وافقت مصر على الإشتراك في محادثات الكيلو ١٠١، كما وقعت على إتفاقية فك الإشتباك مع إسرائيل اللتين تم التوصل اليهما نتيجة جهود الدبلوماسية الأمريكية، الأمر الذي كان يعني موافقة مصر الضمنية على إستبعاد الإتحاد السوفيتي من عملية التسوية وإعتمادها بصورة كاملة على الولايات المتحدة الأمريكية^(٢). وقد أدى ذلك الى تدهور العلاقات بين مصر والإتحاد السوفيتي.

وفي عام ١٩٧٦ وبعد أن كانت مصر قد قطعت شوطاً بعيداً في علاقاتها مع الغرب، أعلن السادات أمام مجلس الشعب - في ١٤ مارس ٧٦ - إنهاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون المصرية - السوفيتية من جانب واحد، كما أعلن بعد ذلك بثلاثة أسابيع الإلغاء الفوري والكامل لكافة التسهيلات البحرية الممنوعة للأسطول في الموانئ المصرية^(٣)، مسدلاً بذلك الستار على مرحلة النزول السوفيتي في مصر لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة في سياسة مصر الخارجية.

تعليق وتقدير :

بعد أن انتهينا من إستعراض وتحليل العلاقات المصرية - السوفيتية خلال الفترة التي اعقبت وفاة عبدالناصر وتولي السادات الحكم حتى ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، يجدر بنا أن نشير الى بعض الملاحظات :

(١) مقال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢.

(٢) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢.

(٣)

أولاً : يمكن القول أنه منذ العيون الإسرائيلي على الدول العربية عام ٦٧ وحتى ما قبل حرب أكتوبر ٧٣، لم يبذل أى من القطبين جهداً حقيقياً وخاصاً للإسراع في إيجاد تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي حيث إنفني القطبان بمحاولة الإبقاء على الرفع القائم. فبالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد إقتصر دوره على إظهار التأييد السياسي للمطالب العربية بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وعلى دعم القدرات الدفاعية العربية دون القدرات المجرمية ومحاولة تشجيع الحلول السلمية في إطار منظمة الأمم المتحدة كالقرار رقم (٢٤٢) (١) وقد كان مرد الموقف السوفيتي إلى عدة أمور أهمها التشكيك في النوايا الحقيقية للسداد، والتخوف السوفيتي من التورط الكامل في صراع عربي - الإسرائيلي جديد. وفي هذا الإطار جاءت المعاهدة السوفيتية بمثابة اختبار لولاء السادات للسوفيت ومحاولة لضبط سلوكه وال Giulio لـ التهويل بـ عن إندفاعه نحو المزيد من التصعيد لحدة التوتر في المنطقة، تجنباً لأية أزمات من شأنها الإضرار بمستقبل الوفاق مع الولايات المتحدة، والذي كان الاتحاد السوفيتي يعلق عليه أهمية كبيرة. ومن ناحية أخرى فقد حاولت الولايات المتحدة العمل من جانبها على إستمرار حالة اللاحرب واللاسلم بهدف الضغط على الدول العربية الرضوخ للشروط الإسرائيلية للتسوية، وذلك من خلال الإبقاء على التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية.

ثانياً : لم يقرن للمعاهدة المصرية السوفيتية أن تؤدي ثمارها على النحو المرجو منها بسبب اختلاف وجهات نظر الطرفين إليها، فبينما كان السوفييت ينظرون إليها باعتبارها برهاناً للرأي العام العالمي على إستمرارية النفوذ السوفيتي في مصر، وعدم تأثيره بوفاة عبدالناصر أو بالتغييرات الداخلية في مصر والمتمثلة في حركة التصحيف التي قام بها السادات في مايو ٧١ وما أسف عنها من الإطاحة بجموعة من المسؤولين المصريين الموالين للسوفيت، كان السادات ينظر إلى تلك المعاهدة باعتبارها الوسيلة التي ستتضمن إستمرار الالتزام السوفيتي بتقديم الدعم السياسي والعسكري لمصر

(١) فيليب زينون، مرجع سابق ذكره، ص ٢٣ - ٣٤.

والعسكري لمصر بالشكل الذي يمكنه من الإنتحال بحديثه عن عام الحسم من دائرة الأقوال إلى دائرة الأفعال، غير أن تطلعات الجانبين ما لبثت أن تبدلت على أرض الواقع فقد أدت مماطلة السوفيت في إمداد مصر بالسلاح الهجومي المتتطور الذي تحتاجه للقيام بالتحرك العسكري إلى تزايد درجة اليأس والإحباط لدى قيادة مصر وشعبها مما دفع السادات إلى الإقدام على إتخاذ قراره التاريخي بانهاء مهمة الخبراء السوفييت الذين شكل لطمة قوية للنفوذ السوفيتي في مصر والهيبة والمكانة السوفييتين في العالم العربي والعالم الثالث.

ثالثاً : كان تصور السادات الذي دفعه إلى الإقدام على إتخاذ قراره بطرد الخبراء السوفييت من مصر مبنياً على أساس أن إستجابته للمطالب الأمريكية بتصفية النفوذ السوفيتي في مصر سوف يجعل الأمريكيين يهربون إليه للتلبية مطالبه، غير أن سوء إختياره لتوقيت إتخاذ القرار وخطأه في طريقة تنفيذ القرار قد حرمه من الاستفادة بالثمار التي كان من الممكن أن يجنيها من ورائه، فقد بادر السادات بإتخاذ قراره قبل أن يساوم الأمريكيين ليحصل منهم على المقابل الذي يعرضه عن فقد صداقته الإتحاد السوفيتي.^(١) ومكذا فلم يكن من المتوقع أن تتبنى إسرائيل مواقف أكثر مرونة بينما ترى تصدعاً في العلاقات المصرية - السوفيتية وتراجعاً في قدرات مصر الدفاعية والهجومية الرادعة على السواء، كما كان من الطبيعي أيضاً أن تثير الولايات المتحدة في التقرب إلى مصر بعد أن تحقق لها ما أرادت، ولاسيما في ظل عدم رغبتها في إثارة استياء السوفييت بصورة قد تؤثر سلبياً على حالة الإنفراج التي شهدتها العلاقات بين القطبين في أعقاب قمة موسكو ٧٢، وفي ظل عدم رغبتها أيضاً في إثارة إستياء اليهود الأمريكيين - من خلال ممارستها لأى نوع من أنواع الضغط على إسرائيل - فضماناً لحصول الرئيس الأمريكي على أصواتهم في الإنتحابات الرئاسية في نوفمبر^(٢).

(١) محمود رياض، أمريكا والعرب (دار المستقبل العربى - القاهرة، ١٩٨٦)، ص ١٣٨

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص ٢١٩

وابعا : على الرغم من أن السوفيت لم يكونوا حريصين على إستمراربقاء خبرائهم
وطيارיהם في مصر - رغبة منهم في عدم التورط في الصراع العربي - الإسرائيلي
بصورة كاملة، ولسيما في ظل إصرار مصر على اللجوء إلى الحل العسكري - إلا
أن استيائهم من قرار السادات بانهاء مهمة هؤلاء الخبراء كان ينصب على الطريقة
التي أخرجوا بها من مصر^(١) والتي لم يكن في مقدورهم رفضها أو القيام بأى
تحرك مضاد لمصر ردأ عليها حفاظاً على حالة الوفاق مع الأمريكيين، ولعل في ذلك
ما يعكس أثر حالة العلاقات المباشرة بين القطبين على سلوكهما إزاء المشكلات
الإقليمية في مناطق العالم المختلفة.

خامسا : على الرغم مما ترتب على قرار طرد الخبراء السوفيت من مصر من آثار سلبية
تمثلت في الإضرار بعلاقات مصر بالاتحاد السوفيتي حليقها الأول آنذاك، وقد مصر
لعنصر هام من عناصر الردع في مواجهة إسرائيل (والمتمثل في وحدات الدفاع
الجوى المطلوبة التي قام السوفيت بسحبها معهم) إلا أنه قد ترتب على ذلك القرار
أيضاً بعض الآثار الإيجابية التي تمثلت في إشاعة جو من الإرتياح والثقة بالنفس
بين صفوف القوات المسلحة وبين قطاعات الشعب المصري المختلفة، وفي إظهار قدرة
مصر على المناورة السياسية وحريتها في إتخاذ قرارها بما يتلامم مع مصلحتها
الوطنية في مواجهة دولة قطبية.

كذلك فقد أدى قرار طرد الخبراء السوفيت بما عكسه آنذاك من تحول مصر عن
اللجوء إلى الحل العسكري - لعدم إستطاعتتها الدخول في مواجهة مع إسرائيل دون
المساندة السوفيتية - إلى نوع من التعموه على قرار مصر بالتحرك العسكري بعد
ذلك، مما أتاح لها الإستفادة من مكاسب عنصر المفاجأة في المعركة^(٢). وهكذا
يمكننا القبول أن قرار طرد الخبراء السوفيت من مصر رغم فشله على المستوى
الكتيكي فقد كانت له بعض الآثار الإيجابية على المستوى الاستراتيجي.

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول آثار قرار طرد الخبراء يرجع إلى:
جمال زهران ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٩٢ - ٢٩٧ .

الخاتمة

الخاتمة

عبر الصفحات السابقة حاولنا تحليل السياسات الخارجية للقطبين تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٧٢، وذلك في إطار ظاهرة عالمية تواجه القطبين على أرض العالم الثالث، إرتباطاً بمفهوم «النسق» بهدف إبراز عملية «الفعل ورد الفعل» بين سياسات القطبين تجاه المنطقة والتي إنعكست على التفاعلات السياسية الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الدراسة.

وكلما يتضح من هذه الدراسة فإن هذه المحاولة لم تكن يسيرة لعدة أسباب أهمها أن السياسات الخارجية للدولتين القطبيتين تجاه المنطقة تحكمها وتؤثر فيها اعتبارات عديدة ومتعددة منها:

أولاً : حقائق البيئة العالمية ومؤثراتها.

ثانياً : الأوضاع والمؤثرات الإقليمية والمحلية الشرق أوسطية.

ثالثاً : طبيعة العلاقة الثانية المباشرة بين القطبين ومدى ما يعتريها من توفر أو بسودها من إنفراج.

رابعاً : طبيعة أهداف السياسات الخارجية للدولتين القطبيتين في المنطقة.

خامساً : طبيعة عملية صنع السياسة الخارجية في كل من الدولتين القطبيتين.

سادساً : طبيعة الآليات والوسائل التي يلجأ إليها كل من القطبين لتحقيق أهدافه في المنطقة، ومدى نجاح كل منها في اختيار أكثر الوسائل ملائمة لظروف وأوضاع المنطقة.

وانطلاقاً مما تقدم يمكننا أن نشير إلى حقيقة مبدئية - تتصل بطريقة تناول العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط بالتحليل - مفادها أنه من غير الممكن تحليل التفاعلات السياسية الشرق أوسطية من منظور أحادى يقوم على محاولة تفسير تلك التفاعلات من ثانياً علاقة الصراع والتنافس بين القطبين وحدهما دون غيرها من الاعتبارات الأخرى السابق

ذكرها، والتي تؤثر بصورة لا يمكن التقليل من شأنها في مجري تلك التفاعلات، وارتباطاً بذلك الحقيقة فقد كان من المتعين - رغم كون موضوع الدراسة ينصب بالدرجة الأولى على تحليل سياسات القطبين تجاه المنطقة في إطار ظاهرة عالمية الصراع بينهما - أن نشير - كما دعت الحاجة إلى ذلك - إلى بقية الإعتبارات الأخرى التي تؤثر في تلك السياسات والتفاعلات. واستناداً إلى ما سبق فقد أثرنا أن يكن عرضنا لللاحظات الختامية إرتباطاً بالتقسيم السابق ذكره للإعتبارات المؤثرة في سياسات القطبين تجاه المنطقة، وذلك على النحو التالي :

أولاً : إعتبارات تتعلق بحقائق البيئة الدولية العالمية ومؤثراتها :

(١) إن النسق الدولي العالمي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بصورةه الثانية القطبية هو نسق يسيطر عليه الخوف من استخدام القوة العسكرية. ففي ظل التطور التكنولوجي الهائل في مجال صناعة الأسلحة سواء التقليدية منها أو النووية، أصبحت إمكانية حدوث حرب عالمية ثالثة تندى بالدمار الشامل والمؤكد للبشرية كلها، مما حمل غالبية دول العالم - ولاسيما الولايات القطبيتان - على تجنب اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية. ومكذا فقد أضحت السلام لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية هدفاً حيوياً تتطلع كافة الدول إلى تحقيقه والحفاظ عليه. غير أن هذا «السلام، المشار إليه هنا ليس هو السلام الحقيقي الذي يستند إلى غيبة العوامل المحركة للصراع الدولي أو إلى تحقق نوع من التكامل السياسي العالمي، فهذا أمر جد مستبعد إذ أنه لا يتفق مع طبيعة البيئة الدولية - بيئه الصراع وغيبة السلطة - وإنما يقصد به ما يسمى بالسلام البراجماتي^(١) والذي يعني «النزاع بغير حرب».

(٢) إن وجود قيد على اللجوء إلى أداة الإستراتيجية في العلاقات الدولية قد أفسح المجال أمام إتساع نطاق استخدام الأدوات الأخرى للسياسة الخارجية كالدبلوماسية - التي تعددت أشكالها - والأدوات الاقتصادية والدعائية فضلاً عما يسمى بالعمليات السرية

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا المفهوم يرجع إلى :
ريتشارد نيكسون، ١٩٩١ نصر بلا حرب (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨)، ص ١٧٦

وقد يستتبع ذلك حدوث تغير في مدلولات العديد من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ولعل أبرزها هو مفهوم القوة - الذي يشكل مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية - حيث لم تعد القوة العسكرية هي وحدها العامل الجوهرى في تحكيم قدرة الدولة في المجال الخارجي، بل تزايدت الأهمية النسبية لبقية عوامل القوة الأخرى كالقوة الاقتصادية أو الدبلوماسية مثلاً. ولعل ذلك هو ما يدفع البعض إلى القول بأنه رغم إحتفاظ النسق الدولي العالمي بخاصية ثنائية القطبية من الوجهة العسكرية - نظراً للتفوق الهائل في القوة العسكرية للقطبين مقارنة بقوى معاذها من الدول - فإن النسق العالمي قد تحول إلى نسق متعدد الأقطاب من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

(٣) إن النسق الدولي العالمي قد شهد منذ عقد الخمسينيات زيادة مضطردة في عدد أعضائه من الدول نتيجة لحصول عدد كبير من الأمم والشعوب على استقلالها لتصبح بذلك دولاً مستقلة تشارك بصورة أو بأخرى في العلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى فلم تقتصر آثار عملية تصفية الإستعمار على مجرد الزيادة الكمية في عدد الدول الأعضاء في النسق العالمي فحسب، وإنما ترتب عليها أيضاً حدوث بعض التغيرات الكيفية. فقد واكب عملية تصفية الإستعمار بنزوح حركة عدم الإنحياز - من خلال مؤتمر باندونج للدول الأفرو-آسيوية، والذي عقد عام ١٩٥٥ - وقد حاولت الدول الداعية إلى فكرة عدم الإنحياز والدول المنضمة إلى تلك الحركة إنتهاج سياسات تقوم على تجنب التورط في الصراع العالمي بين قطبي النسق الدولي، واتباع سياسة متوازنة في علاقاتها بالقطبين بهدف العمل على تخفيف حدة الحرب الباردة بين المعسكرين. وعلى الرغم من الموقف المناوىء الذي وقفه القطبان إزاء تلك الحركة في سنواتها الأولى، إلا أنهما ما لبثا أن أعادا تقييم مواقفهم من تلك الحركة في محاولة من جانب كل منهما لاستقطاب دول عدم الإنحياز إلى دائرة نفوذه. وبالفعل فقد نجح القطبان في تحقيق ذلك حيث لم تتوفر لفكرة عدم الانحياز مقومات النجاح، إذ سرعان ما نشببت الخلافات بين العديد من الدول الأعضاء في تلك الحركة - والتي تضم غالبية دول العالم الثالث - بسبب النزاعات الحدودية أو الصراعات العرقية، ذلك فضلاً عن حاجة تلك الدول الشديدة - نظراً لحداثة إستقلالها

و معاناتها من مشاكل التخلف السياسي والإقتصادي والاجتماعي - إلى المعونات الخارجية بشتى أشكالها وصورها، الأمر الذي أسف عن المزيد من التكريس لعمليات الإستقطاب الدولي، مما أدى في النهاية إلى تبعية تلك الدول سياسياً واقتصادياً للدول التي تدعها بالمساعدات. وهكذا أتيح للدولتين القطبيتين أن توسعوا مناطق نفوذهما في العالم الثالث - ومن بينه منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يستتبع تزايد أهمية دور الذي تلعبه دول العالم الثالث في العلاقات الدولية.

(٤) إن التطور الهائل في مستوى التقدم التكنولوجي قد إنعكس بصورة مباشرة على مجال الاتصال الدولي، مما أزال الفواصل التي كانت تعزل دول العالم عن بعضها البعض حيث تحول العالم الربح المترافق إلى ما يشبه القرية الصغيرة. وقد كان من أبرز النتائج التي ترتب على ثورة الاتصالات تلك، زيادة التشابك والتعقد والتدخل في علاقات الدول، بصورة جعلت من الصعوبة بمكان التكهن بعواقب أو ريد الفعل المحتملة لاي حدث أو أية سياسة ما، وقد زاد ذلك من الأعباء الملقاة على عاتق صانعي السياسة الخارجية ولاسيما في الدول القطبية ذات المصالح والأهداف والالتزامات الكوبية، حيث أصبح من المتعدد على متى تتخذ القرار - في تلك الدول - أن يقوم بالتنسيق بين هذا الكم الهائل من التغيرات الدولية بهدف التوفيق بين تلك المصالح والأهداف والالتزامات المتعارضة في اغلب الأحيان. ومن ناحية أخرى فقد ادى تزايد الميل نحو الأخذ بفكرة التخصص الدولي في كافة المجالات إلى تزايد الإعتماد المتبادل Interdependence فيما بين الدول، وأصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على أيّة دولة في العالم أن تعيش بمعزل عما يحيط بها من تفاعلات دولية.

ثانياً : اعتبارات تتعلق بالأوضاع والمؤثرات الإقليمية والمحلية السوق أو سطية

(١) تسم منطقة الشرق الأوسط - كما سبقت الإشارة - بالتنوع وعدم التجانس والذي يتمثل في تعدد الأصول العرقية لشعوب المنطقة وتتنوع اللغات والأديان والثقافات، الأمر الذي

يتحول دون إمكانية النظر إلى المنطقة أو التعامل معها ككل متكامل، وقد ترتب على ذلك أن غرقت المنطقة في سلسلة من الصراعات التي لا تنتهي، والتي نسق من بينها بعض الأمثلة إبرازاً للدرجة الكبيرة من التوتر الدائم وعدم الاستقرار الذي تشهده تلك المنطقة :

(أ) الصراع العربي - الإسرائيلي والذي يعد أهم وأطول صراعات المنطقة حيث تبلورت أبعاده منذ نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

(ب) الصراعات بين النظم المحافظة والنظام التقديمية : ومن أمثلتها الصراع المصري - العراقي قبل ثورة العراق عام ٥٨، الصراع المصري - السعودي إبان الحرب الأهلية اليمنية، الصراع الأردني - الفلسطيني، الصراع بين شطري اليمن، الصراع بين سوريا وجراتها (الأردن ولبنان) بهدف سعيها إلى إنشاء دولة سوريا الكبرى، الصراع العراقي - الكويتي بسبب سعي العراق لفرض هيمنته على دول الخليج ومحاولته خصم الكويت في أعقاب استقلالها عام ١٩٦١، ثم مؤخراً عام ١٩٩٠، الصراع اللبناني - الفلسطيني بهدف تصفيية قواعد المقاومة الفلسطينية في الأراضي اللبنانية... الخ.

(ج) الصراعات بين النظم التقديمية وبعضها البعض : الصراع المصري - العراقي حول زعامة العالم العربي، الصراع السوري - العراقي الناشيء عن سيطرة فئات متباينة من حزب البعث في الدولتين، الصراع بين الفصائل الفلسطينية المختلفة حول زعامة حركة المقاومة الفلسطينية.

(د) الصراعات ذات الجنون العرقي أو الطائفية : الصراع العراقي - الإيراني ومشكلة الأقليات الكردية، الصراع الطائفي اللبناني،

وهكذا يتضح أمران في غاية الأهمية:

(أ) مسؤولية تحقيق نوع من الوحدة أو التكامل بين دول منطقة الشرق الأوسط ككل نظراً لتعارض الإنتماءات والمصالح والتجهيزات.

(ب) مسؤولية قيامقوى التطبيبة بعملية صنع السياسة الخارجية تجاه دول المنطقة نظراً لمسؤولية التوفيق بين هذا الكم الهائل من المتغيرات المتعارضة في نفس الوقت، فغالباً

ما كانت الصراعات الإقليمية تحتم على أي من القطبين الإنحياز إلى أحد أطراف الصراع، الأمر الذي كان يؤدي إلى تدهور علاقته بالطرف الآخر. وقد بما ذلك واضحًا من موقف السوفييت إزاء الخلاف المصري - العراقي إبان أزمة عام ١٩٥٦، وموقف الولايات المتحدة إزاء الخلاف المصري - السعودي إبان الحرب الأهلية اليمنية.

(٢) إن دول المنطقة - مثلها في ذلك مثل بقية دول العالم الثالث - تعانى - بدرجات متفاوتة - من التخلف السياسي والإقتصادي والإجتماعى. فمن الناحية السياسية تخضع هذه الدول إما لنظام حكم قبلي، أو لنظام حكم عسكرية، أو لنظام حكم تحاول التشبيه بملامح النظم الديموقراطية، ومن ثم فغالبًا ما تفتقد تلك النظم الحاكمة الشرعية السياسية الحقيقة التي تشكل دعامة الاستقرار السياسي، الأمر الذي يساعد على خلق جو من التوتر الدائم وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. أما من الناحية الإقتصادية فتعانى غالبية دول المنطقة من مشكلات إقتصادية غالباً ما تكون ناتجة عن اعتبارات مثل : سوء توزيع السكان، أو ندرة الموارد أو سوء استغلال الموارد أو سوء توزيع الدخل القومي. وأما من الناحية الإجتماعية فتعانى غالبية دول المنطقة من إنخفاض مستويات التعليم والوعي الثقافي والحضاري الأمر الذي ينعكس بدوره على المجالين السياسي والإقتصادي. وقد أتاحت كل هذه العوامل مجتمعة المجال أمام القوى الخارجية - القوتين القطبيتين على وجه التحديد - للتدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة وفي علاقاتها ببعضها البعض، سواء بدعوى مساندة النظم الحاكمة التي توزعها الشرعية، أو بدعوى تقديم الدعم الاقتصادي أو العون العسكري أو المساعدة الفنية لدول المنطقة.

ومن ناحية أخرى فقد انعكس تخلف دول المنطقة بصورة المختلفة على سلوكها في المجال الخارجي حيث نجد أن غالبية دول المنطقة تفتقر إلى إستراتيجية (خطة شاملة) واضحة الأهداف ومحددة المعالم تعكس مصالحها الحقيقة والحيوية. وهكذا فغالبًا ما تأتى السياسات الخارجية لدول المنطقة معبرة عن أهداف أو توجهات الصفرات الحاكمة في تلك الدول ولاسيما في ظل عدم وجود إطار ثابت ومحدد لعملية صنع القرار السياسي الخارجي فيها. وهكذا - أيضاً - تسمى السياسات الخارجية لدول المنطقة بالتخبط وعدم

الثبات وغلبة القرارات التاريخية، وهي كلها أمواء تزيد من حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

(٣) يمكن اعتبار مرحلة الخمسينيات والنصف الأول من السبعينيات بمثابة مرحلة الفوارق القومى في منطقة الشرق الأوسط، فقد أدى الانسحاب المفاجئ للقوى الإستعمارية الأوروبية من المنطقة إلى وضع دولها أمام اختبار فعلى ومفاجئ لقدراتها الحقيقية، الأمر الذي ساعد على إحياء الهوية القومية بصورة عنيفة، بعد أن ظلت مكبوبة لسنوات طويلة، ذلك بينما لم يكن قد توفر بعد لتلك الدول تصور واقعى عن حقيقة قدراتها النسبية أو موقعها في سلم تدرج القوة الدولي، دون أن تكون لقياداتها الجديدة رؤية واضحة عن أساليب التعامل الدولي، فجات سياساتها - خلال تلك المرحلة - نابعةً من اعتبارات عاطفية أو معبرةً عن ريدود فعل إنفعالية لمواقف وسياسات الدول الأخرى (أقطاب النسق العالمي القديم أو الراهن). ولعل مما ساعد على ذلك أن تلك الفترة قد واكبت بداية مرحلة التعايش السلمي في علاقات القطبين، والتي بدأقطابان خلالها في إعادة تقييم موافقهما إزاء دول العالم الثالث - ومن بينها دول الشرق الأوسط - في محاولة للتقارب إليها واستقطابها. وقد ساهم ذلك في زيادة شعور تلك الدول بالثقة الزائدة في النفس، فتوفيت أنه بإمكانها التعامل مع القوى الكبرى من موقف اللد للد، الأمر الذي ترتب عليه تصاعد درجة التهديد الذي تعرضت له المصالح الحيوية للقوى الكبرى بصورة كبيرة أتت إلى زيادة حدة التوتر وشدة التفاعلات بين القوى الإقليمية والقوى الخارجية من ناحية، وبين القوى الإقليمية ذات التوجهات المتعارضة من ناحية أخرى (وعلم من أبرز الأمثلة الدالة على ذلك تأميم شركة قناة السويس، والتدخل المصري في حرب اليمن).

(٤) إن التفاعلات والتوازنات الإقليمية لم تعد تعكس حقيقة القوة الذاتية التي يمثلها كل طرف من الأطراف الإقليمية، فقد إدى إرتباط القوى الإقليمية بالقوى الخارجية (ولاسيما بالقوى القطبية) - لضمان حماية أنفسها القومى ومصالحها الحيوية - إلى أن أصبح التوازن في النسق الإقليمي الشرق الأوسط يعتمد على قدرات الدول الإقليمية مسافةً إليها قدرات القوى الخارجية التي تقدم لها الدعم والتأييد، الأمر الذي إنعكس بصورة

واضحة في إنقلاب موازين القوى الإقليمية لصالح الأطراف الإقليمية الأضعف في بعض الأحيان (إسرائيل على سبيل المثال)، ولعل تفسير ذلك في عبارة Raymond Aron حين قال :

"Le signe qu'une région du monde devient un champ de bataille ou un enjeu de la guerre froide, c'est que le rapport ordinaire entre le fort et le faible S'y inverse"(1)

ولعل في ذلك ما يوحى أيضاً بصعوبة إعتماد القوى الإقليمية على الذات فقط – ولاسيما في ظل أوضاعها الحالية – بون الإستناد إلى قدرة القوى الخارجية (عادة القوتين القطبيتين) ضماناً لتحقيق توازن القوى في النسق الإقليمي.

ثالثاً : اعتبارات تتعلق بطبيعة العلاقة الثنائية المباشرة بين القطبين :

(1) لعله لا يكون من قبيل المبالغة القول أن العداء يمثل جوهر العلاقة بين القطبين في ظل النسق الدولي ثالثي القطبية، وترجع جذور ذلك العداء إلى عدة أسباب منها ثنائية الأقطاب في ذلك النسق العالمي – والتي تحتم العداء حفاظاً على التوازن العالمي – ذلك فضلاً عن اختلاف طبيعة النظمتين الإجتماعيين الليبرالي والشيوعي، والتعارض الجوهري بين مصالح وأهداف القطبين، غير أنه في ظل حالة الردع النووي المتداول بين القطبين لم تعد المواجهة العسكرية المباشرة أو الصراع المسلح من بين الخيارات المطروحة في علاقات القطبين نظراً لما تنتهي عليه من مخاطر التدمير الشامل والإفname المتداول وقد دفع ذلك بالقطبين إلى تبني ما عرف بسياسة الإنماء الذاتي لتجنب المواجهة، وإلى محاولة البحث عن أنواع جديدة للصراع والتنافس تكون أقل خطورة من الأداة الإستراتيجية، بعبارة أخرى يمكن القول أنه إزاء التهديد المشترك الذي يتعرض له القطبان (نتيجة إحتمال حدوث مواجهة نووية بينهما) فقد إضطرا – عن طريق ما يمكن أن نسميه بالتعاون القسري Coerced Cooperation – إلى العمل المشترك بهدف

(1) Raymond Aron, *Paix et Guerre entre les Nations* (Calmann- Lévy, Paris, 1962), p. 390.

التوصل إلى إيجاد صيغة للتعايش Modus Vivendi بينهما تقوم على أساس الإنفاق على مجموعة من قواعد السلوك والتعامل الدولي – أو ما يمكن أن نطلق عليه قواعد اللعبة الدولية – والتي يتبعن على كل منها الإلتزام بها في سلوكه الخارجي وفي صرامة مع القطب الآخر إبقاء على استمرارية النسق العالمي الراهن. ولعل من أبرز تلك القواعد ما جاء على لسان هنري كيسنجر حين قال: «إن جوهر العلاقة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، هو ألا يسعى أي من الطرفين للحصول على ميزة وحيدة الجانب إزاء الطرف الآخر، وأن يسود الاعتدال سياسة كل منها، وألا يتم فعل شيء من شأنه تصعيد حدة الموقف المترتبة بين البلدين»^(١). وهكذا يتضح أن سعي أي من القطبين لتحقيق كسب سياسي أو إستراتيجي في آية منطقة من مناطق العالم الثالث سوف يدفع بالقطب الآخر إلى محاولة تحقيق كسب معادل في نفس المنطقة إبقاء على ميزان القوة الإقليمي والعالمي، ولعل في ذلك خير دليل على مدى موضوعية فكرة ثانية التوأجدى القطبي في مناطق العالم المختلفة^(٢). غير أن هذا التعايش القسري بين القطبين لا يفترض غيبة المنافسة السلمية بينهما، فالممنافسة هي لب العلاقات الأمريكية-السوفيتية وجوهرها، وهي التي سوف يتحدد على أساسها الفائز في صراع القوى العظمى، ولعل مما يدل على ذلك المعنى ما ذكره الرئيس الأمريكي نيكسون حين قال: «إذا نجحنا في ردع الكرملين يمكننا أن نتجنب نشوب حرب نووية، ولكن إذا فشلنا في منافسة موسكو فسوف ننهزم بدون حرب»^(٣) وهذا يمكننا القول أن العلاقات الأمريكية-السوفيتية هي

(١) بيتر مانفولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط (دار طлас للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥) ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٢) هذا وقد أثبتت الأحداث بالفعل إستحالة إنفراد أي من القطبين بقرار الأرضاع في المنطقة أو إستبعاده القطب الآخر من المشاركة في التأثير في تفاعلاتها السياسية. فقد رأينا كيف فشلت كافة المحاولات التي حاول فيها أي من القطبين الاستئثار بعملية التسوية السياسية للصراعات الإقليمية في إطار مسيرة النسق العالمي ثانية القطبية

(٣) ريتشارد نيكسون، مرجع سابق ذكره، ص ١١٣

علاقات تنافس، وأن ما يطرأ على تلك العلاقات من تحولات ظاهرية هو في حقيقته تغير في الوسائل (التكنيك) وليس تغيراً في الأهداف.

(٢) إن التحولات السياسية التي شهدتها علاقات القطبين على مر مراحلها التاريخية المختلفة (أى ما اعتبرى تلك العلاقات من توتر أو ما سادها من إنفراج) ليست في حقيقتها إلا إنعكاساً مباشراً للتطورات التي طرأت على التوازن الإستراتيجي بين القطبين. ففي ظل التفوق النورى الأمريكى إنتهت الولايات المتحدة سياسات الاحتواء والإنتقام الشامل وال الحرب المحدودة، وقد إضطرب الإتحاد السوفيتى إزاء ذلك التفوق الأمريكى إلى تبني سياسات التعايش السلمى متراجعاً بذلك عن نظرية حتمية الصراع بين الأنظمة الشيوعية والرأسمالية. وقد إعتمد السوفيت خلال تلك المرحلة - وفي إطار تبئنهم لفكرة «منطقة السلام» - على محاولة إستقطاب دول العالم الثالث من خلال اللجوء إلى أنواع التنافس السلمى، ولعل ذلك ما دفع البعض إلى وصف التعايش السلمى بالتعايش التنافسى Competitive Coexistence.

غير أنه مع إقتراب الإتحاد السوفيتى من مرحلة التعادل الإستراتيجي مع الولايات المتحدة فى نهاية الستينيات، بدأت الولايات المتحدة فى إعادة تقييم سياستها الخارجية وإستراتيجيتها العسكرية فتخلت عن إستراتيجياتها المتشددة وتبنت إستراتيجيات أكثر مرونة وواقعية ومصداقية كإستراتيجية الرد المرن Flexible Response وإستراتيجية الردع المتعدد الأشكال Multideterrence. وتبنى هاتان الإستراتيجيتان على توسيع وسائل الردع سواء من حيث النوع (نوروية - تقليدية)، أو النطاق (تكتيكية - إستراتيجية) بما يتفق مع حجم التهديد الذى تتعرض له الولايات المتحدة أو مصالحها الحيوية. وقد إنعكست تلك التغيرات فى ميزان القوة العسكرية بين القطبين على علاقتهاما السياسية المباشرة حيث بدأت الولايات المتحدة فى العمل على تخفيف حدة التوتر فى علاقتها بالإتحاد السوفيتى فيما عرف بعد ذلك بسياسة الوفاق أو الإنفراج Détente. فقد أدركت الولايات المتحدة أنه لا مفر من الإعتراف بأن الإتحاد السوفيتى كان قد تخطى آنذاك مرحلة القوة الكبرى Great Power التي تقصر إهتماماتها على النطاق القارى Continental إلى وضع الدولة الأعظم (الدولة القطبية) Su-

التي تنتشر مصالحها ويتسع نطاق أهدافها والتزاماتها على النطاق العالمي - perpower (1)bal-Glo.

(٣) لعل من أبرز الأزمات الدولية التي شهدتها علاقات القطبين أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، فقد دفعت تلك الأزمة القطبين إلى إظهار المزيد من الإهتمام بموضوع معالجة الأزمات الدولية. ويعتمد مفهوم معالجة الأزمات Crisis Management على مجموعة من قواعد السلوك التي يتبعها كل من القطبين للتزامها في أوقات الأزمات تجنبًا لخطر تصعيدها إلى مستوى الصدام المباشر. ولعل من أهم تلك القواعد (٤) :

(أ) إحكام سيطرة القيادة السياسية في كل من الولتين بصورة كاملة على كافة التحركات العسكرية (سواء على المستوى الاستراتيجي أو التكتيكي) بحيث لا يؤدي أي نوع من التحركات العسكرية غير المحسوبة إلى الإنزلاق إلى مواجهة أو صدام مسلح عن طريق الخطأ في المسابات أو التقدير. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك - والتي عرضنا لها في هذا البحث - مدى إهتمام الرئيس الأمريكي جونسون بتوضيح أسباب إقتراب بعض القطع البحرية الأمريكية من الشواطئ المصرية إبان أزمة يونيو ٦٧ (والتي كفت بالبحث عن طاقم السفينة ليبرتي الأمريكية التي أغرقتها إسرائيل) وذلك حتى لا يقع السوفييت بتفسير تلك التحركات على أنها تدخل أمريكي في الحرب.

(ب) محاولة إيجاد فترات هدنة أو تهدئة حدة التوتر في أوقات الأزمات لإتاحة الفرصة أمام الإتصالات الدبلوماسية بين الطرفين، واعطائهما المهلة المناسبة لإعادة تقييم الواقع، ودراسة المقترنات المقدمة لحل الأزمة، وتقييم البذائل، واتخاذ القرارات، والتجهيز لوضعها موضع التنفيذ. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك موقف بريطانيا وفرنسا حينما وافقتا على موافقة الإتصالات والجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لأزمة تأمين قناة السويس حتى تنتهي من تقييم البديل العسكري والإعداد لهاجمة مصر.

(١) السيد أمين شلبي، الولاق الأمريكي - السوفيتي ١٩٦٣ - ١٩٧٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١)، ص ٣٧٩.

G. Craig & A. George, Force and Statecraft : Diplomatic Problems of our time (Oxford ٢) University Press, New York, 1983), p. 205- 219

(ج) التنسيق بين التحركات العسكرية والدبلوماسية بهدف التوصل إلى إستراتيجية متكاملة تمكن من إضفاء قدر أكبر من المصداقية على التحركات العسكرية، ودعم المواقف التفاوضية الدبلوماسية للطرفين بصورة تمكن من التوصل إلى حل مقبول من جانب أطراف النزاع. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد محاولات إستعراض النفوذ السوفيتي في مصر خلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ تدعيمًا للموقف التفاوضي السوفيتي مع الأميركيين خلال قمة موسكو (مايو ٧٢).

(د) قصر اللجوء إلى التحركات العسكرية على التحركات التي تعتبر بمثابة برهان قاطع على تصميم كل طرف على التصدي الحازم للمخاطر التي تحدق بمحاله، ومراعاة أن تكون تلك التحركات في إطار الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها من خلال معالجته للأزمة ويتحقق ذلك من تحركات الأسطول السادس الأميركي في منطقة شرق البحر المتوسط إبان الأزمة السورية والأزمة الأردنية والتدخل الأميركي في لبنان عام ١٩٥٨.

(هـ) تجنب التحركات العسكرية التي يكون من شأنها الإيحاء للخصم بأن الطرف الآخر على وشك القيام بشن حرب شاملة مما قد يدفعه إلى الإقدام على القيام بضريره وقاتلية. وبيرز ذلك في التزام كل من القطبين جانب الحذر الشديد وعدم رغبتهما في تصعيد حدة التوتر ولاسيما في أوقات الأزمات الدولية.

(د) اختيار البسائل الدبلوماسية والعسكرية التي من شأنها أن تقنع الطرف الآخر بأن الطرف الأول يميل إلى إيجاد حل للأزمة عن طريق التفاوض، ولا يستهدف حل الأزمة عن طريق اللجوء إلى القوة، ولعل أبرز مثال على ذلك موقف الاتحاد السوفيتي إبان أزمة السويس، فبينما كان الإتحاد السوفيتي يهدىقوى الأوروبية المعنية بإستخدام الصواريخ النووية ضدتها، كان يعرض في ذات الوقت على الولايات المتحدة القيام بعمل مشترك بهدف إيقاف العدوان.

(ز) اختيار البسائل الدبلوماسية والعسكرية التي يكون من شأنها أن تتبع للخصم طريقاً للخروج من الأزمة بصورة مشرفة لا تؤثر على مكانته الدولية، وبصورة تتفق إلى حد ما

مع مصالحه الحيوية الأساسية التي لا يمكنه التضحية بها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك أن الولايات المتحدة قد إمتنعت - في بادئ الأمر - عن ممارسة أية ضغوط على إسرائيل إبان حرب يونيو ٦٧ سواء لحملها على إيقاف إطلاق النار أو لحملها على التراجع إلى حدود ما قبل العدوان، غير أنه حينما صعدت إسرائيل من هجماتها على سوريا وباء سقوط العاصمة السورية دمشق في يد الإسرائييليين أمراً بشيكأ، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على إسرائيل ووقفت موقفاً حازماً إزاء ضرورة الالتزام الإسرائيلي الفوري بقرار وقف إطلاق النار مما أجبر إسرائيل على الالتزام فعلاً بقرار وقف إطلاق النار، وذلك حين أدركت الولايات المتحدة أن سقوط عاصمة إحدى الدول الخليفة للاتحاد السوفييتي سيلحق الضرر بصورة بالغة بمكانة السوفييت في العالم العربي والعالم الثالث كله وأن خطورة الموقف بالنسبة للسوفييت قد تضطرب في نهاية الأمر إلى التدخل المباشر لدعم حليفتهم حماية لكيانهم وهبيتهم أمام الرأي العام العالمي وأمام حلفائهم على وجه الخصوص.

(٤) رأينا من خلال الملاحظات السابقة كيف أن حالة الردع النووي المتبادل قد شكلت بالفعل قيداً حقيقياً على سلوك القطبين في مجال منافستهما العالمية، وعلى إمكانية لجوئهما إلى استخدام القوة بصورة مباشرة، وقد ترتب على ذلك تزايد إعتماد القطبين على الأعوان والوكلاء في مناطق العالم المختلفة، وقد كان معنى ذلك - بطبيعة الحال - تزايد أهمية الدور الذي يلعبه مؤلاء الأعوان في إستراتيجيات الدول القطبية، ومن ثم يعودوا كما كانوا - في ظل الانساق الدولية القديمة - مجرد تابعين وإنما أصبحوا يتمتعون بقدر أكبر من حرية الحركة والقدرة على المناورة والمساومة في علاقاتهم مع الأقطاب التي يتحالفون معها، وقد إعتمدت قدرة مؤلاء على المناورة في علاقاتهم مع الدول القطبية على عاملين رئисيين:

(أ) مدى أهمية ما تمتلكه تلك الدول الإقليمية الخليفة من مصالح إستراتيجية أو إقتصادية بالنسبة للدولة القطبية أو لكتلتها.

(ب) مدى أهميةدور الذى تقوم به تلك الدول الحليفة فى خدمة أهداف السياسة الخارجية للدولةقطبية فى منطقتها.

وفى هذا الإطار يصنف البعضقوى الإقليمية وفقاً لمدى أهميتها بالنسبة للدولقطبية إلى ثلاثة فئات :

* الدول ذات الأهمية القصوى للدولقطبية وهى التى تتعاون معها بمتنه الواضح وتساهم إلى درجة كبيرة فى تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الإقليمية ويطلقون عليها إسم الدولالمعونة .*Collaborators*

* الدول الأقل أهمية التى ليس لديها ما تقدمه للدولةقطبية والتى لا تستطيع أن تساهمن فى تحقيق أهداف أو حماية مصالح الدولةقطبية ولذلك فهو قليلة الأهمية لدرجة أن الدولقطبية لا تحاول بذلك جهد فى إستقطابها وهم لذلك يسمونها *Drifters*.

* الدول المعادية وهى الدول التى تعارض سياسة الدولةقطبية فى منطقة ما وتحاول عرقلة تحقيق أهدافها أو تهديد مصالحها وهى التى يطلق عليها *Opponents*.

وبالطبع فإن أي من الدولقطبية تحاول - بالدرجة الأولى - تدعيم علاقاتها مع الدول من النوع الأول الذى تساهم فى تحقيق أهدافها، أما بقية الدول الأخرى القليلة الأهمية فيقتصر هدف الدولقطبية على مجرد العمل على إبقاءنها فى إطار الفتنة الثانية حتى لا تتحول إلى الفتنة الثالثة المعاوقة فتشكل بذلك مصدر إزعاج للدولةقطبية.

غير أنه تجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أن تصنيف دول منطقه ما من مناطق العالم استناداً إلى ذلك المعيار وفقاً للتقسيم السابق ليس تصنيفاً دائمأً أو ثابتاً، فقد تتحول دولة ما كانت فى إحدى المراحل ضمن الفتنة الأولى لكن تدرج فى إطار الفتنة الثانية مثلاً إذا قضت الدولةقطبية وطراها منها، وقد تتحول تلك الدولةالحليفة إلى الفتنة الثالثة المعاوقة، والعكس صحيح، ولعل العامل المحدد فى تلك التحولات هو ما تمليه الإعتبارات التكتيكية أو المصالح الطويلة الأمد على صانعى السياسة الخارجية فى الدولةقطبية، ذلك فضلاً عن العوامل والإعتبارات المؤثرة على سياسات الدول الإقليمية وتوجهاتها الخارجية.

ويتضح مما سبق أنه قد لا تستطيع الدول القطبية - نتيجة ل حاجتها و اعتمادها على حلفائها الإقليميين، التحكم بصورة كاملة في سلوك هؤلاء الوكلاء والأعوان، ولا سيما في أوقات الأزمات التي تتعارض فيها أهداف ومصالحقوى القطبية مع أهداف ومصالح الوكالء الإقليميين.

ويمكن القول عموماً بأن قدرةقوى القطبية على التحكم في سلوك الأعوان تعتمد على عاملين رئيسيين:

- (أ) درجة التهديد الذي يتعرض له الأعوان في إطار النسق الإقليمي.
- (ب) درجة إعتماد الأعوان على المساندة والدعم الذي تقدمه لهم الدولة القطبية سواء سياسياً أو إقتصادياً أو عسكرياً.
- (ج) إن منطقة الشرق الأوسط ليست المنطقة الوحيدة في العالم التي يحتمد حولها التنافس والصراع بين القطبين، ومن ثم فإن حدة الصراع بينهما تزداد أو تخف في المنطقة وفقاً لأهميتها النسبية بين أولويات السياسة الخارجية لكل من القطبين في كل مرحلة تاريخية، كذلك فإن المساقمات بين الولاياتين القطبيتين على تقسيم مناطق النفوذ لا ينبعى النظر إليها على مستوى منطقة الشرق الأوسط فقط، فقد تكون هناك مساومات على بسط النفوذ على مناطق مختلفة من العالم، وهذا يستدعي الربط بين صراع القطبين حول المنطقة وبين صراعهما على المستوى العالمي، كذلك فإن تسوية أي من المنازعات الإقليمية في منطقة ما من مناطق العالم قد يعتمد على التوصل إلى تسوية في مجال آخر بين القطبين (كمحادلات الحد من التسلح على سبيل المثال)، كذلك فإن موقف أي من القطبين أو سلوكه تجاه مشكلة إقليمية معينة قد يعتمد على مدى صلابة أو مرونة موقف القطب الآخر إزاء مشكلة إقليمية أخرى، وهذا ما يسمى بسياسة الترابط - LINKAGE POLI - TICS. فقد رأينا على سبيل المثال كيف أدى موقف المساندةقوى من جانب الولايات المتحدة لباكستان في حربها ضد الهند إلى إjection السوفيات عن إشعال الصراع في الشرق الأوسط، وإلى إمتناعهم عن إمداد مصر بالأسلحة الموجهة رغم إلحاح السادات

على القيادة السوفيتية ومطالبته إياها بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الجسم للصراع العربي - الإسرائيلي.

(٦) إن اللجوء إلى دبلوماسية التهديد في العلاقات بين القطبين ولاسيما في أوقات الأزمات الدولية هو من أكثر الوسائل فعالية، غير أن نجاح هذه الأداة يتطلب ممارستها عند مستويات عالية من المخاطرة بحيث تكون أكثر قابلية للتصديق من جانب الطرف الآخر وأكثر إقناعاً له ب مدى تصميم الطرف الأول على التصدى للمخاطر التي تحدق بمصالحه بصورة حاسمة، غير أنه ينبغي الأخذ في الإعتبار أن هناك حدوداً يتعين على القطبين عدم تخطيها عند لجوئهم إلى ذلك الأسلوب تجنباً لخطر المواجهة المباشرة. (التهديدات والإنتارات السوفيتية إبان أزمة السويس، حالات التهديد بالتدخل الأمريكي في إطار مبدأ أينهادر).

رابعاً : إعتبارات تتعلق بطبيعة أهداف السياسات الخارجية للقطبين في المنطقة

(١) دفعت حالة العداء بين قطبي النسق الثاني بعض المهتمين بتحليل العلاقات الدولية - بإستخدام نظرية المباريات GAME THEORY - إلى القول أن علاقات القطبين في ظل النسق العالمي الثنائي هي علاقات صراعية محضة نظراً لتعارض مصالحهما وأمدادهما بصورة كاملة، الأمر الذي يجعل تلك العلاقات تتدرج في إطار ما يعرف بالمبادرة الصفرية ZERO-SUM GAME، والتي تمثل فيها المكاسب التي يحصل عليها أحد اللاعبين خسائر مقابلة للأخر، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الكسب أو الخسارة - في نظرية المباريات - يعتمد إلى درجة كبيرة على نظرية المحلل أو متعدد القرار إلى طبيعة العلاقة بين اللاعبين ونظرته إلى الأهداف التي يسعى كل لاعب إلى تحقيقها، وإنطلاقاً مما تقدم فإن الرأى الأقرب إلى الواقع هو أن العلاقات الأمريكية - السوفيتية - ولاسيما إبتداءً من مرحلة التعايش السلمي - يمكن أن تندرج في إطار المباريات غير الصفرية التي تجمع بين السلوك الصراعي والسلوك التعاوني في آن واحد،

فعلى الرغم من التعارض الجوهرى فى مصالح وأهداف القطبين فإن ذلك لا يحول بصورة كاملة دون إمكانية التقاء أهداف القطبين واتفاق إرادتهما حول بعض الأمور، والتي نذكر منها على سبيل المثال:

(ا) رغبة القطبين المشتركة - والصادقة - فى الإبقاء على الصراع والتنافس بينهما فى الإطار المحكم تجنبًا للمواجهة المباشرة بينهما بما تحمله من خطأ التدمير الشامل والإفشاء المتداول لكليهما والبشرية كلها، ويمكننا على سبيل المثال أن نتمثل ذلك السلوك التعاوني فى محاولة القطبين التوصل إلى قواعد سلوكية يلتزمان بها فى أوقات الأزمات الدولية، ذلك فضلًا عن جهودهما المشتركة فى مجال نزع السلاح النووى والرقابة على التسلح ومنع إنتشار الأسلحة النووية.

(ب) إتفاق القطبين على قصر الصراع من أجل القوة والنفوذ على المستوى资料 العالمى عليهما وحدهما دون غيرهما، ويتبين ذلك على سبيل المثال فى إتفاق مواقف القطبين خلال أزمة السويس ٦ على ضرورة إنسحاب القوات الأنجلو - فرنسيـة من المنطقة وهو ما يعد دليلاً على رغبتهما فى الإبقاء على احتكارهما الثنائى للهيمنة العالمية ومعارضتهما لتدخل الأطراف الأخرى (قوى الدرجة الثانية) فى أية منطقة من مناطق العالم التى يتصارع عليها القطبان وذلك إبقاءً على صورة ثنائية الاقطاب للنـسق الدولى العالمى، ويمكننا أن نذكر فى هذا الصدد أن أبسط صور التدخل الدبلوماسى من جانب قوى الدرجة الثانية (تقديم المبادرات الأوروبية لحل مشكلات المنطقة) غالباً ما لا يقدر لها النجاح.

(ج) إمكانية توافق المصالح والأهداف الأمريكية والسوفيتية بقصد بعض المواقف المحددة، ويمكننا أن نسوق فى هذا الصدد إتفاق القطبين على بناء إسرائيل داخل حدود أمنة ومعترف بها على اعتبار أنها تمثل من جانب، أداة تنفيذ السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وأنها من جانب آخر تمثل عنصر الخطر الدائم وعدم الاستقرار الذى يدفع بقية دول المواجهة العربية إلى الإبقاء على علاقات جيدة مع الإتحاد السوفيتى، غير أن الخلاف بين القطبين - فيما يتعلق بإسرائيل - يقتصر على نوع الضمادات التى ينبغي أن تقدم لإسرائيل حماية لأنها، فعلى حين ترى الولايات المتحدة أن الضمان الوحيد

لأمن إسرائيل يتمثل في الإبقاء على تفوقها العسكري - كما ونوعاً - في مواجهة مجموع القوات العسكرية العربية، يرى السوفيت أن تقصر تلك الضمادات على مجرد تعهد القطبين بحماية أمن إسرائيل وعدم تعريض وجودها للخطر.

(٢) إن من المتعين النظر إلى مفاهيم «المصلحة الوطنية» و«الهدف الخارجي» باعتبارهما مفهومين نسبيين أو حركيين. فالدول تحدد مصالحها الخارجية وفقاً لأهداف شعوبها أو أهداف القائمين على عملية صنع القرار فيها، كما أنها تحدد هذه المصالح والأهداف في ضوء قدراتها النسبية، وحجم المخاطر التي يمكن أن تواجهها وهي بصدده تحقيقها لتلك الأهداف، ومدى قدرتها على مواجهة أو تحمل تلك المخاطر. وهكذا يتضح أن مفهومي المصلحة والهدف يتغيران نتيجة لتغيير موقع الدولة في سلم تدرج القوة الدولي. ولذا فإننا تناولنا للأهداف التي يسعى كل من القطبين إلى تحقيقها ينبغي أن يتم إرتباطاً بحالة التوازن الإستراتيجي القائم بينهما ففالباً ما يقدى تغير ميزان القوة لصالح أى من القطبين إلى إغرائه بإعادة تقييم مصالحه وأهدافه موسفاً منها على حساب مصالح وأهداف القطب الآخر الذي جاء التغيير في غير صالحه، وفي هذا المعنى يذكر Ullman :

"When a State no longer has the power to defend what it once defined as interest, it will begin to define its interests differently. Some interests that were once thought to require active military protection may seem no longer to need it; others may cease to be regarded as interests at all. Alone among the western allies, The United States defines its interests and threats to those interests- in global terms, because it alone has the ability to project military power throughout the globe^(١)

وهكذا فإن طبيعة وشكل مصالح وأهداف القطبين في منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال لا ينبعى النظر إليه باعتباره شكلاً نهائياً يتسم بالثبات وعدم التغير، فقد تؤدى أية تغيرات مستقبلية في ميزان القوة بين القطبين إلى إعادة توصيف كل منها لمصالحه وأهدافه

Richard H. Ullman, "Containment shape of World Politics 1947- 1987" in : Deibel & (١) Gaddis, Containment : Concept and Policy (National Defense University Press, Washington, D. C., 1986), p. 628.

في المنطقة، ولاسيما إذا أخذنا في الإعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تعد من المناطق التي لم يحصل المصالح بين القطبين حولها بصورة نهائية لصالح أيٍّ منها. وتاكيداً على المعنى السابق حري بنا أن نتذكر كيف أن الاتحاد السوفيتي قد ظل لفترات طويلة بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط، وكيف أنه بدأ يتطلع إلى التأثير في شئون دول المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة بعد أن أصبح أحد قطبي النسق العالمي ثانٍ للقطبية، ثم كيف بدأ يتطلع - في منتصف الخمسينيات - على استحياء للوصول إلى دول منطقة قلب الشرق الأوسط، ثم كيف تطورت أهدافه بعد ذلك - وبعد أن وصل إلى مستوى التعادل النموي مع الولايات المتحدة - لتشمل تطلعاته الحصول على قواعد عسكرية وتحقيق وجود بحري دائم له في المنطقة^(١).

وبالمثل فقد رأينا كيف أن الولايات المتحدة قد ركزت - في أعقاب الحرب العالمية الثانية - على دول الحزام الشمالي (مبدأ ترومان)، ثم كيف وسعت من دائرة إهتمامها ومصالحها الحيوية لتشمل منطقة الشرق الأوسط ككل (مبدأ ايزنهاور) وذلك بعد أن تحقق لها - بالطرق الدبلوماسية - ما كانت تتطلع إليه من تصفية نفوذ القوى الاستعمارية في المنطقة، وكذلك يمكننا أن نلاحظ التدرج في استخدام أساليب الدفاع عن المصالح الحيوية في المنطقة ففي حين إنحصرت تلك الأسلحة في بادئ الأمر على المعونات الاقتصادية وحدها، نجدما قد إتسعت بعد ذلك لتشمل أسلوب التدخل العسكري المباشر (آزمات النظم المحافظة في النصف الثاني من الخمسينيات).

خامساً : اعتبارات تتعلق بطبيعة عملية صنع السياسة الخارجية في الدولتين القطبيتين

(١) غنى عن البيان أن إختلاف طبيعة النظام السياسي في كل من الولاياتين القطبيتين قد إنعكس بصورة مباشرة على طبيعة عملية صنع السياسة الخارجية في كل منها، الأمر

(١) يدل في ما شهدته الساحة الدولية مؤخراً من تحولات أظهرها تفك الاتحاد السوفيتي وتراجع دوره في العلاقات الدولية ما يؤيد صدق ذلك التصور.

الذى ألقى بظلاله على السلوك الخارجى للدولتين عموماً، وهو ما اتضح - من خلال هذا البحث- فى اختلاف طريقة التعامل الخارجى لكل من القطبين مع دول المنطقة. فقد أدى تعدد الجهات المشاركة فى، والمؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن تتسم تلك السياسة - فى كثير من الأحيان - بالتناقض أو التردد وبيطء رد الفعل الأمر الذى تسبب فى إضاعة العديد من الفرص على الولايات المتحدة والتى كان من الممكن عن طريقها أن تحقق مكاسب عديدة أو تتجنب الكثير من المآزق والمشكلات. فقد رأينا كيف أدى التردد الأمريكى فى إمداد مصر بالسلاح الذى أحت فى طلبه - وذلك على عكس رد الفعل السوفيتى على المطالب المصرية من السلاح والتى إتسم بالسرعة والتصعيم - إلى إتاحة السبيل أمام السوفيت للوصول إلى قلب المنطقة لأول مرة فى التاريخ، وكيف تكرر نفس الخطأ حين مارس الغرب ضغوطه على مصر فى مقابل تعويم مشروع السد العالى فاتح المجال أمام السوفيت لثبت دعائم وجودهم فى مصر لسنوات عديدة. وهكذا يمكن القول من خلال ملاحظة الاحداث التى شهدتها المنطقة خلال فترة الدراسة أن السياسة السوفيتية لم تكن تحسن خلق الفرص- بنفسها - لتحقيق مكاسب فى المنطقة، بقدر ما كانت تحسن الإستفادة من الفرص التى كان الغرب ذاته يتبعها لها، أو بمعنى آخر فإن غالبية المكاسب والإنتصارات التى حققتها السوفيت فى المنطقة قد جاءت نتيجة لحسن استغلالهم للأخطاء التى وقعت فيها السياسات الغربية فى المنطقة.

(٢) إن القائمين على صنع السياسة الأمريكية كانوا ينظرون دائمًا إلى منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أنها منطقة ثقيلة تقليدي للغرب ومن ثم فقد كانوا يتعاملون مع دول المنطقة إنطلاقاً من أن تبعيتها للغرب تعد أمراً طبيعياً. وإنطلاقاً من هذا التصور فقد كانوا يتعاملون مع قادة دول المنطقة بأسلوب إملاء الشروط وإصدار الأوامر، الأمر الذى أثار حساسية كبيرة لدى القيادات الوطنية الجديدة فى تلك الدول حديثة الاستقلال والتى لم يكن لديها آنذاك ما تعتز به سرى حريتها واستقلال إرادتها، ذلك بينما نجد أن الإتحاد السوفيتى قد تعامل مع ذلك العامل النفسي بحساسية شديدة فتجنب تماماً فرض أية

شروط في تعامله مع تلك القيادات لِكتساب ثقتها تدعيمًا لروابطه مع دول المنطقة حتى يمكنه الاستفادة منها على المدى الطويل.

(٣) إن عملية منع السياسة الخارجية السوفيتية نظرًا لما تنسن به من مركزية شديدة تكون أكثر تأثيراً بالعوامل المتعلقة بشخصية متخذ القرار، الأمر الذي يتبع المجال بصورة أكثر احتمالاً للقرارات التاريخية التي قد تشكل نقاط تحول جوهرية في السياسة السوفيتية، فقد رأينا على سبيل المثال كيف تحولات السياسة الخارجية السوفيتية بعد وفاة ستالين عن فكرة حتمية الصراع مع النظم الرأسمالية نتيجة لتبني خروتشوف سياسة التعايش السلمي، ولعل في ذلك ما يدلل على مدى أهمية التصورات الشخصية Perceptions لتخاذل القرار الخارجي في التأثير على السياسة الخارجية في الاتحاد السوفيتي، ولعل في التحولات الجذرية التي شهدتها السياسة السوفيتية على يد جورباتشوف مؤخراً خير دليل على صحة ذلك التصور.

سادساً : اعتبارات تتعلق بمدى نجاح القطبين في اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق أهدافهما في المنطقة

تجدر الإشارة في ختام هذا البحث إلى بعض الملاحظات المتعلقة بمدى نجاح كل من القطبين في استخدام أكثر الوسائل فعالية في تحقيق أهدافه وحماية مصالحه في المنطقة، والتي تكون أكثر توافقاً مع الظروف والأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

(٤) إن الأحلاف العسكرية كذلة لربط دول المنطقة بدول القطبية لا تتفق مع طبيعة الظروف الإقليمية في الشرق الأوسط ولاسيما في ظل غيبة التوافق السياسي بين دول المنطقة نتيجة لتعارض مصالحها وأهدافها، فمن الملاحظ أن محاولة أي من القطبين ضم بعض دول المنطقة إلى دائرة نفوذه - في إطار تحالف عسكري موال له - غالباً ما تؤدي إلى إثارة عداء يقية دول المنطقة ضد ذلك القطب، ذلك فضلاً عن أن أهمية الأحلاف العسكرية كذلة من أدوات السياسات الخارجية قد قلت نسبياً في ظل المواريث العابرة للقرارات، وفي ظل إمكانية حصولقوى القطبية على قواعد عسكرية أو تسهيلات عسكرية (سواء جوية أو بحرية) في دول المنطقة أو المناطق القريبة منها.

(٢) إن أداة المساعدة العسكرية من أهم وأنفع وسائل التأثير والضغط التي تملكتها القوى القطبية في مواجهة دول المنطقة، نظراً لحالة التوتر وعدم الاستقرار السياسي التي تعانى منها منطقة الشرق الأوسط بصورة شبه دائمة، غير أن من أهم المشكلات المترتبة على اللجوء إلى تلك الأداة هي مشكلة تصعيد حدة سباق التسلح في المنطقة. هذا وتتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مدى أهمية أداة الإمداد بالسلاح في السياسة الخارجية السوفيتية، ويمكن القول أنه خلال الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٥ إقتصرت عملية توريد السلاح إلى دول المنطقة على أربع دول هي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا. وقد مثلت إمدادات السلاح السوفيتي وحدها خلال تلك الفترة حوالي ٤٢٪ تقريباً من إجمالي واردات السلاح إلى المنطقة. ولعل مما ساعد على نجاح السوفييت في استخدام تلك الأداة بفعالية كبيرة السرعة الكبيرة التي كان السوفييت يلبون بها مطالب دول المنطقة من السلاح، وذلك رغم ما كانوا يفرضونه أحياناً من قيود على توريد بعض النوافع من الأسلحة المجنحة المتقدمة. وقد قدرت قيمة صادرات السلاح السوفيتي إلى المنطقة خلال الفترة المشار إليها بحوالي ٦ مليارات دولار (أى ما يعادل تقريباً نصف قيمة صادرات السلاح السوفيتي إلى دول العالم غير الشيوعي) ولعل في ذلك ما يشير إلى مدى الأهمية التي يلعقها السوفييت على منطقة الشرق الأوسط. هذا وقد كان من بين العوامل التي ساعدت السوفييت على استخدام تلك الأداة على نطاق واسع وجود فائض ضخم من الأسلحة لدى الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي كان يسعى إلى التخلص منه في إطار رغبته في تحديث القوات المسلحة لدول الكتلة الاشتراكية^(١).

(٣) إن أداة المعونة الاقتصادية ذات أهمية وفعالية قصوى في علاقات القطبين بدول المنطقة نظراً لمعاناة غالبية تلك الدول من العديد من المشكلات الاقتصادية المختلفة (باستثناء دول الشرق الأوسط المصدرة للبتروول). وقد لجأ القطبان إلى استخدام تلك الأداة في

Karen Dawisha; Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., ١٩٧٦), p.178, 179

الكثير من الأحيان وبكافحة صورها وأشكالها (سواء بأسلوب الإغراءات أو بأسلوب المقويات). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه على الرغم من التفوق الأمريكي على الإتحاد السوفيتي في مجال القراءة الاقتصادية فإنه يمكن القول أن الإتحاد السوفيتي قد نجح خلال تلك الفترة في استخدام الأداة الاقتصادية بصورة أفضل من الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى عاملين : أولهما، إعتماد الإتحاد السوفيتي على ما يمكن أن نسميه بسياسة النفس الطويل في تقديم المساعدات إلى دول المنطقة حيث لم يكن يربط تلك المساعدات بشروط سياسية قاسية كالتي كانت تفرضها الولايات المتحدة (ولاسيما خلال المراحل الأولى لتقديمه المساعدة)، وأما العامل الثاني الذي ساعد السوفييت على إستخدام تلك الأداة بنجاح فهو أن الإتحاد السوفيتي كان في حاجة فعلية لبعض ما تنتجه دول المنطقة من مواد خام أو محاصيل زراعية ومن ثم تكن مبادراته التجارية مع دول المنطقة تمثل عبئاً اقتصادياً خالصاً (مما مكنته من اللجوء إلى أسلوب المقاييسة) وذلك على عكس الحال بالنسبة للولايات المتحدة التي لم تكن في حاجة فعلية إلى ما تنتجه دول المنطقة (ولاسيما الدول غير البتروية) ومن ثم فلم يكن أمامها إلا أن تطالب بالمقابل نقداً (بالعملة الصعبة) أو في صورة مطالب سياسية أو إستراتيجية أو أن تقدم تلك المساعدات في صورة منع أو هبات لا ترد الأمر الذي كان سينزيد من تكلفة سياسة العون الخارجي الأمريكية بصورة كبيرة. كذلك تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإتحاد السوفيتي كان أكثر ميلاً للمساهمة في بناء المشروعات الاقتصادية التي تتسم بالضخامة نظراً لإمكانية الاستفادة منها من الوجهة الدعائية على مستوى العالم الثالث، ونظراً لأنها تمكنه من تحقيق وجود فعلى له لفترة طويلة في دول المنطقة من خلال الخبراء الفنيين، ذلك فضلاً عن ربط تلك الدول بالטכנولوجيا السوفيتية مما يضطرها إلى الإستمرار في الاعتماد على الإتحاد السوفيتي لضمان الحصول على قطع الغيار الضرورية لتلك المشروعات أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت تستهدف من خلال ما تقدمه من معونة إقتصادية التأثير في الهيكل الإقتصادي لدول المنطقة لتصبح أكثر تمشياً مع النظام الرأسمالي العالمي.

(٤) لعل من أبرز الأدوات التي لجأ إليها القطبان في صراعهما حول المنطقة أداة التدخل العسكري أو التهديد بالتدخل، وتتجذر الإشارة في هذا الصدد إلى تفوق الولايات المتحدة بصورة كبيرة في استخدام ذلك الأسلوب، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها: التفوق العسكري الأمريكي خلال فترة النصف الثاني من عقد الخمسينيات ذلك فضلاً عن الوجود البحري الأمريكي الدائم في منطقة حوض البحر المتوسط والمتمثل في الأسطول السادس الأمريكي. ولعل هذا هو ما دفع بالسوفيت - ولاسيما بعد أن تناولت قدراتهم وكذلك بعد إدراكهم مدى أهمية أداة дипломатия البحرية - إلى العمل على تصعيد درجة وجودهم العسكري في المنطقة ومحاولة الحصول على تسهيلات بحرية دائمة لأساطيلهم في البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، دعماً لقدرتهم على الانتشار السريع على مسارح العمليات بعيدة عن الاراضي السوفيتية حيث حصلوا في النصف الثاني من السنتين على تسهيلات عسكرية في العديد من دول المنطقة. ومن ناحية أخرى فقد كان من بين العوامل التي حالت دون لجوء الإتحاد السوفيتي إلى أسلوب التدخل العسكري المباشر تنظرته إلى منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها منطقة نفوذ تقليدي للغرب، ومن ثم فقد كان السوفييت يؤثرون أن يكون تحالفهم في شتونها بصورة غير مباشرة عن طريق الأعوان (واسطة تشيكوسلوفاكيا عند إمدادهم لمصر بالسلاح عام ١٩٥٥، وإعتمادهم على مصر للتدخل في اليمن عام ١٩٦٢)، إضافة إلى ذلك فإنه حتى في الحالات القليلة التي قام فيها السوفييت بالتهديد بالتدخل، فقد كانوا غالباً ما يؤثرون التراجع عند ظهور أولى بوادر المواجهة مع الولايات المتحدة.

(٥) كان من بين الوسائل التي لجأ إليها السوفييت لتدعم نفوذهم في المنطقة مساندتهم للأحزاب الشيوعية المحلية في دول الشرق الأوسط، غير أن تلك المساندة السوفيتية قد أساءت في كثير من الأحيان إلى علاقات الإتحاد السوفيتي بالنظم الحاكمة في العديد من الدول العربية. فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفيتي قد أقام علاقات مع العديد من النظم العربية التي ترفع شعارات شيوعية وتؤيد السياسات السوفيتية إلا أن غالبية هذه النظم كانت تتشكك في نوايا تلك الأحزاب الشيوعية ومن ثم فغالباً ما كانت تنتهج

سياسات داخلية معادية للشيوخية بل وتقوم بإضطهاد الشيوعيين، وقد ترتب على ذلك حدوث عدة أزمات في العلاقات العربية-السوفيتية (كما حدث مع مصر وال العراق والسودان). وقد دفع ذلك السوفيت إلى التحول عن الإعتماد على الأحزاب الشيوعية العلنية فأشاروا على أعضاء تلك الأحزاب الشيوعية المحلية بحل أحرازهم والإخراط في التنظيمات السياسية الوطنية في دول المنطقة ومحاولة ممارسة التأثير من داخلها بصورة فردية مستترة تجنباً لتوتر العلاقات مع النظم الحاكمة في المنطقة.

(٦) كان من بين الوسائل التي لجأت إليها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها في المنطقة ما يُعرف بالعمليات السرية والتي تمثل بوضوح في الورد الذي تقوم به وكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A في المنطقة، فقد رأينا كيف استطاعت تلك الوكالة إعادة شاه إيران إلى عرشه عام ١٩٥٣ بعد أن ثارت القلائل والإضرابات ضد حكومة الدكتور مصدق المناوئة للنفوذ الغربي في إيران، ذلك فضلاً عن قيام الوكالة C.I.A بتقديم المساعدات للملك سعيد للعمل على تجميع القوى الموالية للغرب في المنطقة للتصدي للتيار القومي والناصري، ولاسيما إبان الخلافات بين الدول المحافظة والدول التقدمية حول مبدأ أينشتاين، هذا إلى جانب الدعم الذي قدمته الوكالة C.I.A للمرشحين الموالين للغرب في الانتخابات التشريعية اللبنانيّة عام ١٩٥٨ في مواجهة الدعم المصري والسوري للمرشحين الموالين للتيار القومي والناصري.

(٧) في مقابل إعتماد الإتحاد السوفيتي على النظم الثورية «التقدمية»، اعتمدت الولايات المتحدة على النظم «المحافظة» في المنطقة وقد كان من أبرز المشكلات التي واجهت الولايات المتحدة في هذا الخصوص مشكلة عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي كانت تعاني منه تلك النظم المحافظة، الأمر الذي يستدعي - في كثير من الأحيان - تدخل القوى الغربية عسكرياً بصورة مباشرة لدعم تلك الأنظمة متباھلة تماماً مدي ما تحظى به تلك النظم من شرعية سياسية داخلية. ومن ناحية أخرى فقد عملت الولايات المتحدة على تدعيم علاقاتها مع إسرائيل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية باعتبارها أداة رئيسية لسياسة الأمريكية في المنطقة إلى جانب الدول العربية

الأخرى الموالية للغرب.

وينهاية عرضنا لتلك الملاحظات ينتهي الجزء الأول من هذه الدراسة والذى تناولنا فيه ظاهرة ثنائية التواجد القطبي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٧٢، وذلك من خلال تحليينا للسياسات الخارجية للقطبين تجاه المنطقة، فى إطار تلك الظاهرة العالمية وإرتباطاً بمفهوم التسقى وفكرة التدافع (ال فعل ورد الفعل بين السياسات الخارجية للقطبين) التي تمثل جوهر التفاعلات السياسية الدولية، والتي جعلها الله ناموساً أزلياً للعلاقات بين الأفراد وبين المجتمعات، حيث قال تعالى في كتابه الكريم :

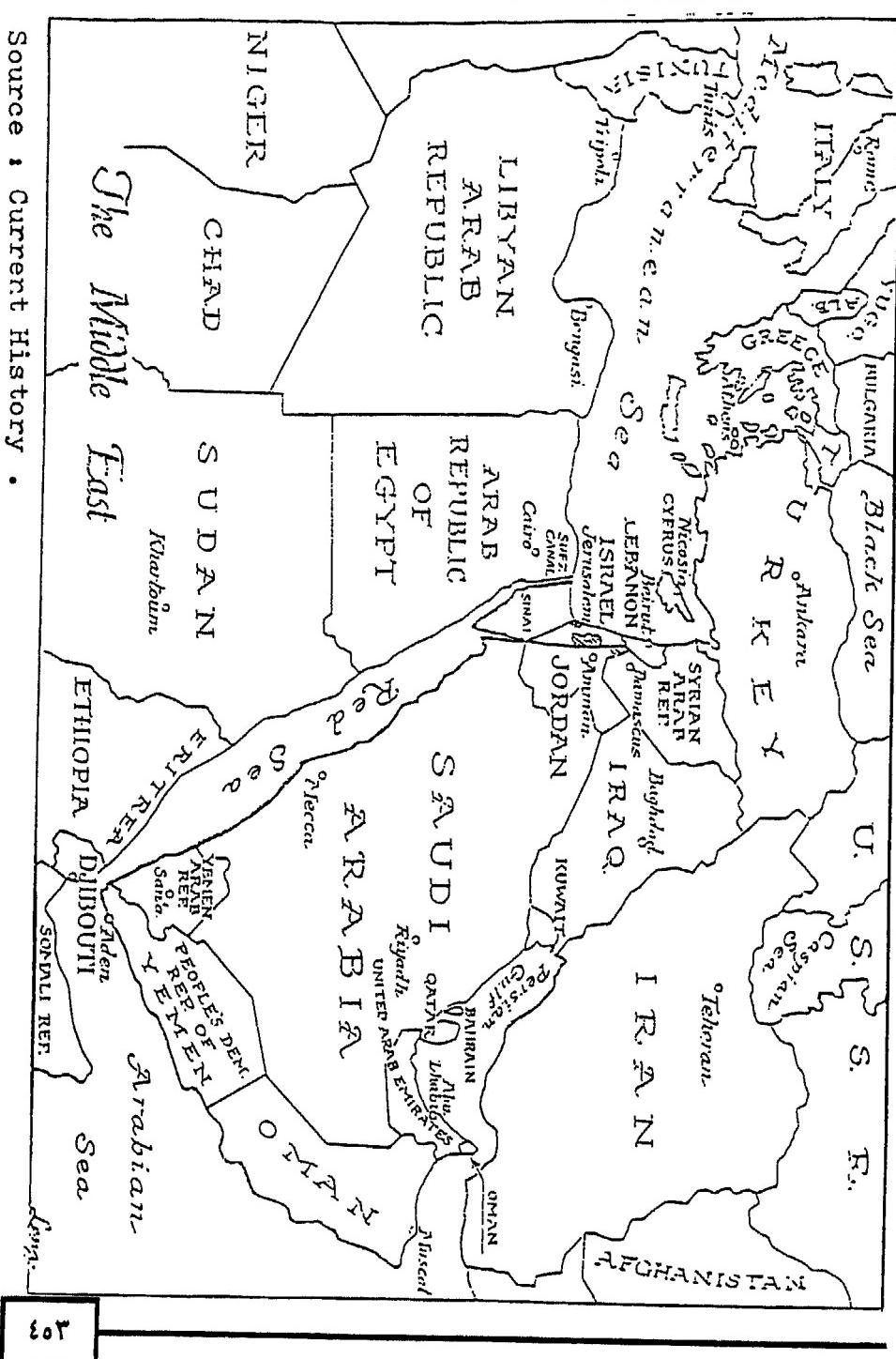
«ولو لا يفتح الله الناس بعْضَهُم بِعْضًا لفسدَتْ الْأَرْضُ وَلَكُنَّ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَيْهِ الْعَالَمُونَ»

٢٥١ - البقرة

«ولو لا يفتح الله الناس بعْضَهُم بِعْضًا لفَسَدَتْ صَوَامِحُ وَبَيْحُ وَصَلَواتُ وَمَسَاجِدٍ يَذَكُرُ فِيهَا أَسْمَ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرْهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوْهُ عَزِيزٌ ٤٠» - الحج

صَلَوةُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



Source : Current History .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١ - المصادر الأولية

١- وثائق منشورة :

- ١ - منير الهود، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٧
(دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦).

٢ - المصادر الثانوية

١- الكتب :

- ١ - إبراهيم سعد الدين (دكتور)، محمد السيد سليم (دكتور)، وليد خوري (دكتور)،
كيف يصنع القرار في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى العالم
الثالث، بيروت، ١٩٨٥).
- ٢ - أحمد يوسف أحمد (دكتور)، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١)
دراسة إستطلاعية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨).
- ٣ - إدغار أوبيانس، اليمن : الثورة وال الحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة وتعليق : د. عبد
الخالق لاشيد (دار الرقى، بيروت، ١٩٨٥).
- ٤ - إسماعيل صبرى مقلد (دكتور)، قضايا دولية معاصرة : السياسة الدولية من العرب
الباردة إلى الوفاق (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠).
- ٥ -، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير : قضايا
ومشكلات (شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣).
- ٦ -، الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم
والحقائق الأساسية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥).

-
- ٧ -، الصراع الأمريكي - السوفيتي حول الشرق الأوسط : الأبعاد الإقليمية والدولية (منشورات ذات السلسل، الكويت، ١٩٨٦).
- ٨ - السيد أمين شلبي (دكتور)، الوفاق الأمريكي - السوفيتي ١٩٦٣ - ١٩٧٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١).
- ٩ -، قرامة جديدة للحرب الباردة (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢).
- ١٠ - أمين هويدي، حروب عبد الناصر (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٢).
- ١١ -، لعبة الأمم في الشرق الأوسط : نحن وأمريكا وإسرائيل (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٤).
- ١٢ - أتاتلى أجاريشيف، التآمر ضد العرب (دار التقدم، موسكو، ١٩٨٨).
- ١٣ - أنتونى ناتنج (سيير)، ناصر (دار ومكتبة الهلال، بيروت، ومكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥).
- ١٤ - برجوش وأخرون، السياسة الخارجية السوفيتية بين عامي ١٩٥٥ - ١٩٦٥ (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨).
- ١٥ - بيتر مانفولد، تدخل البول العظيم في الشرق الأوسط، ترجمة : أديب شيش، (دار طлас للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥).
- ١٦ - توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار طлас للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥).
- ١٧ - جمال على زهران، السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١ (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧).
- ١٨ - جميل مطر، على الدين هلال (دكتور)، النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣).

-
- ١٩- جون كامبل، أمريكا والشرق الأوسط (سلسلة الفكر العالمي - ٥ - القاهرة، ١٩٦٠).
- ٢٠- حامد ربيع (دكتور)، تأملات في الصراع العربي الإسرائيلي (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦).
- ٢١-، الإسلام والقوى الدولية (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨١).
- ٢٢-، نظرية الأمن القومي العربي (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤).
- ٢٣- حسن الساعاتي (دكتور) وأخرون، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧).
- ٢٤- حسين فهمي، الأمن الأوروبي والشرق الأوسط (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٤).
- ٢٥- حمدى فؤاد، الحرب الدبلوماسية بين العرب وإسرائيل (دار القضايا، بيروت، ١٩٧٦).
- ٢٦- ريتشارد نيكسون، الحرب الحقيقة : مذكرات الرئيس نيكسون، ترجمة : د. سهيل زكار (دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٣).
- ٢٧-، ١٩٩٩ نصر بلا حرب، إعداد : المشير عبد الطيم أبو غزالة (مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨).
- ٢٨- شارل زورغبيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ترجمة : د. خضر خضر، (سلسلة آفاق دولية (١) - توزيع جروف برس، د.ت.).
- ٢٩- صلاح الدين العديدي (فريقي)، شاهد على حرب اليمن (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤).
- ٣٠- صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠).

- ٣١- عبد العظيم رمضان (دكتور)، تحطيم الآلة - قصة حرب يونيو ١٩٦٧ (جزمان)
(مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥، ١٩٨٦).
- ٣٢- غسان سلامة وأخرون، السياسة الأمريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية
ودار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٥).
- ٣٣- فؤاد المرسي (دكتور)، العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ (دار الثقافة
الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧).
- ٣٤- فيفيك زبيرسى، الجيوبوليتيكا، ترجمة : د. يوسف مجلى، لويس إسكندر، (سلسلة
الألف كتاب، رقم ٢٦٥، مكتبة الكرنك، القاهرة، د.ت.).
- ٣٥- فيليب روندى، الشرق الأوسط فى سعيه إلى السلام، ترجمة : كمال
الخلوى (المنشورات العربية، بيروت، ١٩٨٣).
- ٣٦- كريستوف فون إيمهوف، مبارزة فى البحر المتوسط : موسكو تتضع يدها على
الشرين الألى والأوسط (هيئة الإستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، سلسلة كتب
مترجمة ٧٠٧)، د.ت.
- ٣٧- لينوار تشامبرز رايت (دكتور)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر
١٨٣٠ - ١٩١٤ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧).
- ٣٨- مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعریف : مروان خير (بيروت، ١٩٧٠).
- ٣٩- مجدي خنورى، عقدة النزاع العربى - الإسرائيلي (الدار المتحدة للنشر، بيروت،
١٩٧٤).
- ٤٠- مجید خنورى، الإتجاهات السياسية في العالم العربي (الدار المتحدة للنشر،
بيروت، ١٩٨٥).
- ٤١- محمد السيد سليم (دكتور) وأخرين، التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر
المتوسط (سلسلة الكتب التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
بالأهرام - ٦٣ - مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٥).

- ٤٢ - محمد أنور السادات، البحث عن الذات : قصة حياتي (المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨).
- ٤٣ - محمد جلال كشك، ثورة يوليوب الأمريكية : علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية (بدون ناشر، القاهرة، ١٩٨٨).
- ٤٤ - محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات (مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧).
- ٤٥ - محمد حسين هيكل، الطريق إلى رمضان (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٥).
- ٤٦ -، مدافع آية الله : قصة إيران والثورة (دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢).
- ٤٧ -، قصة السويس : آخر المعارك في عصر العملاقة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٣).
- ٤٨ -، حديث المبادرة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٦).
- ٤٩ - محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة (دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٤).
- ٥٠ - محمد طه بدوى (دكتور)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصري الحديث، الأسكندرية، ١٩٧٧).
- ٥١ -، المنهج في علم السياسة (كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ١٩٧٩).
- ٥٢ -، النظرية السياسية (المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٦).
- ٥٣ - محمد طه بدوى (دكتور)، ليلى أمين مرسي (دكتورة)، أصول علم العلاقات الدولية (المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٩).

-
- ٥٤- محمد فتحى الطوبى، أزمة السياسة الأمريكية (سلسلة كتب سياسية، القاهرة، ١٩٥٨).
- ٥٥- محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩).
- ٥٦- محمد محروس إسماعيل (دكتور)، الجديد في إقتصاديات البترول والطاقة (الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦).
- ٥٧- محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر، (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٤).
- ٥٨- محمد نصر مهنا (دكتور)، مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ١٩٤٥ - ١٩٦٧ (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩).
- ٥٩-، السوفيت وقضية فلسطين (سلسلة كتاب أكتوبر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠).
- ٦٠- محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١).
- ٦١-، أمريكا والعرب (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦).
- ٦٢- محمود فوزى (دكتور)، حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة : د. مختار الجمال (دار الشرق، القاهرة، ١٩٨٧).
- ٦٣- نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى - الإسرائيلي ١٩٧٨ - ١٩٧٣ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢).
- ٦٤- نبيه ببرى عبد الله، تطور فكرة القرمية العربية فى مصر (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥).
- ٦٥- هنرى كيسنجر (دكتور)، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة : د. حسين شريف (سلسلة كتاب الساعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣).

-
- ٦٦- وحيد رافت (دكتور)، العالم العربي والإستراتيجية السوفيتية المعاصرة (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦).
- ٦٧- وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، حرب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ (الجزء الأول، القاهرة، ١٩٨٨).
- ٦٨- ولبر كرين إيفلاند، حبال من رمل، ترجمة : د. سهيل زكار (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥).
- ٦٩- ويليام كواント، أمريكا والعرب وإسرائيل : عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧ - ١٩٧٦ ترجمة : عبد العظيم حماد (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠).
- ٧٠- يحيى أحمد الكعكى، الشرق الأوسط والصراع الدولى (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦).
- ٧١- ي.م. بريماكوف، تشريح الصراع فى الشرق الأوسط، تعریب : سعيد أحمد (دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨١).

بـ- المقالات :

- ١- إبراهيم نوار، «المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٦٦ - أكتوبر ١٩٨١، القاهرة).
- ٢- السيد أمين شلبي (دكتور)، «رواية يوئانت حول مقدمات حرب ١٩٦٧»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٦٢ - أكتوبر ١٩٨٠، القاهرة).
- ٣- جمال كمال، «المتفعون من حرب الخليج والخيارات الصعبة لإنهاء الحرب»، مجلة المنار (العدد: ٣٣ - سبتمبر ١٩٨٧، القاهرة).
- ٤- روبرت برانجر وديل تامتين، «خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج»، دراسات إستراتيجية (العدد : ٢، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠).
- ٥- رفيف عباس (دكتور)، «الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٦٦ - أكتوبر ١٩٨١، القاهرة).

- ٦ - صادق الأسود (دكتور)، «الاتحاد السوفيتي والوحدة العربية»، مجلة المنار (العدد : ١٩ - يونيو ١٩٨٦، القاهرة).
- ٧ - طلعت أحمد مسلم (لواء)، «السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٨٢ - أكتوبر ١٩٨٥، القاهرة).
- ٨ - عبد الرحمن البيضاني، «هل كانت مستنقع اليمن أم كانت أزمة الأمة العربية؟»، جريدة الاهرام (القاهرة، ١٩٨٣/٤/٢٤).
- ٩ - محمد خالد (لواء)، «الأمن القومي العربي : رؤية عسكرية»، مجلة المنار (العدد : ٣٠ - يونيو ١٩٨٧، القاهرة).
- ١٠ - محمد رضا فويدة (لواء دكتور)، «الصراع الدولي في الخليج العربي»، مجلة المنار (العدد : ٣٧ - يناير ١٩٨٨ - القاهرة).
- ١١ - محمد سيد أحمد، «الإتحاد السوفيتي والعرب في ظل التفكير السوفيتي الجديد»، مجلة المنار (العدد : ٣٧ - يناير ١٩٨٨، القاهرة).
- ١٢ - محمد عبد المنعم، «القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط : أين هي؟»، جريدة الاهرام (القاهرة، ١٩٨٥/١٢/٧).
- ١٣ - محمود خليل (لواء دكتور)، «المتغيرات الجديدة وإستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط»، مجلة المنار (العدد : ٣٨ - فبراير ١٩٨٨ - القاهرة).
- ١٤ - وحيد رافت (دكتور)، «الإستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (المجلد العاشر، ١٩٧٤، القاهرة).
- ١٥ - وحيد عبد المجيد، «الإتحاد السوفيتي ومشروعات تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٨١، يونيو ١٩٨٥، القاهرة).

ثانياً: المصادر الأجنبية

I. Primary Sources

A) Unpublished Documents:

1) Public Record Office (P.R.O.) : Foreign Office (F.O.), United Kingdom:

الوثائق مرتبة وفقاً لترتيب ورودها بالنص :

- F.O. 371, Vol. 118842, J 1022/26, 25 May 1956.
- F.O. 371, Vol. 118831, JE 1013/1, JE 1013/5, JE 1013/6, JE 1013/9.
- F.O. 371, Vol. 118855, JE 1034/5, 26 May 1956.
- F.O. 371, Vol. 118845, JE 10221/17.
- F.O. 371, Vol. 118869, JE 1034/2, 2 June 1956.
- F.O. 371, Vol. 119158, JE 14211, 2204, 19 October 1956.
- F.O. 371, Vol. 118831, JE 1013/23, 31 May 1956.
- F.O. 371, Vol. 118902, JE 14211/2220, 26 October 1956.
- F.O. 371, Vol. 11871, JE 1034/6, 7 August 1956.
- F.O. 371, Vol. 119158, JE 1043/13 "Top Secret",
JE 1043/6, 11 August 1956.
- F.O. 371, Vol. 11873, JE 1074/1, 14 November 1956.
- F.O. 371, Vol. 118902, JE 1094/12, 1st November 1956.
- F.O. 371, Vol. 119174, JE 1074/11, 17 November 1956.
- F.O. 371, JE 11015/3, 12 December 1956.
- F.O. 371, Vol. 118871, 119174, JE 1074/7, 15 November 1956.
- F.O. 371, Vol. 119158, JE 1073/16, 16 August 1956.

2) United States Documents :

- US. Department of State Bulletin (July 24, 1956).
- Executive Sessions of the Senate Foreign Relations Committee, 85th Congress, 1 st session, 1957, Vol. IX.

3) United Nations Documents :

- U.N. Security Council Official Records, 11th year, 734 th meeting,
13 October 1956, United Nations, New York.

B) Published Documents :

1. The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975).
2. Dodd & Sales, Israel and the Arab World (World Studies Series, Routledge & Kegan Paul, London, 1970).
3. Lukacs, Yehuda (ed.), Documents on the Israeli - Palestinian Conflict 1967 - 1983 (Cambridge University Press, Cambridge, 1984).
4. Morre, John N. (ed.), The Arab Israeli Conflict, Vol. III : Documents (Sponsored by the American Society of International Law, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1974).

II. Secondary Sources

A) Books :

1. Abu Jaber, Faiz: American- Arab Relations from Wilson to Nixon (University Press of America, Inc., Washington, 1979).
2. Alem, Jean - Pierre : Le Proche - Orient Arabe (Coll. Que Sais-je?, Presses Universitaires de France, Paris, 1982).
3. Aroian, L. & Mitchell, R. : The Modern Middle East and North Africa (Macmillan Publishing Co., New York and London, 1984).
4. Aron, Raymond: Paix et Guerre entre les Nations (Calmann - Lévy, Paris, 1962).
5. Barraclough, G. & Wall, R. : Survey of International Affairs 1955 - 1956 (Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, London, 1960).
6. Beaumont & Blake & Wagstaff : The Middle East : A Geographical study (John Wiley & Sons, New York, 1976).
7. Berkowitz & Bock & Fuccillo: The Politics of American Foreign Policy : The Social Context of Decisions (Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1977).

-
8. Berg, Eugene: Chronologie Internationale 1945 - 1977 (Coll. Que Sais-je?, Presses Universitaires de France, Paris, 1979).
 9. Berger, Morroe : The Arab World Today (Weidenfeld & Nicolson, London, 1962).
 10. Binder, Leonard : Ideological Revolution in the Middle East (John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964).
 11. Braillard, Philippe : Théorie des systèmes et Relations Internationales (Ets. Emile Bruylant, Bruxelles, 1977).
 12. Burns, William : Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955 - 1981 (State University of New York Press, Albany, 1985).
 13. Campbell, John: Defense of the Middle East (Praeger Paperbacks, New York, 1960).
 14. Chevallier, Dominique: Renouvellements du Monde Arabe 1952 - 1982 (Librairie Armand Colin, Paris, 1987).
 15. Colard, Daniel: Les Relations Internationales (Masson, Paris, 1987).
 16. Cooper, Chester: The Lion's Last Roar: Suez 1956 (Harper & Row, New York, 1978).
 17. Crabb Jr., Cecil: American Foreign Policy in the Nuclear Age (Harper & Row Publishers, New York, 1983).
 18. Craig, G. & George, A.: Force and Statecraft: Diplomatic Problems of our time (Oxford University Press, New York, 1983).
 19. Cremeans, Charles: The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy (Frederick Praeger Publishers, New York, 1963).
 20. Dawisha, Karen: Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., London, 1979).
 21. Deconde, Alexander: A History of American Foreign Policy, Vol. II Global Power 1900 - the present) (Charles Scribner's Sons, New York, 1978).
 22. Deibel, T. & Gaddis, J.: Containment: Concept and Policy, Vol. II (National Defense University Press, Washington, D.C., 1986).
 23. Donaldson, Robert (ed.): The Soviet Union in the third World: Successes and failures (Westview, Boulder, Co., 1981).

-
40. Hoffmann, E & Fleron, F.: *The Conduct of Soviet Foreign Policy* (Aldine Publishing Co., New York, 1980).
 41. Kerr, Malcolm: *The Arab Cold War: Nasir and his Rivals* (Oxford University Press, New York, 1973).
 42. Kissinger, Henry: *The White House Years* (Little, Brown and Co., Boston, 1979).
 43. Lapierre, J. W.: *L'analyse des systèmes Politiques* (Presses Universitaires de France, Paris, 1973).
 44. Laqueur, Walter: *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East 1958 - 1968* (Routledge & Kegan Paul, London, 1970).
 45. Lenzowski, George: *The Middle East in World Affairs* (Cornell University Press, Ithaca, New York, 1966).
 46. Lloyd, Selwyn: *Suez 1956: A Personal Account* (Jonathan Cape, London, 1978).
 47. London, Kurt: *The Soviet Union in World Politics* (Westview Press, Boulder, Colorado, 1980).
 48. Long, David: *The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies* (Westview Press, Boulder and London, 1985).
 49. Macmillan, Harold: *Riding the Storm 1956 - 1959* (Macmillan Co., Ltd., London, 1971).
 50. Mahanna, M. N.: *The Dilemma of Peace: A Study of Egyptian Foreign Policy 1948 - 1984* (Dar El Maaref, Cairo, 1985).
 51. Marantz, P. & Steinberg, B.: *Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy* (Westview Press, Boulder, Co., 1985).
 52. Merle, Marcel: *Sociologie des Relations Internationales* (Dalloz, Paris, 1982).
 53. Morgenthau, Hans: *Politics among Nations* (Alfred Knopf, New York, 1962).
 54. Neff, Donald: *Warriors at Suez: Eisenhower takes America into the Middle East* (The Linden Press, New York, 1981).

-
40. Hoffmann, E & Fleron, F.: *The Conduct of Soviet Foreign Policy* (Aldine Publishing Co., New York, 1980).
 41. Kerr, Malcolm: *The Arab Cold War: Nasir and his Rivals* (Oxford University Press, New York, 1973).
 42. Kissinger, Henry: *The White House Years* (Little, Brown and Co., Boston, 1979).
 43. Lapierre, J. W.: *L'analyse des systèmes Politiques* (Presses Universitaires de France, Paris, 1973).
 44. Laqueur, Walter: *The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East 1958 - 1968* (Routledge & Kegan Paul, London, 1970).
 45. Lençzowski, George: *The Middle East in World Affairs* (Cornell University Press, Ithaca, New York, 1966).
 46. Lloyd, Selwyn: *Suez 1956: A Personal Account* (Jonathan Cape, London, 1978).
 47. London, Kurt: *The Soviet Union in World Politics* (Westview Press, Boulder, Colorado, 1980).
 48. Long, David: *The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies* (Westview Press, Boulder and London, 1985).
 49. Macmillan, Harold: *Riding the Storm 1956 - 1959* (Macmillan Co., Ltd., London, 1971).
 50. Mahanna, M. N.: *The Dilemma of Peace: A Study of Egyptian Foreign Policy 1948 - 1984* (Dar El Maaref, Cairo, 1985).
 51. Marantz, P. & Steinberg, B.: *Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy* (Westview Press, Boulder, Co., 1985).
 52. Merle, Marcel: *Sociologie des Relations Internationales* (Dalloz, Paris, 1982).
 53. Morgenthau, Hans: *Politics among Nations* (Alfred Knopf, New York, 1962).
 54. Neff, Donald: *Warriors at Suez: Eisenhower takes America into the Middle East* (The Linden Press, New York, 1981).

-
55. Nogee, J. & Spanier, J.: Peace Impossible - War Unlikely : The Cold War between the United States and the Soviet Union (Scott, Foresman and Co., Illinois, 1988).
56. Nutting, Sir Anthony: No end of a lesson : The Story of Suez (Constable, London, 1967).
57. Nye Jr., Joseph: The Making of America's Soviet Policy (Yale University Press, New Haven, 1984).
58. Polk, W: The Elusive Peace: The Middle East in the twentieth century (Croom Helm, London, 1979).
59. Rubinstein, Alvin: Soviet Foreign Policy since world war II : Imperial and Global (Scott, Foresman and Co., Illinois, 1989).
60. Saivetz, C. & Woodby, S.: Soviet - Third World Relations (Westview Press, Boulder, Colorado, 1985).
61. Schulzinger, Robert: American Diplomacy in the twentieth Century (Oxford University Press, New York, 1984).
62. Seale, Patrick: The Struggle for Syria: A Study of Post - War Arab Politics 1945 - 1958 (Oxford University Press, London, 1965).
63. Shiloni, Y. & Levine, E (Eds.) : Political Dictionary of the Middle East in the 20th Century (Quadrangle, The New York Times Book Co., 1974).
64. Spanier, John: American Foreign Policy since World war II (Pall Mall, Press, London, 1962).
65. Spiegel, Steven: The Other Arab - Israeli Conflict : Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan (The University of Chicago Press, chicago, 1985).
66. Tillman, Seth: The United States in the Middle East : Interests and Obstacles (Indiana University Press, Bloomington, 1982).
67. Trevelyan, Humphrey: The Middle East in Revolution (Gambit, Boston, 1980).
68. Ulam, Adam: Dangerous Relations: The Soviet Union in World Politics 1970 - 1982 (Oxford University Press, New York, 1983).
69. Vernier, Bernard: Armée et Politique au Moyen - Orient (Payot, Paris, 1966).

-
70. Weisberger, Bernard: *Cold War - Cold Peace : The United States and Russia since 1945* (Houghton Mifflin Co., Boston, 1984).
 71. Yale, W.: *The Near East: A Modern History* (University of Michigan Press, 1968).
 72. Yodfat, Aryeh: *The Soviet Union and the Arabian Peninsula* (St. Martin's Press, New York, Croom Helm, London, 1983).

B) Articles :

1. Bennett, A. "Arms transfer as an instrument of Soviet Policy in the Middle East" in: *Middle East Journal* (Vol. 39 No: 4, Washington D.C., Autumn 1985).
2. Duroselle, J-B. "La Stratégie des Conflits Internationaux" dans : *Revue Francise de Science Politique* (Paris, Juin, 1960).
3. Gross Stein, J. "Proxy Wars : how Superpowers end them?" in: *The International Journal* (C.I.I.A, Vol. XXXV, No: 3, Summer 1980).
4. Katz, Mark, "North Yemen between East and West" in : *American - Arab Affairs* (No: 8, Spring 1984, Washington D.C.).
5. Kuniholm, Bruce, "Retrospect and Prospects, Forty Years of U.S. Middle F^{rst} Policy" in: *The Middle East Journal* (Vol. 41, No: 1, Winter 1987, Washington D.C.).
6. Stevens, Georgiana, "1967 - 1977 America's moment in the Middle East" in: *The Middle East Journal* (Vol. 31, No: 1, Washington D. C., Winter 1977).
7. Whetten, Lawrence, "The Arab - Israeli Dispute : Great Power Behaviour" in : *Adelphi Papers* (No: 128, IISS, London, 1977).

المؤلف:

* من مواليد القاهرة عام ١٩٦٢ .

* حاصل على درجة دكتور الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة الإسكندرية.

* عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية.

* انتدب كمحاضر للعلوم السياسية بكلية الإدارة والتكنولوجيا بالأدكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

* متخصص في مجالات ، نظرية العلاقات الدولية ، والسياسات الخارجية والتاريخ الدبلوماسي وشئون الشرق الأوسط.

* شارك في بعض المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية بمصر والولايات المتحدة الأمريكية في مجالات العلاقات الدولية ووضع السياسات الخارجية.

ترتداً همية الكتاب إلى كونه يعرض بالتحليل لسياسات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار صراعهما على مستوى النسق العالمي ككل في مرحلة من أهم وأخصب المراحل التي مرت بها المنطقة والتي اتسمت بشدة التفاعلات السياسية بين أعضاء هذا النسق الإقليمي بعضهم البعض من ناحية، أو بين دول المنطقة وبين القوى الخارجية الكبرى ولاسيما الدول القطبية من ناحية أخرى.

ويعرض الكتاب للأفعال وردود الأفعال المتباينة بين القوتين القطبيتين في الشرق الأوسط من ناحية، وكذلك التفاعلات بين حلفائهما الإقليميين وذلك من خلال استعراض العديد من الحالات التي تعكس هذا التنافس المحتدم، والتي من أظهرها: حلف بغداد، صفة الأسلحة التشيكية، أزمة السويس، مبدأ آيزنهاور، الوحدة المصرية-السورية، إنقلاب قاسم في العراق ، التدخل الأمريكي في لبنان، العرب الأهلية اليمنية، حرب يوا المعاهدة المصرية-السوفيتية، مهمة الخبراء السوفيت في مصر.



نحو (الحاوحة والرفع برواية ابن حمزة)

ملَكِيَّةُ عَسْكَرٍ

ask2pdf.blogspot.com